

• (فهرسة الجزء الثالث من جاشية الصبيان على شرح الانجوى) •

صفحة

اعراب الفعل	٠٠١
عوامل الجزم	٠٤٢
ضل لو	٠٧٠
أما ولولا ولوما	٠٨١
الاخبار بالذى والالف واللام	٠٩١
العدد	٠٩٩
كم وكأين وكذا	١١٩
الحكاية	١٢٧
التأنيث	١٣٣
المقصود والمدود	١٤٧
جمع التكبير	١٥٨
التصغير	١٩٣
النسب	٢١٤
الوقف	٢٤٢
الامالة	٢٥٧
التصريف	٢٧٢
فصل في زيادة همزة الوصل	٣٠٩
الابدال	٣١٦
فصل من لام فعلى الخ	٣٤٥
فصل ان يسكن السابق الخ	٣٤٨
فصل لا سكن مع الخ	٣٥٤
فصل ذواللن الخ	٣٦٢
فصل فى الاعلال بالحذف	٣٧٢
فصل فى الادغام	٣٧٥

الجزء الثالث من حاشية العلامة السبكي على
شرح العلامة الأثري على الفقه
ابن مالك في التوضيح
الله بها والمسلمين
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(اعراب الفعل)

(قوله حينئذ) أي حينئذ جرد من نائب ويارزم (قوله والرافع له التبريد) لأن
الرفع دأريعه وجوداً وعدماً والدوران مشعر بالعلية اه دما مضي لان الدوران
من مسالكها (قوله ولا تفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب
لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارعة بالاصالة
لا ياجل على الاسم ومضارعة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان حروف
التي لا يعمل فيه (قوله كأنسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عاملي
التصب والجزم لقوتها معهما (قوله فانه يتنقض الخ) جوابه أن المراد الماثل
في الجملة اه فشدوا أيضاً فالرفع استقر قبل حرف التعضيض ونحوه فلم يغيره
اذ أنزاعا لم لا يغير الابعامل آخر اه نصريح (قوله بضو هلا تفعل) لأن
اداء التعضيض محضة بالفعل ومن نحو المذكور ان سبق قوم زيد وسوف يقوم زيد
(قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يصبغ ون خبرها اسماء مفرد
الاشدوا كما تتر (قوله وما لك لا تفعل) قال شيخنا لعله لم يصبغ الاسم بعد

(اعراب الفعل)

(ارفع مضارعة اذا يجرد * من نائب ويارزم
تسعد) يعني أنه يجب وضع المضارع حيث
وارافع له التبريد المذكور كما ذهب اليه
حذاق الكوفيين منهم القراء لا وقوعه
موقع الاسم كما قال البصريون ولا تفس
المضارعة كما قال نعلب ولا حروف المضارعة
كأنسب للكسائي واختار المصنف الأول
قال في شرح الكافية لسلامته من النقص
بجلاف الثاني فانه يتنقض بنحو هلا تفعل
وجعلت أفعل وما لك لا تفعل

ما لك وان كانت الجمله في تأويله لانها حال أي شيء ثبتت حاله كونك غرقا فل
 (قوله ورأيت الذي تفعل) لأن الصلة لا تكون اسماء مفردا (قوله ففعل
 القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث
 والرابع لكونه قول البصر بين مع ظهور ملاحظتها بما تقدمت فاندفع اعتراض البعض
 على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابدال ان الرفع وقوعه موقع
 الاسم لا يقتضي صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضيا ابدال الاقوال الثلاثة
 (قوله وأجاب الشارح بأن الان لم يلج) هذا جواب يمنع ان التجرد عدوى وتسلم ان
 العدوى لا يمكن أن يكون له للوجودي ولك أن تقول لمساها عدوى لكن لان لم أن
 العدوى لا يكون له للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم
 المضاف كالمعنى فيجوز كونه له للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال
 المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر بالمبنى الجوهري لكونه وصفا للفعل فيصح
 تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكثافا تقدم ذلك في باب الاعراب)
 قال ليس لاجابة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه نظما أو محلا كالمضارع
 المؤكدا للثبوت والذي فاعله ثبوت الاناث اه وهو تابع في ذلك لشخصه سم قال
 شيئا وفيه نظرا اذا المضارع مع احدى الثبوتين ليس له محل رفع ابدوله محل الناصب
 والجارم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين
 ان والفعل اختيارا عند البصريين وحاشا وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
 الفعل ووافقه القزاعي على القسم وزاد الفصل بألف والشرط كذا في السوولي
 (قوله أي الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله
 كذا بأن وقوله ونصبه واذن المستقبل فافهم (قوله ما ثبت بحرف التنفيس) أي
 معه ونصبه بالذكريا كمنه لن في تخلص الفعل للاستقبال (قوله خلافا
 لاجمري الخ) وافقه على التأكد كديون وردا عاقلة التأيد بانه لا دليل
 عليه وبأنه لو كانت التأيد يلزم التساقض بذكر اليوم في قلن اكلم اليوم انصبا
 والتكرار بذكر أي في قلن فتقوله أي أو اما التأيد في قلن يحفظوا ذبا فلا حرجا روي
 لا من مقتضيات لن ويجب ان التساقض بأن الفاعل بالتأيد انما يقول به عند اطلاق
 منفها وشاخه عن مقيد انه وعن التكرار بأن هذا ليس تكرارا اما اللفظ وهو ظاهر
 ولا بما اردف لأن الاسم لا اردف الحرف ولأن التأيد بنفس معنى أيد او بر معنى
 لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ولا لانه بالملاحظة على ما فهم بالتنوين كذا في
 الشنخي وسامه انه ليس من التكرار بل من نو كيد معنى تضمني لكلمة سابقة

ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه
 المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع بها فاولم
 يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم
 فكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع
 ففعل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم
 وصح القول بأن رافعه التجرد عدوى والرفع وجودي
 الاول بأن التجرد عدوى والرفع وجودي ورد
 والعدوى لا يكون له للوجودي من الناصب
 الشارح بأن الان لم يلج أن التجرد من الناصب
 والجارم عدوى لانه عبارة عن استعمال
 المضارع على أقل أحواله خلافا عن لفظ
 يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجي به على
 صفة ما ليس بعدى (نبيه) انما بقيد
 المضارع هذا الذي لم يباشره من نو كيد
 ولان انثا اكثافا تقدم ذلك في باب
 الاعراب (وبلن انصبه وكى) أي
 الادوات التي تنصب المضارع أربع وهي ان
 وكى وأن واذن وسواها في الكلام على
 الاخيرين فاما لن فحرف نو كيد بالمضارع
 وتخلصه للاستقبال وتنصبه كتنصب لا الاسم
 فقولن أن ضرب ولن أقوم فتشئ ما ثبت
 بحرف التنفيس ولا تصد تأيد الشيء ولا
 تأيد كيد خلافا لاجمري الاول في
 أعوذ به والثنائي في كشافه

فلو كان التكرار ما ثبت
 لا يحدى لتعاطي وتكرار
 اصلها لا في معنى واحد

وليس اصلها الا فادك الالف توما خلا للفرأ ٤ ولا لان خذت الهمة وتحصفا والالف الساكنين خلا للنبيل والكسائي

(تبهات) الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمول عليها يجوز ان يضرب وبه استدلال سميويه على باسطها ومنع ذلك الاخص الصغير الثاني تأني للنداء كات لا كذلك واقاما لجماعة منهم ابن السراج وابن عسور ومن ذلك قوله

لن زالوا كذلکم ثم لازلت

لكم خالد يخلو الجبال
واما فلن اكون ظهيرا للجبر من قبيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يستند الى التكميل بل الى المخاطبة أو الغالب وردت قوله ثم لازلت لكم الثالث رزم بعضهم انه اقد تجزم كقولهم فلن يعمل العنين بعدك لمنظر وقوله لن يجب الآن من رجا انك من

حزلك دون ياك الحلقه
والاول محتمل للاجتهاد بالنقطة عن الالف للضرورة واما كى فعلى ثلاثة اوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كى ينجيخون الى سلم وما نبرت

قتلاكم ولفى الهيجا تنظرم
الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعلا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيه بصي له وعلى ما المصدرية كافي قوله

اذا أنت لم تنفع فضرنا قاما

يرى الفتى **البحر** مجزى مرتفع
وقبل ما كافة وعلى أن المصدرية متغيرة نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار أن بعدها واما قوله كبا أن تغزو وتخذ عافض ردة

بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلا للفرأ) لان المعهود ابدال النون اتقا كنعفالا العكس (قوله خلا للنبيل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرا من حالة التركيب كولا ولا فاعلها هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى اوجسان التميز فلا يجوز عرفان تصيب زيد قال الدمايى انما يتبع ذلك عند الجمهور لتقدم تقديم التميز على عامله فلا يقال عندهم عرفا تصيب زيد فهو يمنع قبل مجيئ له واما ان مالك فلا يسلم هذا بالاستثناء لانه يجوز تقديم التميز على عامله المتصرف بقله كما تقدم فيوزع عنده قليلا عرفان تصيب زيد ا مطلقا (قوله وبه استدلال سميويه على باسطها) وجه الاستدلال انه يتبع تقديم معمول معمول أن عليها ووقش في الدلائل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دما ميمى (قوله ومنع ذلك الاخص) لان التثنية صدر الكلام وردت ان ذلك خاص بما يضاف فى نى بدليل قول الشاعر

مه عاذى فيها ثمان أربح
(قوله لن زالوا كذلکم) الدليل على انه دعاء لاختيار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ اقاده سم (قوله فلن يعمل) بفتح اللام من حلت المرأة في عمى بالكسر تحلى بالفتح واما محلا الشئ فى نى فضراره بجاء شئى والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله لن يجب الآن الخ) البيت من المسرح الا انه سقط من ظم الناصح لفظ من بعد سؤل والحلقه بتسكين الالسا واهلقة الحديد وحلقه القوم وجوز بعضهم الفتح كافى البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا وتلجها في الاختصار سوا فعل أى سوف افعل وحكى المكوفون سف اقوم كذا فى الفارسي (قوله كى تجبضون الخ) أى كيف تميلون والنلم بكسر السين ونقصها الصلح وثرت بالثنية في قوله مبنى للمفعول من ثارت اقبل ويا لقبل قلت فانه والفتى السار والهيجا الحرب علة كافى البيت وتقصير وتنظرم تلجب والجلان حالان من فاعل تجبضون أو الثانية حال من قتلاكم تسمى (قوله كبا يضر ويضع) أى للضر والنفع (قوله وقبل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضرة) أى وجوبا كما يشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل فى التسهيل اظهار أن بعدها كى قللا وتلف فى الهمع عن الكسوفين جواز اظهارها اختصارا (قوله كبا أن تغزو وتخذ) العطف تصيرى كما قاله التميمي ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار مجرور وروى نحو فجارحة من اقبلت لهم وصدر البيت

فظلت أكل الناس أصبحت ما نأكله • فسانك كما الخ (قوله معنى وعلا) أما الثاني
 فظاهر وأما الأول فلأن كلا حرف مصدرى استقبالى (قوله ويتعين ذلك الخ)
 ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام سوطى (قوله لدخول حرف الجز عليها)
 أى ولا يجمع بين حرف جزى والتصحيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك به يكون الثاني
 مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكلا حرفين قبل نحو كذا لأم؟ الآن يقال الضرورة
 داعية الى التوكيد هنا أى فيها أو سوطى كى بين اللام وأن أو تقدمت على
 اللام بخلاف ما هنا وفيه ظن ٨١ سم بعض تفسير ولعل وجه النظر أن الضرورة
 لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كى تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن
 تأكيد المكي ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة التقطص منها على وجه وجهه وسبب
 ان جعل كى تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد المكي من ثلاثة أوجه فتأمل
 (قوله اردت لئلا أن تعذر بقرئى) تمامه وتتركها شأنا بعيدا يقطع • تعذر تذهب
 سريعا مستعار من طردان الطير والنسر فيخرج الشئ الجهة القربة للطلقة والبداء
 فيخرج الموحدة والمدة الأرض التي يبدى أى هلك من يدخل فيها والقطع الأرض
 الضخمة التي لا شئ فيها شئ (قوله لا يكون مؤكدا للغيره) أى لا يليق أن
 يكون مؤكدا للغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا للغيره لأن مقتضى
 ما تقدمه جوازهم بوجوه (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات
 قبل فتتعلق بكن والحاصل انه افرد كلا تنبيهات ذكرها في محضه وهذا يفيدك
 عمال بعض من التركيب البارد (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل
 أى شئ مما تريد من عبارته ان أدان الاستفهام في هذا التركيب بحسب اصله
 ماذا اما وحدها وبينت ذلك لظهور قوله واخراج ما الخ لما يأتى قريبا ولا قوله في غير
 الجز لأن أقم ماذا الاستفهام لا تقتضى لا في الجز ولا في غيره فالمناسب جعل
 تعبيرة بماذا الجزر بيان أن ما قى كى استفهامية لا لأن الأصل ماذا (قوله
 واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى انها لا يلزم مصدرتها وفي الصحيح اقول ماذا
 قال ابن مالك فيه شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذات تارق وجوب
 المصدرية شئ (قوله كى لتقتضى) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن الياء
 من المبدى كما قاله العنى قال ويختلص بفتح اللام مصدرى بمعنى الاختلاس ٨١
 وأقره ضياء البعض ولا حاجة الى جعله مصدرا مما يلى الظاهر أنه اسم مفعول
 حال من ما (قوله لأن لا الجز لتقتضى الخ) أى فليس التنبى بكى بل بأن
 للضرورة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنهم مصدرية ناسبة للفعل

الثالث أن تكون بمنزلة ان المصدرية بمعنى
 وعلا وهى مراد النظم ويتعين ذلك في الواقعة
 بعد اللام وليس بعدها أن كفى نحو كذا
 تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جز لا دخول
 حرف الجز عليها فان وقع بعدها أن كقوله
 اردت لكى أن تعذر بقرئى احتج
 أن تكون مصدرية مؤكدة • وكذا
 تكون تعليلية مؤكدة اللام ويترجح هذا
 الثاني بأمر الأول أن أن أم الباب فلو جعلت
 مؤكدة لكى لكات كى الناسبة فليزم
 تقديم القرع على الأصل الثاني ما كان
 أصلا في بابه لا يكون مؤكدا للغيره الثالث
 أن لا لاقت الفعل فتخرج أن تكون العاملة
 ويجوز الأمران في نحو جئت كى تفعل كذا
 يكون دولة فان جعلت جارة كانت ان مقديرة
 بعدها وان جعلت ناسبة كانت اللام مقديرة
 قبلها (تنبيهات) الأول ما سبق من ان كى
 تكون حرف جز ومصدرية هو ذهب
 سريعا وجوه البصيرين وذهب الكوفون
 الى انها ناسبة للفعل دائما وتأكلوا كى على
 تقدير كى تفعل ماذا أو يلزم كى الحذف
 واخراج ما الاستفهامية عن المصدرية وحذف
 ألفها في غير الجز وحذف الفعل المتصوب مع
 بقاء عامل التنبى وكل ذلك لم يثبت وبما رز
 قولهم قوله
 فأوقدت نارى كى ليصرفوها • وقوله
 كى لتقتضى رقة ما • وعدنى غير محتسب
 لأن لا الجز لا تفصل بين الفعل وناسبة

دائما (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بأن مضرة أو ظاهرة وركب
بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيلا مفعول كقولوه واللام بهم ابداء
وزبان الفصحى القيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنع الجهور) لان كي
من الموصولان الحرفية ومفعول الفعل لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان
مضرة بعدها وهي موصولة سم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حن
وأجوعا على جواز الفصل بينهما وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهم معا وأما
الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من الكوفي
في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوز الكسائي بمعمول الفعل الذي
دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فينصب عليها فرفع الفعل واختار ابن مالك وولده
جواز الفصل بما ذكر مع العمل فنصب الفعل فخلص في الفصل ثلاثة أقوال اه
سوطي وبه يعلم مافى كلام الشارح من الاجال والا يام (قوله بالرفع لا بالنصب)
أي مع الرفع لامع النصب (قوله وطرف الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه
في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم
وهو مبتدأ خبره جله الشرط والجواز لا يجوز نصبه بمضوف بفسره أحسنه لان
فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عامله اه تخي وقوله فاجبته
أي عن النظر اليها وقوله كما يحسب وأما شينا السيد أي يظنون من حسب كافي
نسخة قد عي يدي من شرح الكافية ضبط قلم وتظهر شاه الخطاب اه والمعنى اذا
جئتنا فلا يجعل نظرك المتأبل الى غيرنا يظنوا أن هوالك الشئ الذي تظن اليه
لجهورك فستأمره (قوله ونصبها) تكون كي مصدرية واللام مقدرة
قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المعنى وقال ابن مالك هي كاف التعليل
وما الكافة اه وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل (قوله فنصبت)
يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممنوع واجب بأن نسبة نصب
الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار
ان النصب بأن مضرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواه لثني
يصحوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن ان يقال ان مافى البيت مصدرية لا كافة
والفعل منصوب بها جلا على ان اختيار كافي في كانه كقولوا يولى عليكم كذا
في الشئ وانما أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه
البعض وان أسهل مما قاله وبما قاله ابن مالك وبما قاله الفارسي أن تكون
الكاف تعليلية وما مصدرية كافي قوله تعالى واذا كروه كما هداكم والفعل مرفوع

نود هب قوم الى انهم حرف جر دائما ونقل
من الاقنص الثاني أجاز الكسائي تقديم
مفعول معمولها عليها نحو جئت النوى
انعلم ومنعه الجهور الثالث اذا فصل بين كي
والفعل لم ينقل عليها خلافا للكسائي بغيره
نحو جئت كي فك أوجب والكسائي بغيره
بالرفع لا بالنصب قبل والصحيح أن الفصل بينها
وبين الفعل لا يجوز في الاختيار الرابع زعم
الفارسي أن أصل كافي قوله
وطرفك ما جئتنا فاجبته
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
كما تحذف اليها ونصب بها وذهب المصنف
الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها
سعى التعليل فنصبت

بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله ايت اسرى وتبقى بذلك فاحفظه (قوله
وذلك قليل) أي النصب يكاف التثنية المضمرة معنى التعليل كذا قال شيخنا
وهو صريح في جاتها على اخادة التثنية مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك
للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التثنية باعتبار الأصل كما قد تستدر (قوله
وجوزا بوسعهم) أي السباني في واقعه ابن كيسان وحمله ما على ذلك ان العرب
اظهرت بعد لام كي أن تارة وكى تارة جمع (قوله كذا بأن) هي أم البلب لانها
تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها من لزوك أطول الكلام عليها عنهما قال في
الجمع ويقال في راجع بإبدال الهمزة عنها (قوله أي ونحوه) حمل كلام المصنف على
لن المعنى لا بعد مادة علم فاستباح الى قوله ونحوه والأولى حمله على ان المعنى لا بعد
مفيد علم كراي وتحقق وتيقن وتبين وطن مستعملا في العلم ويجتهد لا يحتاج الى
ذلك ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعدنا (قوله نرضى من الله) يعني نفي
عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف ياتي مسوقا لتعليل وقوله
لن لا يدانها أي يقاربنا في المضار (قوله اذا اول العلم غيره) من ذلك ما اذا
اريد به التلن (قوله ولذلك لا يجوز به الخ) وتنع المبرد بالنصب بعد العلم
مطلقا ما على حقيقته لومؤولا كما في الهمع (قوله خرج مخرج
الاشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمضى ما علمت الخ ما شبر
عليك الابان تقوم وقوله خبري الخ أي فيعمل معاملة قولك اشبر الخ في نصب
الفعل (قوله والمجهول على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع
بعد العلم بل تأويل قال الله ما مضي هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس
بمستقرا وثابت لانها تخص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق
بخلاف الخففة فانها تقتضي تأكيد التي وثبوته واستقراره اه وفيه عذري نظر
لانه ان اريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم يقينه فممنوع وتعليله باستقبال
مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيث لم يضر تلوان أفعال اليقين
وان اريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يرب من ذلك عدم يقن
حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب
لذي ارتكبه وقال الظاهري انما اوجب كونها خففة لان العلم لا يشابه
الاتوكيد ولن الخففة كخففة في التوكيد وأما ان المصدرية فانه للرجاء والطمع
فلا يشابان العلم اه ثم ما ذكرناه من ان المراد بلنع في قول الشاعر والمجهول على

لعل عبارة
مقبولة

وذلك قليل وتعليل الفعل بعد هاءم فروعاً في
قوله لا تشتم الناس كالاتم
الخامس اذا قبل جئت لتكرري فالتنصب
بأن مضمة وجوزا بوسعهم كون المنعركي
والأول أولى لأن أن أسكن في عمل النصب من
غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل
مضمة (وكذا بأن) أي من نواصب المضارع
ان المصدرية فتجوز أن تصوموا والذي اطمع
أن يفكر لطيفي (لا بعد علم) أي ونحوه
من أفعال اليقين فانها لا تنصب لانها حادثة
الخففة من التثنية واهمها ضمير الشأن نحو
علم أن سيكون أقاربون أن لا يرجع أي انه
سيكون وأنه لا يرجع وأما قرأة بعضهم أن
لا يرجع بالنصب وقوله
نرضى عن الله ان الناس تدعوا
أن لا يدانها من خلقه شبر
فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع
الناصبه بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت
الآن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج
مخرج الاشارة فخرى مجرى قولك اشبر عليك
أن تقوم وقيل يجوز بلاناً بل ذهب اليه
الفرأ وابن الأثيري والمجهول على المنع

[illegible]

(والتي من بعد ذلك) ونحوه من أفعال
 الرجاء (فانصبها) المضارع ان شئت
 بناء على اسم التامية (وارفع صح
 واعتقد) حقيقه (فقطضها من أن)
 القبلة (فهم مطرد) وقد قرئ أبو عمرو
 وحسبوا أن لا تكون و الساقون
 وجزة والكسافي رفع تكون عند علم الفصل
 تصبه ثم التصب هو الارجح عند علم الفصل
 بينها وبين الفعل ولهذا التقطوا عليه في قوله
 تعالى احب الناس أن يتركوا (فتبينات)
 الاول اجري سبويه والاخر أن بعد
 انصرف بحر ايهما بد العلم لتبين انقوف نحو
 خفت أن لا يفعل وخشيت أن تقوم ومنه
 خاف اذا ما مت أن لا ذوقها
 قوله منع ذلك اقترأ الثاني اجاز اقترأ قد يم
 معمول معمولها عليها مستشهدا بوجه
 ومثله حتى اذا اعتلدا
 قال في التسهيل ولا جبة فيها الشهيد به لندوره
 أو امكان تقدير عامل مضمر

المنع منع وقوع الناسبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والجمع والذي ترجاه شيخنا هو أنه تعطيل الدما سمي الذي قد تقدمه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد نفى عن الأقوال ثلاثة قول المبرد يلغى مطلقا ولم يذكر الشارح وقول القراء وابن الأثيري باجواز مطلقا وقول سيبويه واجهور بالتفصيل فأعرف ذلك **(قوله والقي من بعد غل الخ)** قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب سيوطي **(قوله واعتقد حينئذ)** أي حين أدركت بها **(قوله هو الأراج الخ)** أي لأن الناسبة للمضارع أكثر وقوعا من المنخفضة أما عند الفصل فالأراج الرفع لأن الفصل بين المنخفضة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناسبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثره الفصل بين المنخفضة ومدخولها معارض أكثره وقوع الناسبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون قستلوه كل راجعا لانفراقه عليه كما تنقوا على النصب لرجائه في قوله تعالى أحب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يفتقون على الرجوع فأفهم **(قوله عند عدم الفصل)** أي يلاقط لانها التي يحتمل معها كون أن منخفضة أو ناسبة لجواز الفصل بها بين المنخفضة والفعل أو الناسبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المنخفضة والفعل كان وقد لو وورف التنفيس لأن غيرها لا يفصل به بين الناسبة والفعل فبمعنى كون أن منخفضة قصب الرفع لأنه يرجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أي بلا أول أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المنخفضة والفعل غير صحيح **(قوله بعد انقوف)** أي الذي لا يستعمل يعني العلم ولا كل من بابيه سم **(قوله لتيقن الخوف)** أي عند تيقنه قال سم وبهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لتيقن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالثبوت كالمخاطب بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب ويجوز الوجهين قتاتل **(قوله أن لا ذوقها)** أي برفع أذوق بكيفية القوافي والضمير للضرورة **(قوله ومنع ذلك القراء)** فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الجمع عن المبرد **(قوله أجاز القراء الخ)** ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من عملها فكذا لا يستقيم الصلة لا يتقدم معمولها مع **(قوله تعددا)** أي قوت تعدده كتابة عن كبر **(قوله أو إمكان تقدير عامل ضمير)** أي كان جزاء أي أن أجلبد لصان أجلبد فالجاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والجورور متعلق بالجاء المحذوف لا المذكور دما سبق (قوله أجاز بعضهم الخ) أما
 الجهورور منهم سيويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ)
 وأجازه الكوفون بالشرط شعور أدت أن أن تزيق أنزودك بالنصب جمع (قوله
 وشبه) هو الجار والجرور (قوله لما رأيت الخ) يفرز به فيقال ابن جواب لما وجم
 انصب أدع والجراب أن الأصل أن ما فادعت التون في الميم للتقارب وحققهما
 أن يكتبان منفصلين لكن وملا خطا في بعض النسخ لالاغلاز وما ظرفية مصدرية وقد
 فصل بها وصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لئلا فاته قوله لن ادع
 القتال بل منصوب بأن مضرة وأن والفعل عطفا على القتال أي لن ادع القتال
 وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح وتقلبه في الالفاز قوله
 عافت الماء في الشفا مختلفا * برديه تصادق به ضنيانا

فيقال كيف يكون التبريد مبيحا لمصادقته ضنيانا وجرابها أن الأصل بل رديه
 بوزن عديه من الورد أي اشتر به تجديه ضنيانا (قوله الصباني) بكسر اللام
 وسكون الحاء المهملة والبيان أبو قبيلة وصباح فتح الصاد المهملة وتشديد
 الموحدة وآخره حاء مهملة أو بطن من ضبة وضبة هجمة مقحوقة وموحدة
 مشددة أبو قبيلة شخى مع زيادة قول أو بطن من ضبة والصباني من البصريين
 كافي الهمع (قوله إذا ما غداونا) أي بكرنا ونحط بجماء مهملة فلام مهملة
 مكسورة مضارع حطب أي جمع الحطب وهو جواب الأمر (قوله أن تعلم بها)
 الضمير المستتر في تعلم يرجع إلى بقية محبوبة الشاعر الذي هو جميل والضمير
 البارز في بها يرجع إلى الحاجة المذكورة في البيت قبله والتقدير يكسر فكون
 واحد الانتقال وهي الأشياء الثقيلة (قوله وهو قتر كما) حصر المنصوب
 في قتر كما لا اله المنصوب فلهذا خلافتها إذ قد بدى أنه مجزوم وحركه فخلصا
 من التقاء الساكنين وكانت حركه فتحة للغة (قوله تأني أن مفسرة الخ)
 وخبر الله تكلم في قول بعض العرب أن ضلعت وضعا للمناط في ضروئت وأنت
 الخ قال الكوفون بشرطه كان المكسورة كافي قوله

أنا تراشة أما أنت ذا فخره فان توى لم تأكلهم الضبع
 ووجهه في المعنى بأمر منها يحيى ألقاه بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم بغير وجه على
 غير قولهم في باب كن وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى
 حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيت ونزله الرخنخري
 وغيره على معنى صدوركم ماصدركم أراه أن يؤتى الخ أي حكمكم على ذلك الحد

الثالث أجاز بعضهم الفصل شيئا
 وبين منصوبا بالظرف وشبه اختيارا
 نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك
 مع غيرها اضطرازا كقوله
 لن ما رأيت أبا يزيد مقانلا
 أدع القتال وأشهد الهيجاء
 والتقدير لن أدع القتال مع شهود
 الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد الرابع أجاز
 بعض الكوفيين الجزم بها ونقله
 الصباني عن بعض بني صباح من ضبة
 وأندوا
 إذا ما غداونا قال ولدان اهلتنا
 تسالوا إلى أن باتنا السيد فخطب
 وقوله أحاذرن نعلم بها قتردها
 قتردها فقلنا على كاهها
 وفي هذا نقل لأن عطف المنصوب وهو
 قتردها عليه يدل على أنه سكن
 للضرورة لا مجزوم الخامس تأني أن

فبكون متعلقا بمخدوف من قوله قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان يوق
 أحد مثل ما أو يمين من الكتاب الا ان تبع دسكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا
 وجهه قل ان الهدى هدى الله لغرض وفوقه بأن ما قبله الا لا يعمل فيها بعدها
 الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما أو يجب باحتمال ان الزمخشري
 لا يرى ذلك في الظرف والجاء والجرو وتوسمهم فيها (قوله مفسرة) أي متعلق
 فعل قبلها حال الرضى وأن لا تفسر لا مفعولا مقذرا نحو كتبت اليه ان قم أي كتبت
 اليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو اذا وجبت الي انتك ما عسى أن أقذفه دما مينة
 (قوله المسبوقة بجملة الخ) في قيدان وهما أن تأخر عنها جملة ولم تقترب بجملة
 تخرج من التعريف وآخروا هم أن الحمد لله لهدم تقدم الجملة فان فيه محتمفة من
 التثنية كما في الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقة بفرد مفسرة لان المفسرة
 ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دون ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير
 الميم فيه وما بعدها المسبوقة بفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله شيئا آخر دعواهم قاله
 الرضى وقلت أن الفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لهدم وجوده
 في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم انه يقال لا تجعل أن فيه
 تفسيره بل زائدة وجوزا لمخترى في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على
 تاويل قلت ما برئت واستصحبته في المعنى قال وعلى هذا المعنى شرطهم أن لا يكون
 في الجملة قبلها حروف القول أي ما قبلها على حقيقة غير مؤول بغيره اه وجوز ابن
 عصفور أن يفسر بصريح القول ولا يقال أخذت عصدا أن ذهبا لهدم تأخر
 الجملة فلا يوقى بأن بل تحذف أو يوقى بدلها بماى وكتبت اليه بأن الفعل أو كتبت اليه
 أن افضل اذا تقدم معها الباء لاقرانها بالجاء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف
 الجاء لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع القلان) قيل الجملة
 مفسرة فلا محل لها كما في المعنى وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست
 في معنى المفرد كما في زيدا ضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه
 في محل نصب تعالفا ضربته لانها في معنى هذا اللفظ فيل المفرد محلها وفي كلام
 الكافي مانته الظاهر أن الإحصاء متعلق بالجملة متعلق مفعولة فتكون منصوبة
 المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان اراد المفعولة في المعنى مع قيام أن على كونها
 مفسرة فان اراد المفعولة في اللفظ مع كون ان زائدة فتى آخر فتدبر (قوله
 وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المثنى بل انطلاق الستهم هذا الكلام كما
 انه ليس المراد بالمثنى في أن امشوا المثنى المتعارف بل الاستمرار على الشيء (قاعدة)

مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع
 فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى
 القول دون حروف نحو تأ وجبت اليه
 أن اصنع القلان وانطلق الملا منهم
 أن امشوا

مسماة فلا حاجة
 للمثلين بأن
 اه عفا

نور لا لا اخذ
 وكان لا بأس
 ان يقول ولا حقة
 عفا واخذت
 عفا واخذت
 سبل اه وقوله
 اخذت هذا ما
 من اراء وهذا لا بد
 ليدبر معنى القول
 الا ان قاله العفا
 زائدة

اذ اولى أن الصالحة للتفسيره ضارعه لا يجوز ان لا يفعل جائز فعه
 على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها نافية وعليها فان مفسره ونصبه على
 تقديرها نافية وأن مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم ويجوز الرفع والنصب اه
 معني أقول يصح على الجزم بلا نافية أن تكون ان مصدرية بناء على الاصح
 من كونها قول عمل بالامر والنهي (قوله الثالثة لما) أي التوقينية كافي المعنى
 احتمل ان من النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الانها يقتضيه كلام
 البعض من مفاخرة الجازمة للنافية فاسد (قوله شوقيا ان جاء البشير) ونقول
 اكرمت لما ان يقوم زيد بالرفع فادعى (قوله لكان ليكم الخ) جواب القسم
 لتقدمه وجواب الشرط محذوف لا لا يجوز ان القسم عليه بناء على ان الشرط
 الامتناعي كغيره فيكون الجواب له عند تقديمه أو جواب لو وجواب القسم
 محذوف بناء على ان الجواب لا لا ينشأ عن تقدمه على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو
 وما دخلت عليه جواب القسم وسبق في هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم
 (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت
 الاخشى لا يخصص الزيادة بما تقدم بل زعم انها زادت في غير ذلك اه تصرع وجهه
 ويزاد بها الآية ان ما لنا وشوقه كالم لا يقع بعده عند الإخفص الإلتفات إلى صريح
 على ان الجمله جالبة نحو ما لا أرى الهدى هذا والاسم الصريح على انه حال نحو ما كان
 قائما دون المؤثر لا الاسم ولا يرد ان الجمله الحالية لا تصير بدليل استقبال لا دليل
 الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدمايقي (قوله لتأوه علمنا) اه
 أي فان لا تقاتل مفعول ثان للبارد والجرح وتأوه فعل تعدي لاثنين (قوله افعال
 الجار والمجرور) وهو الثاني المفعول وهو أن لا تقاتل اه سم قال الدمايقي قد
 يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا تقاتل عنده هذا القاتل مفعولا موصرا وليس في
 كلامه ما يقتضيه احتمال أن يكون عنده على نزاع الخافض وهو عن قائم فقال
 منعت عن صككنا كافي الصحاح وغيره والهل نصب أو خضض على الخلاف
 (قوله أن لا تكون لا زائدة) أي كلام على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعتنا
 أن تقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كاهو
 صريح المعنى لأول الاختش كازعم البعض لأنه قابل قول الاخش بقوله لأنها في
 الآية مصدرية يتم ذكر قولين على انها مصدرية (قوله في أن لا تقاتل) فتكون أن
 مصدرية متبكية مع ما يدها بصدر مجرور ويجاز محذوف متعلق بما تقدم بنا
 (قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد لقياس الاخش ان الزائدة على حرف الجزم

والزائدة هي الثالثة لما نحو فلما
 أن جاء البشير والواقعة بين الكاف
 ومجرورها فتقول
 كانت نلبية تقطع الى وأزق السلم
 في رواية الجزم وبين القسم ولو فتقول
 فأقسم أن لو التقينا وأنت
 لكان ليكم يوم من الشر مغلم
 وأجاز لا تخش أعمال الزائدة واستدل
 بالسمع كقوله تعالى وما لنا أن لا تقاتل
 وما لقياس على حرف الجزم الزائد ولا جهة
 في ذلك لأنها في الآية مصدرية تقبل
 دخلت بعد ما لتأوه علمنا وفيه
 قتل لأنه لم يثبت أعمال الجار والمجرور
 في المفعول ولا في الأصل أن لا تكون
 لا زائدة والصواب قول بعضهم ان
 الأصل وما لنا أن لا تقاتل والفرق
 بينها وبين حرف الجزم أن اختصاصه
 يأتي مع الزائدة بخلافها فانها قد ولها
 الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني

الزائد (قوله جلا) أي الجمل على ما يجامع ان كلامهما حرف مصدرى ثلثا
 وبعضهم اعمل ما المصدرية جلا على ان المصدرية شحوا كما تكونوا على علمكم اه مفتق
 قال الله ما سبق ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكمه لهما لم يثبت
 في غير هذا الجمل بل الفصل مرفوع وتون الرقع محذوفة وقد سمع نرا ونظما اه
 (قوله حيث استعقت) أي أن عملا أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والتلفظ
 متعلق بأهمل (قوله وذلك) أي استحقاق ان العمل (قوله لمن اراد أن يتم)
 أي بالرفع والقول بأن أصله تكون فهو منصوب بحذف التوون وحذفت الواو
 للساكنين واستعجب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف نصريح (قوله
 أن تقرأ الخ) اما في عمل نصب بدل من حاجة في قوله قبله
 يا صاحبي فقد تفسى شوكسا * وحشا كنفا لا تقيأ رشدا
 أن تحملا حاجة في شغف عملها * وتصنعنا فاعمة عندى بها ويدا
 أو من ان تحملا المنصوب بحذف تقديره أسأل كما واما في عمل رفع خبر مبتدأ
 محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ والشاهد في أن الاولى وليست متحققة من
 التثنية خلافا للكوفيين قبل دليل أن المعطوفة عليها واعتراض بأنه لا مانع من عطف
 ان الناصبة وصلتها على أن الخفة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس
 مع زيادة وقد يجاب بأن مراده ان عطف ان الناصبة مرجح لكون أن المعطوف
 عليها ناصبة للناصب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التمين ولك أن تستدل
 على كونها ليست الخفة بعدم وقوعها بعد دال علم أو وطن فاحفظه (قوله ظاهر
 كلام المصنف الخ) وظاهره ايضا اختصاصها بالاهمال ووجهه انهم يتوسعون
 في الامهات وضعفها من جهة انها قد تعمل لا تافى كونها اما اذ لا يلزم في الآم قوتها
 من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم
 اعمال اذن عند استقفاء شروطه والقليل منهم يلتزم افعالها عند ذلك كما سيذكره
 الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب فتقول
 البعض تعال شحنا ونصوا أي جوازا كما سيبينه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل
 والواو في الفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن في انهم أي بعد قوله
 أو قبله العين اما معطوف على بعدو العين فاعل التفرع لا اعتماد على المبتدأ أو مبتدأ
 مؤخر وقوله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف
 على بعدو المراد بالبعدية على هذا ما يشتمل البعدية مع الانضال (قوله أن يكون
 الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل التواصب في فعل

(وبعضهم) أي بعض العرب (أهمل)
 أن جلا على ما استعجا (أي المصدرية)
 (حيث استعقت عملا) أي واجبا
 وذلك اذ لم يتقدمها علم أو وطن كقراءة
 ابن محجب لمن اراد أن يتم الرضاعة
 وقوله
 أن تقرأ على اسماء وصحبا
 معنى السلام وان لا تشعرا احد
 هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
 فهو عندهم مخففة من التثنية (ففيه)
 ظاهر كلام المصنف ان افعالها مقبولة
 (ونصبوا اذن المستقبلا)
 ان صدرت والفعل بعد موصلا
 أو قبله العين أي شروطا والنصب ياذن
 ثلاثة الاول أن يكون الفعل مستقبلا

الحال لأنه يتحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دما مسمى
 (قوله فيجب الرفع في اذن تصديق الخ) أي لأنه حال ومن ثمان الناصب أن يحتمل
 المضارع للاستقبال جمع (قوله أن تكون مصدرة) أي في جملتها بحيث
 لا يستقبلها شيء لانه لم يصبها وانما لم تعمل غير مصدرة لانهما يعدم تدويرها
 عن العمل اه دما مسمى وفي القمي أن زلة تصديرها داخل على المضارع انما يكون
 في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خيرا لما قبلها نحو اذن اكرمك
 أو جوابا للشرط قبلها نحو ان تزد اذن اكرمك أو تقسم قبلها نحو والله اذن
 لا يخرج من انتهى وفي الموضوع الاول خلاف كالي الجمع فاجاز هشام النصب بعد
 مبتدأ كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو اذن اهلك أو اطرا أو اس كان
 يجوز كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد غن نحو
 طلبت زيد اذن يكرمك (قوله اهملت) أي وجوبه بالاختلاف لأن الفعل المنصوب
 لا يجوز تقديمه على ناصبه جمع (قوله بئنها) أي بمثل مقالته ما يتأخر على وقوله
 لا قبلها أي لا أولها بمقتضى ما سبق انتهى عليك أن تكون كتابا عندك وعبد العزيز
 هذا والله عجز عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان وفي
 اماره مصر لا الخلافة العظمى كافي الشئ وغيره كان الشاعر وهو كثير عزاء مبدعه
 بفسيد اعجبته فقال له حين سئل فقال له اني عليك أن أكون كاتبك فقال له
 ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فجمع على انه ان جال به عبد العزيز برثاسا
 فمن على لا ينجي الا كونه كاتبه وقد عدها من حقه وأرجاع الفصح للمعجزة
 هو ما قاله الدما مسمى والعيني وأرجعه الشئ نجلة الرعد في قوله قبل
 بحيث لم تكن خطبة الرشد بعد ما بدلى من عبد العزيز قوله
 والثاني في قوله لا قبلها حيث وقع له دم تصديده اذن ليكونها جواب قسم سابق
 عليها في قوله حلفت برب الرقيات الى متى الخ وجواب الشرط محذوف فصل ما في
 كلام الحواشي من المثال (قوله شطرا) فيجئ التبيين المجهة أي غريبا وأهلك
 بكسر اللام ويجوز فيها على ما في القياموس (قوله أن لا يفصل الخ)
 لفهمها مع الفصل عن الصل اه بصرح (قوله بالتقسيم) كذا البلاغة
 لأن القسم بأكثر من اذن ولا يفصل بينهما فاصلة في أن في كذا في اذن سبوطي
 (قوله والبعاء) يجوز اذن غفر الله لك اكرمك (قوله بجمول الفصل) فلو قدم
 معمول الفصل على اذن يجوز زيد اذن اكرمك فذهب القراء الى أنه يطل عليها
 وأجاز الكسائي الرفع والنصب جال أبو حيان ولا يصح اخذه عن البصريين

ففي الرفع في اذن تصديق جوابا لمن
 قال أنا احبك الثاني أن تكون
 مصدرة فان تأخرت نحو اكرمك اذن
 اهملت وكذا ان وقعت نحو
 سقوله
 لله عادي عبد العزيز بئنها
 وأمكنني منها لا قبلها

فما قوله
 لا تتركه فهم شطرا
 اني اذن اهلك أو اطرا
 فمصدرة أو انصب بمحذوف أي ان
 لا يستطيع ذلك ثم استأنف اذن اهلك
 فان كان المتقدم عليها حرف عطف
 فسأله الثالث ان لا يفصل بينها وبين
 الفصل بغير القسم فيجب الرفع في نحو
 اذن أنا اكرمك ويقتصر الفصل بالقسم
 سقوله
 اذن واقترن بهم جبره
 يشب الطفل من قبل النسيب
 وأجاز ابن أبي شاذ الفصل بالتداء
 أو الداء وابن عصفور الفصل بالتطرف
 والصحيح المنع اذ لم يسمع شي من ذلك
 وأجاز الكسائي وهشام الفصل بجمول
 الفصل

في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة
ويمحتمل أن يقال تعمل لانها لو لم تصدّر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية
بالمعمول التأخير اه صحوحي قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو
يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندي نظر لتصديدها
في جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم تصديدها
داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكامي النسب) فيه انه تقدم عن
الكامي في الفصل بين كي والفعل بمعموله انه يطل عليها ويحكم الفرق
بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانها في تأويل اسم واحد سم (قوله
وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفعل وكان القياس بطلان العمل فلا اقل من
أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارضا) وقد يميز ان اقتضاء الحال كإساق
في التشرح وانما جازا النسب والرفع لان كل عطف جله مستقلة على جله مستقلة عن
حيث كون اذن في ابتداء جله مستقلة هو متشعبة فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن
حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام
بعض هو متوسط وانماؤها وجود كافي الرضى لانها غير متصدرة في الظاهر اه سم
وشد إلى رجائه قوله وارضا بنون التوكيد الخفيفة المبجلة أنشأه مقتضى التعليل
المذكور تعين النسب اذا كانت الواو والفاء استئنافا كما اذا قيل انك
غدا غفلت مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله عمل) قال البعض كان
الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظي والمالي بخرقة التعليل اه ويدفع
بان ماله عمل شامل لما اعراب اللفظي لانه معرب لفظا ومحل فهو عمل محمل تقدير
(قوله ألفت) أي وجوب الوقوعها حشا كما سجد كره الشارح (قوله لوقوعها
حشا) أي بين جر ملى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف
على الجواب جوابه (قوله أو على الجملتين معا) أي جلق الشرط والجواب
(قوله وقيل تعين النسب) ليس المراد قيل ان قدرت العطف على الجملتين معا
تعين النسب لانه يتأنيبه قوله لان ما بعده ما مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف
على الجواب أعم من ان تقدر الواو عاطفة واستأنافية ثم المراد تعين النسب على
لغة أكثر العرب الملتزمين أعمال اذن عند استنفاء الشروط فلا يشافي جواز
الرفع على لغة بعضهم الملقى لها عند استنفاء الشروط فاندفع ما طال به البعض
(قوله لان ما بعده ما مستأنف) أي بناء على ان الواو استئنافية وقوله أولان
المعطوف الخ أي بناء على انها عاطفة (قوله فالذهبان) أي القول يجوز

والاخبار حينئذ عند الكسائي
النصب وعند هشام الرفع (وانصب
وارضا اذن من بعد عطف) بالواو
والفاء (وقعا) وقد قرئ ساذا واذا
لا يلبثوا خلقك فاذا لا يؤثروا الناس
تعبا على الاعمال ثم الغالب الرفع على
الاهمال وبقر السبعة (نبيات)
نه الاول أطلق العطف والحقني انه
اذا كان العطف على ماله محمل ألفت
فاذا قيل ان تزني ازيل واذن أحسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب
جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشا
أو على الجملتين معا جازا الرفع والنصب
وقيل تعين النسب لان ما بعده ما
مستأنف أولان المعطوف على الاول
أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن
اليه ان عطف على القطبة رفعت
أو على الاسمية فالذهبان

قال كاذباً قال الفاسق ان زورك قلت اذن اكرمك فكذلك قلت حينئذ اكرامه
 به اى ولا من اذا ومن خذفت همز فان ثم انما في الالتقاء الساكنين كما يقول
 الرندي مستند لانها تعلى الربط كاذباً او التصحيح كان اذ كل ذلك في الجمع
 (قوله وعلى الساطعة) قد بدلت لانه القائل بالتركيب يجعل التصيب بان
 المستقلة عليها اذن كافي حاشية السبوطى على الحق (قوله لان مضمر بعدها)
 كاذب اليه التخليل في أحد قوليه لان لا يقتصر الابدع عاظم او جوارحه دما مبيت
 واعتل التخليل بعدم اختصاصها بحولها على الجلة الامة نحو اذن عبد الله بانيك
 هجم (قوله كما اتهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا
 (قوله الجواب) اى الكلام آخر مقرون او مقدر سواء وقعت في الحيدرة والحشو
 أولاً وروقه والجزء اى الاجزاء المعهون كلام آخر وفي كلامه مسامحة اى ربط
 الجواب الخ (قوله فقال الشلوين في كل موضع) وتكلف شرح نحو قال
 فعلمنا اذاً وامننا الضالين على الشرط والجزء اى ان كنت فعلت الى كذا كفرا
 لانهم كانوا عزمه بافرعون فاذن الضالين بل فعلها غير فاعيد القتل وغير كافى
 لا تفعل (قوله اذن اظنك صادقا) برفع اظن لانه للعلل كما يفيد ما سنقله عن
 الرضى (قوله اذ لا يجازاة هنا) قال الرضى لانه الشرط والجزء اما في الاستقبال
 وفى الماضي ولا مدخل للجزء في الحال اه ولا تنظر الصدق لا يسلح جزاء
 للعبه (قوله اختلف في انفعالها الخ) اى في غير القرآن اما فيه فقد عليها وتكتب
 بالالف اجماعاً كما في الاقتان اربعاً لله حصف العفاني قال السبوطى في حاشية
 المعنى فبى ان يكون اختلف في الوقف عليها منبها على الخلاف في حقيقتها
 فعلى انها حرف وقف عليها بالتون وعلى انها اسم منون وقف عليها بالالف
 (قوله والجهور يكتبونها الخ) المنسوب فاليه ورواها كافي عبارة المعنى
 (قوله والممازفة والمبرد بالتون) وعزا ابو حيان الى الجهور (قوله وعن القراء
 الخ) ونقل السبوطى قولاً بانكس لضعفها في الهمال وقوتها في العمل
 (قوله ان علفت كنى بالالف) لمنع العمل التباسها بالالف الطرية وورد عليه ان
 العمل في اللفظ وليس الشكل لان ما اثار في الكتابة يحتاجه على العمل ايضا
 (قوله وحى لفة نادرة) نقاه البصر يون بالقبول فلا التفات الى قول من انكرها
 دما مبيت (قوله وبين لا) اى سواء كتبت ناقة أو زائدة ولهذا مثل بمثلين
 (قوله ناسبة) اى يجمع عليه من يكون الكلام في أن الناسبة فعلنا توهم
 اهداهما لتصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) اى أن الواقعة بعد لام الجزاء

وعلى الساطعة فالعجم انها الناسبة
 لان مضمر بعدها كما انهمه كلامه الثالث
 معنا هاشم سبويه الجواب والجزء افعال
 الشلوين في كل موضع وقال القنارى في
 الاكثر وقد تمحض الجواب بدليل انه يقال
 احبك فنقول اذن اظنك صادقا لا يجازاة
 هنا الرابع اختلف في انفعالها عند الوقف
 عليها والعجم ان نونها تبدل الفاقسبها لها
 يتبين المنصوب وقبل الوقف بالتون لانها
 تكون لن وان روى ذلك عن الممازفة والمبرد
 فويتقى على هذا الخلاف خلاف في كتابها
 والجهور يكتبونها بالالف وكذا رست في
 المساحف والممازفة والمبرد بالتون وعن
 القراء ان علفت كنى بالالف ولا يكتب
 بالتون الفرق بينهما اذ اوتبعه ابن خروف
 الخامس حكى سبويه وعسى بن مران من
 العرب من يلحقها مع استيفاء الشرط وحى
 لفة نادرة ولكن القياس لانها غير محضة
 واغما عليها الاكثرون حلا على نون لانها
 مثلها في جواز تقدمها على الجلة وتاخرها عنها
 ووسطها بين جزاء كاجلته على ليس لانها
 مثلها في نفي الحال انتهى (وبين لا ولا مبر
 التزم اظهار أن ناسبة) لمحو لا لا يكون للناسخ
 عليكم حجة ثلاث يعلم أهل الكتاب في الآية
 الاولى ناقة وفي الآية الثانية مؤكدة زائدة
 (وان عدم لان اعمل مظهر او مضمر)

سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو ما تقتطع آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
أو لتوكيدهمى الآية بعد فعل منع نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فانه انما هو
أى أو للعدوية نحو أعددت زيد القتال (قوله اذالم يسبقها الخ) أخذه من قوله
الآتى ويصدق كان الخ (قوله ماض) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله
نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلاف فى اللام فى نحو الآتين فقبل زائدة وقبل
للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقبل للتعليل
ولام مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ويجرور بها خبر عنه
لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة
والاستناد اليه كذا فى المبنى والمنتهى (قوله وبصدق كان الخ) يعنى مالم
ينقضى النسب نحو ما كان زيد الياضرب عمرا ويحوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد
الياضرب عمرا فانه ايوحيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله مالم
ينقضى النسب انه لا يجوز انقراض النسب مع لام لا يجوز فتأمل حال والفرق ان النسب
مسلط مع لام لا يجوز على ما قبلها وهو المحذوف الذى يتعلق به اللام فيلزم من نفسه
ما بعده ما وفى لام كي تسلط على ما بعده نحو ما جاء زيد لضرب فبنتي الضرب خاصة
ولا يتنى ابني الا بترتبة تدل على اتفائه ام وماصل الفرق كما فانه شيخان النسب
مع لام لا يجوز ميسلط على الكلام فبما عني ما قبلها وما بعده ما ومع لام كي مسلط
على ما بعده ما فقط اى فاغتر الاختصاص بمهما يختلف لام لا يجوز (قوله لام
لا يجوز) من نسبة العام بالخاص لان لا يجوز انكار الحق لا مطلق النسب والتصويرون
اطلقوه وأرادوا الثاني ام نصريح وهذا ينبغي تصويب قول النصارى
(قوله والحق قبلها لام كي) وجوبها الكبر وقصها لفة غيب جمع
(قوله لانها للسبب) أى فى الجملة والخلاص كى قد تكون لغيا للسبب كالتى للعاقبة
والزائدة والمعنية (قوله وجوب انظارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين
بسم (قوله وجوب انظارها الخ) على بان آياتها ما كان زيد ليفعل كان زيد
يسفعل جعلت اللام معادة لتسبب فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام
زكريا (قوله ليست لام لا يجوز) بل هى لام كي نحو ما كان زيد للعب أى ما وجد
للعب (قوله لان من تنق المضارع) لو قال لان لم قلب المضارع الى المضى لان تنق مطلوبه
وفى بعض النسخ لان من تنق الماضى أى الماضى يعنى وهو المضارع لفظا ولا شك
على ما تأمل (قوله لمن آياتها) نحو ما جمع زيد لضرب عمرا ولم يصح زيد
ياضرب عمرا وقوله ولن آياته فى غلظت اى قياسا نحو ما غلظت زيد ياضرب عمرا

لا فى موضع الرفع بعدم وان فى موضع النصب
باجل ومظهر او مستخر انصب على الحال اما
من أن كان اسمى مفعول أو من فاعل أو من
المستران كان اسمى فاعل اى يجوز انظار
واظهارها بعد اللام اذالم يسبقها كون
نقص ماض منق ولم يقتن الفعل بلا لاظهار
نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ولاظهار نحو
وأمرنا لان كون أول المسلمين فان سبقها
كون ناقص ماض منسى وجب انظارها
بعد ما وهذا اشارة الى بقوله (وبصدق كان
خفا انظارها) اى نحو وما كان الله ليعلمهم
لم يكن الله ليعلمهم ونسعى هذه اللام
لا يجوز وماها النقص لام النسب وهو الصواب
والحق قبلها لام كي لانها للسبب كان كي
للسبب وماصل كلامه أن لان بعد لام الجتر
ثلاثة أحوال وجوب انظارها مع المقرون
بلا وجوب انظارها بعد تنق كان وجواز
الامر من ضمها ذلك ولا يجب الاظهار بعد
كان التامة لان اللام بعدها ليست لام لا يجوز
واعمال بقى كلامه بالنقصا اكفاء بأنها
النهضة عند الحلاى كان له رعا وكترها
فى أبواب التصو دخل فى قوله تنق حكيان
لم يكن اى المضارع المنق لم كرايت لان لم تنق
المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان
خلافاً لى آياته فى أخواتها قياسا ولان آياته
فى غلظت

بقوله لن
لما قول
مد على الصانع
واحد فلا
والحق لا قوله

ذلك كما يظهر من الالفاظ والله اعلم

ولم ألق زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه
 اه خاتمتا يد من قول البعض والحق أن اللام فيها ذكر لام كرام كى لا لام الجود كما يظهر
 بالنظر في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع ان دعواه ان اللام فيها
 لام كى وان النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال في التصريح ومضهم اجازة في
 كل فعل تقدمه نتي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى
 اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى (قوله ما ذكره من ان اللام الخ) لان كلامه
 في ان الواضحة بعد لام الجز قوله وبين لا ولازم جزا الخ (قوله والنصب بأن مضرة)
 انما قال مضرة مع ان النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهره أو مضرة وعند
 الكوفيين باللام انما ظهرت ان أو أخبرت كما سمعنا حه الشارح عند شرح قول المصنف
 وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه اعما ما بقى عند انصاره ان تتأكل (قوله ناصبة
 بنفسها) أى بطريق الاعمال بدليل ما بعده واحضوا بقوله
 لقد عدتلى ام عمرو ولم اكن * مقالها ما كنت حبالا لاسمها
 اذ لو كانت ان الناصبة لزم تقدم معمول حملها عليها وهو ممنوع ورد بان مقالها
 معمول المحذوف يضمر المذهب المذكور فظهر ما ترى قوله كان جزاى بالصفات
 أجلسا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله لقياسها مقام أن) أى
 نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) اظها ان هذا الاختلاف مبنى
 على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضرة (قوله الى انه) أى
 الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جلة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد)
 أى زائدة لتوكيد النتي كلباء في ما زيد بقام واعترض قولهم بأن اللام
 الزائدة تعمل الجز في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال واجيب بأنهم
 لعلمهم لا يعملون هذه الكلمة اه دما مبي قال الخفص وتظهر فائدة اختلاف
 في قولك ما كان محمد طاعما لياكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى جزاى
 لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تنفع العمل فيما قبلها
 (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر
 يقتضى انها ليست برائدة وتقديرهم مریدا يقتضى انها زائدة تقوية للعامل اه
 وفي المعنى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معذية محضة بل بينهما اه فزادتم
 عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقد ربه الخ) تقدير
 مریدا غير لازم فيما يظهر بل قد قدر غيره اذا اقتضاء المقام كما قدر في قوله تعالى
 وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم هلا لتزول الخ ويدل لما قلناه

(تبيينات) الاول ما ذكره من ان اللام التي
 نصب الفعل بعد هاءى لام الجز والنصب
 بان مضرة هو مذهب البصريين وذهب
 الكوفيون الى ان اللام ناصبة بنفسها
 وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها
 لانهما مقامان وانما اختلف في الفعل
 لام الجود ولا مكي الثاني اختلف في الفعل
 الواقع بعد اللام للتوكيد وذهب البصريون
 الى ان الخبر المحذوف واللام متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وقد روي ما كان زيدا لم يفعل

تولد رجل
 قول الخافضة
 ان انما
 من هذا
 الكلام
 والاولى
 للشارح
 النعم
 وحسن
 بيتا دما
 اقتصر لاجل
 على قوله
 مضرة
 واليه اعلم
 كما تسمعون

ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أي جارة غير زائدة
 زيادة محضة أي والجار غير الزائدة زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا ان
 الناصب عنده) ان مضمره اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجئة وهو
 لا يجوز واجب بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل الموقول بالمصدر عن الجئة
 جائز كقوله في زيد امان يعيش وامان يموت وان لم يحذف الخبر بالمصدر الصريح
 عنها دلالة الفعل بصيغته على القاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد
 اتزم اخبار ان فصار مضمر طاقى سلف الفعل على انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف
 (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أي مع قوله لنسحق الخبر اذ لولا لا يمكن حمل قوله
 مؤكدة على انها مقولة للعامل فوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس
 قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجئة وقوله انها زائدة أي
 محضة (قوله لكن قال) أي الناطق في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا
 السيد وهو الظاهر وأرجع البحث الصغير للشرح ابن الناطق فانه شرح على
 التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو موصوف
 في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء ماس الهمع عزو العبارة التي في الشرح الى
 شرح التسهيل لابن الناطق وهو موصوف في الثاني والجمع ممكن واقفه اعلم (قوله
 لصفة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدي بنفسه كريد ادون ما يتعدي
 باللام كنعدا الآن براد أن اللام يصح حذفه لفظا لا طراد حذف الجار مع أن
 هذا وقال في المنقح وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين ان الاصل ما كان
 قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابطل من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أي محضة
 بأن يكون دخولها في الكلام كغير وجهها وقوله اذ لو كانت زائدة أي محضة
 والا فلازم التقوية بزائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل
 الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجئة وهو لا يجوز أي لا شك فلا يتأني
 ما مر قوله وجه صحيح أي خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دلل
 على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا يتأني في كونها التقوية للعامل
 أو لتعدي لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أو هاتما) هو بمعنى قول
 البصريين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة الى هذا التقدير
 اه أي لصفة فاجمع مریدا لغير الخ وقد يقال الداعي اليه موافقة الظاهر وعبارة
 الدامني والشيخ ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز
 أن يكون المعنى في البيت فاجمع متاهلا لقلب قوى وفي قول أبي الدرداء أو ما

وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم
 وما بعدهما في تاويل مصدر وصرح المصنف
 بانهم مؤكدة لنفي الخبر الا ان الناصب عنده
 ان مضمره فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان
 لا كوفي ومقتضى قوله
 ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله
 مؤكدة انها زائدة وبه صرح الشارح لكن
 قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل
 سميت مؤكدة لصفة الكلام بدونها لانها
 زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل
 بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص
 دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدا مقدرا
 أو هاتما أو مستعفا لان فعل الثالث قد
 تعطف كان قبل لام الجود لقوله
 فاجمع ليلاب جمع قوى
 متاوية ولا يرد فرد
 أي فما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء

أما مريد التركهما (قوله ما أنالادهما) أي ما كنت فلما حذف الفعل
انفصل الضمير (قوله اطلق الساق) أي الذي تضغه قوله وتني كان (قوله
وان كانت تنني الماضي) أي في المعنى وقوله لكن بدل على اتصال نفسه
بالحال أي بشرط الساق هنا أن يكون نافيًا للشد في الماضي فقط (قوله وأما
أن) ألحقها السيوطي وغيره بل قال فلا يجوز أن كان زيد ليخرج (قوله
في قراءة غير الكسائي) أما في قراءته فيخ اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقلة
واللام للفصل أي وإن مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمتها بالجبال كما هي
اعدائهم الكثيرين (قوله انها لالام الجود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه
الجبال أي ما هو كالجبال شأنها وتكاملن آيات الله تعالى وشرائعها واختلاف
المشبه بالجبال على وجهي التنزي والاشبات يندفع الساق فيهما (قوله ان الفعل
بعد لام الجود) أما بعد لام كي فرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع
الأضحية لانه هذا أعظم لا واجب بدليل تغييره فيعده دون غيره وأنه بعد جدا
امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الله مأمي: ذكر أن الخرجين للآية على
التي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع
يفعل الكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها عليه مما قبلها وقوله جراء
مكرهم إشارة الى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي جراء مكرهم وقوله الاسم
السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله معذ الاجل زوال الخ) كان
الظاهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدي صلة معذ أي مهلا ولا يشافيه ان القرض
كون اللام لأم كي لان المراد بلام كي ما هو أعظم من لام التعليل كما تزويه يعلم ما في
كلام شيخنا والعض (قوله الامور العظام) كما س الجيش الكثيرين اعدائهم
(قوله لأن أن يغتر في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر يعني اسم المفعول
كان القرآن مصدر يعني اسم المفعول فعمل التطبيق (قوله كذلك) الإشارة
راجعة الى ان بعد تنني كان (قوله اذا يصلح) أي من حيث المعنى كما سببه
الشراح عليه وقوله حتى هو في بيان طاول وقوله أو الا هو في بيان طاول (قوله
متعلقان بجني) لكن تعان بعد على وجه الظرفية تنفي وتعلق كذلك على
وجه الحال من فاعل حتى أو الوصفية لفعل مطلق تنفي أي شفه كذلك أي
كفشاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والافتقار
حتى بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى والأخلاق كونه كان بعد تنني كان في وجوب
الخفاء وخفاء كفشاء أن بعد تنني كان في الوجوب وانما واجب ليتجانس المتعلقان

في الركنين بعد العصر ما أنالادهما الرابع
أطلق الساق وسراده ما تنني الماضي وذلك
ما ولم دون ان لانها تنخص بالمستقبل وكذلك
لا لا تنفي غير المستقبل بما قبلها وأما ما قبلها
وان كانت تنني الماضي لكن تنفي على اتصال
نفسه بالجبال وأما ان فهي بمعنى ما واطلاقه
يشبهها وزعم كثير من الناس في قوله تعالى
وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة
غير الكسائي انها لالام الجود لا يرفع الاضحية
بعد أن الفعل بعد لام الجود لا يرفع الاضحية
الاسم السابق والذي يظهر ان الام في وان
ان شرطية أي وعندها جراء مكرهم لشدة
وهو سكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدة
معذ الاجل زوال الامور العظام المشبهة في
عظمتها بالجبال كما يقال أنا انجبع من
فلان وان كان معذ التوازل الخامس اجاز
بعض الصويين حذف لام الجود في هذا القرآن
أن مستدلا بقوله تعالى ولا تحزن لآية لان
أن يغتر في تأويل مصدر هو الخ
أن يغتر في تأويل مصدر هو الخ
كذلك بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الا
ان حتى أن مبتدأ وحتى خبره وكذلك وبعد
متعلقان بجني وحتى فاعل يصلح والاصط
عليه أي كذا يجب اضمار أن بعد أو اذا يصلح
في موضعها حتى

صورة بخلاف ما لو قيل لا طبعن الله أو أن يفترق فلا يجانس في الصورة فلا كران
 في المصطوف دون المصطوف عليه وقال الجاهل وأما القاء والروا وأولاهما
 اقتضت نصب ما بعدها لتنصيص على معنى السببية والجمعة والانهاء صارت
 كمعامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعد
 أو هذه لفتر قواين أو التي لمجرد العطف القسدية مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك
 مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى
 يحصل ما بعدها وكان النصب بعدها بأن مضرة لأنها نفسها لعدم اختصاصها
 (قوله نحو لا زمنك الخ) لا ينعم في هذا المثال تقدر حتى بل هو صالح للتقديرات
 الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح
 قال ويعين الأول في نحو لا طبعن الله وبغضري والثاني في نحو لا تنظره أوجبى
 والثالث في نحو لا قتل الكافر أو يسلم اه وقد يقال لا تنظره أوجبى صالح
 للاستثناء وتأمل وأما الاستهلال الخ صالح للتعليل والغاية ويجوز أوجبان أن
 تكون أوفيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله التي) جمع
 منه ما يتقى والمراد بالآمال المأمولات وباقتياد حصولها حالة النجى (قوله
 وكنت اذا غمرت الخ) بالعين والراء المجتهد عصمت والقناة بالقاف والتون الترخ
 والكعوب التواشز في أطراف الأنايب وهذه استعارة تشبیهة حاله اذا أخذ في
 اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي تشأ عنها فسادهم الا أن
 يحصل صلاحهم بحاله اذا غمرت قناة موحية حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا
 يمنع من اعتدالها ولا يوافق ذلك الا أن تستقيم اه تصرع ويظهر صحة تقدر حتى
 معنيها أيضا في هذا البيت تقدر (قاعدة) قال شارح آيات الايضاح وقع هذا
 البيت في قصيدة نزلت بالاعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها وقال
 الزمخشري في شرح آيات الكتاب آيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشد مسبوقة
 منصوبة بالانهج صحتها كذلك من يشهد بقوله وانما آيات على الوقف مذهب
 بعض العرب فان أنشدت منها أنشد على حق من الاعراب وان أنشد جميعها
 أنشد على الوقف من شرح شعرا هذا المسمى بالسبوطي (قوله اذا ورد بعدها
 منصوبا) فيه اشارة الى جوانب وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله
 ولولا لرجال الخ) رزام برا مكسورة فزاي من تميم وأعره مفعلة ثانية لرجال وآل
 سبيح بالتصغير ايضا وهو مصطوف على رجال لازمام فيها يظهر ثلاثا بزم الفصل
 بين المصطوف والمصطوف عليه بأجنبي وهو أعره والشاهد في أو أسوء أنه منصوب

نحو لا زمنك أو قضيت حتى وقوله
 لا استهملن الصعب وأدرك التي
 فما انتادت الآمال الاصاب
 أو الاكفوك لا تلتن الكافر أو يسلم وقوله
 وكنت اذا غمرت قناة قوم
 كسرت كموجب أو تستقيم
 ويحصل الوجهين قوله
 قتلته لا تبك منك انما
 تقول ملكا أو تحوت فتعذرا
 واحتمد بقوله اذا يصلح في موضعها حتى أو
 الامن التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين
 فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جائز
 انما اران كقوله
 ولولا لرجال من رزام أعره
 وآل سبيح أو أسوء معلقا

فله فانه انشد
 بيان هذا الجاهل
 لهذا المصطوف
 كان القسم لا يفر
 ذلك فاما
 بين

بأن مضمر تجوزوا اعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذا المعنى لو أزال جازا وما ساقى
 وعظم قال العيني منادى من هم أي بالعطف وبهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض
 من الإيهام (قوله المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنسوب
 بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التي لأحد الثنتين لاختفاء الأول **صكون** ما بعد
 أو مصدرا بمؤولا والثاني كون المعلوم عليه مصدرا كالمعطوف ليتبين أن
 اللذان أو لأحد ههنا (قوله أن يقدر قبل أو مصدرا) أي يتوهم ويحفظ
 قبلها مصدر متضمن للفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطف مصدرا
 مقدرا على مصدر متوهم **صكون** لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف
 الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الحي من الحي على ما
 سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعلوم عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب
 من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرها) أي غير
 المثالين المذكورين (قوله استب بالخالفة) أي مخالفة الثاني للأول من حيث
 لم يكن شريكا في المعنى ولا معطوفا عليه اهـ مع وتض بضم ما بزيادة لكن عمرو
 وجاز يذاعروفاً والثاني ثالث الأول في المعنى ولم يفتص الإعراب إلا أن يفتص
 ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الإعراب (قوله أن التصب بأن الخ) ولذا لا يقتدر
 معمول الفعل عليها ولا يفضل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز لا خض
 الفصل بينهما بالشرط نحو لا زمنك أو أن شاء الله فتعني حق سيوطي (قوله
 ولكنها عطف) لعل الاستدلال برفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور
 المتعاطفين كاهو الضال (قوله متوهم) إنما كان متوهمها لعدم آلة السبب
 لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطف مصدرا مقدرا على
 مصدر متوهم لزم إضمار أن بعد هاءه أنه لا يثبت عن عطفها بمصدرا مقدرا على
 مصدر متوهم لزم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم يخرج عن عطفها بمصدرا
 مقدرا أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعطى للزوم يتبين
 المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض بجملة الضمنا الأولى أن يقال
 ومن ثم أضمرت أن بعد هاءه عطفها ما ذكرنا يقتضي لزوم إضمار أن (قوله
 موقع إلى أن أو الأنان) الصواب حذف أن غاية أو أن بما وقعت موقع إلى وحدها أو
 الأوحدا اهـ دماضي أي لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو الأنان لزم التكرار
 إذا التصب بأن مضمر بعد هاء على الراجح وقد يجب بأن المراد الواقعة مع المضمر
 بعد هاء موقع إلى أن أو الأنان (قوله لأن لحي معنيين الخ) ونه الشارع الأحسن

(تنبيهات) الأول قال في شرح الكافية
 وتقدير الاوحي في موضع أو تقدر يحفظ فيه
 المعنى دون الإعراب والتقدير الإعرابي
 المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدرا
 ويحذفها أن ناسبة للفعل وهما في تأويل
 مصدر معطوف بأو على المقدرة قبلها
 فتقدير لا تظهره أو يقدم ليس يكون انتظار
 أو قدوم وتقدير لا تلتزم وكذلك العمل في
 ليكون قوله أو أسلامه وكذلك العمل في
 غيرها * الثاني ذهب الكسائي إلى أن
 أو المذكورة ناسبة بنفسها وذهب لستاه
 ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل
 اتصبا بالخالفة والجميع أن التصب بأن
 مضمر بعد هاء لأن أو حرف عطف فلا عمل لها
 ولكنها عطف مصدرا مقدرا على مصدر
 متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعد هاءه *
 الثالث قوله إذ لا يصلح في موضعها حتى أو الأنا
 أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة
 موقع إلى أن أو الأنا لأن لحي معنيين
 كلاهما يصح هنا الأول الثانية مثل إلى والثاني
 التليل مثل في تليل كلامه هنا نحو لا رضى
 الله أو بفتح ثقل بخلاف كلام التسهيل لأن
 المعنى حق يفتقر

بما جازله عموم كلامه هنا ووجهه أيضا بسلب امتنيه من الاعتراض على كلامه في
 التسبيل بمتاخر عن الدما مسمى (قوله بمعنى كيقفري) ولا يناسب هنا معنى الى
 ولا معنى الا لا يوجه قطع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوجه الخ)
 أي ايهما اقرب ما اذا مل الابهام موجود في العبارتين أيضا افا دسم (قوله وبعد
 حتى) أي الجارية ومن أحكامها أنهم لا يفضل بين هاتين الفعل شي وأجاز بعضهم
 بالتلفظ والشرط الماضي والقسم والماضي والجبرود والمفعول اه سبوطي
 والتلفظ متعلق بأفعال الذي هو مبتدأ وهكذا انما متعلق أيضا بأفعال والتجريم
 فيكون قوله هكذا أو كسب الا ان معناه كالأفعال السابق في الوجوب والوجوب
 مستفاد من قوله حتى وعلى هذا التفسير والتجريم بأن قول المصنف هكذا استحو
 وما خبر وقوله حتى خبر ان حتى به لبيان وجه التنبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه
 وكسب لعدم استفادة التسم من التنبه لاجل أنه في نصب المضارع بها فقط
 (قوله والغالب في حتى حتى) أي حين اذا خبرت أن بعد هان تكون الغاية
 هذا المتعلق بقول الجاهلي الاغاب فيها أن تستعمل بمعنى ك اه وانما تكون الغاية
 اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ولتعليل اذا كان مسببا قبلها كذا في التصريح
 واخبر بقوله حينئذ عن حتى الا ابتداءية فانها بمعنى الفاء (قوله كد حتى نسر)
 الغاية هنا مجبنة أيضا سم (قوله بمعنى الا ان) الصواب اسقاط ان لما
 تقدم قبل الا التي حتى تكون معنا الاستثناء المتقطع وقال الدما مسمى سواء كان
 الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في واقع لا أفضل حتى فعل أي الا ان
 تفصل متصلا مفرغا للتلفظ اذا المعنى لا أفعل وقام الاوقات الا وقت فعل وظاهر
 أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الا في منقطع اذا المعنى ليس العطاء في حال الغنى
 جاحدة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعا للدما مسمى وابن
 الساطع لكن نظريه سم بان التي قبل حتى لا تنقطع بغيره كما بل هو ثابت مع ثبوته
 فكيف تكون غائية قاتل ولا تنافي بين كونها جارية وكونها بمعنى الا ان على
 الجزم ثبت مع افادة الاستثناء وكلاهما اذا جازهما (قوله من الفضول)
 جمع فضول وهو الزيادة والمراد بزيادة المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دما مسمى
 (قوله على غرائه) أي مع غرائبه (قوله حتى أن تفعل) فسر الا انجي
 فاقضي أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقول) أي الا ان قول
 والاستثناء مفرغ للتلفظ والمعنى وما يعلن أحد في وقت الا وقت أن يقول الخ
 (قوله وان المراد معنى الغاية) أي يتخذ استثناء تعليلها الى وقت قوله ما ذاك

كان الذي
 في كذا
 ليس في
 يتم وقيل

بمعنى كيقفري وقديان لك ان قول الشارح
 يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى ك لا وجهه
 وكذا العبارتين خوين قول الشارح بعد او
 بمعنى الى والا فانه يوجه ان أو تارادف الحرفين
 وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مر
 (وبعد حتى هكذا اشعار أن حتى) أي واجب
 والغالب في حتى حتى إذ أن تكون الغاية نحو
 لن يرجع عليه كاتين حتى يرجع الناموسي
 وعلامتها أن يصلح في موضعها الى وقد
 تكون للتسبيل (كمد حتى نسر اذا حزن)
 وعلامتها أن يصلح في موضعها ك زاد في
 التسبيل أن تكون بمعنى الا أن قوله
 ليس الطامع من الفضول سمحاحة
 حتى تجود وما اليك قليل
 وهذا المعنى على غرائه ظاهر من قول
 مدني في تفسير قولهم والله لا أفضل الا ان
 تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن
 هشام الخضر اوى وقوله أو البقاء عن بعضهم
 في وما يعلن من أحد حتى يقول والظاهر
 في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية

وقد لا يحفل
 الظن في
 بيان هذا
 مع ما المشبه
 والمشهد به
 فقامل نظم اد
 كانه

واعترضه الدماغي بأن هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون
 الاستثناء (قوله ثم هو) أي كون حتى بمعنى الظاهر في قوله وواقع الخ والمعنى
 لا أتزك إلاخذ تاريخي أي الحسين بن علي - الآن أقول هذين الحسين أي لكن أقول
 هذين الحسين فالاستثناء منقطع كما قاله الله ماسبق وقوله في الهمع عن ابن هشام
 الخضر أرى تقصصا عليه وتقصيص البعض لبعضنا كونه متصلا لأن قتل الحسين
 أخذ بالتاريخ باطل لأن المعنى حيث لا أتزك لا أخذ تاريخي لا قتل الحسين فأتركه وهو
 فاسد ولا يصح كونها لقاية لأن المعنى عليه يتدأ اتفاقا ترك الأخذ بالتاريخ إلى قتل
 الحسين فنقطع الاتفاق ويوجد الترتل وهو فاسد وما كونها لتعليل أي بقى الترتل
 المذكور لكوفي أقول الحسين فصيح لولا ما أخأه الشارع ومصرح به الشيخ خالد من أن
 حتى التعليل هي التي ما بعد ما سبب عما قبلها لأن ما بعد حتى في البيت ليس مسببا
 عما قبلها كما قاله الشارع بل هو سبب لما قبلها فلم يفي بغير الشئ وتبعه شيئا
 والبعض كونها للقاية وكونها لتعليل فكأن من يعرف الرجال بالحق وما من أن
 المراد بفتح الشارع الحسين بن علي هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماغي
 والشعر والسيوطي أن قاتل البيت امرؤ القيس بن حجر بن لطفه أن بن أسد قلت
 أباه وأن المراد بشيء أبوه (قوله حتى أبير) هزمة مضومة فوحدة فراء أو دال
 مهمل من أباه الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قاله الشئ
 (قوله لأن ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما قبلها وهو اتفاقا ترك الأخذ
 بالتاريخ ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غاية ولا تعليلية فثبت
 كونها استثنائية إذ لا يخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فإذا اتسنى اثنان
 تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلا فالبعض وقول شيئا هذا يعني الثاني في كلام
 الشارع بحسب الظاهر وان كان الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم ردة
 مما أسلفناه فثبت (قوله أو مؤزلا به) أي وأغري حال من ماض أو مستقبل مؤزلا به
 (قوله أو فاضن حقا) لأن نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه (قوله
 وانصب المستقبلا) أي وجوب أن كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن
 التكلم وجواز أن لم يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد
 المستقبل الذي لم يؤزل بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤزلا به وانما شرط
 في نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن الضمير وهي تقتضيه للاستقبال (قوله
 إلى زمن التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكلاية السابقة) وهي
 لن يبرح عليه الخ وقد يقال أنها من القسم الثاني فان التكوف عليه وجوع

ثم هو الظاهر في قوله
 واقع لا يذهب حتى بالمال
 حتى أي بما لا يملكه
 لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
 (نبيه) ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة
 بنصبها وأجازوا الظاهر أن بعد هي كذا
 كما أجازوا ذلك بعد لام الجود (ورفعن) حقا
 حالا أو مؤزلا به أي بالنسبة
 (وانصب المستقبلا) أي لا ينصب الفعل بعد
 حتى إلا إذا كان مستقبلا ثم إن كان استقباله
 حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم
 فالنصب واجب نحو لا يبرح حتى أدخل
 المدينة وكلاية السابقة

والله لا يملك
 من قبل الله
 لأن الله لا يملك
 له أن يملك
 الذي هو كونه
 على الظاهر بالمال
 وفي الجواب
 الذي هو كونه
 من حيث أن المال
 حيث لا يملك
 حيث لا يملك
 فاقسم هذا هو

موسى ما ضايت بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف
 فهو على حد الزوال وقول الرسول في الآية الثانية والجواب أن قوله تعالى قالوا
 لن نبرح عليه عا كقبح الخ فيه حكاية كلامهم وعيائهم الصادرة منهم فالتنظير اليه
 فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي
 لانه المعترف المحكي بخلاف ما في الآية الثانية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو
 اخبار منه فنظرفيه زمن النزول لانه زمن التكلم بالتنظير اليه اه سم والحاصل
 أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان ضمير
 حكاية كلام ينظر فيه زمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أي زمن
 الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن ~~الحيث~~ حقيقة بدليل ما يأتي انه يجب رفع الحال
 حقيقة مع انه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها فهو سره حتى أدخلها إذا قلت
 ذلك لعل الدخول اه وقوله خاصة أي بالنسبة الى زمن التكلم (قوله
 وزلزلوا) أي أزعجوا ازعجا شديدا شيئا بالزعة (قوله الرسول) وهو ليس
 أو شهادا ماضيا (قوله فان قولهم) أي الرسول والذين آمنوا معه (قوله
 الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أي لانه
 حاضر بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدرا القول الماضي
 واقعا في الحال أي في زمن التكلم لاستحضار صورته البهيبة فكأنه قيل سئ
 جالهم إلا أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل)
 بان يقدروا أنهم في الحال عازمون على القول فليزم استقبال القول على ما يشير اليه
 الشارح (قوله فالأول الخ) عبارة الدمامي قال ابن الحارث من رفع يقول فعلى
 ارادة الاخبار بوقوع شئين الزلزال والقول لكن انظر الأول على وجه الحقيقة
 والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر تلك وهو نصب القول
 عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد هو الزلزال وبأن شيئا
 آخر كان متوقعا بوقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع
 القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع مما يشاق نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر
 لامن هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراء الرفع لان القراءة تن كالتبيين وانما
 قدرا القول متوقفا في قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدروا انهما ليكن حالا على
 وجه الحكاية لامر ما هنه فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى
 وأن تكون بمعنى ك وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول)
 أي زمن التكلم الماضي فرض جاسلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في

وان كان غير حقيقي بان كان بالنسبة الى ما قبلها
 خاصة بالنسبة الى زلا واجب فهو زلزلا
 يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل
 بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك
 علينا فالرفع به قراءنا على تأويله بالحال
 والنصب به قراء غيره على تأويله بالمستقبل
 فالقول يقدرا انصاف الصريحه وهو الرسول
 والذين آمنوا معه بالدخول في القول

القول لكان أوضح (قوله فهو) أي القول حال بالنسبة إلى تلك الحال التي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثاني يقتضيه) فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهي يأتي فيما إذا كان الفعل حالاً حقيقة وقد يقال إنه فيه أولى وأقرب إلى اعتبار استيفاء البتة من الماضي فيستدل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفي كلام الرضي "والجائز ما يوافق لكن يخالفه ظاهر ما في المفسر وظاهر قول الدمايني في شرح التسهيل تلخيص مسألة لا يسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو حتى يقول الرسول يارفعه الرفع والنصب والافان كان حاضر الرفع أو مستقبلاً بالنصب اهـ فإداهم (قوله بالعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أو تأويل نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تيد فإلا لا يمكن من الدخول وما صلحها أن يكون الماضي والمستقبل قدراً موعود في الحال اهـ دمايني فعملان من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضر اسم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر فيه) عندي نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المنصف والشارح ما بقا وكما في سالا أو موقلاً به أي بالحال أرفع سقا اهـ والذي مر أنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المقي وشرحه للدمايني التصريح بأن المضارع إذا كان للحال المحسوسة تختم رفعه لأن النصب بأن شاخص قصد الحكاية وأن جعل نصبه إذا لم قصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السبوتي حكى البرقي أن من العرب من نصب حتى في كل شيء قال أبو جيبان وهي لغة شاذة (قوله أن يكون مسبباً عنها) أي لصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا يمتنع وقوع السبب خارجاً (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم إن اتضحت التي نحو ما سرت اليوم ما حتى أدخلها بل الرفع لعدم انتهاء السببية وأما قلباً سرت حتى أدخلها فإن أدت في السبب وهو الأغلب في كلامه وجب النصب وإن أدت التقليل بإزاء الرفع على ضعف نظره فيشتغل الرضى ثم رأيت الدمايني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه فلورفع لزم يتحقق وقوع المصحب مع النسك وفي وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في التصريح

فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال والثاني
يقتضيه اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل
فالنسبة إلى تلك الحال ولا يرفع الفعل بعد
حتى إلا ثلاثة شروط ١ الأول أن يكون حالاً
٢ أما حقيقة فهو سرت حتى أدخلها إذا قلت
ذلك وأنت في حالة الدخول والرفع حينئذ
واجب أو تأويل نحو حتى يقول الرسول في
قوله فادفع الرفع حينئذ جائز كما مر في
أن يكون مسبباً عنها قلباً فيمنع الرفع في
نحو ولا سرت حتى تدخلها لانتهاء
فدفعها وأسرت حتى طلوع الشمس
أدخلها أما الأول فلا فلا في الدخول
السببية أما الثاني فلا في الدخول
لا يتسبب عن السبب وأما الثالث فلا في
لا يتسبب عن عدم السبب وأما الرابع حتى
السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في أيهما سرت
يدخلها وهي سرت حتى تدخلها لأن السبب
محقق وانما النسك في عين الصاعل أو في عين
الزمان

(قوله وأجاز الاختصاص الخ) قال الرضي تلامذ الاختصاص إلا أن العرب لم يتكلم به
قال الدماميني والذي يظهر إجماعاً ما قاله الاختصاص في الاستفهام أيضاً بأن يقدّر
الكلام على ما بين الاستفهام ثم ادخلت ادخاله على الكلام بأسوأ على ما قبل حتى
خاصة كأن يقول شخص لا تنو سرت حتى تدخلها فتسكت أنت في صدق الخبر
تقول أنت الصاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص
صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنالاً أدخلها (قوله
لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لأن عدم السير يسبب عنه عدم الدخول أي
تلاخلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضله) لتلايق المبتدأ بالخبر لأنه
إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فإجله بعده مستأنفة تصریح (قوله
فيسبب السبب في نحو سري الخ) يعني ما لم يمنع الكلام بتقدير بعد أو خبره إلا يجب
اه سم أي وخات قرينة على التقدير (قوله أن قدوت الخ) فإن قدوت
كانت نامة أو قد بالعرف وهو أس خبر إجاز الرفع لأن ما بعده حتى فضله
(قوله على ثلاثة أضرب) أي كائنه على ثلاثة أقسام من كينونة الجدل على
المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وأبدئية من ثلاثة أضرب
صحيح وإن كان يجب لو أسقط المبدل منه صلواته كسب هو ما أولف بتقدير (قوله
سبارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وأبدئية)
قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا في التسمية الثالث أن الأبدئية ليست غائية

والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع المسمى لها غائية أي خبر جارة (قوله أي حرف
تبدأ بعده بالجل) قال الأبدئية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت
القتلى الخ) فجاء أي تصنف ودجلاً بكسر الهمزة والفتحة والاشكال الأبيض الذي
يضاهيه حرة اه ذكرنا وقوله بكسر الهمزة أي وفصحها (قوله يقشون) بفتح ميم
مبنى للصبول أي يؤتون ويهزمن هز من باب ضرب أي صوّت كذا في المصباح أي
حتى ما صوّت على الضمير لكرهتهم أو أضافته لغيرها كما قرئ يصف قوماً بكثرة
غشيان الضمير لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى
عفوا كما في حواشي ذكرنا وقوله جارة أي المصدر والتسبب من أن مضرة والفعل
(قوله وبعد فاف) هي فاف السببية أي التي تصدها سببية ما قبلها لما بعده
بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى التسبب ولوله جواب نفي أو طلب نفي
جواباً لا تأمل من الذي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضنون أشبه الشرط
الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعده الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء

الجل الأجيعة كقوله
فما زالت القتلى تمج دماها
بدجالة حتى ما دجلاً اشكل
وعلى القطعة التي عليها مضارع كقوله
يقشون حتى ماثر كلامهم وقراء نافع
حتى يقول الرسول وعلى القطعة التي عليها
ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المفسر
أن حتى هذه جارة وتوزع في ذلك والثاني
إذا كان الفعل حالاً أو مؤثراً به ففي الجارة
وإذا كان مستقلاً أو مؤثراً به ففي المارة
وإن مضرة بعدها كما تقدم الثالث علامته
كونه حالاً أو مؤثراً به ملاحظة جعل الفاء
في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون
ما بعده فضلة مسببة عما قبلها انتهى
(وبعد فاف جواب نفي أو طلب

التي بالحرف كأي والفعل كلس أو الاسم كثير والتقليل المراد به التي كالتي نحو
 قلنا تأتينا فخذ شاور معاني بقدره صب الجواب بعد ما هو قوله كنت في خبره فترقه
 قالة السيوطي ويزاد خامس وهو التثنية المراد به التي كما سبقه عليه الشارح
 (قوله محضين) اعترض ابن هشام بتقييد التي بالمض بأنه يخرج تالي التقرير
 نحو أولم يسروا في الأرض فتكون لكن في العدة وشرحها أن تالي التقرير
 لا يصب جوابه وفي التوضيح أن بما استقرضه بتقييد التي بالمض التي التالى
 تقريراً نحو ألم تأتى فأحسن اليك إذا لم تزد الاستفهام المحقق قال خالد فثبت
 أن الاستفهام التقريرى ينفخ ثبوت الفعل فلا يصب جوابه لعدم تحض التي
 وما ورد منه منضوياً غرامة صورة التي وإن كان تالي تقريراً أولاً جواب
 الاستفهام اه وقال في المفتى ولكن جواب الشيء شيئاً عنه امتنع النصب
 جواباً للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصيح الأرض
 خضرة لأن روية أنزال الماء ليست سبباً لخصر الأرض بل بسببه نفس أنزال الماء
 بخلافه في آية أولم يسروا لأن السير في الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب
 اه بإيضاح من التثنية وعليه فيكون في التي التالى تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد
 بمرعاة صورة التي أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب في آية ألم تر فعل المراد
 مراعاته ما شذوذاً وهو موافقة لقول حكاه في المفتى وردة أن النصب في الآية
 جائز عمرة كما في آية أولم يسروا لكن قصد اللفظ على أنزل بتأويل تصعب ما صحت
 ووافق هذا القول قول الهم مع لا فرق في التي بين كونه محضاً لفظاً لا يقتضى عليهم
 فيؤوا أم لا بأن تحض بالانضمام تأتينا فخذ شاور لا يجزى وأدخلت عليه أداة الاستفهام
 التقريرى فهو ألم تأتينا فخذ شاور يجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً اه لمصداً قلنا
 واعترض سم تقييد الطلب بالمض بأنه هوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص
 منها بالامر والتبى والدعاء ومعنى تكون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح
 في ذلك (قوله في موضع الحال) أى او معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجهه
 ابن المصنف لا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله
 لا يقتضى عليهم فيؤوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيؤوا أى لا يكون قضاء عليهم
 فوات لهم لا تنها المسبب بانتقام سببه وهو القضاء وانما قد رواه هذا التقدير فيه
 وفيه باق لا قضاء أن المقدرة كون ما بعد القاء مصدر ولا يصح عطف الاسم على
 الفعل الا نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن
 يكون المحذوف عليه اسماً والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما في

محضين ان وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع
 ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع
 الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب
 أى ان أن نصب الفعل مضمر بعد فاعل جواب
 تقي محذوف يقتضى عليهم فيؤوا

أوجواب طلب وهو إما أمر أو نهي أو دعاء أو استغفار أو عرض أو تفضيخ ٢٩ أو غفر فالأمر محروقة

بأن يترك سري عن غشائها إلى سليمان تستريحها
والنهي فحوا لتقروا على الله كذا يسجدتكم

بعذاب وقوله

لا يبعد عنك ما تروا وان قدمت

تراه فيصير الحزن والندم

والدعاء بخبر ربنا طمس على أموا لهم واندود

على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم

قوله

رب ورضي فلا أعدل عن

سن الساعين في خير سن

وقوله

فيا رب حمل ما أوئل منهم

فندما مقرو وروى شيع مرل

والاستغفار محو فحل لنا من شفعا فيشعوا

لنا وقوله

هل تعرفون لباتي فأرجوا

تقضي فيه تذب بعض الروح البسة

والعرض محو قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتصبر ما

قد حذو لفساوا كن سمعا

والتضيض محو ولا آخرق إلى أجل قريب

فأصدق وقوله

لولا تموجين ياطي على دقا

فتمهدى نار ووجد كاد فينيه

والنهي محو باليتي كنت معهم فأفوز فوزنا

عظما وقوله

يا ليت أتم خلدوا عدت خوفنا

ودام إلى ولما عر من صطبا

واحتزبوا الجواب عن الضاء التي تجرد

الصف

المغنى من الصف المحي بالصف على المغنى والصف على التوه فاعرفه وفي قول
شيعنا والبعض استروا يقول الشارح بعد على معنى ما تأخذ تأ إلى لا يقضى
عليهم ميتين فلهذا خصيهم بأن ما بعد الفاصلة عما قبلها فكون متأخر عنه
والحالة تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالاضام المولود تعلق
الارادة فيه تضييضا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر ونية قدسبر (قوله
إما امر الخ) أي أوترج كما يأتي فالجمله مع التي المتقدم تسعة مجموعة في قول
بعضهم مر وانه وادع وصل واعرض لحضهم • ثم وارج كذا التي قد كذلا
والفرق بين العرض والتضييخ أن الأول الطلب بلين ورقق والثاني الطلب بحث
وازعاج (قوله أو استغفار) أي بأي أداة صككت وقد يحذف السبب
بعد الاستغفار لموضح المعنى نحو موق فأسير معك أي متى نسبر (قوله
بأن الخ) نافي مر ضم ناقة والعنى يقتضين ضرب من السر أي ليكن منك سر
فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيضضكم) بضم الضاء وكسر
الحاء أو بضمهما أي يملكم (قوله لا يبعد عنك ما تروا الخ) المأثور
بالمثله الحال المأثورة والثالث الزيادة فإدلت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت
تراه أي وان تقدمت وادع من غيرهم وهو باقي عندهم فانه لا يتبع (قوله
سن يقتضين) أي طريق (قوله فندما مقروا الخ) المقرو بالاضاف البردان
والمرسل العادم للقوت (قوله لباتي) جمع لباته بضم اللام وهي الحاجة
وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرئب على الربا وقد لا يقتضى المرحر
(قوله فأصدق واصكون من الصالحين) وقرؤا واكن بالجزم عطف على
محل فأصدق بنا على ان جواب الطلب المقرون بالاضاف معها في محل جزم يجعل
المصدر المسبوك من أن وصلها مبتدأ حذف خبره والجمله جواب بشرط مقدرة رأى
ان آخرق فصدقة في لباتي أو اصكون وضعفه في المغنى قال والتحق انه صف
على فأصدق بتقدير سقوط الضاء وجرم فأصدق ويسمى العطف على المغنى أي
العطف الموطوف فيه المعنى لانه المعنى آخرق فأصدق ثم قال ويقال له في غير
القرآن الصف على التوه أي تأدبا وعلى الثاني معنى في الايمان نقلان الخليل
وسيبويه وفي التيسيل وقد يجزم المصروف على ما قرن بالاضاف الا لازم لسقوطها
الجزم اه قال الصامق كثر ما تأتي عمر ولا آخرق إلى أجل قريب فأصدق
وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توه وتقدر سقوط الضاء (قوله لولا تموجين)
أي تطيقين (قوله تجرد الصف) ضيد أن فالجواب عاطفة أيضا وهو كذلك

في معنى الصف
بأن يترك سري
عن غشائها إلى
سليمان تستريحها
والنهي فحوا لتقروا
على الله كذا يسجدتكم
بعذاب وقوله
لا يبعد عنك ما تروا
وان قدمت تراه
فيصير الحزن والندم
والدعاء بخبر ربنا
طمس على أموا لهم
واندود على قلوبهم
فلا يؤمنوا حتى يروا
العذاب الاليم قوله
رب ورضي فلا أعدل
عن سن الساعين في
خير سن وقوله
فيا رب حمل ما أوئل
منهم فندما مقرو
وروى شيع مرل
والاستغفار محو
فحل لنا من شفعا
فيشعوا لنا وقوله
هل تعرفون لباتي
فأرجوا تقضي فيه
تذب بعض الروح
البسة والعرض
محو قوله يا ابن
الكرام ألا تدنو
فتصبر ما قد حذو
لفساوا كن سمعا
والتضييخ محو
ولا آخرق إلى
أجل قريب فأصدق
وقوله لولا
تموجين ياطي على
دقا فتمهدى نار
ووجد كاد فينيه
والنهي محو
باليتي كنت
معهم فأفوز
فوزنا عظمنا
وقوله يا ليت
أتم خلدوا
عدت خوفنا
ودام إلى
ولما عر من
صطبا واحتزبوا
الجواب عن
الضاء التي
تجرد الصف

هذا هو الوجه الثاني في الاستئناف
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

على ما يأتي واحترزاً بضاع الفاء الاستئناف كقول

المقال الرابع القواء فينطق • وهل يصير ذلك اليوم يداً معلق

فإنها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذا العطف
 يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لما زلكن القواني
 مرفوعة كذا قيل وزيده الدمامي بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فتدور
 الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية
 وإن لم تقصد بأن قصد مجزء العطف فلا شاق لزوم النصب مع قصد ما يدل قول
 الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامتناع بالخ فأن قوله أو على معنى الخ
 إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المعنى للرفع استئنافاً وجه آخر وهو أن يكون على
 معنى السببية واتقاء الثاني لاتقاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جداً
 وعليه قوله • ولقد تركت نسبة مرفوعة • لمدبر ما جرح عليك فتخرج
 أي لم تعرف الجرح فلم تجزع وأجاز ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيكون
 والاعرف في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب محكماً شافياً فهو
 لكن عدل عنه لتناسب القواعد والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى
 السببية بل إلى مجزء العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن
 حل التعليل على التعليل جداً اه باختصار والقواء الخالي والبيداء القفر والسليق
 الأرض التي لا تنبت شيئاً (قوله يعني ما تأتينا فاعتدنا الخ) قال شيخنا ذكر
 على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب
 على الحالة أو ترتيب اتقاء الثاني على اتقاء الأول فتأمل اه وكون الفاء على ثانی
 وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جلة على جلة بل يعين
 كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في القاء التي مجزء العطف حيث قال واحترز
 بضاع الجواب عن القاء التي مجزء العطف فأعرقه وقوله على الحالة متابعة لقول
 الشارح على معنى ما تأتينا فاعتدنا وفيه ما خلفناه سابقاً من التلطف والتبصير
 عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يصحكون مثلك اتیان يترتب عليه
 تحديد وحاصله جعل الثاني قيد الأول فينصب عليه النفي لأن الفاعل انصباب
 النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد باتقاءه أيضاً (قائدة) إذا قلت ما يليق
 بالله الظلم فيظن أن القائل متفان واتقاء الثاني مسبب عن اتقاء الأول فيصور
 رفع الثاني على مجزء العطف أي ما يظننا ونسب على ترتيب اتقاء الثاني على اتقاء

له وما تأتينا فاعتدنا يعني ما تأتينا فاعتدنا
 فيكون الإعلان مقصوداً فيهما

على أن مرادهم
 هذا النفي بعبارة
 والسببية هي
 في قصد السببية
 أو مع كونها زائدة
 الرفع على فائمه
 اه كآلة ذاتيها

الاول اى فكيف نطلبنا واذا ظلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز ثالثا على فقط هو
المتى والتعب واجب على جعل الثاني قيد الاول اى ما يكون منه حكم يترتب
عليه يجوز (قوله) ومعنى ما تأتينا) اى فى المستقبل فانت تحذف شأى الا ان
والاظهاره مشكلا لا يصح أن يحذف مع عدم الايمان اه زكريا وصورة
البعض بأن يكون أحدهما على شرط غير والاخر على شرطه الآخر (قوله) فيكون
المقصودنى اجتماعهما) اى لانصبا بـ التى حذفت على المطوف اى ما يكون
منك ايمان بعقبه تحديث أعظم من أن يقتضى اصل الايمان أيضا وبنت هذا مقضى
عبارة الشارح ومقتضى عبارة المفتى والرضى ثبوت اصل الايمان على هذا المعنى
وعادة الثانية ومعنى التنى فى ما تأتينا فتدثا اتنى الايمان فأتى التحديث لانتفاء
شرطه وهو الايمان هذا هو القاص ثم قال ويجوز أن يكون التنى راجعا الى التحديث
فى الحقيقة لا الى الايمان اى ما يكون منك ايمان بعده تحديث وأن حصل مطلق
الايمان وعلى هذا المعنى ليس فى القاص معنى السببية لكن اتعب الفعل عليه
تشبيها بالسببية اه (قوله) أو على معنى ما تأتينا فكيف تحذف) هذا
المثال وان صرح فيه المعنان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال
فى المفتى وعلى المعنى الاول يعنى الثاني من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح
جاؤه سببته وتعالى لا يقضى عليهم فيجوز اى فكيف يجوزون ويجمع
أن يكون على الثاني يعنى الاول فى كلام الشارح اذ يتبع أن يقضى عليهم ولا يجوزوا اه
وهذا ايضا يعكز على ما سبق عن شيئا والبعض من قوله ما فى الآية اى لا يقضى
عليهم مبتدئ (قوله) وهو الطلب باسم الفعل) اعلم يكن محصلا انه ليس موضوعا
لطلب بناء على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث اما على
انه موضوع لعنى الفعل فشكل افادهم (قوله) وبالمصدر) اى الواقع بلان من
اللفظ بطله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب يجب ما بعده
سبوطى (قوله) وحسب الحديث) مقتضاه ان حسب اسم فعل أمر وليس
كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضعفه بنا واما اسم فاعل بمعنى
كافى فضعفه اعراب فكان ضيق تأخير هذا المثال عما بعده لان حسب الحديث
جمله خبرية بمعنى الامر اى فكيف فهو من قبل رضى الله ما لا الخ (قوله)
فى ثبوتنا) الذى مجلس القوم ومعتهم ومناصلة قائم زكريا (قوله) جازا (النصب)
اى والرفع كافى التكت وانما جازا (النصب) لان الانتفاء انما جاء بعد استحقاق
الفعل (النصب) ويتفرع على ذلك ما اذا ظلت ما ياتى أحد الزيد فأكرمه فان جعلت

فدبر في قوله
فان شئت اذ
لجوزت في قوله
كانت المقصود
سواء كان الايمان
الاول على كونه
الوقت فاعلم
ولا يفتقر الى

ومعنى ما تأتينا فانت تحذف شأى على افعال مستندة
فكون المقصودنى الاول واثبات الثاني
واذا قصد الجواب لم يكن الفصل الامتصا
على معنى ما تأتينا تحذف ما يكون المقصودنى
اجتماعهما وعلى معنى ما تأتينا فكيف تحذف
فكون المقصودنى الثاني لانتفاء الاول
واحد رضى عن النسي الذى ليس بمض
وهو المتعنى بالا والتلويح فى ثبوتنا
الافتقار وهو ما زال تأتينا فتدثا ومن العا
الذى ليس بمض وهو الطلب باسم الفصل
أو بالمصدر وبما لفظه خبر فهو صفا كرمك
وحسب الحديث فنام الناس ونحو سكونا
فنام الناس ونحو رضى الله ما لا فانتفى
انتهر فلا يكون لشي من ذلك جواب منصوب
وسبق الى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك
(تنبهات) ه الاول مما حمل به فى شرح الكافية
لجواب التنى المتعنى ما قام فإكل الاطعام
قال ومنه قول الشاعر
وما قام منا قائم فى دنيا
فمنطق الابتنى هو اعرف
وتعنه الشارح فى التنبهات ذلك واعترضها
المرادى وقال ان التنى اذا انتقض بالاعداد
القائمة جازا (النصب) على التسميويه وعلى
النصب انتد فمنطق الابتنى هو اعرف
بأن يكون على
كذلك ولا يفتقر
الى ما قبلها

مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السبوطي يشترط أن لا يكون المتقدم
 جملة اسمية خبرها بامدحان كأن نحو ما أنت زيد فتكرمك امتنع التنب وتعين القطع
 أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعف لعدم المشاكسة من حيث أنه صنف
 قطعة على اسمية اه ومرادها قطع الاستئناف وقال في محل آخر يتعين الرفع
 في نحو هل أخونك زيد فتكرمه بخلاف نحو أو في الدار زيد فتكرمه أو أزيد منا
 فتكرمه لنبأ الجار والجرود مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن
 الماضي (قوله فالتقدير) أي في المثال الثاني وأما التقدير في الأول لكن منك
 اعلام بسبب ضرب زيد بجواز ذلك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أي يمكن
 ذهاب زيد لأن المكان لا مجهول المسئول عنه (قوله والواو كالتثنية) أخفى
 الكوقيون به سبحانه في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوازن أحدكم في الماء الدائم
 ثم يقتسل منه وضعف بأنه يصير المعنى على التنب التهي عن الجمع بين البول
 والغسل فتعقب أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت التهي
 وليس كذلك وأجاب في المعنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصد عنه دليل والدليل
 هنا قام على الثبوت وجوزا بن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف
 لا العطف والارم عطف الخبر على الانشأ يؤخذ من هذا أن تكون استئنافية
 وبه صرح صاحب وصف المبادئ قاله الدمامني (قوله ان تقدم مفهوم مع) أي مع
 العطف فلا يشافي ما صرح حوايه من انها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم
 قال في المقتضى ويسمى الكوقيون هذه الواو والصرف اه وثالث الرضى
 في كون الواو التي نصب المضارع بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في الواو الصرف
 معنى الجمعية فنصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
 من أقول الامرائى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على
 الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوابه في قم وأقوم وقيامى
 ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما معنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول
 معه مصاحبة الاسم للاستعمال فتصحبوا ما بعد الواو ولو بطلنا الواو عاطفة للمصدر
 على مصدر متصدين الفعل قبله كما قال النحاة أى لكن قيام منك وقام معنى لم يكن
 فيه تخصص على معنى الجمع اه واستظهره الدمامني ودفع استشكل وجوب
 حذف الخبر عن عدم معنى مبتدأ بأن ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أى قصد
 بها المصاحبة) أى لا التهيрик بين الفعلين ويؤخذ من كلامه ان التنب بعدها
 ليس على معنى الجواب كما هو بعد النشاء وهو كذلك خلافا لما زعمه وقولهم الواو تقع

الناموس شرط في التسهيل في نصب جوابه
 الاستهتام أن لا يتضمن وقوع الفعل اخترازا
 من فاعول خبرت زيد فبما زيد لا يقع الفعل
 قد وقع فلم يمكن سبب مصدر مستقبل منه
 وهو مذهب أبي علي ولم يشترط ذلك المخارطة
 وحكي ابن كيسان ان ذهاب زيد فتعقبه
 بالنصب مع ان الفعل في ذلك يحقق الوقوع
 واذا لم يكن سبب مصدر مستقبل من الجملة
 سببا من لازمها فالتقدير لكن منك اعلام
 بذهاب زيد فاتباع منا (واو كالتثنية) أى
 جميع ما تقدم (ان تقدم مفهوم مع) أى
 يقصد به المصاحبة

في جواب كذا فيه يجوز ظاهر أفاده ذكر ياعن المرادى (قوله جلدا) الجلة
 من الرجال الصلب القوى على الشيء (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية
 لجماعة جهادهم ولم يصروا على ما أصابهم وطعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن
 الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر والعزيمة بل حسيب أن تدخلوا
 الجنة ولم يكن قد علم جهادكم مصاحب العلم بصبركم أي ولم يجمع علم جهادكم وعلم
 بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى وقوعه لأن علم غير
 الواقع واقعا جهل وإذا اتقى عنه تعالى هذا العلم اتقى عنه العلم المصاحب له
 فلا يتأتى هذا ما تزوره من تعلق علمه تعالى بالمعصية لأن معنى تعلقه بالمعصية أنه
 تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله قتل آدمي) أصله ادعوا بضم العين فلما حذفت
 الواو لا لتفائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو واستثقالها كسرت العين
 المناسبة للياء ويجوز في الهمزة الضم فقرأ الضم العين في الأصل والياء كسرت نظرا
 لكسرها لأن أفاده الاسقاطي على ابن عقيل وقوله أن آدمي من الذي يفتح
 النون والذال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت ١٥ ذكر يا واللام في الصوت
 زائدتين المتضابقتين على ما يؤخذ من الضم ولا حاجة إليه لعمدة كون المعنى أن
 أبعد ذهاب لصوت كافه الهمزة والياء والياء (قوله آتيت الخ) التبا في
 الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تأد المضاربة والتكلم في الثاني
 من الهمزة فاستشكل من قال كيف ضم التاء من تبت وهو الحطاطب وقصها
 من آتته وهو للمتكلم غلط والكبرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس
 واستعاره بالكناية وريان تخييل والماء في بليته المسوع بمعنى في وليته المسوع
 كناية عن بليته السهر (قوله ألم التجاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقديم ما فيه
 (قوله في قراءة حمزة وحسن) بنسب تكذب ونسكون وواقفها ابن عامر
 في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعا والعرض والتقصيص والترجي وقال
 أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلاجماع (قوله في غير الموجب) أي غير
 انبعاث التبت وغيره هو الثاني والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله
 شيخنا يدل من غير الموجب أي في الامكنة التي يتسبب فيها ما بعد التقياء (قوله
 عطف الفصل) قد تسع إذا عطفوا ان والفعل المؤنولان بالمصدر لم يكن
 لما كان الوجود في الفعل فقط اجتهد عليه وهذا يعلم ما في كلام البعض
 (قوله بمعنى مع قضا) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والإفهام للعطف
 أيضا كاسين وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا يذم مع هذا الخ)

(كلالة سكن جلدا وظهر الجرح) أي
 لا يصح بين هذين وقد جمع التنب مع الواو في
 حجة جامع مع الفاء الأول التي نحو ولما يعلم
 الله الذين جاهدوا منكم وعلم الصابرين
 الثاني الأمر نحو قوله
 قتل آدمي وأدعوا أن آدمي
 لصوت أن يتأدى إيمان

• الثالث التي نحو قوله
 لآتته عن خلقى وتأتى منه
 عا عليك إذا فطنت عظيم
 • الرابع الاستهزاء نحو قوله
 آتيت ريان الجفون من الكرى
 وأيت منك بليته للمسوع

وقوله ألم التجاركم ويكون في
 أتم التجاركم ويكون في
 • الخامس التي نحو التناثر ولا تكذب بآيات
 ريانا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحسن
 وفس الباقي قال ابن السراج الواو نصب
 ما بعدها في غير الموجب من حيث اتصافه
 ما بعد الفاء وإنما يكون كذا إذا لم تزد
 الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت عطف
 الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان
 في الفاء وأضمرت أن وتكون الواو في هذا
 بمعنى مع فقط ولا يذم مع هذا الذي ذكره من
 رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو وينسب على
 مبتدا محذوف لأنه متى كان كذلك وجب
 رفعه

هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها
 اهـ زكرياى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح حتى ان رفع
 ما بعد الواو استثناء فلا يباحث به انتهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ خا
 الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول الخفي أجرى ابن مالك
 ثم جرى الضم والواو بعد الجلب فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يولن أحدكم
 في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه
 وبهيات الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بان مضرة ماضية
 بتقديره وليس لأجل كونه متعينا وانما هو لتعني كون الكلام مستأنفا
 كما برهن به عادة النحاة عند الاستئناف اهـ (قوله على التشريك بين الفعلين
 في النهي) أى على النهي عن محكي منهما كما عبره في الخفي وشعره قال الدماميني
 ولي فيه نظر فلازم موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد
 النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذ اختلف ما جاء في زيد وعمر واحتمل أن المراد في كل
 منهما ما على كل حال وأن المراد في اجتماعهما في وقت الجيء فاذ ليس بلا صواب
 الكلام نصافي الخفي الأول فكذلك اختلفا في نصب زيد وعمر واحتمل عطف النهي
 بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بالاولى في
 ذلك بين الإسم والفعل قال الخفي يرتفع هذا التقدير بان معنى قوله النهي عن كل
 منهما أى ظاهره فلا ينافي اجتماع النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى)
 أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدلال به بل كان عليه
 أن يحذفه أو يده بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة الى النهي عن الجمع
 لأنه يمنع منه كون الإشارة للصد وكون الرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني
 لأعلى النهي عن الجمع اللهم إلا أن يكون هذا أوجها للرفع غير المشهور وعليه تكون
 الواو والياء لا للاستئناف ثم رأيت صاحب الخفي نقل هذا عن ابن النانم ويصح
 فيه وبعبارة وإن رفعت فالتقدير هو أنه نهي عن الأول وإباحة الثاني وإن الخفي والى
 غير اللزوم ووجهه أنه مبتدأ ثم توجه اليه بحرف النهي وقال بدر الدين بن مالك
 إن معناه نهي وجهه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ
 وكأنه قد رآوا والياء وفيه بعدة تحولها في اللفظ على المضارع للثب ثم هو غائب
 لتولم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى له بالحرف (قوله وبغير
 النفي) قال للسيوطي "تلا عن ابن هشام يعني أن يستغنى أيضا والواو التي للنفي
 في نحو فلان إنسا كتم تكون ووجهه أن لشراها التي طارئة عليها فلا بد من مع

ومن ثم جاز فيها بعد الواو من نحو لا تأكل
 السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم
 على التشريك بين الفعلين في النهي والنصب
 على النهي عن الجمع والرفع على ذلك المعنى
 وليسكن على تقدير وأنت تشرب اللبن
 (نبيه) انكساف في الواو كالكساف في القاء
 وقد تقدم (وهو غير التي جزءا اعتد)
 جزءا مفعول به مقدم

الحزم بعدها اهـ وغير التقي هو الطلب (قوله ان تسقط الفاء) أى لم توجد
مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد)
بان قد قدم مبيعا عن ذلك الطلب المتقدم كان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط
اهـ فصريح والواو في والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو
لا تعصر القميد خشك الجنة ويارب وثقي اهلك وهل تزورني ازولك ولست في مالا
انفقه والاقول نصب خبر اول ولا تقي اكرمك ولعلك تقدم احسن الملك (قوله فلا
يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا لزميل في كافى المصع (قوله كما لا يجوز الخ)
قضية على التي على يقضيه (قوله اما مقصوداه الوصف) يتعين ان كان قبل
الفعل نكرة لا تصلح لحي الحال منها فهو فهدى من ذلك وليا برقى في قراءة من
رفع والمراد اوث العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث يموت يصي في حيازة كذا
عليها الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لحي الحال منها احتل الوصفية والحالية نحو اكرم
شخصا من العلماء بقرا وهذا التقرير يعلم ما في كلام شيتا والبعض من الاحكام
(قوله ويحتملها) أى الحال والاستئناف وما يحتملها مقاراة ابن ذكوان
واقى ما في يمينك تلقى بالرفع قال الدما سيق وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
تظهرهم يحقل الامر من المذكورين والنعت أيضا (قوله كروا الى حريتكم الحزم)
الكرز الجوع وبابه رد حريتكم تشية حرة وهى ارض ذات حجارة سود اه مختار
(قوله جزا باجاء) أى وانما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف الخ (قوله)
فضل ان لفظ الطلب الخ) حاصلة اربعة اقوال على الاولين يحكون العامل
مذكورا وهو لفظ الطلب الا انه على الاول تضمنه معنى خوف الشرط وعلى الثاني
لنباة عنه وعلى الاخير ان يكون مقدرا (قوله ضمن معنى خوف الشرط) كان
اسماء الشرط انما هي مستلذات اهـ فصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى
الحرف اما غير واقع او غير كثر بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى المصع ان ابن
عصفور قد أخذ القول بأنه يقتضى حكون العامل جلة ولا يوجد عامل جلة
وأما حيان بأن في تضمن اتقى ملامعنى ان اتقى تضمن معنيين معنى ان ومعنى تأتقى
ولا يوجد فى لسانهم تضمن معنيين مع ان معنى ان تأتقى معنى غير طلي فلو تضمنه
فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اهـ باختصار (قوله ثابت عن
الشرط الخ) كما ان التنبه بغيره فى شرايذ التباة عن اضرب لا تضمنه
معناه ورويان فاقب الشيء يؤذى معناه والطلب لا يؤذى معنى الشرط اذ لا تطبيق

أى اعتمد الحزم (ان تسقط الفاء والجزاء
قد قصد) أى انفردت الفاء عن الواو بان الفعل
بعدها يجوز عند سقوطها بشرط أن يقصد
الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله
فتأنيب من ذكرى حبيب ومكمل وكذا بقية
الامثلة أما الثاني فلا يجوز جوابه لانه يقتضى
تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب
الوقوع فلا يجوز بعده كما لا يجوز بعد الإيجاب
ولذلك قال وبعد غير التقي واختر بقوله
والجزاء قد قصد مما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجوز
أن يرفع اما مقصوداه الوصف نحو لبت في
مالا انفق منه أو الحال أو الاستئناف
ويحتملها قوله تعالى فاضرب لهم طريقا
في البحر رسالا تخاف دركا وقوله
كبروا الى حريتكم تعمر ونهيا
كما ذكرنا الى وطائنا البقر
(تنبيهان) الاول قال في شرح النكافة
الحزم عند التعزى من الفاء جزا باجاء
الثاني اختلف في جازم الفعل حيثما تفصل
ان لفظ الطلب ضمن معنى خوف الشرط فحزم
والية ذهب ابن خروف واختاره المستنف
ونفسه الى التليل ويسمونه وقيل ان الامر
والهى وباقها ثابت عن الشرط

نوا ما قول الصالحين يا رسول الله لا تشرف بصلبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يمر بن مسجد أبوداود
 برح الترمذ فخره على الإبدال من فعل التي لاعلى الجواب على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤيد ما يشوب اليأس (تنبيه) • الأول قال
 في شرح الكافية لم يضاف في الشرط المذكور غير الكسائي وقال المرادى ٣٩ وقد نسب ذلك إلى الكوفي • الثاني شرط الجزم
 بعد الأمر صحة وضعه وضعه ان تفعل كان شرطه
 بعد التي صحة وضعه ان لا تفعل فيجوز الجزم في
 نحو أحسن إلى لا أحسن اليك فانه لا يجوز
 الله يحسن إلى لا أحسن اليك لكونه غير مناسب
 وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي
 فيه انتهى (والأمر ان كان غير افعال) بان كان
 بلفظ انذار أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب
 جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقلاً)
 عند حذفها قال في شرح الكافية باجاء
 وذلك لحقوقه تعالى تؤمن بالله ورسوله
 وتجاهدون في سبيل الله بما أوتاكم وأنكم
 ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يفركم
 ذؤبكم ويدخلكم وقوله ان الله ارفع فضل خيرا
 يب عليه وقوله مكانك قمدي أو تسترعي
 • وقوله حسبك الحديث بين الناس فان
 المعنى آمنوا ولست واثقي واكف (تنبيه)
 الأول أجاز الكسائي التنبه بعد الفاء
 المحاب بها اسم فعل أمر نحو ص أو خبر بمعنى
 الأمر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية
 أن الكسائي انفر دجوا ذلك لكن أجاز
 ابن صفور في جواب زوال ونحوه من اسم
 الفعل المشتق وحكاية ابن هشام من ابن جني
 فالذي انفرده الكسائي ما سوى ذلك
 • الثاني أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب
 الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو فخرنا فزيد
 فدخل الجنة (واقول بعد الفاء في الربا
 نصب ك نصب ما إلى التي يتب) وقا
 للقرآن الثبوت ذلك معاً كقراءة حصص من
 عاصم لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات
 فأطلع من ذلك لعله يرى أي ذكركتمعه

تغيرني واحتج بنحو الاثر والحديث الثامن وسبق في الجواب عنها وبالقاسم على
 النصب فانه يجوز لا تدن من الأبد فياً لك ورد البصر من القياس بأنه لا يصح
 القياس على النصب لصح الجزم بعد التي قياسه على النصب طالع في التصريح وفي
 الرذائل فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد التي (قوله برح الترمذ) بنسب
 المثلثة (قوله على الإبدال) أي ابدال الاشتغال بتصريح (قوله بعد الأمر)
 غير الأمر من أنواع الطلب غير التي كالأمر في الشرط المذكور نحو أين يتك أن ذلك
 أي ان تعرفه أن ذلك بخلاف أين يتك أضرب زيد في السوق اذ لا معنى لقوله ان
 تعرفه أضرب زيد في السوق وقس الباقي فله ضئاضع بعضهم (قوله يوهم إجراء
 الخ) قال الدهماني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار يعني ان لم تسلم
 تدخل النار ويجوز ان خلاف الكسائي فيه أيضاً صرح صاحب الهمع والرضي
 مشدداً بجوز في القسم بقيام القرعة (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند أكثرين
 كما سيذكر الشارح فلا نصب في خصوصه فأحسن اليك وزال نصب خبر ابل يجب
 الرفع اذ لا يصح من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب بل هو داسم
 الفعل غالباً (قوله مع الفاء) قيدها مع ان الواو كذلك لاجل قوله وجزمه
 ابتداءً لان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما ترى وقوله وجزمه اعتد ان سقط
 الفاء الخ (قوله بفركم ذؤبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ
 زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانها بمعنى الأمر
 لا في جواب الاستفهام لان غفران الذوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان
 والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب منزلة السبب وهو الامتنال (قوله
 مكانك) اسم فعل بمعنى اثنى تحدى أي بالشجاعة أو تسترعي أي بالقتل من
 الآدم الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث بين الناس) حسبك اما
 اسم فاعل بمعنى كافك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فتقول الشارح واكف
 بيان المراد من جله المبتدأ والخبر أو من جله اسم الفعل وقاعله للمعنى لفظ حسب
 (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الأمر جله
 حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضرب عمراً فيستقيم
 تخرج نحو ص فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم مجامع النصب
 بعد الواو في الربا وكذا بعد ما في الدعاء والمرض والتضيض كما مر عن أبي حيان
 (قوله في الربا) افرده بالذكرة مع دخوله في الطلب اهتماماً بشأنه لكونه البصريين
 خافوا فيه (قوله كقراءة حصص الخ) لاجبة فيه بل هو ان نصب أطلع جواباً

وقول الزجاج الشدة القراء

على صرف الدهر وأردولاتها

تدلنا الله من لهاها

تستريح النفس من زفرائها

ومذهب الصيرين أن الجاء ليس له جواب

منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي

موسى وقد أشرب بها معنى ليت من قرأ فاطلع

فصبا يقتضي تفصيلا (تنبيه) القياس

جواز جزم جواب القري إذا سقطت الفاء

عند من أجازا نصب وذكرني الأرتشاف أنه

قد سمع الجزم بعد القري وهو يدل على جهة

ما ذهب إليه القراء انتهى (وان على اسم

شال من فعل عطف بنفسه أن تأتيا ومضد)

فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر ضمير الفعل بعده

ويصحب جواب الشرط وأن بالفتح فاعل

ينصبه وما شال من أن ومضد عطف

عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي

ينصب الفعل بأن مضمر جواز في مواضع

وهي خمسة كما نصب بها مضمر وجواب في

خمس مواضع وقدمت ه فالاول من مواضع

الجواز بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص

ماض منفي ولم يقتصر الفعل بلا وقد سبق

في قوله وان عدم لأن اعمل مظهر أو مضرا

والاربعة الباقية هي المرادة بهذا اليت وهي

ان تعطف الفعل على اسم خالص بأحد

هذه الحروف الاربعة أو أو واو والفاء وثم

شعوقه

لنفس عبادة وتقر عني

أحيائي من ليس الشغوف

أشوه ابن أوعط على الاسباب على حد وليس عبادة وتقر عني أوعطا على المعنى

في فعله بلغ فان خبر فعل يقترب بأن تكرا نحو فعل بعضكم أن يكون الخن بجنبه

من بعض اه وكذا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الأولى الرجوع هذه المعنى قول

الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صرف الخ) أي لعل حوادث

الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول

يكون مرة لهذه أو مرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة

بضم الدال في المال و يقتضها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا

وتدلنا من الاداء وهي القلبة والنصر والمنة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلنا

والشاهد في تستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه

وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تعه شيئا والبعض والظاهر أنه منصوب

بفتح الخافض أي بالمنة ان أريد بالاداء القلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى

الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب لبعثه القريح فيستريح

من الكرب كما قال تعالى فان مع الصبر يسرا أو على المنة بالمنة المتأخرة بالعدى

ان أريد بالاداء النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني

والشئ بينهما ادخال النفس بشدة والشئ من أخرجه (قوله يقتضي تفصيلا)

وهو أن القري أن أشرب معنى التمسى فبب الفعل بعد الفاعل جوابه والأقلا

(قوله على جهة ما ذهب إليه القراء) من نصب الفعل بعد الفاعل في جواب القري لأن

الجزم فرع النصب (قوله يصح أن) ينبغي ان يضط بالياء النصب لانه اعتبرته كبر

لأن تكون مخرقا أو لفظا يدل على تأتيا ومضد كذا ذكره شيئا وتعه البعض

والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء القوية على تأويل ان بالكلمة فيكون

قوله تأتيا ومضد على تأكيد ان بعد تأنيها قال السمرقاني قال ابن هشام ظاهر

كلام المصنف وجوب النصب وشكل عليه القراءة بالرفع في أو رسل رسولا بل جواب

انه حذمت مستأنف لا محطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف

(قوله ونصبه جواب الشرط) ويرجع ليكون فعل الشرط ما ضا كما يأتي في قوله

وبعد ما ض فعل الجزاء حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة

أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص)

أي من شأنة الفعل بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الماحد (قوله ليس

عبادة الخ) الصحيح وليس واو العطف والشغوف بضم الشين المحبة والفاين التائب

الزاني اه عني ومنه ولولا رجال من زمام أعزته واليسع أو أسوءه عظيم

الشأنية

نصب أسوة فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وحيا)
استثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانها ليسان منه وقوله الاوحى أى
الهاما كما وقع لا موسى وقوله أو من وراء عجب أى أو تكليم من وراء عجب كما وقع
لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى أرسال كما هو عادة الانبياء وجعل
في المقتضى الاستثناء مقترضا فقل كان في الآية تحتل نقصان وانقضاء الزيادة
وعلى أضعفها فعل النقصان انبعاثا بالشر ووحيا استثناء مقترضا من الاحوال
فغناء موحيا أو موسى اليه على صكونه حال من الفاعل أو المفعول وقوله أو من
وراء عجب أى أو تكليما أو تكليما من وراء عجب وقوله أو يرسل رسولا أى أو رسالا
للك الوحى اليه أى أو رسلا أو رسلا موحيا والتقرير في الاخبار أى
ما كان تكليمهم الا بحيا أو تكليما من وراء عجب أو أرسالا وجعل الاحياء
والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم ارسال ولشر على
هذا تبين فهو خير لمخوف أى اراد في الشر أو مفعول لمخوف أى لشر أى وعلى
انقضاء قاله في الزيادة قاله في الزيادة قاله في الاحوال من الفعل المستتر في الشر الواقع خبرا
لان بكلامه الله اه ملخصا مع تقرير زيادة من الدما سبق والتبني وغيرها
(قوله لا لا توقع معترضا) المعترضا بين الجملة المتمرض لسؤال المعروف والازراب
جمع ترب بكسر القوية وهو الموافق في العمر (قوله انى وقتلى ملكا) أى لا قبل
تخصيل غرض غيرى وسلك بالتصغير اسم وجعل والشاهد في نصب أعقله أى اعطى
دينه وعاقب كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب
لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفرغ هي فتشرب ووجه التشبه ان كلا حصل
له ضرر لا قبل تقع غيره (قوله في تاويل الذي يطير) لانه له آل وصلته في تاويل
الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق
عليه انه اسم خالص فكيف يعترضه بانها ليس ويحجب بان المراد اسم خالص
موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس عوجود فافهم (قوله
كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو
المصدر) أى الموقول من ان والفعل (قوله في سوى ما مر) أى سوى ما يأتى
في الباب الاقمن جواز نصب الفعل المتروك بالفاء والواو بعد الشرط والجزاء
اه زكريا وسنبيه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سمى وسوى الفعل بعد كى
التعليق فان المستغنى لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي

ونحو أو يرسل رسولا في قوله
عطف على وحيا ونحو قوله
لو لا وقع معترضا منه
ما كنت أو زرا با على ترب

وكتوله ملكا ثم أعطه
انى وقتلى ملكا ثم أعطه
والاستثناء بانها ليس من الاسم
الذي في تاويل
الفعل نحو الطائر في نصب زيد القاب في نصب
واجب الرفع لان الطائر في تاويل الذي يطير
ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب
في اشارة ان كاتر (نسيان) الاول انما قال بعضهم
على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم
ليشمل قيد المصدر فان ذلك لا يقتضيه فتقول
لولا زيد ويحسن الى لهلكت في الحقيقة
في قوله فعل عطف فان المطفوف في الحقيقة
انما هو المصدر الثالث أطلق العاطف
ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسم في غيرها
(مشتد حذف) ان ونصب في سوى ما مر فاقبل
منه ما عدل روى أى حذف ان مع النصب
في غير المواضع العشرة المذكورة فاذ لا يقبل
منه الا ما تله العدول

مواضع وجوب اضمار أن الحسية ومواضع جواز اضمارها الحسية (قوله وقراءة بعضهم بل تحذف الخ) أي بتعبيد فيه اه قاضي (قوله أعبد) أي أن أعبد والتصاب غوى هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدرية محذوف امامه مثله أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والعلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل تأمر وفي أن الصيغة بدل اشغال منه أي تأمر وفي غيراقتصاده دمايسق (قوله ونهت) أي جرت وما في بعد ما كدت فعله مصدرية أي بعد قرى من الفعل وقال المزمع أراد أن فعلها برفع الفعل ففضل فكتة الهاء إلى اللام وحذفت الالف وسبقت إذ لا شاهد فيه (قوله الثاني أجاز ذلك) أي القياس عليه الكوفون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا التبيين مع أنه من تمة التبيين قبل فكان ينبغي حذف قوله الثاني (قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) أعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيضيد كلامه قياسه الحذف والرفع ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمر أن قرب الرفع إلى الاسم الإشارة والتعطيل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف الخ وعلي هذا لا يفسد كلامه القياسية الرفع دون قياسه الحذف لجواز أن يكون معنى قياسه الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الثاني يكون القياس الرفع فلا بد حينئذ قياس الرفع على قياسه الحذف إذا عرفت ذلك عرف أن قول الشارح ظاهر ممنوع لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفسد الكلام عليه قياسه الحذف المهم الآن أن يقال الظاهر فيما بين عليه أمر قياسي أن يكون قياسا هذا وفي التبراري (أن يكون حذفه مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الاخضر قطعتين

(عوامل الجزم)

الجزم في اللغة القطع وسمعت هذه الكلمات جواز لأنها تقطع من الفعل حركة أو قوا وانما عملت الجزم لمخالفة البسرة في تقبال أن أصل الجواز وعلمت الجزم لأنه لما طال مقتضاها بمعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حل علمه لأن كلامهما ينقل الفعل فان نقله إلى الابد يتقبل أي إلى التعبد ولم إلى الماضي وكذلك لما وألاما لا يجرى لأن أجزا الخاطب أي كاضرب موقوف أي معنى فجعل لفظ العرب كلفظ المجيء لأنه مثله في المعنى وحلت عليها لا في التثنية من حيث كانت ضرة فلما وقف نظره على وجهه جعل الاعراب على البناء وقد انكر على ابن الخطيب مثله اه حفيدوا جيبا لأنه لا يشتر حل الاعراب على البناء

فيا

كقولهم هذا الص قبل ياخذل ومصره تحضرها وقول بعضهم تسبح بالمدى خيمن أن تراه وقراءة بعضهم بل تحذف الحلق على الباطل قديمه وقراءة الحسن قل أفغيا الله تأمر وفي

أعبد ومنه قوله

ونتهت نفسى بعدما كدت أفعله (تبيينات) الاول أنهم كلامه ان ذلك مقصور على السماع يجوز القياس عليه وبه

صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف الثالث أجاز ذلك

الكوفون ومن وافقهم الثالث كلامه ليس يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس

بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوة تعالى ومن آياته يريكم

البرق خوفا وطعنا قال فريكم صله لأن حذف وتي يريكم صرعا وهذا هو القياس

لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عليه هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهب أبي

الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصب وجعل منه قوة تعالى قل أفغيا الله تأمر وفي

أعبد ومنه قوله البان حذف أن مقصور أعبد ومنه قوله البان حذف أن مقصور

على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع والبذهب متأخروا المقاربة

الحذف إلا ما سمع والرابع ما ذكره من قبل وهو الصحيح الرابع ما ذكره من قبل وهو الصحيح

ان حذف أن والتعب في غير ما مر شاذ ليس على الإطلاق لاستعرفه في قوله في باب الجواز

والفعل من بعد الجزاء بقدر الخ اه

(عوامل الجزم)

فجاء ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل وسكت السواقي عن قصة أدوات الشرط لأنها
 ضمنت معنى ان (قوله بلا) يجوز ان يحذفوا الابدى جذف مجزوماً مع ابقائها
 لدليل نحو اضرب يدك ان اصابه والاغلا جمع (قوله طالباً) أى أمر أو ناهي
 أو داعياً أو ملتبساً (قوله الطالبين) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك
 والمراد الطالبين اسماء والا فاللام قد يراد بها نحو ملتبساً نحو ملتبساً
 مذكراً والتهديد نحو ومن شاء فليكره ولا قد يستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني
 وأما اليكفر وما يجب أن يهاجم ولا يتبعوا فيحصل اللامان فيه التحليل فيكون ما بعدهما
 منصوباً والتهديد فيكون مجزوماً (قوله لنبي) ولا لئلا س كقولك لياويك
 لا تحبض بالفلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله لا لاس) كقولك
 لمساويك لا تجعل يافلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه د ماسني (قوله الامر) أى
 في اللام والنهي أى في لا والدعاء أى فيها (قوله والاخترازيه) أى بالطلب (قوله
 مثل لا النافية) وأما نحو يراد الكوفين الجزء في المنى بلا الصالح قبلها كالحكاية
 القراء من العرب يربط القهرى لا في أن لم يربطه بقتل فانه لا ماسني (قوله
 شريطة والتقدير يربط القهرى لا في أن لم يربطه بقتل فانه لا ماسني (قوله
 واللام التي يقتضيه بعدها المضارع) هي لا مكي ولا ماحود (قوله وقد أشعر كلامه
 الخ) أى حيث قال طالباً بالانسان لا يطلب من نفسه أى الطالب فيه ذلك
 فاندفع تقديره (قوله فعل المتكلم) أي المبدوء بالهزة والمبدوء بالواو
 (قوله ونذر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس بعلى ماسع منه لا تها ولا قلباً (قوله
 لا أعرف الخ) الرب الرب الطبع من المقر شبه التماسه في حجب العيون وسكون
 المنى وسواها جمع حورا من الجور وهو شدة يابض العين في شبهة سوادها
 ومداها من فروع بصورها وأراد بها العيون لأنها مواضع الجمع ومردفات جال
 من درر بالواو كور جمع كور يهضم الكاف وهو الرسل يادانه والاعتبال جمع
 عيب وعقب كل شيء آخره اه عني ومنهم جعل مردقات همة ثانية لربا والمردقات
 المركبات خلف الراكب (قوله ابراض) نمرض بجأوة مرضي الله تعالى
 منه وابطراض يهضم الهمم الا يصول الواسع البطين وكان معاوية كذلك عني
 (قوله نعم ان كان) متبني الظاهر أن يقول كأنه فعل المتكلم الآن يقال
 أفرد للآويل بالذكور (قوله لان النبي) غير المتكلم وهو القائل المحذوف
 التائب عنه ضمير المتكلم (قوله فخره في فعل المتكلم الخ) سكت عن المنى
 للمفعول انهم بالاولى سم (قوله فلا يصل لكم) قال بس وتبعه غيره كالعض أى

(بلا ولا م طالباً مع جز ما في الفعل) طالباً
 حال من فاعل ضم المستتر وجز ما مفعول به
 أى تجزى من لا واللام الطالبين الفعل المضارع
 أما لا فتكون انتهى نحو لا تشرك بالله
 والدعاء نحو لا تأخذنا وأما اللام فتكون
 لا امر نحو لا تنفق والدعاء نحو لا تقض علينا ربك
 وقد دخل تحت الطلب الامر والنهي والدعاء
 والاخترازيه عن غير الطالبين مثل لا النافية
 والرائدة واللام التي تنصب بعدها المضارع
 وقد أشعر كلامه أنها لا يجوز ان فعل المتكلم
 وهو كذلك لا ونذر قوله
 لا أعرفني برباً حوراً مدامها
 بمرردقات علي أعقاب اكوار

وقوله

أيا ما ندر جفان ديشق فلا نفعي
 لها ابا مادام فها الحرام
 نعم ان كان المفعول جازية نحو لا يخرج
 ولا يخرج لان النبي غير المتكلم وأما اللام
 تجزى فعل المتكلم منبسطاً لفاعل جازي
 السعة لكن قليل ومنه قوله فلا يصل لكم
 وتصل خطاياكم

لا حكمه والقضاء زائدة اه وفيه أن القاء بمقتل أن تكون عاطفة جله على جله وإن
الاولى كون اللام للتعدي لأن الصلاة بمعنى الدعاء بغير كذا كانت تعدي باللام فأعرقه
(قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لأن له صيغة تنقصه وهي فعل الامر واختص
المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لأن أمر المخاطب استعجالا
فكان التخصيص أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبنى للمفعول فهو
لشكرهم بازديدهم التام وفتح الراء قائم كثير لأن الامر فيه للغائب فأرضى (قوله
فانقصت) أي وحدث لها سبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضرة قبلها)
أي لتسلط الامر على التي فيكون غيبا وفيه أن التي طلب الكف لا تطلب التي
بمعنى الانتهاء (قوله وعما ضعفتان) لما فيها من التكتف بلا حاجة ولم يبرز
في الثاني (قوله وقالوا أأنا الخ) أي أأنا لا نتخضع الخ والشاهد في فصل لا الثانية
من يجوز ومهما وهو تظم مضعولي تظم وعما ذاق قومك كذا في العين وفي كون
حق مفعولا تابيا خلفا ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا تظم هذا في أخذ حق
تومك منه فتأمل (قوله فمخولا اليوم تضرب) أي من كل تزكيب فصل فيه بين
لا يجوز ومهما بالظرف أو الجارو الجورود (قوله حركة اللام الطلبة الكسر) أي جلا
على لام الجزل لأنها اختبا في الاختصاص بنوع وعلمها فيه فان قلت لام الجزل تنفتح
مع المنصرف فلا حلت على لام المضمر في الفتح قلت لا مدخول لام الامر هو المضارع
وهو شبه باسم الفاعل الذي هو من الاسم الظاهر دما مبيت (قوله وقصها لفة)
أي لفة سليم كافي المفتي قبل انما تنفتح على هذه اللفة ان فتح ثابيا بخلاف ما إذا كسر
فمخولتندم أو ضم مخولتكرم سبوتى (قوله وليس) أي التمكن بضعفهم
الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فأرضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل
وغيره وقال السبوتى الأصح أن جواز حذف محض بالشعر مطلقا (قوله فمخولا
قل لمبادئ الخ) كون الجزل في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب
أكثر المتأخرين إلى كونه في جواب قل وقد استبعدنا الكلام على ذلك في الباب السابق
(قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودأبه مبتدأ مؤخر والشاهد في تذدن
أصله لتأذن بخذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم إلى أن كسر لفة مبنية
بتصغيرها في كسب التصريف زاد البعض فاقطعت الهمزة اه وهو سلم ان كان
الرواية والافعال انقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على
قوله في الاختصار بأنه لا يصح الاستبعاد بالتعريف على الوقوع في الاختصار (قوله
وليس مضطر التمسك به الخ) لا يأتي على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع

وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة
أبي وأنس فذلك فلفظ حوا وقوله عليه
الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم ولا تشد
الاستغناء عن هذا فعل الامر (تبيينات)
الاولى زعم بعضهم ان أصل لا الطلبة لأم
الامر زيدت عليها ألف فانقصت فزعم بعضهم
أنها لا الثانية والجزم بعد هابلأم الامر مضرة
قبلها وحذف كراهة اجتماع لامين في اللفظ
وعما ضعفتان * الثاني لا ينصل ين لا
وجزومها وأما قوله
وقالوا أأنا لا نتخضع نظام
مزيد ولا ذاق قومك تظم
فضرورة وأما بعضهم في قليل من الكلام
فمخولا اليوم تضرب * الثالث حركة اللام
الطلبة الكسر وقصها بالفة ويجوز تسكينها
بعد الواو والقاف ثم وتسكينها بعد الواو
والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعف بعد
ثم ولا تقليل ولا ضرورة خلا لما نزع ذلك
* الرابع تخذف لام الامر في قولها وذلك
على ثلاثة أضرب لمبادئ المطرد وهو حذفها بعد
أمر قول فمخولا لمبادئ الذين استعملوا
الصلاة وقيل جائز في الاختصار وهو حذفها
بعد قول غير ما قوله
قلت لبواب به دارها
تذدن فاقى جوها وجاها
قال المصنف وليس مضطر التمسك به

من أن يقول إذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكن المصرا على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لأن الراجح
لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تذن أني وقيل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بسقة امر
ولا يخالفه كقوله • محمد تفضل كل نفس • إذا ما خنت من أمر • لا • وقوله

فلا تستطعنني بقاى ومدق

ولكن يكن التعمينك نصيب

اتهي و (هكذا لم ولما) أي لم ولما يجوز مان

المضارع مثل لا واللام الطليتين يقول بلد ولم

يولد ونحو ولما يصلم الله الذين ياهدوكم

ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

ويشتركون في الحرفة والاختصاص

بالمضارع والتي والجزم وقلب معنى الفعل

للمضى وتفرّد بمصاحبة الشرط نحو وان لم

تفعل فما بلغت رسالته وجوز انقطاع نفي

منضمها من الحال بخلاف لما قلناه يجب اتصال

نفي منضمها بحال النطق كقوله

فان كنت ما كولا فكن خيرا كل

والأفاد وكفى ولما مضى

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان واستغنى لما يكن

ثم كان والفصل فيها وبين يجوز ومها اضطرارا

كقوله

فذلّوا لم اذا نحن امترنا

تكن في الناس يدركك المراء

وقوله

فاخبت مغايلها فقرار رسومها

كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

وانها قد تلتى فلا يجوز بها قال في التبسيط

جلا على لا في شرح الكافية جلا على ما هو

أحسن لأن ما تلتى الماضي كثيرا بخلاف

لأنه لا تشد الاضطرار على افعالها قولة

لولا فوا من من ذهل وأسرهم

يوم الصليفا لم وفون بالجار

وصرح في أول شرح التبسيط بأن الرفع

لغة قوم

في الشعر مما يقع مثله في النثر وان كان للشاعر عنه متدوسة وكذا قوله بعد لأن
الاجزاع لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقول إذن) قبل هذا فخلص من
ضرورة لغز وردة وهي اثبتت هزة الوصل في الوصل وردة بأن قوله قلت الخ حنان
لايت مصرع فالهزة في أول بيت لا في حنوه لسانه حيث مصرع غاليت المصرع
أو الحقن يعامل معاملة بيتين قال الديلماسي • ولولا ذلك لم يكن المصدر روى
كالجزر اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعاً لما ذكره
المبرز في كتاب الكامل ان التفعيل الأول موقوف عليه أي وان لم يكن البيت مصرعاً
أومعني قال الشاعر لانسب اليوم ولا خلة • انسح الخرق على الرقيق
فانسانف اتسع لكون النصف الأول موقوفا عليه قال وهذا كثير من غير
معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح القوفية فالوحدة الفساد وقيل الحقد
والعداوة عني (قوله فلا تستطعنني) يضاطب به ابنه لما عني منه بمعنى
(قوله وهكذا لم ولما) اشار بتقدير الواو أي أن قوله بيلم ولما مطوف على قوله
بلا ولم وقوله هكذا أي مالة كونهما كالمذ كور في وضع الجزم به في الفعل وهو
حنو (قوله بمصاحبة الشرط) أي يجوز ان مصاحبة (قوله وجوز ان انقطاع
الخ) أي يجوز أن يتقطع وأن لا يتقطع ومن غير المتقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا
الجواز ثابت للم في الجلة والافتقار يكون فيها واجب الاتصال بالمال كما في لم يزل
ولم يبرح ولم يفتك فأفاده الحفيد (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان
ابن عفان رضي الله تعالى عنه مثله إلى علي ع كرم الله تعالى وجهه يدعو به
سبحن حاصرهم الخوارج وفوهم اه باغرام على وهو لنا عرجا لي • يلعب بالمعزق لاجل
هذا البيت (قوله والفصل) أي وجوز ان الفصل (قوله فذلّوا الخ) امترنا
تقدير لنا وجهه لم يدرك المراء أي الجدل خربت مكان والطرف الفاصل بين لم
يجوز ومها متعلق يدرك والاصل ولم تكن في الناس يدركك المراء اذا نحن امترنا
(قوله فاختصت مغايلها الخ) المغايل بالعين المجبة جمع مغى وهو الموضع الذي كان
غنا به أهله والفتار جمع قبحر مفاضة لآيات فيها لاما والرسوم جمع رسم وهو ما كان
من آثار الدار لا مضافا للأرض اه نثني والشاهد في فصل لم من يجوز ومها هو
تؤهل والاصل كان لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان
الغالب فيها المستقبل (قوله لولا فوا من من ذهل الخ) القوارس جمع قارس على غير
قياس وذهل بضم الذال المجبة جى من بكر وأمرة الرجل بالضم رجله والصليفا بضم
الصا والمهمل والقامو المذاهم موضع اه عني والذي في المتن ثم ضم النون

ما في الامن. حتى التوقع ذال على ان هو لا يقدمه. نوا بعد ان شئى وحذ ان النسبة الى المستقبل فالخامسة النسبة الى الماضي فهو ما ساقى التوقع
وعدمه مثال التوقع ما في وقت لم تقدم اول ما تقدمه ومثال عدم التوقع ان تقول استبداء لم يبق اول ما يبق (تنبهات) * الاول قال
في التسهيل ومنها ولما اختار بعض من الجواز من فزيد لما يقوله اختار احرازاً ٤٧

لوجوده وكذلك فعل الشارح فقال استقررت
يقول اختفاء من لما الحينة ومن لما يبعث الى
هذا كلامه وانما يقيد بها هنا بذلك وكذا
فعل في الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع
لان التاني بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية
شعوا ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من
شد الميم او على الماضي لفظا لا معنى نحو
أشدك الله لما حفظ أى الاضغف والمعنى
ما سالت الاضغف والسوى هي حرف وجود
لوجود لا يليها الا حاضر لفظا ومعنى نحو ولما
جاء امرؤنا فحينما هو دأوا ما قوله
أقول لعبد الله لما ساقوا

وشئى بوادى عبد شمس وهاشم
فقد تقدم الكلام عليه في باب الاضافة
وتسمية الشارح لما هذه حينة هو مذهب
ابن السراج وتبعه القارضى وتبعهما ابن
جنى وتبعهم جماعة أى انها ظرف بمعنى حين
وقال المصنف معنى اذ هو أوحسن لانها محممة
بالماضى والاضافة الى الجمله وعند ابن
خروف انها حرف * الثاني سكي الباقى
عن بعض العرب انه نصب بول وقال في شرح
الكافية زعم بعض الناس ان النصب يلحقه
اقتراها بقرائة بعض السلف المنسرحات
صدرك بفتح الميم يقول الزابز
في أى يومى من الموت انتر

اليوم لم يقدر أم يوم قدر
وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد
بالنون الخفيفة ففتح لهما ما قبلها من حذف
ونوبت هذا كلامه وفيه شد ودان فوكيد التاني
بل وحذف النون لغير وقت ولا ساسا سكتين

في ظو بكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكراراً بعد قوله
لم تؤمنوا الا لأنه قد تقدم لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقد تقدم قوله ولما يدخل الخ توقيت
قول ما أمر وأن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على المسألة
كأنفسه عبارة البيضاء ونسبها ولما يدخل الايمان في ظو بكم توقيت لقولوا
فانه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلفنا لم يؤمنوا ظو بكم ألسنتكم بعد (قوله
دال على ان هو لا يقدمه استأنفا بعد) أى لان التوقع في كلامه تعالى يحصل على
التصديق وهذا على ان التوقع من التمسك وقدمه عن الدماضى أنه يكون من غيره
(قوله لم تقدم اول ما تقدم) أى على ~~مكنت~~ متوقفاً منكم فبما مضى القسام
كأشهره التعجب من عدم قيام الخطاب (قوله ألسنتكم) أى ظهريها في الامور
الاسمية المتقدمة (قوله التاني هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بأنها
حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إيراد على القول بأنها ظرف
يجعل الحرف مراداً به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف قال الدماضى هو مذهب
سبيويه ويرجح بأسانه ما نقوله تعالى فليقتلن ما يلهيهن الموت ما دلهم على موته وقوله
تعالى فلما أحسوا بأأسانه اذاهم شهيراً كضوء اذاهم ما بعد ما التسمية واذا التسمية
لا يعمل فيما قبلها ومنها اجاعهم على زيادة أن بعد ما ولو كانت ظرفاً والجمله بعدها
في عمل شئى بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن اه (قوله
لا يليها المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنها
(قوله الاضغف) أى الا ان تفعل فالماضى في الماضي فليفتل بمعنى المستقبل ولهذا قال
الشارح الماضي لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله ان وهي فعل بمعنى
سقط مفسر فعل محذوف رفع مقادير على القاعلية ونسب فعل احمر من تحت البرق
اذا ظنرت اليه ولا يستعمل الا في البرق كما قاله القارضى وهو وقع عليه قول القول
(قوله لما حذ) أى التاني هي حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف)
بل وسبيويه على ما مر (قوله ان النصب يلحقه) جزم به السبوطى (قوله
أيوم) بل يزيد من يومى ويجوز بناؤه على التفتح (قوله على ان الفعل مؤكد
الخ) قال الدماضى أى على ان التفتة اساع للفتة قبلها أو بعدها وخروج في الخفى
النصب في لم يقدر على التفتة حركة همزة أم الى وايدقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة
الساكنة الفاتحة الالف همزة متحركة للقاء الساكنين وكانت الحركة خاصة اساعا
للفتة الزاء كافي والفاءين فمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والساكنة الالف وقوله
كان لم تراغبلى أسراراً يائى ولكن لم تقترن الالف فين لعدم التقاء الساكنين ويسان

ذلك في تزان أصله ترى حذف القالب الجازم وتقلت حركة الهمزة الى الراء ثم أبدلت
 ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب الق ترأفصا لايه (قوله وما) أي
 الزائدة كافي الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونه التثنية
 أي محل الخطاب على الاقرار أي على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من اشياء
 كافي ألم تشرح صدرك أوتق كافي أنت قلت لتناس اتخذوني وأمي الهين من
 دون الله لاجله على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والاورد مثل هاتين اليتين وقد
 نجي لغيره كالاستعطاء نحو ألم بأن للذين آمنوا أن تنقش عقوبهم واتوبع نحو ألم
 نعمركم ودخولها على لم استكثر (قوله وازع) أي زاجر (قوله الى ما يجوز
 فعلين) أي غالبوا لا تفقد يجوز فعلا وجله كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالقاء
 أو اذا القياسية فان محلها جزم على ما في المتن من التفصيل بين أن يكون الجزاء
 لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقرن بالقاء ولا اذا القياسية فلا يكون له محل
 نحو لو قام زيد لقلتم عرو ونحو ان يقيم أقم لعلو راجزم في لفظة الفعل وان قلت
 لأن الذي في محل جزم الفعل لا بالجملة بأسرها وأن يصحكون الجزاء لشرط جازم
 وقد اقترن بالقاء أو اذا القياسية فيكون في محل جزم لأنه لم يصد بغيره يقبل الجزم
 لفظا أو محلا لكن قال الدماميني وأقره الشافعي الحق أن جملة جواب الشرط
 لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو ما جزم ويذره من
 قوة تعالى فلا هادي له ويذره من على فراءة الجزم بفرض شرط مقدز حذف دلالة
 ما تقدم عليه أي وان فعل ذلك يذره من والمحكوم على محله بالجزم على القول به
 مجموع القاء أو اذا وما بعدها كافي المتن في غير موضع وفي الكشف لأن المجموع
 هو الذي لو وقع موقعه ما هو مصدر مضارع جزم وعلى ما في المتن مع القول بأن
 جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة الجواب في نحو من يقيم
 فاني أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفي نحو من يقيم أكرمه لها محل رفع
 ولا محل لها باعتبارين اه ملصقا وقد يجوز فعلا واحدا كما اذا كان قبل الشرط
 ماضيا وباء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كاساني والتحقق في نحو قولهم
 زيد وان كرمنا له جنس أن ان زائدة لجزم والوصل ولهذا تسمى وصية والواو والصل
 أو شرطية والواو والصل على مقدار أي ان لم يكرمه وان كرمناه وال جواب محذوف
 للدلالة عليه بقولنا زيد محذوف على مقدار أي ان لم يكرمه وان كرمناه وال جواب محذوف
 حقيقة على الشيء وقضه معا بل المراد التعميم كافي الدماميني وقد يكون
 المحذوف الواو ومعلومها كافي في قوة تعالى فذكر ان نعت الذي كرى أي وان لم تنفع

الثالث الجمهور على ان لما صر كبة من لم
 وما وقبل بسيطة الرابع تدخل همزة
 الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما
 باقين على عملهما نحو ألم تشرح ألم يبيد ينيا
 ونحو قوله وقلت ألما اصع والشيب وازع
 ولما فرغ مما يجوز فعلا واحدا انتقل الى ما
 يجوز فعلين فقال

وتحذروا لهما تائبانه من آية تسحرنا بها الخ من لا يؤمنين وقوله • وهما يكن عند امرئ من غلبة •
وان خالها تخفى على الناس تعلمه وهو أياما تدعوا ٥٠ فله الاسماء الحسنى وقوله في أي نحو يولد اديب يمل • وتحذروه
حتى تاته تشوالى ضوء ناره.

تجد خبرنا عندها خبر موقد
وقوله متى ما تلقى فردين ترجف
رواها التنيك وتستطارا

وتحذروه
ايان تؤمنك تأمن غيرنا واذ
لم تدرك الامن منالم تزل حذرا

وقوله
فأيان ما تعد به الريح تتزل
وتحذروه

أين تصرف بشا العداة تحذنا
نصرف العيس نحوها للثلاق
وتحذروه تعالى أيما تكونوا يدرككم
الموت وقوله

صدء ثامة في سايه أيمال الرمح تجملها غل
وتحذروه
والك اذا تات ما انت أمر

به تلق من اباء نأمر أتبنا
وتحذروه
حيثما تستقم بقدرك الله

يخاف في غابر الازمان
وقوله
نظلي اتي تائباني تائبنا

اشا خبر ما يشكك لا يهاول
(وسرف اذا ما) أي اذا حرف (كان)

معنى وفا قال سيبويه لا ظرف زمان زيد عليها
لما كان ذهب اليه المبرد في أحد قوليه وابن

السراج والقارسي (وباقى الادوات أسماء)
أما من وما ومتى وأي وأيان وأين وأنى
وحينما ابتفاق وأماهما فعل الاصح

اكثفا (قوله وقالوا ههما تائبانا الخ) الضميران في به وهما عائدان كما قال
الزمخشري على ههما جلا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها معن الاية
والاولى كعما في المعنى أن يعود ضمير جاعلى الاية من آية حال من الهام في به
والطلاق الحلال على المبار والمحرور ترجع اذا حال في الحقيقة المتعلق المحذوف
فلا يرد أن جملته حال من الهام فيه يستلزم ككون العامل فيه ثابت لا أن العامل
في الحال هو العامل في صاحبهم قصر بهم بأن المفعول لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا
وما في الخ من لا يؤمنين مجاز به ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يصح
في التثنية بل يزدان الباء بعد ما لا انصوبا (قوله من غلبة) أي طبيعة يان
لهما ويكن تامة ورايط انظر الى جملة الضمير يكن ويجوز غرض ذلك كجاسا في وقوله
خالها أي غلها وتعلم جواب ههما (قوله أياما تدعوا) أي أي اسم تسجود فأيا واقعة
على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسجودوا وازدادة والمفعول الاول محذوف (قوله
في أي نحو) أي جهة (قوله تسحر) مرفوع في موضع الحال أي عاشيا من
عشا اذا اتى نار ابرجوعه عند خاتير اصبحي (قوله فردين) حال من الضمير المستتر
والساق في تلقى وقوله رواثير امثرون فقاء سبع رافعة وهي كافي القاسوس اسفل
الآية اذا كنت قائما وقوله وتستطاري شال استطير فلان أي اذا ذرع وقزع (قوله
تصرف بنا) أي الشا والصداءة ضم الصين بسبع عاد والعيس ايل بسفشرة
(قوله صدء الخ) أي تلك المراتة في الليل والاعتدال كالصدء أي الرمح المستوى
والخيار بالحاء والراء المهمتين يجمعق الماء (قوله فجاها) أي نظرا بالمقصود وقوله
في غابر الازمان الغابر يطلق على المستقبل والحاضر والمراد هنا الاول كما قاله العيني
والدما ميني والشمي (قوله معنى) فهي بجزء التعلين (قوله وباقى الادوات
أسماء) تخصيل اعراب اسماء التشروط على ما في الهمع وغيره ان يقال اذا وصفت
الاداة الشرطية بعد حرف جاز فومضاف فهي في محل جر نحو عما سأل وسأل وغلام
من تصرف اضرب والا فان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب
على الطرفسة فتوصى بتمم اتم وأما تكونوا يدرككم الموت اوطى حدث
فمفعول مطلق نحو أي ضرب تصرب اضرب والا فان وقع بعد هذا فعل لا يمتد
من يتم اتم معقبتة أشبه بطل الشرط لان قوله من يتم وخلص من معنى الشرط
بنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب
فكان داخل في الخبر وقيل الجواب لان القائدة به تمتد وتارة بأنه اشبه من
المتبدا وتيسه نظرويان وتقف القائدة عليه من حيث التعلين لامن حيث الخبرية

(تسميات) الأول هذه الادوات في الحاق ما على ثلاثة اذربة شرب لا يجوز بالاعتقالات او هو حش واذ كان اعتقاده جديداً والجزء
الجزء من مجامع ما وشرب لا يلحقه ما هو من وما هو ما واذ كان الجزء الكوفون فمن واذ وشرب يجوز فسمه الامران
وهو ان واذ وشرب واذ وان واذ ومنع بعضهم في ان ٥٢ والصحيح الجواز في الثاني كفي الكيفية والتسهيل ان ان قد تشمل حلا

على لو كرامة طلبة فاما تزيين بياض سادة
وفون مفتوحة وان متى قد تشمل جلا على اذا
ومثل بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى
يقوم مقامك لا يبيع الناس وفي الاثر شاف
ولا يعمل جلا على اذا خلا فالمن زعم ذلك
يعني متى الثالث لم يذ كرهما من الجوازم
اذا وكيف ولو اما اذا فالشهور انه لا يجوز
بها الا في الشعر لافي قليل من الكلام
ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما خلا فازاع
ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال

وشاع جزم اذا جلا على

متى وذاني الثرالن يستحلا
وقال في شرحه وشاع في الشعر الجزم اذا
جلا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه
ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا اذا خدت نيرانهم فقد

وكأنشاد القراء

استغن ما غناك وبك بالفتح

واذا نصبك خاصة فقصم
لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك
في الشعر على لغة وهو طبعه في التوضيح
فقال هو في التثنية وفي الشعر كثر وجعل
منه قوله عليه الصلاة والسلام لعل فاطمة
رضي الله عنها اذا اخذت ما جعك تكبرا
اربعا وثلاثين الحديث واما كيف فيما زى
بها معنى لا جلا خلا للكوفين فانهم
اجازوا الجزم بها قياسا مطلقا وواقعهم
قريب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما

انها تخص بالستقبل كقوله تعالى ايان يعثون فلا يقابلان خرجت قاله الدماميني
(قوله حيث واذ) قال الدماميني انما وجبت زيادة ما فيها لتكفيها مع الاضافة
فتأتى الجزم بمما وانما لم يتجمع الاضافة بالجزم لان النضاف السبيل محمل
الاسم فهو واجب الجزم فكيف يجوز اه وقال القارضي زيدت ما عواضعن
الجملة التي تضاف اليها انما وجبت اه وقيل فواين حالة جزمها وحالة عدمه
(قوله فاما تزيين) بياض الخاطبة الساكنة ونون الرفع المتوحشة (قوله استيف)
أي ذواصف وحرن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يبيع الناس أي ليكنه
كافي القارضي (قوله يعني متى) تفسير للتصريح ولا يعمل (قوله لم يذ كرنا
الخ) قال في المصحح ولا يجوز السبب عن صلة الذي وعن صفة التكرار الموصوفة
واجاز الكوفون تسميا بجواب الشرط فقال الذي يأتي احسن اليه وكل رجل
يأتي اكرمه واختاره ابن مالك (قوله اما اذا الخ) قال ابو حيان واذا استعملت
اذا شرط فاعل تكون مضافة للجملة بعدها لا قولان وبني على ذلك الخلاف
في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل فيها الجزء ولا بد من منع ذلك اعمل فيها
الشرط كسائر الادوات له وظاهره ان الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها
وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من انه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم
اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني فائدة ان الخلاف ان نحو اذا جاء
زيد فانا اكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذ لجوابها أي ما في جوابها من فصل
أشبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما اشبه اليه في فنية التناخير كافي يوم
تسافر انا تسافر وان قلنا فصل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية تقدم ظرفها
كافي متى تقدم فاما انهم قال النحي والقتل بالاول لم يعتبر فاما بط مائة من عمل
ما بعدها فمما قبلها لان تقدم الاسم لفرض وهو فتنه معنى الشرط الذي له الصدر
جوز ذلك (قوله لا يجوز بها الا في الشعر) لانها موضوعة زمن معنى واجب
الوقوع والشرط المحتضى للجزم لا يكون الانما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من
الكلام) أي المنثر (قوله خندف) بكسر الخاء المجمة والدال والفاء ووزن
زيرج لقب امرأة اسمها لي قاله شيخنا السيوطي وحدثت بفتح الميم وكسر الهاء (قوله
وكأنشاد القراء الخ) وقال وانشاد القراء على عطف على انشاد سيبويه لكن مناسبة (قوله
خاصة) أي فتر قصم يروي بالهاء المهملة وبالياء (قوله معنى لا علا)
لما قبل الادوات الشرط بوجوب موافقة بشرطها لجوابها فالواو من ورودها شرطا
يتقن كيف يشاء يصوركم في الامام كيف يشاء بجوابها في ذلك محذوف لانه

ما قبلها وهذا بشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابا لشرطها فاما ان يمنع
 كونها مبادى كشرطية أو بقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشبهة والاولادة
 (قوله متى المصنف في التوضيح) كتاب المصنف انتهى في اعراب مثلكات البخاري
 (قوله وتناول في شرحها قوله لو يشاء الخ) سبذ كرا لشارح في فصل لو ان البيت
 الاول جاء على لفتين يقول في شيء يشاء شيئا بالاقسام ابدلت همزة ساكنة
 كما قبل العالم وانما وان الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة ابي عمرو
 ينصر لكم وينصرف وهذا التأويل يجرى في الاول ايضا وفي بعض النسخ
 تمام البيت وهو لاحق الاطال يندد وخصل حال التثنية والمليعة التشاؤم واول
 جرى القرس واللاحق الشاعر والاطال جمع الحبل بكسر الهمزة وسكون اللام
 وكسر هاء هي انما لصره فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهض في النون
 وسكون الهاء أي جسم وخصل يضم الخاء المحبة وفتح الصاد للمهلة جمع خصلة
 وهي القطع من الشعر اه وقوله والمليعة التشاؤم الذي في القاموس ما ع القرس
 يجمع جرى اه وفي بعض النسخ منع النون بدل التثنية أي قوة والمصرفي يشاء
 يرجع الى الفارس المذكور في البيت قبله والمذخور آتية في المقى وشرح شواهد
 السبوطي طاربه بضمير مذ كرجع الى الفارس قال السبوطي أي لو يشاء انجاء
 قرس له وذو معة الخ في نسخ من تأييد الشعر المحرور بالهاء غير صواب (قوله
 تأمت فؤادك الخ) يقال تأمة الحب وتيمه أي اذله (قوله المنع مطلقا) أي
 في النثر والشعر (قوله فعلى يقتضين) فعلى مفعول مقدم ليعتضين كما يفيد
 قول الشارح أي تطلب هذه الادوات فعلى والجملة مستأنفة لانعت لقوله اسماء
 لا يهاهم ان اذ ما وان لا يقتضيان فعلى وعلى الاعراب المذكور فاجزم في قوله
 سا بقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم وبصح
 جعل فعلى مفعوله وجهه يقتضين ثقت لعلين والرابط محذوف أي يقتضيهما وعليه
 فقوله سا بقا وحرف اذا ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ
 الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل خبره قدما أو خبر محذوف أي احدهما شرط
 وجهه المبتدأ وانما على كل مستأنفة وجهه يتلو الجزا اما مستأنفة او خبر ثان على
 جعل شرط مبتدأ اوصفة ثانية على جعله خبرا محذوف والرابط محذوف أي تلاوه
 وفي بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولة ليعتضين بنا على ان فعلى مفعول
 لا جزم لا ليعتضين وأن يقتضين مستأنف لانعت لعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلى
 لان التابع غير مسخوف للتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو

وما لو ذهب قوم منهم ابن السجري الى انها
 يجوز بها في الشعر وعليه منى المصنف
 في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال
 ويجوز الجزم بها في الشعر
 ذو حجة ضعفا من يدري
 وتناول في شرحها قوله لو يشاء طاربه وذو معة

وقوله
 تأمت فؤادك لو يجوز لك ما صنعت
 احدي نساء بني ذهل بن شياما
 ووقع في التسهيل كلامان احدهما يقتضي
 المنع مطلقا والثاني ظاهرا موافقة ابن
 السجري (فعلى يقتضين)
 الادوات فعلى (شرط قدما)

لقت الرجلين زيد وعمرا وتقرر المقام على هذا الوجه التام بعلم ما في كلام
 البعض من التصور والايهام واعلم ان جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع
 غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت او منفي "بلا او لم" او بفعل ماض عار من قدوتني ودعاه
 وجود ولو كان الفعل مضارع غير فعل نحو وان احدم المشركن استبارك وكونه
 في هذه الحالة مضارع ادون لم ضرورة فهو لابد ان هو يستدرك مزيد والاختيار
 ان يكون عند الاختيار والتفسير ماضيا او مضارعا مقرونا بل وكذا ان يقدم الاسم
 عند الاختيار والتفسير مع غير ان ضرورة في الاصح فهو من غير نؤمنه يت وهو آمن
 وقوله وانما الرجح عليها غل وجوزة الكسائي اختيارا مع من واخواته كذا في الهمع
 (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة كثيرا المتداخلا يجوز ان يتم في يد فقام دخله
 معني يخبره للافادة جازونه في كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرت الى الله
 ورسوله سيوطي (قوله وجوابا وسما) قال ابو حبان التسعة بهم ما يجاز فان
 الجزاء الثواب والعقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن
 لما شبه الفعل الثاني في ترتيبه على الاول الجزاء والجواب مع جزاء وجوابا اه
 قال سم دعوى التميز بصفة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلن) أي اعتبارا
 بل الظاهر ان التسعة حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلن) أي اعتبارا
 بالسند فقط ولم يقل فعلن أي كما قال في التسهيل اعتبارا بجموع المسند والمسند
 اليه للتنبه على ان الخ أي ولا التمييز بجموعين وهم جواز كون الشرط جملة
 اسمية مع انه ليس كذلك (قوله انه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب
 مرفوعا نحو خيرا ان اتيتني تصيب وسوغ ذلك انه ليس فعل جواب بل في ثمة التقديم
 والجواب محذوف اه سيوطي وفي الفارسي ما نصه اجاز الكسائي والقراء
 تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو خيرا ان تكروني تصيب واجاز الكسائي
 تقديم معمول الشرط نحو زيد ان لقت فاكرمه والمفيد خلاف ذلك كما سبق
 في الاشتغال اه (قوله وان تقدم على اداة الشرط الخ) قال في التسهيل ولا يكون
 الشرط حيث تدأ حين ان حذف الجواب وتقدم دليله غير ماض الا في الشر كقوله
 ولديك ان هو يستدرك مزيد وان كان غير ماض مع من او ما أو أي وجب
 في السعة جعلها موصولة واعطاها حكم الموصول فتقول اعط من يعطي زيد
 واحب ما يحبه واكرم اكرم يحبك برفع الفعل والجمي ما بالعد وكون الجملة لا محل
 لها ما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف اليهن اسم
 زمان نحو انذرا ذمنا تأنيبه لانه اسم الزمان لا تضاف الى جملة مصدر

يتلو الجزاء أي تسعة الجزاء (وجوابا وسما)
 أي علم يعني سمي الجزاء جوابا ايضا وانما
 قال فعلن ولم يقل فعلن للتنبه على ان حق
 الشرط والجزاء ان يكونا فعلن وان كان ذلك
 لا يلزم في الجزاء وافهم قوله يتلو الجزاء انه
 لا يتقدم وان تقدم على اداة الشرط شبه
 بالجواب فهو دليل عليه وليس اه هذا
 مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
 والمردواويون الى انه الجواب نفسه والصحيح
 الاول

بان فكذلك المصدر مما تضمن معناها كن خلافا لذي بادي حيث جرت في هذه
الصورة الجزم اختيارا و يجب ما ذكره من مطلقا معة أو ضرورة تلاه من ماض
أو مضارع أو هل لان هل لا تدخل على ان فكذلك ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة
فيجوز معها الجزم على الاصح نحو ما نيك ثانه لا دخوله على ان او اثر ما التافية
أو باب كان أو باب ان أو ما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما • يلقي فيها كذا وعلما

فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصولتها بعد هذه العوامل لان اسم
الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجاز أو تركن المحضة او اذا القيامة غير
مضمر بعدهما مبتدأ فان اضطر جاز الجزم تقول رأيت زيداً فاعاد من ياءه بكرة أى
فاذا هو وزيد يعمل الاخلاق لكن من يزره منه أى لكن هو اه مع زبادان من
الدمامنى والجمع (قوله ففعل الاتصاف الخ) حكى في التصريح قولاً بان الشرط
والجواب مجازاً وهو يمنع الاتصاف المذكور فاقهم (قوله وأما الجزاء الخ)
حاصل ما ذكره فيه أربعة اقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفارسي عن المازني ان
الشرط والجزاء متباينان مطلقاً حتى في شوان تهم اقم لان المضارع انما اعرب لوقوعه
موقع الاسم وهو متقدّم وهما ونقض بن اعرب اذ لا يقع الاسم هنا ايضا مع ان الفعل
معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح انهما مجازاً (قوله هي الجازمة له ايضا)
اعتراض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وأنه ليس لنا ما يتعدّ عمله الا ويختلف
رفع ونصب ويجب بالفرق بان الجازم لما كان له ملحق حكم على آخره عمل فيها
بخلاف الجارو بان تعدد العمل قد عهده من غير اختلاف كفعولى ظن ومفاعيل
أعلم تصرّح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع في ما احث فيه الاداة من معنى
الاستلزام ورد باستغراب على الفعل الجزم دما منى (قوله معاً) اى لا رتباطهما
وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على ملئن وجوابه مترأساً (قوله بالجوار)
ردّاه قد يكون بينهما جمولات فاصله فلا يجوز تصرّح (قوله وماضين)
اى لفظاً لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطاً او جواباً
سواء في ذلك كان وغيرهما على الاصح دليل وان كنتم جنباً فاطهروا الآية وقال
ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطاً لان او غيرهما في مطلق الزمان مجازاً
نحو وان تؤمنوا وتقوموا بؤنكم اجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل
صالحاً يكفر عنه سيئاته فندخل الماضى والمستقبل كذا في الدما منى وزعم
المبرد وتبعه الرضى ان كان تبقى على المضى لقوتها فيه كفاى ان كنت قلته فقد
قلته ويجاب بان المعنى ان اكن موصوفاً بأن قلته فيما مضى وسواء في ذلك ايضا

وأنهم قوله يقتضيان اداة الشرط هي
الجازمة للشرط والجزاء معاً لا تقتضيا لهما
اما الشرط فتقبل الاتصاف على ان الاداة
بازمة له وأما الجزاء فتقبل قوله هي
الجازمة له ايضا كما اقتضاه كلامه قبل وهو
مذهب المحققين من البصريين وعزاه
السرا في الى سيويه واختاره في التسهيل
وهو مذهب الاخفش واختاره الى سيويه
وقيل بالاداة والتعل معاً ونسب الى سيويه
والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين
(وماضين او مضارعين لنفسهما) اى تعدهما
(او متضاعفين) هذا ماض وهذا مضارع

الجواب المقرون بالقسم وقد ظاهراً أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعاً
للبزولي ان الفعل المقرون بالقسم قد ظاهراً أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو
ماضي القطف والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق اخ لم من قبل وان كان قصه قد من دير
فكذبت أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف
عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلاً فتأمل ما ورد من
ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق اخ لم من قبل ومثله وان
يكذبوك فقد كذبت رسل أى قتل فقد كذبت قال وانما على المذكور جواباً
لانه مفعول عنه ومفهم له كذا في الجمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بصفة
أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذا
في الزمن الماضي على قد قصه من دير في الزمن المستقبل قال الله ماعني والاصل
عدم تكرار المشروط تكرار الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنبا
الاية وكما في اذا قمتم الى الصلاة للاية اه واعلم ان الاحسن أن يكون مضارعين
لظهور تأثير الصامع فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط
ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعني من عدم
التأثير الى التأثير وما عكسه نفسه الجهور بالضرورة يسو على عن أبي حيان
(قوله وخسه الجهور بالضرورة) لأن أعمال الاداء في لفظ الشرط ثم الجواب
ماضياً كهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حشد (قوله ايماناً) أى تصديقاً
بأنها حق وطاعة واحتساباً أى طلباً لرضي الله وثوابه لا للراء ونحوه (قوله لأن
تابع الجواب جواب) قد حال يقتضي في التابع ما لا يقتضي في التامع وبجواب بان
هذا خلاف الاصل ولذا لم يفتقر مطلقاً في مواضع مخصوصة سم (قوله كنت
منه) يفتح الساء لانه يحد شخصه والنصا يفتح السين المجع والجيم ما ذهب
في الحلق من عظم أو غيره والوريد في غلظ في العنق عني (قوله ان تصرمونا)
من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما فاده في القاموس والارهاب الاخافة
(قوله أن يصموا صبة) بضم السين وتشديد الواحدة ما يصب به من الصوب وفي
بعض النسخ يثبت ياء مخففة فهزمة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر
المقدريان والفعل جائز اذا كان ظرفاً وصرح جله حالاً من الجزاء وان لم يذكر
وما ذكره من احتمال كونه لفظاً متعلقاً بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله
ماض) أى لفظاً أو معنى كما سذكره (قوله وان تأمل خليل) أى فتر من الخلة
بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مغيبة أى جماعه وفي رواية يوم مسألة أى سؤال

وقوله

تأمل كونهما مضارعين وهو الاصل
نحو وان تعدوا نعدوا ماضيين نحو وان عدتم
عدنا وماضياً مضارعاً نحو من كان يريد حرث
الاخرة زده في حرثه وعكسه قتل
وخسه الجهور بالضرورة ومنه الفراء
والمصنف جواز في الاختيار وهو النصيح لما
رواه البزارى من قوله عليه الصلاة والسلام
من يعمل لله القدر ايماناً واحتساباً غفر له ومن
قول عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رجل
اسيف متى يتم مقامك ريق ومنه ان شأنا تنزل
عليهم من السماء آية فقلت لأن تابع الجواب
جواب وقوله
من يكذبني بسبي كنت منه
سكاً لشجابين حلقه والوريد

وقوله
ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا
ملا ثم وانفس الاعداء ارهاباً

وقوله
ان يصموا صبة طاروا بها فحرا
مضى وما يصموا من صالح قد نوا
وأورده التاليف في موضعه عشرة تشواهد
شعرية (وبعد ماض وفعل الجواز احسن)
كقوله
وان تأمل خليل يوم مغيبة
يقول لا غائب على ولا حرم

وقوله
ولا بالذي ان بان عنه حبيبه
يقول ويخفى الصبراني بخلافه

وقوله يرمض الخاء وكسر الراء المهملة أي مضموع (قوله ورفضه عند سيبويه الخ) فصل في مذنب سيبويه يكون المرفوع مستأنفاً لدليل الجواب لا نفسه فلا يجوز يرمض ما عطف عليه ويجوز أن يفسر تأصيلاً لما قبل الاداة فهو زيداً أن أنالي أكرهه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز يرمض ما عطف عليه ويمتنع التصدير ضرورة أن ما بعده الجواب لا يمكن تعلقه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملاً فيه فهذا أثر اختلاف آخاذه الدماصقي وانما يجوز يرمض المحطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله يجوز محلاً كاصحح به القارضون وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل يرمض هو الفعل فقط ويرد أنه لا مانع من ظهور يرمض فكيف يجعل محلاً ولهذا كتب الشنوافي جاسن الدماصقي بانه محله محل جواز الجزم على قول المبرد أن تقدير العطف على الجمله وأما أن تقدير العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ يعني محله الجواب وسياق أن المحقق كون المرفوع شبه المبتدأ المحذوف والجمله جواب الشرط وسياق الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أي تقوم في افادة الربط مقام يرمض الجواب فيصير رفضه وتزليز يرمض استثناء منه بالفاء بعد ما ظهر ثم رأيت القارضون تخطئ تقديره لأنه لا يقدّر الفاعل برفع بعد الفاء أي لكونه حقيقاً خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجمله اللاحقة قال في القسطل وان قرن أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء ثم حفظ قال الدماصقي أي سواء كان الشرط ما مضى أم هو ومن عاذا فتتقم الله منه أو مضارعاً فهو يؤمن بربه فلا يخاف وهو ذاذا خبر مبتدأ محذوف والجمله اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ (قوله لما لم يظهر الخ) فثبت أن المضارع المبني كذا مضى فإذا وقع شرطاً لا يرفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع أن يؤثر تقدير الفاء (قوله منعت من العمل في الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأغوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث حال المفيد يترجم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولاً لاداة الشرط لتساوياً وتقديره اهـ وتكون الاداة تليسه لا عمل لها في الجزاء أصلاً صرح به الرضى فعمله أنه على الثالث يمنع يرمض المحطوف ويمتنع التصدير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملاً فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بل إن أراد الماضى قطعاً أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) مست قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أي غير متنى بل كما مر وسياق (قوله وهن) سياق أنه قد جد بماذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء (قوله قلت فصل الخ) الخطاب بالحق

ورفضه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً وذهب الكوفون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأنيدياً فعل الشرط لكونه ما مضى منعت من العمل في الجواب لكونه ما مضى منعت من العمل في ذلك (تبيين) الأول مثل الماضى في ذلك المضارع المنفى لم تقول أن لم تقوم وقد يشمله كلامه الثاني ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم في شرحه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية الجزم بخيار والرفع جائز كسر (ورفضه) أي رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) أي ضف من ذلك قوله يا أحمق بن جاسن يا أحمق إنك إن بصرع أو لم تصرع فقلت فعمل فوق طوقك أنها مطبوعة من ياتما لا يغيرها

وضعا منها للقرية مطبعة أى ملوثة من الطعام وقوله لا يضرها أى لا يضرها كذا
 في الصبي قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كافى الهمزة اه وبشده قول
 القاموس طبع الملو لا ها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها ~~بكمرة~~ كقرة النقص لقوة
 امتلاكها وكان مقصود الشاعر قولن نفس الجبل الحامل على التجلد على حلها
 وتنشطه على ذلك (قوله وقراء مطبعة) هذه القراءة تمتع اختصاصه بالضرورة
 (قوله على حذف القاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم
 شرط أولا وأورد في التصريح على هذا القول والقول بعده ان حذف قاء الجواب
 مع غيره القول محتص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما يصلح لمباشرة الاداة
 لكون القاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح مماثل (قوله وفصل سيمويه الخ)
 قال شيخنا انظر لمخالف سيمويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماخى
 والمضارع اه ولعل الفرق أن الماخى لما لم تنوزر فيه الاداة الجزم احتج الى جعل
 الكلام على التقديم والتأخير وقد رجوا بطريقه أثرها ذات اقلية وقاء بعضها
 في الجله بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فعل الوقت بذلك مماثل (قوله نحو انك
 في البيت) أى البيت الاول لأن لا يمكن أن يطلب الجزاء خبرها (قوله
 فالاول أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة لفعل بسبب تقدم
 ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله ويجوز العكس) يفهم منه بالاولى انه يجوز أيضا
 كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف القاء مطلقا لأن في العكس
 مخالفة الاول في الضمين وفي حذرين الوجهين مخالفة الاولى في قسم واحد (قوله
 ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضممار القاء) أى ويكون المرفوع الجواب
 ووجهه ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب عرض الشرطية على اسم الشرط
 بضخته معنى ان فعل ما في وجهه البصر ذلك بقراءة طلب الاداة بكونها اسما
 (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول طلب
 وعله فيقرأ في المثال طعامك بالرفع على الاستداء وجهه تأكل خبر أى والرباط
 محذوف طعامك طالب الجزاء لأن البشء عاملا في التميز يحتمل أن الجزاء بالرفع
 فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل ان فقر طعامك بالنصب مفعول
 ناكل فيكون طعامك مطلوب الجزاء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع
 طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على التبادر من طلب لفظ للفظ من كون
 الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لتعليب المعمول العامل
 لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهرا وان غير ان ليس كان في ذلك

وقراءة المطبعة من علم ان انما تكونوا يدرككم
 الموت وقد اشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة
 وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكفاية
 وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بأنه
 ضرورة وهو ظاهر كلام سيمويه فانه قال وقد
 جاء في الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع
 ليس على اطلاقه بل محله في غير المنسقى بل كما
 سبق (نبيهات) الاول اختلف في تخرجه
 الرفع هذا المضارع فذهب المبرد الى انه على
 حذف القاء مطلقا وفصل سيمويه بين أن
 يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو انك في البيت
 فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين
 أن لا يكون فالاولى أن يكون على حذف
 القاء ويجوز العكس وقيل ان كانت الاداة
 اسم شرط فعلى اضممار القاء لا على التقديم
 والتأخير الثاني قال ابن الانبارى يحسن
 الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان
 كقولهم طعامك ان تزودنا كقولهم تقديره طعامك
 ناكل ان تزودنا

ظناً بل (قوله موافقة المبرّد) فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف
 مذهب المبرّد والمذهب الثالث من مذاهب الرقع بعد الماضي كما مرّ (قوله ويحتمل
 أن يكون معناه) أي على جملة غير جواب جزاء باعتبار الأصل الخ أي فيوافق كلامه
 جميع المذاهب (قوله وأقرن فاحتما) خست القابضات لما فيها من معنى
 السببية والتعقب والجزاء متبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح
 وصرح في المتن بأن الحمل لعموم القاء وما بعده واستثنى من وجوب القرن
 بالقاء ما إذا صدر الجواب بهمة الاستفهام سواء كان جله فعلية أو اسمية
 فلا تدخل القياس السابقة على الهمة وإن دخلت مسبقة بها كما في قوله تعالى أفمن
 أحق عليه لك العذاب فأثبت تقدّم في النار وخست الهمة بعدم دخول القاء
 عليها دون أخواتها كعمل ومن لم يقرأه أو قرة صدأ بها فغير الهمة يجوز دخول
 القاء عليه لعدم عرقته (قوله بالجملة الاسمية) أو رد عليه فهو وإن أطلقهم أنكم
 لم تكونوا أجاب الرضي بأن القسم مقدّم قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط
 محذوف لا لأن جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود القاء أو عدمها فلا يقال
 الجواب المذموم كقول القسم بقاء فاستبدل على جواب الشرط مثله بقاء فيعود الإيراد
 لا يقال لو كان القسم مقدّراً ثبتت الإلام الموطئة لتدل عليه لا تقول ذكر هذه
 الإلام عند حذف في القسم أكيد لا واجب كما ياله الإسقاط على ابن عقيل
 ثم رأيت الثمني صرح به ويكنى بالأعلى القسم عدم القاء في الجواب وقول بعضهم
 أن الجواب في الآية للشرط على تقدير القاء مردود لأن تقديرها انما يجوز
 في الضرورة وما زائدة البعض إن جملة القسم وجواب جواب الشرط فبها أن
 القرض تقدير القسم قبل الشرط فلزم أن يوسط الشرط بين الجزاء وجوابه وهو
 ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها القاء مسبعة فقلها
 بعضهم في قوله طلبية واجبة ويجاهد * وما قد دبلن وبالتنميس
 زاد الكمال ابن الهيثم تصديره برب والقسم والله فشرى تصديره بأداة شرط
 يجوز وإن كان كبير عليك اعراضهم الآية (قوله فهو وإن يمسك بخنجر
 الخ) ذكر في المتن أن التصديق في مثل من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله
 لآتٍ يكون الجواب محذوفاً فالجواب مسيب عن الشرط وأجل الله
 آتٍ سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل طلبية والعمل فإن أجل الله لآتٍ وحذفت
 بحال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء من بخير
 أو لا كما في مني مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الهماميني واستشكل

الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرّد لتسمية
 المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون معناه جزاء
 باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء
 إذا رفع (وأقرن فاحتما) أي وجوباً (جواباً
 لو جعل شرطاً لأن وغيره) من ادوات
 الشرط (لم يجعل) وذلك بالجملة الاسمية فهو
 وإن يمسك بخنجر فهو على كل شيء قدير

وَالطَّالِبَةُ تَحْوَانُ كُنْتُمْ تَحْوَوْنَ بِحَبِيبِكُمْ اللَّهُ وَلَعَوَ مِنْ تَحْمِلِ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مِنْ فَلَا يَجُتْ تَلْمِزًا وَلَا عِصْيَانًا رَوَاهُ
ابْنُ صَكْنِيرٍ وَقَدْ اجْتَمَعَ قَوْلُهُ نَعَالِي وَإِنْ يَحْذِلْكُمْ فِي هَذَا الَّذِي تَشْرِكُونَ بِهِدِهِ وَالتِّي ظَهَلَهَا جَامِدٌ حَوَانُ ثَرْنِي أَنْ أَتَقَالَ مِنْكَ مَا لَا
وَلَدًا فَمَنْ رَأَى أَوْ مَقْرُونًا هَذَا حَوَانُ سِرْقٍ قَدَسَرِخًا لَهُ ٦٠ مِنْ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شَيْعُو وَإِنْ خُفَّ عَلَيْهِمْ نَصُوفُ بَيْنَكُمْ إِنْهُ أَوْلَى تَحْوُو

وما تفضلوا من خير فان تكفروه اوبما تحفون
وليت فاسدا لكم من ابر وقد تحذف للضرورة
كقولك من فضل الحسنات اقله بشكرها
وقوله ومن لا يرزل يتادقني والصبا
سيتقي على طول السلامة ماداما

قال الشارح أوند ورومئل للتدوير بما أخرجه
البضاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبن
كسب فان جاء صاحبها والا اتمعج بها ومن
المبرأ داجزة حذفها في الاختيار وقيل
حذفها وحذف المبتدأ في قوله

بنقل من سلك العنقظام
 واعلموا بقرن الجواب بالقاء فيما لا يصلح
 شرطاً للعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط
 لا يسمي الاتصال احياناً لا يصلح مع الاتصال
 فاذا قرن بالقاء علم الارتباط اما اذا كان
 الجواب صالحاً للعلم شرطاً كما هو الاصل
 لم يتجنى الى قاء يقترن بها وذلك اذا كان ما ضاها
 منصرفاً مجرداً من قد وغیرها ومضارعاً
 مجرداً ومنصرفاً بلاؤم قال الشارح ويجوز
 اقترانه بها فان كان مضارعاً غرض وذلك لغو
 قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل صدقت
 وقوله ومن جاء بالسنة فكذب وقوله فمن يؤمن
 به فلا يخاف بخلافه ولا رهاق هذا كلامه
 وهو معتز من ثلاثة اوجه الاول ان قوله
 ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل
 كما هو الجواب مع اقترانه بالقاء والتحقق حينئذ
 وان الفعل خبر مبتداً محذوف والجواب
 محذوف اجماعه قال في شرح الكافية فان اقترن بها
 ضلي خلاف الاصل ونبغي ان يكون الفعل

فما شئته على الخلف إذ كرم من أمته ذلك وإن يمسك بخيرون فيجبر بالقول أى
فاعلم أنه متى من جهرك فإنه يعلم السروان ~~ب~~ كذبك أى تصبر فقد كذبت
رسلك ونحو ذلك فاحصل الشرط فيه مضارع بأنهم تصواعلى أن الجواب لا يحذف
الأذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا إذا لم يثنى مسددا
الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها ثنى مسددا الجواب
(قوله وقد اجتمعا) أى الاسم والعلية (قوله من قوله على أهله وسلم)
أى فى شأن القطعة وجواب الشرط الأول محذوف لظلم أى فأذا أهله (قوله
بني نعل) أى يابن نعل من نكح العز بصفة فتون سأكفة فكاف مستقوحة فعين
مهمة أى يجهدها حالها (قوله مع الاتصال) أى بأداة الشرط بأن يقع شرطا
سم (قوله وغيرها) كالنافية ولن وحرف النفي (قوله أو متفابلا)
أورد بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لا يجعل
شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء واجيب بأن لا تستعمل تامة لتثنى المستقبل وتارة
لجذر التثنية فعلى التقدير الأول لا يبعد مجامعتها حرف الشرط ففى القاموس على الثاني
يمكن مجامعتها حرف الشرط قطع الفاء اهـ دامنى وعندي فى كل من الإراد
والجواب نظر أما الإراد فلا تنفرد كلام المصنف عدم وجوب الفاء على الصالح
لأعدم جواز ماضى يتوجه الإراد أو ما الجواب قلناه قد يمنع عدم مجامعة لأحرف
الشرط على تقدير كونها تثنى المستقبل وينتفع قطع منع الفاء على مجامعة لأحرف
الشرط فى تقدير كونها لجذر التثنية لأن القاعدة تقبوع مع الصالح وقد يجب كإسباغى
عن سم تقدير (قوله ويجوز اقترانه) أى الجواب الصالح لأن يكون شرطا بصورة
الاربع قال الأسفاطى ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعا متفابلا وكلام
الكافة والجائز بخلافه اهـ (قوله وذلك حقوقه تعالى الخ) اسم الإشارة راجع إلى اقتران
الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أى وهو فى
المشارع مخالف الواقع على التحقيق كإسباغى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض
الضابط الذى ذكره المصنف وهو أن التامى تدخل على ما لا يصلح شرطا فيه أن الضابط
الذى ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لاف الجواز الذى كلام ابن الناطق فيه
(قوله والتحقق حيث شئت) أى حين إذ ترون الجواب الصالح بالفاء ان الفعل أى
إذا كان مضارعا غير ماضية ما حذر كره الشارع فى الماضى (قوله فان اقترب)
أى الجواب الصالح للشرطة (قوله وشيئ) أى يجب كما يؤخذ من السياق

۱. فردی که در میان مردم
کلام ارضی می‌گوید
۲. ابو الکیانی
۳. ابن میمون
۴. فیض
۵. عامل او که

لا يفعل الخلد والاضطراب ونحن الاضيق ان ذلك واليه الشكر الذي هو خير منه فانه لم
نجد على البرء اجماعاً فاما عماره البني وجد البرء انه صوب ذلك اهتدى في لغز وزم ان الرواية
مع الاثبات فاما ان
البرء لم يصح
منه
مجرد
الافتراء
قوله
وقوله
مرفوعاً
والجواب
ان الله
على

(قوله خبر مبتدا) الظاهر أن القامع على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على
 هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح منه جازمة لأنه لم يقل يجعل
 الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض بتعاليقنا أنها على هذا جازمة لا دليل
 عليها كونها خلاف التبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكك عليها
 نصريحهم بوجوب القاء في الجملة الاسمية فيحتاج إلى التحمل بأن الجواب بالنظر إلى
 ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيته الجواب لمباشرة الاداة فليكن بالانصاف
 (قوله ويرمز الفعل إن كان مضارعاً) أي جزمه وجعلنا لا جوازاً بالمرز أن وضع
 الجواب المضارع جازم من بعد فعل الشرط الماضي ويضع بعد فعل الشرط
 المضارع (قوله على ذلك التقدير) أي تقدر كون مدخولها هو الجواب وهذا
 التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية يكن لم يتخل الشارح فلا إشكال في
 الإشارة بذلك والاكتفاء باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة القاء
 اذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لانس الجواب لحكم الخ (قوله
 كأي دخل على مبتدا مصرح به) يعني واليهض هنا كلام وردناه قريباً (قوله جواز
 اقتران الماضي) أي المصروف الجزم من قد وغيره وقوله مطلقاً أي سواء كان
 مستقبلاً معني أو لا قصد به وعد أو وعيد أو لا (قوله على ثلاثة أضرب) إذا اجتمعت
 مع ما تقدم في المضارع المجزوم والمقرون بلا أول ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل
 شرطاً لمخاضه تفصيل وهو أنه ثلاثة يجوز أن الوجهين كافى المضارع المقرون بلا أول
 والمجزوم الماضي المبني على معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تنفع القاء وتارة تصيب كما
 في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء)
 جعل منه الحامى كالكافية المضارع المتنى يعلم (قوله وهو ما كان مستقبلاً معني)
 لأنه تحقق تأثير صرف الشرط فيه قلب معناه إلى الاستقبال فاستقبلوا فيه عن
 الرابطة جاحي (قوله وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعني) يؤخذ مما مر من الحامى
 تحليل وجوب القاء في هذا بعدم تأثير صرف الشرط فيه لالفاظاً ومعني فاحتج إلى
 الرابطة وعلى سم الوجوب فيه بعدم صلاحية لأن يجعل شرطاً وكذا نقل شيخنا
 السيد عن شرح الكافية المصنف وهو ما في ما مر من سم من التفصيل في مفهوم
 قول المصنف لو جعل شرطاً الخ ونفى كون كلام الشارح حياً يصلح لأن يجعل شرطاً
 وكل وجه عدم صلاحية أنه على تقدير قد قاتل وعبارة التسهيل وقد يكون
 الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقروناً بالفاء مع عدم ظاهرة أي نحو أن كنت قتله فقد
 عليه أو مقدرة أي نحو أن كان قصيه الإيهام المماضي وهذا لا يتنى المصنف

خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة القاء ويرمز
 الفعل إن كان مضارعاً لأن القامع على ذلك التقدير
 زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمته
 رفع المضارع بعد فعله أنما غير زائدة وأنها
 داخلة على مبتدا مقدر كأي دخل على مبتدا
 مصرح به والثاني ظاهر كلامه جواز اقتران
 الماضي بالفاء مطلقاً وليس كذلك بل الماضي
 التصريف الجزم وعلى ثلاثة أضرب مضمرب
 لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلاً
 معني ولم يقصد به وعد أو وعيد فاحتج
 زين قام عمرو ضرب مجيباً اقترانه بالفاء وهو
 ما كان ماضياً لفظاً ومعني

نحو ان كان قصه قد من قبل فصدق
وقد معه مقدره وضرب بيجوز اقترانه بالقائه
وهو ما كان مستقبلا معنى وقصده
وعدا او وعدا من جاء بالشيء فكبت
وجوههم في التناقض في شرح الكافية لانه
اذا كان وعدا او وعدا حسن ان يقدر ماضى
المعنى فعمل معامله الماضى حقيقة وقد
نص على هذا التفصيل في شرح الكافية
التالي انه مثل ما يجوز اقترانه بالقائه بقوله
تعالى فصدق وليس كذلك بل هو مثال
الواجب كما ترى (تبيين) هذه القاء فالسبب
الكافية في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعين
هذا الربط لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة
جمله على جمله فلم يفرج عن السبب وهو بعيد
(وتحذف القاء اذا المفاجأة) في الربط اذا كان
الجواب جمله اسية غير طلبية لم يدخل عليها
اداة نفي ولم تدخل عليها ان كان قبلها اذا القا
مكافاة وان تصبهم شيئا بما قدمت ايديهم
اذا هم يظنون لانها مثلها في عدم الابتداء
بها فوجودها يصل ما تفصل القاء من بيان
الارتباط فاما نحو ان عمى زيد فويل له ونحو
ان قام زيد فاعرفوا ثم ونحو ان قام زيد فان
عمى اقامت نعتين فيها القاء وقد افهم كلامه
ان الربط اذا انفسها لا بالقائه مقدرة قبلها
خلافا لنزعه وانما ليست أصلا في ذلك بل
واقعة موقع القاء وآله لا يجوز الجمع بينهما
في الجواب

مع القول بأن الشرط سبب والجزء سبب اذا الشرط مستقبلي وأجلب ابن الحاجب
مع التزام هذه القاء بان الجزء قهين أحدهما أن يكون مضمونه مسيما
مضمون الشرط نحو ان يمتنى أكرمك والثاني أن لا يكون مضمونه الجزاء مسيما
عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسيما نحو ان تكرم في قد اكرمك
أمس والمعنى ان اعتدت على ما كرامك اياي فأنا أيضا اعتد عليك ما كرامك اياك
والايتان المتلوقتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لانضم ان الشرط سبب
والجزء سبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزء لازم سواء كان الشرط مسيما
أم لا كقولك ان كان الهبار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى)
بناء على سوا زه بلاتوا ويل وتقدم ما به عند قول الساطع وما ضين أو مضارعين الخ
(قوله وقد معه مقدرة) فترجمه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضى
(قوله حسن ان يقدر ماضى المعنى) أى مبالغة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا
في الواقع قاله الاسقاطى وبه قطع على من يمتنع البعض من دعوى ما قبله وقوله
فعمل معامله الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عمل معامله في مجرد
البيان بالقاء وان كان الايتان به في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا
على سبيل الجواز والحاصل ان الايتان في هذا بالقاء نظرا الى تقدير ماضى المعنى
فعمل معامله الماضى حقيقة وتر كما نظرا الى كونه في الواقع مستقبل المعنى
فعمل معامله المضارع المستقبل فاعرفه (قوله التالي انه مثل ما يجوز الخ)
يجاب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذى صرحه الشارع ابن الناطم بانخلو
فصدق بالوجوب ذكرنا (قوله هذه القاء) أى في الاصل فلا يتناقض قوله بعد وتعين
هنا الخ وقوله فالسبب أى اني تعطف الجمل لا قاعدة السببية وقوله لا للتشريك أى
في الاعراب والالزام ما بعد القاء لفظا ان كان مضارعا وفى المعنى والانتقال الجواب
شرطا فلا يحسبكون عاطفة وبه صرح في المعنى فهم كقائمه في نحو احسن زيد ذلك
فأحسن اليه اذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة لزم حذف الانتهاء على المنبر (قوله
وتحذف القاء الخ) القاء مفعول تحقق واذا فاعله واضافة اذ الى المتجاها من
اضافة الحال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد
التون وبعبارة الفاضلى ولم يدخل عليها ناسخ وهى اعم (قوله لتسا) أى منا (قوله
في عدم الابتداء بها) وفي اقتضاها التعقيب فحيد (قوله لا يجوز الجمع بينها)
لانها عوض عن القاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ورد فوافادها شاحنة
اصار الذين كفروا الآن يجيب بما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ان محل المنع من

قوله فلما اجمع عبارته تنبيه قبل الفاء تكون للتمييز في كونه **الربيع** القواء فيطلق او فهو ينطق لانه لو كانت للوطن
لجزم ما بعدهما ولو كانت للبيئة لصب وشبهه فانما يقول لانه فيكون بارفع او فهو يكون في وقته **الشروع** وطول كماله
او الرثق فيه الذي لا يلبس **زيت** به الى كنهه قد مر **يريدان** يعبره فيهم او فهو يعبر ولا يجوز نصبه بالوطن لانه لا يريد
ان يحيط والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للوطن وان المعتمد بالوطن الجمله لا الفعل والمتعلقون عليه في هذا الشرط لم يريد وانما
ان يحيط والتحقيق ان الفاء في ذلك كله للوطن وان المعتمد بالوطن الجمله لا الفعل والمتعلقون عليه في هذا الشرط لم يريد وانما

(تبيين) * الاول اعطى القسم **بشرط** الشرط
الشرطية في الجمله بالمثل لكانه
لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي ان يشبهه
الناسي ظاهر كلامه ان اذا شرط به ابدان
وغيرها من ادوات الشرط وفي بعض نسخ
التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المتابعة عن
الفاء فخصه بان وهو ما يؤذن به مثله قال
او حبان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد
اذا الشرطية نحو فاذا انسابه من يشاه

من عبادته اذا هم يستشيرون (والفعل من
بعد الجزاء) وهوان تأخذ اداة الشرط
جوابها (ان يقترب بانها والواو تثبت في)

أي حقيق فالجزء بالرفع والعطف والرفع على
الاستئناف والنصب بأن مضرة وجوب ما هو
قليل قرأ عاصم وابن عامر بحسبكم به الله
فيشرط بالرفع وباقينهم بالجزم وابن عباس
بالنصب وقرئ بين من ضل الله فلا هادي له
ويذكرهم في طغيانهم وان تقطعوا وتؤثروها
الفقراء فهو خير لكم وتكثر وعدروى بهن
تأخذ من قوله

فان ذلك ابو قابوس

وبسب الناس والبلد الحرام
وتأخذ بعده بذياب عيش

اجب الظاهر ليس له سنام
واتماجا بالنصب بعد الجزاء لان مغنونه
لم يتحقق وقوعه فاشبهه الواقع بعده الواقع بعد
الاستفهام اما اذا كان اقتران الفعل بعد
الجزاء بمن فانه يتنوع النصب ويجوز الجزم
والرفع فان توسط المضارع القرون بالفاء
او الواو بين جله الشرط وجله الجزاء فالوجه
جزمه ويجوز بالنصب والى ذلك الاشارة بقوله
(ويجزم وانصب الفعل)

المجم اذا كانت اذا موصاع الفاء في الربط لا يجرّد التوكيد كما في الآية (قوله
اعطى القسم والنج) أي اعطى اعتبارها أهم من أن يكون على وجه الشرطية
أو الكمال بدليل قوله لكانه الخ قوله في الجمله أي المستدرة بهذا المتابعة وقوله لكانه
لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كتبها معطى الاشتراط بالتثنية (قوله وفي
بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد النج) كلام التسهيل هذا في الشرط الجزامة
فلا يرد قول أبي حبان بقاء الربط باذا التبعية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد
السماع ان وقد جاءت النج) فثبت ان الآية ليست من مورد السماع وهو باطل
الآن يقل المراد مورد السماع ان واذا كما يؤخذ ما بعده وهذا كله ان كان قوله
وقد جاءت النج من كلام أبي حبان وهو مقتضى صنعه غير واحد فان كان من كلام
الشاعر وردا على أبي حبان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وفي خبره
وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضي للشرط
لفظا أو معنى ويصح جعل بين خبره مبتدأ محذوف والجمله جواب الشرط
وحذف الفاء للضرورة وجله الشرط وجوبه خبرا للمبتدأ كما تقدم بسطه
أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان ليك لتتوب محل قوله هوسم (قوله من
بعد الجزاء) ولوجه اربعة كافي التصريح وهو واضح لانها في محل جزم ومثاله
الآية الثانية والثالثة (قوله وهو ان تأخذ النج) لاساحة اليه بل هو غير متاسب
اذا الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الالاء الجواب (قوله تثبت في)
قال في شرح الشذور بزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه بزمه سوطى (قوله
فالجزم بالعطف على الجزاء) لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على
الاستئناف) صريحان الفاء يستأنف بها كلوا وفي المعنى انه قيل بذلك
ورده فلما اجمع وحيد يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب
فكأن العطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان ذلك ابو قابوس النج)
تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله فاشبهه الواقع بعده) أي بعد الجزاء
(قوله فانه يتنوع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جواز بعدهما
انذا وقع المضارع بعدهما بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع ركبا
(قوله وبزمه ان نصب) في الشذور والجزم قوى والنصب ضعيف وفي شرح الكفاة
شوه اه سيوطى قال في التصريح والنصب في مسألة التوسط امثل منه في مسألة
التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرأ من
الاستفهام والامر والتهى ونحوها اه وبزمه مبتدأ وقوله وأصب عطف عليه

وقوله لتعمل خبر وقال الشيخ خاله تنازع جزم ونسب والخبر هو جملة ان بالجلتين
اكتساع الجواب المحذوف والخبر محذوف تقديره جاز ا ه وتقدير الجواب
المحذوف فهو جاز (قوله اثرقا) في موضع الصفة افعل (قوله اكتسفا)
بأنف الاطلاق وبأنه للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خاله أي حوط بالجلتين
أي وسط بينهما خلافا لتظاهر شرح الشاطبي انه سبق للفاعل (قوله ولا يجوز
الرفع) أجازته ابن خروف مع الواو خاصة على ان الفعل خبر محذوف والجملة حال
أفاده الشاطبي (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسحاق طي هلا جاز على
الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالقاء
أو الواو كما صرح به في المنقح واقتطعت الاستئناف بين الشرط والجزاء دون
الاعتراض ا ه وبظهر أنه لا شعاع للاستئناف بقاء الكلام قبله دون الاعتراض
(قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكروا زيادة ثم أو والا فبين الشرط والجزاء دون ما بعد
الجزاء وعجالة السبوط في جع الجوامع تقتضي عدم الفرق قال الدمامي في
شرح المنقح وهو الظاهر (فاضة) اذا مرى الفعل من العاطف أعرب بدلا
ان جزم كما في قوله

مق ثأنتاهم ثأني ديارنا • تجد حطبار لا نارا تاجها
وسال ان رفع كما في قوله

مق ثأه تعشوا الى ضوء ناره • تجد خيرا ناعندها خبر مق

أفاده الفارسي (قوله والشرط) أي الماضي ولومعني فان كان مضرا غي
منق لم يبق عن الجواب الا في الشعر كما سيأتي وقوله يفتي عن جواب أي يذكر
دون الجواب سواء اشعر بالجواب كما في فان استبطلت أن يفتي نفسا الخ ولا كما في
قولك ان جاء في جواب أنكرم زيدا (قوله ويجب ذلك) أي الاستثناء عن
الجواب (قوله كما سيأتي) وقد يفتي عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدم على
أداة الشرط نحو وان ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله
في فعل من يتكلم العزظالم قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني
كون الجواب بظلم مقدر او قد يقال الجواب نفس فهو ظالم لحذف بعض الجواب
كما مر في التشرح فليس من حذف الجواب بدلا لعل قتأتل وعسيلة المنق حذف جملة
جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو استكتفه ما يدل على الجواب فالأول
نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لمهتدون ا ه (قوله
مفرق) بفتح الميم والراء وفتح الميم وضكر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه

اثرقا • أو أو ان بالجلتين اكتسفا) فالجزم
نحوه من يتق ويصرف ان الله لا يبيع امر
المحسنين وهو الا شهر ومن شواهد النسب
قوله ومن يترب منا ويضع ثوبه
ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل
الجزاء الخ السكونيون ثم بالقاء والواو
فاجازوا النسب بعدها واستدلوا بقراءة
الحسن ومن يصرح من شبه بهاجر الى الله
وسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو

(والشرط يفتي عن جواب قد علم) أي بقرينة
نحو فان استطعت أن تفتي تفقافي الارض
الآية أي فافعل وهذا كثير ويجب
ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم
عما هو جواب في المنقح نحو وانتم الامليون
ان كنتم مؤمنين أو ما تأخر من جواب قسم
سابق عليه كما سيأتي (والعكس) وهو أن يفتي
الجواب من الشرط (قد يأتي) قليلا (ان المنقح
فهم) أي دل الدليل على المحذوف كقوله
فطلقة فاطمت لها بكثرة
والا يعل مفرق الحسام

أي والاطلة هاجل

وقوله

مقى تؤخذ واقرأ بلفظة عامرة

ولا ينج الا في العبادات

فما دعى تشقوا تؤخذوا (تسبيلات) الاول

اشار بقى الى ان حذف الشرط اقل من

حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكفاية

لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة

بين حذف الجواب وحذف الشرط المتنى بلا

تأله ان كافي البيت الاول وهو واضح فليكن

مراده هنا اقل منه في الجملة * الثاني

قال في التسهيل ويحذفان بعد ان في الضرورة

يعني الشرط والجزاء كتوبه

فالت بات العلم تاسلي وان

كان فقيرا امعد ما قالت واثن

التقدير وان كان فقيرا امعد ما رتبته وكلامه

في شرح الكفاية يؤذن بجوازه في الاختيار

على قله وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك

أعني حذف الجز من معام غير ان * الثالث

انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف

وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من

ذلك قوله تعالى فلم يتقبلوه تقديره ان اغفرتم قوله تقديره ان

يتقبلوه فلم يتقبلوه انتم ولكن الله قبلهم وقوله انتم

تعالى فاقفه هو الولي تقديره ان ارادوا وليسوا بالخيار

بحق فاقفه هو الولي * الحق الاول: سواء وقوله حيا رب

تعالى يا صادي الذين آمنوا ان ارضى واسعة

فاياي فاعبدون امهه فان لم تأت ان تخلصوا بل هو

العبادة في ارض فاياي في غيرهما فاعبدون

وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان احد

من المشركين اسبحوا له وتغنون خيرا فغير

منه المضاف

المتن في الاعين

بالعامة

الشعر (قوله مقى تؤخذ واقرأ) أى قهرا والفتنة بكسر القاء التهمة والصفاد
 بكسر الصاد الهمزة ما يوق به الاسود في هذا البيت ردعى من شرط في حذف فعل
 الشرط ان تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم
 في وما يكمن من فتمة غير الله ان تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل
 وما يكمن يكمن الخ (قوله تشقوا) بالبناء للمفعول أى فوجدوا (قوله لصفته
 في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارة بحذف الجواب كثيرا للشرط وكذا الشرط
 المتنى بلا تأله ان اه ومفهومه ان الشرط اذا كان مثبتا أو متغايلا لم يكثر حذفه
 وهو كذلك (قوله انه اقل منه في الجملة) أى في بعض الصور وهو ما عدا المتنى بلا
 التأله ان وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الكلا في حذف الشرط وحده كله لان
 هذا هو القليل كما سذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الاول الشرط كله لان
 لامن الشرط وهي لم تحذف تتأمل (قوله ويحذفان الخ) فتدقيق حذف الاداة
 واحدها قال السبوي لا يجوز حذف اداة الشرط وان كانت ان في الاصح
 كما لا يجوز حذف غيرهما من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل
 ويدخل الفا اشعارا بذلك ونخرج عليه قوله تعالى فحبسوهما من بعد الصلاة
 فيقسمان بالله وقد وقع ليج الاسلام في شرح منبهه تقديره لو الشرطية فيصغرها
 في المتن ويذكرها في الشرح فليقتلر حل في سنده في ذلك قال شيئا وقد يقال كلامهم
 في الادوات اهلزمة فلا ينافي في حذف غير الجوازم كل (قوله بجوازه في الاختيار
 على قله) أي السبوي في الجمع هذا القول بأن المحذف ورد في عدته من الآثار
 (قوله مع غير ان) كذا في الهمع وغيره وأورد عليه ما جكاه ابن الانباري عن
 العرب كافي التبريح من يسلم عليك فلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبي داود
 من فعل فقد احسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف
 فعل الشرط المتنى بلا بعد من الشرطية وأما أقول كلام الشارح وغيره في حذف
 الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا في كل من الشرط
 والجواب كالمتر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله فكيد الضعيف حذف
 والمراد اذا حذف جميع اجزاء الشرط اى جميع اجزائه فعل الشرط أى الجملة التي
 فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا يجوز قوله وحده وقوله وكذا
 ان حذف بعض الشرط هذا محتمز قوله كله (قوله نحو وان احيد من المشركين
 استجبالا) اعترضه البعض بأن المحذوف في الآية الشرط بجملة لانه لانه الفعل
 لا لعله الفعل والقاعل ويدفع بان المراد بالشرطية في قوله انما يكون حذف الشرط قليلا

الحجة فصل الشرط أى الجمله التى فيها فصل الشرط كما استثناء فلا اعتراض ومن
 التثنية بالآية يعلم أن المراد بالكثير قوته فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف
 فيها واجب التعويض عنه بخبره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على
 امتناع لا امتناع كل أو على امتناع لوجود كل ولا فانه يتعين ذكر جوابهما متقدما أو
 تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولو لا فيشعر بأن مراده
 بالشرط الشرط غير الامتناعى وسبب الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى
 الشرط غير الجازم كما اذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم)
 ولو مقدرا وشمل الحفيد بقوله تعالى وان لم يقتلهم انكم بشر كون قال فاقسم
 مقدرا قبل ان يقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبها عليه مردود
 بأن دخولها التوكيد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير
 النقص مردود بأنه مختص بالشرع (قوله ليعلم مؤكدا باللام) أى وحدها
 وهو قليل أو مع تون التوكيد وهو كثير وهذا فى مثبت المضارع أما الماضى فان كان
 متصرا فاقادارة يقرن باللام وتارة يقد وتارة يهما وهو القالب وتارة يجر دون كان
 غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجمله الاسمية فتقرن باللام وهو الاكثر ارباب
 فقط أو باللام فقط ونحو يجر دها منها ما أعاده الفارضى به يعلم على كلام شيخنا
 والبعض من الفصول ولكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى ان حق الماضى لفظا
 ومعنى المتصرف المثبت الجواب به القسم أن يقرن باللام وقد تم قال وقيل فى قتل
 أصحاب الاخذود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جعلا حذف اللام وقال
 حلفت لها باقة حقة فاجره لتاموا فان من حديث ولاصال فاشعر قد وفى حرف
 القلق من الباب الاول ان ابن عصفور فضل فأوجبهما ان كان الماضى قريسا من
 الحال وان كان بعد اى باللام وحدها ثم ما اقتضاء كلام الفارضى السابق
 من ان المضارع المثبت الواقع جواب القسم حالىين القرن باللام وتون التوكيد
 والقرن باللام وحدها لاوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه
 فى ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والتون ومذهب
 الكوفيين جواز اتصالهما كما مر بذلك الشارح فى باب تون التوكيد فلهذا
 المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من
 تدوير خبر داجله الاسمية من ان اللام هو ما اقتضاء أبو حيان والذى فى المفسر انه
 مع قلته مخصوص باستثالة القسم كقول ابن مسعود والله الذى لا اله غيره، وهذا
 مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة ونقل الدمايسقى عن ابن مالك انه حسن مع

(واحد فى اجتماع شرط)
 امتناعى (وقسم جواب ما آخرت)
 منها استثناء بجواب المتقدم (فهو) أى
 الحذف (مقدم) لجواب القسم يكون
 مؤكدا باللام

هذه الفظة
 ليست موجودة
 فى خبره المعنى
 فى الآية
 وسبب كلام
 الشيخ
 نعم

بسم الله الرحمن الرحيم

أوان أموتها وجواب الشرطه فقولنا ما يجوز في الشرطه ان لم يرد واقعه وان تحقق واقعه قلن أقوم ومثال تقدم القسم واقعه ان قام زيد لا قولن واقعه ان لم يرد ان قام لا يقوم أو يقوم واقعه ان لم يرد ان قام عرو وما للشرط الامتناعي فتقولو ولولا فانه تبين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله ٦٧ • فأقسم لو أنى التدى سواده لم استمت تلك المسالات عامر

وكقوله واقعه ولولا فانه ما حدثنا نص على ذلك قوله واليه في الكفاية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن لولا الشرطه ان عصفور وان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه في قول الفهم ولزم كونه ماضيا لانه ممن عن جواب لو ولولا ان هذا مثال وجوابها لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتقدمه في جمل الجواب في الشرطه الامتناعي بل وأدول لا يقتضى ان لو ولولا ماد ختال عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضى ان جواب القسم محذوف استثناء بجواب لو ولولا والعذر في عدم التبيه هنا على لو ولولا ان الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمضاربة لا يسمون لولا شرطا ولو الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذا لم تقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما اشار الى ذلك بقوله (وان قالوا وقبل ذو خبر

فان الشرط وجع مطلقا بلا حذر) وذلك فهو زيد ان يقيم واقعه بكمركم و زيد واقعه ان يقيم بكمركم وان زيد ان يقيم واقعه بكمركم وان زيد واقعه ان يقيم بكمركم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لجزء التوكيد والمراد بنى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا أو اسم كل ونحوه

الاستطاعة قلل بدونها كقول أبي بكر واقعه انما كنت أعلم منه يعني من عرف تفاهم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستطاعة في اجواب الاستطاعة لا يكون الاجله انشائية كافي المنفى كقوله بئس هل ضمت المذريا وقوله بعينك يا ملي ارجى ذات صابئة قال الشعبي قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها بجملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الضم والاستطاعة وان كانت طلبية فهو الاستطاعة (قوله أوان) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو متضا) أي جبا أو لا وشذوذا في المنفى بما باللام كقوله اما والذي لوشاء لم يخلق الوري • لئن غبت عن عيني لما غبت عن علي وشذني الجواب بل اولن افاده القاصح (قوله لو أنى التدى السدي الخ) كلام العيني يفيد ان أنى بالتون لا بالباء كما هو البص ففسره بظاهر وعلى انه بالتون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس هذا القوم حضروا ١١ واستناد الاحضار الى التدى مجاز صق من باب الاستناد الى المكان لانه التدى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للمدح وسواده بمعنى شخصه كافي المنفى وهو المتناهي وان فسر به بعض بالجنس قال العيني والمسالات يضم الميم وتضعيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللبنة وأراد بعامر قبيلة قريش والمحق ان الشاعر يحلف ان المدح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر ان يفسح مسالاتهم من هته وسطوته على الناس ١٢ (قوله والتسهيل) أي في باب الجزم كما تعرفه (قوله ولزم) مبتدأ خبره قوله لانه ممن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو الذي يخط السامع وهو جواب عن سؤال تقدمه اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع ان المنفى انما يلزم في جواب لو ولولا (قوله بمعنى جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بل وأدول لا متعلق بخبر (قوله يقتضى ان لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير مانع عليه المصنف في الكفاية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمضاربة الخ) اعتذار ان حاصله ان مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبره تقدم وذو مبتدا مؤخر والجملة حال أو معترضة كافي الشيخ خالفه وفي جعل قبل خبرنا مائة للمصنف من بعضهم منع جعل الطرف المبني على الضم كقبل وبعد خبرا وتأنيلا اختراعه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أي ان الشرط محل الخ وقد يقال اختلال سقوط الشرط بمعنى الجملة وجوده في مرة اجتماعها بلا تقدم ذي خبره فلا يرجع الشرط مطلقا فيها

لولا الشرطه ان
ابن لولا الشرطه ان
الشرطه ان
لا شاهد
واللزم عليه
ما ورد
بعضه
بالدري
الشرطه ان
بكونه جوابا
للقسم
الشرطه ان
به تامل
او كونه

وأفهم قوله روحه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أولن لم يبق له كرمه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن
نص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل القسم ٦٨ وليس في كلام سيويه ما يدل على القسم (وربما راجع بقسم شرط بلاذى

خبر مقدم) كما ذهب اليه القراء تمسك بقوله
لئن منيت بناعن غيب معركه

لا لتفانعن دما القوم تنقل
وقوله لئن كان ما حدثه اليوم صادقا

أصم في نهار القبط للشمس باديا
ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل

الذم زائده (تفسيره) الأول كل موضع
استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل

الشرط فيه الا ما مضى القفظ واضرار عاجز وما
لم يضر وائسألهم من ختمهم ليقولن انه ونحو

لئن لم تنته لرجلك ولا يجوز ان تعلم ان تفعل
ولا والله ان تفعل لا قومن وأما قوله

وليك ان هو يستزدل من يد
وقوله لئن تلك قد ضاقت عليكم يوتكم

كلم برب ان يتي واسع
فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا القراء

الثاني اذا نأخر القسم وقرن بالقائه وجب
جعل الجواب به والجملة القصبة حيث انتهى

الجواب وأجاز ابن السراج ان تنوى الفاء
فعلى القسم المتأخر معيتها ما أعطيه مع

اللفظ بها فأجاز ان تفعل الله لا زورك على
تقدير فعمل الله لم يترك شاهد أو يفتى أن لا

يجوز ذلك لان حذف فاع جواب الشرط
لا يجوز عند الجمهور الا في الضرورة

التي لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فذكره
مختصرا اذا نأى شرطان دون عطف

فالجواب لاولهما والثاني مقيد لاول
كتعبه بحال واقعة موقعه

أيضا الآن يقال الاخلال فيها اخف من الاخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي
خبر تقتطع (قوله وأفهم قوله روح) أي دون أن يقول أوجب (قوله وربما

روح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملزم فالعسى ملزم غالبا ويحتمل أن يكون
ذكره حكاية لذهب الفريسي قوله ملزم على إطلاقه سم (قوله لئن منيت) أي

ليت بناعن غيب معركه غيب التي يكسر الفين الجملة عاقبة أي سالمة كوتامنه صليان
عن عاقبة معركه وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والقصور بسبب المعركة المتفصلين

عنها لا لتفانعن أي تجدنا وفيه الشاهد فانه جرته بحذف الياء على انه جواب الشرط
المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهم ما ذكره غير قال القاري ويحتمل انه للقسم

وحذف الياء للضرورة اه وتقتل بالقائه لا بالقاف كما خطه الشارح وضبطه
كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس اتقتل منه تبرأ واتقى (قوله لئن كان

ما حدثه الخ) هذا الشاعر يعذر للحناط من ذنب حكى عنه مؤ كذا اذك بذر
هذا الصوم الشاق مطلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقطف بالقاف والقائه

المجتهدة الخز وبأدب حال من فاعل اصم اه دما مبيت ويؤخذ منه ان التأني في
حديثه مضطوح وبه صرح خفيضا السد (قوله على جعل اللام) أي في لئن

زائدة أي وليست جواب قسم مقدوم قبل ترجيع الشرط في الايات ضرورة (قوله
كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراد كما تقدم في قوله

والشرط يبقى عن جواب قد علم سم (قوله الا ما مضى القفظ الخ) أي ليكون على
وجه لا تفعل فيه ادوات الشرط جاي (قوله ان هو يستزدل) كذا في بعض النسخ

بالجزم اعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر نحن نؤمنه
يت وهو آمن كافي قواعد بن هشام وفي بعض النسخ يستزدل بالرفع وهو الذي خطه

الشارح (قوله والجملة القصبة) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب
الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظها) أي من كون الجواب للقسم وجملة القسم

وجواب جواب الشرط (قوله اذا نأى الخ) مقول لقول محذوف أي فتقول
اذا نأى الخ وقد وجد لفظ فتقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو كثره فخوان

أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فبدي حز (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح
وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب

للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث
ان كان وجوابه وهو كذا على اخبارنا فاذا حال ان جاء زيد ان كل ان ضحك

فبدي حز فعلى الاصح الضحك اول ثم الاكل ثم المجيء فان وقعت على هذا
الترتيب

الترتيب ثبت العتق وعلى مقابلة عكسه فان وقع المبيء ثم الاكل ثم التصديق
 العتق وعلى ان الجواب الاول ذبني بجبي فعل الشرط الثاني ما ضي الممرز على
 مقابلة اذ على مقابلة لاحذف اه سبوطي وقوله وجواب ما بعده اي بعد الاول
 محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه اي وتقدر به في البيت الذي اوردته الشارح ان
 تذعروا فان تستغنوا استغداوا بقول السوطي المذكور وتعلم ان قول الشارح
 والثاني مقيد للاول بخالف للاصح المذكور به صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في
 كلام شيخنا قنائل ومن فروع المسألة ما اذا قال لا امرأه ان اكلت ان شربت فانت
 طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم اكلت لان التقدير عليه ان شربت فان
 اكلت فانت طالق قال الثاني اول والاقل ثلث وعلى مقابلة لا تطلق الا اذا اكلت
 ثم شربت لان التقدير عليه ان اكلت فان شربت فانت طالق فالاول اول والثاني
 ثلث واعلم ان نصيب الاول هو على مذهب اصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله
 الشيخ ووجهه ابن الحبيب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا ولا يوارد
 عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما فالأول ذكر ما لا يدخل في رتبة الجزء وتزول
 ماله دخل ولا للثاني لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فغيب
 البقاء ولا فم حذفتها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول وهو يكون
 الاول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء
 اثبت بالشرطين هربين كما هو في القضاة وعكست الترتيب قال وبعض اصحابنا
 يوجه ذلك بأنه على حذف او والعطف كما في قول الشارع

كيف اجبت كيف امسيت مما * يفرس الوذقي فواد السيب

ثم قال ولا أدري وجه اشتراط اهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية ومالك في
 وقوع الطلاق فظهر الجواب الامرين مع انه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا
 لدلالة جواب الثاني ولا محذور في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من
 الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني قنائل اه قال الشيخ
 وجوب اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين انهم لو افعوا الطلاق بأحدا كان
 تباعا على ايكانه كون جواب الاول محذوفا مبدلوا عليه بجواب الثاني لزم ايقاع
 الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه يحذف (قوله كقولنا ان تستغنوا
 الخ) وكقوله تعالى ولا يشفعكم نصي ان اردت ان انصع لكم ان كان الله يريد
 أن يغويكم وكقوله تعالى لن وهب نفسي للنبي ان اراد النبي الخ كذا قالوا قال
 الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القيل ماقصه قال ابن هشام وفيه

بجوابه ان تستغنوا ان تذعروا استغداوا
 بنما على عزائنها كرم

تقرأ في سوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو
 جواب في المصنف للشرط الاول فينبغي أن يقدرا في جانبه ويكون الاصل أن أردت
 أن أتصالحكم فلا يتصالحكم نصي أن كان القهريد أن يتوكلوا وأنما يقدرا الجواب
 بعدهما ثم يقتضيه ذلك مقتضا إلى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال
 في الآية الثانية * (قائده) * ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى ولولا
 رجال مؤمنون الى قوله لو تزيروا العذابا وان اقتضاه كلام المصنف والا كان لعذبتنا
 جواب لولا لولا وجوابها دليل على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين
 وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا
 محذوف لالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تتركوا اناس مؤمنين بين ظهراني
 المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيحكم باهلا كهم مكرهه ومشقة لما كتب ايديكم
 عنهم (قوله ان تذكروا) بالبناء للفعول أي تنزعوا والمعاقلة جمع معقل كجلس
 وهو المجاز (قوله ومثله بقوله تعالى الخ) في هذا التثبيل تقرأ ليس فيه توالي
 اذ ان شرط كما هو موضوع الكلام لانه العطف ليس على نيئة تكرار العامل
 (قوله وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشار الى الاعتراض على كلام
 المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التثبيل
 (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الآن يقال هما
 في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالقضاء) أي أو توالي الشرطان بالقضاء فهو
 معطوف على عطف لعل بالواو لان القضاء هناليت عاطفة (قوله فاطلاق
 المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وان تواليا يعطف فالجواب لهما معا

• (فصل لو) •

(قوله على خمسة اقسام) بل ستة سادسها التضيض نحو لو تأمر بقطع كذا في جمع
 الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو يظف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل
 أو كثير ولو بلغ في القلة الى الظلف مشلا فانه خبر من العدم وهو كسر القاء المجهة
 للبرق والقسم كالمافر للقرس وانتلف للعدل وقصد بالاراق أي التي كما هو عادة
 العرب لان التي قد لا يؤخذ وقدر به اخذ فلا يتقبح به بخلاف المشوى كذا في
 الحلي (قوله ذكره ابن هشام النحوي وغيره) قال في المنصبي وفيه نظر قال
 الدماميني وجه النظر أن كلما أورد شاهد على التقليل يجوز أن تكون لو فيه
 بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من ضرورة (قوله لو تأمننا فقتلنا)
 قال شيخنا نحل كونها في المثال للفتى اذا كان مخاطب ما يوس الاتيان الى المسكلم

وان تواليا يعطف فالجواب لهما معا كذا قاله
 المصنف في شرح الكافية ومثله بقوله تعالى
 وان تؤمنوا وتذابوا يؤتكم أجوركم الآية
 وقال غيره ان توالي الشرطان يعطف بالواو
 فالجواب لهما لمعجمان تأتي وان تحسن الى
 أحسن اليك أو بأوف الجواب لاحدهما نحو
 ان جاء زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها
 أو بالقضاء وعلى ان الجواب الثاني والثاني
 وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق
 المصنف محمول على العطف بالواو
 • (فصل لو) •

اعلم ان لو تأتي على خمسة اقسام • الاول
 أن تكون للعرض نحو لو تزل عندنا فتصيب
 خبرا ذكره في التسهيل • الثاني أن تكون
 للتقليل نحو لو تزدادوا ولو يظف محرق ذكره
 ابن هشام النحوي وغيره • الثالث أن تكون
 للفتى نحو لو تأمننا فقتلنا

أوتسعر عادة ١١ ووجهه ان التثني طلب ما لا طعم فيه أو ما فيه عسر (قوله
لو ان لنا كزّة) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فتكون) لا دليل فيه لحواك
أن يكون النصب في تكون مثله في ولبس عباءة وتزعجني فهو بأن مضرة جواز أن
والفعل في تأويل مصدر معطوف على كزّة ولهذا حال قبل ومنه (قوله واشتق
في لوهذه) لم يتعرض لتكون الضممين الا في زينة يحتاجان الى جواب أو لا وما حاله ابن
الصائغ وابن هشام ان الضراوى يظهر في الواو التي العرض ولو التي للتضيض وانقلرو
التي للتقليل على رأى ابن هشام التثني هل لها جواب مقدراً ولا جواب لها
(قوله هي قسم رأسها) أي مغارة الواو الشرطية والمحدودية كما في زكريا (قوله
ولكن قد يوثق لها بجواب منصوب) أي وقد لا يوثق لها بجواب أصلاً كما في قوله
تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لنموتن من عند الله خيراً فان الشارح يصرح في آخر
الباب بأن يوثق في هذه الآية للتثني ولا جواب لها أصلاً وأن قوله لثوبه من عند الله
شتر من ثياب أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهمل حين
أخذ يشار أخيه كليب وقوله فيضير بالبناء المفعول وقوله بالذات أي في الموضوع
المسمى بالذات أي بفتح الذال المجهدة فتون وفي آخرها موحدة وفيه خبر كليب قاله
في بالذات أي ظرفية هكذا قال الدماميني والشنقي والعتيقي وقوله أي زير نائب
فاعل يجزى بعد حذف الموصوف والاصل زير أي زير والزير في الاصل من يكثر
زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارة من فهو من وضع الظاهر موضع
المضمر وقوله يوم الضممين متعلق بضمير أي بوقعة يوم الضممين قال العيني وأراد
بالضممين شخشا وشعبا بن معاوية بن عمرو ١١ والذي قاله الدماميني والشنقي
معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه ولغير ذلك كما قاله
الدماميني ثم بحث في الاستشهاد باليتين باحتمال ان نصب يضرب بأن مضرة
والمدح والتسبيح منهما معطوف على مصدر متباعد عن فعل الشرط أي لو سئل
نبش فاجابوا كما قاله في شحوان تأني تسكرني أكلت بهب تكرم (قوله في معنى
التثني) أي لمعنى هو التثني وقوله فقال أي المصنف معطوف على آورد (قوله
للا لاول عليه) لعل وجه دلالة عليه انها جعلت عند حذف فعل التثني كالروض
منه أو كزّة صاحبها فعل التثني بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله
أو انها حرف وضع للتثني) قال الدماميني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد
الزمخشري وما أورد عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التثني لا يرد عليه
فانها عند مجامعت الفعل التثني تكون مجزأة المصدرية مساوية للدلالة على التثني فلا

قبل ومنه لو ان لنا كزّة ولهذا نصب فتكون
في جوابها واختص في لوهذه فقال ابن
الصائغ وابن هشام ان الضراوى هي قسم
رأسها لا تحتاج الى جواب بجواب الشرط
ولكن قد يوثق لها بجواب منصوب بجواب
ليت وقال بعضهم هي الواو الشرطية أثبت
معنى التثني بدليل انهم جعلوا الهاءين جوابين
جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام
كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب

فيضير بالذات أي زير
ييوم الضممين لتزينا
وكيف لقام من تحت القبور
وقال المصنف هي الواو المصدرية افقت عن
فصل التثني وذلك انه أورد قول الزمخشري
وقد تقي لوق معنى التثني نحو لو تأنيق
فتدني فقال ان أراد أن الاصل وددت
لو تأنيق فتدني خذف فصل التثني دلالة لوق
عليه فأنشبت ليت في الاشارة بمعنى التثني
فكان لها جواب بجوابها فصيح أو انها حرف
وضع للتثني كليت

يمنع الجمع فإذا لا اشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت ان الرخصى يواضع على
 محي لمصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع ليس ممنوع
 بدليل يؤداهم لو يعبر ألف سنة (قوله وقال فى التسهيل الخ) لما دعى
 الشارح أن المصنف قال فى الواحدة ما عنت من فعل التقي ولم يكن فى صيغة
 المصنف السابقة التى حكاه عنه الشارح تصريح بكون هذه مصدرية وان كان
 يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تتبع بعدد أو يؤد على الراجح أى عبارة التسهيل
 لصراحتها فى كونها مصدرية (قوله وتقتضى عن التقي) أى عن فعله (قوله ضرورى)
 يفتح الشين المجهة وضمر الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتعذر من نهى الى
 العدد أى نهض (قوله انشأ) لله صفة لازمة (قوله دون لفظه) أى لفظ التقي
 أى ما دته وحروفه أى كل من لبث ولو فيه معنى التقي دون حروفه وهذا أحسن من
 قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه انها ليست موضوعة للتقي (قوله بل
 من باب المطف على المصدر) أى يجزأ المصنف والافاقع الواقعة فى الجواب
 لمطف المصدر ايضا لكونها مع كونها فاما الجواب (قوله فى تأويل مصدر) والتقدير
 فى البيت وددنا ما عانتها فهو دها أى نهوضها (قوله ونص على ان الواح) هذا
 أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف ان الواحى للتقى مصدرية ووجه التقوية ان لو
 فى الآية للتقى على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على انها
 مصدرية فتكون الواحى للتقى مصدرية (قوله ان التقدير لو ثبت ان) وحينئذ
 فلا جمع (قوله والاخر) سابق رده (قوله بعدد أو يؤد) لو قال بعدد أو
 مؤدة لكان أحسن كوددت وأحييت (قوله قول قبله) تصغير قبله بالفاء والتاء
 القوية بنت النضر بن الحارث فخطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما
 النضر صبرا بالصرا بصدان انصرف من غزوة بدر بسبب انه كان يقرأ أخبار النجم
 على العرب ويقول محمد بن أبيكم بأخبار عاد وغود وأما أبيكم بأخبار الإكسيرة
 والقيصرة فزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لو سمعت أقبل أن أقبله ما قتله اه تصريح وقال العيني ان البيت
 قائم قبله بنت الحارث من قصيدة ترى بها أخاها النضر بن الحارث كثر النبي صلى
 الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصرا حين قتل من يدور يقال لما سمعها النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لو سمعت أقبل أن أقبله ما قتله اه وهو مخالف قول التصريح
 حين قتل أباهما الخ قال السمعى قال السهلى والصحيح انها بنت النضر بن الحارث
 لأن خنسه ثم قال السمعى وأصل قبله يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال البيهقى

ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينهما وبين فعل
 التقي كما لا يجمع بينهما وبين لبث وقال فى
 التسهيل بعد ذكر المصدرية وتقتضى عن التقي
 فيسبب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال فى
 شرحه أشرت الى نحوه قول الشاعر
 سمر يا اليهم فى جوع كأنها

جبال شرورى لو تمان قتلها
 قال فلان فى تنبيه أن تقول نسب لانه جواب
 عن انشأى بكواب لبث لأن الأصل وددنا لو
 تمان تخفف فعل التقي لدلالة لوط عليه فأشبهت
 لبث فى الاشعار بمعنى التقي دون لفظه فكان
 لها جواب بكواب لبث وهذا عندى هو المختار
 ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب
 بالفاء بل من باب المطف على المصدر لأن لو
 والفعل فى تأويل مصدر هذا كلامه ونص
 على ان لوطى قوله تعالى لو أن لنا ككة
 مصدرية واعتذر عن الجمع بينهما وبين ان
 المصدرية بوجهين أحدهما أن التقدير لو ثبت
 ان والاخر أن تكون من باب التوكيد
 الراجح أن تكون مصدرية بمنزلة أن الا انها
 لا تنصبوا أكثر وقوع هذه بعدد أو يؤد نحو
 ودوالود هن فيدهن يؤد أحدهم لو يعبر
 ومن وقوعها بدوهم ما قول قبله
 ما كان ضرر لثو وث وريما
 من التقي وهو الخطأ المحقق

مانافه أو استغفامة ٥٢ قال في التصريح والمقتض بفتح الميم اسم مقبول من
 غاطه والمحقق ضم الميم وفتح التون اسم مقبول من أحقه الحاء المهملة أي غاطه
 فهو نو كيد المقتض ٥٣ قال السكاوي ولومنت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك
 خبرها أي ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخاء القسري على الاسم
 في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضم الخاء والمجهول خبر كان واسمها خبرا الشأن
 ٥٤ وعلى كون ما استغفامة فهو في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك
 والمعنى أي ضرك كان ضرك في أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها الجمله من
 أول الكلام وحسنه فلا شاهد فيه قدبر (قوله عن الثاني) من تعليلية
 لفات (قوله واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقرولون في نحو رودة أحدهم
 لو يعبر أنها شرطية وإن مقبول رودة وجواب لو محذوفان والتقدير رودة أحدهم
 التعديل لو يعبر أنها شرطية ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكتف سفي (قوله
 فمقتض يدنو الخ) كذا في المعنى قال الله تعالى والذي يظهر أن يدنو استعير
 بأن مضرة جواز أو المجموع منها من مطلقا محذوف على المجموع من لو وضعت
 فالتقدير رودة أو ادهان كان قادها ٥٥ وناقته الشيء فقال لا تنم إن اجتمع أن
 بعد الفاء هنا يا ثلاث ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل القمل نحو
 لو لا وقع معتر فآرقه حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل القمل فهو العاثر
 فغضب زيد للذباب وجب الرفع وعلى ما قاله اللطفا سفي يكون العطف بها على مجموع
 حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى وجوب الرفع ٥٦ وقبل
 النصب على أنه جواب وذلك لضعفه معنى لثبته في النصب ثلاثة أوجه (قوله
 لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في
 المعنى والمثلين لكن لا يصح في القرآن عطف التوهم وقبل عطف المعنى بلا ضمة
 المعنى وعطف التوهم توهم فيه وجود أن مثالا للفظ لكون الغالب وقوعه في
 ذلك الموضع أقاده شيئا للسند (قوله دسخلها على أن الخ) أي لأن الحرف
 المصدر لا يدخل في مثله (قوله تنبه تفر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله
 لأن نو كيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل هي صلتة قال
 سم انظر معناه فإن ما بعد أن فيها يصلح لها إلا لو فإين صلتة لواتي اكدت لو قبل مجيها
 الآن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع معناه ٥٧ مقتضى السؤال
 والجواب أنه لا صلة لوقوعها على جعل أن مؤ كدة لوقوعها وهو مشكل لأن الموصول
 الحرف لا يقدح من صلتة كلفظا لأن الموهود أعطاء المؤ كدة لفتح ما يطلبه دون

وقول الأعمى

وريعات قوم اجل - امرهم
 من الثاني وكان الحزم لو عاوا
 وأصغرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ومن
 ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين
 التبريزي وأبو البقاء تبعهم المصنف وعلامتها
 أن يصلح في موضعها أن يشهد للمشتبه قراءة
 بعضهم ودالو من فمضموها أن يشهد للمشتبه قراءة
 فمضموها ودالو من فمضموها أن يشهد للمشتبه قراءة
 معناه أن تدنو ويشكل عليهم دخولها على
 أن في نحو وما علت من سوء نود لو أنما دخلت
 وفيه أمدا بعدا وجوابه لو أنما دخلت
 على فعل محذوف مقدر بعدها تقدره رودة
 لو ثبت أن فيها موضع كما جاب به المصنف في
 لو أن لا كسرة على رأه كما سبق وأما جوابه الذي
 وهو أن يكون من باب نو كيد اللفظ جرادفه
 على أنه جابها سبلا فقه تفر لا نو كيد
 المصدر قبل هي صلتة شاذ كقراءة زيد بن
 على واللهذين من قبلهم بفتح الميم

المؤكد بالكسر كما ترى نحو أئلا أئلا لا حقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون
 الأمر هنا بالعكس فتعطين (قوله للتطبيق في الماضي) أي لتطبيق حصول مضمون
 الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للسولين وأما
 نفس التعليل فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه
 في الماضي أي لو جوب سبق التطبيق عليه لما لا أن برادبا لتعليل بيان أنه كان معلقا
 اه سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط قال بطل النسافة
 ماض والتعليل للفتنى هو الواقع لا يقتدر (قوله في ماضى) متعلق بحصوله
 الذي تضمنه شرط كاعرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كاعرف (قوله
 من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول
 الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كالأعنى اه وفيه إن الأشكال باق
 بجاهل لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد
 بحصول الجواب حصول المقدر ذلك أن يجب بتقدير مضيات أي فإلزم من تقدير
 حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها لتعليل
 كما يؤخذ مما عده (قوله إذ لو قدر حصوله) قال البعض الأولى بل الصواب إذ لو
 حصل اه أي لأنه تعليل الحكم بامتناع الشرط وانما يخالف حصول الشرط لا تقدير
 حصوله ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول
 الجواب وكونه وليست للتطبيق في الماضي بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك
 أي حاصله وقوله ولم تكن للتطبيق الخ أي لأن التباين الحاصل لا يطعن (قوله
 على كل تقدير) أي سواء كان سبب غير الشرط أولا (قوله ثم لا كونه متمنا)
 أي لأن النسالب كون السبب الواحد سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لأنه يلزم
 من اتقاء السبب المنفرد اتقاء مسببه (قوله لكان انتهاز) أي في عرف الحكماء
 وهو من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ومنه ثم المذهب الخ) هو من كلام
 عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كافى التصريح قال وانما الولد
 أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية إن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في سالم مولى أبي حذيفة أنو شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عساه فلا
 دلائل ثوق هذا الأمر على اتقاء الجواب لا اتقاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية
 مع ثبوت الخوف وجهه أن لا اتقاء معصيان معصية أبي جليل والجليل والجليل
 والجليلة والخوف فلا يلزم من اتقاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف اتقاء
 الجواب وهو عدم المعصيان بثبوت المعصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام

التماس أن تكون شرطية وهي المرادة
 بهذا التوصل وهي على قسمين امتناعية وهي
 لتطبيق في الماضي وبعضها إن وهي لتطبيق في
 المستقبل فأشار إلى القسم الأول بقوله
 (لو شرط في ماضى) بعض أن لو شرط
 (لو شرط في ماضى) يعني فعله فعله
 يدل على تعليل فعله فعله
 تقدير حصول شرطها حصوله
 تقدير حصول شرطها حصوله
 كونه شرطها حصوله
 حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليل
 في الماضي بل للإيجاب فتخرج من معناها
 وأما جوابها فلا يلزم كونه متمنا
 تقدير لانه قد يكون تاما سمع امتناع الشرط
 ثم لا كونه متمنا وادعائهم أن لم يكن بل جوابها
 امتناع شرطها وادعائهم أن لم يكن بل جوابها
 سبب غير لزم امتناعه وهو ولو شئت لكان انتهاز
 وكقولك لو كانت الشمس لم تكن موجودة
 موجودا واللام يلزم حصوله كقوله الشمس
 طاعة لكان الله موجودا ومنه ثم المذهب
 معصية لو لم يخف الله لم يصح

السبب المتبقي يقتضي لو هو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الجاهل أو الهبة
أو الإلحاح فالكلام سوق لأثبت الجواب وأنه محقق ولا بد له على تقدير استقام
أحد أسبابه وهو الخوف بخلافه سبب آخر خوف في مثل هذا لا أثر له في الجواب
وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وإنما لم يدل على انتهاء الجواب ههنا
لأن دلالتها على ذلك إنما هي بباب مفهوم الخلقفة وفي هذا الأثر لم مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف
أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف
امتناع لامتناع) هذه عبارة الجهور والمفهوم أن المراد بها امتناع الجزء لامتناع
الشرط أي إن الجزء منتهى في الخارج بسبب استقامة الشرط في الخارج قال
السراجي في حاشيته على المآل في لو أربع احتمالات أحدها أنها لا تقتضي
الامتناع أصلاً لأن ترتيب المآل والربط كان الوصلية يجوز بد ولو كبرياءه
بجمل فإلهاهم الترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول فهو ولواءه
أقله يهئ النابس جمعاً فإلهاهم أنها لا يستدل بالعلني فتكون لامتناع الأول
لامتناع الثاني فهو ولو كان فيها مآلة الله لقد تارة منها أنها ليسان أسفراً شئ
يربطه بأبعد التخصيص كقوله لو لم يصل الله لم يصب اه زيادة التثنية للثاني
والثالث (قوله فاسد) أي إذا قطع التخرجين تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه
أي حسب الظاهر (قوله العبارة الجديدة الخ) قال في البصائر هي عبارة
متوسطة بين عبارة الجهور وعبارة مبيوه فإن عبارة مبيوه تقتضي أن موضوعها
لثبوت لثبوت وعبارة الجهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي
أن الشرط منتهى والجواب ثابت بتدريث الشرط والثبوتان في عبارة مبيوه
فرضيان والامتناعان في عبارة الجهور وحققان والثبوتان في عبارة المصنف فرضي
والامتناع فيها حقيقي اه وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على
الامتناع في الماضي لما يليه واستقام لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الأولى
كون الامتناع المدلول لها في الماضي فيه عيب في المنقح (قوله وكونه مستلزماً)
أي وبحكمه بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقم) وهو الجواب لو وقع غيره
وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع التوقع وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم
توقع التوقع الثابت بكان لا يجترأ عن إذا وان قائم لما يقع في المستقبل وقوع
غيره وبالفعل المستقبل لا يستلزم أن لما يقع الما وقع وقوع غيره وبالسبب الذي
على التوقع لا لانه على أنه لم يكن حينئذ أيضاً لم يقع في هذه الحالة كالم يقع في

فقد بان أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع
فاسد لاقتضائه ككون الجواب منتهى
في كل موضع وليس كذلك العبارة المبسطة
قال في شرح الكافية العسيرة العسيرة
في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تاليه
لثبوت ثبوت تاليه فقام زيد من قوله لو قام
زيد لقيام عرو فتكلم باتباعه قيامه
وكونه مستلزماً لثبوت ثبوت قيام زيد
لقيام عرو فقام آخر غير اللازم عن قيام زيد
الأول والثاني غير واجب انتهى وعبارة
مبيوه حرف لما كان سيقم وقوع غيره

هذا ظاهر
لأن حرف التبيين

إنما هو للدلالة على التبيين
في الماضي فمفهومه

قوله لا نعدم اللازم فيه نظرا لا الاول ليس لازما لثاني بل لازم له وبسبب كاهر مقتضى اولها بانه
حيث جعل الثاني كان يحصل عنده حصول الاول فالاول لازم للاول لا يمنع اللازم من وجوب
امتناع اللازم كما سبق وعان من ناقضا كذا علما امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول المتفق
بمقتضاها لاس حيث اما الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل في اخرى

الماضي لضرورة امتناعه فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت
فحق عبارة ان لو تدل مطابقة على ان وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع
الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم
يجب عدم اللازم كذا في المصافي ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة
من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما قلته الشق من البذر ان مالك
وان اوهم ضيق الشارح خلافة وفي الجمع من أبي يعان ان سيبويه نظر الى
المخوق وغيره الى المفهوم ونظر الشق في الاخترا من اذ اولها ان قوله حرف
لاننا ولما فكيف يصرح عنها وقوله على أي على القول باصحتها قال الشارح على
التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره لوقوع أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى
لا يعلمها كونها الا هو وليست لام العلة الا ترى انه يصح ان يقال لو اها في زيد
لا كرمته ومن المعلوم ان الهات ليست علة لا كرام ومنه في القضي (قوله وهي
اتخاذ الخ) أي لقوله لوقوع غيره (قوله على انه) أي الامتناع الثاني من
فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحسنه
فلا تقتضي كون الجواب متناعا في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم
الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله وبمثل ايلوها الخ والماصل ان لو ان كانت
امتناعية ولها الماضي لفظا ومعنى فهو لوجوب زيد أس لا كرمته او معنى فخطا كما ساقى
في قوله وان مضارع تلاها الخ فهو لوجوب زيد أس لا كرمته وان كانت بمعنى ان ولها
المستقبل لفظا ومعنى فهو ولونتنق اصدان بعد موتنا البيت او معنى فقط فهو
وليض الذين لوتر كوا الاية (قوله وبمثل ايلوها مستقبلا) أي قبل ان
تستعمل بمعنى ان قبلها المستقبل فلا راد انها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام
كل ايلوها المستقبل واجبا لا قبلها فقط فتأمل (قوله وما كان من حتمها ان
يلها) أي وما كان من حتمها ان تستعمل بمعنى ان قبلها فلا يقال اذا كانت
بمعنى ان فمن حتمها ان يلها (قوله ولونتنق اصدان الخ) الا حاد جمع صدى
جكفتي وهو الذي يجيبك بشل صوتك في الجبال وغيرها هو المس القبر وترا به
والسبب بكفهم بمقتضى وموحدتين الغاية والرتة يحسب الراء الظلام
البالية وقوله لصوت صدى لي في قلبه والاصل لصدى صوت لسلي كما قال
قبل صدى صوتي وهرش فزع الهاء وكسرها قال في الصباح هن الرجل
عشيرة من بني قح وشر بجم وارناح اه والطرب خفة لسروا وسرين
والزنا لاول (قوله لوتر كوا) أي شاوروا أن يتحركوا وانما اولنا الترك

وهي انما تدل على الامتناع الثاني من فقد
السبب لا على مطلق الامتناع على انه مراد
العبارة الاولى أي ان جواب لوقوع لامتناع
سببه وقد يكون ثانيا للثبوت بسبب غيره
وأشار الى القسم الثاني بقوله (وقيل ايلوها
مستقبلا) أي قبل ايلوها
مستقبل المعنى وما كان من حتمها ان يلها
لكن ورد السماع فهو بقبوله وهي حتمه
بمعنى ان كانت قد انبأنا بعد موتنا
ولونتنق اصدان بعد موتنا
فمن دون ردتنا من الارض بسبب
لقال صدى صوتي وان كنت قد
لصوت صدى لي ليس وطربه
وقوله
لا يلقن الراجل الا يظهر
شأن الكبرام ولونتنق اصدان
واذا اولها مستقبلا من اول المستقبل فهو
وليض الذين لوتر كوا الاية

لا يحمي ما فيه (قوله ثم ما تروهم) الما تروهم مازدوهو الاثار وشذا المازد
 هنا كناية عن ترك الجماع شئ وقوله ولو بات باطهاراى ولو ثبت لانه في خبر اذا
 اتى للاستقبال (قوله وحى) أى لو سئل على امتناعه أى معنى ان وفى الاختصاص
 متعلق بما تعلق به انطباعا وبالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء
 فى الفعل داخل على المتصور عليه (قوله لا يليها الاصل أو معمول فعل) (قوله
 اشار به الى أن معنى قول المستصوي فى الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الا على
 الفصل فقط أو تقدير اوسن الشافى التمس ولو تأخرا من حذو أى ولو كان المقصود
 تأخرا من حذو أى فى الحذف وقوله مضمراى محذوف (قوله لو غيرك قالها)
 الضمير المتصوب يعود الى كلمة أى صيغة وذلك أن محمدا بن حمر رضى الله تعالى عنه لما توجه
 فى زمن خلافة باليمش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق انه وقع بها وبها فجمع رأيه
 على الرجوع بعد أن أشار به جمع من اكابر الصابئة فقال له أبو صبيدة أنفرا من قدر
 الله تعالى فقال له محمدا بن حمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا صبيدة ثم فتر من قدر الله
 الى قدر الله وجواب محذوف أى بعد دنا ولا مجال للتفنيد فنادى ماسيق (قوله
 اخلاى) بيا مقصودة فهو من قصر المدح والضرورة قال التبريزى وأبو جود من ذلك
 فى حكم العربية أن نشد اخلاى مكرورة والاصل اخلاى تحذف يا والاضافة
 لدلالة الكسرة عليها والهام الموحى ومعبى معنى محتاب (قوله كقول حاتم) أى
 حين طعنته جارية وهو مأسور فى بعض احياء العرب وسبب الطعنة ان صاحبة المنزل
 أمرته أن يصفد ناقة لها تأكل دما فصر حافقيل فى ذلك فقال هذا صدق غلطته
 الجارية فقال لو ذات سوارط لمعنى وذات السوارط الحرة لأن الاماء عند العرب
 لا تلبس السوارط وجواب لو محذوف تقديره لكان على ذلك نصريح (قوله حذف
 الفعل الخ) قبل الاصل لو تم تكون تم تكون حذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقبل
 الاصل لو كنتم تمكون وبتأان المجهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعا
 معهما فاجيب بالمراد أن الاصل لو كنتم انتم تحذفوا فوسه تظفر لأن الحذف
 والتوكيد متنافيان كذا فى الحنفى وزيد الدمامى التنظير بأن المنطوق وسببه
 أجازا الجمع بين الحذف والتاكيد (قوله وأما قوله الخ) وأردى التمس (قوله
 لو غير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغیر الماء أفسد شرقي الماء فان غصت بالماء فم
 أفسده واعتصارى شياى اه ذكرنا بقوله كالغصان فعلا من القصة وهو الذى
 غص أى شرق والمراد بغیر الماء (قوله على اشمأكن الثانية) أى والجله
 الاجبة المفوظا عليها خبر كمن الثانية (قوله حذف الفعل أولا) أى من التركيب

وقوله ثم اذا خاربوا شذا ما تروهم
 دون التماس ولو بات باطهاراى
 (وحى) فى الاختصاص بالفعل (كن) أى
 لومئذ ان الشرطية فى أنها لا يليها الاصل
 أو معمول فعل مضمراى فسر فعل ظاهر بعد
 الاسم كقول محمدا بن حمر رضى الله عنه لو غيرك قالها
 ناأا صبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمراى
 الا فى ضرورة كقوله
 اخلاى لو غير الجاهل أما بكم
 صفت ولكن ما على الدهر معتب
 أو نادى كلام كقول حاتم لو ذات سوارط لمعنى
 وانظروا أن ذلك لا يمتنع من الضرورة والتأخر
 بل يكون فى قسج الكلام كقوله تعالى لو أنتم
 تعلمون خرافة ربه حذو الفعل
 فانفصل الضمير وأما قوله
 لو غير الماء خلق شرق
 كنت كالغصان بالماء اعتصارى
 فقبل على ظاهره وان الجسلة الاجبة ولها
 شذوذ وقال ابن خرووف هو على اشمأكن
 الشائبة وقال الصارمى هو من الاول
 والاصل لو شرق خلق هو شرقى حذف الفعل
 أولا والمبتدأ آخر

الأول والمبتدأ أتراً أى من التركيب الاسمولى المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعديّة ثم جله هو شق مفسر لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجمله ائمة كاقبل به في قوة تعالى ادعواهم أم انتم صامتون أى أم صمت فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها فمترنة فكثير ونادر حذف شرطها وجوابها معاً في قوله

إِنْ يَكُنْ بِكَ الدَّلَالُ فَكُنْ سَالِبَ الدُّعْرِ وَالسِّنِّ الْخَوَالِي

التقدير عند الاخفش فلو وجد في سابق الدهر والسِّنِّ الخوالى لكان كذا (قوله ولو أن ما أسى) أى ولو أن معنى فإن دأخل على مجموع ما وصلتها المؤول بالصدر لاجل ما فاقط حتى رذ أن الحرف الصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضها) أى مع صلتها (قوله فقبل بقدره مقدما) أى على المبتدأ الاعلى (قوله على حدوآية لهم انا جلتنا) أى على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤثر ثابت لأن فعل الخ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المضرورة وصلتها على ما دفع اشتباه أن المؤكدة باقى هي لفظة في لعل وهذا الاشتباه مقدور هنا لأن لعل لا تقع بعد ما لا تقع بعد ما هـ انظر كلامه وفيه انه لا اشتباه أيضاً اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد أو أم لأن الاخبار عن أن وصلتها لكونها في تأويل صدر مبتدأ عجزها عن السق هي لفظة لعل اذ لا يسبب منها ومن مدخولها صدر حتى يضر عنه الهمم الآن يقال المراد أن وقوع أن بعد أو أم ما يدفع الاشتباه من أول وهله وفيه أيضاً انه يؤهم ان القائل بتقديره مقدما يعله بدفع اشتباه أن المؤكدة باقى هي لفظة في لعل ويرد عليه ان تقدير الخبر ولو مؤخر يدفع هذا الاشتباه لما زعم الهمم الآن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهله فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والله اعلم أن فاعلها يتعلق معنى التثبوت والرجحان فيه ابقاء لوجع اختصاصها بالفعل ويعد نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد ولو غيرهما من أدوات الشرط لا مفسرا بضعل بعده الا كان خبرا وقسروا وتامن من حديد أى ولو كان المكان المقص والمقرن بلا بعد ان لمحران

تتم أقسم والاغلا (قوله كما قال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج الى الفصل من الشرط سم وقد تنوع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبران) أى الواضحة بعد ولو ضلأى جله قطعية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبران فعلا في الخبر المشتق أى لما ذكره الايمان بخبرها متساو بسبب كونه فعلا فاعلم

أى كونه فاعل
ثبت مقدرا
مخرجها

ثم نية على ما تشارك فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو أن ما قد تنقزن) أى تقتصر لوجع مباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنما كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يؤمنون به وقوله

ولو أن ما أسى لادى معيشة

وهو كثير وموضها عند الجميع ورفع قال سيبويه وجهه البصريين بالاشتداء ولا تنحاج الى خبر لا تنحاج صلتها على السند والمستدله وقبل الخبر محذوف فقبل بقدر مقدما أى ولو ثابت ايمانهم على حدوآية لهم انما لفتا وقال ابن صفور بل يتذر هنا مؤخرا ويهذه أنه باقى مؤخر ابعدا ما كقوله

عندى اعطبارو وأما أنى جرع

يوم التوى فلو جرد كلد يعرج وذلك لأن لعل لا تقع هنا فلا تنسبه أن المؤكدة اذا قدمت باقى بمعنى لعل فالأولى حيث أن يتذر الخبر مؤخر اعلى الاصل أى ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا كله ما أن فى السماع فيها ومن ثم قال الزمخشري يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الجاهب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة أعلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لاجل ما كذا فى الآية

مسومة تدعو عبيدا وأزما

وردة المستف قول هولا بانه قد جاء اسم مستقا

قوله لو أن حيا مذكرا فلأج

أذكره ملاعب الرماح

وقوله ولو أن ما أحببت بي معلى

يؤد غلام ما نأود عودها

وقوله ولو أن حيا فالت الموت فانه

أشوا حريه فوق القارح العدو أن

وان مضارع تلاها صرنا

الى المعنى نحو لو انى كنى

أى لو انى كنى ومنه قوله

لو يبعون كما يبع جد شرا

نحو الفزع دكا وصحودا

وهذا فى الامتناع وأما الذى يعنى ان قد

تقدم انها تصرف الماضى الى المستقبل واذا

وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى

(تنبهان) الاول قلبه دخول لوصلى

الماضى لم يجرز ولو اريد به معنى ان الشرطية

وزعم بعضهم ان الجزم بهامطرد على لغة وأجازه

جاعة فى الشعر منهم ابن التبرى كقوله

ولو يشا طار كذا ومضعة

وقوله تأمت فوادك لم يجرزك ما صحت

احدى نسايب ذهل بن شيبانا

ونزع على ان ضمة الاعراب سكنت فتقصفا

قراءة ابى عمرو يصرمك ويصرمك وبأمركم

والاول على لغة من يقول شابت الالف ثم

أبدت همزة سكتة كما قيل المأم والنظام

التالى جواب لو اما ماضى مصفى نحو لو لم

يخف الله لم يصح أو وضعها وهو ما صحت

فاتقاه باللام نحو لو شابه لعلناه حطاما اكد

من تركها نحو لو شابه لعلناه أجايا

الزنجشرى لا يلبس على الملاحه (قوله تنبؤ الحوادث عنه) أى تعد مصائب
الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير فى انها يرجع الى الاسود التى ترى من
بعد ومسومة أى خلاصة وعبد اضم العين بطن من الامس وأذن يطن من بن
يرجع ٨١ عني وقال الشقي مسومة أى فرس مسومة وعبد اضم العين وأذن
ينفع الهزة وسكون الزاى وفتح النون اسماء خضين اه والشاء فى لمسيتها
تاء مخاطب يجره الشاعر كما فى شرح شواهد المعنى للسيوطى وان مشى الدما مئى
على خلافه (قوله ورده المصنف الخ) قال فى المعنى وقد وجدت آفة فى التنزيل
وقع الخ فيها اسم مستقا ولم يتبها لها وهي قوله تعالى وقد الوأ أنهم بادون
فى الاعراب ورده الدما مئى بان لوى هذه الآية تصديرية لا شرطية لجئها بعد فعل
دال على التنى صريح بذلك الرضى والكلام فى لوى الشرطية (قوله ملاعب الرماح)
هو أبو رله عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر ليدانى
هذا المقابلة عني (قوله ولو أن ما أحببت) بكسر التاء والقام بضم المثناة
وقصفت الميم نيت ضعف وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع الى ما
وتأيت باعتبار وقوع ما على جنة (قوله فالت الموت) قال البعض من اضافة
الوصف لقاعله أى فالت الموت اه وفيه نظر أما أول ثلاث الوصف المتعرجى
لا يضاف الى قاعله على ما تقدم فى باب الاضافة وأما تأيت فالت المناسيب لقوله فانه
أخو الحرب أن يسكر من اضافة الوصف لمعروفه فتنبه وقوله أخو الحرب أى
ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين والدوان بضمها
شديد العدو (قوله كقوله ولو يشا الخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا
الشاهد الذى بعده (قوله ونخرج) أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت
بالسكون (قوله اما ماضى معنى) هو المضارع المقرون به ويجب تجزؤه من اللام لانه
اللام لا تدخل على ناف الا ما كانى التصريح (قوله أو وضعها) لولا لفظ السكتان
انصب (قوله فاتقاه باللام الخ) قال عبد الطيف فى باب الايام انه جزم الايام
تسمى لام التسوية لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما كان ابجا طها
يدل على التجمل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا ملة وتولد ذلك خلقت فى جعلها
حطاما لا ترقى تأخير جعله حطاما تنبيها للعقوبة أى اذا استوى على سوف
وقوت به الاطباع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها
الآية وحذفت فى جعلها أجايا مشبهة الى عديم تراخى الجعل أجايا فجاءه فى
التصريح قال السيوطى وقد يقرن جوابا بها بادن وذكره كونه تعبها ومصدره بوليد

أو الفاء ٨١ وقال في المتن وورد جوابها بالمتن بقرونا بقوله وهو غريب
 (قوله) وأما قوله عليه الصلاة والسلام (الخ) وأورد على قوله جواباً ما مضى
 معنى أو وضعاً لأنه في هذا الحديث مستقبل فلفظاً وسنن (قوله) ولو كان في مثل
 أحد هاتين بئر (الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور وعدمه من الثلاث
 عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس جوازاً لعل لازماً أو ما يقتضيه
 البعض من ذلك بقوله ما نأفة وقد أبطل فيها الوجود في أن لا يترتب القيد على
 التركيب على سروره من الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد ٨١ فثبت نظر لآ
 الاعتراض انما هو عنهم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما
 يفيد من المتن أي في الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متعين (قوله) يجعله
 اسمية أي مقرونة باللام كالأية أو الفاء كقوله لو كان قتل بالسكك فرائحة أي
 بإزالة مقهوراً فرائحة فلهذا من الشارح رأيت في المتن قال الدماميني لا يجنب
 هذا الاحتمال أن يكون فرائحة عطف على قتل وجواباً لو عذوفاً أي لثبوت بدل
 عليه بقية البيت لكن فريضة متخلفة أن أوجها إذا جازاه الاجتزاع من القرار بأنه
 لو تحقق حصول الموت والراحة من ذلك لا يترتب في وقت الحرب لكن خاف الأسير
 المضي إلى المزة والزل فتر (قوله) ثوبه من عند الله خير أي عياش رايه انفسهم
 (قوله) وقبل الجنة مستأنفة فاللام لام الإبداء لا الواقعة في جواب لو وقوله
 أو جواب التقييم مقدر أي بآية ثوبه (قوله) فتيقن أي على سبيل الحكاية أي أنهم
 يحال في العارف بها أيمانهم وإقامتهم تلهف عليهم لآ على سبيل الحقيقة لاستحالة
 التيقن حقيقة عليه تعالى إفاذه الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في
 ثوبه من عند الله خير شرط وجواباً محذوفاً لآلة السياق عليه تقديره لا يتيقنوا

(أما ولو لا ولوما)

(قوله) كعبك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق
 ويمكن تأمله فاعلمنا خبرها يرجع على مهيا أو نأفة اسمها ذلك الخبر وخبرها
 محذوف أي موجود ومن شيء بيان لها ما كان قلت أي ثابتة في هذا الشأن مع
 كونه كالبين في العموم والإهام قلت دفع توهم إرادة نفع بضمه والبيان كما يكون
 التخصيص وهو الغالب يكون التقييم وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعلم يكن
 أو اسمها فإنهم عليه خبر الخبر من رابطه بالابتداء (قوله) حرف بسيط في ادخال
 ذلك تحت حرف أي التسمية نظر لآ التشبيه الذي في المتن لا يفيد وكذا قوله
 والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضاً وإن زعم البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق

وأما من في جناح الأمر بالعكس فهو ولوشام
 ذلك ما فعله وهو محذوف
 ولو لم يكن الجواب لآ اقترنا
 ولكن لا شار مع البيان
 ولو لم يكن الجواب لآ اقترنا
 ولكن لا شار مع البيان
 ولو لم يكن الجواب لآ اقترنا
 ولكن لا شار مع البيان

(أما ولو لا ولوما)
 (أما ولو لا ولوما)
 (أما ولو لا ولوما)
 (أما ولو لا ولوما)

المطلوب واقادة أنه واقع ولا بد تعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء
 كالإتيان (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حنيفة قال بعض أصحابنا لو كانت
 شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علمنا نعم فهو عالم إن ذكرت العلم
 أولم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمر فقام عمرو متوقف على قيام زيد واجب
 بأنه قد بقي الشرط على ما ظاهره عدم التوقف لقوله من كان ذاتاً فهذا يتي لكن
 يخرج ذلك على إقامة السبب بمقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذاتاً ينافي
 لا أخوته لأن في تناقض قولهم أما علمنا نعم فالمعنى مهما تذكر علمنا ذلك لأنه حق
 لأنه عالم ولا يكون ذكره حقيقياً تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض
 التصرف فيه فترده على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط
 التصريح غير واحد من العلماء بأنها ليست بحرف شرط وإنما أقادها الشرط لنيتها
 عن أداة الشرط وقوله أقاده التثنية وقدره ثم الشرط في أمال يكون التصديقه
 تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع الجزاء بمحالة
 وقوع الشرط دون غيرها أقاده الدمامي وتوصل هذا الإرداء الاعتراض السابق
 الذي تنه أبو حنيفة عن بعض الأصحاب (قوله فبدليل الخ) قال في المعنى وجه
 الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي ذكرناها وهي فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح
 أن تكون عاطفة إذ لا يصف الفاعل على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها
 فتعين أنها فاء الجزاء اهـ تصحرف قال التثنية وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة
 وقد زلت وكما زائد يلزم كالباء في أقبل به في التجهيز اهـ والله دفعه بأن لزوم نصير
 متضمن شافي الزيادة ولزوم الباء في أقبل به مع زيادتها مقتضى وهو قبح اسناد صورة
 الإصرار إلى القاهر فإن قلت مهما ألقى أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح
 جوابها للباء شرهما قبل زلت الفاء أما مطلقاً قلت قال الرضي وإنما وجبت الفاء في
 جواب أمال ولم يجز الجزم وإن كان فصلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها لم
 تعمل فيه قبح إن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء
 وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم لما كانت شرطية إما خفية لكونها بطريق النجاسة
 بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الإصالة لجعل لزوم الفاء قرينة شرطية
 بقي في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم
 قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن أن الشك وهو لا يناسب
 الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأما يستدعي زيادة المقتدر لزومها الإضافة كان
 يقال أي شيء يمكن الخ وغيرهذين خاص بقيل كل زمان في متى والمكان في أين

فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما
 الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما
 الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من درهم وأما
 الذين كفروا فيقولون الآية

والصاقل فمن غير العاقل في ما وليس المراد التصريح لكن هذا انما يتبع على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح ان مهما يعني ما قال في التصريح وكون ما تقتدر بهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف اداة الشرط وفعل الشرط وانيت اماناب ذلك اه تفعل (قوله وقالوا الخ) كالاتدراك على قوله اما كهم ما يك من شئ واعلم ان هذه الفاعل مؤخر من تقديم لان اما زيد فقام أصلهما يكن من شئ فزيد قائم بحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومنطقه ثم جاء بامانابية مما حذف فصار اما فزيد قائم فزحلت الفاء لاصلاح اللفظ اذ استكره تلوا الفاء الاداة اولها اشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار اما زيد فقام تأخير الفاء من ابتدا الى الخبر ويصور تأخير ابتدا نحو اما قائم فزيد كذا في القارضي قال السندوني قد حصل من ذلك أربعة أشياء تحذف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو المزمون حقيقة وهو زيد لانه مزمون القسام مقام المزمون اتمامه وهو الشرط فانه مزمون للربوب واشتغال سيرة واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوبا لامع قيام غير مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اعتقروا انها تقديم ما يتبع تقديمه في غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يتبع الخ أي نحو فاما التيم خلا تهر (قوله ووجوب الحال) أي على تقدير مضاف أي ذوا جوب أو على تأويله بواجب (قوله فيجب حذفها مع) صريح في انه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع سواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا بتقدير اقول لكني كنت اسمع الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير مندقوى يؤيد هذا النقل حتى وقت على هذا القول في جميع الهوامع للسيوطي وفسه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم الاصل فقال لهم اكفرتم تحذف القول استغناء عنه بالمقول تبعته الفاء في الحذف ووب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلاله هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وان الجواب في الآية قد ذوقوا العذاب والاصل فقال لهم ذوقوا العذاب تحذف القول وانقلت الفاء للمقول وان ما بينها أي اما والفاء اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول ههنا لان المعنى ليس عليه وعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتطلبه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول ههنا ما صحة المعنى

والى ذلك الاشارة بقوله (وقالتوا لوما وجوبا لقا) قامتدا خبره آلف وتلو متعلق بالآلف ومعنى تلوتال وجوبا حال من الضمير في التلو وشار بقوله (وحذف ذى الفاعل في شرادا)

ليكن قول معها قد نبذا أي طرح الى انه لا تحذف هذه الفاء اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أي فقال لهم اكفرتم ولا تحذف في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال له ديكيم ولكن سيرا في عراض المواكيب

قواضة وأما حصة الاخبار فلا شغال الخبر على إعادة لقصد المستدافهي الرابطة فافهم
وقوله سير منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لم يكن سيرا أو على
المصدرة أي سيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد
المخفى للسبوطي وقوله في عراض المراكب بالعين المهملة والصاد المهملة أي شقها
وناخيتها وقد صنفه من قال بجمع عرصة الدار والمراكب جمع موكب وجمع القوم
الراكبون على الابل أو الخيل لازمة فانه الشارح والعين في عراض مكسورة
كأفي القاموس (قوله أوندور كافي قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي
أنظر اليه أوندور في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين
الحج والعمره طافوا طافوا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما مال رجال
يشترطون فيصرون يكون محاذف فيه الفاء القول والتقدير فأقول ما مال
رجال) كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث
الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أوندور وهو ما خرج البخاري من قوله صلى الله
عليه وسلم أما موسى إلى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أوندور وهو ما خرج البخاري
من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما مال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين
الحج والعمره طافوا طافوا واحدا وأما التفسير الخ وفي بعض النسخ غير ذلك
(قوله كما تقدم في آية البقرة) هي فالما الذين آمنوا فيعملون الخ ثم ما لم يقدروا
بجمل أي يفترق الناس أو يراد بالتفسير فيها ذكر أشيا مفصلا كل منها عن الآخر
وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفسير (قوله
ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضع وهو والراضون الخ
(قوله فكان) نه قبل الخ) يراد به ان هذا يقتضي ان قوله والراضون هو المقابل
سقط منه أما الفاء لانه محذوف للدلالة عليه بقوله والراضون الخ كما هو
مدعاء أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي تكون قوله والراضون في العلم الخ
في موضع القسم الثاني فاعلم مقامه فالوجه في الاية لان الراضين عليه لا يقولون
فكذلك قوله والراضون في العلم الخ منقطع عما قبله ويؤيده قرآنين سعدان
تأويله الاعتدال الله بان النافعة وقرائة أي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول
الراضون ويؤيده ما قبله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقبه الراسخ فائدة
لاشتراك أهل أصل العلم بل الاصطلاح مطلقا في هذا الحكم لأن يقال خبي
الراضون بالذکر لانهم أثبت على هذا الحكم قال النبي قال الريدوا الحق انه ان
أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للخلق فالنقطة على قوله الاية وان أريد به

أوندور وهو ما خرج البخاري من قوله صلى
الله عليه وسلم أما بعد ما مال رجال وقول
عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمره
طافوا طافوا واحدا وأما التفسير فهو غالب
أحوالها كما تقدم في آية البقرة
ومنه أما النفقة فكانت لها حكمين
يعملون في البحر وأما السلام وأما الخدم
الآيات وقد يترك تكرارها استثناء بذكر أحد
القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في
موضع ذلك القسم فالاول نحو ما أيا الناس
قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا
مبيناً فالما الذين آمنوا بالله واعتصموا به
فسيدهم في رجة منه وفصل أي وأما الذين
كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
هن أم الكتاب وأنتم مساجد فالما الذين
في طوبىهم ذريعتهم فبفتحهم فبضمون
الفتنة وابتغاء أي أو ما غيرهم فيؤمنون
به ويكون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك قوله
تعالى والراضون في العلم يقولون أنما نبأ كل
من عندنا أي كل من التشابه والمحكم من
عند الله والإيمان بها واجب فكانه قيل
وأما الراضون في العلم فيقولون وعلى هذا
فالوجه على الاية

ما لا يتضح بحيث يسأل المحلل والمؤول فالحق الصلح اه (قوله وهذا المعنى)
 أى كون الذين فى قلوبهم ريغ يبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله
 هو المسار إليه فى آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فاعلمون الحق وعبر بالاشارة لعدم
 صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لان انضمام الناس فيها الى قسمين فى خصوص
 ضرب المثل بالبعوضة فافهمها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من الموازنة ثم هنا يقتضى
 أن المتبعين للمشابه كضار لتصریح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه
 فى اتباعه المشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال قسأئله (قوله وقد تأتى لقبر تفصيل)
 أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقد رفقوا ما زيد فقامت فقد تكلف
 (قوله شرحه) أى بانه (قوله فضل وكيد) أى وكيدا فاضلا (قوله وأنه بسدد
 الذهاب الخ) هذا هو ان الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذهاب
 (قوله عزيمه) أى لا يتسببه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد ان
 المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو محقق
 والمعلق على الحق محقق ولذا رجعوا الى بعد التالى فى الطلب أن تكون من متعلقات
 الجزاء لان الحلق الشرط بالكلية انبى بغير من التاكيد لانه اعظم تحققاتا وايضا
 لاداعى لتقدير الشرط بعبدية البسطة والجدية بخلاف الجزاء فقد عول لتقدير امتثال
 الحديث (قوله فى تفسيره) أى تبين حاصل معناه لما يأتى فى التشرىح (قوله
 مدل) أى مقصع (قوله وقائمة مقامهما) قد يقال ان أيا لم يتم الامقام مهما
 ومانقدهم عن سبويه فى تفسيره أما زيد فذاهب لا يدل على قيامهما مقامهما
 وشرطها لانه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها قائل ثم رأيت فى كلام ابن
 الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال فى التفصيل ما فى نفس المتكلم من اقسام
 متعددة ثم قد ذكر الأقسام وقديركم ويركز التالى والتزموا حذف الفعل
 بعد هذا الجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق القرف اذا وقع خبرا
 والتزموا ان يقع خبرا وبين جوابا ما هو كالعرض من الفعل المحذوف والعصم انه
 ير من الجمله الواقعة بعد التقدم عليها لترض العوضه وكراهة تلوا لفا اما
 ولتنبه على ان ما بعد ما هو النوع المصنوعه بالتفصيل من بين ما فى الجمله
 الواقعة بعد القاء وكان قياسه ان لا يقع الا حرفوا على الابتداء لان ان فرض الحكم
 عليه بما بعد القاء الحكمه خالفوا ذلك فى مواضع اذا ما من أول الامر بأن التفصيل
 باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها الجمله الواقعة بعد المقام من كونه مفعولا به
 أو مفعلا أو غير ذلك فهو ما لا ينبى فلا تظهر وأما اكرام الامير فكرم زيد اه مع

وهذا المعنى هو ان السار إليه فى آية البقرة
 السابقة فتأملها وقد تأتى لقبر تفصيل نحو ما
 زيد فلتطرق وأما التوكيد قلت من ذكره وقد
 أحكم العزم شئ شرحه فانه قال فائدة أما
 فى الكلام أن تعطيه فضل وكيد ذلك وأنه لا محالة
 ذاهب فإذا قصدت وكيد ذلك وأنه منه عزيمه
 ذاهب وأنه بسدد الذهاب وذلك قال سبويه فى
 قلت أما زيد فذاهب وذلك قال سبويه فى
 تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا
 التفسير مدل الشرط انتهى (تبيينات)
 وأنه فى معنى الشرط انتهى (تبيينات)
 الأول ما ذكره من قوله أما كيهما لم لا يريد به
 ان معنى أما كيهما معنى اسم وفعل
 حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل
 وانما المراد أن موضعها صالح لهما وهو فائمه
 مقامهما

تضمن معنى الشرط الثاني يؤخذ من قوله

تكون لها انه لا يجوز ان يتقدم الفاء اكثر من
اسم واحد فلو قلنا ما نريد طعامه فلا تأكل
لم يجر كائن عليه غيره الثالث لا يفصل
بين اما والفاء بمجمله تامة الا ان كانت دعاء
بشرط ان يتقدم الجمله فافصل نحو اما اليوم
وجك الله فالاصح كذا الرابع يفصل بين اما
وبين الفاء بواحد من امور ستة احدهما المبتدأ
كالا ذات السابقة فانها الخبر نحو اما ان كان من
قريب فانه الجمله الشرط نحو فاما ان كان من
المقرب ففروج ويصح ان لا يثبت

بعض زيادة وحذف وصدر عبارة مبنى على أن التفصيل لازم لا مادام انما هو
خلاف الرابع كاعتل (قوله تضمن معنى الشرط) الاضافة للبيان ان اريد
بالشرط التعلق وحقيقة ان اريد به الاداة وعنه التعلق وقد بحث في هذه تانها
انما تتج قيام اما مقام اداة الشرط دون فعلها مقام فعله فتأمل (قوله من
اسم واحد) اي او ما هو بمنزلة بكلمة الشرط والجواب والجور قال الدمامني واذا
امتنع الفصل باكثر من اسم واحد اشكل قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان
اذا ما اتلا مدبه فاكرمه وقعه فنقول ربي اكرم ان الطرف متعلق بقوله لانه يلزم
عليه التفصيل بالمبتدأ ومعمول الفعل قائمه اه واختار في موضع آخر متعلقه
بضماف مقدر اى شان الانسان لان نحو الشان والمقصود والخبر والتبنا والحديث
يجوز انما لها في الطرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهى
آياتنا انما انصم اذ تسروا والحراب وهى آياتنا الحديث ضيف ابراهيم المصكر من
اذ دخلوا عليه يعنى والثنى وما يتعلق به فى حكم الثنى الواحد لكن برده عليه انه
لا يصح الاخير من الثنى بانه يقول اذ الذى يقول نفس الانسان قالوا لى جعلنى
الطرف سالما من الانسان بناء على معنى الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض
بجعل يقول على تقدير ان (قوله لا يفصل بين اما والفاء بمجمله تامة) هذا
مفهوم من التنبه السابق وانما اعلمه لاجل استقامة الدعائية واحتراز التامة عن
جمله الشرط (قوله بشرط ان يتقدم الجمله الخ) يوجه بأن اما فاعلة مقام الفعل
فلا يليها الفعل وفيه ان الدعائية لا تنصرف في الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية
أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروع الخ) هذا جواب اما وجواب
الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حنبل
وغيره قال ابن هشام وانما اركب ذلك لوجهين أحدهما ان الفاعلة انه اذا
اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحد كان الجواب لا ينسبهما الثاني
ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لمحصل اجماف بها اه وترجم الاخفش
أن الجواب المنفك ولا ما واذ اداة الشرط معا وأبو على في أحد قوله أن الفاعل
جواب ان وجواب اما محذوف وقوله الثاني كالا قل افاذه الثنى قال الدمامني
وتقائل أن يقول لانتم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد
يل ما بعد الفاء جواب ان ولان وجوابها جواب اما لو افاد اذ اخله على ان تقديرها
والاصل هو ما يمكن من شئ فكل من الترفي من المقربين فخر او روح غائب اما
مناسبه ما يمكن من شئ وقدم الشرط على الفاء يراعى قاعدة الفصل بين اما

بانه قد يظهر
الربا مسمى
الآتي قد نزل
والفعل لا يلي
الفعل هو

والقصة فالتى فان الاول فاجواب اما والناحية فاجواب ان غُذِفَت الثانية
 لانها التى اوجبت التقضى ولا ان الحذف بالتوائى البقى (قوله اسم منصوب الخ)
 قال الرضى ويقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المقبول به والظرف والحال والمفعول
 المطلق والمفعول له وانما جازها عن عمل ما بعد فالجزاء فيها قبله مع امتناعه في غير اما
 لان الفاء بعد ما من حلقه عن عملها كما تقدم ولا ان التقديم لا غرض مهمة سبق
 ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى (قوله لفظاً وحلاً) مثال
 الاول فاما التيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثال الثانى واما بنعمة ربك فحدث
 ولذلك قال الايات (قوله اسم كذلك) اى منصوب لفظاً وحلاً ومثاله
 الاتيان من الاول ومثال الثانى اما الذى بكرمك فاكرمه دما مسمى (قوله
 بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فبذيت ياهد بناهم (قوله لان اما نافية
 عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المفعول ولا ينتج
 وجوب تأخير من الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد عالج الاول بان
 العامل المتقدم هو الجواب في الحقيقة وبانه لو قدر قبل الفاء وبعد المفعول للزم
 الفصل بأكبر من واحد والثانى بان حق المضرب عن السين التقديم على المضرب
 بكسرهما (قوله والفعل لا يلى الفعل) واما زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاعلى
 اى معنى ونظر الدما مسمى فى التعليل بان اما نافية عن جله الشرط لا قطع قطع فلم
 يجزأوا الفعل بتقدير كونه مقدماً فاعلاً أى الفصل باقاعل الموجود بتقدير او قد يدفع
 النظر بان الفعل الذى نابت عنه اما لما لم يذ كر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاعلاً
 بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للصيود
 كما تلى (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نافية عن فعل
 الشرط معنى وعلا وعلى الثانى معنى لا عملاً (قوله أو للفعل المحذوف) اى
 الذى نابت عنه واول تنويع الخلاف (قوله فموا اليوم فاني ذاهب الخ) لا يفتى
 أن التصديق ان ذهاب اليوم والجلوس فى الدار فموا هذا مما يثبت مذهب المبرز ومن
 وافقه ولا يلتفت مع اول المانع التقديم وان تعدد لكونه لا غرض مهمة كما سبق
 (قوله هذا قول سيويه الخ) قال الدما مسمى اذا عرفت أن مذهب الجمهور
 فى ضمير ما اليوم فاني ذاهب ككون الظرف معمول لا لفعل الشرط اولاً لانه كان
 لفصل بين الفاء واما جزاءا فملى حين فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست حرفاً
 من حركاتها الاصل بل هى فيه داخله على الجواب فتلصق أن الفاصل بين اما
 والقصة نافية يكون جزاء من الجواب نحو ما زيد فذا ذاهب اذا التقدير مهما يكن

وابها اسم منصوب لفظاً وحلاً بالجواب نحو
 فاما التيم فلا تقهر الايات خامسها اسم كذلك
 معمول لحذف يفسره ما بعد الفاء نحو اما
 زيد فاكفر به وقراءته بعضهم واما مفعول
 فبذيت ياهد بناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد
 الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نافية عن
 الفعل فكأنها فعل معمول لا لما فيها من معنى
 سادسها ظرف معمول واول الفعل المحذوف هو
 الفعل الذى نابت عنه واول الفعل المحذوف هو
 اما اليوم فاني ذاهب واما فاني الدار فان زيدا
 جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبرانه
 لا يتقدم عليها فكذلك معموله هنا قوله
 سيويه والمازنى والبيهقي

من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزء من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني
 ذاهب اذا التقدر مهما يكن من شيء اليوم وأما القاء في جميع التراكيب فانما
 تدخل على الجواب كالمثال الاخر أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على
 مذهب الجهور **١١** (قوله ونالقه المبرد الخ) أي فقالوا بعمل ما به ان فيها
 قبله سمع اما خاصة نحو ما زيد الثاني ضارب قال أبو حيان وهذا المبرد به سماع
 ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد يرجع المبرد الى مذهب سيبويه فيها حكاه ابن ولاد
 عنه وقال الزباج رجوعه مكتوب عندى بخطه **١٢** سيبوى فطم أن يخالفهم
 ليست في الطرف فقط وان أوهمه صنيع الش فم تقصيص الطرف قول آخر حكاه
 السيبوى بعد ذلك قال شيئا فعل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه
 أو التوسع في المصمول راجعه **١٣** والثاني هو الظاهر أو المعلن (قوله سمع)
 أي على قلة وضغط والراجح الكثير الرفع نقله الرضى من سيبويه (قوله بالنصب)
 أي على انه مفعول للفعل المحذوف الذي ثابت عنه أما هو ذكرنا اما قاءا سماعلي
 فيها الطرف كما مر افضالاً الطرف لا نصب المفعول به وان نصب الطرف لثباته
 عن فعل كما سذكر الش ذلك سماع المعنى وغيره وقال الرضى على انه مفعول
 به لما بعد الفاء لان معنى ذو عيب يملكهم ومعنى افضالها أي عظميا الفضل (قوله
 وعلى ذلك) أي جواز التقدير ما يلحق بالحل (قوله فهو أحسن الخ) أي
 لا طراد في كل موضع واصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه
 لا يتأق في نحو أما العلم فذو علم أو فاته عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد
 تالي القاء فحاقبه وهذا على مذهب الجهور وفيه ما مر ذامسقى (قوله او مفعول
 لاجله) أي للفضل المحذوف والتقدير مهما ذكر أحد الاجل العلم وقوله وحال
 أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكر شأ حال كونه علما لكن
 تقدير المفعول على هذه معرفة أولى لكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست
 العاملة) أي فيما به ما عطا لانه الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل
 في المفعول به فالظاهر ان غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانتم أما (قوله
 أم المنقطعة) أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين
 وأما البصريون فلا يبخون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كالحق
 (قوله وما الاستهامة) أي التي استقمهم بها وحدها ان جعلت ذام موصولة
 أو مع ذا ان ركبت ذامع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نفت
 ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيخفى بفتح الحاء المهملة

وقالهم المبرد وابن درستويه والقرنا
 والحنف * الخامس سمع أما القيد فذو
 عيب بالنصب وأما قرنا فأنما افضالها وفيه
 دليل على انه لا يلزم أن يتقدم مهما يكن من
 شيء بل يجوز أن يتقدم غيره مما يلحق بالحل
 اذا التقدير هنا مهما ذكر وعلى ذلك فيخرج
 أما العلم فعالم وأما حل فاصل فهو أحسن
 بما قبل انه مفعول مطلق مصمول لما بعد القاء
 او مفعول لاجله ان كان معترفا وحال ان كان
 منكرا وفيه دليل ايضا على ان أما ليست
 العاملة اذا لا يعمل الطرف في المفعول به *
 السادس ليس من اقسام أما التي في قوله أما اذا
 كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر
 أما برأشة اما انت ذاتر
 بل هي فيهما كتمان والتي في الآية أم المنقطعة
 وما الاستهامة أدعت الميم في الميم والتي
 وما الاستهامة وما الزيد وقد سبق
 في البيت هي أن المصدرية وما الزيد وقد سبق
 الكلام عليها في باب كان * السابع قد تبدل
 ميم أما الاولى باستشفال التضعيف كقوله
 برأت رجلا بماذا الشمس عارضت
 فيضى وأما المعنى فينصرف

(ولولا ما بزمان الابتداء • إذا امتناع وجود عقد) أي لولا ما استعملنا • أحدهما أن يدل على امتناع شيء لوجود غيره وهذا أراد بقوله إذا امتناع وجود عقد أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولا زنا بينهما بقتضيان سبقت مبتدأ متزما سحذ خبره غالباً وقد تم بيان ذلك في باب المبتدأ وجواب الجواب لمصدره ٨٩ بخاص أو مضارع مجزوم لم فإن كان الماضي مثلاً قرن باللام غالباً لمحو لآنيته لكاء ومبين ونحو قوله

لولا الاضاحه لولا شاذ لكان في

من بعد سخط في الرضا رتباً وان كل منضياً يجزى منها غالباً نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً وقوله

والله لولا الله ما هديتنا وقوله

لولا ابن اوس نأى ماضٍ صاحبه

وقد يقرن بها المنى كقوله

لولا ربنا لقا الطاعنيننا

ابقت نواهم لنا رحوالاً جديداً

وقد يحلونها التثنية كقوله

لولا زهر حشاني كنت منتصراً وقوله

وكم موطن لولا ي طمت كاهوي

بإحرامه من قبة التيق منهوي

وإذا دل على الجواب دليل جازح فلهو

ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله نواب

حكيم • والاستعمال الثاني أن يدل على

التخصيص فيقتضيان بالجل القطعية وبشاركتها

في ذلك خلا والاموازنة لها والالتصنيف

وقد أشار إلى ذلك بقوله (وبهما التخصيص

من زهلاء الأولا وأولونها القلعة) أي المضارع

أو ماضياً تأويله لولا تستغفرون الله ونحو

لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لولا ما تأنينا

بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو لا تسلم

أو لا تسلم قد دخل الجنة ونحو لا تقا تلون

قوما نكثوا أيانهم والعرض كالتخصيص

الان العرض طلب بلين ورفق والتخصيص

طلب بحث (وقد يليها)

مضارع ضمني بكسر هاء وقهها أي يز ويخصر بالماء المجبة وفتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد أي آله البرد في أطرافه اه شفي فسطا البعض يخصر بالماء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنعه من أن قول أي العلاء المزمري لو انضمر من الإحسان زرعكم • والعذب يهيم للأفراط في الخصير بالماء المهملة خطأ وانما هو بالماء المجبة (فائدة) قد تحذف ما وما يطرد ذلك قبل الامر والهي لمحو وركب فكبر ويا بك فظهر والجز فاهير بذلك فيلحق حوا ولا يقال زيد انضربت ولا زيد انضربه بتقدير ما انظر حاشية السوطي على المعنى (قوله الاستدعاء) أي المبتدأ كما يشير إليه الشارح والاف في عقد التثنية (قوله ولا زما) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ (قوله لولا الاضاحه) بصاد مهملة ونساء مبهمة أي الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله ريبا (قوله وان كان منضياً) هذا مقابل قوله فان كان الماضي مثبتاً فالضمر في قوله وان كان منضياً يرجع الى الماضي ومن المعلوم ان لم لا يدخل على الماضي فقول البعض فيما لخصناه قوله وان كان منضياً أي بغيره فان كان منضياً امتنع اللام لا وقع وقيد في الهم في الماضي هنا بان يكون بما هو ظاهر من منع الشارح فلا يجوز لولا لا لاق وقد علمت (قوله لكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حرف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي لفضلكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التخصيص) بمبالغة الحذف يقال حذبه على كذا أي رغبه في فعله فإذا أريد تأكيده الترغيب والمبالغة فيه قبل حذبه (قوله الموازنة لها) أي لولا (قوله من) أمر من ماضٍ ميم (قوله وهلا) عطف على الضمير الجرمي و بلا إعادة الجار بل وان ذلك عند الناظم كما مر (قوله وأولنها) أي هذه الأدوات انفس (قوله الفعل) أي انطوى إذا طوى لا يطلب (قوله أي المضارع الخ) قال القاري في قال سيبويه انها أي الأدوات المذكورة كلها التخصيص سواء ولها ماضٍ أو مضارع وأوالحسن يز بإشاد ان وليهن المستقبل كمن تخصص بالفاعل على الفعل ليعمله نحو هلا تضرب اللص وان وليهن الماضي كمن يز أيضاً لتخصيص الامتناع طلب الماضي لمحو ولولا ضربت الاصل أي لا ي شيء ماضٍ به وقال سيبويه ان فات الماضي فلا يقوت مثل فعله اه ولا يعد عندي انهن بالاشارة اذا دخلن على الماضي كمن يز أيضاً على ترك الفعل في الماضي وتخصيصاً على فصل مثله في المستقبل قد دبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي في كون كل طلباً (قوله وقد يليها الخ) قال في المعنى وقد

أي قذبل هذه الادوات (اسم فعل مضارع على ا و يظهر مؤخر) فالأول نحو قولك هلا زيد انضربه فزيد اعلى يفعل مضارع
يعني انه مفعول للفعل المضارع والثنى نحو قولك هلا زيد انضرب فزيد اعلى بالفعل الظاهر الذي بعده لا مفعول في (تضاهات) * الاول
ترد هذه الادوات للتوبيخ والتندب فقصص بالماضي ٩٠ أو مافى تاويله ظاهراً أو مضارعاً لولا أو عليه بأربعة شهاداً فلولوا نصرهم
الذين اتخذوا من دون الله قسرباً لله

ونحو قوله

تعدون عقر التيب افضل مجدكم

في ضو طرى لولا الكمي المنعنا

أي لولا تعدون الكمي بمعنى لولا عدتم لأن

المرادون بعضهم على تركه في الماضي وإنما

قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله

اتيت بعد الله في القتموشا

فهنا بعدا ذ الخيانة والقدر

أي فهلا أسرنت سعداً * الثاني قد يقع بعد

حرف التضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضارع كان

الشيانية كقوله

ونبت ليلي أرسلت بشفاعة

الى فهلا نفس ليلي شفيها

أي فهلا كان الشان نفس ليلي شفيها

* الثالث المشهور أن حروف التضيض

اربعة وهي لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد

ولهذا المبد كرفي التسهيل والكافة سواهن

وأما ألابا فتختلف فهي حرف عرض فذكره

لها مع حروف التضيض فيحمل أن يريد أنها

قد تأتي بالتضيض ويحمل أن يكون ذكرها

معوناً لمشاركتها لأن في الاختصاص بالفعل

وقرب معناها من معناه وتؤيده قوله في

شرح الكافية والحق يحرف التضيض في

الاختصاص بالفعل المقتضو بها العرض

نحو ألا تزورنا (خاتمة) أصل لولا ولوما لو

وكبت مع لاوما وهلا مركبة من هل ولا

والأبيحور أن تكون هلا فابديل من الهامزة

فصلت من الفعل بأدواء معمولين وبجمله شرطية معترضة فالأول نحو لولا

أذ سمعوه قلتم فلولاً أذ جاءهم بأسنا تضربوا والثنى والثالث فلولاً أذ بلغت

الحقوقم الى صادقن الحق فهلا ترجعون الروح أذ بلغت الحقوقم ان كنتم

غير مبرين بين وسانتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المضمر منكم بعلمنا

أوباللائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأ كيد لاولى ١١ والقسمان

الأولان يملهما النظم (قوله مضمر) أي عذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو هلا

زيد اضربه أو معنى نحو هلا زيد اغضبت عليه أي هلا هنت زيدا أو تركت زيدا

وقوله أو يظهر أي مذكور (قوله للتوبيخ) أي اليوم على ترك الفعل والتدبير

أي الا شاع في الندم وجعل شفيضاً والبعض العطف من عطف الملتزم على اللانم

وجعله من العكس صحيح بل الظاهر (قوله تعدون عقر التيب) جمع ناب وهي

الناقة المسنة وضو طرى للضاد المجبة وإظاء المهمة المرأة الحقا والكمي الشجاع

التمكي في سلاحه والمنقح الذي على رأسه شفة حديد شقي * (قوله بمسح لولا

عدتم) وانما يقدر عدتم من أول وهله لأنه لا دليل عليه أذ الفعل المذكور

المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لأن المراد الخ) قال الدماميني بصر أن براد

تخضعه هم على عذفي المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه في الماضي (قوله

في القذ) بكسر الصاد سير من جلد غير مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمر) أي

الفعل المضمر (قوله أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث ثبتت وقوله

بشفاعة أي بذى شفاعة بشفع لها (قوله أي فهلا كان) نفس ليلي شفيها أي

ليصل القضاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى بشفع لها عنده بدليل قوه بعد هذا

البيت

أكرم من ليلي على متفتني * به الجاه أم كنت امرأ لا أطعها

فنفس مبتدأ وشفيها خبر أو بالعكس والجمله خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا

بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التضيض وانما يقدر يكون من أول وهله لأن

المعهود في غير هذا الموضع تقدر بكان لحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدر فهلا

تشفع نفس ليلي لأن الاختصار من جنس المذكور أقس قال في المغني وشفيها على هذا

خبر محذوف أي هي شفيها (قوله ويحمل أن يكون الخ) استشكل تسلط

من التضيض عليها وأجيب بأن المراد منه بمجموع الادوات انفس (قوله وقرب

معناها من معناه) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما

الخ) عبارة القارضي والوجود أن ادوات التضيض كلها مفردة وقيل مركبة

فهل من حل ولا النافذة ولولا ولوما من لو وحرف التني والابالتشديد من أن
ولا قلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا الخففة
بسطه في التخصيص وقيل مركبة وأما التي للعرض وألا الاستقانة فبسطة كما
سبق في باب لا اه (قوله لولا لا تقزم) أي تعدل وقوله در القوم قال في القاموس
الذرة الميل والعوج في القناة ونحوها (قوله فتقول بلولم) فتكون لولا الامتناعة
داخله على لا النافذة وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعة
والدليل على جملها بأحد هذين الحسين السياق وقرن جوابا باللام

• (الاجابة بالذي والاقبال باللام) •

• تلها السقي ومثني الذي والسقي وجعلهما أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبره
(قوله لا السببية) يعني أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعرّف عنه
بالذي وقال ابن الحاجب انها بما الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلا إلى هذا الاخبار
المقصود بالذي وقال أبو حيان انها بمعنى عن اهـ م وعلى الآخر عن في قولنا عن زيد
مثلا يعني الياء أو شارفي التوضيح الى انه متعلق بمحذوف حال أي معبر بهذا اللفظ
(قوله أخبر عن معنى زيد بواسطة الخ) يعني أن معنى زيد مخبر عنه بمعبر عنه بالذي
وخبره بمعبر عنه يزيد (قوله وضعه الصويون الخ) ويؤوه على أبواب النوكاب
القاعل والمبتدأ والخبر وواضعهما وجب جميع المقولات وغيرها لم تكن الطالب من
استحضار الاحكام الصوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف
فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجلة القلانية بالذي بعد ما هم طريقة
الاخباريه فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم حل ذلك
الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يفتن (قوله للتدريب) أي التمرين والتدريب
(قوله كما وضعه الصويون الخ) كما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف
تبني من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما
لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع في التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار
بالذي ونحوه الا من ينبغ في علم العربية اه سندوني واذا ثبت من قرأ مثال
جعفر قلت ترأوا الاصل قرأ اه يسمون تين قلبت الثانية ياء ثم الياء أو الفوا في الاشياء
والتنثار الصوية للسببية قال ابن جنى قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه
بالشام عن مسألة فغفر السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبني من
وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ فاذل نقل حركة الهمزة على الادل وحذفها
ثم تجميعه بالواو والنون ثم تنقيتها الى فصل وجوابها في الاصل وروى نحو كوكب

وقد بدى الفعل لولا غير مهمة تخصيفا كقوله
انت الما بالواو المعنوية
لولا تقزم در القوم لا خلتوا
فتقول بلولم أي لو لم تقزم أو تجعل المختصة
بالاسماء والفعل صله لان مقدرة على حدة

• تلها السقي والله تعالى أعلم •
• (الاجابة بالذي والاقبال باللام) •

الباقى قوله بالذي بالاسمية لاياء التعديبة
لدخولها على الخبر عنه لان الذي يجعل في هذا
الباب مبتدأ لا خبرا كما استق على وهو في
الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من
قام زيد فالعنى أخبر عن وهذا الباب وضعه
تعبير عنه بالذي في الاحكام الصوية كما
وضع الصويون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية

فانقلب الياء ألفاً تصرّكها وانفتح ما قبلها فصار واء ثم نقلت حركت الهمزة الى الواو الياء كنه وحذفت فصار وواو فاجتمع واو وان في أول الكلمة فقلت الاولى همزة فصار واو فاذا جمعت بالواو والنون قلت واوون بحذف الالف لاتقام اما كنه مسح وواو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وقلب وواو الجمع ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون وادغام الياء في الياء اه ملخصاً وهذه القصة مما يؤيد مد ابن هشام في المعنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أى سبك كلام من كلام أتركا فأغاده الشارح على التوضيح (قوله وكثيراً ما يشار الى هذا الاخبار) أى لا يقد كونه من معنى اسم في تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردأ على من قال قام عمرو وأقول قام زيد وعمرو وأزالة تلك الشك في القام (قوله أو تقوى الحكم) لأن في هذا الاخبار اسناداً الى التخيير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشوبى السامع) كقول واصف ناقص صالح عليه الصلاة والسلام والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جهاد ابن غازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمراً على الجواز المبرّد فأغاده المرادى (قوله وما سواهما) أى من بقية الجملة (قوله عائد هاتخ معلى التكملة) أى خفف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن التخيير الذي يخفف الاسم المتأخر لا يقدّم مطابقتها للموصول لكونه عائد ويلزم عند الجمهور كونه عائداً لانه عائد على غائب لأن الموصول في حكم الغائب ولو خفف ضمير متكلم أو مخاطب واجاز بعضهم مطابقتها للضمير في التكلم والمخاطب كان يقال في الاخبار عن تامضرت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تامضرت بالضم الذي ضربت أما كذا في المرادى وانما منع الجمهور ذلك هناع يجوز بهم أنت الذي قام وأنت الذي قلت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة التخيير حالة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جام زيد وعمرو وجب فكيد الخلف المستر ليصل الفصل عنه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذي جاء هو وعمرو زيد فقط هو فكيد للتخيير المستر الذي هو خفف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت زيد وعمرو احتجج الى اعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على التخيير الجهر وتقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا

وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيراً ما يشار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشوبى السامع أو اجابة المتضمن انتهى والكلام في هذا الباب في امرين الاول في حقيقة ما يخبر عنه والثاني في شروطه وقد أشار الى الاول بقوله (ما قبل آخر عنه بالذي خبر ما قبل الذي مبتدأ قبل استقر) عن الذي مبتدأ وخبر خبرها ومبتدأ حال ما موصولة مبتدأ وخبر خبرها والثاني من الذي الثاني والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على قضاها لانها موصولة والتقدير ما قبل الذي خبره بهذا اللفظ انتهى الذي هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقر الاول (وما سواهما) أى ما سوى الذي وخبره (فوقه صلة • عائداً) وهو ضمير الموصول (خفف معلى التكملة)

وهو الخبر فيها كان لمن فاعله أو مفعولة أو غيرهما فهو الذي ضرب به زيد فاذا كان خبرا لما أخذ أي إذا قيل لك أخبرني
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضرب به زيد تصدق بالخبر بالذي مبتدأ وتقرئ زيدا وهو الخبر عنه فتجعله خبرا عن الذي وتجعل
ما بينهما صلة الذي وتجعل في موضع زيد الذي آخره خبرا عاذا على الموصول ٩٣ ولوقيل لك أخبرني التام من هذا المثال قلت الذي ضرب

زيدا أنا فقلت به ما ذكر إلا أن التام خبر
متصل لا يمكن تأخيرها مع بقا الاتصال وان
قبل أخبرني زيد من فوقك زيد أول قلت
الذي هو أول زيد أو أي أول قلت الذي هو
زيد أولك وباللهذين والذين والقي

أخبر عن اعماء وفاق المتب
وهو ما قبل لك أخبرني في التثنية والجمع
والتأنيث ككلماتي وفاقه في الأفراد
والذكر فإذا قيل لك أخبرني الزيد من
فقر بلف الزيدان العبرين رسالة قلت للذان
بلغا العبرين رسالة الزيدان أو عن العبرين
قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العبرين
أو عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العبرين
رسالة فتقدم الخبر وتصله لأنه إذا أمكن
الوصل لم يجز العدول إلى الفصل وحشد
يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بأقبل
ثم أشار إلى الثاني وهو ما في شرط الخبر عنه

بقوله (قبول تأخير وتقرئ لما
أخبر عنه هاهنا قد حتما

كذا التقى عنه بأجنبي أو

بمضمر شرط فراع ما روعا
اعلم أن الأخبار كان بالذي أو أحاد فروع
أشترط للمخبر عنه تسعة أمور ١ الأول قبوله
التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار
لأن تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم
فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرة
وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط
وكم التثنية وما التثنية وخبر الشان فلا يخبر
عن شيء منها لما ذكرته وفي التسهيل أن الشرط
أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن

أه يس وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فاعلة والخبر حالة في المبتدأ لأنه حينئذ يعمل
التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فما كانه) متعلق بخطف وقوله أو غيرهما
كالبتدية والخبرية (قوله فتصد بالخبر الخ) حاصله خمسة أعمال تصد بالخبر
بالذي وتأخير زيد ورفعها وأشار إليه بقوله فتجعله خبرا عن الذي ويجعل ما بينهما صلة
وأن يجعل في مكان زيد الذي قلته عنه خبرا معطافا به في معناه وأعرابه (قوله
قلت الذي هو زيد أولك) صوابه الذي زيد هو أولك تأخير هو عن زيد ليكون
في موضع الخبر عنه (قوله وباللهذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز
الأخبار بالثنين واللاقي ويضيد قول التوضيح باب الأخبار بالذي وفروعه لأن التي
وفروعهما من فروع الذي أه سم ولوقال المصنف وفروعه للذي نحو التي لدخل
في كلامه السان واللاقي واللامى واللاقي (قوله في التثنية الخ) متعلق بقول
المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فإذا قيل أخبرني) وإذا قيل أخبرني الهندات
من ضربت الهندات قلت الذي ضربت من الهندات قال في الارتشاف ويسوى
الموصول بغيره في الأخبار فإذا أخبر عن الذي من ضرب الذي ضربته تقول
الذي ضربته الذي ضربته أه فاضري فتقبل مكان الموصول وصلته خبرا لأنها
شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما في الجمع قال سم قاس ذلك أن يقال
في الأخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو والذي هو عمرو الذي في داره زيد
(قوله فتقدم الخبر وتصله) مراده بالخبر خبر العبرين في مثال الأخبار عنهم
وخبر الرسالة في مثال الأخبار عنها أي وكان حق الخبر لولا وجوب الاتصال حيث
أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أي حين
انقدمت الخبر وتوصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للإطلاق وإن زعم
السندوقي أنها التثنية (قوله الأول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا
واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن خبر
الفصل ثلاثين جملة من لزوم التوسط أه ذكرها وهو ما عاظم ظهر على القول بأنه
اسم ما على الصحيح من أنه حرف على صورة خبر الرفع المتصل فقدم الأخبار عنه
لعدم حاجته اللازمة للخبر عنه ثم من أجاز تقدم الخبر في هذا الباب كان مصفورا
والمراد أجاز الأخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدأ فقال أيهم الذي هو في
الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التثنية) فلا يقال في كم
عبدني وما أحسن زيد الذي هو في كم عبد ولا الذي هو أحسن زيدا ما (قوله
وخبر الشان) في جعله من لازم الصدرة نظر لأنه يقتضي أن العوامل لا تقدم عليه

وقد قالوا في قوله اذا مات كل الناس نقصان ان اسم كان ضمير شان وفي قوله تعالى
 ان الحمد لله ان اسم أن ضمير شان قال ابن جماعة وحيث قد فاستناع الاخبار عنه انما
 هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع انه يجب تأخير عنه
 اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ونسبة (قوله فلا يتغير من الحال والتبيين) لانك
 لو قلت في جاء زيد ضاحكاً ولم تكن تعين نية الذي جاء زيداً ضاحكاً والتي ملكت
 تعين اياها فنية لم تكن نصبت الضمير المنفصل في الاول على الحال وفي الثاني على
 التمييز وذلك يمنع قال السندوني فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جاز
 تعريفهما قلت لم أره منقولا ولا ظاهراً من لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما
 فتدبر اهـ (قوله لم يذكر في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الا في
 العرب عنه في التسهيل بقوله منوباً عنه بضمير قال شرحه أبو حسان ومتابعه المردى
 وابن عقيل وناظر الحديث والتمحيص والفتحة أي من ذلك الاسم الذي تريد أن تغير
 عنه وتقر زيداً من الاسماء التي لا يجوز ضمها كالحال والتمييز والاسماء العاملة
 على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات
 المشبهة وأسماء الافعال كذا في التصريح والتمحيص بضمير عن الاسماء العاملة
 على الفعل لان ضميرها لا يصلح عليها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من
 اخرجها بالشرط الثاني كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبي)
 أي محضة وضع اجنبى موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الفاعل الذي
 يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان احدهما أن يكون عائداً الاسم من جملة
 أخرى نحو أن يذكر انسان متفوقاً لشيء فيجوز الاخبار عن الهاء فقال الذي لشيء
 هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائداً على بعض الجملة الا انه غير محتاج
 اليه للربط نحو ضرب زيد غلاماً فلا يمنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه
 يجوز أن يعلقها الاجنبى نحو الذي ضرب زيد غلاماً هو اهـ مردى ويشهد
 أيضاً عدم جواز الاخبار عن الضمير قائم اذا لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم
 عمرو سم (قوله ضميراً كان أو ظاهراً) تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء
 عنه بأجنبي (قوله المتصل الآن) أي باللفظ (قوله وان قدرته عائداً على
 الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعاً اليها لان الضمير الواحد لا يعود لثنتين
 ثم كان يمكن جملة لاحدهما وتقدير عائداً لآخر بما يناسب الحال سم (قوله
 كاسم الإشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره
 مما حصل به الربط) فلا يتغير عن زيداً من زيد ضربت زيداً فلا يقال الذي زيد

في الثاني بقوله التعريف فلا يتغير من الحال
 والتمييز لانها ملازمان للتعريف
 فلا يصح جعل الضمير مكانهما لانه
 ملازم للتعريف وهذا القول لا يستغنى عنه
 في التسهيل الثالث قبول الاستغناء
 بأجنبي فلا يتغير من اسم لا يجوز الاستغناء
 عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً فالضمير كالحال
 من يجوز زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها
 بأجنبي كعمرو ويكرهون ما خبرت عنها قلت
 الذي زيد ضربته هو فالضمير المتصل هو الذي
 كان متصلاً بالفصل قبل الاخبار والضمير
 المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان
 متصلاً قبله وآخرته ثم هذا الضمير المتصل
 ان قدرته راجعاً بالابتداء الذي هو زيد يتي
 الموصول بلا عائده وانحرفت قاعدة الباب
 وان قلته عائداً على الموصول يتي ان لم يلا
 رابط والظاهر كاسم الإشارة في نحو لباس
 التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه
 لو خبر عنه لم يمتد دور السابق

وكلاهما الواقعة في الامثال فهو الكلاب في قوله الكلاب على البقر فلا يجوز ان تقول التي هي على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه باجني لان الامثال لا تغنيه الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضعيف فلا يصح عن الاسم المجرور بجي أو عذا وبمذللان لا يجوز ان الظاهر والاختيار يستدعي اقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم في نحو قولك سر أبا زيد ٩٥ قرب من عمرو والكرم يجوز الاختيار عن زيد

ويستغنى عن الباقي لان الضعيف لا ينفصل عن اما الالف فلا ان الضعيف لا يضاف واما القرب فلا ان الضعيف لا يتعلق به جاور مجرور ولا غيره واما عمرو والكرم فلا ان الضعيف لا يوصف ولا يوصف به ثم ان اخبر عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا وعن الموصوف وصفه معا لا يلزم الاستغناء حيث ان الضعيف عن الخبر عنه فتقول في الاختيار عن المضاف مع المضاف اليه الذي سره قرب من عمرو والكرم أو يزيد وعن العامل مع المعمول الذي سر أبا زيد قرب من عمرو والكرم وعن الموصوف مع صفته الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو والكرم الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يصح عن لازم النسب كسبحان وعند السادس جواز وروده في الاثبات فلا يصح عن أحد ودار وعرب ثلاث يخرج مجازته من الاستعمال في الثاني السابع أن يكون في جملة خبرية فلا يصح عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تفيد صلة والطلبية لا تكون صلة الثامن أن لا يكون في إحدى جملتين مستقيمتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ولا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذي استبقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقيمتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كعملي الشرط والجزاء وكألو كان العطف بالفاء أو كان في الاخرى ضمير الاسم الخبر عنه

ضربه زيد لان زيد ارباط (قوله التي هي على البقر) كان انما ينبغي ان ياحا على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضعيف) خرج ما لا يجوز ضميره كالاجزاء العاملة على الفل كأمير (قوله لا يجوز ان الظاهر) قد يبادر الى ذهن جواز الاختيار عن مجرور وب لا نه خبره ولكن الصقن أنه لا يجوز لان الضعيف حيث لا يعود على ما قبل وب وهو الموصول وانما يعود ضمير وب على ما بعده وذلك ليحصل له ايهام بقرب به من النكرة فان قلت اذا قلت في وب رجل قام الذي به قام رجل فاما جعل العائد ضمير قام لربه قلنا القاعدة في باب الاخبار أن الضعيف العائد خلف الظاهر المخر لا ضمير آخر ثم ان الضعيف في ربه لا بد له من تمييز ولا تمييزنا دما يعني (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كايده عليه البيان الا في (قوله وعن العامل مع المعمول الذي سر الخ) فالتلفظ بضمير مستتر في سر لا مكان استناده فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تسميخ (قوله فلا يصح عن لازم النسب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو أين الله وفه نظر اه ذكرنا ويحجب بأنه لا يلزم جالوا سداهو الرفع على وجه مجع ومن هو الرفع على الابتدائية وان الخبرية في القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضي تصرفه لانه وان لم الرفع على الخبرية الا انه ليس خبرا في القسم سم (قوله فلا يصح عن أحد) أي في نحو ما جاني من أحد لانه لو قيل الذي ما جاني أحد لم وقع أحد في الاثبات وهو متع عند الجهور ذكرنا (قوله أن يكون في جملة خبرية) أي لبتا في الاثبات صلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يصح عن اسم لبت ولعل خبره ما لم يكونا ضمير جملة خبرية فهو قال زيد لبت عمرا قائم أو لعل بكر فاضل فيقال الذي قال زيد لبت قائم عمرا أو لبت عمرا قائم والذي قال زيد لبت فاضل بكر أو لعل بكر هو فاضل وعملا لا يجوز الاخبار عنه معمول لكن لان له لا تقع صلة وان كانت خبرية فلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يصح عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والاجاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس مأمور (قوله مستقيمتين) أي لا رابط لاحدهما بالآخرى مما ساقى (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليعكون شاملا لما اذا اخبر عن الاسم من الجملة الثانية فهو عر في المثال سم (قوله بغير القيام) هذا ان لم يجعل الواو والصال ولا جاز كما في الفارسي (قوله أو كان في الاخرى) أي الجملة الخبرية الجملة المشقة على الضعيف الخلف

(قوله ففي نحو الخ) تصور بالاتصاف الثلاثة قبله على الحب والتشرب المرتب لكن عند
 أشبه القسم الثالث (قوله لا تشاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على
 ما استقرأه السلف أو العكس (قوله) وعن عمرو الذي قام زيد وقعد عنده عمرو
 مكان الصواب امقاطه لأن المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير
 الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجمله الأولى ليس فيها عائداً فادسهم ولأن فيه خروجا عن
 الممثل لأن المشتغل على الضمير في حال الاخبار من عمرو ليس الجمله الأخرى أى
 المغيرة للجملة المشتغلة على الضمير المنطق بل الجمله المشتغلة على الخلف فافهم (قوله
 وفي نحو ضرب زيد الخ) وتقول في الاخبار عن الباء في هذا المثال الذى ضرب به
 وضرب زيد أنا فتأتى بدل كل من الباء والتاء بضمير الغيبة وهو الباء في الأول
 والضمير المستوفى الثانى لانهم مارا جمان للموصول وهو غائب وكذا اذا اخبرت عن
 التاء اه سم واعلم ان هذا المثال وما بعده من امثلة ما اذا كان في الجمله الأخرى
 ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالآخرى الجمله المغيرة للجملة المشتغلة على الضمير
 انخلف عن الاسم الظاهر من ان تكون هذه الجمله المغيرة أولى كهذا المثال
 أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب امقاطه المثالين
 لأن كلام الجملتين بعد الاخبار فيه عائد فلا يفتى فلا يكون من كون الجملتين في حكم
 الجمله الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما في حكم الواحدة اشتغال كل على
 ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا ضمير مستقيمتين بأن كانتا
 في حكم الجمله الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان
 في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما في حكم الجمله الواحدة صلاحية
 وقوعهما معا له كصلاحية وقوع الجمله الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض
 لو سلم لتوجه على قوله وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ ايضا لاشتغال كل من
 الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضعية فلا تغفل (فائدة ثان) ه الأولى قال في التسهيل
 وان كانت الجمله ذات تنازع في الفصل لم يضر الترتيب ما لم يكن الموصول الآف واللام
 والمخبر عنه غيرا للتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الاصران تقدم التنازع فيه معمولا
 لا قبل التنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامسى فتقول في الاخبار
 عن التامم ضربت وضرب زيد الضارب زيد أو الضارب هو أنا فتمت زيد أو جعلته
 معمولا للأول لأنه كان يطلبه منصوبا أو اخبرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضا
 عن ضمير التكميل لمع أن يكون عائدا على آل مستترا بطريان الوصف على من هو له
 لأن آل نفس أنا أو فاعل الضرب في المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لأن آل لا تفصل

تجاوز الاخبار لا تشاء المحذور المذكور فتفى
 نحو ان قام زيد قام عمرو تقول في الاخبار
 عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو
 الذى ان قام زيد قام عمرو وفي نحو قام زيد
 قعد عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذى
 قام قعد عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد
 قعد عمرو لأن ما في الفاء من معنى
 السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء
 وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول في
 الاخبار عن زيد الذى قام قام وقعد عنده عمرو
 زيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو
 وفي نحو ضربت وضرب زيد ونحو اكرمتى
 واكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذى
 ضربت وضرب زيد وعن عمرو الذى اكرمتى
 واكرمته عمرو ه التسلع امكان الاستفادة
 فلا يجتمع اسم ليس بضمه معنى ككثيرا
 الاعلام بنحو بكر من أى بكر إلا يمكن أن
 يكون خبرا عن شئ

(عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم) أي بشرط لجواز الاخبار عن آل ثلاثة شرط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه . الاثنية
أن يكون الخبر عنه من جهة يتقدم فيها الفعل وهي الفعلة . والى هذا الإشارة بقوله فيه الفعل قد تقدم . الثاني أن يكون ذلك الفعل
متصرفا . الثالث أن يكون مشتقا فلا يخبر عن زيد من قوله زيد أخوك ولا من قوله عسى زيد أن يقوم ولا من قوله ما قام زيد
والى هذين الشرطين الإشارة بقوله

(أن صم صوغ منه لال) إذا لصم صوغ
له لال من الحامد ولا من المتني ثم مثل الماصع
ذلك منه بقوله (كمصوغ واق من وقي الله البطل)
فإن أخبرت عن الضاع قلت الواق البطل الله
أوعن المفعول قلت الواقعة الله البطل ولا يجوز
لك أن تصحف الهاء لأن عائد الالف واللام
لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستقر الهوى محمود عاقبة (وأن يكن
ما رفعت صلة آل خبر غيرها) أي غير آل
(أين واقص) وإن رفعت خبر آل وجب
استنساخه في نحو قولك بلغ من أخوك
الى الزيدين رسالة أن أخبرت عن التاء
قلت المبلغ من أخوك الى الزيدين رسالة
أنا كإن في المبلغ خبر مستتر لانه في
المعنى لال لانه خلف من خبر المتكلم وآل
للمتكلم لأن خبرها خبر المتكلم والمبتدا
فمن الخبر وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء
المثال وجب إيراد الخبر واتصاله بخبر إن
وافقه على غيرها ماله تقول في الاخبار عن
الاخوين المبلغ أنا منهما الى الزيدين رسالة
أخوك وعن الزيدين المبلغ أنا من أخوك
اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغ أنا
من أخوك الى الزيدين رسالة فالخلف خال من
الخبر في هذه الامثلة لانه فعل المتكلم وآل
فيه خبر المتكلم لانها نفس الخبر الذي أخرته
فأنا فاعل المبلغ وخبر القية هو العائد وكذا
تفعل مع خبر القية فتقول في الاخبار عن
خبر القائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته
زيد الضارب جاريته هو في الضارب خبر آل
مستتر بربانته على ما هو فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها جاريته فلا يخبر في الضارب بل فاعله الخبر
المفعول لجريانه على غير ما هو

ويزيدون أنوا جاريته بصر أن يكون يقر بصر خبر الذين لأن التون عائدة للآزواج
المشغلة في المعنى لضرب الموصول فتدأ كفي في عائد المبتدا يرجع خبر من الخبر الى
مضاف في المعنى للمبتدا فالاول أن يكتفي في عائد الموصول برجع خبر من الخبر
الى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى ينسب أي يميز الذي
ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة وقول
ابن غازي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ جع على من
لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركب (قوله لجواز الاخبار عن
آل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهي الصلة) تفسير خاص
بصاتم لأن الفعلة صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أدات من الأدوات مع
أن ذلك مانع من الاخبار بال كافي سم قال فلا بد صوغ الاخبار في نحو زيد ضرب
عمر ولا في نحو ما يقوم زيد والاخبار هنا الذي مانع فتقول الذي ما يقوم زيد
ولعل وجه المنع لزوم الفعل بالمعمول أو لأداة أي آل وصلته اعني الوصف المصوغ
من الفعل (قوله الواق البطل الله) بنسب البطل على انه مفعول وجز على انه
مضاف اليه (قوله اين واقص) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب الابداء
وأبرزته مطلقا حيث تلاه ما ليس معناه محصلا وقد اختار المصنف في التسهيل
جواز عدم الإبراز عند أمن القيس وقاما للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق
بخوف اللبس سم (قوله وإن رفعت خبر آل وجب استنساخه) بيان لقهوم خبر غيرها
وسكت عن محترز الخبر وهو الظاهر قال الشاطبي أما إذا كان ظاهرا فلا خبر فيها
كالو أردت أن تخبر عن عمر ومن ضرب زيد عمر فتقول الضارب زيد عمر وقال هنا الخبر
الضارب وانما هي اصحاب الخبر المنصوب وهو عمر وقد جرت الصلة على غير من
هي . وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أو لا يلزم في ذلك محذور اللبس وعن زيد من
ضرب أخو زيد عمر قلت الضارب أخو عمر زيد سم (قوله وجب استنساخه) أي
في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني إن أخبرت عن
الضاع الضارب أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لال وأنت خبرها وعن المفعول
فإن قلنا يقول الجهور انه يجب كون الخلف قياسا مطلقا قلت الضارب أنت أنا
قالها مفعول عائد على آل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير آل وأما خبر آل
أو يقول غيرهم انه يجوز المابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب ومنها التسليم قلت
الضارب أنت أنا (قوله لانه فعل التسليم) أي لأن منعه وهو التبليغ أو لانه
متضمن فعل التسليم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فإن قلت هذا

مخالف

مخالف

مختلف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والشافعي قوله لم
 ان الخبرية يكون مبتدأ والخبر عنه يكون خبرا والظاهر من جملة الخبر فالجواب انه
 لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه
 في أول كل شيء مستكملة وأما الثاني فواضح لان الظاهر ما مبتدأ وهو فاعل وبإبرته
 خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن يكون
 مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيره) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر
 فقبه خلاف) ظاهر سياقه ان مراده خبر كان وعصاية السيوطي في الهمع
 والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ هل باب
 على الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيدا ما أو كانه زيد أخوك والذي زيد هو
 أخوك والذي أن زيد هو أخوك والذي ظننت زيد اياه أو ظننته زيد أخوك ومنعه
 في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو أن أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد
 أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعه حاله بخلاف التصرف ككاد فيوز الذي كاد
 يضرب عرانيه ويجوز في كل من المتعاطفين بغيراً وفي باقي التوابع مع المتبوع
 اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي جواز الاخبار عن الخبر مطلقاً
 مستقلاً وجامداً وقده السيوطي بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن الطرف
 التصرف في الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت
 زيداً له التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطالبة من جاء البرد
 والطالبة التي جاء البرد وأياها الطالبة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول
 في قام زيد قاما حسناً أو قيام الأمير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على
 الاصح في المسائل الثلاثة كافي الهمع

• (العدد) •

هو ما سوى صف مجموع حاشيته القرينين أو البعدين على السواء كالثنين فان
 حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة وصف الاربعة اثنا وهو
 المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا
 والمراد هنا الالتفات الدالة على العدد تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول
 مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمنه قل معنى اذكروا لتأمتعلق بقل وكذا
 للعشرة واللام يحسن الى والفاية داخله أو لرفع مبتدأ وإتمامه وقل خبره على
 تقديره وخرج واحد واثنا واحدة واثنا فهي جارية على القياس فتضاف
 الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفاً لهما أيضاً في أنها لا تنضاف الى

(خاتمة) يجوز الاخبار عن اسم كان بال
 وغيرها فتقول في خبر كان زيد أن الخ الكائن
 أو الذي كان أن الخ زيد أو ما الخبر فضه خلاف
 والصحيح الجواز نحو الكائنه أو الذي كانه
 زيد أخوك وأن شئت جعلته منفصلاً فقلت
 الكائن أو الذي كان زيدا اه أخوك وعن
 الطرف التصرف في قيام مع الخبر الذي يعلقه
 بقى كقولك خبر عن يوم الجمعة من صبت يوم
 الجمعة الذي صبت فيه يوم الجمعة فان توسعت
 في الطرف وجعلته مفعولاً به على الجواز شئت
 بقله مجرداً من في فتقول الذي صبت يوم
 الجمعة وأعلم ان باب الاخبار طويل الذيل
 فليكتب بما تقدم وأقله أعلم

• (العدد) •

(ثلاثة) بالباء قل العشرة

المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية
والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما أم
وضيح وأما قوله فيه فتاحتفظ بضرورة ثنائية والقياس حفظتان فانه الشارح
(قوله في عدما) أي معدود (قوله في الضمير) يعني عليه أن يقول وسكن
السين وانما حذف التاء من عدد المؤنث وانتفت في عدد المذكر لأن التلازمة
وأخواتها أسماء جماعات كمرأة وفتاة وفرقة فالأصل أن تكون التاء توافق لظواهرها
فاستحب الأصل مع المذكر كترتقدم مرتبة وحذف مع المؤنث فقلت آخر رتبته
تصريح (قوله ولو بجافا) راجع لكل من قوله مذكر وقوله مؤنثة ومن الجاهل
ما في الآية التي مثلها (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو
قدم ورجل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركتها كالمحذف تقول مسائل
تسع ورجل تسعة وبالعكس كما نفقه الإمام النووي عن الصلاة فاحتفظها فأنها مرتبة
شرح الكافية للسيد الصفوى (قوله فان تعدد لم يذكر الخ) أطلقه على جملة
وقيد السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام ورجل حذف التاء هو الموافق
لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن وجه بأن
في حذف المعدود إما ما تناسب مراعاة الأهمية في لفظ العدد أيضا أم سم وهل
يجوز إثباتها حيث تنفي المؤنث نقل الامتصاص عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن
الصفوى الجواز (قوله لأنها اعلام) أي مؤنثة وانظر أنها اعلام اجناس كما
قاله شيخنا ونسب البعض (قوله فكذلك دخلوا على بعض الاعلام الخ) لعلها في هذه
الاعلام للمع فتكون آل في التلازمة والستة للمع الوصفية الممارسة فتأمل (قوله
الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح
السين المقبحة وضم العين المهملة آخره موحد من شعب القوم من باب تقع أي تزقهم
لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح
(قوله وهذه) أي صورة عدم تعدد لم يشهد كلامه لقوله في عدما آتاده
مذكره حيث أضاف العدلى المعدود وقوله ويشمل الأولين أي صورة ذكر المعدود
وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) لحده ان
الكسائي كالبغداديين وانما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائي مع انه اخبر لانه
قد حكاه كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيث) أي والتذكير بقرينة
التثنية (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقرينة مقابله بالصفة فجايا في (قوله
فلنقتله) ظاهره ان ذلك على سبيل الوجوب ويحتمل ما نقله السبكي عن ابن

في عدما احاده مذكره في الضم وهو ما آتاده
مؤنثة ولو بجافا (جزء) من التاء نحو حضرها
عليهم سبع لآل وبمائية أيام هذا اذا ذكر
المعدود فان تعدد لم يذكر في اللفظ فالصحيح
أن يكون كالوذكر فتقول صحت خمسة تريد
أما وسرت خسارت لآل ويجوز أن تحذف
التاء في المذكر كرونة وأجمع بيت من شوال
أما إذا لم يفيد معدود وانما تعدد المعدود
المطلق كانت كلها بالتاء فهو ثلاثة نصف ستة
ولا تصرف لأنها اعلام خلافا لبعضهم وأما
ادخال آل عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة
فكذلك شواها على بعض الاعلام كقولهم الالهة
وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا الالهة
وكذلك قولهم شعوب والشعوب المنيعة
وهذه لم يشهد كلامه ويشمل الأولين
(تنبيهات) الأول فهم من قوله ما آتاده
ان المعتبر في كبر الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع
وتأنيثه فيقال ثلاثة جامات خلافا للبغداديين
فأنهم يقولون ثلاث جامات فيعتبرون لفظ
الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث
جامات ورأيت ثلاث حجلات بغيرها وان كان
الواحد مذكرا واسم عليه ما كان مثله لم
يقبل به القراء الثاني اعتبار التأنيث في الواحد
المعدود

هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان
 ١٥ سم ويصالحه أيضا ما في التسهيل وشرحه للدماسيني وعبارته التسهيل تحذف تاء
 الثلاثة وأخواتها إن كان واحد العدد مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال
 الدماسيني استغنى عنه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة
 طلمات مائة ثم قال في التسهيل وفيها أول مذكر مؤنث مؤنث مذكر كقبي بالعدد
 على حسب التأويل ومثل الدماسيني الأول بمؤنث ثلاث مفعول مفعول مفعول مفعول
 أبين تريد قبائل والثاني بمؤنث ثلاثة أنفس أي أشخاص وسبعة وقائع أي مشاهد
 فتأمل وبما ذكره الشارح يردهما استدلاله بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء
 بأربعة شهاد على أن الإقرار إلا طهار لا الجحش وعلى أن شهادة النساء مقبولة
 لأن الجحش جمع حصة فالأريد الجحش لقبيل ثلاث ولو أريد النساء لقبيل بأربع
 وبنه الذان المعترضا للفظ ولفظ قروء شهاد مذكر كريس (قوله تقول ثلاثة
 أشخاص فاصد نسوة) وكذا إذا كنت فاصد رجال ولم فيه على ذلك لانه على
 الأصل إذا جاز على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث وإذا
 أعيد الضمير عليه انما هو مذكر فذلك يؤنث العدد إذا أضيف اليه سواء
 أريد به مذكر أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين فاصد رجال) وكذا إذا قصد
 النسوة ولم فيه عليه لانه على الأصل كاسم (قوله ما اتصل بالكلام) مراده
 بالكلام ما يشتمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أشخاص (قوله أو يكفر فيه الخ) معطوف على
 يقوى المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسا وهو خلاف
 ما تقدم من ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس
 يجوز فيه وجهان أي ولولم يكن هذا مرجح المعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل
 وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كأعبان ومحصر) الكعاب الجارية حين
 يبد ونديس اليهود والمحصر الجارية أول ما تدرك وتسمت محصرا لدخولها في عصر
 الشباب قاله الظليل نصريح (قوله عشر أبين) أي قبائل فالتاس عشرة
 أبين لأن البطن مذكر حسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى
 المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبيح على أن
 اسبابا تميز بزرعيه انه جمع ويميز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله
 بدلا كاسم ذكره الشارح (قوله منه) أي مما روي فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى
 لا بقيد كونه مملحن بسدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجع
 حكم التانيث) ولولا ذلك لقلل اثني عشر اسبابا لان البسط مذكر اه مرادى

من جهة واحد
 الخالق كلام
 الم ومعنى قول
 المذكور
 اولا في المؤنث
 من التانيث
 اه كانه
 وقوله

اه قوله الضمير
 على ما هو
 مذكرا مؤنث
 العدد مؤنث
 اشخص اول
 كون الضمير
 مؤنثا
 اشخص اول
 المؤنث في النص
 في هذا ذلك
 اه

ان كان اسما فلفظه تقول ثلاثة أشخاص
 فاصد نسوة وثلاث أعين فاصد رجال لان
 لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا ما لم
 يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكفر فيه
 قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى
 فالاول كقوله ثلاث شخص كاصبان
 ومثله وقوله
 وان كلابه عشر أبين
 وانت ترى من قبائل العشر
 وجعل منه في شرح الكافية وقطعنا هم اثني
 عشرة أسباطا أعان في حكمهم ترجع حكم
 التانيث

الهمع ان منه المذكر كقوم ورهط والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام
 انه ثلاثة اقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل
 وجازهما كركب ومثل الدماصق لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفي
 القارضي "في باب التأنيث ان الابل تذكر وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور انه
 ان كان لمن يعقل حكمه كالمذكر كالقوم والرهط والتفرون كان لا يعقل
 حكمه كالمؤنث كالجمل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل
 لان نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جوع لمن يعقل وليس حكمهما حكم
 المذكر لان الجامل مذكر في قول الشاعر وما الجامل المؤنث بل فهم وفي القارضي
 نقلا عن الصحاح ان قوما ورهطا ونفرا مما هو الا كمين يذكرون فتأمل (قوله)
 ثلاثة من القوم هذان اسم الجمع وقوله واربعة من الغنم هذان اسم الجنس
 وقيل من اسم الجمع (قوله بالثاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول
 عندي ثلاث من الغنم يجذف الثاء لان الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهري
 وغروه به بذكر كلام الشارح كالترخيص أعاده ذكره ابو نيدل لما ذهبت فيه غنم
 القوم وفي القارضي "في باب التأنيث ان الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله
 الدماصق عن ابن هشام وقد اسلفنا أمثا (قوله التذكير) اي ملاحظة اللفظ
 او معنى الجمع والتأنيث اي ملاحظة معنى الجماعة قال السيوطي والمدرك في وجوب
 تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين في البعض أمثا هو السماع
 أي فلا بد ان الملاحظين يمكنان في الجمع (قوله هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم
 الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنينا (قوله مالم يفصل بينه) أي اسم الجنس
 أو اسم الجمع وهذا الذي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخره عنهما
 (قوله والا فلا راي هو المعنى) اي وجوبا واختار في الوجوب بعض المتأخرين
 ولك ان تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف اليه العدد اذا انفصل به
 ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجوب اعتبارهما حالة الفصل وامتنع
 اعتبارهما حالة التأخير كرا (قوله هو المعنى) أي معنى العدد (قوله أو يمكن)
 عطف على فصل (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذي
 لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسن من البط فان حسنا مشترك بين المذكور
 والاناث دماصق (قوله ثلاثة رجله) بفتح الراء ويكون الجمع اي مشاة قال
 المرادي ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء مفصلا فلاب عن جمع افعال فاشياء
 وان كان مؤنثا لكن لما تاب عن جمع مذكور بجنس اثبات التام فيه اه وقوله فوزن

تقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم بالياء
 لانك تقول قوم ككثيرون وغنم ككثير
 بالتذكير ثلاث من البط بترك التاء
 لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من
 البقر ثلاث لان في البقر لفتين التذكير
 والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا
 وقرئ تشابهت هذا مالم يفصل بينه وبين
 العدد صفة دالة على المعنى والا فلا راي هو
 المعنى أو يمكن تأنيثا عن جمع مذكر كالاول
 نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من
 البط ولا أثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة
 من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور
 والثاني نحو ثلاثة رجله فرجله اسم جمع
 مؤنث لانه جاء بالياء عن تكسيرا جلا عليه
 أرجال

أشياء فعلا أي بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذا صل أشياء شيئا فاستقلوا
 همزتين بينهما التفتقنوا الأولى التي هي اللام ضارا وأشياء بوزن لعا وهذا
 هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذ كعدة الخ) يحتمل أن الكاف مخففة من
 الذكروا المعنى فذ كعدة على الوجه الذي يفعل به مع التوب عنه ويحتمل أنها
 مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده تذ كبر العدد هنا جله إلا
 بثبوت الساء فيه على أن المعدوم ذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ
 المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس
 الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لفظه الذي هو مذ كروا ما قول البعض نعا
 لشيئا قد يقال هذا نفسه مراعاة اللفظ والمعنى معا فنوع (قوله والمميزا جرد)
 أي أن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أبواب خمسة والثاني نحو خمسة أبواب
 والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجوده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه
 نحو خمسة زيد لأنه قد عرفت فاسمها فلا يحتاج إلى غير ذلك ودرجها حقاقتها نحو ثلاثة
 نصف ستة ووجه الجزأ به لما ذكر استعماله أكثر واجزا للميزان بالإضافة للتصنيف لأنها
 تسقط التنوين وكونه جمعا لمطابقة بين العدد والمحدود وكونه أقلية للمطابقة أيضا
 أقله المحدود يس محذوف يس وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لعله
 لم يوجب كونه عطف بيان لا مكان فأول أبواب عشق كان يقال مضافة بأقواب
 وقوله لأنه قد عرفت أي لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيد أو خمسة كما سأق عن
 الدماصق (قوله فان كان اسم جنس الخ) معناه يقتضي دخول هذا في المتن
 وفيه نظر لأنه وإن أمكن جعل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ أقلية
 لا يناسب الإجماع سم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له
 واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لأن ألقاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير
 لفظا فتصل المضافة لفظا (قوله من أبنية القلة) التي هي أمثلة وأفعال وأفعال
 وفعله وأما جمعا التصحيح فمعهما حكم جمع القلة إلا في هذا الموضع فلا يميزهما
 العدد قاله الفارسي وغيره (قوله وثلاث أم) بهذا الهمزة وتحققت الميم
 مكسورة جمع أمة على وزن أفضل وأمة أي أثبت قلب الهمزة ألقاظا ثم الميم
 مكسرة ثم أعل اعلا قاض هذا هو العواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم
 (قوله ان كن) أي الميزان لأن المائة جمع في المعنى تصريح (قوله ثلاث مشين
 للعلو وفيها) تمامه رد أي وجبت عن وجوه الأهاتم وثلاث مبتدأ ووجه
 وفيها رد أي خبره وأراد بالراء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفهم ذلك حيث

فذكر عدده كما كان يفعل بالمتوب عنه الرابع
 لا يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كن على مقول
 ثلاثة الطلقات وخمس الهندات الخامس
 إذا كان في المعدود لفظان التذكير والتأنيث
 كما حال جاز الحذف والابتن تقول ثلاث
 أحوال وثلاثة أحوال اه (والمحيز
 أجبره جمعا بلفظ قلة في الألف كثر) أي محيز
 الثلاثة وأحوالها لا يصح كون الأجرورا
 خان كن اسم جنس وأسم جمع جزئين نحو فخذ
 أربعة من الطير وصرت ثلاثة من الرهط وقد
 يميز إضافة العدد نحو وكن في المدينة تسعة
 رهط والمحدث ليس فيمادون خمس ذود
 صدقة وقوله ثلاثة أنثى وثلاث ذود
 والصحيح قصره على السباع وإن كان غيرهما
 فبإضافة العدد إليه وحقه حيث أن يكون جمعا
 مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث
 أم وقد يتخلف شكل واحد من هذه الثلاثة
 فضاف للمفرد وذلك أن كل مائة نحو
 ثلثا أو سبعة في الضرورة قوله
 ثلاث يمين لا ملوك فيها

الشارح في علم التاريخ (قوله بالبالى) جمع ليلة واستغنى بجمعها عن جمع
 ليلة دماصين (قوله ليلتها) أى ليلتى بالبالى الأيام باعتبار أن شهر العرب
 قمرية والقمر إنما يطلع ليلة اه دماصين وقال السجستاني في الهم لا أن أول
 الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أنخسه ابن أبي حاتم
 وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلا مرشحة وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت
 المخصوص (قوله لا أول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اه دماصين وكذا في قوله
 لنصفه أو لنصفه أو اتصافه (قوله أو موله أو مستله) بضم الميم وفتح الهاء اسمها
 زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستعمل مبنيين للمفعول أى الظاهر
 فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المسجل جعل
 المسجل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب ليلته
 كذا ابتداء قولك كتب ليلته كذا أى لوقت اهلاله دماصين مع حذف وبعض
 زيادة (قوله ليلة نلت) اللام فيه وفي أمثاله معنى بعد (قوله ثم ثلاث خلون
 الى عشر) التصريح الثلاث الى العشر بخلاف ومع ما فوقها الى النصف بخلاف
 إنما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تحذف الخ لما تقدم أول
 الكتاب من ان الاقص في غير جمع الكثرة لما لا يقبل المضافة وفي جمع الكثرة
 لما لا يقبل الافراد وجميع القلة ما كل من اعداده وجميع الكثرة ما كل من اعداده
 ولأن غير ثلاث الى عشر لما كل جهات اسمه ضمير الجماعة وتعميم ما فوق عشر لما كان
 مفردا أناسه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بمحذوف أى
 ويجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله الى النصف من كذا)
 أى الى النصف فيقول للنصف من كذا اول صرح به لكان أوضح (قوله وهو
 أوجد) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر ان اللام فيه
 وفي أمثاله معنى عند أو في تقدير مضاف أى عند استقبال أو في استقبال أربع
 عشرة قال الدماصين وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بجمعها معنى
 لتعقبه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخلية
 فيقول ليلتها لا حتى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقيت) أى بدون تعيين
 تقريبا تمام الشهر أو ان بقيت أى نظر الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجري في
 أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة
 التسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى
 لاستقبال ليلة بقيت دماصين (قوله ثم لا تبر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان

قال بالبالى ليلتها الحق المؤرخ أن يقول في أول
 الشهر كتب لاول ليلة منه أو لثلاثة أو موله
 أو مستله ثم يقول كتب ليلة نلت ثم ليلتين
 نقطتين ثلاث خلون الى عشر ثم لا حتى عشرة
 نلت الى النصف من كذا أو مستله أو اتصافه
 نلت الى النصف من كذا أو مستله أو اتصافه
 وهو أوجد من خمس عشرة نلت أو بقيت
 ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر
 بقيت أو ان بقيت الى ليلة بقيت ثم لا تبر ليلة منه

مفت وكتب في الثلاثين قبل لا تحروم منه وإذا كتبت لا تحوله أولا تحروم
 علمان للشهر كل تاما دما ميني (قوله أو سراره أو سره) يقع السين والراء
 المهمتين فيهما وتكسر سين الأول قال في القاموس السرا كصاحب الشهر آخر
 ليلة منه كسر اوه وسره اه فتولد لسراره أو سره بمعنى قولك لا تحوله منه
 فلا يقال الا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض تبع الشين بابتضاع
 الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لأن بفراغه
 انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا
 فتكون في التاريخ بهما اشتباه كالسرخ بسطه أو انسلخه كما يأتي أولا سره
 (قوله أو سطه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويوم السبت هما إلى
 الشهر وأيامه وانسلخهما في ذاتهما وعلى هذا فصل في التاريخ بهما اشتباه
 واتصافهما في قولك كتب سلع شهر كذا أو انسلخه على الطريقة بتقدير مضاف
 والاصل وقت سلع أو انسلخ بخلاف الطرف المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه
 مضاهيه وأما في قولك مهل كذا أو وسعيل كذا فخل مقدم الحالج فلا يحتاج إلى
 تقدير مضاف لصاحبه اللفظ الزمن بلا تقدير فأقاده الدماميني وفي الهمع يقال
 كتبت في العشر الأول والاخر الاوائل والآخر واقفه أعلم

• (كم وكأين وكذا) •

(قوله لمهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند التكلم وبين ايهام الاول
 بالتمييز واهام الثاني بالبدل التفصيلي فتعوكم عبدا ملكت أعشرين أم ثلاثين اه
 وفيه نظرم وجهين الاول ان دعوى ايهام الجنس عند التكلم بالنسبة للاستفهامية
 ممنوعة لتعينه عند بدليل انه لا في التمييز ودعوى ايهام الجنس والمقدار عند
 التكلم بالنسبة للتعريفية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولوجعل ايهام الجنس والمقدار
 باعتبار السامع قبل الايمان بما يدعى لكان محصيا الثاني ان دعوى تعين المقدار
 بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدماميني كما هو
 واضح وانما يتعين فيها الجواب بتعليق بأصاح الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي
 فالسؤال جها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) من الخبرية الانشاء سميت بذلك لأن
 ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام
 ستأتي (قوله في الافراد والتعب) لانه لم يسم الا كذلك فالعلة في ذلك السماع
 كما قاله الدماميني أولان كم الاستفهامية مقدرة بعد مقرون باستفهام فاشتبهت
 العدد المركب فأفرده بميزها ونصب كميزه كما قاله الحديثي أولان كم العدد الوحد

أو سراره أو سره ثم لا تحروم منه أو سطه
 أو انسلخه وقد خفف التون التاء وبالعكس
 والله أعلم
 • (كم وكأين وكذا) •

هذه الفاظ ياتي بها عن العدد ولهذا أردف
 بهما باب العدد أما كم فاسم لعدد مهم الجنس
 والمقدار وهي على قسمين استفهامية بمعنى
 أي عدد وشعرية بمعنى كثير وكل منهما يقتصر
 إلى تمييز أما الأولى فميزها كميز عشيرين
 وأخواتها في الافراد والتعب وقد اشار إلى
 ذلك بقوله (بمعنى الاستفهام كم)

بمثل ما ميزت عشرين صككم شخصاً ما) ١٢٠. أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً لما كوفين فأنهم يميزون

جميعه مطلقاً وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجملات فهو كمثلنا كذا اذا أردت أصنافاً من القلنات بازوا لا فلا وهو مذهب الاخفش وأما التصب فيه أيضاً ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم مطلقاً والثاني ليس بلام لازم بل يجوز مذهب مطلقاً جلا على الخبرية والله ذهب الفراء والزجاج والسراني وعليه حل أكثرهم ٥ كعمه كذا بجر ووثاقه ٥ والثالث انه لازم ان لم يدخل على ك حرف بجز وراج على الجز ان دخل عليها حرف جز وهذا هو المشهور ولا يجوز كسيويه جز ما اذا دخل عليها حرف جز والى هذا الإشارة يقول

(وأجزان تجز من مضراً

ان وليت ك حرف جز مخلول) فيوزن بك درهم اشترت التصب وهو الأرجح والجز ايضا وفيه قولان أحدهما انه بمن مضرة كاذ وهو مذهب الخليل وسيويه والفراء وجاعة والثاني انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج وأما الثانية وهي الخبرية فميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون بها مجرورا وتارة كميز ما فيكون مفردا مجرورا وقد اشار الى ذلك بقوله (واستعملنا خبرا كشره ٥ أو مائة ككبر رجال أومره) ومن الاول قوله كمولد ياد ملكهم ومن الثاني قوله وكلمة كذا في غير آتم وقوله

ك٤٤ كذا بجر ووثاقه

فقد اخذ جلبت على عشاري وروى هذا البيت بالتصب والرفع أيضاً أما التصب فنقول ان لغة قيم نصب غير الخبرية

الذي هو من أحد عشر الى المائة كذلك فقلت عليه لانه اعدل فلا تخمكم كما افاده الشنقي وقلت فقهه بأن من العدد الوسط المائة فتأخذ (قوله بمن مثل ما ميزت عشرين) آخر عشرين على أحد عشر لغة عشرين تنقل المركب (قوله ككك شخصاً ما) كفي محل رفع مبتدا وشخصاً تميز وسما جله في محل رفع خبر (قوله غلازم مطلقاً) أي سواء أريد به الاصناف أولا (قوله خلافاً للكوفيين فأنهم يميزون جميعه مطلقاً) فهو كعبدملكك وجعله الصبرون والالاء التميز محذوف أي كمن تصا ملكك حاله كونهم عبد أي علوكين وكذا اذا قلت كك غلازم فالتقدير كمن تصا استقر والثالث حاله كونهم غلازم أي خداما فلو قلت كك غلازم لك لم يش هذا التضييق الاعلى رأى الاخفش في تجرير تقديم الاحمال على عاملها المنصو كقوله المصنف (قوله وفصل بعضهم) هو متصل حسن (قوله اذا أردت أصنافاً من القلنات باز) فالخبر كمن متفان من أصناف القلنات استقر والى فالسؤال فيه عن عدد أصناف القلنات لانه عدد أقدامهم (قوله انه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على ك حرف جز أولا (قوله وعليه حل بعضهم كعمه) أي بناء على انها استفهامية استفهام تمكيد كس كذا الشارح (قوله ولم يذ كسيويه بجره الخ أي فذهب القول الثالث ووجه الجز حيث قد تابن كمن ويمر عاني الجز (قوله مضراً) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجز على ك وهو المشهور وان حرف الجز اذا دخل على ك عوض من اللفظ بين المضرة وقبل يجوز فبهم من درهم اشترت واعلم ان من تدخل على ميز ك انطرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشا هذا الخبرية فهو كمن ملك واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية فيسئرا اذا به فوقف الرضى في دخول من على ميز الاستفهامية وعز والبصر التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخوله على ميز ك انطرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون بها الخ) أما افراده فثلاثة كالمائة والالف في الدلالة على الكثرة ويمرهما مفرد وأما وجه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد اشار الى ذلك) أي المذكور ومن الاستعمالين (قوله ككبر رجال أومره) كمنبتا وانطرية محذوف أي عندي مثلاً أو مقول محذوف أي ملكك مثلاً ورجال مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرة فقلت حركة الهمزة تراء ثم حذفت الهمزة (قوله بادمكهم) أي هلك (قوله غير آتم) أي غير سكران (قوله فليس ان لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو غمي (قوله نصب تميز انطرية) أي جوازاً كما يصح به قول

البرص

التوضيح فنصل ان تم تغيير نصب غير انظرية (قوله اذا كان مفردا) كذا حال
 التلوين والصحيح انه يجوز فيه الافراد بايع على هذه اللفظ كما في شرح الكافية
 ونص على ذلك السراي مرادى (قوله وعليها) أى الجز والنصب أو على
 قول النصب والاول أولى (قوله واقر الضمير) أى مع ان مقتضى الظاهر تنبيه
 (قوله جلا على لفظكم) قد خالفنا التأييد تنافى هذا الجمل والجواب ان اعتبار
 لفظكم من حيث الافراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه في التوضيح
 الافراد بان التاء الجماعه لا تقع وعلة في معنى عات وخالات (قوله كما حذف
 الخ) وعليه يكون في البيت احتيازا وجعل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن
 ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكروا في الجز والنصب مع استحصانه فيهما أيضا
 لعدم ذكر حديث الوصفه فيهما للاستثناء فيهما من الوصفه وقوله من صفه خاتمة
 أى من صفات خاتمة والمراد بالجمع مافوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حطبت)
 أى خبر المبتدأ الذي هو جمعة وقوله ولا بد من تقدير قد حطبت أخرى أى ليكون خبرا
 عن ساقه هذا مقتضى صنعه ويحتمل ان قد حطبت المذكورة خبر ساقه وقد حطبت
 المذوقة خبر جمعة (قوله افراد تميز الخ) أشبه به الى دفع ما يوجهه تقديم المصنف
 الجمع من وجهه على الافراد والى ان المصنف انما قدمه اهتماما به ردا على من زعم
 شذوذه (قوله الجز هنا الخ) وأما في تميز الاستهامة فالصحيح ان الجزين
 مقدرة (قوله بأضافة كم) أى جلا لها على ما هي مشابهة له من العدد حتى
 (قوله اذا مانع منها) يوجه ان في الاستهامة مانعا من الاضافة فانظره (قوله
 انه بمن مقدرة) لانها كذا دخول من على تميز انظرية يانتر كلفوة الدلالة عليه
 شتى (قوله الاتصال) أى اتصال تميز كم بها (قوله فان فصل) أى بجمله
 أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجودا ان كان الفصل بجمله أو ظرف أو جار
 ومجرور وما ويرجح ان كان ظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي ففهم ما في كلام
 شيخنا البعض (قوله جلا على الاستهامة) أى في النصب وحلل الجمل بقوله
 فان ذلك أى الفصل يانتر فيها أى في الاستهامة وان كان الاولى عدم فصلها
 (قوله كم دون مية الخ) موما أى مقارفة تميز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط
 الميم الاولى بالقصة اه وكذا في القاموس ومبال فصل مجهول أى يفرغ منها وتيمها
 قصدها وانقرت بكسر الخاء المجهدة وتشديد الراء آخره فوقة الماهر الخادق (قوله
 كم يجوز الخ) مقرف تميز قال ذكرنا المقرف الذى أبوه يحيى وأمه عرية
 والكريم الذى أبواه عريان والوضع النخيس اه وقال البعض أراد بالمقرف

اذا كان مفردا وقبل على تقديرها استهامة
 استهامة تميزكم أى أخبرني بعدد عما تان
 وتالان الذى كن يخدمنى فقد نسيته
 وعليها فكم مبتدا أخبره قد حطبت واقر
 الضمير جلا على لفظكم وأما الرفع فعلى انه
 مبتدا وان كان تكره لانها قد حطبت
 وفصلها بمحذوفة مدلول عليها المذكورة
 حذفك من صفه خاتمة مدلولها عليها
 الاولى والخبر قد حطبت ولا بد من تقدير
 حطبت أخرى لان الخبر عنه حينئذ متعذر
 لفظا ومعنى تقديره نصب وهذا قامت وكه على
 هذا الوجه ظرف أو مصدر والتقدير محذوف
 أى كم وقت أو حيلة (تنبيهات) «الاول افراد
 تميز انظرية كذا وافصح من جمعه وليس الجمع
 بشاذ كذا زعم بعضهم» «الثاني الجز هنا إضافة
 كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال القراء انه
 بمن مقدرة وحصل عن الكوفيين «الثالث
 شرط جزم تميزكم انظرية الاتصال فان فصل
 نصب جلا على الاستهامة فان ذلك يانتر
 فيها في السعة وقد بيا مجرور ومع الفصل
 ظرف أو مجرور وقوله
 كم دون مية مائة بال لها
 اذا جمعا التثنية ذوالجمله

وقوله
 كم يجوز مقرف قال الهلى
 وكرم بمجمله قد وضعه

الذي ليس له اضافة من جهة الالب (قوله سد) تميزكم فخصم الدسعة بدل وسين
وعين مهملة أى عظم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما بدله
عليه قوله ومثله الخ وكما صرح به عبارة في شرحه على التوضيح وعبارة ابن
الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل ناقص جاز) كأن مراده بالنقص الغير
المستقر كالامثلة فان الطرف فيها متعلق بمذ كور ورويه أن الرضى عبر بعدم
الاستقرار رسم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جزء على لفظة من جز التمييز
مع الفصل ورفع على الضاعلة لتلاني كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف
لدلالة السياق أى كرموا أو كرم ثلثه فكم منصوبه على الطرفية أو المصدريه حينئذ
(قوله تؤم) أى تقصد ويحدود بابكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميز من
الحدوب وهو ما ارتفع من الارض وغارها من فرع به أى على انه فاعل واصله غارها
وهو المكان القاص من الارض غدت عن الكلمة كما حذف في رجل شاكأه
شاكأ كذا في العيني وذكرا (قوله تعين النصب) لأن الفصل في الجملة بين
التعاضين لا يجوز البتة ويجوز الكوفون بناء على ان الجز بين لا بالاضافة اه
سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز جز الفصول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني
انه يجوز كم نالني منهم فضل على عدم يميز فضل قال ذكرنا ويحل تعين النصب فيها لا
يحتاج لطلب الفعل للمميز مفعولا ولا فيميز بين في المطول في بحث حذف المفعول
واذا فصل بين كم الخيرية وعمرها فضل متعدد وجب الالسان بين ثلاثا يمتس جمعول
ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تر كوامن جنان وعمون وكم أهلكتكم قرية وتجل كم
ها هنا النصب على المقولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابلة مذهب
الكوفيين ومذهب المبرد الذين قدمناهما (قوله يتفقان في سبعة امور) بئى انهما
يتفقان في البساطة وفي ان غيرهما لا يكون متفيا لا يقال كم لا رجلا جاعلا وكم
لا رجل صحت نص عليه سيبويه وارجزه بعض النحويين ثم يجوز العطف عليه بالنفي
مع الاستفهامية بئى وسياق قول بئى كرم (قوله ودله واضح) هو جزها
بالطرف والاضافة نحو بئى كرم درهم اشترى وغلام كرم رجل ملكك (قوله يجوز
حذف يميزهما الخ) نحو كم صحت (قوله وانما يزمان الصدر) لما في الاستفهامية
فواضع وانما في الخبرية قبل الجمل على رب اه ذكرنا ووجه الجمل انها لانشاء التكرير
كان رب لانشاء التكرير أو التقليل ولا تما في بين كونها خبرية وكونها لانشاء
التكرير لا اختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكلمة التي يوجد في الخارج بدون
قول وانشاء يميز لمن جهة التكرير القام بذهن التكميل من غير وجوده في الخارج

وقوله
كم في بئى بكسر معدنية
فخصم الدسعة ما جلد فاع
والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تميز
العدد المركب وشبهه وقد مر ذهب
الكوفيين الى جواز في الاختيار وقيل ان
كان الفصل ناقص لمحكم اليوم جازع انما
وكم كمن مأخوذ جازي جاز وان كان شام
لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل
بجملة كقوله
كم نالني منهم فضلا على عدم

أو ينفرد وجاز ويجوز ومعا كقوله
تؤم سنا وكم دونه
من الارض محدودا غارها
تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه
الاربع الاستفهامية والخبرية يتفقان في
سبعة امور ويتفقان في ثمانية امور ويتفقان في
انهما اسمان ودله واضح وانما يزمان وان
بناءهما على السكون وقد سبق ذلك في أول
الكتاب وانما يفتقران الى مجزلا بها هما
وانما يجوز حذف يميزهما اذ ادلى عليه دليل
خلافا لما منع حذف يميزها بالخبرية وانما
بازمان الصدر

فاذا قلت كم رجال عندي فلهيئة واحدة التكملة القائمة بهذه الهيئة لا وجود له
 خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كمية الرجال المتغير عنهم بانهم عندك
 التي توجد خارجا به ونقول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق
 والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الامامية عن ابن الحبيب
 بادخال ثم نقل عن الرضي رده بما حاصله ان ما وجهه الانشاء يطرد في جميع الاخبار
 فيلزم ان تكون انشائية من هذا الوجه ولا قائل به وذلك ان نحو زيد قائم خبر بلا شك
 ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث تنقص الاخبار الذي هو فعل الخبر لانه لو وجد
 بهذا اللفظ قطعاً لما دل من حيث الخبرية وهو ثبوت القسام لزيد (قوله فلا يعمل فيها
 ما قبلها الا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحكي الاخش ان بعض العرب
 يقتضون المعامل على كم الخبرية فتقبل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها
 لغة ام وعلمنا اني القراء اعرا به كما فعلنا قوله تعالى اولم يدلهم كم اهلكنا والوجه
 ان القياس مصدر راي الهدي كذا في القاضى اى مصدر يرجع الى المصدر اى اولى
 انه اى لا يفرج عن الية على هذه اللفظة مع انه رديته كافي القى عليه واما قوله
 تعالى اولم يراكم اهلكنا فلهيئة من القرون انهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول
 لا يهلكوا والجهة مفعول ليروا على انه علق عن العمل في القتل وان وصلها بمفعول
 لا يهلك ليروا وقيل غير ذلك واما الاستفهامية فقال القاضى اى عمل بعض العرب
 في الاستفهام ما قبله شذوذ اقولهم ضرب من مساو قولهم كان ما ذا اه ولم نقل
 سبحانه ذلك شذوذ اى خصوص كم نقول شيئا بعد نقل كلام القاضى نقول ان
 تقدم العمل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لكمة غير مسلم في جانب
 الاستفهامية الا بالآيات السماع في خصوصها قدبر (قوله فكم شيئا ان تقدم
 عليها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة ثنتان للبر وثلاث للنصب وخمس
 للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحوكم
 درهم اشتريت او مضاف نحوكم لسلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو
 كم ضرب به ضربت او ظرف نحوكم يوم اجمعت (قوله فان لم يلما فعل) نحوكم رجل
 في الدار اولها وهو لازم نحوكم رجل تام (قوله اوراقه ضميرها) اى اومتد
 رافع ضميرها نحوكم رجل ضرب عمر اوسيبيا نحوكم رجل ضرب اخوه عمرا (قوله
 وان لم يلما فصل متعد ولم ياخذ مفعول) نحوكم رجل ضربت والمراد بالمفعول
 ما يشمل المفعول الواحد والاكثار ليدخل نحوكم تعلى زيد (قوله فكم مفعول)
 اى مفعول به (قوله وان اجمد) نحوكم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله

فلا يعمل فيها ما قبلها الا المضاف وحرف
 الجر وانما على حد واحد وجود الاعراب فكم
 بشيئها ان تقدم عليها حرف جر ومضاف
 فهي مجرورة والافان كانت كتابت عن مصدر
 او ظرف فهي منصوبة على المصدر وعلى
 الطرف والافان لم يلما فصل اولها وهو
 لازم اوراقه ضميرها اوسيبيا فهي مبتدأ
 وان لم يلما فعل متعد ولم ياخذ مفعول
 مفعول وان اخذه فهي مبتدأ

الآن يكون ضمير ابيود ملحقاً بها ابداً، والتصب على الاشتغال ويتركان في ان تميز الاستفهامية أصله التثنية وتغير النحوية أصله الجزوف في ان تميز الاستفهامية مفرد وتغير النحوية يكون مفرداً واحداً وفي ان الفصل بين الاستفهامية وبين ضميرها تميز في العدة ولا يوصل بين النحوية وبينها الا في الضرورة على ما مر ١٢٤ وفي ان الاستفهامية لاتدل على تكثير النحوية للتكثير خلافاً لان ظاهره وتلذه ان تميز وفي ان النحوية تميز

وتلذه ابن خروف وفي ان الخبرية قصص
 بالماضي كرب فلا يجوز كخلان في سائلهم
 كالا يجوز رب خلان سائلهم ويجوز كم
 عبد سائلهم وفي أن الكلام مع الخبرية مختل
 للتدقيق والتكذيب بخلافه مع
 الاستهامية وفي أن الكلام مع الخبرية
 لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستهامية
 وفي أن الاسم البدل من الخبرية لا يشتر
 نالهزمة بخلاف البدل من الاستهامية
 فقال في الخبرية كم عيسى حسن بل ستون
 وفي الاستهامية كم مالك أسيرون أم ثلاثون
 اهـ (ص ١٢٢) يعني هذه أم الخبرية في الدلالة
 على كثير بعد مهم الجنس والمقدار
 (كأين وكذا ونصب وتمييزين أو به صل من
 نصب) بخلاف غير كم الخبرية فقول كأين
 رجل رأيت ومنه قوله
 وكانوا افضل عليكم ومنه

أما سمع يسوع بعد عسر
وتقول كاترين من رجل لفت ومنه وكان من
نبي قتل معه يريون كثير وكان من آفاق
السموات والارض يرون عليها وتقول رأيت
كذرا جدا (تساها) الاول رافق كل واحدة
من كاترين وكذا تم في امور وعناصير امور
اما كاترين فاتها رافق في خمسة امور وعناصيرها
في خمسة قوافضها في الاهام والافتقار الى
التبني والبناء ولزوم التصديق واخاذه الكثير
ثاقبه وهو الغالب والاستقامه اخرى وهو

ومن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من المولود قبلوا في الحركة وكانت دياتهم
ثلاثة صغير فمن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجبت بالشد يد يعني جلت بالتحقيق
وقاعله ضمير رداي وأراد بوجوه الالهات أعينهم والاهات جمع اهت وهم بنو بنان
اللاهت حتى بذلك لا تنكسار ثمنه كذا في الصبي وثنتين بكسر الميم أفصح من ضها
(قوله نحو سبع مبلات) فلم يقل سبع سنابل لجواز ثلث سبع خيرات (قوله بل
المستأخر) اضرب اتصالي عن قوله فيوزن قلته معاند (قوله نحو ثلاثة
أحدين وثلاث زيفات) أي قال الكثير ثلاثة أحاد وثلاث زيات (قوله ولكنه
شد قيسا) بأن خاتم القواعد ومعاها بأن ندراستعانه في لسان العرب (قوله
فان جمع قمر بالفتح الخ) يرد عليه أمر أن الأول مافي المرادى من ان بعضهم ذكر
انه جمع قمر بضم القاف فلا يكون شاذ الثاني ان قمر بالفتح يتأمله مطردا وهو أقرو
فان أصل مطرد في فعل يفتح القاموسون العين إذا كان صحيحا كما هنا عبارة
ابن النظم وإن لم يميل يعني يجمع الله ألفا لم يجمع ميم يعني بالمعجم قل في القالب
نحو ثلاثة أجبل ونسأكم وقد يجمعها جمع ككرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء مع يحيى الاقراء اه (قوله ثلاثة تسوع) بجملة فهملة
جمع تسع بكسر أوله ومكون ثمانية أحاديث والعل تسريح (قوله ومائة
والالف) أي هذين الحسنيين السملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من
تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو شي رجل وثلاثة آلاف رجل
أو باضافة ثلاثة فمافوق اليه نحو ثلاثة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل
هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة وثلاثة آلاف (قاعدة) ه قال في التسهيل واختص
بالف بالضم مطلقا ولا يميز بالمية الثلاث واحدى عشرة وأخراهما اه نحو
مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلاثة وخمسمائة
واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لامن
الحكى إذا لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفاضل وأما دخول أل على المضاف
في قول أبي هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم بابه مائة الف دينار فقبل زائده وقبل
تقديره مائة الف ألف دينار فغذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضعف)
لأن المائة أجمع فيها مائة الف مائة وعشرين من الإضافة والافراد لأنها مستقلة
عليها فأخذت من المائة الف الف من العشرين الافراد والالف عوض عن عشر
مائة وهي غير مفردة مخفوض فمفوض الالف معاملة ما عرفت منه اه تصريح
وقوله فأخذت الخ وجهه ان هذا ألف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل احداها
أن يميل تكسيرة الكلمة نحو سبع حيوات
وخمس حيوات وسبع خيرات والثانية أن
يجاورها العمل تكسيرة نحو سنبلات فانه في
التنزيل يجاور سبع خيرات والثالثة أن يقل
استعمال غيره نحو ثلاث حعدات فيجوز قلته
سعاد ويجوز ثلاث سعاد أيضا بل المختار في
هاتين الأخيرتين التصحيح وتعين في الاولى
لاهمال غيره فان كثراستعمال غيره ولم يجاور
مأهمل لم يضاف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحدين
وثلاث زيفات والاضافة الى الصفة منه
ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع
على التثنية التصحيح على الحال ويضاف
لبناء الكلمة في مسائلين احدهما أن يميل
بناء القلة نحو ثلاث جوار أو أربعة رجال
وخمسة دواهم والثانية أن يكون له بناء قلة
ولكنه شاذ قيسا أو مما عافى نزل لذلك منزلة
المعدوم فالأول نحو ثلاثة قروء فان جمع قروء
بالفتح على اقراء شاذ والثاني نحو ثلاثة تسوع
فان اشياء قليلة الاستعمال (ومائة والالف
للفرد أضعف) نحو عندى مائة درهم ومائة
قوب وثلاثة دنانير وألف عبد وألف مائة
وثلاثة آلاف قوس

اه سم وقال الدمامسي أما كونه مفردا مع أن القياس جمع كما جمعه في ثلاثة
 دراهم للعلم المتقدمه ولاه عدد في معناه كفة فكذا هو جمع يميزه لا ينضم القتل
 القتل إلى القتل المعنوي (قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أي
 بأضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تنبيه المائة بالشرطه أذ هي تشير للضمرات
 كما أن الشرطه تشير للأحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرا الباقون يتوزن
 مائة على جعل سنين بدلا وأعطى بيان لا يميز التلازم التذو من وجهين جمع
 يميز المائة ونصبه فالة الدمامسي وقال في التصريح لانه يقتضي لهم أقل ما لبثوا
 تسعمائة فالة الموضع في الحواشي اه وسبقه إلى هذا أو اسحاق الزجاج قال
 ابن الحاجب ووجهه أن حمزة المائة واحد من المائة فإذا كان كذلك ولت سنين
 فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فينبى أن تكون
 تسعمائة وهذا أو ارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تميز لا غير
 وإن كان مجرد وراثة أو جواب ابن الحاجب بأن ما ذكرنا لا يلزم أن اقل التميز مفردا أما
 إذا كان جمعا كما هو الأصل للمتر فالتقديره كالقصد في وقوع التميز جمعا في نحو ثلاثة
 أو باب ويمكن أن يجلب أيضا بأن المثل لما كان المفرد لكونه التميز فيه كان الجمع
 المثل في ذلك المثل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المبين بتحقيقه في واحد
 فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المذهب فأنقل (قوله إذا عاش الفتي
 مائتين عاما) فتمامه فقد ذهب للزيادة والقائه (قوله وأحد أكر الخ) لما تكلم
 على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد أكر الخ (قوله مر كبا) بكسر
 الكاف أي حال كونه مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حال من عشر أي
 مر كبا مع أي مع أحد اه سندوني وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب
 بما بعده (قوله وعمره أحد الخ) كذا همزة إحدى الألف الأولى شاذ لا يلزم غالبا
 والثاني طرد على الأصح كساح وكاف ولهذا ذهبوا على الأصل في أحد فقالوا
 وحده لم يثبتوا عليه في إحدى اه تصريح وأب إحدى التأتية عند الأكرين
 وقيل للأطراف وقال التنوين في إحدى عشر لتركيب تقول في العطف إحدى
 وعشرين بالتونين فلهذا ابن هشام وفي الفاضل عن ابن بابشاذ أن أحد المتقلبة
 هز تفاعن وأوا المستعلة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار ووجهها
 أحاد وأما التي تستعمل بعد التي فهو ما جاني من أحد فهمز بها أصلية غير مبدة
 ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في التثنية (قوله إحدى عشرة) ولا تستعمل
 إحدى الأمر مكسبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو أنها إحدى الكهنة كرا

(ومائة بالجمع نزارا ودون) في قراءة حمزة
 والكسائي ثلثمائة سنين (تنبيه) شذ عن المائة
 بمفرد منه وبكقوله إذا عاش الفتي مائتين عاما
 فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة
 درهما والاقدي شارا (وأحد أكر ومثله
 بشري) يميز من التاء (مر كبا) لهما (فأحد
 معدود ذكر) فهو أحد عشر كوكبا ووجهه أحد
 مبدة من واد وقد قيل واحد عشر على الأصل
 وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل
 العدد (وقل لى التأتية إحدى عشرة)
 امر أتايبات التاء وقد يقال واحدة عشرة
 (والثين فيها عن تميم كسره) أي مع المؤنث
 فية ولون إحدى عشرة والتثنية بكسر
 الثين وبعضهم فتحها وهو الأصل الآن
 الأضخم التثنية ووجهه الجواز ما في
 التذكير بالثين مفتوحة

قوله شاذ
 لأن الأصل
 التثنية
 شاذ
 لأن الأصل
 التثنية
 شاذ

(قوله وقد تكن عين عشر) أى فى المذكور صرح به فى بعض النسخ قال الدمامي
 فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين ما هو هو جى بعد الواو والقاء
 فهذا أجدر (قوله لتوالى الحركات) ولا فائدة المباعدة فى الامتزاج دمامي (قوله
 وأما مع غير أحد واحد) أى من اثنين واثنين الى تسعة وتسع وقد راى الشايع أما
 لاجل القاء فى قوله لا تامل ويحتمل أن القاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أى بقوله
 ومع غير أحد واحد الخ حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فادونها ثم بين بقوله
 الا فى وثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتمل اذا ركبت معها العشرة (قوله
 قصدا) قال شيخنا واليهى حال بمعنى مقصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن
 يكون مقصولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما لا
 غير من أن يجي المصدر حالا وان كثر ماضى (قوله كقصفا التاء فى التذكير) كراحة
 اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله
 ان ركبا) أى مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الضارضى وغيره
 هذا البيت بأنه قد علم من قوله مع غير أحد واحد الى آخر البيت فانه علم منه كون
 اثني عشر واثنى عشر وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم ان اثنين فى حال تركبه
 مع العقد كلاث فافوق فى هذه الحالة يميز من التاء عند التأنيث وتلفظه عند
 التذكير قال الدمامي فى إحدى عشرة واثنى عشر سؤال مشهور حاصله لزوم
 الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكمة الواحدة وجوابه ان ألف التأنيث بمنزلة
 ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تقط فى جمعى التجميع والتصكير بخلاف التاء
 اذا قالوا احبلى وجلبلى وجبلى وبخنة وبخنان وبخنان وأما اتان فبقي على التاء
 اذا لا واحدة من لفظه فكأنه كالاصل (قوله اذا اتى الخ) ات وشتر مرتب
 (قوله ثنى) مضارع شاء فصره للضرورة وقال المكوذى ويجوز أن يكون حذف
 الهمزة من ثناء لاجتماع مع هزوة خاله (قوله والبا) أى فى اثنين واثنين
 (قوله مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب
 سواء كان اثني عشر واثنى عشر أو غيرهما (قوله نفسه معنى حرف العطف)
 أى الواو اذا امل قبل التركيب اعطيت شحة وعشرة مثلا غدت الواو وركب
 العدد وان اختصارا ودفع لما يتبادر من العطف من ان الاعطاء دفعت قاله
 الدمامي فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء لقصد المقضى كقوله
 كان بها البدر ابن عشر وأربع واظهر ان لم يكن التبع حيث ذرع أبو حيان
 انه أى العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالتاء كقولك وليس كذلك فتد

وقد تكن عين عشر فقال أحد عشر
 وكذلك أخوانه لتوالى الحركات وما قرأ أبو
 جعفر وقرأهية صاحب حصص اثنا عشر
 شهر وفيما جمع بين ما كتبت (و) اما (مع غير أحد
 واحد) ما معهما فقلت فى العشرة من
 التعبير من التامع المذكور انما جامع المؤنث
 (فاصل قصدا) والحاصل أن العشرة فى
 التركيب محسوس ما لها قبله نصف التاء
 فى التذكير وثبت فى التأنيث (ولثلاثة
 وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما) أى فى
 الافراد وهو ثبت التامع المذكور وحذفها
 مع المؤنث (وأول عشرة ثنى وعشرا) أى
 اذا اتى ثنى أو ذكرا) فتقول جانبى اتسا
 عشر تامر أو اثنا عشر رجلا (والباقي
 الزم) وهو التصب والجزر (وارفع بالالف)
 كما رأيت وأما الجزر الثاني فانه مبنى على الفتح
 مطلقا (والفتح فى جرى سواه) أى سوى
 اثني عشر واثنى عشر (أما العجز فعلة
 تاءه نفسه معنى حرف العطف)

أقول قد عرفت
 انما عرفت ان
 ما عرفت ان
 وهو مشعر
 من ناهى في
 الناهى في
 فإني

وأما الصدر فعلة ببناءه وقوع العجز منه موقع
 بناء التانيث في لزوم الفتح وذلك أعرب صدر
 اثنى عشر واثني عشرة لوقوع العجز منهما
 موقع التون وما قبل التون محل اعراب لا محل
 بناء لوقوع العجز منهما موقع التون لم يضاف
 بخلاف غيره ما يقال أحد عشر لا يقال
 اثناعشر (تبيين) الأول قد فهم من
 كلامه أنه لا يجوز تركيب التيف مع العشرين
 وبأنه بل يعين العطف فتقول خمسة وعشرون

اشد ابن الشجري وقرئ ابن خمس وعشر ١٠ وقوله واقتراح الخ الذي يظهر أن التبيين
 حيث تجميع مجرور كـ تارة ثلاثة إلى عشرة واللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له
 فاقتره أن أردت التقيب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة القارضي بن الصدر لانه
 يكثر الكلمة (قوله فعلة ببناءه وقوع العجز منه) أي من الصدر والجار والجرور
 متعلق بوقوع وقوله موقع بناء التانيث في لزوم الفتح أي فتح ما قبلها وعندي في هذا
 التعليل قطر من وجود الأول أنه كمن المناسب أن يقول فعلة ببناءه وقوعه موقع
 ما قبل بناء التانيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على القطن الثاني أن بناءه يعني لزومه الفتح
 فتقول التعليل إلى تعليل الشيء بنفسه لأنه جعل فعله لزوم الفتح المشابهة بما قبل بناء
 التانيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة
 الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل بناء التانيث يقتضي البناء لزوم بناء صدر المركب
 المزجي مع أن قضة صدره قضة بنية لا قضة بناء كما قلت تخصفه في محله الآن يشاب
 عن هذا بأن في تصديرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لأن قضة وإن كانت
 قضة بنية تشبه قضة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر كرس اعتراضين آخرين
 حاصل الأول أن سبب البناء مختصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب
 عنه بأن المختصر في شبه الحرف سبب البناء الأصلي اللازم للكلمة والبناء هنا
 عارض للمكتملين بالتركيب مفارق بخلافه وحاصل الثاني أن أثر الصدر صار
 وسطا والوسط ليس محلا لا عراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما
 اجتنابه عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال بس وانما جاف على سركه لأن حالة اعراب
 وكانت الحركة قضة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأثرها خف الحركات (قوله
 ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لأن العلة
 تدور مع المعلول وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثني عشرة فتدغم بناء
 الصدر وما ذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والمقول ببناءه مردود باختلافه
 باختلاف العوامل وذلك غلامه اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا
 وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله بانياء بقوله لوقوع العجز
 الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل احتمال من قوله لذلك لا شعاعا وعلة الوقوع
 موقع البناء بطلية الوقوع موقع التون لا عراب فتأمل (قوله قد فهم من
 كلامه) يعني قوة وصلته بشرح مقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في
 مقام البيان يقتضي الحصر (قوله التيف) فتح التون وتشديد الياء المكسورة
 وقد تحققت كمين وأصله يوف من نافي يوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة

هذا لا داعي
 شرحه بل هو بطلان
 البناء لعدم
 تأويله

ومراعاة المعنى فتقول ظاهرة وناصره ومنه قوله فيها اثنان واربعون حاوية

سودا كناية للفراب الاصم

والثاني قد يضاف العدد الى مستحق المحدود فيستغنى عن التمييز فهو هذه عشرة وزيد يفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثني عشر فقال احدى عشرة وثلاثة عشرة ولا يقال اثني عشر لان عشرة من اثني عشر غير اثني عشر الاثني عشر فلا يجتمع الاضافة ولا يقال اثنان لثلاثين بزيادة اثنين بل اتركيب الثالث حكم العدد المميزين في التركيب لمذكرهما مطلقا ونجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا واربعة وخمسة عشر جارية وعيدا وان فقدت السابق بشرط الاتصال فنجو عندي خمسة عشر رجلا وناقعة وخمس عشرة ناقعة ورجلا والمؤنث ان ضلنا نحو عندي ست عشرة مائة وناقعة ورجل أو مائة واربعة وناقعة وفي الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية اعبدة وام وثمان امة واعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميز من مذكر ومؤنث لان كلام المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة والرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على اثني بعد مائة معنى ثلاثون للهجر حول كليا فضرورة

(وان اضيف عدد مركب - يسبق البنا) في الجزء من على حاله نحو احدى عشرة لجمع احدى عشر زيد بفتح الجزء من هذا هو الاضمر لان البناء يقي مع الاتف واللام بالاجماع فكذلك مع الاضافة

في خبره وهي أي الاوسى الخمسة التي هي نصاب زكاة النابت ألف وسقاة وتل بفدائية يكون بفدائية فيه من نوعا نفسا لائق وسقاة وانظر هل مثل النصب بقية التوابع وعلى كونها مثل النصب يجوز ان يكون اسما طاقيا لا يتبدل من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أي الكاتب والخامسة بالهاء المهملة الاسود صيني (قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشرون فقد خاطبت من يعرف العشرين المتسوية اليه ولا تقول عشرون زيد لان الين يعرف زيد او عشر به كائنا لك لا تقول غلام زيد لان الين يعرف الغلام وزيدا دما صيني (قوله الاعداد المركبة) وكذلك افعال المركبة كائنة زيد (قوله الاثني عشر) أي واثنى عشرة (قوله ولا يقال اثنان) مالم يكن اثنا عشر علما والالفاظ ان تضغه بمحذف عشر اذا قصد تكرار العمل فقد علمت كافي القاصري (قوله ثلاثا يلبس الخ) صريح في جواز ان يقال اثنان في قصد اضافة اثنين بل اتركيب اسما طاقيا (قوله لئلا كرهما مطلقا) أي سبق المذكر والاولا وقع الفصل بين الاولا (قوله ان وجد العقل) أي في الشئين أو أحدهما وظهر ترجيح المذكر اذا كان الصائل موتا واتقياس يقتضي تغليب العقول فتقول أربع عشرة رجلا وامة لان وصف الامة مع العقل ارجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفادوا دما صيني (قوله فلما سبق) أي مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أي اتصال التمييز بالعدد (قوله والمؤنثان فصلا) أي فصل بين العدد والتمييز بين لسانهما يقتضي التساوي في الحكم فكانت الاسبقية متفقة فترجم ما مر اعلاه كراعاة الشئتين جعلنا الحكم للمؤنث كما حكمنا باعتبارهما بخلاف ما اذا جعل للمذكر كذا في الدما صيني (قوله لسابقهما مطلقا) أي عاقلا كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفين كالنبي الواحد فلا ينبغي أن يتصلح حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه واسطة والاول مضاف اليه بالباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد عمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندي احدى وعشرون عبدا وامة تغليب المذكر واحد وعشرون رجلا وناقعة تغليب السابق واحد وعشرون بين رجل وناقعة تغليب المؤنث دما صيني (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان اضيف عدد مركب) أي غير اثني عشر

والثاني أنه يعرب بحزم مع بقاء التركيب كجاءك حكما مبدؤه من بعض العرب نحو واحد عشر ثم مع أحد عشر زيد واليه اتاب قوله
(ويعرب قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الاوضح وجه ذلك بأن الاضافة ردة الاشياء الى أصلها في
الاعراب لمنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستحسنه ١٣١ لأن المبنى قد يضاف نحو كبر رجل عندك ومن أدن

حكيم خبره فمذهب ثالث وهو أن يضاف
صدره الى حزم من الاشياء هاسكي القراء
أنه مع من أي تقتض الاشد وأبي الهيثم
الضلي «ما فلت خسة عشر لوز» كرى
التسهيل أنه لا يقياس عليه خلافا للقراء
(تسهيلات) «الاول قال في التسهيل
ولا يجوز باجتماع ثمان عشرة الا في الشعر
يعني باضافة الاول الى الثاني دون اضافة
المجموع كقوله
كلم من عناءه وشقوته

بنت ثمان عشرة من بخته

أي من عامه ذلك وفي دعواه الاجماع نظر فان
الكوفيين يميزون اضافة صدر المركب الى
حزم مطلقا كاسبق التسهيل عليه «الثاني
في ثمان اذار» كعب أربع ثقات فغالبها
وسكونها وحذفها مع كسر النون وقصها
ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا

وثمان عشرة واثنين وأربعا

وقد عذف بأوها أيضا في الافراد ويجعل
اعرابها على النون كقوله

لهاتينا أربع حسان «وأربع فنفرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار

المنشآت بضم الراء «الثالث قال في شرح

الكافية لبعة وبضع حكم تسعة وتسع

في الافراد والتركيب وعطف عشرون واخوانه

عليه بخولفت بضعه أعوام وبضع سنين

وعندي بضعه عشر غلاما وبضع عشرة أمة

وبضعه عشرون «كتابا وبضع وعشرون

صفحة ووراد تسعة من ثلاثة الى تسعة ويضع

من ثلاث الى تسع انتهى

واثنى عشرة لما مر من انهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا اضيف عن التميز
كاسبق (قوله والثاني الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كجاءك) أي في
بقا التركيب مع اعراب الهزوان كان بعلبك غير منصرف لوجود العتين بخلاف
أحد عشر لانه ليس بلم (قوله نحو أحد عشر لمع أحد عشر زيد) يفتح دال أحد
في المثالين ويقع راء عشر الاول وجرء الثاني (قوله ويعز) مبتدأ والمسوق قصد
التفصيل فارضى (قوله ردة الاشياء الى أصلها في الاعراب) لا يقال هذا
يقتضى اعراب الجزاء الاول أيضا لا نقول المضاف مجموع الجزئين لا الاول فقط
ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف نظيره في الاعراب
(قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هي لغة ضعيفة عندنا يسوي به
واذا ثبت كونه لغة لم يمنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لأن
المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما يشاء أصل «ظلاله الى الاعراب وما يشاء
عارض بسبب التركيب فردة اليه بادنى ملازمة تهرج (قوله من أي تقتض)
كذا يحط السارح ويوجد في بعض النسخ في هو يعرب (قوله خلافا للقراء)
يتمتع قيل قول المصنف وميزا لعشرين الخ نقل السارح قول القراء عن الكوفيين
(قوله دون اضافة المجموع) أي الى شيء آخر وقه انه اذا اضيف الاول الى الثاني
ووجدت الاضافة الى شيء آخر كان المضاف الى الشيء الآخر الثاني لا المجموع واذا
اضيف المجموع الى شيء آخر لم يكن الاول مضافا الى الثاني فتدبر (قوله كعب الخ)
يظهر انه يصح تشديد لام كعب على انه من التكليف وتقيدها على انه من الكلف
بالصريح ومن التحليل والعناء بفتح العين المهمة التعب والثقوبة بالكسر الشقاء
(قوله مطلقا) أي سواء كان المجموع مضافا نحو ثمان عشرا أو لا وفيه ما مر (قوله
في ثمان) أي الواقعة في عدد الموث (قوله وسكونها) أي كسكونها في معدى
ككرب وقوله مع كسر النون أي دلالة على الباء وقوله وقصها أي للتركيب مع
(قوله وقد عذف بإوها) مصب قد التقلية قوله ويجعل اعرابها على النون
أي والاكثر أن يجري مجرى المقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان
ورأت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانين بلامتين لمشابهة جوارى لفظا وهو ظاهر
ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما جرى سريل بل مجرى سريل
فكتابة البعض على قول التاج ويجعل اعرابها على النون ما قصه أي وحيث
تكون جارية في الاعراب مجرى المقوص المصروف «غضله غيبة» (قوله
لبضعه وبضع) بكسر الواحدة على المشهور وبض العرب يقتضها آفة الدمامية

وما ذكره الشارح هو الرابع من أقوال في معنى البضع والبضعة وعلمه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل معهما أربعة وعشائة وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ مانصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قدر اربعة واحد منها فوهة الى تسعة هذا قول القزاعي أنه يجري تسعة مطلقا أي في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وإن تامة كما تسعة في ثبوته وسقوطه فلو لبنت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي ومطلقا مجراهم يجري حيث حل والاولى أن يراد بضعة من ثلاثة إلى تسعة وبضع من ثلاث إلى تسع فبصل الثابت التام على الثابتها والساقطها على الساقطها أه قال شيخنا وهكذا رأيت بخطه على التوضيح أه وقوله وإن تامة كما تسعة في ثبوته وسقوطه بيان لما قبله من جريانه يجري تسعة وقوله فبصل الثابت التام الخ أي فبصل بضعة الثابت التام على ثلاثة مثلا الثابت التام وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وتفرق في الهمع بين النصف والبضع بأن النصف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكروا المؤنث بلاهاه ولا يذكر الامع عقد فهو عشرة ونصف والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكروا بالهاه والمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع منين (قوله وضع من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف ان مؤنثان وثالث موصوف من لفظ العدسوا مصكان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لمافوه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لانه موصوف من اثنين مصدر ثبت الرجل والثالث مصدر ثبت الرجلين وهكذا كما سيأتي لامن اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن جعل قوله وان ترد جعل الأقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مستقام لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح ومضافا ظاهر بالتسبة لما معنى جاعل دون ما معنى بعض لأن الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اقامه الآن يراد بالوصفة بالتسبة له الوصفة الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من أسماء العدد سماه لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الانجاس كترت يد من التراب واستخبر الطين من الحجر

(وضع من اثنين فافوق)

(قوله أي خافوقها) الانسب فوقه أي لفظة الاثنين لأن الصوغ من التظسم
(قوله الى عشرة) أي بيانا للفاية (قوله كفاعل) مفعول موصوف محذوف
قدومه الشارح هو مفعول صم أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول بلعج كما قاله
السامي أفادهم (قوله من فعلا) فاعله مع ما قبله بأن هذا أي في الجلة وصف
لا اسم جامد ولم يكتب بهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد راد به اثبات مجزئ
المناسبة وبين مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم
قوله من اثنين خافوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال
الرضي والواحد اسم فاعل من وحده بعد وحدا أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
أي العدد المنفرد (قوله ثلاثي هو سم انه يسلك به الخ) أي في اثبات التامع
التذكير وحده فاع التانيث وكلامه مصرع في مخالفة الوصف للعدد الذي صيغ
منه في التذكير والتانيث وهو مسلم في غير ما في ثمانية لمواقتهم في ذلك لما صيغ
منه (قوله وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف بعض العدد الذي في
هو منه نفعه أي الوصف اليه أي العدد دالة كون الوصف مشل بعض في معناه
أوفي اضافته الى كله والى هذا من كلام الشارح فاعله تجارية على غير من هي له
ومفعول نصف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد باليه في هذا الباب
الواحد لا الاية وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا ومن قال
بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بني هو منه كما سترفه مقابل قوله وان ترد
الخ ما سباني من قوله وان ترد جعل الأقل الخ واليه نص كلام حقيق بالمرح
(قوله ين) أي ظاهر البعوضة (قوله أي كايضاف البعض الى كله) فيفيد
حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعنية فرائع أربعة معناه بعض جماعة
مقصورة في أربعة كما في التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أي حين اذ أردبه
بعض ما بني هو منه وقول شيخنا أي حين اذ أضيف الى ما شئت منه وهو كله غير
ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بني هو منه ليس في معني
ما يعمل أي ليس في معنى لفظة يعمل كصير ما جعل حتى يسجل ولا مفرع عن فعل أي
ولا مستقبان فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظة العدد ولو أقصر الشارح
على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل لكناه في تعطيل لعدم النصب ولكن قصد التبارج
تقوية الله لا قد تدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة
الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظة ثاني وثالث وهكذا
لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا

أي خافوقها (الى عشرة) وصفا
(كفاعل) أي على وزن فاعل (من فعلا)
كضرب ثعوثان وثالث ورابع الى عاشر
وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على
ذلك من أول الامر (واخفه في التانيث بالنسبة
ومنى ذكرت) أي صفته المذكور (فأذكر فاعلا
بغيرنا) فنقول في التانيث ثمانية الى عاشر
وفي التذكير ثمانية الى عاشر كما تفعل باسم
الفاعل من نحو ضارب وضاربة وأعماله على
هذا مع وضوحه لثلاثي هو انه يسلك به سبيل
العدد الذي صيغ منه (وان ترد) بالوصف
المذكور (بعض) العدد (الذي منه في
نصف اليه مثل بعض ين) أي كايضاف
البعض الى كله نحو اذ أخرجه الذين كفروا
فاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة وتقول ثمانية اثنين وثلاثة ثلاث الى
عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب
حينئذ لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا
عن فعل فانزلت اضافته لان المراد أحد اثنين
واحدى اثنين وأحد عشرة واحد عشر
تقضيته كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة
هذا ذهب الجهور

قوله أي خافوقها...
قوله الى عشرة...
قوله كفاعل...
قوله من فعلا...
قوله وأما واحد...
قوله من اثنين...
قوله فليس بوصف...
قوله الرضى...
قوله العدد المنفرد...
قوله الثلاثي...
قوله منه في التذكير...
قوله منه (قوله وان ترد...
قوله هو منه نفعه...
قوله أوفي اضافته...
قوله ومفعول نصف...
قوله الواحد لا الاية...
قوله بوجوبها...
قوله الخ ما سباني...
قوله (قوله ين) أي...
قوله حينئذ أن...
قوله مقصورة في...
قوله (قوله وانما...
قوله بعض ما بني...
قوله ظاهر (قوله لانه)...
قوله ما يعمل أي...
قوله ولا مستقبان...
قوله على قوله لانه...
قوله تقوية الله لا...
قوله الثانية أو...
قوله لا مطلقا حتى...

أفاده الجامى (قوله ونصبه اياه) أى اذا كان معنى الحال أو الاستقبال
 كما لا يخفى (قوله فان اثنين وثالث ثلاثة) على ان معناه قسم اثنين وقسم ثلاثة
 سوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) نقضه أبو جابر فقال ثبت
 الرجلين مخاف لنقل النصاة ثم هو ليس نصافى ثبت الاثنين حتى يبنى عليه جواز
 ثمان اثنين قال الموضع وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال
 واذا جاز ثبت الرجلين جاز ثبت الاثنين ولا يتوقف فيه الاظهارى جامد نصريح
 (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلث الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافيه
 قول الجوهري ثلث القوم اثلثهم بالضم كسر اذا كنت ثالثهم أو اكلت ثلاثة
 بنفسك وثلث الثلاثة بالتصنيف أيضا اعطى (قوله قال فى الكافية الخ)
 غرضه التورك على كلام الصكافية وشرحها من وجهين مخالفة لتفصيله
 فى التسهيل بين ثمان وغيرها واقتصاره على العز والتعلب مع انه منقول عن غيره أيضا
 (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل مانوق) أى بدرجة واحدة
 (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوة الاق الوصف حقيقى ليس مصوغا
 من أضاف العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لطاهر المتق وذلك أى ما بئى استدراكه
 عليه سم (قوله انه) أى الوصف يعجل ليس خصوص المضارع مرادا والا
 لم يأت التفصيل الذى سذكره بوجه فان كان معنى المضى الخ (قوله ما هو تحت)
 أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع انه يصدق انه تحت ما اشتق منه فحيد
 وقوة ماى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه
 مساوية أى لما اشتق منه فعمل أن صلة ما الاولى جارية على ما هى له صلة ما الثانية
 جارية على غيرها هى فى الحقيقة باراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما نقله
 الشارح فاعرف ذلك (قوله تحكمكم جاعل) مصدر نوى منصوب على
 المفعولية المطلقة باحكا وانما خص التثنية بجاعل للتبعية على ان معنى اسم فاعل
 العدد اذا استعمل مع ما تحت معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة معناه جاعل الثلاثة
 ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة
 فى هذا أكثر من التسبب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على
 المفعولية وخضعه على الاضافة مستويان أو التسبب أكثر قال الرضى وانما نقل
 التسبب ههنا لان الافعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان
 نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المتضمن والمنضم اليه
 معا ثلاثة والتأويل انه أستطعن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين

وذهب الاخفش وقطرب والصكافى
 وتعلب الى انه يجوز اضافة الاول الى الثانى
 ونصبه اياه كما يجوز فى ضارب زيد فيقولون
 ثمان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال
 يعمل ثمان ولا يعمل ثالث وما بعده والى
 هذا ذهب فى التسهيل قال لان العرب تقول
 ثبت الرجلين اذا كنت الثانى منها فن قال
 ثمان اثنين بهذا المعنى عذر لان فى فعلنا من
 قال ثالث ثلاثة لم يعد ولانه لا فعل له فهذه
 ثلاثة أقوال (تنبيه) قال فى الكافية
 وتعلب أجاز تصويرا بـ * أربعة وماه متابع
 وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه والتسبب
 وأجاز ذلك تعلب وحده ولا وجه له فى ذلك هذا
 كلامه فعمم المتع وقد فصل فى التسهيل وخص
 الجواز بتعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله
 غيره عن الصكافى وقطرب كما تقدم اهـ وان ترد
 جعل الاقل مثل ما هو فوق أى اذا أردت
 بالوصف المصوغ من العدد انه يجعل ما هو
 تحت ما اشتق منه مساوية (تحكم جاعل له
 احكام) فان كان معنى المضى وجبت اضافته
 وان كان معنى الحال أو الاستقبال جازت
 اضافته

وتماز توتية واعاة فتقول هذا راع ثلاثة ورايع ثلاثة أى هذا مبر الثلاثة أربعة وتوت الوصف مع التوت كاسين فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لا نك قول ثلث الرجل إذا انضمت اليها صغرت ثلاثة وكذلك ربت الثلاثة الى عشرت التسعة فتفاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراهما لانه فى المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذى هو فى معناه لا عمل ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كاسين (تنبيهات) الاول الوصف حينئذ ليس موصوفاً من ألفاظ العدد وانما هو من الثالث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث ورب وعشر على وزن شرب ومضارع جاعل وزن ضرب الاما كان لامة عينا وهو ربيع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع * الثانى لا يعمل ١٣٥ هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحد او اياه بانه واحد

واحد او اياه بانه واحد وسكاه عن العرب * الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد المعنى المذكورين فقال هذا ثلثات ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اذ وان أردت

مثل ثانى اثنين مراكبى بتركيبين أى اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أسله كثنائى اثنين فجاء بتركيبين مصدر اؤلها فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث ومصدر تانها الاسم المشتق منه وعجزها عن شرف التذكير وعشرة فى التأنيث فتقول فى التذكير ثنائى عشرا فى عشرا فى تاسع عشر تسعة عشر وفى التأنيث ثمانية عشرة ثنائى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كانت مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثنائها اضافة ثانى الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ورواء استعمالان آخران الاول منهما أن يقتصر على مصدر الآول ضرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب بأقبا بناؤه والى هذا أشار بقوله (أوقلا بجاليه) يعنى التذكير والتأنيث (أصفه الى مركب جاتنوى بنى) بنى جواب أصف فهو مجزوم اشيعت كسرتة والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفى الكلام بالعين الآول الذى نوبته فتقول فى التذكير ثنائى اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفى التأنيث ثمانية اثني عشر الى تاسع تسعة عشر

ومصادر يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكانه ما صار المفعول الاول هو المجموع كذا فى الدمامسقى (قوله واعاة) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلث الرجل الخ) يتخفف ثنائى ثلثت وربعت وعشرت كاسيد كره الشارح وكذا أخراتها (قوله وجار مجراهما) أى فى العمل (قوله فان الذى هو فى معناه) أى فان فاعلا الذى هو فى معنى أحد فاعل للتخفيف وكان لم يقل فانه دفعنا التوهيم وردا للتخفيف على أحد (قوله الوصف حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأياه بعضهم الخ) وجهه الدمامسقى وضف الاول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحد أى مصير واحد اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله المعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه ان صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومر كبا سال منه أومر كما مفعول ومثل حال من مر كبا لا تفت التكررة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أسله) أى بعض مدلول أسله (قوله بأربع كليات مبنية) فيه تغليب اذنا وأقبا لىاسمين وشبه باقى فى قوله بعد بأقبا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أى ماحق التركيب أن يكون عليه وليس خرا دة بالاصل الغالب لما بآقى قرياعن أبى حبان (قوله أن يقتصر على مصدر الآول الخ) قال أبو حبان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجاز انضافا فصريح (قوله فغير الخ) هل يجوز بناؤه تقديره عجزا المحذوف هذا محتمل وغيره بعدد (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حبان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثني عشر مثلاً مسيوطى (قوله بنى جواب أصف) ما لا مانع من جعله وصفا للمركب أى مركب وافى بما تنوى بأن يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اه سم والفعل على الآول مجزوم قالياه اشباع وعلى الثانى مرفوع قالياه لام الفعل (قوله بالعين الآول الذى نوبته) وهو كون المضاف احد اثني عشر كثنائى فى الرتبة الثانية عشرة لان معنى ثنائى اثني عشر ثنائى عشرا فى عشر لكن حذف عجز التركيب الآول اختصارا فاعلم ما فى كلام البعض (قوله وفى التأنيث حادية عشرة الخ) فى التأنيث حال مما بعده والواو

عشرة الى تاسعة تسع عشرة والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الآول بان يحذف القدم من الاول والتيف من الثانى واليه اشار بقوله (وشاع الا اننا بنى عشرينا ونحوه) أى ثنائى عشر الى تاسع عشر وفى التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة قد ذكرنا الفظنين مع المذكور وتوتيهما مع التوت

وفيه حيث وجد هان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه انه حذف عجز الاول فاعربه
 زوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناء ولا يقاس ١٣٦ على هذا الوجه لفقته وزعم بعضهم انه يجوز بناؤه لخلو كل منهما محل

المحذوف من صاحبه وهذا امر دونه بأنه لا دليل
 حيث عد على ان هذين اليمين متقربان من
 تركيبين بخلاف ما اذا أعرب الاول والثاني
 أن تعربهما معاً مقدراً حذف عجز الاول
 وصدر الثاني زوال مقتضى البناء فيهما
 حيث عد فيعرب الاول على حسب العوامل
 ويجوز الثاني بالاضافة ما اذا اقتصر على
 التركيب الاول بأن استعملت التفعيم
 النشرة لفيصد الاتصاف بعناء مقيداً بما صاحبه
 النشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح
 فانه يمين بقاء الجزين على البناء (تبيينه) هـ
 الاول اما على مجازي عشر دون غيره يستعمل
 التمثيل فائدة التبيين على ما التزموه حين
 صاغوا احداً واحداً على فاعل وفاعلة
 من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا احداً
 عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة
 فصار حادو وحادة وقلبت الواو ااء لانكسار
 ما قبلها فوزنهما عالف وعافعة وأما ما حكاه
 الكسائي من قول بعضهم واحد عشر وشاذ
 نبه به على الاصل المرفوض قال في شرح
 الكافية ولا يستعمل هذا القلب في واحد
 الا في تنيف أي مع عشرة أو مع عشرين
 وأخواته هـ الثاني لم يذكرنا صوغ اسم
 الفاعل من المركب بمعنى جاعل لمكونه لم يسع
 الا ان يسوي به وجهاً من المتقدمين أجازوه
 قبلاً وذهب الكوفيون واكثر البصريين
 الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا اربع عشر
 ثلاثة عشر ارباع ثلاثة عشر ولا يجوز أن
 يحذف النيف من الثاني مع حذف العند
 من الاول

عاطفة حادية عشر على ثاني عشر ولم يقل وفي التاني بحادية عشر الخ اشارة الى
 دخوله في التصويكون مشغولاً بالكلام الساطم (قوله وفيه حيث عد) أي حين
 اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بجهاى عشر
 ونحوه (قوله وجهان الاول أن تعرب الاول ويبنى الثاني الخ) كذا في اكثر
 النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه هـ الاول أن يبنى صدره وعجزه مقدراً حذف التركيب
 الثاني بكاه وان هذا الباقي هو الاول بكاه هـ والثاني أن يعرب صدره مضافاً الى عجزه
 من باب احكامه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب
 الاول بأن يحذف العند من الاول والنيف من الثاني لما فاة الاول من الواجهة
 الثلاثة ذلك قتائل (قوله ويبنى الثاني) أي يبنى شأوه (قوله فبناء) أي
 ابنى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الواجهة ثلاثة لا اثنين
 (قوله لخلو كل الخ) وجهه هذا التقدير ما حذف من كل منهما كما هو الواو اياء
 الثاني بنية صدره اهـ سم أي فيكون التركيبين باقيا (قوله بأنه لا دليل
 حيث عد) أي حين اذ يمينان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر لا يترتب عليه
 اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعربا دليل على ذلك
 (قوله زوال مقتضى البناء) وهو التركيب ككيب كافي التصريح وهذا لا يلحق
 المحذوف أعني عجز الاول وصدر الثاني (قوله أما اذا اقتصر الخ) هذا
 مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا اساقط في كثير من
 النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقة لا صورته فقط (قوله
 بأن استعملت النيف) يعني الحادى والثاني ونحوهما وقوله لفيصد أي النيف
 الاتصاف بعناء أي معنى النيف وقوله مقيداً حال من النصف في بعناء (قوله
 فائدة التنبيه) الاضافة للسان (قوله من القلب) أي قلب الواو اياء وقوله
 وجعل الفاء ماى التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا الجعل قلب مكافئ
 فاعل أن في الكلمة القلبين (قوله لا تسمى ارباعاً لها) أي مع فاعل فاعلان اء
 التانيث في حكم الاتصال والواو اذا انظر فت اتركسرة قلبت اء لكن يصل الحادى
 اعلان التانيث بخلاف الحادية فتح الباء اء اء في التصريح (قوله وأما
 ما حكاه) واراد على قوة التزموه (قوله الثاني لم يذكرنا الخ) هذا يتعلق
 بمفهوم قوة السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هذا اربع عشر ثلاثة عشر)
 باضافة التركيب الاول برتته الى الثاني برتته مع تاء الكلمات الاربع على الفتح
 (قوله ارباع ثلاثة عشر) أي يحذف العند من التركيب الاول طال شيئنا

في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعدد الهمزة
واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فاعلموا الثاني
وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم أن كان هو التبريد فاجاز الفصل بين
الاستفهامية وعجزها بجملة الهمزة وعادة الدامني على التسهيل كقول أبي بن
كعب لعبد الله كأن يقرأ سورة الاحزاب أو سكأن تعدد سورة الاحزاب فقال
عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أي ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وتدل بيسطة
واختاره اوجان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الانسية جميع
(قوله) وكما بيسطة على الصميم) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية
وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ورده ان الالف لم يبق
عليها دليل بخلاف وعمره على تسليمه انما يناسبكم الاستفهامية دون الخبرية
وان كان قد يعتد به من الاخبار بما في قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف
فيها زائدة لازمة لاثنية جمع (قوله واي المتونة) أي الاستفهامية كما قاله
الضارسي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها
استفهاما فلا إشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس على قوله جاز لتطيله ولا بقوله
ولهذا او العامل الواحد لا يطل بعشرين الا بتأجيل موهلة وتحذف أي وانما اقتضى
تركيبها من كاف التشبيه واي المتونة جواز الوقف عليها بالتون لان الخ وهذا معنى
قول من قال على التلمية تركيبها بماء كرجواز الوقف عليها بالتون (قوله ولهذا)
أي لشبهه بالتون الاصلية (قوله ويرده ماسبق) أي من اليقين (قوله وافادة
التكثير) ممنوع كما ترى في جمع الجوامع وشرحه الهمع وتصرّف أي كذا اوجوه
الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجزا لاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لانفت
ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارة) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل
اسم كمثل فعل هذا لما عمل من الاعراب وعلى غيره لما عمل كذا في الهمع (قوله
عد النفس نفسي) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعامة بالفتح والمذو البؤسى
بضم الموحدة وسكون الهزعة والقصر خلاف النعي وقوله نفسي الجهد بفتح الجيم
وضمها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أي لا تكرر ولا كذا كذا
درهما أي لا تكرر من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرر ولا عطف
الخ) وقد بان عجزها اسم اشارة لا قبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق
على ما كان عليه قبل ذلك لتعني بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل
التركيب وقال الحوفي ان الجر ويدرل من اسم الاشارة وهو بعيد ان كذا صارت

غالب الامعوطا عليها كقوله

عد النفس نفسي بعد بؤسها كذا

كذا وكذا العظيمة نسي الجهد
وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما
ولا كذا كذا درهما دون عطف وذكرنا انظم
أن ذلك مسموع ولكنه قلل وعادة التسهيل
وقل تردد كذا مفردا ومكررا بلا واو وانها
يجب نصب تميزها فلا يجوز جزء من اتفاقا
ولا بالاضافة خلافا لكونين فانهم أجازوا
في غير تكرر ولا عطف أن يقال كذا نوب
وكذا أيواب قياسا على العدد الصريح

كلمة واحدة ولا يدل من من الكلمة ولا تضاد فكأن من وجه كما تقدم تعليله
وقضية كلامه كلفني عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار والعطف وقال ابن عطى
في شارح الخرجولة فلو جاز درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلاثمائة درهم
لانها اقل عدد ين آشف ثمانية مالى القدر ولو جزم التكرير والعطف لزمه ألف
مائة درهم لاجل العطف وجز التمييز وافراده فيجتمل ان هذا من ابن عطى فيجوز
حكمه يقتضى التماس اذا قلنا بهذا القدر من غير اجازة منه للاضافة ويجعل أن
مذهب جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال أن التمييز باجره ورصيد
العطف التام فقط والاول كناية عن عدم ما فيعمل على الواحد لانه الحق فيلزمه
مائة وواحد مالى قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكذا قال عدد منهم هو
درهم (قوله ولهذا) أى التماس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم)
وأما دونهاء عاشر الشافعية فى المنهج وشروحنا لو قال كذا درهم بالرفع بدلا
أو عطف بان أو والنصب غير أو أو الجملنا أو والـ يكون وقفا وكذا كذا درهم
بالاحوال الاربعة أو كذا أو كذا درهم بقية النصب لزمه درهم واحد وكذا لو كذا
درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اهـ (قوله جعل على الحق) هو أو كل
حرية من مراتب العدد الصريح (قوله وبعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا
درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أى فى جز غير كـ كـ بن من هل
هو لازم أو غير لازم (قوله ويليهما كانن) قال الخليل الياء الياء كـ بنم أى قرئت
على الهمزة وحركت بجر كـ الوو عاها مفعولها وسكنت الهمزة فوق عاها موقع الياء
الياء كـ ثم قلبت الياء الفاء كـ كـها وانفجح ما قبلها فاجتمع ساكن الالف
والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وقيت الياء الاخرة بعد كسرة
فاذهما التنوين بعد زوال حركتهما للتقصو شفى (قوله والثالثة كـ بن)
بهمزة ساكنة فيامسكورة والاربعة كـ بن ياء ساكنة فهمزة مسكورة وواصل كـ بن
قدمت الياء مبددة ثم خفت كـ بن دما سبى (قوله اعصى المركبة) أى
للاباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى
الحدث عن غير فعل أو قول فالسوى فى الإشاء والتظاير تعلقا عن ابن هشام
الذى شهد به الاستقراء ونصه به الذوق الصحيح ان كذا المكى يلعان غير العدد
انما يتكلم بها من غير عن غيره فتكون من كلامه لامن كلام الجبر عن فلتقول
انما صررت بدو كذا ولا بدو كذا وكذا اذ يقول باله والقلنا لا ويقول من غير
عنك قال فلان صررت بدو كذا أو بدو كذا وكذا اهـ (قوله بكت

وقيل كان بعده من وجها
لكان احسن من اوجه أحد هذا التفسير على
الخلف السابق فانها التنبه على اختصاص
كافين من دون كذا ثالثا افهام أن وجود
من بعد كافرين اكثر من عدم الجريان خلف
في وجوها وايضا افاد ان كائن لعنف كافرين
وفها خمس لغات افحصها كافرين وبها قرأ السبعة
الابرار كثير وبها كائن على وزن كامن
وبها قرأ ابن كثير وهي اكثر في الشعر من
الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه
البيان السابقان وقوله
وكثيرا لا ثالث من حديق

ورافى لواصلت هو الصابا
والثالثة كاي من مثل كعن وبهاقرأ الاعش
وابن يحيى من والرابعة كقن وزن كعن
والخامسة كآن على وزن كعن وسبب تليهم
بهذه الكلمة كثرة الاستعمال والثالث تاقى
كذا هذه احدى المركبة كاية عن غير الصدم
وهو الحديث مفردة ومطوقة ويكنى بها عن
المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال للصد يوم
القمامة انك روم كذا وكذا وتكون كذا
ايضا قلتن من اصلهما وما كاف التثنية

وَالْإِشَارَةُ بِمُحَوَّرَاتٍ زَيْدٍ أَفْضَلُ وَاعْمُرَا أَكْثَرًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ وَأَسْأَلُكَ الزَّمَانَ كَذَا * فَلَا تُطْرَبُ وَلَا أَنْسَ وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا التَّنْبِيهُ لِمُحَوَّرَاتِهِ عَرَشُكَ (حَاقَّةٌ) بِمَعْنَى عَنِ الْحَدِيثِ أَيْضًا بِكَيْفِ وَكَيْتْ

وكتب وذيت وذيت) وهما مبنيان للنائبتهما من الجبل اه غارضي ولنا بهما
 عن الجبل جازان يعمل فيهما القول وان كما أغرجه فتقول قلت كتب وكتب أو ذيت
 وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولة قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على
 بجمع الكلمتين أي كتب وكتب وكذلك ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب
 منزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه ان البناء أيضا المجموع (قوله بفتح التاء
 وكسر ها) أي وضمها كما في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قل من
 كان الامر كتب وكتب فكان ثمانية خبرها كتب وكتب لانه نائب عن الجمله
 ولا يكون كتب وكتب اسمها لكان كما لا يكون اسمها جله قاله الفارسي واستحسنه
 ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير خبره الشان بغير جله مصرح بجزأيا وقلنا ظاهر
 ان من الامر ثمين يتعلق باعني مقدار دما سبي (قوله وليس فيهما حشند الا البناء
 على الفتح) أي بخلاف الحففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

• (الحكاية) •

هي لغة المائلة واصطلاحا اراد اللفظ المجموع على هتته من غير تغيير كن زيد اذا
 قيل رأيت زيدا أو اراد حقه نحو أأين قال رأيت زيدا أو ما حكاية اللفظ أو معناه
 بالقول فليشكك عليها المصنف وسيد كرها النسخ في النسخة (قوله احك بأى)
 الباء لا لاء أو ظرفية اه سم وأى المحكى بها استهفامية وهي معربة لكن اختلف
 في سر كتابها والحروف اللاحقة لها فاقبل اعراب غاي بالرفع مبتدأ خبره محذوف
 مؤخر عنها لان الاستفهام له المصدر تقديره في قام رجل أى قام وأما مفعول الفعل
 محذوف مؤخر عنها الباء تقديره في ضربت رجلا يا ضربت وأى بالترجى بصر جـ
 محذوف تقديره في مررت بـ رجل أى مررت وكذا يقال في ايان وايتان وأيون وايات
 ونعا وأين وايتين وايتين وايات نصابا جـ او يلزم على هذا القول اخبار حرف الجز
 وقيل ركبت حكاية وحرف حكاية فهي حرف فوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على انها مبتدأ والخبر محذوف وقيل
 الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتى النصب والحرف حركة حكاية وحرف
 حكاية (قوله ما لكور) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكى بأى سم (قوله
 في الوقت) متعلق باحك (قوله مذكور) أى سابق في كلام غيره واخترجه
 عن البشور بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لن قال رأيت
 رجلا الخ) وتقول لن قال جاء رجل أى بالرفع ولن قال جاء رجلا ايان وهكذا
 (قوله وايتين) فتقول رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوزان

وذيت وذيت بفتح التاء وكسر ها والفتح
 أشهر وهما مختفان من حكت وذيت
 وفالوا على الاصل كان من الامر كتابة
 وذيت وذيت وليس فيهما حشند الا البناء على
 الفتح ولا يقال كان من الامر كتب بل لابد
 من كسر ها وكذلك ذيت لانها كتابة عن
 الحديث والتركيب شعر الطول

• (الحكاية) •

هذا الباب الحكاية بأى وبين والصلب بعد من
 (احك بأى ما لكور مثل) عنه جاني الوقت
 اوحين فصل اى يحكى بأى وصلاد وقتها
 ما لكور مذكور مشول منه بسان
 اعراب وتذكر وا فاد وقر وعما فقال لن
 قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين
 وبين ونيات أيا وأية وايتين وايتين

يثنى مع قلب المذكري ساقى فيه احتمالان عن أبي حسان (قوله وإيات) بكسر
 التاء نسبة عن القصة (قوله الا اذا كان موجودا في المسئول عنه) بكافى المثال
 السابق من اثنين ونسب قاله شيخنا ولا يرد عليه انهما في الحقيقة جعلا تكسيرا لغير
 المفرد فهما الان المراد جميع التصحيح هذا الجمع بالواو والسوا والنون والالف والتاء
 المزيدتين (قوله أو صاعلا) أى أو كان هو أى الجمع لا يبعد كونه تعصيا صاعلا
 لان بوصفه أى جميع التصحيح فلا يقال أبون أو ابن لمن قال عندي حبرا أو بنت
 حبرا (قوله هذه اللغة القصصى) أى سكاية ما للذكور من الاعراب والتذكير
 والافراد وقرعهما (قوله ولا تثنى ولا تجمع) أى لغة أى (قوله ما للذكور
 بن) أى منكور مذكور وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بن كونها
 سوا الاعين نكرة لان المعارف اذا استقهم بن هذا كرت بعدهم في الاغلب اما
 محكية أو غير محكية لان الاستقهم عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستقهم عن
 التكرات فلم يطلب التصفى بخلاف المسئول عنه ككافى التكرات اطلاقا والمراد
 بالذكور هنا التذكير والعامل لان من المعامل بخلاف المذكور السابق فى أى فان
 المراد به ما بين المعامل وضربه لان ما يستعمل فيما وسذكر الشارح ذلك (قوله
 والنون سرك الخ) العطف خبر لا حكاية لان حكاية المذكور بن في الوقت نفس
 التصريك والاشباع لا غيرها كما هو به العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا)
 أى فى أحوال اعراب الحكمى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى ان
 الحروف اشباع دفعا لوقوع على المتحرك وقبل الحروف اجتنبت أو لا للسكينة فلتزم
 تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصحبه أبو حسان وقيل بدل من التنوين أفاده
 فى التصريح قال ابن غازى فون أشبعن نفسه خفت للوقف ولو كانت خفيفة
 بالاصالة لوجب ابدالها ألتايب (قوله وتل من الخ) الظاهر ان منان ومتين
 ليس اسماعريا كما قد يترجم أى من التنية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد
 عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال فى سنون ومنين ومنان
 ومنين ومنات فمن فى الجمع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات
 ليست مبنى ولا جعابل على صورته اسم مبنى أى على سكون مقدرة على
 آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية
 (قوله باينين) أى مع ايتين أى ولى ايتان وفى نسخة كائنين سم (قوله
 لحكاية المجرور والمنصوب) واقصر الناطق فى التثنية على المجرور هنا وفيما يأتى
 لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعدل) أى تم العدل لان

وايات هذا فى الوقت وكذا فى الوصل
 فقال أيا هذا وأية هذا الى آخرها
 وأعلم انه لا يمكن بها جمع تصحيح الا اذا كان
 موجودا فى المسئول عنه أو صاعلا لان
 بوصفه فهو رجال فانه بوصف يجمع
 التصحيح فقال رجال سلون هذه اللغة
 القصصى وفى نسخة أخرى يحكى بها ما له من
 اعراب وتذكير تاتى فقط ولا يثنى ولا يجمع
 فيقال ايا أو أيا با هذا لمن قال رأيت رجلا
 اورجلين اورجلا وأية أو أية با هذا لمن قال
 رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (وقفا
 أحك ما للذكور بن والنون سرك مطلقا
 وأشبعن) فتقول لمن قال تام رجل منولين
 قال رأيت رجلا منولين قال مردوت برجل
 متى هذا الفرد المذكر (وقل) فى المشى
 المذكر (منان ومنين بعد) قول القائل لى
 الفان باينين) وضرب سرك منين فسان
 لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور
 والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل) وانما
 سرك فى النظم الضرورة

(وقل) في الفرد الموث (لن قال انت بنت منه) فتح النون وقلب التاء هاء وقد جمال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل في الموث الموث ابن قال زوجتان مع امتين اوضرت حرتان وقعتين متان ومتين فستان لحكاية المرفوع ومتين لحكاية المجرور والمنسوب (والنون قبل التاني مسكنه) والفتح فيها (نزل) أي غلب وانما كان الفتح اشهر في المفرد الاسكان اشهر في التثنية لان التاء في منته منطرفة وهي ساكنة للوقف فزول ما قبله التاني لا يطاق ساكنان ولا كذلك مشنان (وصل التاء والالف عين) في حكاية جمع الموث المالم قتل (بائر) قول القائل (ذا نسوة كفت) منات باسكان التاء (وقل) في حكاية جمع المذكور المالم (منون ومنين مكاف) آخرها (ان قيل جاء قوم لقوم فظنا) اضر ب قوم قوما فزول المرفوع ومنين للمجرور و ١٢ والمنسوب (تنبه) في الحكاية بين لفتان احدهما وهي القصص ان يحكي بها مالمسؤول عنه

من اعراب وافراد وتذكر وفروعه ماعلى ما تقدم ولما ذكر المصنف غيرها والاخرى ان يحكي بها اعراب المسؤول عنه فقط فيقال لن قال راجل فمرد اول وجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو وفي النصب منا وفي الجر منق (وان فصل فلفظ من لا يختص)

فتقول من باقي في الاسوال كاهذا هو الصحيح واجازيوس اثبات الزوائد وصلات تقول منو باقي وتشير الى الحركة في منت ولا تتون وتكررون المشي وتفتحون الجمع وتزنون منات مخاوا كسر او هو مذهب حكاية يونس عن بعض العرب وجل عليه قول الشاعر اواناري قتل منون انتم

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور ومن وجهين احدهما اثبات السلامة وصلوا الاخرى تحريك النون وقال ابن المصنف والاخر انه سكي مقدرا غمذكور وقد اشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (واند منون في نظم حرف) وهو تأبط شر اوبقال لشعر القسافي وقامه فقالوا الجن قلت عواظلاما ويروي عواصباحا بفظ المتشد على احدى الروايتين بارواية الاخرى وكذلك فصل الزجاجي فلفظ من اشد صباحا وليس الامر كذلك بل كل واحد من الروايتين صحيحة فهو على رواية عواظلاما من ايات رواها ابن دريد عن أبي حاتم التميمي عن أبي زيد الانصاري

هذا حكم العرب سم (قوله ولن قال انت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المذق منه دلالة على الاعراب لان هاء التانيث لا تكون في الوقف اذ كانت ساكنة فاكسوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التانيث واذا عارضت مراعاة الاصل والقرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيئا ولعل معنى كون الاعراب فرع التانيث ان الاحتياج الى الالف عليه دون الاحتياج الى الالف لانه على التانيث اثبات صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولوقيل باستحسان الاشارة بالشتين الى حركة الاعراب لم يعد (قوله والنون قبل التاني) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه فارضى ولم يبه عليه المصنف لظهوره بالمضاربة من قوله وسكن تعدل (قوله مسكنه) كسبها باسكانها على ان التانيث لتانيث الكلمة اللاحقة لهابيل لحكاية تانيث كذا أخرى (قوله لتلايتي ساكنان) وان كان جائزا في الوقف سم (قوله وان فصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تامنت الى الحركة أي حركة التحكي وقوله في منت متعلق وتشير ولو قال وتصل لتاء منت بحركة المحكي لكان اوضح (قوله مقدرا غير مذكور) تقديره قالوا انما نقلت منون انتم اه زكريا وعليه يكون المقدّر المحكي ضميرا فيكون فيه شذوذاً آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدّر وادعى كونه حكاية للضمير في انا وهو مردود قال بس لا يجيء أن قول الشاعر انا الخ حكاية لما وقع مع الجن والله حين اتيانهم قال لهم منون انتم فحين اتيانهم لم يكلم بقوله انا واري ثم بقوله منون انتم بل لم يكلم بقوله انا واري الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم فلي في التصريح بمنوع منعوا واضحا (قوله لشعر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله وبطل المتشد الخ) أي يقطعه من لم يدرك انهم اروايتان صحيحتان من عبيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد انه قال هذه الايات لتساقطة ما قدمه من انها تأبط شر اوشعر القسافي بل ابو زيد من روايتها (قوله وناقد خضات بعدوهن) كذا ضبط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناطق خضات بانها والضاد المعجمين معنا سعرت واوقدت وبعد ظرف تصغير بعد الوهن فتح الواو وسكون الهاء من أول الليل

اوتاهوا وناقد خضات بعدوهن اوتاهوا يدها بما هو مشهورة

الى ثلثه استحق من ومن حين اذا قتر وضعف لهدهو التماس فيه والدار المكان الذي
 عز من فيه اه أي نزل فيه ليل (قوله الى الخديج) شغ الخاء المعجمة وكسر الدال
 المعجمة (قوله قد نشر الخناسا) أي علمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكيته)
 احسا كن أو كنية او لقبا دون بقية المعارف لأن الاعلام لما كانت كثيرة للاستعمال
 بازفها ما لم يميز في غيرها فارضى (قوله من بعد من) ظاهره ان حكاية العلم بعد
 من لا يتقيد بالوقت وهو قضية إطلاقهم اه سم وأقره شيخنا وقد توقف فيه مع
 قول الشارح في التيسر السادس الا في ثانيا أن من تخصص بالوقت الا أن يخص
 الا في عين الحركة بما التكوون ساق ما يؤيده قفطن ونحو أي فلا يمكن العلم بعدها
 كسائر المعارف فاذا قبل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أي بالرفع لا غير لأن
 الاعراب يظهر في أي فكيف هو أن يضالقه الثاني بخلاف من زيد او من زيد
 (قوله من عاقل) أي صورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفي كلام الرضي انه
 للعطف على كلام الخطاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على انفراد أو كذا كلام الخطاطب
 خبرا كزيت زيد افعال يس أطلق العاطف وعبارة المشاطي تدل على اختصاصه
 بالواو والقاء وفي شرح الباب الصريح بأنه الواو والقاء خاصة اه وقال الفارسي
 انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الجبازين) هي احيدى المقربين عندهم لانهم
 لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجعون الاعراب وعلى
 ابن الناطم الحكاية يدفع فهم أن المسؤول عنه غير الاول وفي حالة الرفع وانه اتحدت
 الحركة في سائر الحكاية والاعراب الا ان وقوع اللام عقب ذكر المحكي به ورويه
 يدل على ارادة حكاية هذا المذكور في الجمل ليس (قوله مرفوعا مطلقا) أي
 في الاحوال الثلاثة (قوله فعين الرفع) على انه شعور من أو مبتدأ خبره من كما
 في الفارسي قال سم كان وجه تعيين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد
 والعطف بشعره اه ثم رأيت في الرضي وعبد الله انما تعين الرفع اتفاقا لروايل اللبس
 اذ العطف على كلام الخطاطب يؤذن بأن السؤال للخامس عن ذكره دون غيره اه
 كمال يس ويستحق من تعيين الرفع فهو قولك من زيد او من عمر ابن قال رأيت زيدا
 وعمر فلا يسل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يطلها في الاول
 ثم رأيت بخط الشنوافي نقل عن أبي حيان عن صاحب البسيط قال الشنوافي ومنه
 يؤخذ ان حكاية العلم من لا يتقيد بالوقت وهو مقتضى إطلاقهم (قوله بشرط الحكاية
 للعلم من الخ) ويشترط أيضا أن يكون محلا للعقل وأن لا يتبع في حكاية ما تابع
 نو كيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا الى علم بخلاف النعت بان مضافا

وصلى رواية عواصبا من ابيات معروفة
 الى خديج بن حسان الفاسي أولها
 أو أناري فقلت منون انتم
 فقلوا الحق قلت عواصبا
 زلت بشعب وادى الحق لنا
 رأيت الليل قد نشر الخناسا
 فقلوا الحق قلت عواصبا
 قيل وكلا الشعرين أكل ذوب من الكذب
 العرب (والعلم احكيته من بعد من) ان عرب
 من طاع بها اقرن (قوله لمن قال ما زيد
 من زيد ورأيت زيدا من زيد او مررت بزيد من
 زيد وهذه لغة الجبازين) أو ما غيرهم فلا
 زيد وهذه لغة الجبازين أو ما غيرهم فلا
 يكون بل يجيبون بالعلم المسؤول عنه بعد من
 مرفوعا مطلقا لانه مبتدأ خبره من أو خبر
 مبتدأ من فان اقررت بعاطف نحو ومن
 زيد تعين الرفع عند جميع العرب (منهايات)
 الاول بشرط حكاية العلم من أن لا يكون
 عدم الاشتراك في شيئا فلا يخال من الفرزدق
 فاطن من قال صحت شعرا الفرزدق لأن هذا
 لا يبرهن ان اشتاء الاثر انفيه

• الثاني مثل كلامه العلم المعطوف على غيره

والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه لوئس
وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن
قال رأيت زيدا أو أبا من زيد أو أبا من قال
ورأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا •
الثالث أجاز لوئس حكاية ما راها من قباها
على العلم والصحيح المنع • الرابع لا يمكن العلم
موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم فلا يقال من
زيد الصائل ولا من زيد ابن الامير بل قال
رأيت زيدا الصائل أو رأيت زيدا ابن الامير
ويقال من زيد ابن عمرو بل قال رأيت زيدا بن
عمرو الخامس فهم من قوله احكيت ان
حركته مركبات حكاية وان اعرابه مقدرونة
صرح به في غرر هذا الكتاب والجمهور على أن
من مبتدأ والعلم بعده خبر سواء كانت حركته
نمطه أو فسخة أو كسرة وحركة اعرابه مقدرة
لا يشغل آخره بحركة الحكاية • السادس قد
بان لك ان من يتخالف ابائي باب الحكاية في
جنسه أشياء أحدها ان من يختص بحكاية
الصائل ورأى عاقبة في الصائل وغيره ثانيها
ان من يختص بالوقف ورأى عاقبة في الوقف
وفي الوصل ثالثها ان من يجب فيها الاشباع
فيقال ممنون ومناوون بخلاف أي ترابها ان
من يحكي بها التكررة ويحكي بعدها العلم ورأى
يختص بالتكررة خامسها ان ما قبل تاء
التأنيث في أي واجب النسخ تقول رأيت أو ثبات
وفي من يجوز النسخ والاسكان على ما سبق
(خاتمة) الحكاية على نوعين حكاية جملة
وحكاية فردا ما حكاية الجملة تضر بان حكاية
ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله
تعالوا لي الجدد

الى علم كما سألناه مع التبعوث كشي واحد كما في التصريح وفي العطف الاختلاف
الاف قال في التصريح وانما اشترطوا التبعيث لانهم استغنوا بما جالته عن
الحكاية اه لا يؤخذ اطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على
القول بالجو زفيه لانه ليس فيه بيان للتبعيث فلا يلزم الا بالحكاية (قوله الثاني
مثل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه
لوئس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا أو أبا من زيد أو أبا من
ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن
أخا زيد لا يمكن لانه غير علم وفي بعض النسخ الثاني مثل كلامه العلم المعطوف
والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب لوئس وجماعة الى أن عطف أحد الامين على
الآخر مثل الحكاية ذهب غيرهم الى خلافه فيمكن اذا كانا معا يحكي فيقول من
زيد وعمرا واذا كان أحدهما فقط يحكي ثبت على ما تقدم وأبينه الاسترخاء
قبل رأيت صاحب عمرو وزيد فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل
رأيت رجلا زيدا وزيدا رجلا فلا يحكي في الاول ويحكي في الثاني اه وهو
الصواب وقوله ثبت على ما تقدم أي اعتدلت على المتقدم من المتعاطفين فان كان
معا يحكي جازت حكاية المتعاطفين وان كان عملا يحكي لم يجز حكايتهما (قوله
والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد
(قوله لا يمكن العلم موصوفا بالخ) أي لا يجوز ان يحكي بصفته بل ان يحكي بدون
صفته كما في شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافا
لان المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والجمهور على ان من مبتدأ الخ) الظاهر ان
مقابل قولهم اعراب من خراما مقدا والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه
الخ) أعاد مع تقدمه تأنيده لانه يكون من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أي في
الاحوال الثلاثة للتدوير والاضرب بالمثل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى
ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذا لا ضرورة اليه جمع (قوله ان من يختص
بحكاية الصائل الخ) قد يقال من أين بان هذا الآن يقال ان من هنا بضميمة ما سبق
في باب الوصول ان من للصائل وأما يجب ما عطف اليه (قوله بخلاف أي)
قد يقال فلا وجب فيها الاشباع عند الوقف ذهب الوقف على من قبله قد يرد
على ما سبق من أن الاشهر في الفرد النسخ وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ)
قال شيخنا رحمه الله بالملفوظ الجملة الهكبة بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة
ان القول يحكي به لفظ المفرد ايضا نحو قلت زيد أي هذا اللفظ الآن يقال التثنية

بالجمله لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) اقيه تنبها على انه يحكى
 بالسمع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس
 يتصنعون غيثارا رفع الناس على الابداء فحكى ذلك كما سمع ويتصنعون بنون ثم يجمع
 أى بطريق وصريح بمصاد مهمله فخصه قدال فقام مهملتين بوزن حيدر اسم
 ناقته وبلال اسم المدح وهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على
 فسه) بالقاء والسداد المهملة أى قص حاتم النبى صلى الله عليه وسلم (قوله تعين
 المعنى على الاصم) أى مع التنبه على الحسن وانما تعين المعنى صوتا عن الحسن ولولا
 يتوهم أن الحسن من الحاكى فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت
 قال فلان جاء زيد لكنه شخص زيدا (قوله وبسعي) أى هذا الاستفهام فى
 اصطلاحهم بالاستنبات لان السائل طالب للاشياء قال ابن هشام وكذا كل
 سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أى سؤال عن غير مذكوره فلا تكاد توجد
 الا مفردة مذكورة وشذوقه بأى كتاب أم بآية شئ ه ترى منهم عار على وتجب
 (قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذ اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بأن
 كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف فى الكفاية
 وان نسبت لأداة حكما فالحك أو اعراب واجعلها اسما وقد أوضع القارض هذه
 المسألة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جائز أن يعرب على
 حسب العوازل وأن يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى
 البناء من حرف جر يسكون النون وكذا انصوفاً فعل ماض فتقول على الاعراب
 قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام
 اياكم ولو كان لوقفت على الشيطان فلواسم ان قصد فيها الحكاية فانه المصنف فى شرح
 الكفاية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم واللوقان اللوقفت على الشيطان فلما
 جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التى تعرب ان أولها بالكتابة منعها
 الصرف ان استفت ذلك أو لفظه صرفتها فنصوفاً اذا أعرب فيه وجهان كهندان
 أول بكلمة ولمحود حرج ان أول بكلمة منع لانه باعى كزنب ونحو ضرب ان أول
 بكلمة منع لانه كسروا ن أول كل بلفظ صرف والاداة التى على حرفين ان أعربت
 وسبب تضعف الحرف الثانى ان كان ليسا فتقول لو حرف امتناع لا امتناع بالرفع
 وتضعف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعف الواو فان كان الحرف الثانى اللين
 أنصقلت الالف الثانية هزمت فخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما التافئة
 قلت ما صرف تى هزمت بعد الالف وان حكيت فلا تضعف ولا قلب بل تاتى بلوقى

وقوله
 سمعت الناس يتصنعون غيثارا
 قلت لصلح اتبعي بلالا
 والمكتوب نحو قوله قرأت على فسه محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مطردة
 ويجوز كتابتها على المعنى فتقول فى حكاية
 زيد قائم قال قائم قائم زيد فان كانت الجملة
 ملحوظة تعين المعنى على الاصم وأما حكاية
 المفرد فغير بان ضرب بأداة الاستفهام
 ويسمى الاستنبات بأى عين وهو ما تقدم
 وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض
 العرب وقد قيل له ما تان قرآن دعسان
 تجبران

وما على سألها ١١ ملصا وصياق في باب القسب من يد كلام (قوله وسأله رجل)
 أي عن رجلين والجملة خاتمة بقدر قد وقوله فقال انهما قريشان عطف على سأل
 عطف مفصل على مجمل وهمة أنهم مضطوح لانها همة استفهام اجتمعت مع همة
 أن لحذف الثانية ويحتمل أن المحذوف همة الاستفهام والمذكور همة
 أن المكسورة وتظهر في دخول همة الاستفهام على أن قوله تعالى قالوا امك
 لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقريشان كان ينبغي حذف القاء لانه
 مدخوله المفعول الثاني لسحت أو حال من أعرايسا على الخلاف (قوله قال ليس
 بقريشا) كان عليه حذف قال لانه الجملة بعده مقول يقول ويجوز جعله
 تأكيداً ليقول

• (التأنيث) •

لوقال التأنيث والتذكير كما في الكافية والقسهل لكان أحسن لانه يظهر قوله
 العرب والمبنى والتكرير والعرفه والمقصود والندود ١١ سبوطي وقبه نظر لان
 المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكر في الترجمة بخلاف العرب والمبنى
 والتكرير والعرفه والمقصود والندود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة
 التأنيث) أي في الاسم المتكسر كما في التسهيل قال الدماقني احترازاً من المبنى
 بطريق الاصله فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل رجاءوا على تأنيثه بغير ذلك
 كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه ١١ وقبه انه ان أريد تأنيث المدلول ورد
 نحو ملحة وجزء اسمي رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو وبث وبث بفتح التاء
 وركونها فان تأنيثها بالتاء مع انها حرفان ويمكن اختيار الأول ودفع
 ورود نحو ملحة وجزء بأن مدلولهما في الاصل مؤنث أي قبل جعلهما اسمي رجلين
 والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتكسر يمكن منه التأنيث لعلامة أي التأنيث
 المتكسر في مدلول الاسم المتكسر قد دخل تاء التأنيث المتصلة بالقسم لانه يصح
 عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتكسر وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم
 يخرجهم مع ان المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم ان ما فيه تاء التأنيث ومدلوله
 مذكر كملحة وجزء يذكر ولا يؤنث نظر للفظ وشذوذه؟ وله خليفة وله أخرى
 وان الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق
 لتضلي كالتركية والعنصرية بل بالترائ كما قاله سمي وغيره (قوله تاء أو الف)
 أي تاء والحق لاجد الشئين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال

قال سيبويه وتحت اعرابا وصاها وجعل
 فقال انهما قريشان فقال ليسا بقريشان
 قال وصحت عربيا يقول لرجل ساه البصر
 قريشا قال ليس بقريشا والله اعلم

• (التأنيث) •

(علامة التأنيث تاء أو الف)

فذكرى مثلاً ذكراً واما علقاة وأوطاة فالتفهما مع وجود التاء للحاق جمع
ومع عدمها التانيث قاله سم وسمه شيئاً والبعض وفيه ان كون الالف عند عدم
التاء التانيث غير لازم بل هي حثثة فتعمل الحاق والتانيث كما سلف (قوله
وتخص بالاسماء) أي اذا حلت آخرها واذا انقضت لتانيث فلا يراد ان الحركة تلحق
أول المضارع للدلالة على ثابته الفاعل وعلى المضارعة (قوله ولف قبلها الف
فتقلب هي همزة) فيسند أن الف التانيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الاولى وهو
كذلك اه سم أي على الرابع كألف غنصاء في باب ما لا يشرف وسأق أيضاً
قريباً فان قلت اذا كتبت الف التانيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة
وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير
مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأخر (قوله وهي المدودة) قال
البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضاً أصل كذا في الهمع
(قوله واعلم أن التاء كترالجم) ولذا قال المنصف ان التاء أصل الالف وقيل
بالعكس لأن التانيث بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى ان كلامهما أجل على
سندة اسقاطي (قوله فانها تتبسم بغيرها) كالف الحاق وألف التكثير
(قوله لتبسم الساكنة) كاه قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال
الدامسقي نظر الى ان الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أي قول
الكوفيين شيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف
(قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير ليلان أحدهما انه ما من مذكور لا مؤنث
الا ويطلق عليه شيء مؤنث مذكوراً لأن التانيث لا يقتضي زيادة والتانيث لا يحصل الا
بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ
الاسم جازت كبره باعتبار اللفظ وتأنه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف
ونعرف الهجاء لا يجوز الا في الشعر دما سيق (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي
جمع اسم فمعي جمع الجمع (قوله قدروا التاء) قال الرضي ولا يقدرون غير هالات
وسمها على العروض والاشتراك فيبوزان تحذف وتقدر اه ولما مر من أن
التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في
الاسم (قاعدة) ما لا يميز ذكره عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالتاء
والقسملة للمذكر والمؤنث وان كان يميز دامن التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث
لذكره والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي يعود الضمير على الكلمة مؤنثاً

فالتاء على جمعين متميزة وتخصص بالاسماء
كقائمة وساكنة وتخصص بالانفعال
ككفامة والالف كذلك مفردة وهي
المقصورة تكمل وألف قبلها ألف فتقلب هي
همزة وهي المدودة ككراه واعلم أن التاء
أكثر وأظهر دلالة من الالف لأنها
لا تتبسم بغيرها بخلاف الالف فانها تتبسم
بغيرها فيصاحب إلى غير هاء جازية ذكره ولهذا
قدمها في الذكر على الالف وانما حال تاء ولم
يقبل هاء لتشمل الساكنة والالف المبدئية
البصريون ان التاء هي الأصل والهاء المبدئية
في الوقف فرمها وعكس الكوفيون وانما عالم
يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فله جمع فذلك
(وفي أسام قدروا التاء كالكف) والبدو والعين
وما أخذ من السجاء (ويعرف التقدير بالضمير)
العائد على الاسم

(وشعوه كلاً في التصغير) كيدته إلى ما هي فيه
 حسا والاشارة إليه بذي وما في معناها ووجودها
 في فعله وسقوطها من عدده وتأتي شبهه
 أو نعتها أو حالها ولا مثله واضحة (ولا تلي فارقة
 فعولا) أو أصلا ولا الفعلا والمفعلا) أي لا تلي
 التامة هذه الاوزان فارقة بين المؤنث والمذكر
 فيقال هذا رجل صبور وهذا صبور ومعتبر وهذه
 امرأة صبور وهذا صبور ومعتبر وفهم من قوله
 ولا تلي فارقة أنهم لا يقدن تلي غير فارقة كقولهم
 ملولة وفروقة فان التامة فيها المبالغة ولذلك
 تحقق المؤنث والمذكر واحتقر شولة أصلان
 فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التامة نحو
 اكلته بمعنى ما كولة وركوبته بمعنى مراكوبة
 وحلوة بمعنى محلوة وانما كان فعول بمعنى
 فاعل أصلا لأن تامة الفاعل أصل وقال
 الشارح لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول
 فهو أصل له (كذا لمفعول) أي لا تلحقه التامة
 فارقة فيقال رجل مقمش وأمرأة مقمش
 (ومأنتيه) ما الفرق من ذي) الاوزان
 الاربعة (فشذ ونفبه) لم يحدث وعدوته
 وميقان وميقانة ومكين ومكينة ومع
 أمرأة مسكين على القياس حكماء مسيويه
 (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كفيل) بمعنى
 مقبول وبرجج بمعنى مجروح (ان تبع
 موصوفه

نحو التاء وبعدها الهاء الذين كفروا حتى نضع الحرب أوزارها وان جنوا السلم
 فاجنح لها قال تاروا الحرب والسلم مؤنثات تأتي ضميرها (قوله كلاً في التصغير)
 نحو عينة وآذينة مصفرين وأذن من الاعضاء المزوجة فان التصغير يذو الاشياء
 إلى أصولها وغير المزوج مذكر كلاً من القلب اه تصريح وما ذكره أعلي وان
 أقترأ باب الحواشي فن المزوج الحاسب والمصدغ والنفذ والهي والمرق والزند
 والكروع والكروع وهي مذكورة كما في المصباح وقد عذ القارضى بمجاذ كرويونث
 الابد وهو من دوج والنفق واللسان والمقناوى غير من دوجة وعذ مجايونث
 الكبد والكروش وهما غير من دوجين وعذ في المصباح مجاذ كرويونث المصد وهو
 من دوج قال والمذراع مؤنث قال القزأ مبيض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع
 اه قال الدماميني وهذه العلامة يعني التصغير شخص بالثلاثي قال الساطي وكذا
 الرامح اذا صغر تصغير الترخيم نحو عقيقة في عناق وذريعة في ذراع (قوله إلى
 صاهي فيه حسا) متعلق برذأي كذا الاسم في سال تصغيره إلى اسم تلك التامة فيه لفظا
 كفاطحة ومعنى رذأ إليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف
 كذا التاء إلى الاسم في سال تصغيره بل هذا اسهل مما صنع الشارح (قوله وما في
 معناها) أي ما في معنى ذي من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها في فعله)
 أي الفعل المسند إليه نحو لما نصفت العبر (قوله وسقوطها من عدده) شعوه
 ثلاث قسمي (قوله فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلا حال من فعول
 (قوله ومهذار) هو بالذال اليه كثيرة الهذيان في منطقتهم زكريا (قوله ومعتبر)
 أي طيب الرائحة (قوله ملولة) من المل وهو السامة وفروقة من الفرق يفتح
 الزا وهو الخوف زكريا (قوله فان التامة فيها المبالغة) وقال الرضي لتقل إلى
 الاسمية اه ومقتضاهما غلب عليها الاسمية وصاروا حين وقد يتوقف فيه
 (قوله فانه قد تلحقه التامة) يفيد أن لحاقها لا غير واجب بل قليل وقد يتوقف
 في القلة (قوله مقمش) بين وشين محسن هو الذي لا يخفى عما يريد ويهواه
 لشجاعته تصريح (قوله وما) مبتدأ الأول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه
 بعد الفاعل وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله لم يحدث
 وعدوته) بمعنى من قام به العداوة فان اريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ
 (قوله وميقان) من اليقين وهو عدو المتردد يقال رجل ميقان أي لا يبع شيئا
 الا اقبلته (قوله ومن فعيل) متعلق بتبع وصك قبل حال (قوله ان تبع
 موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصنای بل المعنوی لانك في نحو هند

غالباً التامتع) فيقال رجل قبل وجرى
وامرأة قبل وجرى والاحتراز بقوله قبل
من فعل بمعنى فاعل نحو جرحه ونظير فانه
تلقته التاء فتقول امرأة رجة ونظير فانه
وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل
استعمال الاسماء غير جاري على موصوف ظاهر
ولا منوي لدليل فانه تلقته التاء نحو رأيت
قبلاً وقبلة فرأى من اللبس ولو قال
ومن فعل لقبيل ان عرف
موصوفه غالباً التامتع

لكان أجدو ليس دخل في كلامه نحو رأيت
قبلاً من النساء فانه مما يحذف فيه التاء
للموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية
فان تصدت الوصفية وعلم الموصوف جز من
التاء وأشار بقوله غالباً الى انه قد تلحقه تاء
الفرق جلا على الذي يحذف فاعل كقول
العرب صفة ذمية وحصله جده كاجل الذي
يعنى فاعل عليه في التجرد نحو امرجة الله
قريب قال من يعنى العظام وهي رميم (نفسه)
الاصل في لحاق التاء الاسماء انما هو تميز
المؤنث من المذكور كما تميز يكون ذلك
في الصفات نحو مسلم ومسلمة ونظير ونظير
وهو في الاسماء دليل نحو رجل ورجلة وامرؤ
وامرأة وانسان وانسانة وغلام وغلامه
وفتي وفاتة وتكثير زيادة التاء تميز الواحد من
الجنس في المخلوقات نحو تمر وتمر وغنم وغنم
ونخلة ونخلة وقد تزايد تميز الجنس من الواحد
نحو جبانة وجبان وجبانة

قبل لا تلحق التاء مع ان قبل خبر لا تمت سبوطي (قوله غالباً) أى في الغالب
ويؤخذ من منعه أن لوق التاء فضلاً بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ خلاف
لوق التاء للاوزان الاربعية السابقة فشاذا (قوله غير جار) حال مفسرة
لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنى (قوله فرأى من اللبس) أى ليس
المذكور بالثبوت قال ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت
صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك ولم يترقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري
عليه فان كان ما قالوه في فعل بالنقاس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع
وهو الظاهر فلا اشكال سبوطي (قوله لكان أجدو الخ) اجاب عنه سم بأن
المراد بتبعيته موصوفه أن يتركعه في الكلام فيكون تابعاً له في المعنى وبانه مفهوم
بالموافقة (قوله ولهذا) أى لكون المذكر على علم الموصوف لا بالتبعية
(قوله فان تصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجارية
(قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا علم الموصوف بأشارة اليه وضمير
يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يعنى العظام وهي رميم) هذا بناء على
أن رميم بمعنى فاعل وقبل بمعنى مفعول أى مرموم فارضى (قوله واكثر
ما يكون ذلك في الصفات) أى المشتركة بين المذكور المؤنث أما الصفات المختصة
بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم تصدقها معنى الحدوث كالحض وطلق
ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان تصدقها معنى الحدوث فالتاء لازمة كالحاض
فهي حاضرة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وان لم تصدق الحدوث كذا في
التبديل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما صكده (قوله وهو
في الاسماء قليل) ولا نقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربى بل من
تصرف العلامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال لاثنى أيضاً انسان
أفادهم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادة تزايد على اصول الكلمة
لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من منعه ان التاء في نحو شجرة
ونخلة ليست لتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان لريد التأنيث
التي التأنيث الحقيقي لا الاعمال فانها مع كونها تمييزية للتأنيث المجازى أيضاً دليل
تأنيث غيرها وصفها ونحوهما وكان اقتصر الشارح على التمييز لانه المقصود
ولا تفهم التأنيث من كون الكلام في ثناء التأنيث (قوله تميز الواحد) فتكون
داخله على الواحد (قوله تميز الجنس) فتكون داخله على الجنس (قوله
نحو جبانة) بفتح الجيم وتكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكناية بجر

أى لا نأخذ بقصد
الحدوث أى
المعنى الدلالة
على ذلك هذا
ما قرره
حال الدرس

اه تصریح وما ذکره الشارح من كون جباء وكاء للبئس وجب وكم للواحد هو ما
 عليه الاكثرون وقيل بالنكس اقاده الدمامي (قوله وقلبوا) الذي يحذف الشارح
 في شرح التوضيح ماضه وقلبس وقلبوة وأصل قلبس قلبسو كسرت السين وقلبت
 الواو اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وماعى شرح التوضيح
 هو الصواب الذي لم يذكروا في القاموس سواء وعمل تصریفها بعلتها بأن ليس
 في الاسماء العربية اسم معرب آخره وقبلها ضمة (قوله كراوية الخ) وانما
 أثروا المذكر لانهم أرادوا انه غايه في ذلك والغاية مؤنثة تصریح (قوله معاقبه
 ليا مضاعف) أى لكونها عوضا منها (قوله وجهاجه) جمع جهاج
 بتقديم الجيم المفتوحة على الجاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله
 اشعنى واشاعنى) بشين مبهمة وعن مهملة وثاء مثلثة فالثاء للدلالة على ان واحدا هذا
 الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسیر وجب حذف ياء
 النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالى بل رجلى
 فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالثاء بدلان الياء وانما بدلت منها لتشابه التاء
 والياء في كونها للوحدة كجوزي واللباقة كلامة ودواوى وفى كونهما
 يرادان للمعنى كطلمعة وكرمى كذا فى الرضى (قوله واذرقى) برأى فراء ضاف
 وقوله ومهلبي بضم الميم ونفع الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعنى والاذرقى
 والمهلبي منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس ونافع الازرق
 والمهلبي بن ابي صفرة دمايين (قوله على تعريب الاسماء المبهمة) أى استعمال
 العرب اياها مع نوع تعبيرها بما كان لها فى البهية (قوله فهو كيلة) بكاف
 مفتوحة فقصه ساكنة فلام مفتوحة بغير وعبارة السوسطى فى الجمع وكيلة
 جمع كيل لكن ما فى النسخ هو ما فى القاموس (قوله وموزج) بضم الميم وسكون
 الواو ونفع الزاى بعد جيم اه تصریح (قوله لجزد تكثير حروف الكلمة)
 أى للتكثير المجزء عما تقدم فلا شافى انها بما يذکره من الابهلة لتأنيث الكلمة
 أيضا كما قبله شجاعان المصنف فاذن اعتراض البعض (قوله وتترية برأى بعد
 فون) أى تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فكون الهاء ولعل
 اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والافعال وهو النضاعة كما يكون
 فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيت فى الدمايين ثم قال الدمايين وانما ساز
 ذلك لانه صفة مؤنث مقدر اذا اصل نفس بهمة كاذ كحائض قلنا الى انه صفة
 لذكر مقدر والاصل شخص حاضر وان لم يستعمله (قوله وشؤولة وعمومة)

وتخير الواو واحدة من البئس فى المصنوعات نحو
 جز وجزة وابن ولينة وقلسو وقلسو وسفين
 وسفينة وقد جمعها بها اللبالة ككراوية
 لكثير الرواية ولتأكيدها اللبالة كلامة
 ولناية وقد تعقبت معاقبة ليا مضاعف كزناوة
 وجهاجه فاذا جى بالياء لم يجمعها بل يقال
 زناديق وجهاج بالياء والهاء متعاقبان وقد
 يجمعها جهاد على السب كقولهم اشعنى
 واشاعنى وأزرقى وأزارقة ونهلى ومهالبة
 وقد يجمعها بهاد على تعريب الاسماء المبهمة
 فهو كيلة وكيلة وموزج وموازجة
 والكيلة مقدار من الكل معروف والموزج
 الخلف وقد تكون لجزد تكثير حروف الكلمة
 كما هى فى نحو قرية وبلدة وغرفة ومقايعة ونحو
 عوضان فاء بصيغة أو من عين نحو إقامة
 أو من لام نحو سونة وقد عوضت من مبدية
 تفعل نحو تركبة وتفرقة وقد تكون التاء
 لازمة فيما يشترط فيه المذكر والمؤنث كربعة
 للمعتدل القائمة من الرجال والتاء وقد تلازم
 ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الضعاع
 وقد تعقبت فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيده
 تأنيثه كبهمة وناقعة ومنه نحو جارة وصقورة
 وشؤولة وعمومة فانما لتأكيده التأنيث
 اللاحق للجمع

قشر فيه شيئاً وتبعه البعض بأن الخوذة والصومعة مصدوان لا جنان كما قاله
 الدماميني وعندى في النظرية قد صرح في القاموس بأنهما جاحل وعم
 أيضاً (قائمة) قال في الهمع قد يذكر الموث وبالعكس جلا على المعنى نحو قوله
 ثلاثة أنقى وثلاث ذود في كمال أنقى بالحق التاء في عددها جلا على الالتصاق
 وسمع ياتيه كافي فاحترها أثبت الكتاب جلا على العيصية ومن تأت المذ كرجلا
 على المعنى تأت الخبر عنه تأت الخبر كقوله تعالى لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا
 في قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى قل لأجد فيها أوسى إلى محرم ما على
 طاعم بطعمه إلا أن تكون مينة في قراءة من قرأت تكون بالقوية ومينة بالنصب
 (قوله وذات مة) يسمع عندى إبراهيم على قول البصريين أن ألف التأنيث هي
 الألف الثانية المنقلة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها همزة من غير
 انقلاب لها عن ألف فعلى كونه ذات مدلى هذين أنها ماصبة وتابعة وعلى
 قول الاخفش أن الألف والهمزة معاً التأنيث فعلى كونه ذات مدى اشتغالها على
 المدونة ما يلزم على هذا أنه أطلق الألف التأنيث على المجموع ومثل سهل فصل
 بما ذكرنا دفع ما ذكره شيئاً والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مة
 يقتضى أن الألف التأنيث في نحو اسم أى القاسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدا
 مقدوم هذا لم يقل به أحد بل الخلاف مختصر في الأقوال الثلاثة المذكورة (قوله
 نحوائق القرأى) أى نحو اسم أى القاسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدا
 وفي مبانى الأولى أى اللفاظ التى هي فيها حال من الهاء في يديه أو من الاشتغال على
 مذهب سيويه ويديه الخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظرى في التوضيح
 أن وزن أربى نادى وفي شرحه أنه شاذ وفي شرح العدة أن حمى وخلطى وشقارى
 من الأبنية الناذقة ويصحب بأن الحكم بالاشتهار على الأوزان التى ذكرها باعتبار
 مجموعها لا جمعها وأراد ببيان الأولى ما يكون لها من أن يكون لغيرها أيضاً
 أو لا فلا ينافى الاشتراك في بعضها (قوله أوزان) أى اتعاشر (قوله وأدى)
 بادل المهمل وشعبي شين همزة فحين همزة فوحدة (قوله بالنون) أى
 بعد لاء (قوله وجنى) جيم فتون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصباح
 وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لقراءة وإن الجوهري وهم
 فقال اسم موضع (قوله وجنى) جيم فتون ففاء وقوله فوحدة وقوله لنظام النمل
 أى لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كافي التصريح (قوله خششاء) بجاء مبهمة
 وشين مجتهدين وعبارة القاموس انشأ بالضم العظم الناتق خلف الأذن وأصلها

(وآلف التأنيث ذات قصر) وذات مدى
 أى الفتر) أى غرام والمقصود هي الأصل
 فلها قدسها (والاشتهار في مبانى الأولى)
 أى المقصورة (يديه) أى يظهره أوزان
 الأولى (وزن) فعلى يضم الأولى وقطع الثاني
 نحو (أربى) للدهية وأدى وشعبي لموضعين
 وزعم بن قتيبة أنها الأربعة الأرباع لا يرد عليه
 أربى بالنون لمحب بقصد به النون وجنى لموضع
 وجنى لنظام النمل (نبيه) جعل في التسهيل
 هذا الوزن من المشترك بين المقصورة
 والمدودة وهو الصواب ومنهم المدودة
 اسمان شيا للعظم الذى خلف الأذن وصفة
 ناقة عشر أو امرأتها وهو فى البيع كثير
 يجره كراهة وفضلاء وخلفاء

الثاني فعلى بنم الاول وسكون الثاني ومنه استخرج ليث وصفه نحو حولى (والطول) ونقد رانحورجى وبشرى • الثالث فعلى بفتحين ومنه استخرج لثري بدشق وأبلى لموضع ومصدر ابشكى ١٣٩ • جزى (وسرطى) يقال بشكت الناقة وجزت

وسرطت أى أسرعت وصفه بكبدى (تنبه) عطف التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرما وصفه لموضعين وابن دأنا موهى الامة ولا يحفظ غيرها • الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار

اليه بقوله (ووزن فعلى جعا) نحو جرحى (أو مصدر) نحو نجوى (أو صفة) لافى

فعالن (كشبي) فان كان فعلى اسما لم يتعين كون الله للتأنيث ولا قصر هابل قد تكون مقصورة كسلى وروضى وتكون ممدودة

كالعوا وهي منزلة من منازل القمر وفيها التصريح والمذكور تكون للتأنيث كاسم وللإلحاق وعما

فيه الوجهان أرطى وعلقى وتبرى • الخامس فعلى بنم أوله وتكون اسما كسمانى

(وكبارى) لطائرين وجعا كسكارى وزعم الزيدى أنه جاء مصفة مفردا وحكى قولهم

جل ملادى • السادس فعلى بنم الاول وتثنية الثانى مقصورا نحو (سبحى) للباطلى

• السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى وتكون الثالث نحو (سبطرى) ودفعنى

لضربين من المشى الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثانى مصدران نحو (ذكرى) وجعا

نحو جلى ونظريه جمع جله ونظريه على وزن طران وهي ديدنة تشبه الهرة مثنته القصور

ولأما الهمزة في الجمع فان كان فعلى غير مصدر أوجع لم يتعين كون الله للتأنيث بل

ان لم يتعين التذكير فعلى للتأنيث نحو ضئى بالهمز وهي القسمة الحارة والشيء وهو

خشيب يصنع منه الجفان والدفلى

الخشيشا وهما خشيشاوان (قوله بهى) بالياء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء قدال مهملة (قوله وأبلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبادة القاموس وأبلى بكزى من ملى لهم معروف (قوله بشكى) بموحدة فتن مهملة فكاف (قوله وجزى) بجيم فجزاى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله بكبدى) يقال جار جبدى بجاء مهملة فتصية قدال مهملة أى يصعد عن ظله لتشاطه ولم يجرى نص مذكر على فعلى غيره كإفى الصباح والقاموس (قوله قرما) نقاف فراء قال فى القاموس وقرى بكزى وعد موضع باليامة وشطأى موضع آخر الجوهري فى بجملة بالقاء (قوله وجعاه) لغة فى جنى السابق قال الشارح على التوضيح ونصبه لغة ثالثة وهي جنفا بكسرها وذكر فى القاموس له لغات شفاقال بكزى وأبلى ويعدان وكبراه • ١ (قوله وابن دأنا) بدل المهملة فهزة ثلثة وعبادة القاموس الدأنا وتصر كالأمة لا يجمع دأنا مع كسرة وا بن دأنا لا يجمع والذاهب الأصول • ١ (قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتقصير فعلى اسم ذلك بل يراه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصر هابل قد تكون مقصورة كسكى وممدودة كسماقتل (قوله وروضى) براء فضاء مهملة علم جبل (قوله وبما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونها للإلحاق والوجهان متباينان على الصرف وعدمه فن صرف قدال الالف للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصرح (قوله أرطى وعلقى وتبرى) الأرطى شجر ثبت فى الزمل يدبغ به الأديم والعلقى ثبت والتبرى قال فى القاموس جاء أتربى ويثون وأصلها وترى متوازيين (قوله كبارى) اسم طائر المذكر والمؤنث والواحد والجعم وهو أظف الطير ما أوله هايمسى الثمار وفرغ الكروان بسى القبل فارضى (قوله جبل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما عطف الشارح أى شديد ولو جدى فى نسخ علادى بالواو وهو تصرف من التناسخ (قوله ودفعنى) بدل المهملة فتصية فادق وسراع تصرح (قوله بهى) بجاء مهملة متبعية فيها بفتح والثانى مشبعية فها تندق وإسراع تصرح (قوله بهى) بجاء مهملة فجم (قوله ونظريه) بظاء مهملة فراء فوحدة (قوله جمع جله) بقصص اسم طائر (قوله ضئى) بتصية بعد الصاد المهملة أو همزة وينت أوله إذا همز أفاده فى القاموس وبه يعلم ان تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله (قوله والنيزى) بشين مهملة فتصية فزأى (قوله والذلى) بدل المهملة فتصية فلام

وهو غير وان توثق قاله للاتفاق نحو رجل كيمي وهو المولع بالاكل وحده وعزهي وهو الذي لا يلهو وان كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى فني ألفه وجهان نحو ذفرى ١٤٠ وهو الموضع الذي يمرق خفق أذن البعير والا كثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا

من توثق دقل وعلى هذا فتكون الله للاتفاق التاسع فصيلي بكسر الأول والثاني مشددا نحو حيمى العادة (وحيثي) مصدرحت ولم يجزى الامدرا (تبيه) عذ هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع المدودة قولهم هو عالم بدخلاء أى بأمره الباطن وخصما للاختصاص وغراء للفرق وبيننا التمكن وهذه الكلمات تعد وتقدر ويحل الكساي هذا الوزن مقبلا والصحيح عشره على السماع العاشر فعلى ضم الأول والثاني وتشديد الثالث فهو حذرى وحذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني أيضا مع ثلث الكاف (تبيه) حكى في السهل سلفا بالمد وسكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى القراء شلعة وتطهران آف السلفاء ليست للتأنيب إلا أن يصح شاذا مثل هداة الحادى عشر فعلى ضم الأول وفتح الثاني مشددا نحو قبيكى للتخفيف (كذا خليطى) للاختلاط ولغيري للفرق (تبيه) سمع منه مع المدودة هو عالم بدخلاء ولم يسمع غيره الثاني عشر فعلى ضم الأول وتشديد الثاني فهو حجازى (مع النقرى) لتبيين وضارى لطار (واعر) أى انصب (الغير هذه) الاوزان في مسائل المتصورة (استندار) بمادون يعلى ككثيرى الشاية كوكلى ككروى لينة

وقوله وهو غير عبارة القاموس وهو ثبت من (قوله كيمي) بكاف فخصه فصلا مهمله ويجوز فتح كانه قال في القاموس فلان كيمي كيمسى وينون وكسرى بأكل وحده وينزل وحده ولا جمعه فخرقه اه ومنه يعلم أن كيمي بمافي الله وجهان لا للاتفاق فقط كاصنع الشارح وأقره الحواشى (قوله وعزهي) بعين مهمله فزاي (قوله ذفرى) بذال معجمة فغراء وقوله وهو الموضع الخ فسرهم في القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من توثق دقل أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دقل في القسم الأول أعني ما لا ينون عند التكبير فتكون ألفه للتأنيب وجه واحد أو يقتصر على ذكره في القسم الأخير أعني ما ينون في لغة دون لغة (قوله مصدرحت) أى على غير قياس (قوله حذرى وحذرى) الأول بضمه مهمله وذال معجمة والثاني بوحدة فذال معجمة (قوله سلفا) بين مهمله مضمومة فلام مضروحة فخا مهمله ساكنة ففاء فألف التأنيب المدودة دوية معروفة دما صيغ وقصة صيغ الشارح أنه يصح الادم لكن صيغ القاموس يؤيد الأول فتأني (قوله ليست التأنيب) لانه ألف التأنيب لا يتلوها تاء التأنيب اذ لا يجتمع علامتا تأنيب (قوله مثل هداة) أى في اجتماع علامتين فيه شذوذ أقصد تقدم ان بهي ثبت ألفه للتأنيب وقيل للاتفاق (قوله قبطى) يقاف فوحدة فخصه فظا مهمله ويقال القباطى والتبيط بعين القاف وتشديد الباء فيها والقبطاء بكسر اء قاله في القاموس وقوله لنا طف بنون وطمه مهمله فظا نوع من الحلوى (قوله لفرى) بعين الادم وفتح الغين المجبة وتسين وبتجيم وبتجدين ويقال لفرى بكسر اء (قوله حجازى) بعين الخاء المجبة وتشديد الواو وحده وقيل آخره زاي وقد تصنف ويقال الحجازى والنسازى والتميز قاله في القاموس (قوله وضارى) بالخاء الصاد المجتنب وقوله لطار عبارة القاموس المنضار ككرباى (قوله واعر لغير هذه استندار) ينبغى حل هذه الاضافة على الجنس فلا تنفي العبارة ثبوت الندرة لكل افراد الغير فان قلت لم يذكر المنصف بغير ما هنا في المدودة فنحنه انه لا يستند فيها قلت ذلك غير لازم بل وان يكون التخصيص لكثرة التادر هنا وقلته هناك أو ان يكون بفتح على قدره هناك اه سم وبجمل الاضافة على الجنس ينبغى تنظير الشارح الا (قوله كيمسى) بفتح الخاء المجبة ويكون الضعية وفتح السين المهمله وتخشيف الزاء (قوله كهروى) بفتح الهاء وسكون

الراموخ التون بعد هاواو محقة قيل واوه اصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه
 فعلى (قوله كقول) بفتح القاف وسكون العين المهمله وتبني الاولام
 محقة وعبارة الشارح كقول بقاء وعين مهمله قال الشاعر قابت امشى
 القوعلى والفتيلة اه ولكن ما فى الشرح هو ما فى الهمع والتسهيل وغيرهما
 (قوله كفضوضي) بضم الفتحية فسادين يجهن بينهما واو بطل اموالهم
 فضوضا وفضوضا بينهم بالنصر والمقدهما أى هم شركاء فيها يصرف كل منهم فى
 مال الآخر وفضوضى كسرى أيضا وقال قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم
 أو متفرون أو مختلط بعضهم بعض كذا فى حاشية شمس القادر
 وعبارة القاموس أمرهم فضوضى بينهم وفضوضى وعدان وفضوضى بالفتح أى
 فوضى اه وقال قيل ذلك المفاوضة الاشتراقي كل شئ والمساواة والمجاراة فى
 الامر اه ويؤخذ عما ذكرنا معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه
 (قوله ككربا) بضم الباء وفتح الراء والمهمله بعدها ألف فتنة
 فتنة فأن كل فتنة بغير ما يجرى غير ما على وزنها اه عبد القادر ويؤخذ منه أن
 قول الشارح للجب بفتح العين والجرم ونوبه قول القاموس أرحه أعجبه اه
 وقول ابن مقبل فى شرح التسهيل معناه العجب بفتح الباء أى هذا الامر أى
 ما أعجبه اه لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كالجوه البعز (قوله
 كاربماوى لضرب من شئ الارنب) فى كلامه خلل وسببه أن المقصر يضرب
 من شئ الارنب انما هو اربى واما اربماوى قال الشيخ بضم الهمزة والباء
 الموحدة وقال المراد بفتح الهمزة وضم الباء مفتي فعدا المترع فى القاموس
 وقعد الاربعاء والاربماوى بضم الهمزة والباء فهما أى مترعا اه عبد القادر
 وعبارة السيوطى فى الهمع وافتلاوى بالفتح وضم العين هو اربماوى لقعدا المترع
 وفتح الهمزة قال الدماينى أيضا وقول عبد القادر انما هو اربى أى بضم الهمزة
 وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كرهوق) بفتح الراء والهاء وضم
 الموحدة وبعد الراء فوجبة اسم للرجة كرهوق للرجة (قوله كجندقوق) بفتح الجاء
 والذال المهملتين بينهما فون وضم القاف الاولى وبكىر الجاء وبكىر ها والذال
 وفتح الذال والقاف الاولى مع فتح الجاء وكسرها وفى نوها قولان اصلية فوزن
 الكلمة فعلى أو زائدة فوزنها فعلى اه همع وعبد القادر باختصار غير مختل
 كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة التون وهو ما يشده صنع
 القاموس (قوله كهمجى) بفتح الهاء والموحدة والتفتة المشددة وانما الهمجة

وقول كقول لضرب من شئ الشيخ وقيل
 كفضوضى وقول كفضوضى
 للمفاوضة وتعلل ككربا للجب
 وأفتلاوى كاربماوى لضرب من شئ
 الارنب وقول كجندقوق للرجة
 وكعلوق كجندقوق لنتب ونعبل كهمجى
 الهمجة بفتح

(قوله كبرى) يفتح التثنية بينهما ما ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله
لباطل عبارة القاموس الكبرى مقصورا مشددا للماء الكثير والباطل ونبات أو نصير
زته يعضل أو يعضل أو يعضل (قوله كجلى) قال الصارمى بكسر الهمزة
وتشديد اللام اه وقال الدمامى بجهزة مكسورة فتحة فحيم مكسورة فلام اسم
موضع وقال الاصمعى اسم رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكنون
التثنية بكسر الهمزة والجيم وبضالفة ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه الفعل
بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى) ذكر الشافى منه ثلاثة أوزان الاول
يفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامى متكورى المقصر بضم الازنية يفتح الميم وان
قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بينهما والثالث بكسرها
كما يؤخذ من ضبط الدمامى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون القاء وتشديد
اللام والاولان منها يفتح العين والآخر بكسرها كما يؤخذ من الدمامى ففتح
ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله تكورى) بتشديد الراء فى الاول والثانى
(قوله للعلم الازنية) وأما بقية هذا المعنى فقلت الميم قال فى القاموس رجل
مكورى ومكور وتثنية هو ما فاحش مكشورا وثم أو قصير عرض (قوله
مكورى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه
الكلمة مما إذا شددت قصر وإذا خففت طالت الدمامى وفى ابن عسقلان على التسهيل
أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذى فى القاموس الارتداد الاسراع
ورجل مرقدى كرهى يسرع فى اموره اه (قوله كدودى) يفتح الدالين
المهملتين بينهما واوساكنة وتشديد الراء (قوله كشفلى) بكسر الشين المجهدة
وسكون القاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شنبه
الكسر والفتح قاله الدمامى وغيره فجعله فى نسخ الترحاف بالشافى تعصيف وقوله لجل
ثبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم نبات يتوى على الشجر
وذكر فى القاموس القولين فقال نبات يتوى على الشجر أو غيره وهو حب كالجسم
(قوله كرحبا) يفتح الميم والراء والحاء المهملة والتثنية المشددة وقوله للمرح هو
شدّة القرح والانشاط وقبل مر حيا موضع (قوله كبر درابا) جملة مفتوحة
كافى القاموس والدمامى وغيرهما تقول البعض بمشاة تخبة خطأ ثم رأيت شيخنا
والبعض جزا فى باب التصغير بما صوته عازا شيخنا ذلك الى التصريح فرامساكنة
فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحة وذكر ابن القطاع ان وزنه فعلا ما (قوله
كحولا) يفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره متعبة وذكر المرادى فى شرح

ويضعل كبرى للباطل وعضل كجلى موضع
ومفعلى ككورى للعلم الازنية ومفعلى
ككورى للعلم الازنية من الدواب ومفعلى
مكورى للكثير الرقاد ومفعلى كدودى
للعلم الازنية ومفعلى كدودى
ومفعلى كرحبا للمرح ومفعلى كبر درابا
ومفعلى كحولا وهذا ان لموضعين روى كورن
هذه كلها فائدة طلبة

التسهيل وأبو حنن والشمس أن وزنه فعلا **ك** كذا في عبد القادر وما نقله عن
 الجماعة هو ما في الدمامي: **أ** بضاهو أقرب بما قاله الشارح **(قوله فعلا)** من
 إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومدة بمعنى محدود أو آفاده من وكلام
 الشارح يشعر بأنهم من إضافة الصفة إلى الموصوف **(قوله كرفعاه بالراء والفتح)**
 المحبة مصدر وغب إليه إذا أراد ما عنده **(قوله أوجعاني المعنى كطرقاه)** انما قال
 في المعنى لأن فعلا كطرقاه ليس من انية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرقاه
 اسم جنس جى لاجع والطرقاه بالطاء المهملة والراء والقاء شبر قال في القاموس
 وهي أربعة اصناف منها الاثني الواحدة طريقة وطرفة محركة وبها قلب طريقة بن الصبد
 واسمه عرون **اه** **(قوله أولغيره)** أي لغير اثني افضل **ك** كدية هطلا فانه لا يقال
 مصاب أو هطل بل هطل بكسر الطاء أو هطل بالتشديد ها والدية المطر الذي ليس فيه
 رعد ولا برق وهطلا ومتابعة المطر **اه** ذكر يامع زيادة من عبد القادر وانما يقل
 أولغيره للتأول بالمذكور **(قوله للرايع من أيام الإجموع)** مبنى على الراجح
 أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة **(قوله أجنلى)**
 بالمجيب والقاف وقرئ له دعوة الجماعة أي على الصومع إلى الطعام يقال دعوت القوم
 إلى فلى محركة والابجلى بالقصر والابجلاء بالمذكور كذا كره الدمامي وان
 أقصر الشارح على القصر أي دعوتهم عموما إلى الطعام ويشاهد النقيض بالتون
 والضاف والراء محركة أي دعوة قوم على الخصوص **(قوله فعلا)** بفتح فسكون
 ففتح **(قوله كعقرباء)** بعين مهملة قفاف فراء فوحدة وقوله لمكان وقيل لآتي
 العقارب فارضى **(قوله فترقى)** بضم فراء ففوق فتنون **(قوله فعلا)** بكسر
 القاء **(قوله بضم الأول)** أي والثالث **(قوله ويجوز في ثلثة الفتح والضم)**
 أي على لغة المذاهب كاستخدام الجمع وأما على لغة القصر فيصوب ثلث القاف والقاء
 كافى القاموس فتقول القرضى بضمهما وقضهما وكسرها قال في القاموس وهي
 أن يجلس على ألبسه ويلصق بطنه فيخذه ويتأبط كفيه **اه** وفي بعض النسخ التعبير
 يكون بدل يجوز والاولى أو لى لا فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى
 يعطف على المترع عليه كاستخدام من نسخة ويكون الخ والمأثر من أن جواز فتح
 الثالث وضمه على لغة المذاهب كاستخدام من نسخة ويكون الخ **(قوله ما دولى)**
 بموحدة ودال مهملة ولا م وفي القاموس أن في الدال الفتح والضم قال الدمامي
 على الضم يكون وزنه مشرك كايين الالفين بدليل عاشورا **(قوله كقاصعا)**
 بقاء وصاد وعين مهملتين **(قوله لجماعة الشيوخ)** جمع شيخ وهو من استبانت

(لقدما) أي لآلئ التائين المعهودة وأوزان
 مشهورة وأوزان فائدة وتقدّم ذكر من
 المشهورة سبعة عشر وزنا الأول **(فعلا)**
ك كعقرباء اسم كعقرباء أو مصدرها
 كعقرباء أو جعاني المعنى كطرقاه أو مصفة لآتي
 أقفل كعقرباء أو لغيره كدية هطلا والثاني
 والثالث والرابع **(أفعلا)** مثلث العين
 كارباء وأرباء وأرباء بفتح الباء وكسرها
 وضمها الرابع من أيام الأسبوع ثم هو بفتح
 العين من المشترك ذكره في التسهيل ومن
 المقصورة قولهم أبجلى الدعوة للجماعة
(و) انه اسم (فعلا) كعقرباء لمكان وهو من
 المشترك ومن المقصورة فرق اسم امرأة **(ث)**
 السادس **(فعلا)** كقصاصه القصاص
 كاحكام ابن دريد ولا يحفظ غيره والسابع
(فعلا) بضم الأول كقرصاء ولم يجزى الا
 اصحا وحكى ابن القطاع انه يقال تعد القرضى
 بالقصر فعلى هذا يكون مشترك كاي يجوز
 في ثلثة الفتح والضم والثامن **(فاعولا)**
 كعاشورا وهو من المشترك ومن المقصورة
 ما دولى اسم موضع **(و) التاسع (فاعلا)**
 كقصاصه لاحد بابي حجرة الربوع والعاشر
(فعلا) بكسر الأول وسكون الثاني ككربلاء
 والحادي عشر **(مفعولا)** كشيون الجماعه
 الشيوخ

والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر
فعلا ومفعيلا وفعولا والهاء الشارقة
(ومطلق العين فعلا) والفاء مفتوحة
فيهن فعبلا فهو براساء يقال ما أدري
أي البراساء هو أي التماس هو براساء
التشال شدته وقد أثبت ابن القطاع فعالي
مقصورا في ألفاظ منها خرازي اسم جبل
فعل هذا يكون مشتركا ومفعيلا فهو براساء
بمعنى براساءه وقرقرشاه وكريشاه تنوع منه
وعده في التسهيل من المشترك ومن المصنوعة
كثيري وفعلوا لمخوديو فالمدرة وحوراء
لموضع تسب السه المحروية (تنبه) عد في
التسهيل هذا الوزن في المختص بالمدودة
وأثبت ابن القطاع فعولي بالقصر من ذلك
مضوري لموضع ودبوق في دبوفا بالمد
ودبوق في قرية البحرين وقطوري قبيلة في جرهم
وفي شعر امرئ القيس عقاب تنوفي وعلى هذا
فهو مشترك وهو الصحيح والخامس عشر
والسادس عشر والسابع عشر فعلا مثلث
الفاء والعين مفتوحة فيها والهاء الشارقة
(وكذا مطلق فاء فعلا) فالتعجب هو جناف
اسم موضع وقد تقدم أن هذا الوزن من
المشترك والكسر فهو سراء وهو قريب مخطط
يعمل من القز والمض فهو عشرين فاضا وقد
تقدم أنه من المشترك (تنبه) كلامهم وهم
حصر أوزان المدودة المشهورة فمأذرة
وقد بيني منها أوزان ذكرها في غيرها الكتاب
ينها فمفعيلا فهو ديكسا قطعة من الغنم

فمأذرة أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين اه قاموس
(قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعلا على فعلا ومطلق العين حال من فعلا هذا
هو المتناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعلا (قوله براساء)
بمعددة وراوسين مهولة (قوله ورا كاء القاتل) بمعددة فراء وفي الدماميني
وابن عسقل على التسهيل أن البراءة تترك الابل لفرز عنها القتال على الأرجل
(قوله خرازي) جناف مهجة فزاي فالتعجب فزاي كافى القاموس وعبارته في مادة خرز
جناف وزاين مجبات وخرازي كمالى أو كسحاب جبل كانوا وقدون عليه
غداة الغارة (قوله قربناه) بضاف وراء ومثلثة بعد التصنية ومثله كرشاه لكن
بإبدال الشاف كافا (قوله ككثيري) بكاف مثلثة اسم لبرز كافى القاضى
(قوله دبوفا) بدال مهولة ومعددة وقاف وقوله المدرة بفتح العين المهملة وكسر
الذال المهجة (قوله وحوراء) بمها مهولة فراء فواو فراء ماقاف وفي القاموس أنه قد
يقصر (قوله تنب إليها المحروية) هم طائفة من الخواصج (قوله مضوري) بمها
مهولة تضاد مهجة فواو فراء (قوله ودقوق) بدال مهولة وقافين بينهما واو
(قوله وقطوري) بضاف فضاء فواو فراء (قوله تنوفي) بوقية فنون فواو
فضاء (قوله وكذا) متعلق بأخذ ومطلق فاء حال من الضمير في أخذ وفعل مبيد
وأخذ خبره (قوله سراء) بين مهولة فضبة فراء (قوله كلامهم وهم الخ)
أى لان الاختصار في مقام البيان وهو الاختصار لا يكون المصنف قدم الخبر
وهو ملته على المبتدأ وهو فعلا الخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ
في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ ثم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ
يفيد انحصارا لا وزان المذكرة في المدودة مع أن منها المشترك بين المدودة
والمقصورة كما فيه الشارح ويجب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان بمدودة
وهي بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا كالتماس هو يقطع النظر عن
الذو يقال التقديم للوزن لا للصرف فاعرف (قوله ديكسا) قال في القاموس
يكسر الدال وفتح الباء التصنية اه ولكنا مضبوطة بالقلم في الصحاح منه
بالسكون فقول شيتاوسعه البعض أنها بالفتح غير مقول عليه وعلماء الله يلزم
عليه نوال أربع متمركت في الكلمة الواحدة وهو من فرض عقيدتهم فتأمل
ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير ما مضى فقال بدال مهولة محسورة فنبأنا فنبه
ساكنة فكاف معكسورة ومن مهولة والباء فيه زائدة فوزنه فعلا ومقبول أهلية
فوزنه فعلا وقواؤه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من

النعم والضم (قوله ياءاء) بخسبة مفتوحة فنون أو وحدة مكسورة فحين مهملة
 اه دما مبنى وحكى في أوله الضم أيضا كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله
 كركضاء) بفتحة مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة تضاد مهملة قال
 أبو حيان والمرادى والتشبي وبقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس
 وعندى انهما الركن اه عبد القادر (قوله برنااء) بوحدة مفتوحة فراء
 ساكنة فنون فالتسكين مهملة وقوله برنااء بفتح الواو وسكون الراء وضع النون
 مثل عقرباء فاه في العلام ثم ذكره لغات أخرى فاقطره (قوله طرساء) طاء
 مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فحين مهملة (قوله خنفساء) ضم
 الخاء المجهلة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الصاد وضعها كافي
 القاموس (قوله وعنسله) ضم العين والصاد المهملتين وفتح الصاد أيضا
 ويقال أيضا عنسل كفتحة وعنسل كجندب أى فتح الصاد فاه في القاموس
 (قوله معكوكاه) بفتح الميم وسكون العين للمهملة وضم الكاف الأولى ومثله
 معكوكاه لكن بايدال الميم بامو وحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يخدم
 كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله
 مشجاء) بيم مفتوحة فحين مهملة مكسورة فخصبة ساكنة فحاء مهملة وأصله مشجاء
 يسكون ألين وكسر الباء فاعل اعلال مبيح وقد ضبطه بالحاء انحاء الدما مبنى
 ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع البعدى وجه الله تعالى
 يقال القوم في مشجاء بحاء مهملة أى في جد وعزم وفي شرح الكافية المصنف
 بالميم وهو الاختلاط من قوله تعالى من ناقة امشاج ووزنه على هذا فعلا اه وفي
 القاموس في فصل اللين المجهلة من باب الحاء الموهلة هم في شوحاء من أمرهم
 ومشجى أى في أمر يتدرونه أو في اختلاط اه ولم أرفه ولا في غيره من كتب اللغة
 مشجاء بالحاء المجهلة بمعنى الاختلاط وانما ذكر في القاموس مشجاء بفتح الميم وسكون
 اللين وضم الخصبة بجا الشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن فعلا بفتح الميم وكسر
 العين جر من امر اثنين مهملة فزى وهو الرغب الذى يحب شمر العز فراجع (قوله
 وقعلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم برأوا
 أن الساء تصغر في كبرياء وما جاز في لباسهم على هيئة الحشر وضعها فانه لا يثبت شاء
 صغرت كبرياء على كبرياء وما جاز في لباسهم على هيئة الحشر وضعها فانه لا يثبت شاء
 أجلسا سوطى (قوله مزيشاء) بيم مضمومة فزى مفتوحة فخصبة ساكنة
 فظاء مكسورة فخصبة مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارع

ويشاعلا فهو شاعلاء لسكان وتضلا
 كركضاء المشية التبعة وفضلا فهو رنااء
 بفتح راء وهم الناس وفعلا فهو برنااء
 بفتح راء أيضا وفعلا فهو طرساء لليلة الطلقة
 وفعلا فهو خنفساء وعنسله وهو يصل
 البر وفعلا فهو معكوكاه للشر والجلبة
 وفعلا فهو مشجاء للاختلاط وفعلياء
 فهو مزيشاء لمصرون تاسمرك العينين
 (الخاتمة) الاوزان المشتركة فيها على بغضين
 وفيه بضم ثم فتح

ومعكوكاه
 ٥

فقد ترك هبائها بما تقدم التنبيه عليه اضلي بفتح فسكون فتح كاجعل بالقصر والمد
 ونفلي بفتح فسكون كالقوى بالقصر والمد وعالم تقدم التنبيه عليه فعليا بفتح فسكون
 فتشديد كركبا بالقصر والمد وساعلا بفتح فسكون ثم كسرة كنباء بالقصر والمد كافي
 الدمامسي (قوله وفعل الخ) بقى عليه فعليا بكسر الاقل والثالث وسكون الثاني
 كالهنداء بالقصر والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أي على المذكور من الاوزان
 من جهة قصر ومد وفي بعض النسخ عليها وهي أظهر (قوله الجهمري) بكسر الهمزة
 والجيم كافي الجمع وغيره وفي القاموس انه قديم ذو انه قال جهميرة وأجهميرة وجهميرة
 (قوله خوزلي) بجاء مضمومة مفتوحة فواو ساكنة فزاي مفتوحة فلام مخففة
 (قوله وحوسلي) بجاء وصاد مهملتين (قوله وفعل نحو خيزلي الخ) عبارة
 الدمامسي وفعل كانه فعل لفظة الخوزلي وكأنهم أبدلوا الواوياء بفتحة فاعلموا
 المحصور ما المدود فحوسليكا بفتح الهال والكاف لفظة في الديكسا بكسر هاء
 وقصر اه (قوله ودبكسا) بفتح فسكون فتح (قوله زكي) بزاي غير مكاف
 (قوله جندلي) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فتشديد فلال مهمله قال في الجمع اسم
 ملا أي وصوب في القاموس ضم اللام انذار وان ضمها اذا مفتحة (قوله
 بخادي) بجيم مضمومة فخاء مبهمة فالف فلال مهمله مكسورة فوحدة وقوة لتعرب
 من الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو خياد وبأبو خيادي أيضا
 كافي القاموس (قوله وأما فعلا الخ) يعني ان هذين الوزنين وهما فعلا بكسر القاء
 وفعلا بضمها ليسا من أوزان المدودة لان الفهما اللذان لا للتأنيذ بل لتوحيها
 (قوله كعلبا) بجيم مهمله فلام فوحدة (قوله وحرا) بجاء مهمله فراء
 فوحدة (قوله وسبعا) ببينين مهملتين بينهما تنخبة وقوله وهو حقة فقرار الظاهر
 بفتح القاء وهو كافي القاموس ما تقدم من نظام الصلب من الكاهل الى الجنب
 (قوله والثبنا) بشينين مبهمتين بينهما تنخبة وانظر ما وجه تعريفه دون تظايره
 وقوله وهو الشبسي أي القراد الذي يشته (قوله كخوا) بجاء مهمله فواو
 (قوله ومزنا) بجيم فزاي (قوله وقوبا) بقاء فواو فوحدة وقوله وهو
 انزاي بضمها مهمله مفتوحة فزاي مخففة فألف فزاي واحدة حرازة ويد أبا يريق
 (قوله وخشا) بجاء وثين مبهمتين وقد اسبقنا عن القاموس ان أسبل خشا
 خشا وتقدم في الشرح ان ألف خشا لتأنيذ فتكون ألف خشا أيضا لتأنيذ
 وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله للاطلاق بقرطاس وقرناس)
 فيه ألف وثير مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاء مضمومة فراء

وفعل بفتح الاقل والثالث وسكون الثاني
 وفعلا بفتح الاقل وكسر الثاني وفعلا بكسر
 الاقل والثالث مشددا وفعلا بضم الاقل
 وفتح الثاني مشددا وفعلا بفتح الاقل
 عليها ومنها أيضا فعليا نحو الجهمري والجهمري
 وهي العادة وفعل نحو خوزلي لتعرب من التي
 وحوسلي الموصلة وفعل نحو خيزلي بفتح
 خوزلي ودبكسا بفتح ديكا وفعل بكسر
 خوزلي والثاني وتشديد الثالث نحو زمكي
 وزمكا لنبذ ذنب الطائر فعليا بضم الاقل
 وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جندلي
 وجندلا وفعلا نحو بخادي وبخادي
 لتعرب من الجراد وأما فعلا وسبعا
 عرق في العنق وحرا وهو دوية وسبعا
 وهو حقة فقرار الظاهر والثبنا وهو الشبسي
 وفعلا كخوا وهو ثوب واحد حواء ومزنا
 وهو ضرب من الثوب وقوبا وهو الخزاز
 وهو ضرب من الثوب الثاني خشا الاذن فكل
 وخشا وهو الغنم الثاني خشا الاذن فكل
 هذه الفها للاطلاق بقرطاس وقرناس لانها
 منونة

ساحكة فنون فأقصد فيهملة ونكسر أيضا القاف قال في القاموس القرفاس
بالضم والنكر شبه الالف بتقدم من الجبل ٥١ أى قطعة من الجبل متقدمة
تشبه الالف في التقدم والبروز

• (المقصود والممدود) •

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بقرينة ذكر العام بعد التماس فاته قد تقدم الالف
المقصورة والالف الممدودة اللسان هما علامتا تأنيث قال الجارودي: المقصور
والممدود ضربان من الاسم التحكى فالطرف والفعل والاسم غير التحكى لا يقال فيها
ذلك وقولهم في هؤلاء ممدود تسع أو على مقتضى اللغة كقول القراء في ما يشاء
ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشعوبه فهو يحصى
واجب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به
شعر الألف لا يقال ألف المقصور الذى يتوحد نصف عند تنوينه فلا يدخل في التعريف
لأننا نقول حذفه حيث لا لقاء الساكنين والمحذوف له تصرفه كالنائب وخرج
بقوله حرف اعراه المبنى كذا أوتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة
بعد ألف قبله عن أصل نحو ما أصله موه قلبت الواو لقاء والها همزة فانه لا يسمى
ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض المذهب لأن الفه ووافى الأصل سم (قوله
استوجب) أى استحق بقتضى القواعد (قوله فتنظيره الخ) أعاد ان المقصور
القياسي اسم معتل نظير من الصحيح استوجب ذلك التنظير فخرج ما قبل آخره (قوله
المعتل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو
الخرقة من حرز أو عشت (قوله نحو أوف أم الخ) معنى كونه نظيره أنه ووزنه
وأن كلا مصدر وان فعل المسكور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله
لما عشت الخ) على لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله ففراء مصدر غارت
الخ) أى يكون غرا من الممدود القياسي لازمة نظير ما من الصحيح قبل آخر ما ألف
كقتال ويكون غارت في البيت معنى وأت وأصله غارت فقلت الباء ألقا الصخر كما
واقتراح ما قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين والياء في بالكاء زائدة والتل
يضم التون وتشديد الهمزة بمعنى الكثيره كافى العيني وقوله لا مصدر غرت الخ أى
كأن يؤخذ هذا الانضمام وقوعه مصدرا لغارت أى فلا رد على قولنا ان فعل
المسكور والعين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غرت الخ رد لقول بانه
مصدر غرى بالتي على غير قياس كإفعله الصادق وفى القاموس غرى به كرضى
غرى وغرا وأولع به كآخرى به وغرى به مضومتين وعلى هذا القول الذى رده

• (المقصود والممدود) •

المقصود هو الذى حرف اعراه ألف لازمة
والممدود هو الذى حرف اعراه همزة قبلها
ألف زائدة وكلاهما قياسي وهو وظيفة
القوى وسماهى وهو وظيفة القوى وقد
أشار إلى المقصود القياسي بقوله (إذا سم)

صحيح (استوجب من قبل الطرف) فضاوكان
ذا نظيره من المعتل (كلا ألف) مثال الصحيح
(تنظيره المعتل الآخر) ثبوت قصر قياس

ظاهر فهو جوى جوى وعنى جى وهو جوى
فهذه وما أشبهها مقصورة لأن نظيرها من
الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أوف
أفراء فخرج ما قبل آخره لما عشت في باب
أبنية المصادر ان فعل المسكور العين اللازم

بابه فعل شفع العين وأما قوله
أذا ظلت مهلا غارت العين بالكاء
غرا ومضما معا مع نزل

قرا مصدر غارت بين الشينين فراء إذا
والبت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غرت
بالتي أغرى به إذا غارت فيه في غضين

(كفعل) بكسر الفاء (وقبل) بنهها والعين مفتوحة فهما (في جمع ما كفعل) بكسر الفاء (وقبل) بنهها والعين ساكنة فهما الأول للاول والثاني للثاني فالاول مخوفه وفري ومري ومري ١٤ والثاني (نحو) الدمية والدمي) ومدي ومدي فان ظنيرهما من الصحيح قربة

وقرب بكسر الفاء وقربة وقرب بنهها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف فهو معلى ومقتنى فان ظنيرهما من الصحيح مكرم ومجترم وهو مستوجب ذلك وكذلك فعل مفعول لفعل كان كالأقصى أو لغير تفصيل كاعشى وأعشى فان ظنيرهما من الصحيح الأبعد والأعش وكذلك ما كان جمعا للفعل أي الانعدل كلفضوى والفضى والدنيا والذى فان ظنيرهما من الصحيح الكبرى والكبرى والآخر والآخرى والأخر وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دال على الجمعية بالصدر من التاء كالتعاضل وزن فعل يتحتم على الوحدة بمصاحبة التاء كصاة وحصى وقامة وقطافان ظنيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدر ومدر وكذلك الفعل مدلوله على مصدر أو زمان أو مكان فهو ملهى ومسعى فان ظنيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك الفعل مدلوله على آلة فهو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان ظنيرهما من الصحيح مخفف ومغزل ثم أشار إلى الممدود القاسى بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر آلف) فالمدى في ظنيره من المعتل (حما عارف) وذلك (كصدرا للفعل الذى قد بناه بهم وصل كارعوى) أو عواء (وكارناى) ارتواء وكستوى استقصاء فان ظنيرهما من الصحيح انطلقا فاعندرا فاعندرا أو استخرج استخرجا وكصدرا فعل ضوا على إعلاء فان ظنيره من الصحيح اكرم اكراما وكصدرا على الإعلى صوتا أو مرمى

الشاح يكون غراء في الميت منصوبا على المددوية لفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وفيه تصغير لا يثنى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو صفا على قوله كالاسف قال وكانه يتقدر وكفعل مخذف العاطف اه سيولى قال ابن سم وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلظنيره العمل بالاسف وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله إذا اسم قال الشارح فكيف يطفأ أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التي قد ردها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله ضجوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الأول للاول الخ) أى فكلام المصنف على القلب والنشر المرتب (قوله مخوفه الخ) القرية المكتبة والمرية من المراد وهو الحدال (قوله الدمية) يضم الال المهملة وهى الصورة من الصاح وشقوه وللسم كذا في الصاح والقاموس والمراد بها الصورة وربما تستعار للذات الجبلة (قوله ومدي ومدي) المدة السكن (قوله الأبعد والأعش) شرعى ترتيبا للشد فان الأبعد رابع للأقصى والأعش رابع للأعشى (قوله انى الفعل) أحقر به من نحوهمى لنته وحسبى وصفان ما أخذ قصر نحوهما للجمع دما سبق (قوله) كالتعاضل وزن فعل حال من الضمير قد الأ أو خبر ثلن لكان وفى كلامه انظارا لتعلق العام بالجمهور على امتناعه ففعله جرى على مذهب ابن جنى الجوز للأظهار (قوله ومدور) يتحتم وهو كاتى المصلح التراب للتلبد (قوله نحوهمى ومسعى) بفتح أول كل منهما (قوله نحوهمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لاسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فاقئل (قوله فان ظنيرهما من الصحيح مخفف ومغزل) الأول اسم آلة المصنف بانها المصنوعة والصاد المهملة والفاء وهما الخرز والثاني اسم آلة الفعل فان قلت ظنيرهما أيضا صخرات وجحراف ونحوهما فان الآلة كاتأق على مفضل تأق على مفعال فهلا مرمى ومهدى فالجواب به راجع الخرافى فهو مخفف ومغزل لا مرمى الأولان لمحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخفف ومغزل كما هو ظاهر الثانيان مجئ الآلة على مفعول أكثر من مجئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أناد أن المدد وقاسما هو اسم مهوره ظنير من الصحيح أى غير المهور مستوجب ذلك للظنير لئلا يضاف زائد قبل آخره وقوله أقم مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله كارتأى أى تدبر (قوله وكصدرا لفعل) بفتح

كالرغام والتغام فأن تظهيرهما من العين
البغام والدواو وكفعال مصدر فاعل نحو
والى ولا وعادى عدا فأن تظهيرهما من الصمغ
ضارب ضمير اما فاقبل قتالا وتكررا فاعله نحو
كسما وكسمة وردا وارادة فان تظهير من
الصمغ حرا وواخرة وصلاح واسلحة ومن ثم
قال الأخفش أرحمة وأضمة من كلام المولدين
لأن روى وقفا مقصوران وأما قوله
في ليلته من مجادى ذات أندية

لا بصير الكلب من ظلماتها الطناب
والقرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى
على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية
ويصعد أنه لم يجمع نداء جمعا وكذا ما صيغ
من المصادر على تفعلال ومن الصفات على
فعلال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداد
والعداء والمطال لأن تظهيرهما من الصمغ
التذكروا والتجارب والمهادر

(والعادم النظير ذاقصروذا)

مدنقل كالجوا وكالحذا

العادم مبتدأ وبقل خبره وذاقصروذا مئة
حالان من الضمير المستتر في الظهور ومن تقديم
الحال على عاملها المنصوي وفيه ما عرف
في موضعه والعنى ان ما ليس له تظهير لم يرد فخرج
ما قبل آخره قصوره مجامى وما ليس له تظهير
لم يرد زيادة ألف قبل آخره فقدم مجامى فمن
المصور مجامى التقي واحد القيان والسنا
الضوا والقرى التراب والجبا العقيل ومن
المعدود مجامى الفاعل حذاه السن والسنا
الشرى والقرى ككرة المال والحذا النعل
(وتصغير ذى الماضى طرايا

العين محققا ومضارعه بفعل بضمها (قوله كالرغام) بضم الراء وتختف القين
المجبة والتغام بضم المثناة وتختف القين المجبة والمسا بضم الميم وتختف الشين
المجبة والاولاد الان على الصوت الا ان الرغام صوت ذوات النحر والتغام صوت
الناشئة من شأنهم والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وافصال
الثلاثة رغوا ونفا ومشأ كدعا (قوله الغام) بضم الواو المحدة وتختف القين المجبة
وهو صوت القلبية والدواو بضم الدال المهملة وتختف الواو وهو دوران الرأس
(قوله حرارواخرة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي ضبط الشارح في شرح
التوضيح حارواخرة وسلاح واسلحة اه وما في نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحارار
بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كحرار او جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض
ذات الجارة السود وجمع الجمع حرة أو بكسر الجيم جمع حرة بضمها وهى الاناء
المعروف وجمع الجمع ابرة (قوله ومن ثم) أى من اجل ان مفرد أفعلة من الفعل
معدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عرّيتهم غير محضة (قوله
والمفرد ندى بالقصر) أى وجهه القياى اذاه (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور
الممدود على أندية كسما وواخرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على فعال) أى
بفتح التاء وسكون الفاء ماضى (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال
المراذبة الالة (قوله كالتعداد) مصدر تعدا والتعداد كثير العدوى
الجبرى (قوله والمهادر) بالذال المجبة أى كثير الهذيان في منطقه (قوله كالجبا
وكالحذا) نشر على ترتيب التفاجبا مقصورا ولا غير والحذا معدود لا غير كما ذكره
الموضح وغيره فقصير المنصف الحذا للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من
ذكر الجبا والحذا في المقصور والممدود من قصر ألف القساح فاحذره فالصواب
ما في بعض النسخ من الاكتصار في المقصور على ذكر الجبا وفي الممدود على
ذكر الحذا (قوله فن القصور مجامى التقي الخ) فهذه ونحوها وان كان لها
موازن من الصمغ كضبط وطل هي مقصورة مجامى لان موازنه المذكر وليس
تظهيرها لا يجتمع في مصدرية ولا جمع ولا كسبة ونحو ذلك كما جتمع نحو الجوى
والألف ونحو المرمى والمفلز والمجودى والقرى (قوله وعصرى الذى المداخل)
قال الشاطبي لم يذكر التألف كصفة القصور ولما الذى يحذف والقياس حذف
الاقبل الآخر اه باختصار ذاقصروا ولم يبين ما ضل بعد حذف ما قبل الآخر
فولى تبدل الهمزة التقي الى آخر القاصا وتزجج الى أصلها الذى انقلب عنه وهو
الافى في حرا ولام الكسبة في نحو كسا وسجا اذ أصلهما كسا وحيياى لكن تقرر

وقد في بعض
النسخ مقصودا
بالجوا وكالحذا
بالتذكروا

حدود القبايل
من قبلتان عن
اصل مع انها
من القبايل
قد تركت ارجاء
بها من سيرة
بكمنا صلي

في هيدرو

أكثر من ذلك
في جمع يدل
نفسه
١٥

في هذه المسألة (الخ) يعني أن قصر المدد للضرورة كصرف ما لا ينصرف
للضرورة في الجوارب الإجماع وفي هذا المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا
والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم الظهور فيمنع وما لا فيجوز كان
الأقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة

• كيفية ثنية المقصور والمدود وجهها (نصها) •

يجمعهما عطفًا على ثنية ونصها كما يجوز أن يجمع أي وكيفية تصحيح جمعها
أو مصدر في موضع الحال من جمع أي نصها (قوله انما قصر عليها) أي
المقصود والمدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعها تكسر الـ «ه» عقد
لجمع التكسير بابًا فغلب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتبًا) لأن
ما زاد على الثلاثة من ذوات الـ «ه» يرد إلى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد
الفعل فيه إلى الـ «ه» نحو الهبت واستدعت واصطفت فلذلك جعل الاسم الزائد
على الثلاثة في الثنية «ه» وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله
وقبعتي) هو الجمل الغضف والقصيد الموزول ١٥ تاموس قال سم حلال
الشارح أم سلبها نحو أربعاوي (قوله لظرفي الـ «ه») بفتح الهمزة كافي
التصريح (قوله مذكوران) بكسر الميم وسكون الـ «ه» الـ «ه» أما المدري بالمهلة
فثنى كالمهـ يصلح به قرن التسامع فلق به هكذا بصيغة الأفراد إذا ثبتت قلت مدربان
على الأصل وأما مذكوران الذي ثن في فيه فبقى على صيغة المثنى قاله الدماميني
(قوله في التقدير) انما قال ذلك لما علت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم
ينطقوا به مجرد الطرف متعلق بثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واضحة على مفرد
مقدور تسمى أيضا ثنية صورية كافي كلام شخشا فالثنية انصقية لا بد لها من
مفردت عمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقران وخوزليان
سم (قوله بالحذف) أي بحذف الـ «ه» (قوله حوان) والقياس حبان لأن
الله بدل من «ه» يقول حبت المكان أجيء حابة (قوله والحامد) المراد به
ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما الله أصله وما الله مجهولة الأصل
كما قاله شخشا وقوله الذي أميل أي قبل الـ «ه» الـ «ه» وجه قلب الله «ه» ان الـ «ه» الخاء
الاقف إلى الـ «ه» (قوله انما سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما ووضعها بالتصريح
إذا ثنيتا والقصر من خاصائص الـ «ه» الفكرة كما زوها قبل التسمية بهما لـ «ه»
إمعين متمكين بل في اسم سبق وإلى حرف (قوله قلب واو الـ «ه») اعتبارا
للأصل حقيقة أو حكيم خفة التلاقي ١٥ سم وقوله حقيقة أي كافي القسم

(ثنية) الكلام في هذه المسألة هو الكلام
في صرف لا ما ينصرف للضرورة وعكس

• كيفية ثنية المقصور والمدود وجهها
نصها •

انما اقصر على (لوضوح ثنية غيرهما وجهه
آخر مقصور تثنى بجعله «ه» ان كان عن ثلاثة
مرتبًا) «ه» كان أصله أو أو أو أربعا كان
نحو حبلى ومطى أو حاسا نحو مصطفي
وحباري أو حاسا نحو مستدعي وقبعتي
تقول حبلان ومطيان ومصفبان
وحباريان ومستدعيان وقبعتان وثن
الرباعي قولهم لظرفي الـ «ه» مذكوران والأصل
مذكوران لأنه ثنية مذكور في التقدير ومن
الجماسي قولهم قهقران وخوزلان بالحذف
في ثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذي الـ «ه»
أصله) أي أصل الله (نحو الفتي) قال تعالى
ودخل معه السجن فتيان وثن قولهم في حي
حوان بالواو (والجاء الذي اسمك كتي)
وبلى اذا حبي جمعا فالك تقول في ثنيتهم امتيان
وبليان (في غير ذلك) المذكور أنه قلب الله
«ه» (قلب واو الـ «ه») وذلك شيان الأقل
أن تكون الله ثالثة بدلا من الواو نحو عصا
وقضا ومنالفة في المن الذي وزبه تقول
عصوان وقضوان ومنوان قال
وقد أعددت للعذارى عذري
عصا في رأسها منوا حكيد
وثن قولهم في رضى رضىان بالياء مع أنه من
الرضوان

والله اعلم
بما في
الكتاب
والنبي
صلى الله
عليه وسلم
المرسل

والثاني أن تكون غير مبدلة ولم تلحق بالاشتقاق وإذا تقول إذا حمت هما **أولان** و**أذوان** (تتبعان) **الاول** في الالف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد بهما كانت في حرف أو شبهه والجهولة الأصل ثلاثة مذاهب الأول وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالاحالة فإن أميلا تبا بالياء وان لم يبالا قبل الواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هشام والثاني أن أميلا أو قلبيا في موضع تأنيب بالياء والاول قبل الواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكفاية فعلى هذا ينبغي على والى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن في موضع الضمير وعلى الأول ينبغي بالواو والقولان عن الاخضر والثالث الالف الأصلية والجهولة قلبان بالامطالة الثاني قد يكون للالف أسلان باعتبار لفتين فيجوز فيها وجهان كحرفي فانها بابية ١٥٢ في لغة من قال رحبت وواوية في لغة من قال رحوت فلي شأها أي يقول رحبان

ورحوان والياء أكثر وأولهما كان قبل قد ألف أي أول الواو المنقلبة اليها الالف لما ألف في غير هذان علامة التثنية المذكورة في باب الاعراب (وما كصراه) مما همزته بدل من ألف التانيث (واو تبا) فهو صحران وصحران قلب الهمزة واو أو زعم السرياني انه اذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لتلاصق واو ليس بينهما الالف فتقول في عشوا عشوا بالهمز ولا يجوز عشوا وان وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين وشذجا ريان قلب الهمزة ياء وصحران بالتصحيح كأنه قاصعا من وعاشوران في قاصعا وعاشورا بحذف الهمزة والالف معا والجد الجارى على القياس قاصعا وان وعاشورا وان (وشع وعليا) وقوا مما همزته بدل من حرف الا الحاق والعليا عصة الفتى وهما عليا وان يتنهما مبتدأ القرب والقرباء داء معروف يتشتر ويضع ويصلح بالربيع وأصلهما عليا وفوقا بيا زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ونحو (كسا) مما همزته بدل من أصل هو واو اذا كسا (د) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو يا اذا كسه حيا (واو او همز) فتقول طلبا وان وكسا وان وحبا وان وعليا وان وكسا وان وسبا وان ثم الارجح في الأول الاعلال وفي الاخيرين التصحيح هكذا ذكره الصنف وقا

ليعنه

الاول أو سكاى كافي القسم الثاني (قوله ان تكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه قد دخلت الجهولة الأصل كما هو مقتضى ضمه بعد (قوله ولم تل) أي لم تقبل الامالة (قوله التي ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عنه (قوله ما كانت في حرف) كبلى أو شبهه كنى وظاهر كلام ابن المصنف ان التي في حرف وشبهه من الجهولة الأصل أيضا سم (قوله والجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد الثالث الالف الأصلية والجهولة الخ ومثل المرادى بالجهولة الأصل بضو الداد وهو اللهو قال لا الله لا يدرى أمي عن يا أو واو اه وانما قال عن يا أو واو لما قاله ذكر بان الالف في الثلاثي المغرب لا تكون المنقلبة عن أحدهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة وادعيا قلبها واو أو أميلا ولا كما في الهمع (قوله حالهما) أي الأصلية والجهولة (قوله الالف الأصلية والجهولة) لاجابة الى التصريح بهما هاتان الكلم ليس الا فيهما وقوله مطلقا أي سرا أميلا لم اقلبت ألفه ياء في موضع أم لا (قوله رحبت) أي أدبرت الرجب (قوله ما كان قبل) يعنى في باب المغرب والمبني قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالي الجز والنصب (قوله أي أول الواو) فيه قصور اذا الحكم المذكور لا يخص بالواو بل يجري في الياء المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الاولى أن يقول أي أول الالف المنقلبة اليها الالف من ياء أو واو أو فادهم وكلام الضارضى فيجد جوع الضمير من أولها الى الالف المنقلبة ياء أو واو وبه صرح الشيخ خالفي أعزاه وما قاله سم أنظر (قوله عشوا) بفتح العين المهملة وسكون الشين المحجمة هي التي لا تصير ليلا وتصرنها را تصريح (قوله يحذف الهمزة والالف معا) أي الالف التي قبل الهمزة ولو قال يحذف الالف والهمزة معالكان أو وضع وان كانت الواو تفتى زيميا (قوله ونحو) مبتدأ خبره واو او همز (قوله زهما) أي الصنان الدلول عليهما بقوله عصة (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التانيث (قوله ثم الارجح في الأول الاعلال) تشبها للهمزة بهمزة حرام من جهة ان كلاهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفي الاخيرين التصحيح) لان الهمزة فيها اقرب الى الأصلية

لكنها

وفى سبويه والاخشوش وبعدهما المزوى على أن التصحيح مخالفاً لحدن الان سبويه ذكر أن القلب في القى الإلحاق أكثر منه في
 المتقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة ونذكر كسابان بقلب الهمزة كما يشاهدان طرفي الهاء في الهمزة والواو على صفة ثنائيتين والقياس
 يتناوبون أو يتناوبان لأنه تنبئة شاعلي وزن كساب تقدير (وغير ما ذكر) من المهور وهو ما همزة أصلية غير مدونة في شيء نحو قزاة
 ووضاء (صح) في التنبيه تقول قزاة أن ووضاء أن والقزاة التامك والوضاء الوضى ووضاء قزاة وان قلب الهمزة الأصلية واوا (وما شد)
 في تنبئة المقصور والمدونة مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس عليه (نبيه) جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء
 الأول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلمه تخصيصه أنه لم يستعمل ١٥٣ الأسنى فلما زمت التنبيه صارت الواو كأنها

حشو الكلمة ومثله في المدون شمان قال
 في التسهيل وحشوا مذروين وثنائين تصحيح
 شقارة وشقارة للزوم على التنبيه والثنائين
 يعنى أنه لم يخلق بمذروين وثنائين الأسنى
 ولم يخلق بشقارة وشقارة إلا ما أتت ثنائيا
 ثبت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء
 لكنهما شحوا وبعدها عن التطرف فلم يعل
 لكن حكى أبو عبيد من أبي عمرو ويذكر
 مفردا وحكى عن أبي عبيد مذكرى ومذريان
 على القياس • الثاني خوزلان وقهقران وقاس
 عليه الكوفون • الثالث رضيلان وقاس
 عليه الكسابة فأجاز تنبيه مرضى وعلامن
 ذوات الواو المكسور الأول والمضموم
 بالياء • والذى شذ من المدونة خمسة أشياء
 • الأول جرادان بالتصحيح حكى القياس أن
 الكوفين أجازوه • والثاني جربان بالياء
 وحكى بعضهم أنها لغة فزاره • والثالث نحو
 فاصمان يحذف الهمزة والالف وقاس عليه
 الكوفون • والرابع كسابان وقاس عليه
 الكسابة ونقله أوزيد عن لغة فزاره
 • والخامس قزاة وان قلب الأصلية واوا
 وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحد)
 من المقصور في جمع على • هذا الثنى ما به
 تكمل يعنى إذا جمعت المقصورات مع الذى
 على هذا الثنى وهو جع المذكور السالم حدثت
 ما تكمل به وهو الالف لا لتقاء الساكنين
 (والفتح) أى الذى قبل الالف المدونة (أبى)

لكن نبدأ لا نعاسم (قوله مطلقا) أى في الثلاثة (قوله إلا أن سبويه الخ)
 أى لكن سبويه الخ يودع هذا قولهم استواء الثلاثة في قلب القلب (قوله ثنائيان)
 يكسر الشاء المثناة (قوله تقدير) انما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنائين مفرد
 وتقديره يجمع مقدار حال من ثنائى أو يجمع الخاض معمول للتنبيه كجمر (قوله)
 وغير ما ذكر الخ) وتخلص للمدونة أربعة أضرب لأن همزة اما أصلية أو مدونة
 من أصل أو من ياء الإلحاق أو من ألف التانيث هذا هو التصحيح وإن أنشد كلام ابن
 الناطل خلافه (قوله نحو قزاة) يضم القاف ووضاء ضم الواو كلاهما ووزن رمان
 (قوله التامك) أى المتعد وقوله الوضى أى الحسن الوجه (قوله مما تقدم)
 التنبيه عليه في مواضعه) وصحبه في قوله تنبيه جملة ما شذ الخ (قوله وعلمه)
 تخصيصه) أى عدم تغييره عما نقلوا إلى ما هو القياس والا فلا تصح فيه قلبت
 هذه الهمزة على تطعيم بخلاف القياس لأنها لا تفتح على كالا يقتضى على السكت
 ويظهر في علته أن يقال لما أراد ارضى المفرد والاقتصار على استعمال الثنى
 خالفوا القياس والقزاة والواو تنبئها عن ثنائته على الفرق بين تنبيه ما لم مفرد تخصيفا
 وما لم مفرد تقديره تقدير (قوله ومثله) أى في مخالفة القياس وعدم استعمال
 مفردة (قوله تصحيح شقارة) جفف الشين المجهة وسقاية بكسر السين المهملة أى
 والقياس لولا التاء أبدال الواو بالياء همزة وذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقارة وسقاة
 (قوله أبو عبيد) هذا بلاناء بخلاف الآتى فأنما بلاناء فهما اثنان كما ضبط الشاعر
 (قوله من ذوات الواو) حال من رضى وعلا (قوله المكسور الأول) لا يصح
 أن يكون بالإضافة على أنه لغت فحقى لغوات الواو لوجوب مطابقة لغت الحقيق
 لمثونه تذكريا وتثانيا ولأن يكون برقع الأول نائب فاعل المكسور والرابط
 محذوف أى الأول من هاتين الهمزتين سبويه لا يمنع منه قوله والمضموم بالإضافة إلى
 الضمير فتعين أن يكون فاعلا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أو قل فاعله فاعل ما فى
 كلام البص فتنظ (قوله في جمع) أى في حال إرادة جمع اسم منه (قوله)
 على هذا الثنى) أى طريقه أنه أعرب بجره ومن لم فيه بناء الواو وحده منون
 تحذف بالإضافة ذكرها (قوله لاتقاء الساكنين) أى الاتقاء المقصورة وواو الجمع
 أوبائه (قوله والفتح أبى) وانما يقال الكسر في المقصور مشعرا لثقله اه

قول ابن كوفى
 لغت الواو
 انه ان ارد
 انه نقتضى
 والاول ففتح
 على انه نائب
 فاعل ورد

عنه قوله لا يجمع
 منه وان ارد انه نقتضى
 فعقبي والاول مضاف اليه فلما
 يعقبه قوله بعد في جعل الالف
 اول كلمة منه فانه نقتضى
 بالرفع على انه نائب
 فاعل معنى لاطع

سم أي ثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أين شاطيء
 (قوله وأنت الاعلون الخ) والاصل الاعلون والمحفورين قلبت الواو والفاء
 لتصر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شطنا الأصل
 الاعلون والمحفورين سمو (قوله زائدة) بحسب مسجبه وقوله غير زائدة
 كالمطوق أي في ذى الالف الزائدة وغيره (قوله لثقله المصنف عنهم الخ) الضمير
 في قوله وثقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذى الالف
 الزائدة لا يشد كونه جائزا لما أقامه عبيد القادر المكي من أن ثقل المصنف ذلك عنهم
 على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح
 التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الابهجي لأن غيره هو الذي
 تعلم زيادة الله الزائدة وهذا اختلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله في ذى
 الالف الزائدة) أي اختلاف الأصل فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء
 بالاصل أشد من الاعتناء بالزيادة (قوله فحسبى مسجبه) أي مذكرا ما غير
 المسجي به مذكرا لجمعه بالالف والتاء لا بالواو والياء والتون (قوله كان) أي
 المقصور (قوله كان الحكم فيها) أي في التنبيه والجمع فيه أي في المددود
 واكتلف للناس في حال من ضمير التنبيه والجمع فلا يضر في أن في عبارة يعلل حرفي
 جزئى القضا والمصنف يعامل بأحد (قوله ويجوز الوجهان) أي التصحيح
 الذي هو الهمز والواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض
 في هذا الباب لقصر المقصور والمددود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر
 في تحذف لوجود القبل بقوله في هذا الجمع وهو بالنصب مفعول معه والاضافة
 في كسرها لا في ملاية لأن الكسيرة لما قبلها لاها وظاهر كلامه أن الكسر
 يحذف ولومع ياء الجمع وان الكسر مع ياءه غير الكسيرة السابقة وهو تكلف دعا
 إليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو في الاجتناب ويمكن أن يكون قول
 الشارح وكسرها أي مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أي يبقى على كسره (قوله
 وان جعلته ساء وألف الخ) تقدم منافي باب العرب والمبني التكلم على ما يجمع
 بالالف والتاء قياسا وكن المناسب المصنف التكلم عليه هنا في باب العرب
 والمبني (قوله أي المقصور) تبع فيه المذكور في الشاطيء قال خالده ولورجاء
 إلى الاسم المختتم بالالف مطلقا لتبيل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة
 وجمعها فصصا (قوله فتقول جبلت الخ) أي في جمع حبل ومجففة
 ومستعدة وقناة ومتى احتمالاتي سميت متى وأنت خير بأن الكلام في المقصور

مشعرا بما حذف وهو الالف نحو وانهم
 الاعلون وانهم عندنا من المصنفين (تنبيهات)
 الأول أنهم أطلقوا أنه لا فرق فيما ذكره بين
 ما لفته زائدة وما لفته غير زائدة وهذا مذهب
 البصريين وما الكوفيون فقل عنهم أنهم
 أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء
 مطلقا وثقله المصنف عنهم في ذى الالف الزائدة
 فحسبى مسجبه قال في شرح التسهيل
 فان كان جميعا فهو عيسى أجازوا فيه
 الوجهين في احتمال الزيادة وعدمها الثاني
 انما يذكر حكم المددود اذ جمع هذا الجمع
 أحالة على ما علم في التنبيه فان الحكم فيها
 قه على السواء فتقول في وضاء وضاءون
 جالتصير وفي حراء علما لذكر جرارون بالواو
 ويجوز الوجهان في نحو علما وكساء على
 مذكرة الثالث كان ينبغي أن ينبه على أن
 ياء المقصور تحذف في هذا الجمع وكسرها ويضم
 ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء
 القاضون ورأيت القاضي (وان جعلته)
 أي المقصور (تاء وألفه) فالالف قلب قبلها
 في التنبيه الالف مفعول به لا قلب مقدما
 وقيل انصبه على المصدرية يعني أن المقصور
 اذ جمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها
 اذ أتى فتقول جبلت ومصطفيات
 وصعد عيات وقسات ومبيات في جمع متحد

ومصطفاه ومستدعاة وقناة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه الف لازمة وسرف
اعراب ما ذكرنا لانه لا الالف فالتثنية بمصطفاه ومستدعات وقنوات خروج عن
الموضوع الآن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو نصب الاصل أى يجب التذكير
بقيل لحوق التاء بقدر (قوله معنى بها) أى بنى (قوله بالياء) متعلق
بقول (قوله أيضا) أى كان حكم المقصور اذا جع هذا الجمع حكمه اذا نى
(قوله فلم يذكرها) أى لم يذكر حكم جمعها حالة على ذلك أى على حكمهما
اذا نى واصفاه انه لم يذكر حكم تثنية المقصور فأحالة حكم جمعه على حكم تثنيته حالة
على غير ما ذكره الا أن يقال انه لظهوره في حكم المذكر وقد بر (قوله وان كان
كذلك) أى حكمه اذا جع حكمه اذا نى (قوله لا خلاف حكمه الخ) لك
أن نقول المقصور كذلك لا يحدف آخره في جمع لذكروى في جمع المؤنث كافى
التثنية فتأمل سم (قوله وتاء نداء التاء) ولوموضع أحد أصول الكلمة كما
في نبت وعدة لكن تارة بر الموضع عنه في الجمع كافى اخوات وسنوات وهنوات
وتارة لا كافى بنات وهنات وعبدات وذوات (قوله أى ما آخره تاء من المقصور
وبغيره) فنه انه لا يثنى من المقصور آخره تاء أو ما وقع كون فهو تاء مقصور أو باطل
لمناقضه أن المقصور ما حرف اعرابه الف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال
ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا كان أحسن (قوله لا يجمع بين علامتى
تأنيث) يدل على ان التاني في جمع المؤنث علامة تأنيثهم (قوله فهو تاء ترفع
النون والياء الموحدة بعدهما ألف التاء فهمزة بدل من واو قال الجوهرى التوبة
واليناوئة ترفع من الارض وأما ضبط عبد القادر الملكى لها بفتح النون وسكون
الموحدة بعدهما همزة فتأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوفق قول الشارح واذا
كان قبلها همزة تلى الفاء زائدة مع انها بضبة لا يجوز فيها بدل الهمزة واو كما
جاءه الإسقاطى (قوله وبنوات) أى بر الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال
في نحو بناة بفتح اللام لوجه تشديد النون مؤنث بناء بناءت وشليات بر الهمزة الى
أصلها وهو الياء لانه من بنى كافى التصريح (قوله والياء العين) أى من
الاعلال والتضخيم والتلاقي فعت السالم واجمال واتبع مفعول لكن لا لئ
ومفعوله الاول السالم وهو مصدر يضاف ليقوله الاول وفاء مفعوله الثانى والياء
في بما يجئ في والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتبعك عنه لغاه في الحركة
التي شكلت بها الفاء وذكروا الفاء لتأويلها بالحرف ولم يبرز الضمير مع حرمان الصلة
على غير ما هي له لامن اللبس وفي كلامه حذف العائد المحرور مع عدم مماثلة جازمه

معنى بها التاني بالياء ويقال في جمع معها وألف
واذا سمى بهنات انات مصوات والوات
واذوات بالواو لم اعرفت في التاني (تنبه)
حكم المدود والمقصود اذا جع هذا الجمع
حكمهما اذا نى أيضا فاعلم بذكرهما حالة على
ذلك واتخاذ كالمقصود وان كان كذلك
لا خلاف حكمه في جعي التصحيح كما عرفت
(وتاء ذى التاء الزمن تنبيه) تاء مفعول أول
بالزمن وتنبه مفعول ثان أى ما آخره تاء
من المقصور وغيره فتدفع تاءه عند جمعه هذا
الجمع لتلاصيح بين علامتى تأنيث وبما عمل
الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول
في مسألة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت
على حذفها في التثنية فتقول في فتاة فتات
وفي فتاة فتوات وفي عطاة عطيات واذا كان
قبلها همزة تلى الفاء زائدة فصحت ان كانت
أصلية لمحوزة وقراءة وقراءة وجزافيه القلب
والتصحيح ان كانت بدل من أصل فهو بناة
فقال بناءت وبنوات كافى التثنية (والسالم
العين الثلاثى اسم تأنيث واتبع عين فاء جمعا
شكلم

قوله
ان تولى
فدفعنا
لا يرد هذا
بما مر
تصديده
كاتبه
قوله بما مر
اى في الكلام
على قول
فتقول
او فزعوا

فقطی احر
بالذی است
و نه با موصل
الحکم می قوی
و قتل فلک
و قتل فلک
و قتل فلک

غير القوم أوه خففه بالفتح فكلادرووا) أى
يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة
وبهتان مع الابعاد وهما الاسكان والفتح
فتى شوسدة وهند من مكسور الفاء و غرة
وجبل من مضمومها ثلاث لغات الابعاد
والاسكان والفتح (تبهتان) ه الاول أنشاد
يقوله فكلادرووا الى ان هذه اللغات
منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم ان الفتح فى
تقوس غرات انما هو على انه جمع عرف وذيان
المدول الى الفتح تقضه أسهل من ادعاء جمع
الجمع وردة السراى بقولهم ثلاث غرات
بالفتح ه الثانى أفهم كلامه ان نحو دعد
وجضة لا يجوز تركيبه مثلثا واستثنى من
ذات فى التسهيل مثل اللام كطليات وشبه
الصفة نحو اهل وأهلان يجوز فيها التسين
اختصارا

وتسكن

(وسموا اتياع) الكسرة ففعل الامة واو و اتياع الضمة ففعل الامة ياء كافي (فمخوذوة وزية) لا انتقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشد كسرة جرورة) فمما حكمه ونس من قوله جرورات بكسر الراء هو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو (تثنيات) الاول قلدهن ان لا اتياع الكسرة ١٥٧ والضمة شرط آخر غير الشرط السابقة والثاني فهم من كلامه جرور اذا لا كان والفتح في مخوذوة

وزية اذ لم يترض منع غير الاياع وبه صرح في شرح الكافية والثالث فهم منه ايضا جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة وحلية ومنع بعض البصريين الاياع في نحو حلية لان فيه والى كسرتين قبل الياء وعلمه من في التسهيل ومنع القراء اتياع الكسرة مطلقا لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عسوق كما يصفوا باجتماع ضمنين والواو كذلك لم يصفوا باجتماع كسرتين والياء (ونادوا وذا واضر اربغما فقدمته

أولاس اتقي) أي ما وروى من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو امانادر واضرورة واما الفة قوم من العرب فن التادير قول بعضهم كهلات بالفتح سكاة أو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا قياس عليه خلافا لظرب ولا جهة في قولهم بلبات وربعات في جمع لجة وربعة لان من العرب من يقول بلبة وربة فاستغنى بجمع المنحرف من جمع الساكن ومن التادير ايضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع غير وهي الابل التي تقصص المدة والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى انه مخبرات ففتح العين قال المبرد غير هو الحمار وقال الزجاج جمع غير الذي في الكف أو القدم وهو مؤنث ومنه ايضا جرورات كما تقدم ومن الضرورة

وتسكن العين ايضا في شبه الصفة نحو امرأة كبة ونساء كبات ذكر في التسهيل (قوله اتياع مخوذوة وزية) أي اتياع جمع نحو الخ أي اتياع فيه (قوله كافي نحو) أي كالا يتياع في جمع مخوذوة بكسر الهمزة والفتح والياء كافي القاموس وهي اعل التي وزية ضم الزاي ومكون الموحدة وفتح الضمة وهي خفة الاسد (قوله جرورة) هي بكسر الجيم لا غير واما قول التصريح وشد جرورات بالكسرة في الراء اتياع الجيم على احدى اللغات فلي احدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فتقول الاستطاطي بكسر الجيم على احدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجرورة الاثني من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القنار (قوله شرط الخ) وهو ان لا تكون اللام واو اتياع الكسرة ولا و اتياع الضمة (قوله والفتح) أي تفتضوا ولا يضر كون الياء والواو متحركة مفتوحا ما قبلها في هذه الامثلة لان الالف الساكنة التي بعدها كفت الاعلال كما سيأتي في محله (قوله في نحو خطوة وحلية) أي من كل اسم لامة واو بعد شدة أو ياء بعد كسرة (قوله اتياع الكسر مطلقا) أي قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي قياسا وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها فمما سوى الواو (قوله لم يصفوا) بجاء مهمله ساكنة وفاء مكسورة أي لم يصفوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع لجة) بلام مثناة وجيم ساكنة وياء موحدة قال في القاموس الياء مثناة الاقل والياء محركة والياء بكسر الجيم والياء كنية السلة قل لنها والفرزة ضد أو ناص بالهزى والجمع لحباب ولببات وقد ثبت ككرم ولبت تلبسا اه (قوله وروية) جمع الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عبرات بكسر العين) أي المهمل وفتح الياء أي والقياس تسكن الياء لان مفردة مثل العين مكسورة والفاء فليس في عينه الا تسكن وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والياء لان مفردة ليس مما يجمع جماتيا (قوله المدة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع غير) وهو الحمار وعلى هذا ايضا الفتح نادر لان اتياع العين لفاء انما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع غير الذي في الكف أو القدم) أي العظم التاني الشاخر في وسطهما اه دما صين وعلى هذا فليس فتح الياء من التادير بل من التي تقوم لانه مستند كسبة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أي الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير مع الجمع والتأنيث أولى لتقلها (قوله وحلت زفرات الضم الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بآتين

قوله
وجعلت زفرات الضم فاعلمتها
ونكبي زفرات الضم فبان
وقول الراجز قد تخرج النفس من زفيرها وقياسه الفتح

تصريح (قوله اخويضات الخ) تمامه ورفيق بجمع المتكسرين يسوح آخر
بعض صاحب أي هو صاحب أي كصاحب يضاهي مدح جهل بما ذكره من وصفه
لذكر العلم الحمي بالعلم أي جلي في سره عميره كالظلم الذي لو يضاهي يسريلا
ونهاو البسل اليها وبما قرع رطله في رذائله من قال ان البس في وصف الظلم ورائع
من راح اذا ذهب وسلوا البسل ومتأوب من تلوب اذ انباء أول البسل ورفيق بجمع
المتكسرين أي عالم بصر يكمل ما في السر وسبوح أي حين الجري اه ذكرنا بعض
اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغهم فرئ) أي شاذ اكاظه ضضا السيد
(قوله والجمع باللقب والتاء) كسنة وسنوات وكان الانب ذكر مثال له (قوله
من المذوف اللام) يلن لما يمت مقدم عليه مشوب ببعض (قوله يدبان) يصح
فتح الدال وصكوتهما بناء على القولين في أصل يد وهو يد هل هو بفتح الدال
أو كونهما قوله بحمل يضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كانه
شيئا من شرح نوايح الزختمري السعد في المصباح حمله بالتشديد فسيته الى الخ
وباسم الضاعل محي الرجل اه وفي الصحاح له اسم نهر أيضا وفي القاموس حمله
تقليدا وحلا كما كذا ايا حله حليا أو امره بالحل

• (جمع التكسیر) •

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تعال شفا قد يقال هذا التعريف صادق
على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بأن تغييره لا آخر واحد لا لصفته
وود عنوان في عنوان أن يقال ذلك التغيير في نية الاتصال لانه اعراب الكلمة
بجلاف عنوان فليأتل اه وقوله ذلك التغيير أي الذي في جمع المذكر السالم
وقوله في نية الاتصال أي فكان له لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه
اعراب الكلمة أي لاجل اعرابها أي واعرابها عارض عليها لانها من قال البعض
مع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأما قول الباء في قوله
بصورة تاء الا كما يشهد كلام الناح بعد وجبت لا راد للجمع لان التغيير فيها
لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان زعموا التغيير لا يقال
يرد حثذ عنوان لان الدلالة فيه على الجمعية ما لحقه من الزيادة لا نقول دلالته على
الجمعية بالصيغة التي منها تلك الزيادة (قوله الى ستة اقسام) بقى ما ع وهو التغيير
بالزيادة والتقصي فقط وكما لم يذكر لعدم وجوده تقدير (قوله كمنو
وصنوان) اذ اخرج لختان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن متو
والاثان عنوان يحكي التو غير ممنون والجمع عنوان يحكي التو بحسب

ومن المتي الى قوم من العرب الاتاع في نحو
يضه وجوزة من العتل العين فانها لغة هذا
ومنه قول شاعرهم أخويضات راع متأوب
وبلغهم فرئ ثلاث عواربان لكم ومن المتي
الى قوم أيضا نحو نليات واحلان باسكان
العين كما تقدم (خاتمة) يتم في التنية والجمع
باللاق والتاء من المذوف اللام ما يمت في
الاضافة وذلك نحو فاض ونيج وأب وأخ
وهم ومن من الاسماء الستة قول فاضاينه
ويصان وأوان وأجوان وجوان وهنوان
كما نقول هذا فاضك ويصك وأوك وأوك
وجول ونهول وشذبان وأخان وما لا يتم في
الاضافة لا يتم في التنية وذلك نحو اسم وابن
ويدوم وسرو وغدوم يقول اسمان وابن
ويدان ودمان وحران وغدان ولغان كما نقول
اسك وابنك ويدك ودمك وحول وغدك
ولك وشذخوان وغان وأما قوله

يَكُنْ يَكُنْ يَكُنْ يَكُنْ

وقوله

جوى الغديان بالخبر اليقين

فصورة

• (جمع التكسیر) •

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من
اثنين بصورة تقسم لصفة واحدة مقلدة
أو تقدير أو قسم الخلف التغيير الظاهر الى
سنة اقسام لانه اما زيادة كمنو وصنوان
أو نقص كخمة ونعم أو تبدل شكل كأسد
وأسد أو زيادة وتبدل شكل رجل ورجال
أو تقص وتبدل شكل كغصيب وغصيب

أوبهن كفلام وعلمان وانما كانت بصورة

تفسير لأن سعة الواحد لا تتغير حقيقة
لأن المركبات التي في الجمع غير المركبة
التي في المفرد والتفسير المقدري في خوفه
ودلائم وجهان وشأن اللطفة ليس ولم يرد
غير هذه الأربعة وذكر في شرح الكافية من
ذلك عفتان وهو القوي الجافي فهذه الالتفات
الخمس على صيغة واحدة في المفرد والجموع
ومذهب سيبويه انها جوع تكسب فيفقد
زوال حركات المفرد ويبدلها بغير كل متعدي
بالجمع فذلك اذا كان مفردا ككفل واذا كان
جمعا ككفل وعفتان اذا كان مفردا
كسر حان واذا كان جمعا ككفلان وكذا اقبلها
ودعاهم الى ذلك انهم شوا فقالوا فلكان
ودلائم فعل انهم لم يقدروا عليها ما قدروا
في جوبن مما اشتد فيه الواحد وغيره حين
قالوا هذا جنب وهذا جنب وهو لا جنب
فالصارى عنده بين ما يقرر تفسيره وما لا يقرر
تفسيره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا شعر
المصنف في شرح الكافية وشافه في التسهيل
فقال والاصح كونه يعني باب فله اسم جمع
مستغنيا عن تقدير التفسير (تثنية) لا يرد على
التعريف المذكور في جوبنات ومسطفين
فان التفسير فلهما لا يدخل في الدلالة على الجمعية
فان قدر عدمه لا يخل بالجمعية واعلم ان جمع
التكسب على نوعين جمع فله وجع كثر قد نزل
جمع الفقه بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة
ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية ويستعمل كل منها
موضع اخر مجازا كاسمائي وللأول أربعة
أقسامه والثاني ثلاثة وعشرون ساء وقد بدأ
بالأول فقال

الفاعل منونة (قوله أوبهن كفلام وعلمان) فان علمنا زدي آخره آف وفون
ونقص منه الالف التي بين الام والميم في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان
عنه (قوله غير المركبات التي في المفرد) أي وانما يكون للتغير حقيقة اذا كانت
حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت فاه شيئا ونوعه البعض دفعا لقولهم لأن
تقول هذه المقابلة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققة فعل الاوجه أي يقلل
لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الرفع تفرقا مثل (قوله ودلائم) بدال
وصاد مهمتين أي يراقى يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وجهان) يقال
للوحد والجمع من الابل (قوله اللطفة) أي الطبيعة (قوله عفتان) بين
مهملة فضاء مفتوحة وسكى ابن سيدة ناقة كازنو في كثر أي مكتبة العلم واد ابن هشام
لما تقول هذا امام وهذا امام وهذا انما كان يتكون الالتفات سبعة (قوله
ككفل) أي في أن كانه لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله
وكذا اقبلها) فانها في حالة الافراد تظل لجام وفي حالة الجمع تظل كرام (قوله ودعاهم)
أي سيبويه الى ذلك أي كونها جوع تكسب ولم تكن مما اشتد فيه الواحد وغيره
يكسب (قوله مستغنيا عن تقدير التفسير) أي كاهوشان اسم الجمع فاللفظ حينئذ
مشتد بين المفرد واسم الجمع لا يشوبه وبين الجمع دما سمي (قوله فان التفسير فلهما)
أي بغيرك ثاني الاول وحذف آف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية)
لأن لو قلب صفات يكون الفاء ومسطفين لصفت الجمعية أيضا قال شيئا لکن
في كلام ابن هشام في القطار كلام الشيخ خالد ما يقتضي ان مثل جنبت وجنبتات
جمع تكسب فلهما جمع (قوله لمدلول جمع الفقه الخ) قد فرق السعد التفاضل في
بين جعي الفقه والكثرة بان جمع الفقه من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من
السلامة الى ما لا ينشأ فالفرق بينهما من جهة التباين لا من جهة المسد بخلاف
ما ذكره التبار قبل فعل ما فرق السعد تكون التباين من جانب الفقه عن الكثرة
لا العكس اه ذكرنا قال ابن قاسم وعن الطبري في أن كلام الجمع يطلق حقيقة على
السلامة وهو هو في رتبة ما يضاف ذلك التبعي الاصحابي في شرح المحصول وعلى
ما ذكره السعد والاصحابي يدفع ما أورد على قول الفقه ما دفعه آخر بداهم انه
يقبل تفسيره بثلاثين من ادواهم جمع كثر فاه واحد عشر فكيف يقبل التفسير
بالجواز مع إمكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الفاية كما يعلم بمعاهده
(قوله مجازا) أي ان كان للمفرد لجمعان اما اذا لم يكن له الجمع فله اوجع كثر
فلا يجوز لانه حينئذ من قبيل المشابهة كاسمائي في قول المصنف وبعض ذي بكثرة

وضاعف وكما يصحح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يدفع الإيراد المتقدم
على النقص في الإقراء بهم ثم يبقى الإيراد في الإقراء بجميع كثرة لقدره
جميع قوله أيضا كالتاب والسوف في دفع جملته عن السعد والاصباح
(قوله افضل) فون للضرورة لانه غير منصرف للعلية على الوزن والثابت
اه خاف وافضل أيضا غير منصرف للعلية ووزن الفعل قال في التصريح
واختصت هذه الاوزان الاربعة بالقله لانها تنصرف على قتلها نحو اكسب
واجبال وحجرة وصية بخلاف غيرها من الجوع ونصير بالجمع يدل على التقليل
اه وعلى الرضى بطله استعمالها في تميز الثلاثة واثباتها فسه على سائر الجوع
ان وجدت (قوله ثم فط) ثم معنى الواو وقوله تمت افعال تمت لفظة في ثم (قوله
جميع قوله) اعترض بأن جوع من ابناء جميع الكثرة وهو هنا واقع على اربعة الفاظ
فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الأول ان مفرد جوع
لم يجمع مع قلة وحسنه فاستعماله جوع في القلة حقيقة الثاني ان التقليل من هذه
الانفاض أو ما موزوناتها كثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه
لم يطرد) أى في زنة مفرد مخصوص بقبية أو خواهه بل هو مقصور على السماع (قوله
بشارك هذه الآية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقيا وفي الكثرة مجازا واستظهر
الرضى تعالى ان خروف ان جمى الصحيح لطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة
فيصلان لهما ولما سوسه وأما قول البعض ان ظاهر ما أشار إليه الشارح لان
اللفظ اذا دار بين الجواز والاشتراك كان الجواز أولى فساد لأن ما ذكره في الاشتراك
اللفظي والاشتراك ههنا معنوي فليقل بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل
على الكثرة) أى ما يدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان
الاضافة الى المعرفة تم المالم توجد قرينة تخصص فاندفع ما ذكره شطنا (قوله
انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما ساءله انه وضع للقلل وهو من
ثلاثة الى عشرة فاذا اقرن باداء الاستغراق بقي أن يكون الاستغراق فيها وضع
له بجمع القلة بعد استعماله لمدون العشرة يصير باداء الاستغراق متعبا للعشرة ثم
أجاب بما ساءله انه وضع موضع آخر مع اداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال
دلالته على الكثرة حسنة بالوضع لال والاضافة وهو خلاف ما يدل عليه عباراتهم
اه وهو ما قلنا لان معنى كون الدلالة بال والاضافة توضحها على وجود احدها
لكن كون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احدهما أو معناه
ان وجود احدهما علامة لتأعلى كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضع مع

(افعله) افضل ثم فعله ثم تحت افعال جمع قوله
أى كاسطة وانفس وقية وافر اس (تسميات)
الاول ذهب القراء الى أن من جوع القلة
فعل فهو ظلم وفعل فهو عزم وفعله فهو عزيمة
وذهب بعضهم الى أن منها فعله فهو عزيمة
قوله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري
الى أن منها أفلا فهو أفاء قله عنه أبو
ذكر بالتبري والصحيح ان هذه كلها من
جوع الكثرة الثاني ذهب ابن السراج الى
ان قوله اسم جمع لاجمع ان هذه الآية في
يطرد الثالث بشارك هذه الآية في
الدلالة على القلة بجمع التجميع الرابع اذا
قرن جمع القلة بال التي للاستغراق أو أضيف
الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى
الكثرة بخلاف السبلين والمسلات

وقد جمع الامر في قول حسن هنا الحفقات الفز طعن في النفي * وأسافنا فطرن من تحدة دما (وبعض ذي بكثرة وضعاني)
 بأي بعض هذه الآية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجل) في جمع رجل فأنهم لم يجمعوه على مثال كثرة نظيره عنق وأعناق وفؤاد
 وتأخذ (فالعكس) من هذا وهو الاستثناء بناء الكلمة عن بناء القلة (جاء) وضما (كالكسني) جمع صفة وهي العضة الملساء
 ورجل ورجال وقلب وقلوب ومرور ومردان (تبيينها) * الأول كما يفتق أحدهما عن الآخر وضما كذلك يفتق عنه أيضا
 استعما للقرينة مجازا نحو ثلاثة تروء * الثاني ليس الصنى مما أغنى فيه ١٦١ جمع الكثرة من جمع القلة لورود جمع القلة حتى

الجوهرى وغيره صفات وأصفا واعلم أن
 اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكروا
 المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس
 المصنف واصطلى على أن يذكروا الجمع فيقول
 هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه
 وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة

فقال (لعمل اسماء مع مينا أقل ولرباعي
 اسماء يساجعل) يعني أن أقلها أحد جوع
 القلة يطرد في نوعين من المفردات الأول
 ما كان على فعل بشرط أن يكون اسماء وأن
 يكون صحيح العين فنعمل نحو فليس وكف
 ودلوني ووجه فتقول في هذه أفلس
 وأكف وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله
 اسمان الصفة لمخوضهم فلا يجمع على الفعل
 واما عبد وعبد فقلبة الاسمية ويقولون صبح
 عينا عن معتل العين نحو باب وبث وورفلا
 يجمع على الفعل وشذ قياسا قولهم أعين وقاسما
 وسما عا قوله * لكل دهر قد لبست أثوبا
 وقوله * كأنهم أسف يخس عيانة
 والثاني ما كان باعيا بأربعة شروط أن يكون
 اسماء وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون
 مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد اشار إلى بقية
 هذه الشروط بقوله (ان كان) أي الاسم
 الرباعي كالغنائق والذراع في * وقد تأتت
 وعد الآخر في فمثل ذلك نحو عناق وذراع

أحدها للكثرة وكل من العندين لا يثنى فيكون الدلالة وضعية كما هو واضح
 (قوله لنا الحفقات) جمع جفنة بفتح الجيم وهي القصعة والقز يضم الفين المجهة جمع
 غراموهي البضاعة يعني (قوله وبعض ذي) أي بعض موزونات ذي (قوله
 باوضما) أخذ من التقييده في المقابل ولولم يقيد به بل عم بأن يقال وضما
 أو استعما لا لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني (قوله
 كالكسني) أصله صفوى اجفت الواو والياء وسقت أحدها بالياء تكون
 فقلت الواوياء وادخمت في الياء وكسرت القاء للضامة زكريا (قوله لقرينة)
 وهي إضافة الثلاثة السبعة في الآية ذمامسني (قوله وأصفا) بهزة آخره
 على وزن أفعال وما يوجد في بعض النسخ من هاء آخره فصرف كالآبني
 (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والائماله
 المستطرفة جماعة منهم كأفاده السموطي (قوله وعكس المصنف واصطلى
 على أن يذكروا الجمع) أي الأول ولورثة فقد كافى قوله فعل اسماء لكن ما ذكره
 الشارح من المصنف اغلبي لأنه قد يذكر المفرد أو لا نظر لورثة كافى قوله فعل وفعله
 فعلا لهما (قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد ما ين على الجمع في الوجود
 ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه (قوله يعني أن أفعلا)
 كان عليه منع صرف الفعل للعلية على الزنة ووزن الفعل كما تر فاعرفه (قوله
 فتقول في هذه) أي في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكف فقلت
 ضمة القاء الأولى وأدخمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبي فقلت
 ضمة اللام والياء كسرة والواوياء وحذفت الياء الأصلية في أعلي والمنقلبة في أدلو
 على حد الحذف في فاض وغازو قالوا في أمه بفتح الهمزة والميم أم بهزة فالفخيم
 مكسورة مؤنثة وأصل أمه أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفعال
 فإذا جمع على الفعل كان أصلها أموه بهزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية
 مدا كافي آخر ثم فعل به ما فعل بأدل فادخلى مفتحا (قوله فقلبة الاسمية) في هذا
 الجواب دون أن يقول بشذوذنا إشارة إلى أن كل وصف غلب عليه الاسمية اطرد
 فيه هذا الجمع سم (قوله وشذ قاسما) أي لاستعما للكثرة استعما لا لورثة
 في القرآن وأعينهم نقض من الدع وتلذ الاعين (قوله كالغنائق) بفتح العين

وعقاب ويمن يقال فيها أعنق وأذرع واعقب وأين ١٦٢ فان كان الرابح صفته نحو شجاع أو بلا مئة فهو خسر أو مذكرا نحو سار

المهله وهي أتي المزم (قوله وعقاب) بضم العين المهله (قوله يقال فيها) أي في جميعها (قوله لجمال) بكسر الجاء (قوله وعناد) بضم عينه تقوية آتريدال مهله كحساب العدة بضم العين كأي القاموس (قوله وأيوب) بضم الهيمه وهو من القصة والريح كعصا ١٦ دمايقن وقطر في التثنية به الله خماسي والكلام في الرابح (قوله ونحوها) ككشاهب وأشهب (قوله وغيرها) أي كإطلاق حركة الأول وإطلاق المدة (قوله نحو قرط وافرط) صوابه نحو عرق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضومها ١٦ شوائف (قوله فوضلع) بكسر الصاد المعجمة وفخ اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو اكة) هي ما ارتفع من الارض وآتكم بمدة الهيمه واصله أكم يهزتين ثابتهما كانه نقلت ألفا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل ونسأل الشارح الاسلوب فليقل وفعل الرفع عطف على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيه على رجوع قوله مطلقا إلى فعل فقط (قوله الاقوله لم ربح وأربح) وارجع للثاني والربح بضم الراء وقع الموحد القصيد ينتج في الربيع كافي القاموس (قوله نحو قدرد) بكسر القاف وسكون الدال الهمسه (قوله ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر فتح أي ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتثنية حيث قال نحو قدرد الخ (قوله خلافا للثراء) راجع للأوزان الستة (قوله وغيره) مبني عليه متعلق بمقدور من الثلاث بيان لغرضه شوب يتبع بعض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر في ردو أو ما جعله ياء لما حلاها منها كما اختاره شيخنا وجرم به البعض فقيه نظرا لما أولاه فلاه ليس المقصود هنا بيان ما المراد فيه فعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه التكلم عليه هنا وما ثانيا فلان ما المراد فيه فعل ليس الثلاث فقط كما علم سابقا فتدبر وأسماء حال من ضمير أو ضميره أو من الثلاث وبالفعل متعلق ببرد ورد خبر غير (قوله وهو فعل الضمير العين) فيه رازة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاث الذي المراد فيه الفعل وهو غير مذكور في عبارة وان أرجع إلى قول المصنف ما أقول فيه مطرد لم تضكك عبارة الشارح ولوقال وهو غير فصيل الضمير العين بأرجاع الضمير إلى الاسم الثلاث الذي لم يرد فيه الفعل لكان أني (قوله فأندرج في ذلك) أي في غير ما فعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم جمعه امام وأمله أو ام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالكون (قوله وغير فعل) مقطوع على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح

تسمية باسقاط فعل بضم فتح تعال الى التسهيل من ان جمعه على افعال شاذة
كاسماني (قوله فهو صلب) بضم الصاد المهمله كل ظهره تقصير والقليل
الشديد كذا في الجلباح (قوله فهو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهمله وهو
التبر الجلي (قوله وورطب) في كلام شيخنا هيأ في مائه وطب عند سيبويه
اسم جنس لانه يحتمل اتفاق الفرد تقول ورطبة اه وتعليقه منقرض بوجوده
في الجمع ومفرده نحو قنصة وتقم فالاولى التعليق تذكير ضمير رطب فانهم
(قوله من الوصف) كقنص وحسن وقوة فانه لا يجمع على افعال بل نحو هذين
الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كاسم كره المصنف بقوله فعل وقوله فعال لهما
قال الشارح اسمين كالأوروصفين (قوله بماساني التنبه عليه) أي في التنبه
الثالث (قوله ونادرا) أي شاذ في فعل نحو ورطب وورع قال شيخنا يمكن
أن يستقيم من كلام المصنف دليل قوله الاتي وغالب أعناهم فعلان في فعل قال
الشارح هناك وأشار بقوله غالباً الى ما شذ من ذلك نحو ورطب وارطاب اه وفيه
أن مقابل الغالب قليل لا شاذ قاتل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي
صريحاً لا يؤخذ بجهوم الغضائفة انه جموع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب
لصغير من الخطاب وكان قد سبق البشار الذي هو الجلسنة وأراد بالافراخ الاولاد
وذو صرخ يميم وراصفو حنين وناء مجة واد كثير النجر وزغب الخواصل بضم
الزاي وسكون الهمزة المجهمة جمع زغباء كبر وجر من الزغب بالصرير وهو أول
ما ينبت من الريش والبرع والخواصل جمع حوصلة البرع وقوله لا ما أي لا ما هناك
ولا شعر قاله العيني الانصب بالزغب عمار فبعد القادر والافعال جمع زغباء كبر
وجراء وعمار كرم فساد جعل البعض تعال بعد القادر الزغب بالضم فالكسرة
جمع زغب بالصرير وفي قول العيني وغيره أي لا ما هناك ولا شعر من افاة لتفسير
ذي صرخ واد كثير النجر قاتل (قوله وزيدك) بفتح الزاي وسكون التون
وهو العود الاعلى الذي يتدح به السار والزيدة بالهاء العود الاقل كذا في العيني
والصرير (قوله بجمع فرخ الخ) والقباس فيها أن فرخ وفرخ وفرخ وزند وزناد
(قوله اكثر من الفعل الخ) يقتضي أن الفعل في وادى الفاء كتنوع وهو مناف
لقوله آخر اخذ فيما قال وادوا وجه ولعل هذا هو الجلباح للشارح على قوله هذا
لفظه مجرورة وأما جواب شيخنا عن التساوي أن اكثر معنى كثير فيناقه لفرانه
بين وأما جواب البعض عنه بأن معنى اكثر من الفعل اكتر بالنسبة اليه فغير دافع
(قوله وورع) كصعب وزاد معنى مصباح (قوله وورع) بضم ووجه ساكنة

وهي فعل نحو حرب وحراب وفعل نحو صلب
وأصلاب وفعل نحو رجل وأجال وفعل نحو
وعل وأعال وفعل نحو عند وأعاضد وفعل
نحو عنق وأعناق وفعل نحو ورطب وارطاب
وفعل نحو ريل وأبال وفعل نحو ضلع وأضلاع
واحتقره بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع
على افعال الا ما شذ بماساني التنبه
عليه (تسميات) * الاول جعل في
التسهيل افعالا قليلا في فعل المعتل
العين نحو راب ومال ونادرا في فعل نحو ورطب
وروع ولا زما في فعل نحو ريل وغالب في الباقي
* الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل
الصحيح العيني على افعال وقد سمع منه قوله
ماذا تقول لا فرخ ذي صرخ
زغب الخواصل لا ما ولا شعر
وقوله * وجدك اذا اظلموا خبرهم
وزيدك انقب أزنادها

الجمع فرخ على افراخ وزيد على ازناد ومذهب
الجمهور أنه لا يقاس عليه مشي في التسهيل
ومذهب الفرع الى انه يقاس فيما قاله همة
نحو أتبأ وادوا ونحو ورعهم ونظائر كلامه في
شرح الجكافة موافقة على الثاني فانه قال
ابن افعال اكبر من افعال في فعل الذي فاقه
واو كوقيت وأوقات ووصف ووصاف ووقف
وأوقاف وركو دكار وورع واورع وورع
وأوغاد وورع وأورعام فاستقلوا ضم عين افعال
بعد الواو فدلوا الى افعال

قوله وفيه
تسمية في قوله
عنه
قوله
عنه
عنه
عنه

قوله وفيه
تسمية في قوله
عنه
قوله
عنه
عنه
عنه

وهو الذي الذي يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا إليه بما عينه معتله) لثقل
 النعمة على حرق الطم (قوله أوجه) أي وكان من القياس جمعه على افعال
 لكن المجموع كثيرا وأوجه فأذى يقتضيه صيغة أن القياس يقتضي جمع
 وجه على افعال لأن جمعه على افعال واقع في استعماهم حتى بردا اعتراض البعض
 تعالى شينا بأنه لم يسمع أوجه فقاتل (قوله وفذ) بضاء وذل مبهمة الواحد وباء
 القوم فذا بالضم مع التضعيف والتشديد واخذاذا أي فرادى مصباح (قوله
 نحو ضبة) بضاد مبهمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض
 والأكلة القليلة النبات والمطر وجمعها ضباب مصباح (قوله نحو فضوة) بكسر
 النون وسكون الضاد المبهمة الهزلية من التوقد كريا (قوله نحو بركة) بضم
 الموحدة وسكون الراء (قوله نحو ضرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط
 (قوله وقالوا) أي شذوذ أوجه الشذوذ في جف وحز أنهما وصفان (قوله
 وقاط) قال في المصباح القضاة خرقعة مريضة يشبهها الصغير وجمعه قطن ككباب
 وكتب وقط الصغير بالقضاة قطعا من باب قتل ثم أطلق على الجبل فصيل لها الأسر قطا
 من باب قتل اشد تشديده ورجليه بالجبل اه (قوله وغشاء) بفتح الميم مضمومة
 ثناء مثلة الهالك من ورق نصير يحاط به السيل (قوله واغند) قال في الصحاح
 الغند النعومة ثم قال والاعند الوستان المائل العنق (قوله وخريدة) بفتح الخاء
 المبهمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء والمولودة التي لم تنجب (قوله وذوطة)
 قال الدماميني بئال مبهمة مضمومة قوا وساكنة فظا مهله عنيكون صفراء
 الظهر اه ومقتضى صنيع القاسوس انه بفتح الذاو وسكون الواو فقول البعض
 بكسر الذاو المبهمة وفتح الواو غير موافق لواصل من الضبطين (قوله اغناهم فعلان
 الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع جمع كلمة لانه لما كان هو المراد في هذا الوزن دون
 افعال استدله على قوة ضمير ما فعل الخ (قوله في فعل) قال شينا والبعض
 هل يشعل نحو عمر وأد قيصمان على عمران وأذان وأقول صرح الدماميني وابن
 عسل على التسهيل بجمع اد على ادان كما يجمع صرد على صردان (قوله في صرد)
 بالصاد المهملة والراء طارضم الرأس يصطاد الصافر قبل وهو طارم طام الله
 تعالى (قوله وفي جرد) بالجرم والراء والذاو المبهمة قال الجوهري ضرب من القار
 (قوله وفي نقر) بالنون والفتح المبهمة والراء مع نقرة قال الجوهري كهمزة وهو طير
 كالصافر من المتأخر اه تصریح وقال ذكر راء هو الصفرور (قوله وكلامه هنا
 غير موف بذلك) فيه ان معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره

كما عدلوا إليه فيما عينه معتله وكما شذوذ المعتل
 اعين وأنوب كذلك شذويا فآزروا
 أوجه هذا لفظه بمرور ثم قال ان
 المضاعف من فعل كاذي فآزروا فيان
 اضلا في جمعه أكثر من افضل كهم واعمام
 وجد واجداد ووب وأرباب ويز وأبرار وشت
 وأشتات وبن واقتان وفذا فاذ هذا أيضا
 لفظه الثالث مما حفظ فيه افعال فعل
 بعض فاعل نحو شمسوا وشهد فاعل نحو
 لجاهل واجهال وفعل نحو جبان واجبان
 وفعل نحو عدو واحد وفعل نحو ضبة
 واحضاب وفعل نحو فضوة وأفذا وفعل نحو
 بركة وأبرار والبركة طائر من طير الماس وفعل
 نحو غمرة واغمار وقالوا أيضا جف وجلاف
 وحز وحرار وقاط واقطاط وغشاء
 وأخذوا غباد وخريدة وأخراد وادوا واداء
 وذوطة وأذواط لضرب من العناكب تلعب
 وقالوا أيضا أموات بجمع ميت وميتة وكل
 ذلك شاذ لا يخاس عليه (وعالبا اغناهم فعلان
 في فعل كقولهم صردان) أي ان الضباب
 في فعل بضم الضاد وفتح العين أي يجمع على
 فعلان بكسر الضاد كقولهم في صرد صردان
 وفي جرد جردان وفي نقر نقران وأشار بقوله
 قال السالي ما شئت من ذلك نحو رطب وارطاب
 (تنبيه) نص في غير هذا الكتاب على ان فعلان
 مطرد في فعل وكلامه هنا غير موف بذلك

(في اسم مذكر رباعي بمده ثالث افعلة عنهم
 اطرد) افعلة بمبتدأ او اطرد خبره وفي اسم وعهم
 يعلقان باطرود وعد في موضع جزمه فاسم
 وثالث صفة لمذموم يعني ان افعلة يطرد في جمع
 اسم مذكر رباعي بمده قبل آخره نحو طعالم
 والطبعة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة
 واحترق بالاسم من الصفة وبالمذكور من
 المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمذ الثالث
 من الهاروي عنه فلا يجمع ثمن من ذلك على
 افعلة الا ما شذ من قولهم شحيم وأثمة وهو
 صفة وعقاب وأعقبه وهو مؤنث وقدر
 وأقدحه وهو ثلاثي وبجاز وأجوزة وليس
 مثة ثالثا والحيث ان النسبة المستندة في أعلى
 السقف وعاشدة من ذلك مما لم يستكمل
 الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد
 والنجدة وعلب وأصلبه وباب وأبويه ورمضان
 وأرمضة وعل وأعولة وجرزة ونضضة
 وأنضة وقن وأقنة ونال وأخولة وقفا وأقصة
 والحزنة ورف شاة ووزنة والنضضة الحطرة
 القليلة (والرمة) أي الجمع على افعلة (في
 فعال) بالفتح (او فاعل) بالكسر (مما حي
 تقتص او اعالل) فالأول نحو شات وأبنة
 وزمام وأزقة والثاني نحو جواء وأقية وأناه
 وآنية وشد من الأول عنان وعن وجراح
 وحج ومن الثاني قولهم في جمع حاء بمعنى
 المطرسى ومع أيضا ما يحى على القياس
 وبسبب أن تقييد كلامه هنا بما ذكره في قوله
 عالم ينشأ في الإعراب ذوالاين

واكثر منه فيه دليل اطرد مده قبل البعض كلام الشارح بأن الاغناء في الغالب
 لا يستعمل الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لذم) غير متعين بل يصح أن يكون
 مضافا إليه (قوله وبالمذ الثالث) كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون
 ثالث صفة لمذموم نسخ وعقد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ وبالمذ
 الثالث ولعل نكتة المخالفة للإشارة الى جواز كون التركيب اضافيا (قوله
 شحيم) وقياس جمعه انشعاه ونشاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب
 وعقبان (قوله وقدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن
 يرأس وقياس جمعه قدح وأقدح (قوله وبجاز) بجمع أوله وزاى آخره (قوله
 نجد) بفتح النون وسكون اليم وهو المترفع من الأرض (قوله وعيل) بفتح
 العين المهملة وتشديد الغنة المكسورة وواحد العيال وقياس جمعه عيائل
 (قوله وجرزة) بكسر الجيم (قوله ونضضة) بنون مفتوحة وضادين مجتمعتين
 ووجه شذوذ جمعه على أربعة زيادته على أربعة أحرف تصريح (قوله فالأول)
 وهو الضابط ومضاعف الثلاث ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح
 (قوله نحو شات) بموحدة مفتوحة فتوقفتين متابع البيت (قوله وأبنة) أصله
 أبنة فالتن مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم ادغم أحد التلث
 في الآخر وكذا يقال في أزقة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن
 تكون لامه ياء أو واو (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به للفرس
 وبفتحها البصائب كما في المعجابه والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدما سقى
 في معش فقبل بفتح السين وبدر عن جمع عنان بالكسر ووطط جمع ووطا بفتح
 الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسر هاء وجميع العظم الذي ينبت عليه
 الحاصب ذكر ذلك الجوهري ذكرها (قوله بمعنى المطر) أي تكون مذكرة
 (قوله حي) بضم السين وكسر الهم وتشديد الغنة كما ضبطه للشرح بنظرة أصله
 حموى فعل به ما يقيم في الماء (والمعنى نحو عييل وطريق ولبان وسلاح عمال ذكر
 ويؤنث فان اعتبر بالثمة كره قبل في جمع القلة أسيلة وأطرفة والبسة واسلجة وان اعتبر
 التأنيب قبل في جمع القلة أسيل وأطرق والبن وأسطح والبعير يقع على الذكور والانثى
 سمع صرحتي بعير فيقال على الأول أيسرة وعلى الثاني أيسر فارضى (قوله
 وسأني تقييد كلامه هنا بما ذكره في قوله الخ) فهم شيئا وضعه البعض أن مراده
 بما ذكره فيما يأتي اطرد جمع فعل وفعل والمضاعفين بكسر روه قول على فعل يضاعف
 لا على افعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة الى هذا التقييد لا غناء كلام المصنف فغنا عنه لأنه

وعائد وعود وساج ويج وأظل ونظل ونظوق ونظي والنظوق المضدعة المساحة والظوم والقام والعمية النخلة الطويلة والأظل باطن القدم والعائد الناقة القرية العهد بالساج (وقوله جمعا ينقل يدرى) فعلة مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان يدرى أى من جموع القلة فعلة كاعرف ولم يطر في شئ من الأية بل محفوظ في ستة أوزان فعيل نحو صي وصبة وفعل نحو فني وثبة وفعل نحو شيخ وشبة وفور ويرة وفعل نحو غلام ونخلة وفعل نحو غزال وغزلة وفعل نحو فني وثبة والثاني هو الثاني في السادة وصرح بذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله ينقل يدرى (تنبيهان) الأول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنه عليه أول الباب ولذلك لم ينقل مثل هذا في غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها الثاني لو قدم قوله فعلة جمعا ينقل يدرى على قوله فعل نحو أحر وجرا المكان انصب لتوالي جموع القلة (وفعل لاسم رباعي مجزؤه قد زيد قبل لام اعلا لا عقد مالم يضاعف في ادغامهم والاق) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بشتين وهو يطر في اسم رباعي مجزؤه قبل لاسم صحيح اللام وهو المارد بقوله ١٦٧ اعلا لا عقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت مذهبه

أو أوالم بشرط فيه غير الشرط المذكورة نحو قصب وقصب وعمود وعمود وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وجارو حروا حترزا لاسم عن الهمزة فانه لا يجمع على فعل وشذ في وصف على فعل نحو صناع وصنع وفعل نحو نافذة كالزروق كزوحى ابن سدة ان من العرب من يقول نوق كآر لفظ الأفراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعل نحو نذ يروذ ويرد عليه فعول لا يعنى مفعول نحو صبور ونحو رفاعة يطرده فعل نحو صبر ونحو وسأق التنبيه عليه واحترز بالرباعي من غيره نحو ناروقيل وسور ونحو قطار وقطير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمدة من الخلف منه فانه لا يجمع على فعل وشذ مرة وغيره كونه قبل اللام من نحو داني وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصفة اللام عن المعتلها نحو سقاوكا فانه لا يجمع على فعل ويعدم التعريف في ذى الالف عن نحو سانة وزمام فان حياسه أفعلة كآمر وشذ عنان وعن وسجاج وسجج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم ففهم من قضيض ذلك بذى الالف ان المضاعف من ذى الباء نحو سر روذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سر روذول

ان باز لا يجمع على بزل ككعب يعنى بشتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل يسكون الزاى لجواز أن يكون حكوبا للتضخيف والاصل الضم كسكون كعب ورميل ونحوهما كذا قال شفيئا والبعض لكن قول الصحاح يجمع ساج على سيج مثل بازل وبزل وعائد وعود يؤيد كلام الشارح (قوله وعائد) بالذال المجبة (قوله وساج) بجماعهم لا وجب مشددة من ج الكعبة (قوله وأظل) يفتح الهمزة والطاء المجبة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شفيئا عن الشارح وأقر من ضبط اللام بقوله بالفتح إلا أن يدعى انه في الأصل وصف فيجب من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل (قوله وتقرق) بتون وفاقين على وزن مبدور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو إلى انكسار ما قبلها (قوله الثاني في السادة) كالوزر بالتسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب جموع قلة ككأنه شئ هنا القلة عن ذلك اسم (قوله المنبه عليه) يحتمل منها وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه انه قال مثل ذلك في بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا فعلة عرف (قوله لاسم رباعي) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بجة) الباء المصاحبة بجة قد زيد قبل لام فمت لمد بوجة اعلا لا فقد نصت للام (قوله في الام) أى في الاستعمال القالب المطرد (قوله نحو قصب الخ) من هنا ما تقدم يعلم ان نحو قصب وعمود وجارو يطر في جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) لمدركه يفتح القاف والذال المجبة جباع مؤنرا رأس ومعد العذار من القرس خلف الناحية تصرح (قوله نحو صناع) يفتح الصاد المهملة المرأة لثمة ما تنصه النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بان في مفهوم قول المصنف لاسم ففصلا فلا يعترض (قوله لا يجمع مفعول) بل بمعنى فاعل كاعربه ابن المصنف سم (قوله وسأق التنبيه عليه) أى في التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دما سبق (قوله ووطاط) بواو مقصورة وطا من مهملتين وهو الضعيف تصرح

(تنبيهات) * الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كاملا أو مؤنثا مثل انان وأنت وقولص وقاصص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثاني ما مدته ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضموه أما الاول والثاني ففعل فهما مطرد ويتقدم غيبهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا طرد فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في الحرف وتبعه الشارح وذهب كرف التسهيل ان فعلا نادرا في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب وإذا قلنا باطرافه فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما بشر بذلك في آخره * الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عن هذا الجمع ان كانت واو المحسوسه وسوروس فيها في الضرورة قوله * अगर انشأ اسم اللغات * يحسن اسوة الاجل ويجوز تسكين منه ان لم تكن واو نحو قتل وجو وان كانت باء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سبال سبل وسبل فان كان مضاعفا لم يميز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام ويند قولهم ذباب وذباب والاصل ذبب * الرابع ١٦٨ فعل يطر في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعل لا يعني مفعول

نحو مصبور ومبرقان كان يعني مفعول لم يجمع على فعل شعور كوي ولم يذكره هنا فلو لم يجمع غير مقبوس وليس كذلك (وفعل جعلا لفعل عرف * ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل يضم ثم فتح ويطر في نوعين الأول فعله بضم الفاء أحسنه غفرقة وغرف فان كان حقة نحو ضكك لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل همة ورجل بهم * الثاني الفعلي انتهى الأفضل فهو الكبرى والكبر فان لم يكن انتهى الاصل نحو جهمي ورجلي لم يجمع على فعل (تنبيهات) * الأول أدخل بالشرط الامعية في فعله وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط يكون فعل انتهى الاصل فأعطاه بالمثل * الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك بعضي فلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو قوله اسماء نحو رجعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شاذة وهي البريرة لم يجمع على فعل واستثنى بعض التبعين والكسبيين ضم عن فعل في المضاعف وجعلوا مكانها آفة فقالوا جدد وذلك بدل جدد وذلك فهذا النوع رابع على هذه اللغة يطر فيه فصل

(قوله مثل انان) هي انتهى الخبر (قوله وقولص) بفتح المقاف الساقة الشبابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفرع (قوله فظاها اطلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل لفتح الاول ومكسوره ومضموه أو حيث قال ذوالالف من غير تنقيح (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من فراد وكراع مضموه الاول والكرع بكاف وواو عین مهملة في الضم والبقر بفتح الواو في الفرس والبحر وهو مستند في الباقية كرو وبنون والجمع أكرع ثم أكرع والكرع أيضا اسم لجماعة أنثى اه زكريا (قوله अगर انشأ) أي يضيف اسم من الحيوة في لون بين الدهمة والكثرة ودون الحوة كافي الصاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمته شدة الجرة والحوة سواد الى خضرة وأوجه الى سواد والثاني جمع لثة وهي اللصة المركبة فيها الاسنان والسو لجمع سواد والاصل بكسر الهمزة والحاء المهملة يجمع ما بين مهملة ثمير فتعذ منه المسبوك (قوله في سبال) بين مهملة مكسورة كافي خط السبوطي لكن قال في الصحاح السبال بالفتح ضرب من الصبرة شوك اه وكذا في الدماميني (قوله سبلي) أي يضمتين وسبل أي يكسر فتكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لحدوف تقديره هذا أي تسكين عن الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بزال مهملة مضموه وموحدين (قوله ولم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو ضكك) هم فكرون وهو من ضكك منه كثيرا وأما بضم فتح فهو من بضم كثيرا (قوله بضم الحجة) بضم الموحدة الشباع التي لا يدرى من أين يؤخذ كريل (قوله هيمي) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لثبت معروف كافي القياموس (قوله يعني فعلا) تسمى للضمير في شذ (قوله وهو قوله) أي يضمتين (قوله شذ) بضم النون المحضة واللام الاولى وقوله وهي البريرة أي في حاجتها (قوله ورجلوا مكانها آفة) سوا عند هيم في ذلك الاسم والمهمة كماله أبو النخع والشاوين (قوله فهذا النوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه يجوز عن أصل

الثالث اختلف في ثلاثة أنواع آخر أولها فعل مصدر نحو رجى وثانيها فعله ثانياً وبه أو اسما كنه نحو جوزة فقامه القراء في هذين النوعين فتقول في جهمه مارج وجوزة قالوا في رؤيا ١٦٩ ونوبه رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه

وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جعل فهذا يجمع على فعل قياسي عند المبرد وغيره بضمه على السماع وكلامه في الكفاية وشرحا يقتضي موافقة المبرد فإنه قال فيها

وهند مثل كسرة في فعله وجعل مثل رمة في فعله وقال في شرحها وبلغ فعل وفعل مؤنث بفعله وفعله فغالب هند وهند وجعل وجعل الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتقمه وقربة وقرى وعدو وعدى وتوقى وتفق وحكى ابن سيدة في جمع فضاء انضاب التخصيف ونفسا بالشد وبعلامة جسة فعل النية واحد على أنه أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك مسيو به فرب عند اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا عليا وتقم عند جمع لأنه مؤنث اه

ولعله فعل أى من أمثلة جمع الكسرة فعل بكسر أوله وقبح ثابته وهو مطرد في فعله اسما تاءا كقايده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسروجة وحجج ومرربة ومرى والاحترابا الاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وغيره في الفاظ ذكرت في المختص وذكر أنها تكون هكذا المفرد والمثنى والمجموع ونذكر جعل صفة ورجال صم وامرأته ذرية ولسان ذرب والصحة الشجاع والذرية الحديدة اللسان والتسامع عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذف فاءه فإنه لا يجمع على فعل واغالم بقية فعله هنا هذين القديين قلعة مجيها صفة حتى أدى بعضهم أنها لم تجز معة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعله فلا حاجة للاحتراز عنه (تنبيهات)

الاول قاس القراء فعلا في فعل اسما نحو ذكرى وذكر في فعله بامى العين نحو ضعة ومنع كاس خلا في نحو رزأ ونوبه وقاسه المبرد في نحو هند كاس فعلا في نحو جعل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الثاني قال في التسهيل ويحذف بعض فعلا بانفاق في فعله واحد فعل أى نحو سدرة وسدرة المعروض من لانه تاء أى نحو لثة ولتى وفي نحو عدة وقشع وحضبة وقامة وهم بصورة وذرية وعدت ورسد وألقتع الجلد البالي والهدم التوب الخ الثالث لا يكون فعل

مختصا والكلام في الاصل سم قوله قالوا في رؤيا ونوبه بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبلت ونشر مرتب قوله رؤى كهدى لا تغلب الياء التاء لهما وافتتاح ما قبلها قوله يجعل رؤى ونوب التاء ونوب بالتاء كافي بعض السخ عطف على مقول يجعل لكنه رفع رؤى ونوب على حكايتهما حال الرفع قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه لأن رؤيا ليست أتى فعل ونوبه مفتوحة الاول والكلام في مفتوحته ومثله جمع قربة على قرى قوله وثالثها فعل أى بضم فسكون قوله وعلامة جسة فعل الخ هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتقم أى علامة كونه جمعا لاسم جنس جسا قوله تاءا أى مشغلا على جميع أصوله سم قوله نحو صغرة بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المهملة قوله في ألفاظ الخ أى حالة كونها من جملة ألفاظ فنى بمعنى من أو القرينة من ظرفية الخز في الكل ويصعب أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كآب في اللغة لابن السيد قوله صفة بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم قوله ذرية بكسر الهمزة وسكون الراء وبالوحدة اه تصرع وهو لغة في ذرية ككعبة قوله فان أصله ورق كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما قوله لم يبق على وزن فعله بل ولا كان على وزن فعله خلا فلما انتقضه عيونه في بعض النسخ كما عرفت قوله الثاني قال في التسهيل الخ فيه تنقيح للكلام الناظم بفعله التى ليس له اسم جنس جى على وزن فعل بكسر فسكون قوله وسدرو أى بكسر فتح أو اسدرو بكسر فسكون قاسم جنس جى لا يجمع قوله أى نحو لثة فان أصله لى ككعب قوله وقشع بقاف مفتوحة فتين معجمة ساكنة فعين مهملة قوله وحضبة اسلتها تفسيرها قيل الكلام على قوله وغالبا اغتاشهم فعلا الخ قوله وهدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة قوله وصورة بضم الصاد المهملة قوله التوب الخلق يتخزين أى البالى قوله لا يكون فعل أى بكسر فتح

(وقد يجي جمعة) أي فعله بالكسر (على فعل)
 فانضم قال في شرح الكافية وقد يتوب فعل عن
 فعل وفعل عن فعل فالاول كناية وسلي وكناية
 وسلي والثاني كسورة وصورة وقوى
 (في نحو رام واطراد فعله) فعله مبتدأ خبره
 ذوات رام أي من أمثلة جمع الكثرة فعله يضم
 الفاء وهو مطرد في فاعل ومفعول كفاعل
 مفعول اللام نحو رام ورمادة وقاض وقضاة وغاز وغزة
 وغزاة وقد أشار إلى ذلك بالتبديل فخرج خصوصاً
 وواد ورواية وضار وصف أند وضارب فلا
 يجمع شيء من ذلك على فعله وشذكي وكناية
 وبازورزاة وهادر وهدية وهو الرجل الذي
 لا يعتبه كاند رغوى وغواة وعريان وعمرأة
 وعدو وعدة وردى ورداة (وشاع نحو كامل
 وكلة) أي من أمثلة جمع الكثرة ففعله يفتح
 الفاء وهو مطرد في فاعل ومفعول كفاعل
 صحيح اللام نحو كامل وكلة وبازورزاة وقد
 أشار أيضاً إلى المثال إلى الشرط فخرج نحو
 حذو وواد وحاض وسابق وصف فرس ورام
 فلا يجمع شيء منها على فعله وتشد سد وسادة
 وخيش وخيشة وبزورزة وناعق ونعقة وهي
 الغرابان (نبيه) لا يلزم من كونه شاعراً
 أن يكون مطرداً فكان الاحسن أن يقول
 كذلك نحو كامل وكلة (فعل لوصف كقبيل
 وزمن وهالك وميت بهن) أي من أمثلة
 جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على
 فمفعول مفعول دال على هلك أو وقع
 أو نشبت نحو قبيل وقيل وجرى وجرى
 وأسروا أسرى ويصل عليه ما أشبهه في المعنى
 من فعل كزمن وزمن وفاعل كجاءه وإعطي

ولا اتصال بالكسر الفاء (قوله الاماندر كجاءه) راجع لقوله ولا اتصال فقط قال
 الدمامسي وتخصيص المصنف لفظه بعبارة التبديل يدل على أنه لم يسع في فعل
 (قوله جمع يمر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد يتوب فعل الخ)
 قال الضارضي ولعل هذا خاص بما لا ياء أو وار (قوله وسلي) أي يضم اللام
 وكسرت أيضاً على القياس (قوله وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت
 أيضاً على القياس (قوله قوى) أي بكسر القاف وضمت أيضاً على القياس
 (قوله نحو رام ورمادة وقاض وقضاة وغاز وغزة) والاصل فهن رمية وقضبة
 وغزوة قلبت الياء والواو اللتين لهما ما قبلهما فافتتاح ما قبلهما وقبل أنها ففعله يفتح
 القاموس ان القضة تحولت ضمة القرق بين مفعول اللام ومفعولها ضمير (قوله
 وضار) يتخفف الراء كقاض من الضراوة لا يتشد بهما من الضرو ولا كان صحيح
 اللام (قوله وباز) أي لأنه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدل مهمة وقوله
 وهدية أي يضم الهاء وسد كشاربانه يجمع على هدرة بكسر هاء أيضاً
 وفي القاموس أنها تقع أيضاً في مثله (قوله وهو الرجل الذي) ويطلق أيضاً
 كافي القاموس على الذين الذي شغل أعلاه وأصفه رقيق (قوله كاند رغوى الخ)
 انظر لم يقل رغوى الخ (قوله وعدو وعداة) غندى فله خبر لو أن يكون
 العدد ان يضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون تامدداً قال بذلك غيره واحد في نحو
 قول الشاعر لا يعدن قوى الذين هم هم العدد وآنة الجزر كما مر
 وكذلك يقال في قوله غوى وغواة وعريان وعمرأة (قوله وردى) براء فذال
 مهمة قصبة مشددة وزن ففعل وهو البعر المنقطع من الاعياء ومن انقلبه المرض
 (قوله أن يكون مطرداً) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقبيل الخ) أي
 في الزنة والدلالة على هلك أو وقع أو نشبت (قوله فن) بكسر الميم بمعنى
 حقيق خبر عن ميت قاله الساجي وعليه فزمن وهالك بالجزع عطف على قبيل قال
 المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وفي خبر
 وعلى هذا تبين فتح ميمه فان قلنا الفتح الميم يستوفى فيه الواحد الثاني وبلغ اه
 وفي قول الشارح ويصل عليه الخ ميل إلى الاعراب الثاني (قوله ما أشبهه
 في المعنى) قال شفا والبعث تعارض كراي في الدلالة على هلك أو وقع
 أو نشبت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما مثل به الشارح من نحو احق
 وسكران فان كلامهما قد هلك غيره أو بوجه اه وأنت خير بأنه لا حاجة إلى هذا
 التكلف لأن شأن الاثنى أن يهلك نفسه أو يجمعها والسكران كذلك مع أنه لو صح

وفعل كبت وموق وفعل لا يعني مفعول كبريض ومرضى وأقل كاحق وحق وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ جزء والكسائي
وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب وأسنة ذربى
ومنه قوله انى امرؤ من عصبة سعدية ذوبى الاسنة كل يوم تلاقى ١٧١ (فصل اسماء ص لا ما فعله والوضع فى فعل وفعل فله)

أى من أشد له بجمع الصكره فله وهو
لاص جميع اللام على فعل كسيرا نحو دوح
ودوحة وكوز وكوزة وذوب ودية وعلى فعل
وفعل قليلا فالأول نحو غرد وغردة وزوج
وزوجة والثانى نحو قرد وقردة وحسل
وحسله والحسل الغب وهو محفوظ فى هذين
كما يحذف فى غرد ذلك كقولهم أضد الانثى ذكر
وذكرة وقولهم هادر وهدة واحترب بالاسم
من الضمة وندر فى عجل عليه وبالضيم اللام
من ضمعو ونطى ونحى فلا يجمع ضم من
ذلك على فعله (وفعل لفاعل وقاعله وصفتين
نحو عاذل وعاذله) أى من مثله بجمع الكثرة
فعل وهو مطرد فى وصف جميع اللام على فاعل
أو فاعله نحو عاذل وعذال وعاذلة وعذل
واحترب وصفتين من الاسمين نحو حاجب
العين وجازية البيت فلا يجمعان على فعل
(ومثله) أى مثل فعل (الفعل فهاذ كرا) أى
فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف جميع اللام على
فاعل نحو عاذل وعذال وندر فى المؤنث كقوله
ابصارهن الى النيران مائة

وقد أراه عن غير صداد
وتأوله بعضهم على ان صداد فى البيت جمع
صا و جعل الضمير لابسار لانه يقال بصر
صا كقيل بصر صا (وذان) أى فعل وعقال
(فى العمل لا مادرا) نحو غاز وغزى وغزاء
وندر أيضا فى مضل ومضل ومضال ومضال
ومضال وندر فى مضل أيضا فى مضل ومضال
وسرو وسروا ونخيدة ونخيدة

لم يكن جمع ذرب على ذوبى شاذ الا ان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجهه
قتل (قوله كبت) أمه ميموت فعل به مفاعل بسد (قوله وترى الناس
سكرى) أى مع الامالة (قوله ذلك المسقى) أى الهلاك أو التوبيع
أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أى حاد (قوله والوضع الخ) بمعنى أن
وضع العرب فقل فعله فى جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والاستناد بجاز عطف ثلاث
المقل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو دوح) بضم الدال المهمله وسكون
الراء والياء وهو وعاء المشاير (قوله نحو غرد) بفتح الغين المهمله وسكون الراء
وبالدال المهمله وهو نوع من الكماة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع
مكسورها كفى التصريح (قوله وحسل) بجماد وسن مهملة (قوله هادر)
تقدم معناه قريبا (قوله من الضمة) كلا ومتر (قوله وندر فى عجل) أى شديد
عليه كان يبنى اسقاطه لانه لا يمشى بالاسم الا فعلا المضموم الضاء وكذا لم يقيد
بجمع اللام الا بالاء فكان يبنى اسقاط قوله ونطى ونحى أيضا على ان جمع المقترح
والمكسور على فعله سماه مطلقا فلا اثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف
من الحذف من غير الاقل دلالة الاقل ويجعل التفصيل فى غير مضموم الضاء لتبني
القلب من السادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء
المهمله وهو وعاء العين (قوله جميع اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو
حاجب العين وجازية البيت) احتزب بالاضافة من حاجب بمعنى مانع وجازية بمعنى مارة
فانما وصفان فيقال فيها يجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع
صادة على ان الضمير للثبوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غز وقلت الواو
أضافت كها واقتحاج ماقبلها (قوله فى مضل) بفتح السين المهمله وسكون الغاء
المهمله وهو الجبل الرذل كذا فى القارضى (قوله وندر فى ايضا) قيد بفعل
اشارة الى ان فعلا لم يأت فى ذلك اسم (قوله فى نحو اعزل) بفتح المهملة وذاى
وهو الذى لا صلاح له (قوله وسرو وسروا) ضبط الاقل فى نسخ حمزة بعد الواو
سا كثة والباءى حمزة بعد الراء وضبط الاقل فى نسخ آخرى بواو مشددة بعد الراء
والثانى بالفاء بعد الراء حمزة وفة لاتصلها ساكنة مع التنوين بعدها
وعلى كل وزن الاقل فعول بفتح الغاء والثانى فعل الا ان لام الثانى على النسخ
الاولى ثامة وعلى النسخ الاخرى مجذوفة لاتصلها الياء كتنين وأما مرأوزون فعلى
الجمع سار كفى كلام ابن الناطم لا يجمع سرو ولا جملة بين كلام النابح وكلام ابن
الناظم (قوله ونخيدة) بفتح الناء المهمله يقال امرأة نخيدة أى حسنة أو ذات

(تنبیه) سعی فی التسهیل المقتل الامم منهم قتلوا وابعده نادرا (فعل وقوله تعالى لهما) بالمراد اثنين كانا ووصفين نحو كعب وكعبانة وصعب وصعاب وصفة وصعاب وخذل وخذل (وقل ليعاينه الياء منها) أي لمحو ضيف وضياف وضعية وضاع (تنبیه) قل أيضا فيما فاء الياء منها ومن القليل قولهم في جمع بعير وبعية تعار ١٧٢ كافتته وقد ذكر في التسهيل وشرح الكافية (فعل) انضاه

فعل • ما لم يكن في لامة اعتلال أي لم يطردها أي أضاف
فعل نحو جيل وجبال وجمل وجمال وانما يطردها في فعل
بشرط ثلاثة الأول أن يكون جميع اللام فلا يطرده في نحو
قفي وإلى ذلك أشار بجزء البيت والثاني أن لا يكون مضعا
فلا يطرده في نحو طلل • والثالث أن يكون اسم لامة نحو يطل
وإلى الثاني الإشارة بقوله (أو ملك مضعا) وأما الثالث فذكره

في التسهيل (ومثل فعل ذواتا) منه شوقه ففصم على
فعل باطراد بصورته وقاب وشترط فيها ما يشترط في فعل
(وقيل فعل) أي يطردها أيضا فقال (فأقبل) شوقه ففتح
وقد أخرج ويح وراح وشترط لأطرافه فيها أن يكونا هجينين
كما مثل آخره أزمان شوقه وحقق ومحلوشترط في ثانيهما
أن لا يكون واوي العين كقول ولأنا في الألام كالمشي وفي فعل

وصف فاعل ورد أيضاً **فعل** (كذلك قال آتاه) أى تقي قيل
 يعنى فعليه (أيضاً الطرد) بشرط صحة لهما ماضون ظرف
 وظراف ونزوفة وظراف واسترعى قيل وصف مفعول
 وآتاه فهو ربح وجره فلا يقال فيما جراح والاسترا
 بعصة اللام عن حقوقى وقوية فلا يقال فيما ساقوا
 (وآتاه) أى كذا فعل (فى وصف عمل فلان) بفتح التاء
 (وآتاه) أى آتاه فلان وهما ضل وضملة فهو مضبان
 ومضاب وعضى وعضاب وندما وندام (أو) وصف
 (على فلان) بضم التاء (ومثله) آتاه (فعلانه) فهو مضبان
 ومضاب وعضابة ومضاب (تسبه) أنهم فهو وآتاه لا طرد

فيها وهو ما صرح به في شرح التكاية وكلامه في التسهيل
يقضي الاطراد (والزمه) أي فعلا (في نحو طوليل
وطول به تني) والمراد بنحوهما ما كان عينه وأواو لهما محبة
من فعل بمعنى فاعل وفعله أثناء قتلها فطول وطول
الزوم لها لا يجاوز في نحو طوليل وطول به إلا إلى التصحيح نحو
طويلان وطويلات (نسيه) قد انقضت بماتقمة أن فعلا لا مطرده
في شأية أوزان فعل كصحب وفعله كصحة وفعل كجبل وفعله
كرقة وفعل كذبح وفعل كرم وفعل وفعله وشأنه في خمسة

حياء أو عذراء كما تقدم قوله وخذلة بخاء مبهمة ودال مهملة أى
مختلة السابق والذراعين (قوله وضعة) بضاد مبهمة ونحسة
وهى الصقار (قوله نحو بطل) مثال الصفة (قوله منه) أى
من فصل أى على وزنه بدون التاء وأشابهه إلى أن مراد المصنف
ذو التاء الموزن به وبها فعمل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف
بذلك استكمالاً على وضوح المراد فادفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر
التظلم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كمنعك فى أنه يجمع على فعال
وأن لا يمكن وزن فعل بدون التاء (قوله نحو غطه) كان عليه أن يقول
وهو غطه (قوله نحو دوح) بكسر فسكون وهو السهم قبل
أن يراش كما مر (قوله كدى) هو التفتيح الشاق وهو غير المذ
وقياس جعه أمده (قوله ورد) أى تاوارد أخذ من قوله
كذا فى أشاء أيضاً الطرد (قوله وأشبهه) اعترضه ابن هشام
بأن المصنف طلق يضل عن ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من
الصرف ليس إلا الأتى واحدة وهى فعلى ككمان المصروف
ليس إلا الأتى واحدة وهى فعلائة وأجاب بأن مراده فعلان من
حيث هو وانما طلق به ممنوعا من الصرف لعلمه على الوزن وزيادة
الاقبال والنون وفى بعض النسخ: وأشبهه بأوتى بمعنى الواو (قوله
نحو غصان) يقال رجل غصان الغشا ونحس الغشاى ضامر
الطن (قوله لا يطردها) أى فى المذ كورات (قوله يقتضى
الاطراد) وبه صرح فى العمدة كما قاله السيوطى (قوله
والزمن) أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا شافى التصحيح اه سم
ويشير الشارح إليه (قوله تنى) بالوقفة مجزوم فى جواب
الامر والياء أشباع أى تف بفتح التاء (قوله أنه لا يجاوز الخ)
أى بخلاف الأبنية المتقدمة التى يجمع على فعال فإنها تتجاوز
إلى غيره من صيغ التكسير (قوله كتحمة) بكسر اللام
ومسكون القاف قال فى المصباح التحمة بالكسر التافهة ذات لبن
والفتح لغة والجمع لفتح مثل مدرته وسدأ وأفضة وقصع والقوق
بفتح اللام مثل التحمة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص وقال
نعلب للقاح جمع تحمة اه فعمل ان ما فى كلام الشارح قول نعلب

وزان فعلان كخضبان وفعل كضى وفعلانة كندمانه وفعلان كخضمان وفعلانة وما يحفظ فيه فعول كزوف وسراف قوله والله لاخيه ولقاح وفعل كثر وعار وفعله كثر وعار وفعلانة كعبانة وعيابة وفي وصف على فاعل كصائم وصيام أو فاعله كصائفة وصيام

وقد يوزن ويوزن كرو كرو (تثنيات) الأول
 تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل
 لو محضو فغنى في التسهيل على الأول وفي شرح
 الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر
 كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر
 هذا التلزم غالبا الا المطرد ولما لم يذكر غيره
 يشير الى عدم اطراده غالبا وقد انفق
 أو ندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول في
 فعل وذلك قال يعني المصنف وفعل يعني به
 فعول ولم يشده باطراده فلهذا محضو فيه
 فطر لا مثل هذه العبارة انما يستعملها
 المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين
 من منعه الثاني اذا قلنا ان فعولا مقيس
 في فعل فذلك بشرط أن يكون اسماء أو أن
 لا يكون مضاعفا فلا يشال في صنف تصوف
 ولا في لب لبوب وشذ في ظل طول الثالث
 جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث
 مراتب مقيسا في الاوزان الاربعة المذكورة
 في التلزم بشرطها المذكورة وسرع على
 فاعل وعضا غير ضاعف كذا ولا معتل العين
 اكثام نحو شاهد وشهد وفي نحو فعل وفوج
 وساق وبيرة وشعبة وقنة وشاذا في نحو
 ظرف رائحة وحسن وأنيبة والفضائل
 فعلان (صل) أي من أمثلة جمع الصيغة
 فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على
 فعال نحو غراب وغربان وظلام وعلان وقد
 تقدم عند قوله وغالبا انهم فعلان في فعل
 التثنية على اطراده في فعل نحو صرد وصردان
 (وشاع) أي كثر فعلا (في حوت وقاع مع
 ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على
 فعل واوى العين فالأول نحو حوت

حيث كانت والجمع شجرين والشجر أيضا الحزن والجمع أشجان زكريا (قوله وبديهة)
 بنون ودال مهملة مفتوحين وموحدة النون وأثر الجرح اذ لم يرتفع عن الجلد زكريا
 (قوله ولما لا كزغير الخ) تركيب فاسد لان الحنية لا تدخل الاعلى ماض (قوله
 يشير الى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير الى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع
 في حوت وقاع فان فعلا ن مطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف الى
 عدم اطراد الثاني (قوله او نحو قل أو ندر) كشذ (قوله يعني به فعول) هذا الحل
 يقتضي أن شمعه لفعل وان له خبر مبتدا محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه
 الشارح فتأمل (قوله في الغالب) يعني حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه
 العبارة في غير المطرد أصلا فاعرفه فانه ما غفل عنه (قوله على ما هو بين من
 صنفه) منه قوله أول الباب لفعل اسما صمغ عينا الفعل فان افضل مطرد في فعل اسما
 صمغ العين اضنا كما سبق (قوله في صنف) يخفى النون والساد المهملة المرأة
 المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الاوزان الاربعة) صوابه النسبة (قوله
 وفي نحو فعل) يخفى الفاء وسكون السين المهملة نحو الرجل الرذل الذي لا مروءة له
 ووجه شذوذ كونه صفة (قوله وبديهة) يخفى الموحدة وسكون الدال المهملة
 عشرة آلاف درهم وقياس بجهلدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بين
 مهجة معين مهملة كما يحذف الشارح وهي يضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بين
 مهلة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجنة وولد اللثة أول ساعة يولد ويقرب
 الايل ارجلها جمع سبب يخفى فسكون قول البعض وفي نسخة سبعة بين مهملة
 فضاف مفتوحين وهي الرجل خطا من وجهين قتيبه (قوله وقنة) يضم القاف
 وتشد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضي ان الشاذ غير
 المجموع ويمكن انه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قوله وبالمجموع ما خالف القياس
 مع كلمة كالبعض (قوله وأنيبة) ضبطه السكاكي بخمسة الهزئة والنون والسين
 المهملة ضد الوحشة قال خضار أيت يحط الشارح بلامه المدعى الا ان فسكون
 آنية كضامة له (قوله وحسن) بالمهملتين مفهوم الأول كما مر (قوله
 وأنيبة) يخفى الهزئة وكسر السين المهملة وبعد الفتحة تون قال في القاموس القوة
 من قوى الفوز وسير من سيور تضرعها نجا أو عينا اه والتسع بكسر النون
 وسكون البين المهملة تضرع عن مهملة تضرع عن عري ضلعي هبة اعنة الخيل يشبهه
 الرحال فله في القاموس فقول البعض هي سمرن سيور الفز تقلد (قوله على
 فعل) أي يضم فسكون أو على فعل أي يقتضي (قوله واوى العين) راجع لكل

وحيتان وفون ونيان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقهان وتاج وتيجان وجاروجيران (تنبه) هو مطرد في الأول من هذين كما
 صرح به في شرح الكافية واقامة كلام التسهيل (وقل في غيرهما) أي ١٧٠ يحى فعلا في غير ما ذكر قليل يفظلوا بقاس عليه فن

ذلك في الاسماء نحو وفوران وصواروصيران
 والصوار قطع بقر الوش وفزال وغزلان
 وفخوف وفخاف وظلم وظلان والظلم ذكر
 النعام فسا ط وحطان ونسوة ونسوان وعيد
 وعيدان وبركة وبركان والمركة بالضم اسم
 لبعض طرما الماء وقضفة وقضفان والقضفة
 بالفتح الائمة وفي الاوصاف شيخ وشيشان
 وشجاع وشجاعان (تنبه) مقتضى كلامه هنا
 وفي شرح الكافية وعليه معنى الشارح ان
 فعلا لا يطرد في فعل صحيح العين كغرب
 وغربان وأخ واخوان ومقتضى كلام
 التسهيل اطراد فيه والطرز كالحباري
 (فعلا اسما وفعلا وفعل غير مع العين
 فعلا مثل أي من امثلة مع الكثرة فعلا
 بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو
 بطن ويطنان وظهور وظهران أو فسل نحو
 قنصب وقنصان ورغب ورفضان أو فقل صحيح
 العين نحو ذكر وكران وجل وجلان وخرج
 بقوله اسما نحو خضم وجل ويقل وقوله غير
 مع العين نحو قود فلا يجمع شي منها على
 فعلا (تنبهات) • الأول ذكر المصنف
 في شرح الكافية وشبهه الشارح في امثلة فعل
 نحو جند وجندان وذكر في التسهيل
 ان فعلا يفتن في جند ولا يقاس عليه لانه
 جند • الثاني اقتضى كلامه ان فتوزل
 وتوزان غير مقيس وصرح في شرح الكافية
 بأنه قليل لكنه في التسهيل حذره من المقيس •
 الثالث اقتضى كلامه أيضا ان فعلا مقيس
 في فتوسف وقرس وقاع وعويل لانه لم
 يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعلا
 فتختين

من فعل بالضم وتعمل بفتحين فان قاع وتاج وجاروجيران عن واو مفتوحة
 (قوله وحيتان) أمه حوتان قلت الواو اية لوقوعها بعد كسرة ومثله نيتان
 (قوله ونون) هو الحوت (قوله في الأول من هذين) مفهوما انه غير مطرد
 في الثاني وصرح كلام المصنف انه مطرد فيه أيضا أو ما كلام المتن فلا يقتضي
 الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من انه لا يلزم من السبع الاطراد
 (قوله وقل في غيرهما) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأود عليه ان هشام انه
 يدخل في التفعال بالضم وفعل بضم فتع مع ان فعلا مطرد فمعما كما ذكره المصنف
 وأجاب بأن المعنى عام مخصوص بسوى هذين دليل قوله والتفعال فعلا حصل
 وقوله وغالنا انهم فعلا في فعل (قوله قنو) قال في القاموس القنو بالكسر
 والضم والقنا بالكسر والفتح الكتلة وجهه القنا وقنوا وقنابا يثخن اه (قوله
 وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلا مطرد كما علم
 مما مر (قوله وظلم) بفتح الظاء الجمة (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله
 والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الصاد الجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد
 في فعل) أي يقتضي صحيح العين أي كالا يطرد في فعل بفتحين معلى العين كضاع
 وتاج كاتخذ (قوله كغرب) بفتح الغاء الجمة والراء (قوله وأخ واخوان)
 أصل أخ اخو بفتحين حذف اللام اعتباطا وطلاهره ان أخا يجمع على اخوان
 مطلقا وقل الفارض عن بعضهم ان الاخ في التسبب يجمع على اخوة وفي الصداقة
 على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه اعلى
 (قوله والطرز كالحباري) سمي بذلك لكونه في انطراب تصرع (قوله
 وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الحباري يجرى الاسم كالا سم نحو
 عبد وعبدان وبان تقيده فعلا لما كن العين بالاجمة واطلاقه فعلا وفعلا المتحرك
 العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الاجزئين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة
 كما صرح به في التسهيل وشرح العدة وأجاب سم عن الاول بأن قوله اسما صا
 بما كانت اسمية بالغة وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الأول لانه لا يقتيد
 الأول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالكون على لغة ربيعة (قوله نحو
 قود) بفتحين وهو التصاير (قوله لانه صفة) هذا يجب الاصل ثم غلب
 عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع)
 كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتحين كما قال فحشا الآن يقال النظر هنا
 فقال اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالكاء كإي الغتار

ابن جهم

الاربع مما يحفظ فيه فلان فاعل كساجر وجوزان وأفضل فعلاء كسود وسودان وأعي وعبان وفعل كسود وسودان وزفان وزفان ذكرها سيبره وفعله كتحفة وتضفان وفعل كسود وسودان (ولكرم ويجعل فعلاء كذا لما ضاهاها قد جعل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقسب في فصيل ومضاد كراقل ١٢٦ بمعنى باسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ففعل الذي بمعنى اسم الفاعل

(قوله كسود) يضم الحاء المهملة وتختف الواو قال الجوهري وهو الدلالة ولا زال حوارا حتى فصل عن أمته فإذا فصل عنه فهو فصل (قوله وزفان) برأى وظافين وهو الـ (قوله كسود) هو التفتح من الابل ما يستعمله الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكرم ويجعل فعلاء) يعني أن فعلاء يطرده فيما جع ثمانية شروط أن يكون على وزن فاعل أو فاعل أو فاعل بضم القاء وأن يكون وصفاً لذكر كراقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على صيغة مدح أو ذم (قوله لما ضاهاها) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كاسياني (قوله نحو جميع نقي معج) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليف) بمعنى مخالط وجلس بمعنى يجالس (قوله فبغير طريق الجمل على المذكور) وقال القاصي خطاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلطاء ولم يجمع سيبره خليفاً قال القاصي لوجه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبره يجمع خلفاء عن بقول خليفة اه دما سبي وانما ينهض الرأذا كان السوءع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الاشد وذاكما في التصريح (قوله وبسعين) بالهم أي مسجون (قوله ونذر أسير وأسرام) منعه يقتضي أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا الشاذ ما خالف القياس وقل استعمله وانا دما خالف القياس وكما استعمله فئاتل (قوله وهذا) أي الامر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول كلام المشابهة غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) يضم الحاء المهملة (قوله وعليه) أي على الامر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن يقطع النظر عن تمثله ويساؤه بقوله من كل وصف الخ لثقل الشارح عنه فيما يأتي أنه انصرف على فاعل الله على المدح وحيث فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقديم البطار والجرور يفتني أن ابن الناطم حصر المراد بما ضاهاها فاشباهم في المعنى فقط وهذا يؤيد في صور كلام المصنف لعدم شعوره على هذا لتكرير ويجعل مما شابه في اللفظ والمعنى كطريف وتثيم فانها هراهن الحصر المستفاد من التقديم اضافي أي بالنسبة الى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أي كلام الناظم وهو أي يقطع النظر عن حل ابن الناطم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على صيغة الخ (قوله يجمع على فعلاء) أي يقطع النظر عن كون الجمع قياساً أو شاذاً فلا يفتني هذا عن قوله وان ذلك يطرده فيه ثم منعه يقتضي أوجهية بطلان الاول عن بطلان الثاني والامر بالعكس

ما كان بمعنى فاعل نحو كرم ويجعل ونظير وما كان بمعنى مفعول نحو جميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مضاعف نحو خلط بمعنى مخالط فكلها تصح على فعلاء فيقال كراماً وفعلاء وظرفاء ومعها موخطاء وخرج بالوصف الاسم نحو ضب وضيب فلا يقال قضاء ولا ضباء والمذكور كالمؤن نحو ريم وشريفة فلا يقال منظام وعما ولا نساء شرفاء أما خلقه في جمع خليفة ونساء فيها فغير طريق الجمل على المذكور وبالعاقلة غير الماقل نحو مكان فميج فلا يقال في جمعه فميجاً ويكونه بمعنى فاعل نحو قيل وجرى فلا يقال قتلاء ولا برحاً وشذفين ودخاً وسعين وصفاً وجلباً وسيراً ومنراً سكاكهن السباني ونذر أسير وأسرام ويحكيه غير مضاعف نحو شذيد وليب فلا يقال شذوا ولا لبياً ولا يكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ونذر تقي وتقواء وسقى وسقواء وسرى وسرواء (تنبيهات) الاول أشار بذكر المشابهة الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء (الثاني) قوله لما ضاهاها أي شابهها بشمل ثلاثة امور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث وتثيم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قيل وجرى وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وقاسم وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف يدل على صيغة مدح أو ذم وهذا صحيح أيضاً وعليه حل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يؤمر أن كل وصف دل على صيغة مدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيها

أما الأول فواضع البطان وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعلا كما شئت
وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جبان وسع وخلم وهو الصديق حماد وجهه على فعلا وكذلك قولهم في جمع رسول وسلا وفي جمع
ودود وداء فكل هذا مقصور على السماع الثالث ما ذكره من أن كل ١٧٧ وصف دل على صيغة مدح أو ذم وهو على فاعل

أو فعلا حكمه حكم فعل المذكور في الجمع
على فعلا وهو في التسهيل كما تقدم وأقصر
في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل
وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلا
عما يقتصر فيه على السماع انتهى (وناب
عنه) أي عن فعلا (أنفعلا في المثل) لا ما

ومضى من قبيل المتقدم ذكره فاعمل
نحو غنى وأغنى وولى وأولى والمضغ
نحو شيد وأشد وأخليل وأخلاه وهذا
لازم الأماند وتقدم أنه ندرت في وقوا
وسخى وسخا وبسرى وسروا وأشار بقوله
(وغير ذلك) إلى أن ورود فعلا في غير
المضغ والمثل قليل نحو صديق وأصدق
ولتين وألنا ونصيب وأنصبا وهين وأهونا
فلا يقاس عليه بخلاف الأول (فواعل
لنوعن وفاعل) وفاعلا مع نحو كاهل

وأنص وصاحل وقاعل) أي من أمثلة جمع
الكثرة فواعل وهو مطلق في هذه الأنواع
السبعة أولها فاعل نحو جهر وجواهر
وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوايح
وثالثها فاعلا نحو قاصع وقواصع ورابعها
فاعل اسماعلا أو غير علم نحو جابر وجوابر
وكاهل وكواهل وإلى التنوع الإشارة
بلفظ نحو صامسا فاعل صفة مؤنث عاقل
نحو حاض وحواض وسادسها فاعل صفة
مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها
فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاعلة
ونواطم وناصة ونواض وزاد في الكافية
ثامنا وهو قوعله خصوصية وصوامع
وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال

فأنهم (قوله أما الأول) أي أن كل وصف دل على صيغة مدح أو ذم يجمع على فعلا
فواضع البطان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلا لا سمحا
ولا قاسا (قوله وأما الثاني) أي أن ذلك مطلق فيه (قوله أوفعال) أي يضم
الضاد ليل فوه كما شئت أي يصلح ونجاء وقاصق وخفاف وما نقله الشارح عن
التسهيل من المحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيت في التسهيل وشرحه لابن
عقيل وشرحه لعلني بأشكال لكن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فقال
يفتح الفاء كاضطه الدماميني ومثله بجبان وعلى هذه النسخة أقصر الاسقاطي
وتبعه شيئا والبعض فاعترضا نقل الشارح (قوله وذكر فيه وفي شرح الكافية
الح) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذات كمرابط على غير الصريح فإنه لم يصح
في التسهيل بأن نحو جبان حماد وجهه على فعلا وإن كان يؤخذ منه (قوله
وسم) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالهاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم)
بكسر الخاء المهملة وسكون اللام كافي القاموس والصاح والقارضي والدماميني
وإن عقيل وعلى بأشكالهم على التسهيل ضبط شيئا والبعض الخاء بفتح خاء
وقتل شيئا الفتح عن القارضي غير صحيح فإن الذي في القارضي هو الكسر كما مر
ولعل عذره أن النسخة الواقعة من القارضي حذفت الناصب فنهالفت الكسر بلفظ
الفتح والله الموفق للصواب (قوله ولتين وألنا) إنما كان جمع تلتين على التثنية
غير مقبس مع أنه مضاعف لأنه ليس من قبيل المتقدم ذكره بل من فعل بمعنى اسم
المفعول أي المتهم (قوله مع نحو) غيرها بنصودون ما قبله لأنه ذكرها بترتبات
سم (قوله كاهل) هو مقدم على الظاهر مما يلي العنق وهو الثالث الأعلى وفيه
ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الواو المتحدة انشأت وكسر هاء لغة
(قوله نحو قاصع) هو جهر البروع الذي يتضح فيه أي دخل زكورا (قوله
نحو جابر الخ) نشر على ترتيب الف (قوله فاعلة مطلقا) أي على ما غيره اسمها
أوصفة لعائل أو غيره (قوله نحو صومعة) هي بيت للتصاري كافي القاموس
(قوله لغير فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فاعل وفاعل
بفتح العين وقاعلا وهو فاعلة وقاعلة ويستبعد فاعل مجامعة دخل فاعل اسمها أوصفة
لؤنث أو غير عاقل (قوله عما نائية ألف زائدة) بيان لغير واحتزبه من غير ألف آدم
فأنه أبديت من فاعلة الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو آدم سم
(قوله غير ملطقة) بكسر الخاء (قوله من نحو خورتن) فإن الواو فيه لاحقة
بغير جمل والخورتن قال في القاموس قصر للنعمان الأكبر (قوله خرائق) بزنة

٤٥ ص ت فواعل لغير فاعل الموصوف بمد كفاعل عما نائية ألف زائدة أو واو غير ملطقة بضمها واحتز بقوله غير ملطقة
بضمها من نحو خورتن فالتكثير في جمع خرائق يحذف الواو ولا خلاف في أفراد فواعل في هذه الأنواع

السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم في شرح الكلمة الى القلط في ذلك وقال نص مشيويه على اطراف فاعل في فاعل مفعلة كـ رغيه فاعل قال وانما الشاذ في نحو فارس وفوارس يعني فيما كان القاعل مفعلة كـ راعا فل وقد اشار الى هذا بقوله (وشذ في القاموس مع ما مله) وذلك قولهم ١٧٨ في فارس ونكس وهالك غائب وشاهد نوارس وفوارس وهو الك غواب

وشواهد وكلها صفت للذكر العاقل وتأنيـ
بعضهم ما ورد من ذلك على اخصه لطوائف
فيكون على القياس فيقتضي قولهم هائل
في الهوائك في الطوائف الهوائك قبل وهو
يمكن ان لم يقلوا ربال هوائك (تبيـ)
أصافوا على في غير ما ذكر نحو حاجة وسوانج
وؤحان ودواخن وعشان وعوانن ويقعائل
اجمن فعاله ه وشبهه ذاتا ثابتة (او مراله)
اي من امثله جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي
مؤنث جده قبل آخره نحو مبالا أو مجردا
منها فالك عشرة أوزان خمسة يلقا وخسة بلا
تا فالتى بالتا فعلة نحو مصابة ومصائب
وقعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذابة
وذائب وفعلة نحو حولة وحائل وفعيلة
نحو مصفة ومصائف والتي بلا تا فعال نحو
شمال وشمال وفعال نحو شمال وشمال
وفعال نحو عقاب وعقائب وفعال نحو مجرور
ومجائر وفعال نحو سعيد علم امرأة يقال في
جميعه سعاد قال في شرح الكافية وأمأ فاعائل
جمع فعيل من هذا التبديل فلم يأت اسم جنس
فعلا علم لكنه يقتضي القياس يكون لعلم
مؤنث كسعاد جمع سعيد اسم امرأة
(تنبيهات) الاول شرط هذه المثل المجردة
من التاء ان تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة
لم تجمع على فعائل الانادرا كقولهم جزور
ويزار وروما جمعى المطر وسماف وروسيد
وروماه الثاني شرط ذوات التاء من هذه
المثل سوى فعيلة الائمة كسماف في المثل
المذكورة كذا في التسهيل ولعله للاحتراز
عن امرأة حباة

في التوضيح بالاسمية في ذى الساء ولا في الجزد منها وصرح شارحه بالاطلاق
 (قوله وفروقة) من الفرق يفتحن وهما الخوف (قوله يضم الجيم) أى يقتضيه
 اللام كافي القاموس (قوله وأن أحتقن) أى الجزدات به أى ضمائل خضول
 لكثرة فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالناسخ للمفعول والضمير في لانه لمفعول أو للمفاعل
 والضمير في وفي لانه لم يصف وقول البعض لانه أى النباظم لم يحفظ فيه ضمائل
 وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم أى منوع كالاحتقن على السقوط (قوله
 كاتقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بضم مضعومة فراء فالتب
 فهمزة مكسورة فضاء هجاء وهو العظم الجنب دما مبيت (قوله وقرشاه) شاف
 مفتوحة فراء ~~بضم مكسورة~~ فتحة ثالثة فالتب مجدودة التمر والبهر الجبدان كافي
 القاموس (قوله وبراكاه) فتح الموحدة والراء مع المذ النبا في الحرب مصاح
 (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع التقريب بناجاة فارس مصاح (قوله
 وحرابية) بضم هاء موحدة مفتوحة فزاي فالتب فوحدة فتحة فها تايث وهو
 القنطاري القهر دما مبيت (قوله ان حذف ما زيد بعد لامه) أى لا هي حبارى
 وحرابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حرابية (قوله ضرة) بفتح الضاد
 المجبة وهي إحدى زوجتي الرجل أو زوجها (قوله وطنه) بفتح الطاء الممهلة
 وتزيد النون ولبة حرامشيدة الجلاوة دما مبيت (قوله وانما قيد حبارى
 وحرابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قرشاه وبراكاه وجلولاء مع انها اذا جئت
 على ضمائل حذف زباداتها الأخيرة لانه ليس فيها الاء الوجة بخلاف حبارى
 وحرابية فان فيها وجوهين بينهما الشاوح أو لان ألف التانيث المددود كانه حذفها
 عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائد من بعد
 اللامين وليس مراده حذف الزائد من كل منهما كما هو عليه قوله الا في فقط فان
 حبارى لم يحذف فيه الراء الثاني وأما الأول اعني الالف فقد قلب هزة بعد ألف
 ضمائل كساسة في قوله والمزيد ثالثا الواحد هـ زاي في مثل كالقلائد
 ومثل حبارى فيبدأ كجرائض الاء حذف في جرائض مع الزائد الثاني وهو التحية
 الهاء (قوله وان حذف الأول) أى الزائد الأول من كل منهما (قوله والقالي) بفتح
 يكسر اللام وقمعه لانه أصل ضمائل بفتحها (قوله علق) بفتح العين والقاف اسم
 نبت وألفه للاماني يهضر (قوله ذفرى) بكسر الذال المجبة ومكون القاء
 الموضع الذي يبرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للالحاق بدوهم (قوله
 لا لا في افضل) كان الأولى أن يقول لا في غير افضل لشعول عبارة فعلى المذكور

وفروقة وناقعة جلالة يضم الجيم أى عطية فلا
 تجمع هذه الاوصاف على ضمائل وتشرط
 فبيلة أن لا تكون بمعنى مضعولة احتراز من
 تخوير مية وقبيلة فلا يقال جرائض ولا قتائل
 وشذ قولهم ذبضة وذبانج هـ الثالث ظاهر
 كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه
 الاوزان العشرة وذكر في التسهيل
 ان الجزدات من التاسوى فعل يحفظ فيها
 فعائل وأن أحتقن به فعول وأما فعل فلم
 يذكره في التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل
 كاتقدم وهذا يدل على ان فعائل غير طرد في
 الاوزان الجزدات وسمه في الاثراف هـ الرابع
 ذكر في التسهيل ان فعائل أيضا للصور ارض
 وقرشاه وبراكاه وجلولاء وحرابية وحرابية
 ان حذف ما زيد بعد لامه بها والتوضيرة
 وطنة وحرة وظهره الاطراف فيما وزن هذه
 الاقصاد وانما قيد حبارى وحرابية بحذف
 ما زيد عما للاحتراز عن حذف أول
 الزائد تن فتقول عند حذفها حبارى وحرابية
 وان حذف الأول فقط قلت حبارى وحرابية
 اهـ (و بالقالي والقالي جمعا هـ صراره
 والعذار والقيس اتباعا) أى من أمثلة جمع
 الكثرة القالي بالكسر والقالي بالفتح واهما
 اشترتا وانما اذ فيشتر كان في انواع هـ الاول
 فعلا اسم هو صراره وصحارى وصحارى
 والثاني فعلى اسمها فهو علقى وعلقا وعلق
 والثالث فعلى اسمها فهو ذفرى وذفارى
 وذفارى والرابع فعلى ومبالا لا تنيث أنفعله
 حبلى وحبالى وحبالى

كيمي لنت معروف كذا قيل وفيه ان نحو جعي خرج بقوله وصفا
 (قوله ومغالاتي) كان عليه أن يقول لانتني غير فعل ليخرج نحو جراء اذا لا يقال
 فيه جاري ولا جاري كما في المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثاني لالة الاول
 عليه (قوله في جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهري
 بعين منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للصب
 من الابل (قوله ولا يقاس عليها) أي على مهارومهاوى فلا يقال في قري
 قمار وقماري مثلا (قوله حذرية) بجماء مهيمة مكسورة فذال مهيمة ساكنة فراء
 مكسورة فضبة مخففة وهي القطعة الخفيفة من الارض والالة الخفيفة قاموس
 (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملة قال في القاموس السعلاة
 والسلا بـ كسرهما القول أو ساحة الجح ١٥ وقسره شيخنا وغيره باخت
 الضلان (قوله وعرفوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم الضاد وهي
 النخبة المفترضة على رأس الجملوت صريح (قوله والماقي) بفتح الميم وسكون
 الهزة وكسر القاف وهو طرف الصين مما يلي الالف ويقال له الموق والماقي وأما
 طرفها مما يلي الصدغ فالصاقل قال في المصباح قال ابن القطاع ما في العين فعلى
 وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعول وليس كذلك بل البناء آخره
 للالحاق (قوله من نحو حينطى الخ) تبع الشارح ابن الناطم في افتراء فعله
 بالكسر يحينطى وقلنسوة وتبع المرادى في افتراء فعله بالفتح في نحو كسر
 وسكري قال ذكر يا وجعل الشارح يعني ابن الناطم يحينطى وقلنسوة مما اختص به
 فعلى أي بالكسر يحناقل لعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعلى وفعلى
 ولم يقتصر فعلى أي بالفتح بشي كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى
 انه مختص بضملا وفعلى كسران وسكري وفيه نظر ١٦ ثم رأيت مامرا عن ابن
 الناطم لا يـ في التسهيل (قوله حينطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون
 التون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وذيد فيه التون والالف ليلحق
 بغير جمل فاذا حذف أول زائديه وهو التون قبل في جمعه حباطى ١٧ تصريح
 وفي ذكر يا انه يقال همزة بعد الطاء كما يقال بالفتح بعدها (قوله وعضري) بعين
 مهملة وقامضتين فراما كنة فتون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه التون
 دماصق (قوله وعدوى) بعين ودال مهملة فتون مفتوحة فتواو كنة
 فلام مفتوحة وهي قرية بالبصرين وأول زائديه الواو دماصق (قوله وقهوية)
 بخاف وهما مفتوحين فتواو كنة فتوحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو

والناموس فعلا ومغالاتي نحو حذراء
 وحذاري وحذاري وهذه كلها مقبولة
 كما أشار اليه بقوله والقبس اتعا
 اللفظاء ومغالاتي نحو حذراء فان الضاعى
 والضاعى غير مقبوس فيه بل محض طعن
 كانص عليه في التسهيل بخلاف ما اقتضاه
 كلامه هنا في شرح الكافية ويشتركان أيضا
 في جمع مهري فالواو مهارى ولا يقاس
 عليها ونفرد الضاعى بالكسر في نحو حذرية
 وسعلاة وعرفوة والماقي وفيما حذف أول
 زائديه من نحو حينطى وعضري وعدوى
 وقهوية

وبلهنية (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فها ما كنة جنون
مكسورة فتحة وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العشر أى في سعة وأول
زائده التون (قوله وتقسوة) بفتح القاف واللام وسكون التون وضم السين
المهمل ما يلبس على الرأس وزيد فيه التون والواو يلقى بقصدته وأول زائده
التون تصریح (قوله وككة) بكافين بينهما فتحة (قوله في نحو حط)
بها مهمل مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهمل وهو البعير المستبق البطن لوجع
دما مین (قوله وأیم) بفتح الهمزة وتشديد التبعة وهو من لا زوجة له ولا زوج
لهادما مین (قوله وطاهر) بلام مهمل (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب
نسخ السامح وفي بعض النسخ وشاة رئيس وكذا وقع في السعة الواقعة للدما مین
من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع رئيس وهو الذكر من الظبي والمز
أو أذا في عليه سنة يابس بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف
على ذلك اه ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرة لابن عقيل وشاة رئيس
قالوا شاء رأسي والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اه ولا يحد أن الصواب هذا
وماءه بحر ف يؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياهي في جمع
شاة رئيس وذكر ماضيه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رأسي اه (قوله
وفي غير تيم) أى وإن فعلى بضم الفاء في غير تيم من نحو قدیم وأسر مستغنى به
عن فعلى بضمها انقلوا في قدیم وأسر فعلى بضم الفاء مستغنى به عن فعلى بفتح
الفاء وانما استغنى بضمها لانهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفي غير ذلك
مستغنى عنه) أى وإن فعلى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قدیم
وأسر مستغنى عنه بضمها بفتح الفاء نحو حياطي وتياهي وأياي (قوله لم يذكر هنا
ما يقربده فعلى) أى بكسر اللام ولم يذكر هنا ما يقربده فعلى بضمها (قوله لان
وزن حمراء الخ) لتليل لقوله هو الاصل (قوله فلال) هذا مردود وكذا قوله على
فلال لان هذين التائين لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لاوافق قوله بعد وقلب
ألف التائين الخ ولو قال لان وزن حمراء مفصلا فجمعه على فعلى بتشديد الباء
بقلب الالف الاولى يا الخ لا صاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص
الفتح بحذف الاولى لان التائين محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفاء من غير تصرف
فيها بتغييرها عن حالها سم (قوله لغردى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا
كعليا وقوبامو حولا وكري أو فيه نسب غير مجد أى غير ملحوظ الا ان لكونه
صار منسيا أو كالتسنى فالصق بما لا نسب فيه بالكية كهري كما سب ذكره الشارح

وبلهنية وتقسوة وحبارى وندوقى اهلى
وعشرين وليلة وككة وهي السعة ونفرد فعلى
بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وضباب
وعلى فعل نحو سكرى وغضبى ويحفظ في نحو
حط ويقيم وأم وطاهر وشاة رئيس وهي
التي أصيب رأسها واعلم أن فعلى بضم الفاء
في جمع نحو سكران وسكرى راجع على فعلى
بضمها وفي غير تيم من نحو قدیم وأسر مستغنى
به عنه وفي غير ذلك مستغنى عنه (تنبيهات)
الاول انما يذكر هنا ما يقربده فعلى من
نحو حذرية وما بعد هالاه مستغنى من قوله
بعد وبضلال وشبه انقلوا وسيا في سياه
ولكنه أصل فعلى بضم الفاء فلم يذكره
الشارح فالواو في جمع حمراء وعذراء أيضا
محارر وعذراءى بالتشديد وسيا في الثالث
فعلى بالتشديد هو الاصل في جمع حمراء
ونحوها وإن كان محظوظا لانقاس عليه لان
وزن حمراء فلال فجمعه على فعلى بقلب
الالف التي بين اللامين ياء لا تكسر ما قبلها
وبقلب ألف التائين وهي الثانية في نحو
حمراء وتدغم الاولى فيها ثم انهم أكرروا
التفتيح لحذفوا إحدى الباءين من حذف
الثانية قال الصغرى بالكسر وهذا هو
الغالب ومن حذف الاولى قال الصغرى
بالفتح وانما فتح الراء وقلب الباء الفاتس لم
الحذف عند التنوين (واجعل فعلى لغردى
نسب جدد كالكرسى تتبع العرب) أى من
امتدح الكثرة فعلى وهو ثلاثى ساكن
العين من ذى آخر ياء مشددة لغردى بفتح
نحو كرسى وكراى وكركى وكركى واحترز
بقوله لغردى نسب جدد من نحو تركى فلا
يشال فيه تركى

وأما أنا في جميع النسخ لا أنسى وأصله
 أنا من فابدأ التورن بأما قالوا نظرن
 ونظري وعلامة التسب المتجدد جزاء سقوط
 الباء وبقاء الدلالة على معنى مشعوريه قبل
 سقوطها (تتبعان) الأول قد تكون الباء
 في الأصل للتسب الحقيقي ثم يكثر استعمال
 ما هي فيه حتى يصير التسب منسيا أو كالنسي
 فيه أصل الاسم معاملة ما ليس منسيا كقولهم
 في مهري مهاري وأصل البعير المنسوب إلى
 مهرة قبله بالين ثم كثر استعماله حتى صار
 اسم التسب من الابل والثاني ذكر في التسهيل
 أن هذا الجمع أيضا تصوعليا وقويا وحوليا
 وأنه يصفى في نحو صرراء وعدراء وأنسان
 ونظريان الثالث هذا آخر ما ذكره في العلم
 من أمثلة تكسير الثلاثي الجرد والمزيد فيه
 تغير الحلق والشيء به وجه الانبئة الموضوع
 لكثرة منها أحد وعشرون بناء و زاد
 في الكافية أربعة أبنية فعلى وفعل وفعل
 وفعل ما فعلى فهو سكارى وهو وصف على
 فعلى وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على
 فعلى بالفتح في هذين الوصفين وأما فعلى
 وفعل فغير الفاعل فهو مبدع جمع عبد ونظائر
 جمع ظرف فمع اختلاف ذكر بعضهم أنها اسم
 جمع على الصحيح وقال في التسهيل الأصح
 إنها ما لا تكسر لاجتماع

وتكرر كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه
 أن تخورك في فيه تسب غير مجتمعة أنه لا تسب فيه أصلا ولا يحتاج إلى تكلف شيئا
 والبعض الجواب بأن قوة جد صدقة ككاشفة (قوله وأما أنا في) قال
 أبو حيان ولقد ذهب إلى أن الباء في أنا في ليس بدل أن أنا في جمع أنسي
 وأنسين جمع انسان ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البديل إذا العرب تقول
 أنسي في معنى انسان كما قالوا ليخني وقرى وبضائي وقاري وكأنة يشير إلى تناسي
 التسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى انسان فتأمل سندوه (قوله فجمع
 انسان لا أنسي) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حينئذ فاعل بناء على
 أنه من الانس لا أنسي قال الشيخ خالو لو كان أنسي جمع أنسي لقيل في جمع حتى
 جنائي وفي جمع تركي تركي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد أنه وهذا لا يقول به
 أحد (قوله فابدأ التورن) ثم ادعوا الباء المبدلة من ألف انسان فيلومن
 العرب من يقول أنسين ونظرايين على الأصل من غير ابدال (قوله نظريان) بالطاء
 المجهة على وزن قطران دوية مشتقة من الريح قيل تشبه الهز وقيل تشبه القرد وقيل
 تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل قال الجوهري تزعم الأعراب أنها
 نفس في نوب أحدهم إذا ما دعوا فلان ذهب راجحة حتى قيل التوب (قوله على
 معنى مشعوريه) وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله
 منسيا) أي إذا لم يلاحظ التسب أصلا أو كالتنسي أي إذا لوحظ في بعض الأحيان
 (قوله وحوليا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدماميني اسم
 موضع وقال في القاموس قريبة من عل التهروان (قوله وأنه يصفى) وإن كان
 هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله
 وانسان ونظريان) أي على المقول بأن أنا في ليس أصلها أناسين ونظرايين
 (قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله غير الحلق بكسر الحاء أي غير
 الحرف الحلق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق بكسوف وصارف
 بوزن فاعل وقوله والتشبه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف تشبه
 بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن فأعمل وبطله أن التقيد بغيرها الكونه
 الفاعل في مفردات الجوز السابعة والاختصاص ما زادت للاختلاف كبحر وعطى فافهم
 (قوله منها) أي من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظلمة معجمة
 مكسورة وهم زمسا كنة الناقعة تعطف على ولا غير حاروت قيل للمرأة الحافضة ولا
 غير هانتر وللرجل الحاضن ولا غيره نظرا إلى الجمع تلتا يرثل حل وأجال ورعاجت

أما أنا في جميع النسخ لا أنسى
 وأصل البعير المنسوب إلى
 مهرة قبله بالين ثم كثر استعماله حتى صار
 اسم التسب من الابل والثاني ذكر في التسهيل
 أن هذا الجمع أيضا تصوعليا وقويا وحوليا
 وأنه يصفى في نحو صرراء وعدراء وأنسان
 ونظريان الثالث هذا آخر ما ذكره في العلم
 من أمثلة تكسير الثلاثي الجرد والمزيد فيه
 تغير الحلق والشيء به وجه الانبئة الموضوع
 لكثرة منها أحد وعشرون بناء و زاد
 في الكافية أربعة أبنية فعلى وفعل وفعل
 وفعل ما فعلى فهو سكارى وهو وصف على
 فعلى وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على
 فعلى بالفتح في هذين الوصفين وأما فعلى
 وفعل فغير الفاعل فهو مبدع جمع عبد ونظائر
 جمع ظرف فمع اختلاف ذكر بعضهم أنها اسم
 جمع على الصحيح وقال في التسهيل الأصح
 إنها ما لا تكسر لاجتماع

الرائدة على غلار يكسر النظام وشبهها كذا في المصباح (قوله فان ذكر فعل) أي
 ككسب ويحذف ويؤخذ منه قيد قوله في التسهيل جمعية فعل بتأنيده والحاصل
 أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المتقابل للقول بأن فصلا اسم جمع مطلقا
 كالمرادى وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا (قوله كاسباني
 يانه) أي في النماطة (قوله جمع جعل) يفتح الحاء المهملة والجيم طاء معروف
 (قوله وشعالي وشبهه الخ) أي على التفصيل الذي سبكه الشارح وليس المراد
 مجوز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة
 ارتقى) شمل الرأى كعصر وصرف وأصع وانجاس كغربل وخورق ومطلق
 والسداس كعصرى ومستخرج والبهاى كاستخراج (قوله من غير ماضى)
 يرجع لقوله وشبهه كاشا واليه الشارح (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة)
 ينحصر الرأى المجزئ كعصر والمزيد فيه كدحرج ومتدحرج وانجاس المجزئ
 كغربل والمزيد فيه كعصرى فهذه أنواع أربعة بطردجها على فعال فالرأى
 المجزئ لا يحذف منه شي كعصر وجعفر وانجاس المجزئ يحذف خامسه كغربل
 وصافح فم إن كان أربعة يشبهه الحروف التي زادت كشت بالياء في حذف الرابع
 أو الخامس كغربل وقزاقز أو ألفا أو أوالرأى وانجاس المزيد فيها فيص
 حذف زائد هجر فاو احد أو أكثر من حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج
 ومتدحرج وقصرى وقصبا على جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصفور وقرطاس يقلب
 الآخر را بفتحة فيقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصفور وقرطاس يقلب
 الواو والالف باه وقياديل كاسباني ذلك كله (قوله مما استقر تكسيرة على غير
 هذا البناء) أي فعال وشبهه وتخرج بقوله مما استقر الخ فهو جماعة مما يجمع على
 فعال وهو نحو جوه مما يجمع على فواعل فانها ما وان كانا ماضى لكنهما استقر
 تكسيرة مما على هذا البناء لأن فعال وفواعل من شبه فعال فهو تقييده فهو قول
 الناظم من غير ماضى أشار إلى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرأى) أي ما حروفه
 أربعة لا بأصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كل الرأى بزيادة أى فيها وبدليل
 قوله جمع على شبه فعال فان الذى يجمع على شبهه انما هو الثلاثى والمزيد فيه (قوله
 نحو جعفر) هو النثر الصغير (قوله وزبرج) رأى مكسورة فوحدة ساكنة
 فراء مكسورة بغير وهو الزهر والصباب الرقيق الذى فيه حرة (قوله ويرق)
 بوحدة معنومة فراء مكسنة فثلاثة معنومة فنون قال في القاموس الكسيع
 الأصابع ومطلب الاسماء وهو السبع كالصبع للانسان وقبيلة اه وما من من انه

فان ذكر فعل فهو اسم جمع لا جمع
 كاسباني يانه وأما فعل فلا يجمع بها إلا في
 جملي جمع جعل ونظري جمع نظران ومذهب
 ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الأصمى
 الجلي لغة في الجبل ومذهب الاخفش الى أن
 نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب
 سيبويه انه اسم جمع وهو الصبح لانه يصغر على
 لفظة ومذهب الفراء الى أن كل ماله واحد
 موافق في أصل اللفظ نحو خر وخرار جمع تكسير
 وليس بصحيح (ومفعال وشبهه الخلفاء في جمع
 خافق الثلاثة ارتقى) أى من امثلة جمع
 الكثرة فعال وشبهه والمراد بشبه ما عايناه
 في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن فهو
 مفاعل وقبيل على أما فعال فيصم عليه كل
 ما زادت أصوله على ثلاثة وأما شبه فيصم
 عليه كل ثلاثى فمزيد إلا ما أخرجه بقوله (من
 غير ماضى) أى وهو باب كبرى وسكرى
 واحر وجوار ودام وكادل وبصو هاء استقر
 تكسيرة على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق
 الثلاثة الرأى وما زاد عليه أما الرأى فان
 كل مجرد اسم على فعال فهو بصرف وجعفر
 وزبرج وزبارج وبرن وبرنائه

بثقة قبل آخره هو ما صرح به ذكرنا وبه يارسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال
في التصريح بمشناه ثوبية قبل آخره وهو غير موقوف به (قوله وسبطر) بين
مهملة مكسورة فتوحدة مفتوحة غطا مهملة ساكنة فراء المباشي اللسان
كافي القاموس (قوله وجذب) يجيم وسامو دال مهملة وموحدة بكجفر هو
التصريح كافي القاموس ويجيم مضومة وخاء مهملة ساكنة ودال مهملة مضومة
ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجلل الخضم كافي الصحاح وغيره ويجيم
مضومة وخاء مهملة ساكنة ودال مهملة مضومة أو مفتوحة الاسد كافي القاموس
(قوله نحو جوارح) مقتضى كون الزيادة في هذه الامثلة للالحاق أن يكون
وزنها فعل قطع على فعال بكجفر وجما فركب جعل جمعها شبه فعال الآن
يكون المراد شبه فعال مع قطع النظر عن الالحاق اه سم أي لم ينتظر أن يكون
الزيادة للالحاق وانما انتظر أن يجز الزيادة (قوله وصبرف) هو الحال في الامور
قاموس (قوله وعلق) في ذكر هذه الظواهر أن قوله لا تمن من جلة ماضى
واستقر تكسره على غير هذا البناء إذ كالمشارع لها سابقا فيجمع على فعال بكسر
اللام والفعال بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) وزد اصابع أفعال ومساجد
مفاعل وسلام فاعل (قوله بما تقدم استثنائه) وهو باب كبرى وما عطف
عليه (قوله ومن خاسي) اعلم ان الرباعي المجزء لما يمتح في جمعه على فعال الى
حذف لم يخصه المصنف بيان ولما احتاج الخاسي المجزء الى حذف ذكره في قوله
ومن خاسي الى آخر البيت ولما احتاج المزيد من الرباعي والخاسي الى ذلك أشار
اليه بقوله وزاد العادي الرباعي المجزء ذكر الحذف في التلافي المزيد في قوله والسب
واتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد أفادهم (قوله وفي فرزدق)
اسم جنس جنى لفرزدقة وهي القطعة من العيين وقوله جمع فرزدقة فيه مسامحة
أمر أدهم الجمع القوي (قوله وفي خورنق خوارن) كذا في النسخ والصواب
خدرنق بالذال المهملة مكان الواو كافي ابن الناطم وشرح التوضيح لان واو خورنق
حزبة للالحاق كما تقدمه الكلام في خاسي الاصول واندرنق بالذال المهملة
العكس كوت كافي ذكرنا بتألف الجوهري (قوله قد يحذف) أشار بقدر أن
حذف الخاسي اجود كانه عليه الشاوخ (قوله فان التون) أي من حيث هي
لا في المثال بدليل قوله قبل شبه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف
اذا لم يكن الخاسي يشبه لفظ الزائد فان شبه تعين حذفه قولنا واحد المحو قد عمل
يقول في جمعه فذاهم اه تصريح والتقدم عمل يضم القاف وفتح الذال المهملة

وسبطر وسباطر وجذب وجذاب
وان كان زيادة جمع على شبه
فعال سواء كانت زيادة للالحاق فهو
جوهري وجواهر وصبرف وصبارف وعلق
وعلاق لم يغيره نحو اصبع واصابع ومسجد
ومساجد وسلم وسلام لم يكن مما تقدم
استثنائه وأما الخاسي فهو أيضاً ما يجزء
وأما زيادة فان كان مجزءاً فقد أشار اليه
بقوله (ومن خاسي) مجزء الآخر انف
ناقياس الآخر مفعول مقدم لاق ومن
خاسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي
انف الآخر أي أحذفه من الخاسي المجزء
عند جمعه كما تتوصل بذلك الى بناء
فعال فتقول في سفر جبل خضار وفي فرزدق
فوازدق خورنق خوارن ثم ان كان رابع
الخاسي شبه بالزائد لفظاً أو نحو جاز حذفه
وابقاء الخاسي والى ذلك الإشارة بقوله
(والرابع الشبيه بالمزيد) يحذف دون ما به
تم العدد أي دون الخاسي مثال ما رابعه
شبه بالزائد لفظاً خورنق فان التون من
حروف الزيادة ومثال ما رابعه شبه بالزائد
مخرج فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهي
من حروف الزيادة فكأن تقول فيها خوارق
وفرانق لكن خوارن وفرانداً جود وهذا
مذهب سيويه وقال المبرداً يحذف في مثل
هذا الانخاسي وخوارق وفرانق غلط

وسكون العين المهمة وكسر الميم الجبل المضاعف في القاموس (قوله لا أن ألق الجمع
 قبل حله) أي فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما النجاسي زيادة) لم يرد به
 النجاسي الأصول بل أعني منه ومن الرباعي المزد فيه بدليل امتثله فان مدرج
 رباعي من يذو امتثله في التوضيح الرباعي المزد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار
 إليه بقوله وزائد العادي الرباعي وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادي الرباعي
 فهو قيعري عما أصوله خمسة وحسنه قوله زيادة أي معها أعني أن تكون الزيادة
 بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدوئها (قوله سبطري) مشبهة فيها بستر
 واسبطر اضطبع وامثروا الإبل اسرعن والبلاد استقامت قاموس (قوله
 وغد وكس) يفتح الفاء والال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف أتي من مهملة
 قال في القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال ذكرها هو العدد الكثير واسم من
 اسماء الأبيد ام وسبق فلم يشينها فكتبا بعد مكان الاسد وفتح البعض والذي
 في ذكرها بالفتح الاسد كاذ كرا (قوله العادي الرباعي) أي سواء كانت مجاوزة
 للرباعي بزيادة فقط كمثلها الشار الثلاثة المتقدمة فربا أو بزيادة وأصل كيعري
 فالمراد بالرباعي حينما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعي
 مفعول العادي أو مضاف إليه (قوله ما ليك) أي الزائد لينا يفتح اللام مخفف
 لين يشديد الياء وكسر اللام مع مخالفتها الرواية يحتاج تحصيله إلى تكلف تقدير
 مضاف أي ذالين ويشترط عدم حذفه أن يكون رباعيا كما في التسهيل ظو كان غير
 رباعي كقيد وكس وخيف فوج حذف وشروط في العمد وشرحها أن لا يكون مدغما
 فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في مورد ما ولا ميا وروا غفل
 هذا الشرط في سائر كتبه ولم فيه عليه أبو حنن في شرح التسهيل ولا غيره نقله
 عن السبطين وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا أخرج العارض بجريل تصغير
 جريل ام وتقل هذا كله شيئا والمعض وأقره وأنت خير بأن قول المختص
 لينا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لينا لثمة كما يصير ح به أخرج الشارح به هو كهو
 وبيع وحسنه فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع
 جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره اسم الأتيان فاعرف ذلك وانفسج بضمهم
 مفتوحة ثم فامضومة ثم جيم حيا القطن والخشب البالي والجرول يجيم وراعي
 لام يعفر الأرض ذات الحماة فالة في القاموس (قوله هراخير) أي وجلة
 المتدا والخبر نعت لينا ومفعول بضم يحذف أي ضم الكلمة (قوله زائد

وأجاز الكوفون والاختش حذف الثالث
 كما نهم وأوه سهل لأن ألق الجمع قبل حله
 فقولون خواتق وفرادق وأما النجاسه
 بزيادة فانه يخفف زائده انرا كان أو غير انرا
 نحو سبطري وسباطر وفدوكس وفداكس
 ومدسج ودحارج كما أشار إليه بقوله (وزائد
 العادي الرباعي احذفه) أي احذف زائد
 عباد زائد الرباعي (ما لم يكن لسا ائره اللذخا)
 اللذخه في الذي وهو مبتدأ ومثله خشا وائره
 طرف هو النحر أي انما يحذف زائد النجاسه
 اذا لم يكن حرف لين قبل الا تتركها بضم

الأولى حذفه
 لأنه طارح
 أي في الأثر
 هنا كما قل

النجاسي) أي الذي هو رباي- الاصول (قوله بل جميع على فعاليل) أي يشلب
كل من الواو والاقباء لانكسار ما قبله. كافي التوضيح (قوله الزائد وناس
الاصول) علم حذف الزائد من هنا خامس الاصول من قوله السابق ومن نحاسي
الخ وانظر هل يأتي هنا التضييق الخامس والرابع بشرطه ولا بعد الا بيان فلما راجع
قوله سم وأختره شيخنا والبعض وفيه أن النجاسي في قول المصنف ومن نحاسي فيه
بقوله جرد ونحوه غير جرد لأن مراد العلم بطريق المقابلة (قوله غريق)
بضم الفين المحبة وسكون الراء وفتح التون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له
غروق كعصفور وغروق كغردوس كافي القاموس (قوله وفردوس) هو
بستان يجمع ما في البساتين قاموس (قوله فهو كهور) كسفرجل المتراكم من
الصواب والضم من الرجال فله في القاموس (قوله وهيج) بفتح الهاء والموحدة
وتشديد التنية المفتوحة بعد هاء مبهية السلام المعنى (قوله وخرج أيضا
نحو مختار ومنقاد) فظهر فيه سم بأنه يقتضي ان نحو مختار ومنقاد داخل في قوله
العادي الرباعي وليس كذلك لأنه من الثلاثي المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتي
والسين والتاء الخ لا من العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة
أحرف ولكن رباعي الاصول أو نحاسي فكان الأولى بل الصواب اسقاط ذلك
كان فعل المرادى (قوله للماسبق) قال سم انظر في أي موضع سبق اه قال
شيخنا وأختره البعض فكان ينبغي للشارح ان يقول للماسبق لما تقدم من ان نحو
مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار إليه بقوله الآتي والسين والتاء الخ اه
وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول للماسبق في لأن المين بقول المصنف والسين
والتاء الخ إنما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الآتي في حذف ألف
مختار ومنقاد وهي غير زائدة كما قال فكيف بطله بحماسي في من حذف الزائد فتدبر
(قوله والسين والتاء الخ) تقدم عن سم ان هذا اليت بيان لما يحذف من مزيد
الثلاثي لأن مستدعيه كذلك لأن أصوه ثلاثة الدال والعين والياء وحذف في
قول الشارح يعني فطر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشتمل بعض ما تقدم ذكرها
وإنجاسي المزيدين وهذا اليت لا يدل على هذه القاعدة على بعض أفرادها
فكان الأولى اسقاط يعني ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد
ما يحذف الخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف بهذه القاعدة (قوله اذ بنا الجمع الخ)
حذف من التعليل شيء لم يعلم من قوله والميم أولى من سواها بما قبله والاصل اذ بنا الجمع

فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع
على فعاليل ونحوه فهو غريق وسافر
وقرطاس وقرطيس وقندبل وقناديل وشمل
قوله وزائد العادي الرباعي فهو جعري عما
اصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه
حرفان الزائد وناس الاصول فتقول فيه
قباحت وشمل قوله ليس ما قبله حركة مجبنة
كما مثل وما قبله حركة غير مجبنة فهو غريق
وفردوس فتقول فيها غرائق وفرداس
ونخرج عن ذلك ما اختره فيه حرف العلة فهو
كهور وهيج فان حرف الطاء كان حرفا
بل يحذف فتقول كاه وهاج لان حرف
الهاء حذفت ليس حرف لين ونخرج أيضا لنحو
مختار ومنقاد فانه لا يقال فيها مختار ومنقاد
بجاء الاقواء لانها ليست زائدة بل منقلبة
من أصل فيقال مختار ومنقاد للماسبق
(والسين والتاء) كسندع انله اذ بنا الجمع
جاءها مثل

بقاؤه معا بخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر الميم خلاف الأولى فأنقح
 ما أورد على التحليل من أن دفع الاختلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن
 يقال مداع أو تداع (قوله ما بخل بقاؤه الخ) بأن يخرج عن فعال وفاعل
 وما يشبههما في العدة والهيئة (قوله بئال الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع
 وما شابههما في العدة والهيئة وأن شاء القهما في الوزن بدليل الأمثلة التي ذكرها فان
 نحو مداع ليس على فعال ولا فاعل سم (قوله أني ماله مزية) وتصل المزية
 بواحد من سبعة أمور المتقدم والفتوة واللام على معنى ومماثلة الأصول وهي
 كونه لللاحق وحذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وبقاؤها
 وأن لا يؤتى حذفه إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يفتى
 حذفه عن حذف غيره والشارح متى على ما في التسهيل (قوله في مستدع)
 أي في جمع مستدع (قوله لمعني مختص بالاجتماع) لأنه يتبدل على اسم فاعل سم
 أي أو اسم مفعول (قوله في استخراج) أي في جمع استخراج علما لأن المصدر
 لا يجمع (قوله على سبيله) متعلق بمتوزن (قوله مرمر يس) من أوصاف
 الداهية يقال داهية مرمر يس أي شديدة والمرمر يس الاملس أيضا قاله
 الجوهري ووزنه فعضيل بـ كـ راء والقاء والعين فهو ثلاثي الأصول من يذ فيه
 كما ذكره الشارح (قوله مرمر يس) فيه بقاء اليا مع أنها خمسة فيوزن
 ذلك أن ما قد مناه من اشتراط كون اللين الذي يقي رابعا انما هو في غير ما تكررت
 قاءه وعينه وبه صرح القاضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع
 كقرطبوس وعضروط فيحذف مع الأخير نحو قرطاب وعشارف وهذا العمل
 لا يكون فيها كـ تـ رت قاءه وعينه كمرمر يس وهي الداهية فاليم والراء الشايعان
 زائدان يقال مرمر يس بقاء الباء وان كانت غير رابعة في مرمر يس ولا يجوز
 أن يجرى مجرى قرطبوس وعضروط بأن يقال مرمر يس وان تقول الباء رابعة
 بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزون فاعرفه
 وقوله كـ تـ مـ يـ س الذي في القاموس قطر بوس قال بفتح الصاد وقد تكسر
 الشديدة الضرب من العشارف والناقصة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم ما في كلام
 البعض وقوله وعضروط بعينه مهملة مفتوحة وضاد مهملة ساكنة وقاء مضرومة
 ثم طامه مهملة توبة بقاء ناعمة يشبهها أصابع الجوارى كافي القاموس (قوله
 لأن ذلك لا يجهل الخ) لأنه إذا كان بين المصكرين فاصل احتمل أصالتهما

يعنى أنه إذا سكن في الاسم من الزوائد
 ما بخل بقاؤه بئال الجمع ومما فعال وفاعل
 فوصل اليهما بحذفه فان تأتى أحد المتأخرين
 بحذف بعض وبقاء بعض أني ماله مزية
 في المعنى أو اللفظ فتقول في مستدع مداع
 بحذف السين والتاء معالان بقاءهما بخل
 بنية الجمع وأثبت الميم لأن لها مزية في المعنى
 عليها لم تكون زائدتها المعنى مختص بالاجتماع
 بخلافهما فانها زائدان في الاجتماع والافعال
 وكذلك تقول في استخراج تخارج فتوزن
 استخراج بالبقاء على سبيله لأن التاء لها مزية
 في اللفظ لأن السين لا تـ بقاءها لا يفرغ إلى
 عدم النظر لأن فاعل موجود في الكلام
 كما قبل بخلاف السين فانها لا تزداد وحدها
 فلما قرئت بالبقاء قليل مضارب ولا نظيره
 لأنه ليس في الكلام فاعل من المرمر يس
 اللقضية أيضا فوك في جمع مرمر يس
 مرمر يس بحذف الميم وبقاء الراء لأن ذلك
 لا يجعل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل ولو
 حذف الراء وأثبت الميم قلت مرمر يس
 لا وهم كون الاسم رباعيا في الأصل وأنه
 فعاليل لافعاليل

كراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كرايس فإنه يحكم بزيادة أحدهما (قوله)
 فتقول في جمعه مطاوع هل يقال في مطاوع ومعتقة مصافى ومعاظم (قوله)
 أما إذا كان ثاني الزائدتين أراد بهما الحرف الملق وماعده من الحرف الزيادة
 والا فالسين في معتنيس ليس ثاني زائدتين بل ثالث زائد وهى الميم والنون وأحد
 السينين (قوله ملحقاً) يؤخذ من تنبيهه ومن عبارة الصاوي تنقيح الملق
 بكونه ضعف أصلي وعبارة والمبرد يقول في جمع معتنيس قعاس فإرعى الأصل
 وهو قعس في حذف الميم والنون وسبق أحد المثليين لأنه وإن كان زائداً هو ضعف حرف
 أصلي والزايدة إذا كان ضعف حرف أصلي يحكمه بما للأصلي كما سبق في التصريف
 فكان أصل معتنيس عنده قعس كقعر اه (قوله معتنيس) أى مبتاخلى
 خلف من القعس وهو خروج الصدور ودخول الظاهر ضده المذهب جوهرى (قوله)
 فيقال قعاسى كذا في بعض النسخ بلايين السينين وهو الأشهر وفى بعضها
 بأعلى لقمة من يعوضها عما حذف (قوله لا يبنى بالأولوية) أى في قوله والميم
 أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبى فكلهم المصنف على حذفه تعالى المحضاب
 الجذبة يومئذ خبر مستقر وقولهم المصنف أحسن من التثنية اه وقد قيل فى نحو الآية
 وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام
 للمصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أى والعمل
 بالأولى هنا واجب (قوله كما فى الندد ويلتد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون
 فونهما وإعمال الهملوهما بمعنى النداء التثنية المصنوعة كما فى الصحاح (قوله)
 ألاذ وبلاذ) والأصل ألاذ وبلاذ فادغام أحد المثليين فى الآخر (قوله)
 فى موضع) وهو الأول وقوله على معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الباء
 (قوله بخلاف التثنية فأنما فى موضع لا تدل فيه على معنى) فغير البعض الموضع هنا
 بالإنشاء وحيد فترد على كلام التبارح أن التثنية فى الإنشاء تدل على المخاطبة
 كما فى منكر ومتهنم فاللاتق تصغيره بما بين ثالث الكلمة وثانيهما (قوله من
 الزية المعنوية) من صبيحة وأما اقتصر على المعنوية مع وجود الظنية أيضاً
 وهى التصديق المعنوية أقوى فهى أسبق بالإعتبار متى وجدت (قوله)
 ما كيزبون) ما حذف أحد زائديه من عن حذف الآخر دون التصحيف
 والخيزبون بضمهم مله مفتوحة قصبة يسا كذا فى مقبولة فتوحه مضمومة
 الصوزو المصطوموس بين وطاه وسين مهملة طال فى القاموس السابعة المطلق من
 الأبل والمرأة الجيلة أو الحسنة الطويلة الباردة المعافر المصطوموس بالضم والسابعة

المهزبة

(والميم أولى من سواه بالبقاء) لما لم يكن الزيادة
 على غيره من اسرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه
 إذا كان ثاني الزائدتين غير ملحق كنون منطلق
 فتقول فى جمعه مطاوع في حذف النون وإبقاء
 الميم أما إذا كان ثاني الزائدتين ملحقاً كسين
 معتنيس فكذلك عند سيبويه فيقال
 قعاسى وخالف المبرد لحذف الميم وأبقى
 الملق وهو السين لأنه يشاهى الأصل فيقال
 قعاسى ورجع مذهب سيبويه بأن الميم
 مصدرة وهى لحن يخصص الاسم فكانت أولى
 بالبقاء (تنبيه) لا يعنى بالأولوية هنا جازان
 أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم
 فيما ذكرتمين لكونه أولى فلا يعدل
 عنه (والهمز والياء مثل) أى مثل الميم
 فى كونهما أولى بالبقاء (أن سبقاً) أى تصدرا
 كما فى الندد ويلتد فتقول فى جمعهما آلة
 وبلاذ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء
 لتصدرها ولا تنما فى موضع وضعان فيه الذى
 على معنى بخلاف التثنية فأنما فى موضع
 لا تدل فيه على معنى أصلاً (تنبيه) إبقاء الميم
 والياء والهمزة فى المثال المذكورة من
 الزية المعنوية (والياء لا الواو) حذف ان
 جمع ما كيزبون وعطوموس (فهو حكم
 حقاً) فتقول سراجين وعطاميس بحذف
 الياء وإبقاء الواو فقلب ياء لانكسار ما قبلها
 وأما أوثرن الواو بالبقاء فى ذلك لأن الياء
 إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو

الهمزة والجمع عطاميس وعطاء من نادر (قوله لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء
ف تكون دالة في قوله ما لم يكن لنا الزه الذخفا (قوله ما فعل واو عصفور) من
قلبا ياء (قوله لا يفتح حذفها عن حذف الياء) لا لا وحذفت الواو وقت حياز
يسكون الموحدة أو غير كما هي الفات صيغة الجمع وأتى إلى أن تحذف الياء أيضا
وبقال حزان (قوله لأنها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن يقاء هاء مفتوحة
لصيغة الجمع ولو قال الشارح كل ما أدى لا يقاء الياء مفتوحة لصيغة الجمع لكان أوضح
(قوله سردي الخ) السردي بسين مهمله وراء مفتوحة ونون ساكنة
ودال مهمله مفتوحة قال في القاموس هو السريع في أموره أو الشدي والعندي
بعض مهمله ولام مفتوحة ونون ساكنة ودال مهمله مفتوحة قال في القاموس
الخط من كل شيء ويضم ونحصر من العضاه شول واحد بهاء (قوله قتل قلب
ياء) وتعل الكلمة حينئذ لعل فاض وتاء ١٥ سر (قائده) لا يصح جمع تكسير
نحو مضروب ومكرم وشذ ملاء عين جمع ملعون ويستثنى فعل للمؤنث نحو موضع
ومراض ذكره ابن هشام في شرح بانه سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فقال
مختارون ومنقادون ولا يصح معكسر ذكره الشيخ في العدة ١٥ فاروق
وفيه مخالفة لما سلفه الشارح أنه يقال مختار ومنقاد (قوله يجوز تعويض
بالخ) أي إن لم يسمع فيها اللفظ لغرضه يرضى كافي للباغي جمع لغرضه فانه حذف
آله بلا تعويض لثبوت بابه التي كانت المفرد كما سيذكره الشارح في التصغير
(قوله في محال مفاعل الخ) المراد بمحال مفاعل ومماثل مفاعل ما وافقهما
في القعدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن والافتقار على وزن فعال لا مفاعل
وصاخر على وزن فعال لا مفاعل (قوله وحذفها من محال مفاعل) قال
بعض المتأخرين ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثلين كقوله اللابسات
من الحرير جلاسيا فانه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغي قبوله إلا المضطر لثمة
دمايين (قوله في الكلام) أي التثنية (قوله معاذير) لأنه جمع معذرة
وقياسه معاذير (قوله مفاعيل الغيب) لأنه جمع مفاعيل مفاعيل غيب لأنه
ياء (قوله واستثنى فواعيل) أي الوصف بقرينة التثنية بسوايخ فلا يقال
في ضارب ضوارب أو أياها الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب
دوائق ودوايق وخواتيم أخادع دمايين ولت أن نعم وتقبل نحو دوائق
وخواتيم مما شذوذ رأيت ابن عسقل على التسهيل صدق بهذا الاحتمال الذي
قلته فتأمل (قوله سوايخ) جمع سابعة وهي الدرع الواسعة دمايين

لبقائها رابعة قبل الاسترقاع فعل جها ماضل
واو عصفور ولو حذفت الواو أو لم يفتح
حذفها عن حذف الياء لأنها ليست في موضع
يؤمها من الحذف (وخبروا في زائد
سردي) وهما التون واللق (وكل ما ضاهاه)
أي شابهه في تضمين زائدتين لاحقا للتاني
بالتجاسي (كالعندي) والخطي والعنري
قلت أن تحذف ما قبل الالف وتبقى الالف
قتل قلب ما تقول سراد وعلاد وجباط وعطار
والك عكسه فتقول سراد وعلاد وجباط
وعطار وتما خبروا في هذين الزائدين
لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا
لاحقا للتاني بالتجاسي فلا مزية لاحدهما
على الآخر (خاتمة) تتضمن مسائل الأولى
يجوز تعويض ما قبل الطرف بما حذف أصلا
كان أو زائدا فتقول في سفر جل ومنطلق
سفار يج ومطابق وقد ذكر هذا أول التصغير
كأنت في الثانية أجازا للكوفيين زيادة الياء
في محال مفاعل وحذفها من محال مفاعل
فيموزن في جعفر جعفر وفي عصفور عصفور
وهذا عندهم جائز في الكلام وجها من
الأول ولو أني معاذير ومن الثاني وعند
مفاعيل الغيب ووافقه في التسهيل على جواز
الأمير واستثنى فواعيل فلا يقال فيه
فواعيل الشذوذ كما قوله
سوايخ يرض لا يرض فواعيل

(قوله لا يجوز الا للضرورة) والمصادر والمضارع في الاثنين جمعاً معذوراً ومفعول
 دما سمي (قوله جالات) ظاهره انه جمع جبال وقال القارضي قالوا في جمع
 جبل أجل ثم اجبال ثم جبال ثم جالات فهو جمع جمع جمع جمع جمع
 الجمع وعن يعقوب انه قرأ جالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ)
 ظاهره ان جمع الجيم غير المستثنى مناس وقال أبو حسان ان جوع الكتبة لا يجمع
 قياساً اتفاقاً واختلف في جمع القلعة فلا كثرون انه ينقاس واختار ابن عصفور عدم
 انقاسه ٨١ دما سمي ويكسر الكتبة في انه لا يطرده جمع اتفاقاً قال اسم الجنس الذي
 لم يختلف انواعه سواء كان له واحد من التثنية أو لا فان اختلفت فالجهر وعلى عدم
 اطراد جمعه قلعة ما يباين منه والمرد والرفاتي وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع
 فظاهر كلام سيبويه انه لا يطرده جمع ومن المجموع منه قوم وأقوام ورهط وأراخذ
 كذا في الجمع (قاعدة) قال الجاردي في شرح الشافية اعلم ان جمع الجمع لا ينطبق
 على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا ينطبق على اقل من ثلاثة الا بجاز انتهى
 (قوله الى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكان وان
 خالفه في نوع الحركة كضمة اجدع فتحة أسود (قوله وأجرده وأجارد) مقتضى
 كلامه أن أجرده مفرد ولم اقف عليه والظاهر انه جمع جراد وأجر يد (قوله
 واعصار) بكسر الهمزة وهو الريح ثمر العاصب أو التي فيها راد أو التي تهب من
 الارض كالمعروف نحو السماء أو التي فيها العصار وهو القصار الشديد كالغصنة
 محركة فاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصبر كأمير البحر والجمع
 أمصرة ومصران وجمع الجمع مصادر ين (قوله تشيما بسلاطين وسراجن)
 نشر على ترتيب القلب أو كل راجع لكل كاعلم مما كسناه على قوله الى ما يشاكله
 (قوله على زنة مفاعل ومفاعيل) زاد في التسهيل أو فعله بضم الفاء وقع العين
 أو فعله بفتح العين قال الدما سمي فما كان موازاً للناسي من هذه الامة الاربعة لم يجمع
 ٨١ والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في القعدة والهيئة وان خالفهما
 في الوزن الاصطلاحي بدليل بمثله بنواكس وحداد وصواحب (قوله
 في حداد حدادات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرادات (قوله ذوا وابن)
 لم يقل أو أخ كافي التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس
 بأخي كذا قيل في جمع ما لا يعقل اخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ)
 التبادر ان قوله غير العلم لا يخرج اسم الجنس العلم وان قوله وبين العلم معناه وبين اسم
 الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس اعني من أن يكون

ومذهب البصريين أن زيادة الباء في مثل
 مفاعل وحذفها في مثل مفاعل لا يجوز
 الا للضرورة * الثالثة قد تدعو الحاجة
 الى جمع الجمع كانه دعوى تنبيه فكما يقال
 في جاعات من الجمال جالات كذلك يقال
 في جاعات جالات واذا قصد تكسير مكسر
 فكل الى ما يشاكله من الاتحاد فكسر يمثل
 تكسره كقولهم في اسعد أعاب وفي اسلة
 أسالغ وفي اقوال آماويل شهوها بأسود
 وأسارود وأجرده وأجارد واعصاراً وعاصير
 وقالوا في مصران مصادر وفي غريان غرايين
 تشيما بسلاطين وسراجن وما كان من الجمع
 على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يميز تكسره لانه
 لا نظيره في الاتحاد فعمل طيه ولكنه قد يجمع
 بالواو والنون كقولهم في نوأكس نوأكسون
 وفي آبا من آبا منون أو بالالف والتاء كقولهم
 في حداد حدادات وفي صواحب صواحيبات
 ومنه الحديث انكن لاتن صواحيبات يوسف
 * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذوا وابن من
 اسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا واثبات
 كذا ايقبال في جمع ذى القعدة ذوات القعدة
 وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق في ذلك
 بين اسم الجنس غير العلم كإبن لبون وبين العلم
 كإبن آوى والفرق بينهما ان ثاني الجزأين من
 علم الجنس لا يقبل أن يختلف اسم الجنس

واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق ثمرة فوصل الى ذلك بان يضاف اليه ويجوز ان يقال هم ذو ورق ثمرة وفي التثنية هما
ذو ابرق ثمرة ويساوى الجملة في هذا المركب دون اضافة على الصحيح يقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوا سيبويه وهما ذوا ابرق
كرب وهم ذوو معدى كرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والجمع ١٩١ على حدة اذا نسبنا اوجعا ف يقال في تثنية زيد بن

مسي به هذان ذوا زيد بن كايقال في تثنية
كاتب الخداد هاتان ذوانا كاتبين ويقال
في الجمع ذوو زيد بن ذوات كاتبين وعلى هذا
ففسر الخاتمة الفرق بين الجمع واسم الجمع
واسم الجنس الجمعي من وجهين معنوي
ولفظي أما المعنوي فهو ان الاسم الدال على
اكثر من اثنين اما ان يكون موضوعا لجموع
الاتحاد المجتمعة دال على اعادة لالة تكرار الواحد
بالعطف واما ان يكون موضوعا لجموع
الاتحاد دال على اعادة لالة المفرد على جملة اجزاء
مسماه واما ان يكون موضوعا للشيقة ملحق
فيه اعتبار القرية فالاول هو الجمع وسواء
كل له واحد من لفظة مستعمل كرجل
واسودام لم يكن كاييسل والثاني هو اسم
الجمع سواء كان له واحد من لفظة كركب
وحصب ام لم يكن كقوم ودهط والثالث هو اسم
الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحد بالهاء
غالبا نحو قوم وقرية وجوز وجوزة وكلم وكلمة
وربما عكس نحو الكرم والجبب الواحد
والكلمة والجملة الجنس وبعضهم يقول للواحد
كامة الجنس كرم على القياس وقد يفرق بينه
وبين واحد بياء النسب نحو قوم ورومي وزنجي
وزنجي اما اسم الجنس الافرادى نحو لبن
وماء وضرب فانه ليس دالا على اكثر من
اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل
ضربة فالتثنية تنص على الوحدة واما
اللفظي فهو ان الاسم الدال على اكثر من
اثنين لم يكن له واحد من لفظة

في اصطلاحهم اسم جنس او علم جنس بشرطة التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس
وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذو ورق ثمرة) أي اصحاب
هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المسمى "وأما الاضافة"
فبفتح وبكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابلة ايشاع التثنية والجمع على لفظة
فتقول سيبويه ان ويلسكان وسيبويهون ويلسكون (قوله بالثنى والجمع على
حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا اقتصر) فمقال في تثنية الجمع مسمى به
هذان ذوا زيد بن وفي جمعه هؤلاء ذوو زيد بن (قوله اما ان يكون موضوعا لجموع
الاتحاد المجتمعة) لاساحة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وابن النظم بل هو
مضر لا يصح ان الجمع دال على ثمان باب الكل لالة الكلية مع ان الغالب كونه من باب
الكلمة واعتراض هبيل القاد والعبير بالوضع في تعريف الجمع بان ظاهره ان المراد
وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التمهيد في تعريف الجمع ما نصه الجمع
يجعل الاسم القابل لوضع عليها اشارة بذلك بخرج اسما للجوع ونحوها وقوله في التثنية
ساقلة لاسم لم يوضع عليها اشارة بذلك بخرج اسما للجوع ونحوها وقوله في التثنية
ليس المراد بالجمع وضع الواضع بل المراد بالجمع تصرف الناطق بالاسم على ذلك
الوجه ويمكن دفعه بان المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من
الواضع كما يشاء في جملة (قوله ملحق فيه اعتبار القرية) أي غير منظور في وضعه
الى المفرد كما يستلزمه في محبت الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة كما
استعماله فكان الاولى ان يقول معتبرا في استعماله لوضعه ثلاثة افرادا كثرورد
أيضا عليه انه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بان المقسم الاسم
الدال على اكثر من اثنين يرد بان الاخراج انما هو باجراء التعريف لا بخارج عنه
كما صرح به (قوله كاييسل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظة كما قاله الناظم
وقبل له واحد من لفظة مستعمل فتقبل قول يغني الهمزة وتشديد الموحدة المحضومة
وقبل باله بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تصغيرها وقبل ايل بكسر الهمزة والوحدة
المشددة وقبل ايل كيد شار وفسر في القاموس الادوية بالقطعة من الطير والخنبل
والايل (قوله وربما عكس) مقابل لمخوف بعد قوله بالهاء غالبا تقديره وتكون التاء
في الواحد غالبا نحو قوم الخ وانما حذفته للعلم من الساق (قوله وبعضهم يقول
لواحد كامة الخ) هذا القول في جبانة وجب ايضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقرية
بالهاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء اما بكسر هاء فاسم جنس جمعي واحد ملنة
فقول خيضا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله حار المصادر (قوله فانه ليس

فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب
فيه أو لا وان كان على وزن خاص بالجمع فهو أبيل
وعباديد أو غالب فيه فهو أعرب فهو جمع
واحد مقدر أو لا فهو اسم جمع فهو رط وابل
وأنما قلنا أن أعربا على وزن غالب لأن أفعالا
تأدق الفردات فتقولهم مرة أعشار هذا
مذهب بعض النحويين وأكثروهم يرى أن
أفعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم مرة
أعشار من وصف المفرد بالجمع وذلك لم يذكر
في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الأعراب
يجمع عرب لأن العرب يجمع الحاضرين والبادين
والأعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه
يجمع وإن كان له واحد من لفظه فاما أن يميز
من واحده يبياء التسب فهو روم أو ثاء
التأنيث ولم يلتزم تأنيثه فهو غمر أو لا فان ميز
بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجعي
وان التزم تأنيثه فهو جمع فهو غمر وهم حكم
سيبويه يجمعهم لان العرب التزمت تأنيثها
والغالب على اسم الجنس المتساو واحد
فالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما ان
وافق أو زان الجوع الماضية أو لا فان وافقها
فهو جمع مالم يساو الواحد في التذكير
والتسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على
غزى بأنه اسم جمع لقارنا له بساوى الواحد
في التذكير وحكم أيضا على ركاب بأنه
اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا اليه فقبلاوا
وكاتبوا والجوع لا ينسب اليها الا اذا غلبت
او اعمل واحد ها كما ساقى في بابيه وان خالف
أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع فهو حصب
وركب لأن فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا
لأبي الحسن والله اعلم

دالا على أكثر من اثنين) أى ولا على اثنين وأنما قصر على نفي الدلالة على أكثر
لأنه المعتبر في اسم الجنس الجعي (قوله وعباديد) قال في القاموس المبيد
والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والنيل الذاهبون من الناس
في كل جهة والاكام والطرق البعيدة (قوله مرة أعشار) أى مكسرة قطعها
(قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لجزء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دما مئى
فليس من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على امرأة جر خضر
وقيل اسم جنس جمعى لسندسة واسم الجنس وصف بالجمع (قوله وان كان له
واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما
أن يوافقته في أصل اللفظ دون الهيئة أو يعب ما كان واقعة فيها مئى فهو جمع بقدر
تفسيره فهو فك وان لم يكن فليس يجمع فهو حجب والمعد اذا وصف به وان وافقه
في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتداز الخ (قوله يبياء التسب) أى يحذف ياء
التسب لأن تميز بالجمع يحذف ياء التسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادى
ينزع ياء التسب وكذا يقال في قوله أو ثمة التأنيث أو يجمع في هذا بان يقال المراد
أو يحذف ثمة التأنيث غالباً أو ثمة تأنيثاً كما في كلمة جنة على أحد القولين
(قوله وان لم يحسن كذلك) بان لم يميز واحده بما ذكر (قوله مالم يساو
الواحد في التذكير والتسب اليه) أى دون جمع وأنما قلنا دون جمع لأن الجمع قد
يساوى الواحد فيما ذكر يقع فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) يفتح
الفين المجهمة وكسر الراء مخففة وقد تبدى الياء وأصله غزى على زنة فعيل فقلت أو أو
ياء لا يجتمعها مع الساكنة طلب التخفيف وأدغمت الياء في الياء فصارت غزى
أو ان الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه ورجل غزى والجمع غزاة مثل فاض وقسلة وغزى
مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجج وقاطن وقطن وغزاة مثل فاسق وقساق
اه وقال في القاموس في ما ذكره والفزى صكفتى اسم جمع اه وهو مرع في
مواقفة كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلقه الجمع على اسم
الجمع فيجوز أن يحتمل أن يكون على حقيقة واللفظ يختلف فيه اه عبد القادر
(قوله خلافاً لابي الحسن) حيث ذهب إلى أن فعلا من أبنية الجمع ورجل منه
عباراً وبها والحاصل ان اسم الجنس هو ما يميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه
واسم الجمع مالا واحده من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع والغالب فيه أنه
واحد ولكنه يخالف لا وزان الجمع أو غير يخالف ولكنه يساوى الواحد دون جمع
في التذكير والتسب وإذا عر عا عرف بالجمع مرادى

في الأفراد والتكسر وهو كراوين **ا** زياد من الدما سني وانظره (قوله)
 قالامثلة ثلاثة ان كان تغير بعضي المتن ظاهراً وعلى الشرح فقلوا زعمه
 البعض قال في التصريح الامثلة الثلاثة من وضع النطيل قبل لم يثبت المحضر على
 هذه الابنية فقال لا في وجدت معاملة الناس على فليس ودرهم وديار **ا** وفي
 التكت ان هذه الاوزان في المتن والجمع والمركب المزجي والعدي وارجعة الى
 ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين **ا** ولا يفتي أن مثل
 علامة التثنية والجمع وهما التركيب بقية الاشياء الثمانية الاربعة في قول المصنف
 واقب التانيث حيث مد الخ (قوله فلا يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة
 عمله كاسم الفاعل لان شرط علمها عدم تصغيرها كما مر (قوله لان التصغير
 ونصف في المعنى) والفعل والحرف لا وصفان (قوله فعل التجب) في قوله
 يا ما اسيل غز لا تفتد لنا ويجوز بعضهم القياس عليه كما هو في الهمع (قوله وان
 يكون معكاً) عبارة في شرحه على التوضيح وان يكون غير متوغل في شبه الحرف **ا**
 وهي المناسبة لما يأتي من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فاهم (قوله)
 ولا من وكيف ونحوهما) كمن وأين قال في الهمع ولا غير سوى بمعنى غير بخلاف
 مثل لان المائلة تقل وتكثر من المخاطرة اعني كونه ليس اياه ولا عند وبين ووسط
 وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء الخمسة بالثني وتل وبعض ومع وأى
 واسماء الشهور كالخمر ومغفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب
 ميويه وابن كيسان ومذهب الكوفي والمالزي والبرقي جواز تصغيرها **ا**
 مع زياد من الشاطبي قال سمعنا من كلام الشاطبي ان أمس اذا كان تكراً جاز
 تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض
 وفيه ان مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثر وهو منقول من تصغير كبير
 والبرقي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثروا كثر وأقل من القليل يسوغ التصغير
ا دما سبق (قوله ولا الاسماء العظيمة) كاسماء الله وأبيهاته وملائكته
 وكتبه والنصف والمجد **ا** فارض لان تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الاسماء
 العظيمة مراد اباها سماتها العظيمة فان ايدبها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به
 الشاطبي (قوله نالسان صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير
 لا بحسب الاصل ولا في الحال فخرج نحو الكعبت والكعبت معاً موضع على التصغير
 ثم توسى فيه ونحو رجل وزيد معاً عرض تصغيره بلاتناسبه وقوله وشبهها بأن
 لا تكون صيغته على هيئة صيغة المعتبر اى على حركاتها وسكانها فخرج نحو مبيطر

قالامثلة ثلاثة تعجب فهو فليس وصغير فعل
 درهم وصغير فعل نحو دينير (تبيينات) **هـ**
 الاول للمعشر شروط أن يكون اسماً فلا يصغر
 الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف في المعنى
 وشذ تصغير فعل التجهيز ان يكون معكاً فلا
 يصغر الضمائر ولا من وكيف ونحوها وشذ
 تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات
 كما ساقى وان يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر
 نحو كبير وجسيم ولا الاسماء العظيمة وان
 يكون نالسان صيغ التصغير وشبهها

ومعين محالين مصرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكعب من الخليل)
هو القوس التي تضرب حرمته إلى سواد (قوله الكعب) بالعين المهملة كافي
القاسوس وغيره وما في السبع من رسمه بالقاء تصحيف (قوله وهو البلب) أي
الطار والمرفوف وفي أكثر النسخ البلب وهو تحريف والمواب الذي في القاسوس
وغيره هو الأكل (قوله ولا نحو ميطر) وقال السهيلي أنه يصغر فذف ياءؤه
الزائدة كما تحذف ألف مضاعيل ثم يلقن ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويحتف
التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكسر في الجمع فالمكسر تحذف ياءؤه ويصبح على
مباطر والمصغر لا يجوز زبته الأميطرون لأنه لو كسر حذفت ياءؤه لأنه خاسي ماله
زائد فزول علم التصغير أنه تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر زال
علم التصغير عند التكسير ويؤيد ما هم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجوع
المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت أبا ماسق صرح في باب اعراب المثنى
والجمع بيان تكسير المصغر كجبل متعذر (قوله ومعين) اسم فاعل من إذا كان
وتيساعلى التي ومنزل ميطر ومعين مسيطر وهو المبط على الشيء (قوله مجرد
اللفظ) أي من غير شرط في مقابلة أملى باصلى وزائد مجله (قوله أنه كبير) أي إذا
وقوله أنه عظيم أي رتبة (قوله وتقليل ما يترجم) أي تقليل عدد ما يترجم (قوله
زمننا) كافي المثالين الأولين وأعمال كافي المثالين التاليين لهما وقد را كافي المثال
الآخر (قوله وزاد الكوفون الخ) وفي القاموس زيادة الضبط كافي
والترجم كسكين (قوله كنف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها
فاه وهو كافي القاسوس وعاء إذا راى أو عاء اسقاط التاج شبه به ابن مسعود
بجامع حفظ كل ما فيه (قوله أنا جديها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون
الذال المجبهة وهو العود الذي نصب للابل الجربى لعتك به والمحك بفتح الكاف
الأولى مشددة هو الذي كثر الاحتكاك به أي ما نحن يشتكى برأيه كانتشتى الأبل
الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذبتها تصغير عذق بفتح العين المهملة
وسكون الذال المجبهة تليها خاف التفتة والمجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أي
عظمته أو من الرجة بكون الجيم وهي أن يفتن حول الفتة العسكرية بحجارة
أو خشب إذا خفف عليها الطول أو كثرة حلها أن تقع وتحوط بشوك للبارق إليها
وأنما سكان التصغير في ذلك للتخفيف لأن العلم للمدح (قوله دويبة الخ)
تصغيرها للتخفيف بقرينة وصفها بالجله بعدها التي هي كلمة عن الموت بها (قوله
إلى تصغير الصغير) أي كافي دويبة إذا بان أن حثت النفوس قد يكون يصغار

ولا يصغر نحو الكعب من الخليل والكعب
وهو البلب ولا نحو ميطر ومعين الثاني وزنة
المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا
الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل
الائنة وليس جارا على اصطلاح التصريف
الآثرى أن وزن أثير ومكسر ومقيرج
في التصغير فعل ووزنها التصريف
ومفعيل وفعليل الثالث فوائد التصغير
عند البصريين أربع تصغير ما يترجم أنه كبير
نحو جيل وتصغير ما يترجم أنه عظيم نحو سبيع
وتقليل ما يترجم أنه كثير نحو درجمان
وتقريب ما يترجم أنه بعيد زمننا أو محلا
أو قدرا نحو قيل العصر وبعد المغرب وفوق
هذا ودون ذلك وأصغر منك وزاد
الكوفون معنى نامسا وهو التخفيف كقول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن مسعود كلفني
على أن يقول بعض العرب أنا جديها المحكك
وعذبتها المربج وقوله
وكل أناس سوف تدخل بينهم
وقوله فوق جبل شاخ الرأس لم يكن
وردا البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير
الصغير ونحوه

(وما به) من المحذف (المتبقي الجمع وصل) مما زاد على أربعة أحرف (به إلى أمثلة التصغير) ولما حذف ثمانية من ترجم ويحذف ما به هناك فتقول في تصغير فردق فردق المحذف الخامس أو فردق يحذف الرابع المسبق في قوله والرابع الشبيه بالزبد الخ وتقول في سبطرى سبطرى وفي فندوكس فندوكس وفي مدحرج مدحرج وتقول ١٩٦ في عصفور وقطر طاس وتقبل وفردوس وغرنق عصفور وقطر طلس وتقبل

وفرديس وفرديق وتقول في قنقريه قبعت لمسبق في قوله وزائد العادي الرابع أحذف الخ وتقول في مستندع مدبع وفي احتضاج تحجيج للمسبق في قوله

والسبن والتامن كستدع ازل الخ وتقول في مطلق ومقنفس مطلق ومقنفس وفي ألتد ويلتد ألد ويلد بالادغام للمسبق في قوله والميم أولى من مواء بالياء الخ وتقول في حيزون وعظموس حيز وعطيس يحذف الياء وإبقاء الواو مقولة للمتر وتقول في سردي وعلندي سرند وعلند أوسريد وعلند لعدم الزيادة بين الزائدين كاسبق (تنبه) يستثنى من ذلك هاء التانيث وألفه الممدودة وياه النسب والالف والتون بعد أربعة أحرف فصاعدا فانهم لا يحذفون في التصغير ولا يثبتون بهم كاسابق (وجائز تعويض ما قبل الطرف)

عن المحذوف (إن كان بعض الاسم فهما) أي في الجمع والتصغير (المحذف) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل فهو سرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفارج وفي تصغيره صفرج وإن عوضت قلت صفرج وما حذف منه زائد فهو مطلق فتقول في جمعه مطلق ومطابق وفي تصغيره مطليق ومطليق على الوجهين ولم يعم في قوله وسائر أن التعويض غير لازم (تنبه) قال في التسهيل وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الأخر ما لم يستحقها الغير تعويض واحتج بقوله الغير تعويض من قولنا صفرج في جمع لغزي فانه حذف ألفه ولم يمتح إلى تعويض ليثبت ياءه التي كانت في المفرد

الواحي وقوله وقوله أي تصغير ما ترجم أنه كبير الذات كافي جليل إذا تأبان الجبل دقيق العرض وإن كان عالياً شاقا المصدر وكافي كنيف وجذيل وعذيق إذا تأبان بأن كثرة المعنى قد تكون مع صفات الذات (قوله من ترجم) أي تعيين للمتر في التكسير وذلك كافي مستندع وقوله ويحذف أي بين امرين جائزين أعظم من أن يكون أحدهما أربع كافي فردق أو متساويين كافي سردي وعلندي كذا قال شيخنا والبعض ويحذف أنه أراد بالترجيح ما يشعل التعيين والاحسنه والتقدير التصغير بين امرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فردق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سرجل صفرج للمسبق في قوله ومن شملني جزأ الخ وتقول في تصغير فردق الخ تتم الأقسام (قوله فردق يحذف الخ) أي وهذا أحسن من فردق يحذف الرابع ولو ذكرنا شرح هذا المكان أولى لأنه ذكره تظهره مقابله لقوله بعد وتقول في سردي وعلندي الخ فتيبه (قوله للمسبق في قوله الخ) راجع لجمع ما ذكره من سبطرى إلى هنا (قوله ومقنفس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المراد المتقدم (قوله أوسريد وعليد) يحذف التون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تعوض ما قبلها لأنها لا لاخلاق بغير جمل كما مر وألف الاخلاق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت اعلان فاض تصريع (قوله هاء التانيث) كدرجة وألفه الممدودة كفاصعا وياه النسب كلو ذى والالف والتون بعد أربعة أحرف فصاعدا كعقران وكعوزان سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذي يجمع مقنفس والجمع انما هو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الالف والتون عند تصغيره (قوله فانهم لا يحذفون في التصغير) فتقول دحرجة وقوبصلا ولوليدى وزعيران وعبيران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواص ولواذع وزعفران وعبار (قوله ولا يثبتون) بل يترك على حاله في التكسير ويغير ما قبله كما يغير غيرهم بغيره (قوله كاسابق) في قوله وألف والتانيث حيث ممة الخ (قوله على الوجهين) أي التعويض وعدمه (قوله قال في التسهيل الخ) مراده تعيد كلام الناطم هنا بكلامه في التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجودها انقلب عنه في المبكر (قوله من هو لنا غز في جمع لغزي) أي ومن هو لنا غز في تصغير لغزي ومن هو راجع ومرجعي في جمع اسرفيغام وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال حله بالياء المنقطعة من الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يمتح إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أوهبت عبارة

الشارح خلافة لا اشتغال بمحل الباء التي كانت في المقرد (قوله قولهم في المغرب
 مغربان) وقياسه مغرب وفي العشاء عشان وقياسه عشية وقول التصريح بقياسه
 عشى فيه نظر قول المحقق واختم شالأتين ما صرفت من مؤنث عار ثلاث قال
 الشارح في الحال كسرت أو في الامل كسد أو في المثال وهذا نوعان أحدهما ما كان
 رباعيا بعدة قبل لام معلة فانه اذا صغر قلعه الساء فهو ساء وسجية وذلك لان الامل
 سجي ثلاث يأت في الاولى باء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة
 فحذفت احدى الباءين الاخرتين على القياس المقتر في هذا الباب في الاسم
 ثلاثيا فقلعه التاء ٥١ (قوله وفي عشية عشية) وقياسه عشية يحذف احدى
 الباءين من عشية لتوالي الامثال وادغام باء التصغير في الاخرى كذا في الفارسي
 وغيره والاصل عشية ثلاث يأت فقلع ما من فعل بعلان قول البعض قياسه عشية
 ثلاث يأت (قوله وفي انسان انيسان) بياء قبل الالف وقياسه انيسان اعتبر
 جمعه على اناسين وانيسان ان لم يقصر وهو ما يصريح به الشارح بعد وقال
 الكوفيون انيسان تصغير انسان لان أمه انيسان على وزن افعلان بكسر الهمزة
 والعين واذا صغر افعلان قبل افعلان وهو مبني على قولهم انان ما خود من
 النيسان فوزنه افعلان ومذهب البصريين انه من الانس فوزنه فعلان أفاده
 الفارسي (قوله وفي بنون اينون) وقياسه بنون وفي ليل ليلية وقياسه ليلية
 وفي رجل ورجيل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي
 اصبية وقياسه صبية وفي غلة بكسر القين المجهدة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غلابة
 (قوله فهذه الالفات الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضي ان مثل
 هذه الالفات شاذ وهذا التفريع يقتضي انه تصغير قياسي للمعلم والمناسب اليقين
 ما ينقله الشارح عن بعض الصوفيين وكذا يقال في قوله فهذه جوع الخ (قوله
 تصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مهمل أي بغير ياء وما بعده كانه
 تصغير مغربان وبغير ياء عشية بتشديد الشين وانسان ولبلاة ورجل وأصبية
 وأغلة وأثون (قوله على غير لفظ واحد) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحد
 من الجوع (قوله رط وأراط) وقياسه رطوط وقول التصريح وأرطاط منوع
 لان افعل لا غير مطرد في فعل العيص العين الساكنة وشذأ فخراف في فرخ كما مر
 (قوله وباطل وأباطل) قال الشيخ خالده وقياسه باطل لانه من باب كاهل سم
 (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحديث وحديث وكذا كراع يضم الكاف
 وهو مستند في السابق وقطيع شخ الخفاف (قوله وعروض) شخ العين وقياسه

(وسائد عن القياس كل ما خالف في البابين)
 أي باب التكسير وباب التصغير (حكايا)
 عما جاء مجمعا فيحفظ ولا يقاس عليه
 فما جاء حائدا عن القياس في باب التصغير
 قولهم في المغرب مغربان وفي العشاء عشان
 وفي عشية عشية وفي انسان انيسان وفي
 بنون اينون وفي ليل ليلية وفي رجل ورجيل
 وفي صبية اصبية وفي غلة اغلابة فهذه
 الالفات مما استغنى فيها بتصغيره مل عن
 التصغير مستعمل وعما جاء حائدا عن القياس
 في التكسير فجاء على غير لفظ واحد قوله
 رط وأراط وباطل وأباطل وحديث
 وأحاديث وكراع وأكراع وعروض
 وأحاديث وقطيع وأطابع فهذه جوع
 وأحاديث واستغنى عن جمع المستعمل
 لواحده ب سبويه وبغير ياء ب بعض
 هذا ما ذهب سبويه وبغير ياء ب بعض
 البصريين الى انها جوع المنطوق به على غير
 قياسه

لم يعلم جمع ما حمله عليه على ثمانية دون شذوذ فتقول في تصغير اجبال اجبال وفي تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا في جمعه سكرانين وكذلك ما كان منه نحو غضبان وعطشان فان جمع على ثمانية دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سحران وسر يحين وسلطان وسليطن فانما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعيلين شاذ لم يلتفت اليه بل ١٩٩ يصغر على فعيلان مثله غرثان وانسان فانهم قالوا في جمعه ما غرثانين وانما ليس على جهة الشذوذ فانما

صغرا قبل فمهما غرثان وانسان فان ورد ما آخره ألف وفون مزيدتان ولم يعرف هل تطلب العرب افعياء أو لاجل على باب سكران لانه الاكثر (تنبه) اطلق الناظم افعالا ولم يبقده بأن يكون جمعا فتشعل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل أو ألف افعال جمعا أو مفردا مثال الجمع ما ذكرنا أو المفرد فلا تحذف تطلبه على قول الاكبرين الا ما سيأتي به من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا حشرت افعالا اسم رجل قلت افعال كما تقتصر هاجبل أن تكون اسمها تقتصر افعال كتحضير عطشان فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين افعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة احشاور ووب اخلاق واحمال وهو عند الاكبرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فزعنا على مذهب من أثبت في المفردات تقتضي اطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا انه يصغر على افعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف افعال جمعا كما في موسى وابن الحجاب انه يصغر على افعال بالكسر وقال بعض شراح تسمية ابن الحجاب بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعشير وقال الشارح أو ألف افعال جمعا على هذا به بقوله سبق هذا لفظه فتبدل كلام الناظم على التيسير كما جعل سبق قيدا لافعال أي ألف افعال السابق في باب التكسير وهو بالجمع هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حشرت افعالا

في تصغيرها عبران وعثمان ومروان وخرج ماؤه أصلية فانه يكسر في تصغيره ما قبل الالف قال الدمامسي نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسن مجد في احدى السنين وقلب الالفاء وادغامها اه قال سمر واطر لم حذف احدى السنين وهلا بقت وفك ادغامه فقبل حسين على فصيل اه أي كائيل في تصغير لفرى لتغير (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور ان يعلم جمعه على غير فعيلين وان يعلم جمعه على فعيلين شذوذ وان لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو ان يعلم جمعه على فعيلين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لبيع ذلك الا انه ذكر مصدرة المهوم في اثنا صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا في جمعه سكرانين) لان الالف والتون فيه شابه اتى التانيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التانيث لا يتغيرا ما يشبههما ولما يكن الالف والتون في سحران وسلطان كذلك حصل التغير نصريح (قوله غرثان) بفتح هجوة مفتوحة فمساكنة خلتة وجمعه غرثا في سكران من غرث كخرج جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غرثا وقصها وان كان الضم ارجح بكوازه ما في سكران مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف بالله على والفعال جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقتصر (قوله هل قلب العرب افعياء) أي يجمعهم على فعيلين (قوله فان حشرت افعالا) أي صغره (قوله فرقوا بينها) أي بين افعال بفتح الهجزة وبين افعال أي بكسر هاء حيث صغر والاول على افعال والثاني على افعال فيقالوا في تصغير اجبال اجبال وفي تصغير اخراج اخريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلية كما صنعته شيئا ونعته البعض (قوله ولا يكون افعال الا جمعا) أي في الحال أو في الأصل بأن يكون علم منقول من جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فاذا حشرت افعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أي كلام سيبويه (قوله واحمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال حمل الثوب يحمل لا خلق فهو ثوب احمال كذا في القاموس (قوله فان فرضنا على مذهب الخ) اعتناقه الاختلاف الذي سبكه ما اتفرع به على مذهب من أثبت افعالا في المفردات لان الاختلاف الذي سبكه جاري غير افعال بالجمع من افعال المفرد كما عشاروا افعال اسم رجل بمثل كلام بعض شراح تسمية ابن الحجاب وود الشلو بين على أي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت افعالا في المفردات فليس الا في افعال اسم وجعل هكذا خلق المقام (قوله انه) أي افعالا المفرد يصغر على افعال وهذا هو الراجح (قوله لا يسيويه قال الخ) انما يتبع هذا التعليل

أما تقييده فتبع فيه أبو موسى ومن وافقه وقال الشلو بين مشرا الى قول أبي موسى اسم رجل قلت فيه افعال كما تقتصر هاجبل أن تكون اسمها

فقد قيل في ذلك
في النظم على
الطريق
المفردات
على أبي موسى
اسم رجل فانهم

إذا كان مقيداً بأي موسى بالجمع لاخراج المقرد المعنى الشامل لأفعال المسمى به كما
 أشيرنا إليه أيضاً أخذنا بالطلاق مفهوم مقيد بالجمع والافتد يقال كلام سيويه
 في المقرد الذي كان في الأصل جسا كجبال اسم رجل وكلام أبي موسى في القرد
 أصالة كتب اسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفعال كتصغيره قبل التسوية
 تصغير الثاني على أفعال فتأمل (قوله وألف التانيث حيث هذا الخ) قال سم ليس
 الكتاب أي كما أطلق هنا (قوله وألف التانيث حيث هذا الخ) قال سم ليس
 مقصود المصنف استثناء هذه التمانية من قوله السابق وماه انتهى الجمع وصل
 الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء التمانية لا في التصغير
 فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لأنها ولها ذلك فلا يلزم عنه في المستثنيات
 وأما مقصود أنه اكتفى مع هذه الأشياء التمانية بمحصل صفة التصغير فتدبر
 لتقدير انفصال ما يحل بالصفة معها وهو أي من أن يكون قد فعل مثل ذلك
 في الجمع أولاً ومعلوم أن أكثرها هو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فعمل
 استثناء من قول المصنف السابق وماه انتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب
 على المقصود من قول المصنف وألف التانيث حيث هذا الخ وعجز المضاف ليس حذفه
 في الجمع لازم من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما في التوضيح وترجعه وعلى
 هذا أقول الناسخ الآتي الأول هذا انقييد الخ في نفسه فظهر وكان الأول أن يقول
 فيه مقيد فلي تأمل اهـ وليس قوله وألف التانيث الخ تكرار مع قوله أيضاً
 لتلوها بالتصغير من قبل علم تأنيث أومدة الخ لأن ذكره هنا من حيث استثناءه من
 كسر ما بعداء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خطو منه وأخرج بدوله
 حيث مدها المقصود لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت حاسمة فأكبر
 وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصفة التصغير ويخرج ما قبلها لا أجلها
 (قوله جلا) يحتمل أنه يعني ظهر صفة الجمع فتصغيره احتريزه من نحو سبين فان زاده
 لا تعد منفصلة حتى تبقى جن التصغير لاسيما في النخاعة أنه لا يقال في تصغير سبين
 منيون بل نيات وسياق وجهه ويحتمل أن جلا يعني أظهر عطف على دل جمع
 مفعول جلا مقده ما عليه (قوله كما يصغر غيرهما) فلا يعقبتان أيضاً بالتصغير
 خرجت عن أصلها اهـ فارضى (قوله عبقرى) بعين مهملة مفتوحة فخرجت
 ساكنة فتضاف مفتوحة فرائضة إلى عبقرى ثم العربية أنه اسم بلد الخ فينبهون
 إليه كل شيء بحسب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلافه الاستنادي قال الفارسي
 لأن الاستنادي كما يط شر لا يصغر ويحل المركب تركيب مزج العبدى كهيئة عشر

قوله

وأما حل كلام الناطم على التقيد فلا يستقيم
 لأن قوله سبق ليس حالاً من أفعال فيكون
 مقيداً به بل هو صلة ما مودة مفعول لسبق
 تقدم عليه والتقدير كذلك السابق مده أفعال
 وأيضاً فإن الناطم أطلق في غير هذا الكتاب
 بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل
 فعلى ذلك يجعل كلامه (وألف التانيث حيث
 مده) وناؤه منفصلين مده كذا المزج آخر

للتب وعجز المضاف والمركب وهكذا إذا تأنا
 فعلانا من بعد أربع زعفرانا وقد

انفصال ما دل على تنبيه أوجه نصيب جلا

يعني لا يعتد في التصغير هذه الأشياء التمانية بل

تعد منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة

فصغر ما قبلها كما يصغر غيرهما اهـ الأول

ألف التانيث المدودة نحو جراهـ الثاني

ناه التانيث نحو منخلهـ الثالث ياء النسب

نحو عبقرىـ الرابع عجز المضاف نحو عبد

شمسـ الخامس عجز المركب تركيب مزج

نحو بلبكـ السادس ألف والنون

الزائدان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو

زعفران وعبقران واحتر من أن يكونا

بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم

ذكرهما السابع علامة التثنية نحو مسلمين

الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين

وسلمتاً بجميع هذه لا يعتد بها ويقتدر

تمامية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها

جراهـ ومنخلهـ وعبقرىـ وعبيد شمس

وبلبك وزعفران وعبقران

ومسيلان ومسيلان (تنبهات) * الأول هذا قيد دلائل قوله وما به انتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبه عليه * الثاني
ليست ألف المدودة عند سيبويه كالألف في عدم الاعتداد بها ٢٠١ من كل وجه لأن مذهب في نحو جلولاء وبركا وقرباء

فقول في تصغيرها جلولاء وبركا وقرباء
بالتصغير بخلاف فروقة فإنه يقال في تصغيرها
فروقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الألف
يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب
المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء
وأخوه فقول في تصغيرها جلولاء وبركا
وقرباء بالأدغام مسوقاً بين ألف التانيث
وتاء لأن ألف التانيث المدودة يحكم
لما هي فيه يصحكم ما فيه ها التانيث وحجة
سبويه أن الألف التانيث المدودة شبيهة
التانيث وشبهها بالألف المقصورة واعتبار
الشبه أولى من الفاء أحدهما وقد اعتبر
الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف
المدودة قلها في عدم السقوط وتقدير
الانفصال بوجه متاخر عن من اعتبرا الشبه
بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء
ونحوها فإنها كالف جباري الأولى وسقطها
في التصغير تعين عند بقاء التانيث فكذا تعين
سقوط الواو والمذكورة ونحوها في التصغير واعلم
أن تسمية النظم ههنا بين ألف التانيث
المدودة وتاءه تقتضي موافقة المبرد ولكنه
صحح في غيره هذا النظم مذهب سيبويه *
الثالث اختلف أيضاً في نحو ثلاثين علماً وأخبر
علم في نحو جدارين ونظر يقين ونظريات
اعلاماً عنه علامة التثنية وجمع التصحيح
وتألفه حرف مد فذهب سيبويه إلى الحذف
فقول ثلاثون وجداران ونظر يقين
ونظريات لأن زيادة غير طارئة على الفتح مجرد
فعمل بمعاملة جلولاء

فقول خمسة عشر تصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارض
(قوله ومسيلان ومسيلان) كذا في بعض النسخ وإثبات الألف في الأول يقتضي
رفع المتعاطفات وإثبات الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كان رسم عبرى بغير
ألف بعد الياء التثنية يقتضي عدم التعجب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع
وأبرأ مسيلان على لغة من يجري جمع المذكر السالم يجري حين أو بالزحاية
لما لها في الجز وأبرأ مسيلان على لغة من يلزم المثني الألف ويوافق هذا ما في أكثر
النسخ ومسيلان ومسيلان تأمل (قوله هذا قيد المدخل) تحذف ما فيه (قوله
في عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض أوجه كعدم السقوط في التصغير
(قوله لأن مذهب في نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف
وألف التانيث حيث مدّا (قوله حذف الواو والألف والياء) اعتداداً بألف
التانيث المدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو جباري إذا صغرته على جباري فحذفت
من أجلها الألف (قوله بخلاف فروقة) أي ونحوها مما فيه تاء التانيث وتألفه
سرف مدّا (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والألف والياء إذ لم يعد
بالألف لم تحذف المدة قلها بل تب مع قلب الألف والواو ياء كافي تصغير جلول
وبركا وقرباء بلا ألف تانيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التانيث
المدودة كانه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء وأخوه) مع
قلب الواو والألف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الأولى
تقدمه وجعل قوله من قبل أي من جهة ياء نال ذلك الوجه كالألفي ٢١ وهو ناشئ
عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يشبه أنه متعلق بتقدير الانفصال يعني أن تقدير
انفصال ألف التانيث المدودة في غير ما تألفه حرف مد لا مطلقاً ولا لم يحذف
لأجلها حرف المد فبما تألفه حرف مد لا تقتضي (قوله فلا تخفى الخ) القاء الياء القصصة
أي وإذا اعتبر بالشبه بالهاء من هذا الوجه فلا تخفى الخ أو ترفع ياء على قوة واعتبار
الشبهين الخ (قوله ونحوها) أي نحو الواو في جلولاء كالألف في براكا والياء في
قرباء (قوله عند بقاء التانيث) بأن يقال جباري بتفخيم الياء وإثبات ألف بعد
إزائه (قوله أن تسمية النظم الخ) أي حيث أطلق في قوله وألف التانيث حيث
مدّا ونأوه منفصلين عنّا (قوله في نحو ثلاثين علماً وأخبر علم الخ) وجه التعجب
فيه وتقييد ما به بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقاً لأنه لا مفردة بخلاف
نحو جدارين وما ذكره فاعلم أن يكون زيادته غير طارئة إذا كان علماً بخلاف
ما إذا لم يكن علماً لأنه حينئذ مجرداً (قوله لأن زيادته) هي علامة التثنية والجمع

غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلو ضعه على الزيادة وأما ما بعده
فلوجود الزيادة حال الجملة قبل العلة وقوله فعول معاملة جالولا لعدم طرق
الزيادة على كل (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما ساق
(قوله لن يشأ) خبر المبتدأ وهو ألق وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر
أوهو الجواب على تقدير إلقاءه ويجمع الشرط والجواب الخبر (قوله أى إذا
كانت ألف التانيث) أى المقصورة كما قيده التنا ما الممدودة فعلى تقدير الاتصال
كأمر وكألف التانيث المقصورة ألق الألف المقصورة كخبري فتقول فى تصغيره
حبرك كخبري والخبري بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء المتراد وليست
ألفه للتانيث لقولهم حبركات فهو منون وعن الجرجى أن ألفه للتانيث فهو منوع
من الصرف كذا فى القصارضى (قوله لأن ياءا يخرج الخ) قال فى التصريح فإن
قلت فبلى فعسلى وليس من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فمعلا
فباعدة الكسرة التى منع منها مانع ألف اه وقد سرف البعض ثم استشكله
(قوله لأن لم يستقل النطق بها الخ) قال شجنا لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت
الممدودة لأنها الخ أى لأنها لا يمكن النطق بالممدودة وحدها فبى بعدة عن تقدير
الاتصال بخلاف الممدودة (قوله فتقول فى قرترى) يقاها وراى من مهملين
اسم موضع نصريح (قوله وبردرايا) بموحدة مضروحة فراما كنهة فاد
مهملة فراما فالت قصبة اسم موضع وزنه فعلعا (قوله لفسف) كذا بخط
الشاعر بلابا قبل الزاى وفى بعض النسخ لفسفيا قبل الزاى قال شجنا وهو
التقليس (قوله بريدر) بحذف ألف التانيث ثم حذف الألف والباء لأنها
زائدة فان كانت خامسة الخ) أشار به إلى أن قول المسنف وعند تصغير
حبارى الخ تقيده لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله وابقا ألف التانيث)
لأنها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبري) وهو أيجاد (قوله ومثله
قرشا) يقتضى أن قرشا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس ففعل
مراده مثله قرشا على قصره الضرورة ونحوها وأما لغة فيها (قوله بقلب المدة
باء) أى فى الحبارى فقط لأن مدة القرشا بقاء فلا تحتاج القلب (قوله نايالينا)
لم يخص فى الهمع الرذالتانى الذى حيث قال برذالى أصله البذل ان كان آخره مطلقا
سواء كان لينيا كلى أو غير لين كما هو معناه فان ألف ملهى يدل من واو لانه مشتق
من اللهو وهمزة ما يدل من هاء لقولهم مياها وأموا وهزمة مقاء بدل من ياء لانه
مشتق من السقى يقال ملهى برذال إلى الواو قلبا ياءا تنظيرها الزكسرة ومويه

ومذهب المبرد إبقاء حرف المدة فى ذلك
والادغام كما يفعل فى جالولا وان اتفاقا فى نحو
خربقن ونلر يقين ونلر ضات اذا لم يجعلن
اعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل
(وألف التانيث والقصر متى زاد على
أربعة لن يشأ) أى إذا كانت ألف
التانيث خامسة فصاعدا حذف لأن ياءا
يخرج البناء عن مثال ففعل وفعل لانها
لم يستقل النطق بها فيحكم لها المنفصل
فتقول فى نحو قرى ولقى وبردرايا برى
ولقى وبردراى فان كانت خامسة وقبلها مدة
زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث
وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند
تصغير حبارى خبر بين الحبري فاد والحبري)
ومثله قرشا فتقول فيه قرشا وأقرى أى
ان حذف المدة قلب الحبري وقرشا وان
حذف ألف التانيث قلت الحبري وقرى
بقلب المدة باء ثم دعها بالتصغير فيها (وارد
لاصل نايالينا قلب قصبة صير قبة نصب)
نايالينامفعول لارد

ولما نعت ثانياً وقلب موضع النعت ثانياً أيضاً بعد أن كان في الاسم المعطوف إلى أمه إذا كان ليناً متطابقاً مع غيره 'فتمتلئ' ذلك حسنة أَسْمَاءُ الأول ما أصله واو فاطمة بالضم المعروفة تقول فيه ٢٠٣ فورية الثاني ما أصله واو فاطمة بالضم المعروفة

قتلوه فيه وب الثالث ما أصلها ما فانتقلت
 واوا نحو موذن قتلوه فيه ميقن الرابع
 ما أصلها باه فانتقلت ألتا نحو اب قتلوه فيه
 نيب الخامس ما أصله هزة فانتقلت ياء نحو
 ذيب قتلوه فيه ذؤب البهمز السادس ما أصله
 حرف صحيح غير همزة فتعود شاروقراط فان
 أصلهما ذار و تراط والياء فيها بدل من أول
 المتلن فتقول فيماد غير ورق ريط وخرج
 عن ذلك ما ليس بلفظ فانه لا يرد الى أصله
 فتقول في متعدد متباعد بقاء التاء خلافا
 للزجاج فانه رده الى أصله فيقول هو بعد
 والاول مذهب ميبوه وهو الصحيح لانه اذا
 قيل فيه موبعد او هم ان مكبره موبعد
 او موعد او موعد ومتبعدا لاهم فيه
 (تنبيهات) الاول عزاءه بالقلب مطلق
 الابدال كما عبره في التسهيل لان القلب في
 اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال
 حرف لين من حرف صحيح ولا مكسبه بل على
 ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى
 من كلامه ما كان ليناً مبدلاً من همزة فتلي همزة
 كالاستثناء في التسهيل كالف آدم واما علة فانهما
 لا يردان الى أصلهما اما آدم فتقلب ألفه
 واو او اما علة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما
 ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يصني
 الرذم ويط يكون الحرف حرف لين مبدلاً
 من لين غير همز بل فينبى أن يقول مبدلاً من
 غير همزة تلي همزة كالف التسهيل

وسمى كما يقال في التكسير ملاءه وملاء واسقة لأن التصغير والتكسر
يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخرًا اشتراط فيه شرط ان لم يكن لدينا
وأن يكون بدلًا من غيرهم حتى لم يزل همزة كالم وقيل وروان وميزان وموقن فيقال موبل
وقويل وروان وموزين وميسين زوال موجب الابد لأن الواو انما بدلت في مال
فتصر كها وانفتح ما قبلها واتي قبل وميزان لتكسر ما قبلها وروان لان اجتماع
الياء موقن احدها ما بالكون وانما بدلت الياء وافي موقن لضم ما قبلها وكقراط
وذئب بالياء فيقال غريبه وذئوب بالهمزة فلو كان غير الازخر حرافا مخصصا بدلًا من
صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كضمه وقصبة وثرث
وترث وانأب في عباب وريب وقام وقويم بالهمزة وكذلك لو كان بدلًا من همزة تني
كادم فيقال أودبهم من غير ذلك لان الأصلها وهو الهمزة بعض زيادة واختصار
(قوله ولينانف لثانبا) قال شيخنا ونسبه البعض وبصح أن يكون مفعولًا ثانبا
لقبله لانتهى ليعقولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود الى أصله هو
المحلول لسانع انه المحلول اليه كليًا في حجة لا الهول كالواو قدبر (قوله فتقول
فيه ذؤيب) ووجهه زوال المسوق البدل وهو سكون الهمزة دما. يسي (قوله
فتقول في متعدد) وهو اسم فاعل من انعده وأصله موقن بدلت الواو تاء وادغت
التاء في التاء تصريح (قوله باءا التاء) أي الاولى المبعدة من الواو التي هي
فأه الكلمة وحذف تاء الاتصال سم (قوله فانه ردة الى أصله) زوال موجب
كلها وهوتا الاتصال تصريح (قوله موعد) أي اسم فاعل أو موعده أي اسم
مفعول أو موعده أي مصدرهما أو اسم زمان أو مكان (قوله لانها ما فيه) أي
وان كان فيه اجمال من حيث أحقاه انه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول أو ورد في
التصريح ان ميسوب لم يلتفت للابباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها
اجبال للابباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الخاملة على ذلك تعبئة
القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والافئكن ابقاء القلب على
ظاهره اصطلاحًا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح)
كافي دينار وقيراط اه سم وكافي ذئب بما على ان الهمزة حرف صحيح (قوله
ولا عكسه) أي ولا على عكسه كافي متعدد (قوله فيصغر على لفته) فيقال
أجبة ولاضر التقاء الساكنين فيه لان على حدة لان الأول حرف لين والثاني مدغم
فيه فهو كنبوصة تصغير خاصة سم (قوله غير محذو) لانه يخرج عنه المين المتقلب عن
صميم غير الهمزة كافي دينار والنتبل عن همزة لانتي همزة كافي ذئب سم انما يردان

• الثاني أجاز الكوفيون في نحو ناب عما ألفه ياتوب بالواو وأجازوا أيضا ابدال اليا في نحو شيخ واوا وانضمهم في التسهيل على جواز
جواز امر جوحا ويؤيده انه سمع في بضمة ٢٠٤ وهو عند البصريين شاذ الثالث اذا صغرا سم مقلوب صغر على لفظه لا أصله

(قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شيخ (قوله على جواز) أي جواز الابدال واوا
في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بوضمة
بقرينة قوله شاذ المتعدي للسمع خارجا عن البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب ألف
ناب ويا شيخ وبضمة واوا غير مناسب الا لو سمع القلب في باب ناب وشيخ أيضا وهو
خلاف المتبادر من تغييره بالاجازة ثم سمع في باب اللسنة من الابدال فوجب كافي الجمع
فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي قلبا مكانيا (قوله لان من الواجبة) فأصله وجه
قلب قلبا مكانيا بان قدمت العين على اتياء ثم قلبت اللام ألفا فتمزج كما هو افتتاح
ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس ١٥ قال
الاسقاطي وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم
رد القياسي هل يجوز استعمال القياسي ١٥ وحزم البعض بالمتع أخذ من
التعليل بالابتناس تصغير عويد (قوله فلم يردوا له) أي إلى أصلها وهو واوا
(قوله وحسن الجمع الخ) قال أبو حنيفة إن أصل الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع
والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتأخر ١٥ سمعوني قال سم
وهو يجب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم الحال عليه وهو ما قبل هنا (قوله
عقد المائتين) كذا يحفظ الشارح وفي بعض النسخ عهد والاول هو ما في الشواهد
للعين وفي قوله المائتين دون المائتين ياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين
من جواز حذف المقدة قبل الآخر بلا تقويس الياء عنها في نحو قرطاس وعصفور

كأمر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسباني
أن تصغيره تصغير ترخم حبيض ١٥ اسقاطي وقرة فيقال فيه حويض أي برز
الهمزة إلى أصلها وهو الياء فصر على مثال فصيل هذا هو الصواب وما في كلام
البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صلب بصاد مهيمة) وموحدة اسم شجر رمز
(قوله الالف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كجاء كأمر
فالالف الثانية تظبع عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما تظبع في موضع
واحد وهو ما أتت به منقلبة عن ياء (قوله وكل المنقوص) أي الناقص منه
شيء ولو لم يبدل لا تحذف ليل تميله بالياء على ما سبق في المصطلح عليه (قوله ومحل
هذا) أي التكميل المذكور (قوله ملأ بمحو الخ) أي ما لم يحو بعد الحذف
سرفا زائد الشاغر التاء وقولنا زائد هو ما يؤخذ من التثنية الثانية التي في كلام
الشارح أي وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسباني في الشرح الاحتذاء عن زل
المستف هذا والتي صادق بأن لا يحوي ثالثا أصلا كيد أو يحوي ثالثا هو ما ذكر

شعوبه فانه من الواجبة قلب فاذا صغر وقبل
جوهه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة
إلى ذلك (حذف عبيد) حيث صغره على
لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد لانه
من عاد يعود فلم يردوا الياء لتلايقس
بتصغير عود بضم العين كما قالوا في جمع
أعياد ولم يقولوا أعود لما ذكرنا (وحسنه
البيع من ذما التصغير) يعني انه يجب الجمع
التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب
للتصغير فقال في ناب وباب وميزان أتياء
واواب وموازن الاما شذ كما عايد وقوله
حتى لا يصل الدهر الاما شذا

ولان الالف اقوام عقد المائتين
يزيد الموائق (تنبيه) هذا الحكم في التكسير
الذي يتغير فيه الأول أما ما لا يتغير فيه فيبقى
على ما هو عليه نحو قمية وقيم وقمة وديم
(والالف الثاني المزيد يجعل واوا) نحو ضارب

وضرب وماش وموش كذا ما لا أصل
فيه يجعل كالف صاب وعاج فقول فهم
صوب وعويج (تنبيهان) • الأول مما
يجعل واوا أيضا الالف الثاني المبدل من
همزة تلي همزة كدم تقول فيه اويدم كما تقدم
التثنية عليه • الثاني حكم التكسير في ابدال
الالف الثاني حكم التصغير فقول ضارب
وأوادم (وكل المنقوص) وهو ما حذف منه
أصل بان ترد الياء ما حذف منه (في التصغير)
لثلاثي ثنية فصيل ومحل هذا (ما لم يحو غير
الثالثات)

كسنة وابن وقول البعض أو يحوي ثالثا غير التاء خطأ كعمل شينا التي صاد قلبان
لا يحوي ثالثا أصلا وهو ثنائي الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير
الاسم حال من ثالثا على قاعدة أن نعت التكررة إذا تقدم عليها أعرب حالها
(قوله كما) مثال للمنقوص ان جعل جمع المشروب الا ان المنصف قصره
لضرورة وتظهر في التكميل ان جعل ما الاسم أو الحرفية واعلم أن الشارح أولا
جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله مود الخ وثانيا جزم بأن مراده
ما الاسم أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما إلى ان الثاني الخ وثالثا ردحيت
قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتأمل سم (قوله في خذوكل ومذا علاما)
أصل خذوكل أخذوا كل بهز تين حذف الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعتها
هزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حيث ذاعل من مذ ومذا علاما بالبعث
تصغيرها إذ لا يصغر الا الاسم المتكسر كما مر (قوله وسه) أصله سه وهو الدريد
أصلها يدي يسكون الهمزة على الخلاف وحرفه صرح وهو القريح (قوله
وبديه) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بل تاء والصواب الأول (قوله
لم يعضه بها) لكونها في حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وسنة) و
اعترضه بأن فيه جمع بين العوض والمعوّض عنه ويمكن دفعه بأن تاء الجعفر
تخفيف لتأنيث ولم يعضه بها عوضية أصلها هي ليست التي كانت عوضا بل التي
تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنة) رد لانه وهي الواو قلبها بال لا اجتماعها
مع ياء التصغير وسبق احدها بالكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنة
(قوله وميت) يتخفف الياء وهذه الياء فعل فالحذف عين الكلمة (قوله
في هاروشا) اعلم أن أصلها هاروشا وشارف الحذف الواو على غير القياس
فوزنها قال وكان القياس قلبها عزة وقد جاء على القياس أيضا فقل هاروشا ثلث
بوزن فاعل وقال بعضهم حذف الالف الزائدة وقلب الواو ألفا تعز كما وانفتح
ما قبلها فوزنها على ما قيل يسكون العين باعتبارها بعد القلب وبكسرهما باعتبارها قبله
وعلى أن الحذف الواو يعزى الشارح حيث قال وشذ هو برز الحذف يعني الواو
لأن الكلام في رد الحذف الأصل لا الزائد وفيها لغة ثلاثة وهي جعل عينهما
بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضعه اللام كسرة لتناسب الياء فوزنها قاله واعربها
على هذا أعراب الجعل كداع وغازو على غيرهما تقدم أعراب الصحيح فترك الزاء
والكاف جزم كانت الأعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والمجرور
وشو ين بكسر الهمزة والكاف من غير رد الحذف والبالغي سا كان هو والتونين

كما أصله ومقتول فيه موه برز اللام وكذا
تضعل في خذوكل ومذا علاما وسنة
فتقول فيها خذوكل برز اللام وسنة
برز العين ويدي وحرف صرح برز اللام
ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعضه بها و
أيضا كما يكمل الثاني نحو عدة وسنة فتقول
فيها وسنة برز فاء الأولى ولا م الثاني
وان كان المنقوص ثالثا غير التاء لم يرد إليه
ما حذف لعدم المساحة إليه لأن بناء فعل
يتأني بدونه فتقول في هاروشا وميت هو برز
وشو ين وميت وشذ هو برز الحذف

وأشار بقوله كما إلى أن التثاني وضاع بكمل
 وأضاف التصغير كما يكمل المنقوص فوسلا
 إلى بناء فصيل إلا أن هذا النوع لا يعلم ثالث
 يراد إليه بخلاف المنقوص وأجاز في الكافية
 والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل
 بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى جماعتي
 وهي والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف
 فتقول فيها منين وهليل وصرح في التسهيل
 بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم ~~لكنه~~
 لا يظهر لهذا الوجهين أثر في ما لا أهمية أو
 الحرف إذا مسمى بها فالتكثير على التقديرين
 مسمى (تثنيات) الأول انما حال غير التاء
 ولم يقل غيرهما ليشمل تأنيث وأخت فلها
 لا يثبت بها أيضا بل يقال بنت وأختة يراد
 المحدث هو الثاني يعني بقوله ثالثا زادا على
 حرفين ولو كان أولاً وأوسطاً فالأول كقولك
 في تصغير يري مسمى به يري من غيردة
 اعتدادا بحرف المضارعة وأجاز أبو
 عمرو والممازني الرقيق قولان يري موقوف
 يراد لا يتون على أصل مذهبه في بعل تصغير
 بعل ونحوه وتقدم مثال الوسط الثالث
 لا يثبت أيضا بمزة الوصل بل يراد المحدث
 عما هي فيه وانما يذكر ذلك لأن ما هي فيه
 إذا صغر حذف منه فيبقى على حرفين لأن ثالث
 لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما مسمى
 ونحو يحدف همزة الوصل استثناء عنها
 يصحرك الأول الرابع قوله كان أراد به اسم
 الماء المشروب فهو تثنى صحيح وهذا هو
 الظاهر كما مر الشرح عليه وإن أراد بها
 الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو
 نظيره لا يثبت لأن ما أحسنه كلف وأحرفه من
 التثاني وضاعا من قبيل المنقوص فيكون

وفي التصغير شويكارة وعلى لفظة هاتروشاتك هو بروشوك بتشديد التثنية وعلى
 غيرهما هو بروشوك بتخفيف الباء من غيردة المحدث (قوله بحرف علة)
 بأن يزاد عليه يا وقيل أن تثبت الحقة بما لا يضافت في هل على أو أو أفقت
 طلو ثم أعلمه اعلال سدوقه زيادة على ولا يظهر الأول وبه جزم الأدي وادعاء
 كلام التسهيل ووجه الثاني أن ما حذف لاه واوا أكثر ما حذف لاه يا تصریح
 مع بعض زيادة من المرادى (قوله فالتكثير قول الخ) لأنك على الوجه الأول
 أن كلف يا وجب ادغام التثنية أو أو وجب قلبها يا ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني
 زادا التثنية بدل يا وتدغم فيها يا التصغير وأما ألف ما قبل بدل واو بكل حال علا
 بقوله والألف الثاني المزيد يجعل واوا الخ ١١ سم وفي كلام الفارسي ما يشعر
 بالفرق حيث قال إذا مسمى بحرفين فالتثنية ألف أو أو أو يا وجب التخفيف في
 التصغير وغيره فلو مسمى بواجب تضعف الألف ثم قلب الألف الثانية
 همزة لاجتماعهما ساكنين فيصير ما إذا صغر قال موى بتشديد الباء الأولى
 يا التصغير والثانية أصلها همزة قلبت يا جوازا ١٢ قوله جوازا يقتضي أنه
 يقال موى بمهمزة بعد يا التصغير فيصير الفرق (قوله برد المحدث) أي
 وحذف التاء والياءان بها التانيث والمحدث الواو المنقلبة في التصغير يا
 لاجتماعهما مع يا التصغير وسبق احدهما بالساكن (قوله مسمى به) قدبه
 لأن الفصل والحرف لا يصرغان إلا إذا مسمى بهما (قوله من غيردة) أي لعينه
 وهي همزة إذا أصله رأي (قوله فيقولان يري) همزة بعد يا التصغير وتنوين
 عوض عن الباء المحدث لا لتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه في بعل)
 أي من اثبات الباء وعدم تنوين عوض حكما في باب ما لا يصرف فلا يوجد
 في بعض النسخ من كآبة يعيسى بالباء وما يوجد في بعضها الآخر من كآبة بلابا
 صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الأرجح
 ثم ذكر شيئا تتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا يتون أنه لا يتون تنوين
 الصرف ويتون تنوين عوض وما ذكره البعض من أن كآبة يعيسى في بعض النسخ
 بالياء تعريف كلاهما خبط منشأ القطعة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح
 في باب ما لا يصرف واقه تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو
 ضوهاروشا تومست (قوله حذف منه) لأنه يضم أوله فيبقى عنها بفتح الأول
 تصریح (قوله كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله واو الخ عقب قول المصنف
 كما (قوله فهو تنظير) أي في مطلق التكميل والافتكامل المنقوص يراد

ما حذف منه اليه وهذا لا يعلل بحذف فريد اليه أفاده المرادى (قوله حتى
 يصغر) أى الى أن يصغر (قوله وجب التصغير) قال البعض للابتن اثبات
 اسم مغرب على حرفين آخره حرف لين محذوف وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم
 الظاهر لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المغرب على ثلاثة أحرف وهل ويل
 مسعى جها مختلفان لذلك على ان الثنائى وضعاً إذا سعى به لا يعين فيه الاعراب بل
 يجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا فى جراء (قوله
 اعطين) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله
 دوتوسى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدوت بالادية والحي القليلة اه تصريح
 ودال الدوت مهمله (قوله وأصلهما لوبو ودويو) أى فقلت الواو ياء لاجتماعها
 مع الباء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويقال موى) أى بابدال الهمزة ياء
 وادغام ياء التصغير بها وتقدم عن الفارضى ما يندرج جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال
 (قوله فى تصغير الماء المشروب الخ) ويقال فى تشبيهه ما أن وما وان قرأ الجديوى
 فالتى الماء أن والحسن فالتى الماء وان وجهه فى القلة أمواه اه فارضى أى
 وفى الكثرة مياه وأصله مواء فقلت الواو لوقوعها بعد كسرة (قوله لانه هاء)
 وأصله مواء فقلت الواو لالتصاق كسرها وفتح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله
 ومن يترخيم) أى مع ومن موصولة أو موصوفة فصرف بالرفع واكتفى خبر من
 أو شرطية فصرف بالجر وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط
 (قوله بالأصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام سندوفى (قوله
 المعطفا) قال الناطقى المعطف فى اللغة العطف وهو الجائز من كل شئ وعطفنا
 الرجل جنباً من لدن رأسه الى وركبه وقال المصكودى المعطف بكسر الميم هو
 الكساء مثله (قوله بتعريفه من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح
 ليعرض منه حرج ومحرجه لا مشاع يضاف الزيادة فيها لا خلاها بالزينة عند تصغير غير
 الترخيم أى فلا يسمى تصغيرها على حد حرج وحريم تصغير ترخيم اه ذكرنا وقوله
 الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى قوله من الزوائد إشارة الى أن نحو جعفر
 وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد فيه صرح فى التوضيح فلا بد من امرين
 أن يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم
 (قوله جعيد) وان صغرت لا ترخيم قلت فى حامد حو عه وفى جعدان جعدين
 ان ثبت لم يجمع على جادين والاعجدان وفى محمود مجيد وفى جدون جدين اه
 فارضى أى وفى جاد جعيد وكان على الشارح ان يذكر مع الاسماء الخمسة محمدان

قوله وسقطت
 تصغيره الأصل
 بالهاء والجرى
 الزوائد
 الغنى الزوائد
 اه

وعام القول فى هذا انه إذا سعى بغا وضعها
 فان كان ثانياً جميعاً نحو حمل ويل لم يزد عليه
 شئ حتى يصغر فيجب أن يضاف أو يزد عليه
 بما يقال ليل أو هلى فان كان مكان معتل
 وجب التصغير قبل التصغير فقال فى لو
 وكى وما علاماً للو كى بالتشديد وما بالمد وذلك
 لان زدت على الالف ألفاً فالتى ألفان
 فأبدلت الثانية همزة فأذا صغرت اعطين
 حكمه دوتوسى وما فىقال لوى كما يقال دوتى
 وأصلهما لوبو ودويو ويقال كنى ثلاث
 يأت كما يقال حى ويقال موى كما يقال فى
 تصغير الماء المشروب موى به الا أن هذا لانه
 هاء فزنت اليه كما تقدم فالتامس قال فى شرح
 الكافية وقد يكون المحذوف حرفاً فى لفظة
 وحرفاً آخرى فى تصغيره فانه قد هذا وتارة
 بردها كقولك فى تصغير سنة سنة وعشبة
 وفى تصغير عضة عضة وعشبة اه (ومن يترخيم
 يصغر) كنى بالأصل كالعطف يعنى
 المعطفا) أى من التصغير نوع يسمى تصغير
 الترخيم وهو تصغير الاسم بتعريفه من الزوائد
 فان كانت أصوله ثلاثة صغرت على فصيل وان
 كانت اربعة فعلى فصيل فتقول فى معطف
 صطيف وفى أفرز زهر وفى حامد وجدان
 ومجاد ومجدو واحد مجيد وتقول فى قمر طاس
 وعصفور قريطس وعصفير

(تنبيهات) • الاول اذا كان المصغر
 تصغيرا لترخيم ثلاثي الاصول ومعلم مؤنث
 نطقه التاء فتقول في سوداء وجبلى وسعاد
 وغلاب سويدة وحسيلة وسعدة وعلبية
 • الثاني اذا صغرت نحو حائض وطالق من
 الاوصاف انما صغرت بال مؤنث تصغيرا لترخيم
 قلت حبيض وطلق لانها في الاصل صفة
 لذكر • الثالث سكن سيبويه في تصغير ابراهيم
 واسماعيل برحاء وسما وهو شاذ لا يقاس
 عليه لان فيه حذف املين وزايتين لان
 الهمزة فيهما في الاصل واللام اصول اما الميم
 واللام فياقتضيان اما الهمزة ففيها اختلاف
 مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه
 انها زائدة وثبتني عليهما تصغير الاميين لغير
 ترخيم فقال المبرد ابريه واسميسع وقال سيبويه
 بريهم وسيميل وهو الصحيح الذي سمعته ابو زيد
 وغيره من العرب وعلى هذا ثبتي جهما اقتضال
 التثنية وسيبويه ابراهيم وسما عيل وعلى
 مذهب المبرد ابراهيه واساميسع وحسكى
 الكوفيون براهم وسما عيل بغير ايه وبرا همة
 وسما عله والهاء بدل من الساء وقال بعضهم
 ابره واساميسع وانما زعل براء كما يقال في
 تصغيره بره والوجه ان يجمعوا جمع سلامة
 فقال ابراهيمون واسما عيلون • الرابع
 لا يتصغر تصغيرا لترخيم بالا اعلام خلافا لقراءة
 ونعلب وقيل للكوفيين بدليل قول العرب
 يحري ليسن ويؤتم مصغرا يلق ومن كلامهم
 جاء بأم الرقيق على طريق قال الاصمعي ترسيم
 العرب انه من قول رجل رأى القول على

جل

تصغيرا بترخيم أيضا جداول خلد ولم يثقف للاباس ثقة بالقرائن اه وقال سم
 وتبعه البعض هومن باب الاجال لا الالباس اه وفيه ان التبادر من جديد كونه
 مصغرا وهو خلاف المراءى تادور خلاف المراءى الباس وقد يمنع التبادر لقلة
 التهمة بحد فبقى الامر على الاجال أو يقال هرادسم ان حدا تحفل للاسماء
 الخمسة على السواء فلا شافي تادور غيرها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من
 المؤنث الثلاثي في الماك أي اذا صغرت تصغيرا لترخيم كما سترعه (قوله وغلاب)
 فالعين المحبة وفي القاموس انهم سمو غلاب كسحاب وغلاب ككسكاب وغلاب
 كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصروا شيئا السد (قوله الثاني اذا صغرت نحو
 حائض الخ) لوجه الاستثناء مما قبله وقال الا اذا كان مصفا خاصا بالمؤنث فلا تطفه
 التاء لكان انصب (قوله لانها في الاصل صفة للذكر) والاصل شخص حائض
 وشخص طالق أي خضعت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التام فرعى فيها الاصل
 ولولا ذلك لكانت التاء لانه مؤنث ثلاثي في المالك وذلك اذا صغرت تصغيرا لترخيم
 فهو كجلى فأقاده الاسقاطي (قوله في تصغير ابراهيم واسماعيل) أي تصغيرا لترخيم
 (قوله وهو شاذ) أي باقتضى من سيبويه والمبرد وقاسه على رأى سيبويه بريهم وعلى
 رأى المبرد ابريه (قوله لان فيه حذف املين) أي والاصول لا يحذف منها أكثر
 من واحد كما مر (قوله انها اصلية) لان هذا أربعة اصول ولا يصح كون الهمزة
 زائدة أولا في ثبات الاربعة فهو غشائي فلا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف
 من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم
 أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله
 ابريه واسميسع) يحذف انما من وقع وليس الياء منه (قوله بريهم وسيميل)
 يحذف زائدتهما (قوله براه) بكسر الهاء مشوكة وأصله براه بالياء فحذفت
 لانتقامها من تنوع التثنية ثم اجازة بعلب براه ان كانت بالقياس على بره
 كما اشهره كلام الشارح وصرح به القاريضي ورد عليه انه قياس على شاذ والشاذ
 لا يقاس عليه مع انه قياس مع الفارق وهو ان التصغير يكون لترخيم بخلاف الجمع
 ومع انه يلزمه اجازة جماع أيضا قياسا على يجمع وان كانت السماع ولم يسمع جماع
 فالأمر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغيرا لترخيم (قوله والوجه
 أن يجمعوا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الرقيق) بضم الراء وفتح
 الموحدة أي بالهامة واقتصر ما مر من الضمير في جاوله الرجل ويكون من
 اقامة ضمير النسبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها والله تعالى

الرفيع

وقد الباس
 يدل على انه
 مراد الراجح
 خاله قوله
 لطفه بالقرائن
 تامل هذا
 هو كانه

المصغر
 وقوله ابريه
 لعل ابريه
 تامل ثم

وقد وتوضيح
 انما في التثنية
 صنفين
 كما في التثنية
 اه بخلاف
 لا يشك
 بيا الموحدة

اورق وظل الواو في التصغير هـ والخاص
 لافرق بين الزوائد التي للاحق وغيره فتقول
 في خفند ودومفند وسفند وخفند
 وقفس وضمفند بخفف الزائد للاحق
 وانفندد الظلم السربع والضمفندد الغنم
 الاحق واسمها التائيث ما عرفت من
 مؤنث عام من التاء (تلاقي) في الحال
 (كس) وداو تقول في تصغيرها سائنة
 ودورة أو في الاصل كبد فتقول في تصغيره
 يذ أو في المال وهذا نوعان أحدهما ما كان
 رباعيا بقدر لأم معتلة فانه اذا صغر تلحقه
 التاء نحو ساء وسمة وذلك لان الاصل فيه
 سمي ثلاثا بآت الأولى ياء التصغير والثانية
 بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة لخفت احدي
 الياءين الاخيرتين على القياس المقر في هذا
 الباب فبقي الاسم ثلاثيا فتلحقه التاء كما تطلق
 الثلاث المجزوءة والاحرف ما صغر تصغير الترخيم
 مما اصوله ثلاثة نحو سبي وقد تقدم بيانه
 ثم استق من الضابط المذكور نوعان لتلحقهما
 التاء اشارة الى الاول منهما بقوله (ما لم يكن
 بالتاء يري ذاليس) كنجرب (بقر) في لغة من
 اتهمها (وجس) أي فانه يقال فيها نجير وغير
 وجس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقرة وخيسة
 بالتاء لانه يلبس بتصغير شجرة وبقرة وخيسة
 ومثل خمس بضع وخمس فيقال فيها باسبع
 وعشيرة ولا يقال بسبعة وخيرة لانه يلبس
 بعد المذ كروا شادالي الثاني بقوله (وشذرك
 دون لبس) أي شذرك التاء دون لبس في
 ألقاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود
 وشول وناب اللسن من الابل وحرب وفرس
 وقوس ودرع الحديد وعرس وضى وتعل

أو تكون الإضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ
 لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس وأي رجل القول على رجل اوراق حال
 جاء تابا ثم الريق على اوراقه مقدر (قوله اوراق) هو من الابل ما في لونه يابض
 الى سواد وهو من الحب الابل لاجل اعلوا سيرا قاموس (قوله خفندد) بقاء
 محبة فنون قد الين مهمتين كسر جمل ومثله خفندد لان أوله ضاد محبة (قوله
 التلقيم) بفتح القاء المحبة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد
 وزنيب تصغيرها سعد تشديد الباء وزنيب واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء
 خلفته وعدم طوبه (قوله بدل لام الكلمة) هي الواو المتقلبة هـ في ساء لان
 أصله ساء لانه من سبابه فتقول شيئا والبعض أصله ساء فهو مثل ساء كساء
 (قوله بخفف) اخذت الياء من الياءين الاخيرتين هي الثالثة لام الكلمة عند الجهور
 ومقتضى كلام الناطق في التسهيل أنها الثانية المتقلبة عن الالف فانه الشارح على
 التوضيح (قوله على القيس) وهو حذف احدي الياءات الثلاث عند
 اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا ردفه فيهم على مهميم وحى على حى
 (قوله ذاليس) أي سباد رانته خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أي وست
 وسبع وتسع (قوله وذود) بذال محبة مفتوحة فواو كنة قد الهملة من
 ثلاثة ابعة الى عشرة وقبل غير ذلك (قوله وشول) بضع الشين المحبة وسكون الواو
 اسم جمع شائلة وهي من الابل ما في عليها من جملها أو وضعها سبعة اشهر تغلب فيها
 وجمع الجمع أشوال واما شول كركم فجمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها أي
 ترفعه للفاق ولان لها احلا كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا
 كركم رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ
 واما شيئا السيد فعد تصغيره بفتح الشين ذ كمالا يناسب الا لا الثاني وهو خط
 (قوله وحرب) قد يقال تصغيره بفتح حـ طوق التاء وقع في القيس بصغر حـ
 الحديد اه سم أي يكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال في القاموس
 الفرس لذ كروا الاتي وهي فرسة اه فمل ان الفرس يقع على الذ كروا الاتي وحينئذ
 يحتاج المثال الى التقيد بالواقع على الاتي (قوله الحديد) احتزبه عن درع
 المراتبة بضمها فانه مذ كرو بفتح درع الحديد ادراع وأدوع ودروع ورجع الدرع
 بمعنى القصص ادراع صككذا في القاموس (قوله وعرس) قال في القاموس
 العرس بالكسر امرأة الابل ورجلها ولوبة الاعداء قال وبالضم وبمعنيين طعام
 الوليمة ثم قال والنكاح اه فمل ان النكاح هنا العرس بالكسر وان ضبط شيئا

فولع من شاة
 أي أي اسم
 جمع أو كما
 نوعه من
 اول القدر
 اه

وعربه ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الذرع والحرب فلا يكرنان من هذا القيل وبعضهم ألحق النساء في عرس وقوس فقال عريسة وقويسة (تبيهاة) ه الأولى لم يترس في الكافية وشرحها والتسهيل لاستئنا النوع الأول نحو صبر وعس ه الثاني لا اعتبار في العلم باعتقال عنه من تذ كبر ٢١٠ وتأييد بل تقول في جمع علم امرأة ربيعة وفي عين علم رجل عين خلا فالابن

الابناري في اعتبار الأصل فتقول في الأول ومع وفي الثاني عينة وبنوس يميز واخج لذلك يقول العرب فورة وعيشة وأذينة وفيرة وهي أسماء رجال وليس ذلك جمعة لا مكان أن تكون النتيجة بها بعد التصغير الثالث إذا جئت مؤنثا بنت وأخت حدثت هذه النساء ثم غرت وألغت ثا التائث فتقول بنسبة وأخية وإذا جئت بهما ذكرًا لم تلحق التام فتقول بن وأخي (ودره لحاق نا فيما تلتا كثر) ثلاثا مفعول بك وهو بفتح التاء بمعنى فاق أي تدل على لحاق النساء في تصغير لما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في ورا وأمام وقدام وورثة والهزمة وأمة وقد بدية (نبيه) أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حباري وتغزي حيرة ولغيفة فعبارة عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته قانه قال ولا تلحق دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذف منه الف التائث خامسة أو سادسة ومراة المقصورة لقوة بعد ذلك ولا تحذف المدودة فيعوض منها خلا فالابن الابناري أي فانه يميز نحو بالاء وبركاسا نحو يقلة وبريسة والصحيح هو بلا وبريسا (وصغروا) شذوذ الذي التى ه ذامع الفروع منها تالوفى ينى لما كان التصغير بعض تصاريق الاسماء المحركة ناسب ذلك ان لا يطق اجماعهم تمكن ولما كان في ذال الذي وفروعهما شبه بالاسماء المحركة بكونها توصف ويوصف بها استمع تصغيرها لكن على وجه خالف به تصغير المحرك فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير عوض من جهة ألق من يدة في الآخر

بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فهما نظر قد بر (قوله وعرب) بفتحين ويضم فكون خلاف العجم (قوله وصف) بفتحين كافى القاموس والتصریح وقال الفارسي يفتح النون وكسر الصاد الهجمة (قوله وبنوس يميز) أى اعتبار الأصل كما يميز اعتبار الحال (قوله واخج) بالبناء الجهورى واللفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الابناري وبنوس (قوله إذا جئت مؤنثا بنت وأخت الخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كافى الدما مبنى وانما قد بالتسمية ليقرب بين نسبة المؤنث ونسبة المذكر (قوله في ورا وأمام وقدام الخ) قضيت ان هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن في الفارسي عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا ورا وقدام وعليه يكون لحاق النساء أماما شاذ من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المحركة كتي وأبن وفي الفارسي أيضا عن ابن أبيشاذ ولا تصغر عند لان المراد تصغير الظروف القرب وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغر غدا جلا على نفسه وهو أس لأن أس غير متحرك يماضيه من معنى الحرف اه ومزائل الباب زيادة بيان (قوله وورثة) بتشديد الباء قبل الهزمة (قوله وقد بدية) بوزن ضعيفه (قوله جعرة) بتشديد الباء (قوله باقلا) بفتح اللام إذا مدت كما هو الفرض قال في القاموس السابق وتختف والبالغة مخففة معدودة القول الواحد شبهة أو الواحد والجمع سواء اه (قوله وريسا) هم الناس كما مر في التائث (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وهذا أى مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتنى وتجمع فارسي (قوله خولف به الخ) ذكر زوجين للخالقة وبني ثالث في ذواتها وذيان وتبان وهو وقوع به التصغير ثانية فتقر به في زيادة ثالثة يعنى في غير ما ذكر ومن الخالقة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فلا وتفعلا وتفعلا في الاسماء المحركة (قوله فترك أولها) كاللام المحركة في الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كافى الذى والتى وذاتا وضعت لام الذيا والتى في لغة كافى التسهيل أو الضم كافى الأولى وأولاه (قوله وعوض من جهة) أى انجذب التصغير فلا ردان أوليا وأولاه في جهة ما ألقى ضم أولها ولا يجمع بين العوض والمعووض ويسان عدم الوردان الضمة فهما أمثلة والالف فهما كافاه ليس عوض عن الضمة التى كان يبنى أن تكون فيهما حال التصغير ولكن كل باقية الضمة الأصلية قد بر وهبذا التعويض في غير المختوم بزيادة تنبيه أجمع أمانيه فلا تعويض لطوله بالزيادة تخفف

النظر في ان
هذه له اذ قال
هذه تحت الضمة
وقوله
شذوذ الذي

فيه (قوله ووافقت المتكهن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في الذين
والذين والذين وذوا ونبأ ونبان وهو رد الأصل المحذوف من مكبر اسمها اليها
ولا يضر حذفه ثانياً من الأربع الأخيرة لأنه له تصريفة وهي فوالى يا آن ثلاث
كاسمات في الشرح والمحذوف له كالتاب فتأمل (قوله وفي تنبيههما) السبادر
من الصنف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع الصغير الذي والى وحسنه
يكون في كلامه تقدير مضاف أى في تنبيه مضرهما وكذا يقال في نحو قوله بعد
في جمع الذي الخ ثم المراد التنبيه والجمع الصوران لما تقدم في محله ان الذين والذين
ليسا متين وجعا حقيقة على الاصح من اشتراط الاعراب في المتين والجمع بل هما
صفتان موضوعتان للذين والجمعين شئ آخر وهو ان المفهوم من هذا انه يؤخذ
المفرد المصغر وبقي ويجمع وليس هذا تصغير المتين والجمع كاهو ظاهر كلام المصنف
وكلام الجارودي يضر ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المتين والجمع
تقدير (قوله في جمع الذي المذون) يرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رضا
بالواو وأما على لغة الجهل فلا فرق بين الرفع والنصب والجر ذكرها (قوله
كالقصور) أى في فتح ما قبل علامة الجمع كالعطفين (قوله ومنشأ اختلاف من
التثنية) أى الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال
في التصريح والقال على القولين مقتوحة (قوله حذف القاء في التثنية)
أى ولم يلق بقاء وقوله تنصيف أى فهي غير معتبرة (قوله وفرق بين المتكهن) أى
الذي يلق بقاء الله المختوم بها بقاء عند التثنية كنبى (قوله لاتقاء الساكنين)
أى فيكون حذفها له تصريفة والمحذوف له كالتاب فكذا في الجمع عنده تنبي
الفتحة دلالة على ما وقد يقال للاختصاص فلا تخلص من التقاء الساكنين بقلب الالف
يا في التثنية كاهو قياسي تنبيه ما آتاه ألف زائدة وله أن يجيب بالفتح بين المتكهن
وعضه ولا يضر ذلك في كون حذف الالف لاتقاء الساكنين فتأمل (قوله
جمع التثنية) يهدف الله لاتقاءها ساكنة مع ألف الجمع (قوله والقويتا)
بقلب القاء الثلاثى واوا وقصها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف
التعويض عن الفتحة وانما حذف الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل
الو قيسارم أن يكون المعبر خمساً بزيادة الاق في آخره سوى ياء التصغير وذلك
لا يكون في المصراع ادهم (قوله والقويتا) بقلب القاء الثلاثى واوا وقصها لاجل
ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر
في الروايات لكن في الفارسي ان المحذوف من هذه الهمزة (قوله والقويون) أى

ووافقت المتكهن في زيادة اسمها كنه ما لا
بعد قصة تفصيل في الذي والى اللذان والآن
وفي تنبيه اللذان والآن والى اللذان والآن
سبويه في جمع الذي اللذان والآن والآن
جرا ونسباً بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء
وقال الاخفش اللذان والآن والآن بالفتح
كالقصور ومنشأ الخلاف في التثنية تنصيفها
يقول حذف القاء في التثنية والاختصاص
وفرق بين المتكهن وغيره والواو في جمع التثنية
حذف لاتقاء الساكنين والقويتا في الجمع
القياس وهو جمع التثنية والقويتا في جمع التثنية
سبويه من الموصولان التي صغر غير اللذان
والسبوتينهما وجهها وقال في التسهيل
والقياس والقويتا في اللذان والآن والقويون

في اللاتين واللاتين فزاد تصغير اللاتين واللاتين ونظا هر كلامه ان اللاتين واللاتين كلاهما تصغير اللاتين اذ الاول منهما مذكور
الاخفش واما اللاتين فانها جميع اللاتين كما سبق فتصور في جملته تصغير اللاتين ومذهب سيبويه ان اللاتين لا يصغر استفهاما بجميع اللاتين وانما
الاخفش ايضا اللاتين التي في غيرهم موزعوا ٢١٢ من اسماء الاشارة ذواتا ناطقا وذواتا وبيا وفي التنبيه ذواتا وبيا وعالوا في الی

مطلقا وفي حالة الرفع والالوين في حالة النصب والجر لفتان والياء المستدتيه
التصغير مدحمة في الياء المبدية من همزة اللاتين قال عبد القادر رويت في نسخة
محذرة من شرح الشافية للمصنف الويون بابات الهمزة بعد المنناة التصنية
السائكة (قوله في اللاتين واللاتين) ثم صرح بترتيب الياء (قوله تصغير
في جملته تصغير اللاتين) لان اللاتين يعني تصغير اللاتين وهو اللاتين (قوله اولياء الخ)
ضمة اولياء التصغروا ولما لم يلبس الضمة المبتدئة بالتصغير بل هي الضمة الموجودة
حال التكسير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه
أن يقول ولا م البد (قوله ثلاث ياءات الخ) فخره انما ياتي على ان ثلاثي
وان اصله ذي ياءين وان المحذوف منه عينه لاطي قول الكوفيين انه وضع صلي
حرف هو اصل وهو المذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاسمي وهو الالف كما
لا يفتي ولا صلي قول السرا في انه وضع على الحرف كحركات اللاتين وان كان
يكمل في التصغير كما تقدم ان الاصل ذي ياء عليه ذيا لا ذي ياء لا على القول بان اصله
ذو لوان اصل ذي ياء عليه ذو وا محذوف العين وقلب اللام ياء بالاجتماع مع الياء
وسبق احداها بالكون ولا على القول بان اصله ذو لان اصل ذي ياء عليه ذيا
محذوف من الكلمة ولا على ان المحذوف من ذال الهمزة لان المحذوف من ذي ياء عليه
اللام هذا هو تحقيق المقام به يعلم ما في كلامه ايضا والبعض من التساهل والتصور
(قوله فاستقل والى ثلاث ياءات) او رده عليه ايضا السيد تصغير على حي مع
ان فيه نوالها و اجاب بان تصغرا اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يفتل
فيه ذلك التوالي بخلاف المحكى (قوله من ثلاثة اوجه) بقى رابع وهو ان قوله
صغروا واشدوا يقتضي انه لا يقاس على ما جمع منه وليس كذلك بل فاس جمع من كبار
النساء كالمزني وغيره على ما جمع منه وحيد لا يوصف بالشد ولا جيب عن هذا
بان المحصى لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه في القائل بعدم القياس غزي
(قوله لم يتبع سيبويه تصغيرها الخ) اجيب بان سكونه عن كيفية التصغير لانه
احال الامر في ذلك على السماع غزي (قوله يوهن في حشر) انما عار بالاجام
لاحتمال ان معنى قوله منها أي من القروع لا بقية التصغير (قوله غزيرا) علل
في التوضيح عدم تصغير ذي الياء به تصغير ذاهم تصغيري بالاشتقاق عنه تصغير
نا (قوله الآريسة) زاد الهمع المتأدى وأوه فقال أوه كما قال ابي زيد
(قوله والركب المزني) ولو عددا (قوله في لغته من يثاها) أي بيلك وسبويه
(قوله وبيلك وسبويه) أي تصغير صدرها كما تقدم (قوله بصغرا اسم الجمع)

بالتصغير بالركب ولا بالياء ولم يصغروا منها
غير ذلك (تنبيهات) * الاول لاسماء
الاشارة في التصغير من التثنية والخطاب
ناله في التكثير قاله في السهيل * الثاني
قال في شرح الكافية اصل ذواتا ذيا وبيا
ثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثانية
لامها الوسطى ياء التصغير فاستقل والى
ثلاث ياءات قصد التثنية بحذف واحدة
فلم يجر حذف ياء التصغير لانه لا يها على معنى
ولا حذف الثالثة لانه لا يها على معنى فاقبلها
فلو حذف لم يفتح ياء التصغير وهي لا تفتك
لنهما ياءات التكسير ففتحت حذف الاولى
مع انه يلام من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية
واعترف لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة
تصغير مالا يمكن له تصغير ما هو ممكن
* الثالث قول الناظم وصغروا واشدوا البيت
معتز من ثلاثة اوجه اولها انه لم يبين
كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهن ان تصغيرها
كتصغير المحكى فانها ان قوله مع القروع ليس
صلى عومه لانهم لم يصغروا جميع القروع
كما عرفت فانها ان قوله منها نوافي يوهن ان في
صغركا صغروا وقد صرحوا على انهم لم يصغروا
من انما الموزن الا تا وهو القهوه ومن
التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المحكى الا
ذا واذنى وفروهما الا في ذكرهما
ولم يذكر من انما الموزن غير تا * الرابع
لم يصغر من غير المحكى الا اربعة اسم الاشارة
واسم الموصول كما تقدم وأقل في التعجب
والركب المزني كبيلك وسبويه في لغته من
نساها فاما من أعربها فلا اشكال

علا قوله
بما الاصل
في جعلها
على
ولا حذف الالف
لجاءه الالف
ان في ما قبلها
ان في ما قبلها
ان في ما قبلها

وتصغيرها تصغير المحكى فحوما أجسبه وبيلك وسبويه (خاتمة) بصغرا اسم الجمع لانه قال في ركب كركب
وفي مراءه يوهن وكذلك الجمع الذي على احد اربعة اقسام كقولك في اجبال اجبال وفي افلس افلس وفي قبة قبة وفي ابيدة ابيدة

كره وقوم ونفر فقال رهط وقوم ونفر ولا تلبثه النساء ان كان لثلاثين وان ناز
 نأية بخلاف ذود وابل فقال ذودة وأبلة قاله الجوهري وأما ركب فمثل كونه
 اسم جمع وهو المشهور يقال ركب على كونه جمع ركب كما عند الاخفش في
 الى مفردة وبصرته يجمع يقال ركبون هكذا في القارضي وكلم الجمع
 اسم الجنس الحي فقال في ترجمه كافي الجمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع
 ما يشبهه (قوله قنانيا) قد يقال لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيل
 (قوله انه تصغيراً لملان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العنق (قوله لأن
 فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقية التمثيل الا في فلان
 تصغير عشان وعمران على شائين ومعارين مع تصغيرها على فعلان (قوله
 وعثمان) في القاموس في فعل انشاء المجهول باب الميم والغشام كقرب الاسد
 والعظم من الاوقاف والحيال اه فلعل الغشام في عبارة الشارح بكسر الغاء
 المجهول جمع غشام يعنيها كقرب وغريان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني
 انه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جوع الخ) أي جمع
 رهط على أراخذها وعلى أبي ابليل (قوله ردت الى واحده) فلو كان واحده
 القياس مهملان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق به مجرد أصلاً لا قياسي
 ولا غيره ردت الى واحده القياسي المهمل فقال في جاء اخوانك شاطيط جائاً
 شيططين وفي جاء جوارك شاطيط جاء شيططين وان كان له واحد
 مستعمل ردت الى الالف المهمل القياسي خلافاً لما زيد فقال في ملاح ومذاكير
 لبيات وذو كير ردت الى الهمزة وكذا الى ملحمة ومذاكير لبيات لم تصغر لفظ لم تكلم
 به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أجازيد في الملم ينطق به واحد قياسي جعل
 الواحد الذي ليس على القياس كلفه ومفسر بين ملاح وشاطيط اه مع بعض
 اختصار ومقدار القياسوس أي شاطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال
 والشطوط بالهمز الطويل وللقرعة من التباس وغيرهم كالشطوط والشطيط
 بكسر هاء وقوم شيطاط متفرقة له واللاق التمثيل بعباده أو عباده في
 القاموس البسيط والعباد ببلأ واجد من لفظهما الفرق من التباس والتخيل
 الذاهبون في كل وجه (قوله ترجمه بالواو والنون ان كان لذكر عاقل) لانه
 حئت في معنى للصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال القارضي
 وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى هو جمع كثره لأن مفردة لا يجمع بالواو والنون على
 المشهور اه ومراصد سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا يشافي أن سكارى جمع

ولا يصغر جمع على مثال من امثلة الكثرة لأن
 فيه تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة
 قنانيا وأجازا كالمفردون تصغيراً له فليس من
 امثلة الا إذا جازوا أن يقال في عثمان وجعلوا
 وعثمان كما يقال في عثمان ضحيان وجعلوا
 من ذلك أصلاً زعموا انه تصغير أصلاً
 وأصلان جمع أصيل ومازعه مردود ومن
 وجوه من أحدهما انه معنى أصيلان هو معنى
 أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير
 الجمع جمع في المعنى الثاني اتلو كان تصغير
 أصلاً لتبيل أصيلان لأن فعلان وفعلان إذا
 كسر اتبل فيها فعالين كسر ان وتصادرين
 وعثمان وخشامين وعثمان وعثمانين
 وغريان وغريين وكل ما كسر على فعالين
 يصغر على فعالين فبطل كون أصيلان تصغير
 أصلاً جمع أصيل وانما أصيلان من
 المصغرات التي هي ما على غير ما مكبرها
 وتبيل وقولهم في انسان في عثمان وفي مغرب
 مغربان ولا استعادي ورود المعبر على نية
 مخالفة لنية مكبره كما وردت جوع مخالفة
 استعلا لنية آجاده والحاصل أن من قصد
 تصغير جمع من جوع الكثرة ردت الى واحدة
 ومغريتهم جمع بالواو والنون ان كان لذكر

عاقل

كقولك في حبلان ظليمن وبالألف والتاء ان كان
لمؤث أول ذكر لا يقتل كقولك في جوار ودرهم
جوريات ودرهمات وان كل ما قصد
تصغيره جمع قلت جازان برذالة مصغرا كقولك
في قتيان قتيبة وقيل في تصغيرين على لغة
من اعرابها بالواو والياء سنيات ولا يقال
سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان
عوضا عن اللام واذا صغرت وقت اللام
قلوب في اعرابها بالواو والياء مع التصغير لم
اجتماع عوض والم عوض منه وهكذا
الارضون لا يقال في تصغيره الاراضيت
لان اعراب جمع ارض بالواو والياء انما كان
عوضا عن التاء فان حق المؤث الثلاثي
أن يكون بعلامه ومعلوم أن تصغير الثلاثي
المؤث برذلة علامة فلما اعراب حيث بذل الواو
وباللام لم يحدوا بالذكرو ومن جعل
اعراب سنيين على النون قال في تصغيره سنيين
ويحيزونين على مذهب من يرى أن أصله سني
يباءين أو لامازانة أو لانية بدل من واو هي
لام الكلمة ثم أبدلت فوافكا انه لم يصغر شيئا
لحذف الياء الزائدة وبقيت الكلمة موضع
اللام كذا اذا صغر شيئا معتقدا كون النون
بدلا من الياء الاخرة فصامل الكلمة بما كان
يعاينها فلم تكن بدلا ولا جعل سنون حلا
وصغر فلا يقال الاسنيون وضاعفنيون
ونصب برذلة اللام ومن جعل لامها عا قال
سنيون واقعا علم

(النسب)

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب

مكسرى رذالى مفردة ويصغر ويجمع بالألف والتاء فقال سكريات كافى الجمع
(قوله ظليمن) بتشديد الياء (قوله جازان برذالة مصغرا) كما جازان برذالى
المفرد (قوله قتيبة) بتشديد الياء (قوله) وقيل في تصغيرين (الخ) هذه مسألة
مستقلة (قوله) برذلة علامة أى لكن حذف لاجل علامة الجمع (قوله) لم
يحدوا بالذ (كور) أى الجمع بين عوضا وهو الاعراب بالحرف والم عوض عنه وهو
التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضاها وهو التصغير لكن حذف لفظا لعله وحى
وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالتأنيب (قوله) قال في تصغيره سنيين (أى على
وزن فصيل) (قوله) ويحيزونين (أى على وزن فصيل بحذف الياء الزائدة بين النونين
(قوله) أن أصله (أى الثاني) أما أصله الاول فسنون فقلت أو اراء لا اجتماعها مع
الياء وسبق احداها بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله
لحذف الياء الزائدة) أى تولى ثلاث ياءات (قوله) كذا اذا صغر شيئا (الخ) أى
فيحذف الياء الزائدة معاملة للرفع بحكم الاصل كما اشار اليه الشارح ولا اجتماع
ثلاث ياءات بالقوة لان بدل الياء في قولها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء
الزائدة من سنى لكرهه تولى ثلاث ياءات وهذه اللفظ لالتأنيب في تصغير سنيين
لانها لو ثبتت فيه لاجتماع أن قطع (قوله) فصامل الكلمة) وحى سنيين وقوله
بما كان أى يحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله لم تكن بدلا أى لو لم تكن
النون بدلا من الياء الاخرة ولم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخرة بأن بقيت
ياؤها الاخرة ولم تبدل فونا وفي بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن
الياء الاخرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخرة فونا كما كان يعاملها
به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وان كان آخر مصغرسى قبل
الابدال ياء ومصغرها بعد فونا (قوله) فلا يقال (الخ) أى لان العلم ينظر فيه
الى حالته الزائدة لا الى ما نقل عنه (قوله) قال سنيين (أى في الرفع وسنيين
في النصب والجر) (قوله) فتبدل ياء التصغير انما تصغرا اذ اولها حرف مشدّد
جمع في دوية وشورية تصغير داية وشاية ودابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

(النسب)

هو كما يؤخذ من الشافعية الحقايق المستندة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى الجرد
عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسر هاء لم تلحق الاقرب ثلاثية
الاعراب تقديريا ولا الواو لتقلها وشذبت الياء ليعرب عليها وجوه الاعراب الثلاثة
ولو افردت لاستقلت النعمة والكسرة عليها ولثلاثية ليس بيا المتكلم ولان الحظيفة

في هذا الباب ما لا يخفى عليه من الغريب والنفيس
والجديد والقديم في علم العربية والبيان
والشرح والبيان في علم العربية والبيان
والشرح والبيان في علم العربية والبيان

تخذف لاتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أي القوية قال الصارصق
واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب وتقل القواسم عن العكس فبين أنها اسم
مضاف اليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت النبي يتم على يمينه
فقالوا انه بدل من ياء القسب وأجيب بأن التقدير صاحب يميني عدي غذف
المضاف وبني المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا اطلاقا كما سبق في الاضافة اه
والظاهر أن الاضافة على قولهم مقولوه بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم
يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على
المضاف اليه لا يكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكلجز من المضاف
(قوله بالتبيين) البازائدة في القبول المطلق (قوله آخر المنسوب)
سواء المنسوب اليه (قوله اسم المالم يكنه) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك
اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا القسب) أورد عليه أن قوله بيا المنضمين
تعريف القسب بأنه زيادة أو مثل ياء الكسرى للقسب فيكون أخذ القسب
في تعريف القسب وأخذ التعريف في التعريف بوجوب الدور وأجاب سم بأن قواعد
التعريف انما زده على التعريف الصريح دون المنضمين لقدره والتزى بأن القسب
في قوله للقسب بمعنى القوي لا الاصطلاحي (قوله أو هو ذلك) كرفة
(قوله التفسير المقتضى المذكور) فيه ان من جلته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه
التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بيا الكسرى في كونها
مشددة آخر انتمولا الياء الاعراب فقط صوال الكلامه من التكرار (قوله لأن
التشبيه بغير التشبيه) ناقش سم في هذا التعليق بأن الفارقة بالكلمة والجزئية كافية
وحجته لا يدل التشبيه على ان ياء الكسرى ليست للقسب وان كان الواقع انها
ليست للقسب (قوله وقد ينضم الخ) لأن التفسير بانس بالتفسير همع (قوله
فأكثر) أي من تفسير واحد كما خلق نسبة الى خلقه فان فيه حذف الياء
وحذف التا زيدة على التغيرات الثلاثة (قوله ومثله مما سواه احذف) قال
ابن هشام فان قلت من قال في يميني يمان اذا نسب اليه هل يقول يميني ويصف
الاف كما يحذف الياء لأن الاتصيع الياء بجزء اليامين قلت لأص على ذلك ذلك
أن تقول انما حذفوا الياء كراهة واني أأت وهذا المعنى مفقود في مسألة يمان
فان قلت ما تاب عن التثنية قبل دليل مرود يجوز قلت التثنية في اجتماع الساآت
لا في وجودها غير جمعة فانهم الفرق سموطي باختصار (قوله كلما تاملتها
الخ) سواء كانت للقسب ككشاف أو لتغيره كرى وكسرى وفري وسياق

قوله ولا يخفى
أي كما لا يخفى
ولهذا قلنا
فظهر اعراب
الاول على
الثاني اه

أي الذي هو
نسبة الى اليامين
وقوله يمان
أي ما يدرك
اللائق من ياء
النسب اه

ويسمى أيضا باب الاضافة وقد جاء مسبوها
بالتبيين وحدث القسب ثلاث تغيرات الاول
نفتي وهو ثلاثة أشياء الحاقا بمشددة
آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه الياء
والثاني مفتي وهو صيغة اسم المالم
يكنه والثالث حكمي وهو معاملة ما قبله
الصفة المشبهة في رفعه المنصوب والظاهر بالمراد
وقد أشار الى التفسير المفتي بقوله (باء كيا
الكسرى زادوا القسب) وكل ما تليه كسره
وجب يعني اذا قصدوا نسبة شيء الى أب
أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه
بإشدة مكسورا ما قبلها ككوة
في النسب الى زيد زيدى (تنبيه) أفهم قوله
كيا الكسرى امرين أحدهما التفسير المفتي
المذكور والآخر أن ياء الكسرى ليست
للقسب لأن التشبيه بغير التشبيه وقد ينضم الى
هذه التغيرات في بعض الاصناف تغيير آخر
أو كسرين ذلك ما أشار اليه بقوله (وبئله عرنا
سواء احذفناه تأتيت اومثله لا تتنا)
يعني انه يحذف الياء تأتيت اومثله لا تتنا
في كونها مشددة فتعده ثلاثة أحرف فاعدا
ويجعل ياء القسب مكانها

كقولك في التسبب إلى الشافعي شافعي قول
 المرحوم حرمي يقتصر حذف الأولى وجعلها
 التسبب في موضعها الثلاثي جمع أربع يأت ويظهر
 أثر هذا التقدير في نحو جاني في جمع شقي إذا
 نجي به ثم نسب إليه فالتسبب في قول هذا الجاني
 مصر وفا وكان قبل التسبب غير مصروف
 ويحذف الياء التسبب أيضا والتأنيث فقال
 في التسبب إلى فاطمة فاطمي والى مكة مكى تلتا
 بجميع علامتا تأنيث في نسبة امرأتها إلى مكة
 وأما قول المتكلمين في ذات ذاق وقول
 العاتقة في الخلقة خلقي فلن وصوا بها
 ذوى وخلق ويحذف لها أيضا مئة التأنيث
 والمراد بها القاتل التأنيث المصنوعة وهي اماراة
 أو خاصة فصاعدا فان كانت خاصة فصاعدا
 حذفت وجها واحدا كقولك في حباري
 حباري وفي قبعري قبعري كإسائي وإن كانت
 رابعة في اسم ثمانية مخرجة حذفت كالخامسة
 كقولك في جزي جزي وإن كان ثمانية ساكنا
 فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار
 بقوله (وان تكن أربع) أي تصيرها ذالربعة
 (فإن كان سكون) قلبها واوا وحذفها حسن
 ومثال ذلك حبل تقول فيها على الأول حبلوي
 وعلى الثاني حبل (تنبيهات) الأول يجوز مع
 القلب أن يفصل بينهما وبين اللام بآل فائدة
 تنبيه بالمدودة فتقول حبلوي - والشافعي
 ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين
 على الآخر وليس على حذف سواء بل الحذف
 هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم
 وكان الأحسن أن يقول تحذف اذن وقبلها
 واوا وحسن (لنجهما)

ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله ونحو منغ ثمانية يجب وما إذا كانت بعد
 حرفين في قوله وألحقوا مع لام عبرا الخ سم (قوله حرمي) أي على الأفع
 وسبأ في مقابلة في قوله وقيل في المرمي مرموي (قوله يغرد حذف الأولى الخ)
 فيه أن حذف الأولى وجعلها التسبب مكانها واقع لا مقدر (قوله لتلا يجمع
 أربع يأت) فيه أن اجتماع أربع يأت أولاها وثانها سا كان جازيلا وارد
 كما في حرمي وأبقي على ما ساق في شرح قوله كذا في النظم ص الخ فتدبر
 (قوله إذا سمي به) قد بدلت نسبة لان جمع التكسير إذا لم يكن علما لاجاريا بحري
 العلم لا نسب إليه على لفظه بل ردت إلى مفردة ثم نسب إليه وقيد في التوضيح التسمية
 بكونها المذكر اخترازا عما إذا سمي به امرأة فان ما فعه من الصرف العلمية والتأنيث
 لا صفة مستهية الجوع كذا في التصريح (قوله مصروفا) فقد مضى على التأنيث
 التسبب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف)
 استعمالا للمكان عليه من البعثة قبل العلمية تصريح (قوله لتلا يجمع الخ)
 وللا يؤول إلى وقوع التأنيث بحثوا (قوله في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه كان
 يقال مكبة (قوله فلن) أي من وجوه في ذاتي لأن القياس قلب الله واوا
 ورد لانه وقلها واوا وحذف التاء ومن وجهين في خلق لأن القياس حذف
 الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما المدودة فتأتي في قوله وهم ذى مذب
 في التسبب الخ (قوله وفي قبعري الخ) ظاهره أن آف قبعري للتأنيث والذي في
 القاموس خلافه وجارته القبعري مقصورا بل الغضم والقصل الموزون ودابة
 تكون في البر والعظيم الشديد والاق لبست للتأنيث ولا للتأنيث بل ضم ثالث
 اه وفي كلام غير واحد كالشاعر خبايا في قريسا لها التكسير (قوله جزى)
 فتح الجليل والميم والزاي أي مريح (قوله أي نسبة ذالربعة) الضمير يرجع
 إلى قوله ذان سكون ولو أخر التصريح من قوله فإن سكون لكان ألقي كالأصلي
 (قوله قلبها واوا) تنسبها إلى قفوق على وحذفها تنسبها إلى التأنيث إرادتها
 كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ)
 قال سم هذا ممنوع بل قوله لا في والأصلي قلب يعني كالتصريح في أن الإجماع
 فيها المحذف لأن هذا لسان مخالفة الأصل لها والاصل هو كقولنا يجمع السوء اه ورد
 الأساطي بأن لسان مخالفة الأصل لها والاصل هو كقولنا يجمع السوء اه ورد
 (قوله بل المحذف هو المختار) لأن تنسبها إلى التأنيث أقوى من شبهة التقليل
 من أصل تصريح (قوله لتسبها) أي في كونها رابعة ثاني كلفها ساكن

المحقق والاصل (مالها) يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للاحق نحو ذفري أو منقطعة عن الاصل نحو رمى عليها مالاقت التانيث في نحو حبل من القلب والحذف فتقول ذفري وذفري ورمى ورمى الان القلب في الاصل أحسن من الحذف فرموى انقص من رمى واليه أشار بقوله (وللاصل قلب يعني) أي يختار يقال اعجمه ٢١٧ يعجمه اذا اختاروا عجمته بضمه أيضا قال طرفة

أركى الموت عجم الكرام ويصطفى
 عقلة مال القاض المتشد
 (تنبيه) الأول أراد الاصل التقلب عن أصل واو أو ياء لأن الالف لا تكون أصلا غير منقطعة الا في حرف وشبهه الثاني تخصيصه الاصل بترجيح القلب وهو ان الالف اللاحق ليست كذلك بل تكون كالق التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ماله وقد صرح في الكافية وشرحهما بأن القلب في آف اللاحق الرابعة أبود من الحذف كالأصلية لكن ذكر ان الحذف في آف اللاحق أشبه من الحذف في الأصلية لأن آف اللاحق شبيهة بآف حبل في الزيادة الثالث لم يذكر يسيويه في آف اللاحق وللتنبه عن عمل غير الوجهين المذكورين وزاد أوزيد في آف اللاحق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في جبالوى وحكى أوطاوى وأجازة السيرافي في الأصلية فتقول مرماوى (والالف الجازانارما أنل) أي اذا كانت آف المقصور خامسة فضاء حذف مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفي ومشدى وألثانيث نحو خبارى وخلمى أو اللاحق أو التكنبر نحو حبرككى وقمعى فتقول فيها مضاف ومشدى ومشبرى وخطي ومشوى وقمعى (تنبيه) اذا كانت الالف المنقطعة عن أصل خامسة بعد حرف مشد فمؤنفة فذهب يسيويه والجمهور والحذف وهو المذهب من اطلاق التلم وذهب يونس الى جعله كالمفعول فيوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهه أن كونها خامسة لم يكن الاشتغاف الام

كما يؤخذ من التوضيح وان لم يضع الشارح باعتبار كون الثاني (قوله الملقن) بكسر الحاء أي الملقن ككنه بكلمة أخرى (قوله نحو ذفري) بذال مجة مكسورة قفا ساكنة (قوله ويصطفى عقلة مال القاض المتشد) عقلة الثاني أحسنه ولعل المراد بالقاض المتشد الضل للتكلف للتدعى حتى التقرائى المقتر على نفسه وبإسقاط الموت أحسن ماله أنه ميت ويذهب بلانفع (قوله الا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كالأسمية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أي في الواقع وقد ثبت لالف التانيث في الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيهما من قول المصنف وان تكن ترجيح الخ كاذره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفعه بوجه كون الحذف فيها على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أي حذف الزائد غير من حذف الاصلية (قوله وحكى) أي أوزيد وقوله اوطاوى لعله رفعه حكما برفع في تركيب مع هو كذلك فيه (قوله والالف الجازانارما) بليم أي الجازوز وضبطه الشاطبي بالحاء المعجمة أي الحجازانية اربعة أحرف بان كان هو حلسا أو ماسا أو سابا (قوله أولثانيث) لاجابة الى ادخال آف التانيث في قوله والالف الجازانارما فلو قبل ذلك وتأنثت أو مة لا تأنثا (قوله نحو حبركى) بجمامه مة نحو مة فمصة وهو القراء وقال الزيدى الطويل القهر القهر الرجلين وألفه للاحق بفرجل (قوله وقمعى) مثال لنافيه أيضا الكثير وليست ألفه لثانيث فتقولهم بغيره ولا للاحق اذ ليس لهم اسم بدائى يجوز دلقن فوه اذ نهاية الجرد حسة كاسيانى كذا في الصارضى ويصنفه بأنهم أعطوا بالبدائى المزيد كالحلق اقتبس باحرفهم (قوله فتقول مصطفى) قال المرادى فذهبوا أن قولهم مصطفى خطأ (قوله فهو حلى) استثنى كنه سم بأن معنى ليس ثمانية ساكنا مسألة ملهى مقيدة بكون الثاني فكيف يلقن فهو ملهى (قوله وشبهه ان كونها الخ) كذا بقطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس

للاضف (قوله وسبأ في ان الخ) أي في قوله وحتم قلب ثالثين (قوله مجي) هو داخل في عبارة المصنف من حيث حذف خاتمة غاية الأمر ان فيه عملا آخرس (قوله لاجتماع ثلاث آت) لأن الاصل ~~تجسس على~~ إعلان فاضم أي فاجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبه بازاءة) أي في السورة المقتلة (قوله فتلى) أي بعد حذف الياء الاولى (قوله فقلب ألفا) قصير يحاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن في الطرف الخيم (قوله فتسقط منه دخول الساكنة) استشكله ضم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هي والتنوين قال وكلام المبرد محبة لسلامته من هذا فقلب قل ١٥ قال البعض وقد يقال التنوين محذوف ليا النسب فتعود الياء فيه ماذر ١٥ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واسترقطوا الياء الساكنة التي هي لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفته لام الكلمة لالتصاقها قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خطية ياء النسب لم يكون صدرها فأن قلت قد أعادوا الضمة واشبع عند النسب الهاء بدل قلب الألف واوا والياء ألفا ثم واو ام وجود ياء النسب وهذا يؤيد ماذر الشارح قلت لم يعد وهما حقيقة وانما خلطوا لاجل مجي الواو المتحركة فهي الجامعة لسا النسب دونهما ولا حاجة في محوي الى خط الياء الاخيرة هذا ما ظهر في هنا فتأمل (قوله وتقلب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف واوا لتلاي جمع الكسر والياء آت كما سنبينه عليه الشارح في شرح قوله وحتم قلب ثالثين (قوله قال المبري) وهذا الجود أي لعدم والي الساكنة (قوله كاقول اموي) يضم الهمزة نسبة الى أمية قبله من قريش وشذ أموي يضع الهمزة ١٥ شرح الشافعية (قوله كاقول أمي) قال المرادي في تخليده بظلال ان أميا شاذ ما ينبغي فهو وجه قوي ١٥ وقد يقال التنظيره انما هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع يآت (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لا يجمع حذف فاعلة حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هنا على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيضم أربع يآت الخ) أي اجتماعها في فاعله لمكون الأولى الخ فتقبل المحذوف أي ويأخر هذا الاجتماع لمكون الخ (قوله حاتية) وهي فاعلة من ضوت اذا طفت كله جعل الهمزة الجامعة للثلاث حاتية عليهم كضو الائمة على فيها فقه شيعنا عن الشارح (قوله بمن) أي بمنزلة

فأجله ثقت ثالث (قوله سواء كان يا منقوص أو ألف مقصور) بقى ما إذا كان
ثالث الكلمة ماسا كما قبلها كلفي ونظية فذهب سيبويه التسب إليه على حاله
بلا قلب فقال ظلي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتقلب هي افتاتم قلبه
الالف واواة. قال ظلي وأختها يقول بعض العرب يفتح الراء نسبة إلى
قرية صكاذ في القاضى. وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان
الثاني ساكنا كلفي لا يتناسب جعل الشارح كلام المصنف على المقصور والمفتوح
والذى في الهمع أن نحو ظلي وغز ولا يغيرا فتأخروا أن الخلاف في المؤنث بالياء كلبية
وغزة فذهب سيبويه والتحليل أنه لا يغيرا أيضا بعد حذف التام وانفتح هما ابن
صفور في الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقلبها واواة الياء
وفتح ما قبل الواو في الواوى وانفتح هما ابن صفور في الياء وان في فتوحا
على ما لا ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التام واواة الياء همزة
واواة الهمزة المبدلة من الياء واواة وأوسطها أجودها وان في فتوحا ياء وسو لا
وجهن ابدال الياء همزة لأن التام والالف يحدان فتتصرف الياء وقلبها ألف
زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال واواة هذه الهمزة واواة وأما نحو
سقاء فتبقى الواو فيه بجملها ولا تنقلب همزة (قوله فهو هم) بكسر الهمزة كشج يكون
مثالا لا ينقص وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأتى ذلك (قوله وأول ذى
القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحصل أن ذى الشاوية والقلب معنى
المقلوب نعمت أو بدل أو عطف بيان (قوله إذا قلبت واواة) أى بعد ردها ان كانت
محدوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالنظم القلب فتشمل الواجب كما في
الشجي والمجاز كما في القاضى فتقول فتشجى والقاضى يفتح ما قبل الواو كما
صرح به القاضى (قوله والتحقين أن التفتح سابق للقلب) أى لاجله أى كلام
المصنف غير واثق بذلك لأنه انما يبدى شعبة الحرف المقلوب للفتح وأما سبق التفتح على
نفس القلب فيكون منه وان كان ظاهر قول الشارح أى ياء المقصور إذا قلبت
واواة فتح ما قبلها ان عبارة المصنف فتقدم سبق القلب على التفتح وانما ظاهر كلامه
جعل قوله إذا قلبت واواة على معنى إذا أبدى قلبها واواة من أن قلبها قبل أولها
ولو ان القلب على معناه المصدى نعمت أو بدل أو ياء ناسن ذى الاشياء لا فاد سبق
الفتح على نفس القلب لأن الفعل الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحا
في أن القلب والى الفتح هكذا فبنى فخر هذا الحل وبه تعلم ما فى كلام شيخنا البعض
(قوله شج) بالثين الهمزة أى حزين (قوله فتمت عنه) تحقيقا وتوصلا إلى

سواء كان يا منقوص أو ألف مقصور
فتقوم ونفى فتقول فيها معجوى وقوى
والمحلىب الالف فى فتى واواة أصلها الياء
كرهه اجتماع الكسرة والياء (وأول ذى
القلب افتتاح) أى ان ياء المقصور إذا قلبت
واواة فتح ما قبلها والتحقين أن التفتح سابق
للقلب وذلك انه إذا أبدى التسب إلى نحو شج
فتمت عنه كما فتح من نحو يسأى فاذا انفتحت
انقلب الياء ألفا فتصير كها وانفتح ما قبلها
فتصير شجي مثل فتى ثم قلب الله واواة كما تنقسم
فى فتى

(وفعل ه فعل عنهما افتح وفعل) يعني أن المتسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسورا والعين وجب فتح معته سواء كان مفتوحا الفاء كمر
أو مكسورا كابل أو مضمومها كدتل فتقول ٢٢٠ فيها تخرى والي ودتلي كراهة ايجاع الكسرة مع الياء وشذوهم في السب

الى الصق معنى بكسر الفاء والعين
وذلك لانهم كسروا الفاء اسما للعين
ثم استعملوا ذلك بعد التسب شذوذ (تنبيه)
فهم من اقتضاه على الثلاثي ان ما زاد على
الثلاثة مما قبل آتوه كسرة لا يغير فادرج في
ذلك صورا الاولى ما كان على خمسة أحرف
فخرج حمرش والثانية ما كان على أربعة أحرف
متمم كلفحس جندل والثالثة ما كان على
اربعة وثانية ساكن فتقلب فلاولان
لا يقران وإنما الثالث قطع وجهان أمر فها
انه لا يفتقر إلا آخره يفتح وقد سمع الفتح مع
الكسرة في فغلي وتبصير وتبري وفي القياس
عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والزماحي
ومن وافقهم الى الخواطة وهو عند التليل
وسبويه شاذ مضموم على الجاع وقد ظهر
بهذا أن قول السراج وان كانت الكسرة
مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس
يجيد لشعوله الصورا الثلاث وإنما الوجهان
في نحو قلب (وقبل في المرى مرموى ه

واختير في استعمالهم مرمى) هذه المسألة
تقدمت في قوله وشله مما حواه احذف لكن
اعلها هنا للتنبه على ان من العرب من يفرق
بين ما ياء الزائدة كالشافعي وما احدى
ياثبه أصلية كمرى فتوافق في الاول على
الحذف فتقول في السب الى شافعي شافعي
وأما الثاني فلا يحذف ياءه بل يحذف الزائدة
منها ويقلب الأصلية واوافق قول في السب
الى مرمى مرموى وهي لغة قليلة الاختار
خلافا قال في الارشاف وشذ في مرمى
مرموى

القلب سم (قوله وجب فتح عينه) تنافي في وجوبه ظاهر القزويني فجوزوا كسرة
العين كما نقله عنه أبو حيان فانه في الهمع (قوله كراهة ايجاع الكسرة مع الياء)
آل في الكسرة ليس المادق بكسر تين كافى تخرى وثلاث كافى الي ويرد عليه ان هذا
الاجاع موجود في نحو حمرش وجندل وقال ابن هشام ثلاث تستولى الكسران
على اكبر سرف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو عيط وانما جاز الوجهان
في قلب على ما ذكره الا ان الساكن منهم يصد به ومنهم من لا يصد به فعلى الاول
هو غيرنا فخطب على الثاني هو فلهذا لم يرد وهذا ما يجامر (قوله الى الصق) هو
في الاصل فتح الصاد وكسر العين فكسر الفاء اسما للعين قبل التسب كافي
الفارسي ثم استعملوا كسرها بعد التسب كافي السرح وحينئذ قللتسوب اليه
الصق بكسر الصاد والعين (قوله ثم استعملوا ذلك) أى كسر الفاء والعين
بعد التسب شذوذ: وكان القياس ان يفتوا عينه فتفتح فاوله لروايل سب كسرها
وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة بها الى كسر الفاء فقط لان مجرد ليس
بشاذ (قوله بحمرش) يفتح البليم ويكون الحاء الملهمة وتفتح الميم وكسر الزاء
بعد هاتين مجتهدي وهو الجوز الكبيرة والمرأة السحبة (قوله جندل) أى بضم
البليم وتفتح النون وكسر الهال وهو الموضع الذي يجتمع فيه الحجازة فانه في القاموس
وسباني السارج في التصريف جعله يفتح البليم فيكون فيه الوجهان (قوله وفي
القياس عليه) أى على الفتح قال الفارسي فتقول أى على القول بقياسه
في التسب الى مرمى مرموى (قوله واخترى استعالمهم مرمى) وقال
بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله ههنا المسألة تقدمت
الخ) قال سم فيه مسألة هه ويوجهان الذي تقدم في قوله وشله مما حواه
احذف انه يقال في النسبة الى مرمى مرمى بحذف ياءه معا واما انه يقال
مرموى وان المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهي الاولى
لاقتلاها عن اوصافه (قوله وشذ في مرمى مرموى) تغييرا للاختلاف
بالشذوذ تنافي ما يتبادر من تغيير السارج بضم مرموى وتغيير المستف والسارج
باختصار مرمى من الخواطة مرموى مع مجوسية فعل في المسألة خلافا لما نقل

(تنبه) هذا ليت متعلق بقوله ثم انحواه اذ حذف فكان المتأنيب تقذره اليه كقفل في الكافية ولعل سبب تأخيرها ارتباطها بالآيات المتقدمة بعضها بعض لم يمكن ادخالها منها بخلاف الكافية ٢٢١) وهو في فتح ثانياً يجب أي اذا نسب الي ما آخره بام مستددة

قوله وباعلم معاملة المنصور الثلاثي أي من قلب ثلثه الفاتح كـ واختار
ما قبله ثم هو أو الاجل يا السب (قوله حيوي) ولم قلب حرف العلة الأقل في
حيوي وطوروي أو الفالما يلزم من زيادة التفتيح لليس أو لأقل حركة عاضة
ولا الثاني ليكون ما بعده ووجوب كسر متلوا أو السب (قوله وودعه إلى أمه) أي
زيادة على ما تقدم فتح ثمانية قلب ثلثه الفاخو أو (قوله وادده) أي الثاني
(قوله فبنياني حكمها) أي فقرة والخو لعل لام عربي (قوله فقد تقدم
حكمها) أي في قوله ومنه محامدا حذف سم (قوله وعلم التنبيه) أي علامته
أحذف السب أي لاجله لأن الثني والجمع قبل التسمية بهما اقتضيا فتردهما
كما في التوضيح قال الفارسي كان سيف ليس بي بقرصة اه فلما إذا كان

الحروف الاجال فلا حجب القربة (قوله في جمع نصيب) أي لذكر كرا وموت كسائي
في الترح (قوله مسلي) أي هذا اللفظ والمرد المراد منه لفظه يعطي فيه القول
فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعل خبر مبداء المحذوف أي هذا مسلي وبالجملة
مقول القول ثم رفعه حكاية لخالفه في جعله وقع فيها مرفوعا (قوله في القبريات)
بالفوقية وقوله تری بالاسكان أي العلم لانه الموجود في القبر المراد به الله الجامع عند
النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أي لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها
(قوله كذلك) أي كالتثنية والجمع غير المحيي بما في حذف العلائق والذاتي الفرد
غير الحائز بالنسب (قوله يجري جدان) أي في لزوم الاتق والتلغ من الصغر
لزيادة الاتق والتون وفي الصلحرض ان منهم من يجري من يجري سر حان في لزوم الاتق
والصغر وان النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الاتق والتون ويمكن ادراجه
في قوله يجري جدان بأن تولد جمر اقل لزوم الاتق وجعل الاعراب على التثنية امن
من ان يكون مبروفا اولاً لكن صرفه مشكلي مع اجتماع العلة فزيدة الاتق
والتون (قوله يجري هارون) أي في لزوم الواو المنع من للصغر العليلة وشبهه
الجنة (قوله أو يجري عربون) أي في لزوم الواو والصرف (قوله أو الزميه
الواو فتح التون) أي في يجوز معر بانه مخرج كمنع فتحة على الواو منع من
نحو وروها حكاية اصله فلهذا وقع التي هي اشرف احواله كاللزم فتح التون لحكاية
اصله لا لقل لانه لا يفتش حلقه الجنب خلفه الفتحة على الواو (قوله ومن منع
صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكور بالاسم المسمى بهما اخبر بتركه على
الانسان لا بالجموع (قوله أو الزميه) أي في لزوم الواو المنع من للصغر العليلة وشبهه

الا انه سذكره فلما ذكره في كلامه تكرر وأما نحو خضات فحذف
 والقلب كما سأل في معنى وامان امره اعراب اصله الذي هو جمع المؤنث السالم فيحذف
 الالف والتاء ايضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح
 تحذف عند النسب كما مر ويقول قريء يسكون الميم كما هو مقتضى قول السارح
 سابقا وحكم ماسي به من ذلك الخ وما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع
 المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثنى وجمع المذكور
 السالم المسمى به ماعلى غير لغة حكاية أصلها فتدبر (قوله وأما نحو خضات) أى
 عما ناله ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كخضات والاسم كخضات فتقول
 هندی "وهندوى" كذا فى الفارضى "وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور
 (قوله فنى الله القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول خضاتى وخضامى
 كما فى حبل (قوله والحذف) قال الفارضى "وهو المختار (قوله وليس فى ألف
 نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة
 ومعلوم من تصدير السارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع
 المؤنث ان فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء
 فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم
 ماسي به من ذلك على لغة الحكاية كذا فى ١٥ فتقول على اللغتين سلى "وسرادق"
 لأن على اللغة الاولى تحذف التاء ويقرى سلبا وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى
 فى حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف
 عند النسب كذا فى الفارضى "فعلم ان نحو غرات مما ألفه رابعة وثانية مختل كنعو
 مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الالف والتاء وان
 أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اتى وتوى) أى بازاء الى القرد
 القدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة
 الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل ان المقدرتوى يؤخذ
 ما تكررنا من قول السارح فى شرح قول المستف وا جبر رد اللام الخ ما نصه اذا نسب
 الى ما حذف لامه وعوض منها همزة الوصل جاز ان يغير ويحذف الهمزة وان
 لا يغير ونسحب فتقول فى ابن واسم واستنوى وبموى وبموى "على الاول
 واخى واسمى" واسق" على الثانى ١٥ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم
 وأقرع من انه اذا سمي باثنان قيل اتى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل تنوى ردا الى
 أصله ثم ما ذكره السارح من انه يقال اتى أو تنوى الخ ما هو فى النسب الى اثنان غير

وأما نحو خضات فنى الله القلب والحذف
 لانها كالتب حبل وليس فى ألف نحو مسلمات
 وسرادقات الا الحذف وحكم ما الخى باللفظ
 والجمع نصيبا حكمهما فتقول فى النسب
 الى اثنين اتى وتوى

مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية
 من اجراءه مجرى جذان أو سر حان فيقال الشافى بلزوم الالف والنون هذا مقتضى
 قول الشارح وحكم ما ألحق بالمتنى والمجموع تعصبا حكمهما (قوله والى عشرين
 عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به
 لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية اما هو على غير لغة الحكاية من بقية الواجهة
 المتقدمة على المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشريق بلزوم الياء والنون عند من
 يجرى المسمى به مجرى عشرين وعشرون بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى
 هارون أو صربون أو يترمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم
 ما ألحق بالمتنى والمجموع تعصبا حكمهما (قوله والى أولات اولى) قد يقال
 هل لغير الأولى لان الالف اما زائدة كالنولام الكلمة مخذوفة والاصل أولات
 كما قبل فتزاد اللام وتقلب ألفا ثم واو عند النسب اليه وت حذف الالف والياء
 الزائدة تان كسرا والجمع بهما المخذوفة اللام لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن
 ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع
 الصرف لان تزداد اللام وت حذف تا التانيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف مجرى
 كما سبق في الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قبل أيضا بل يرجع على الأول
 لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه لم يلق قطب ألفا ثم واو عند
 النسب وت حذف التاء لا فرق في ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل
 التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة ثم
 يظهر على الوجه الأول جواز الاء أيضا لانه عدم رد اللام الى الترد في تسمية
 وجمع ويصدق على لام أولات على الأول انها لم ترد في تسمية أو جمع هكذا ينبغي
 تقرير هذا المثل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشي لايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه
 والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصلة أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة
 وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير (قوله حذف المكسورة)
 وهي الياء الثانية (قوله في طلب الخ) مثل يشال انشاة الى انه لا فرق بين أن
 تكون الياء المكسورة أصلة كما في طلب أو منقلبة عن اصل كما في مبت (قوله
 كراهة اجتماع الياء آت والكسرة) أى ليس اذ فيه كسرتان وبعبارة الفارسي
 لا اجتماع كسرتين وأربع ياءات (قوله فان كانت الياء مفردة) مخترزة لم يدغم فيها
 مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة مخترزة لم يمدغم فيها وقوله أو ضل الخ مخترزة
 قبل الحرف المكسور فقبه لف ونشر مشوش (قوله فهو مقبل) ضبطه سم بضم

والى عشرين عشرى والى أولات اولى
 (والت من نحو طيب حذف) أى اذا وقع
 قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء
 مكسورة مدغم فيها مثلها حذف المكسورة
 فتقول في طلب طيب وفي مبت مبتى كراهة
 اجتماع الياء آت والكسرة (وشد) في النسب
 الى طيب (طائى) مقولا بالالف اذ قياسه طيب
 يكون الياء كلفى تقلبوها الياء ألفا على
 غير قياس لانها سكتة ولا تقلب ألفا الا
 بالضرورة فان كانت الياء مفردة فهو مقبل

المسكون الفين المحبة وكثيرا القصبة اسم فاعل من اغتلب المراد له اذ راضته
وهي توتى وهي حامل وفي القاموس ما ينهده ويؤيده بقية قول في القصبة فيكون
عدم اعلاؤه كصغير وسين سمايا (قوله نحو هيج) هو الغلام المثلث متصفا
وتقبل الغلام التسام (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث آيات ولم يحذف
احدا جافضا لقب ما تقدم لا تقبل ذلك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما
(قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من قوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس
وتصغير مهيم اسم فاعل من هيم الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هام
اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العطش تصريح (قوله
دخل في اطلاق الناظم) أي نحو طيب حيث لم يقبده يكون بانه متأمله أو عارضة
بسبب تصغير مثيلا ولا ينافي الدخول قوله ثالثا لما ذكره من انه بيان الواقع في
طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياه المحذوفة مائة
بل الرابعة فاصك كثر كذلك كما قاله الفارسي وظاهره من قوله واحد كابن عقيل في شرح
التبهييل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع في طيب اذا الواقع
أن الياح في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحو رابعة مثلا كقوله واليه يشير
قول الشاعر دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف ونحو ثالث لطيب حذف
لكان أو في المراد (قوله ايم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة كافي
القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلبس بالنسب إلى ايم يسكون اليه
فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط الخط وهو
ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياه من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم
بعدد الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) برده عليه انه موجود في ميق
بالتقصير نسبة إلى ميت بالتشديد لاتباسه بالنسب إلى ميت بالتقصير على أن سم
جعل الملازم في ايم ~~يسكون~~ الياه اجالا لا بالباسا فلا بد على مقتضى اطلاق
سيوه وقد تنازع فيه قائل (قوله إلى ايم) بفتح الهمزة وسكون القصبة مصدق
أهمزة الهمزة كجاء أي جارا بالتشديد (قوله وعلى في فعله التزم) ذكر الشيخ
خلد أن كلام من فعله وفعله ممنوع من الصرف للعلية على الوزن والتأنيث فكذلك
في ظاهرهما أفعله (قوله حذفوا التأنيث أولا) أي لاحتيا لتضام مع ياء النسب
(قوله ثم حذفوا الياه) أي غير ما من المؤنث والمذكر ككتبت في خبري في التيب
إلى جنيف وشريف كما سيأتي ولم يتكسوا لانه المؤنث محذوف منه التأنيث
في التيب فحذف الياه تبعها ١٠ فأوضحه بقوله مثل هذا في حذف ياء فعلية

أما وقد تقدم قوله نحو هيج أو فصل عنها
وبين المفسر نحو مهيم تصغير مهيام
مفعول من هام لم تحذف بل يقال في
النسب إلى هيم مفعول بهي وهو مفعول
لنفس الثقل بعدم الادغام والفتح والتصل
نالت (تنبيه) دخل في اطلاق الناظم
نحو غز بل تصغير غزال تقول فيه غز بل
وقد نص على ذلك جماعة وإن كان سيوه
لم يجل الا بغير المصغر ودخل فيه أيضا أيم
فقال فيه ايم وهو مقتضى اطلاق سيوه
والتصل وقال أبو سعد في كتابه المستوفى
وتقول في أيم ايم لا تلو حذف الياه
المتركة لم يبق ما يدل عليها فاعل وليس تحليل
واضح ولو علل بالاتباس بالنسب إلى ايم لكان
حسنا (وعلى في فعله التزم) أي التزم في
النسبة إلى فعلية حذف التأنيث والتأنيث العن
أي كقولهم في النسبة إلى خيفة حتى
والى بجيلة بجلى وإلى صفة حتى حذفوا
ياء التأنيث أولا ثم حذفوا الياه

ثم طلبوا الكسر قصاوا ما قولهم في سلفة سلفي وفي عمدة كلب عسري وفي السلفة سلفي "والسلفي الذي يكلم باصل طبيعة
معربا قال الشاعر ولست بعسري بلول لسائه * ولكن سلفي" أقول فأعرب فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتبعية على
الاصل المفروض وأثبتته قولهم عسري وجدي بالضم في بني عبدة وجذبة ٢٢٥ (نبيه) ألحق سيبويه فعلة بفعله صحيح اللام كان
أرسلها فتقول في النسب إلى فروقة وعدوة

فرق وعدوى وجهته في ذلك قول العرب
في النسب إلى الشوثة شقني وهذا عند البرد من
الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول في كل ما سواه
من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعول
صحيحا كان كسول أو معسلا كعدو
إذا يقال فيما باق في الاسولي وعدوى وإنما
قاس سيبويه على شقني ولم يسم في ذلك غيره
لأنه لم يرد ما يخالقه (وفعلي في فعله حتم)
أي حتم في النسبة إلى فعلة حذف الباء والهاء
أيضا كقولهم في النسب إلى جهينة جهني
والى قرظلة قرظني والى مريضة مرنني
حذفوا الهاء التانيث ثم حذفوا الباء وشذمن
ذلك قولهم في ردبة ردبني وفي خزنة
خزني وخزنة من أسماء البصرة (تثنيان)
* الأول لوسي باسم شذمت العرب في النسب
إليه لم يفسد إليه الأعلى ما يقتضيه القياس
* الثاني ما تقدم من أنه يقال في فعله فعلي
وفي فعله فعلي لمشرطان عدم التضخيم
وعدم اعتلال العين واللام هيضة وسباق
التثنية على هذين الشرطين وهما معتبران
أيضا في فعولة على رأي سيبويه (وأفحوا
معل لام عربيا) من التاء (من المثالين) أي
فعله وفعله (بما التاء أولها) منهم ما في حذف
الهاء ونقح ما قبلها ان كان مكسورا فاضلوا
في النسب إلى عدوى وقصى وعدوى وقصوى
كما لو في النسب إلى غنية وأمة غنوي
وأموى وظاهر كلامه ان هذا اللاحق
واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به
أيضا لده

بضم الصاد فان قلت هذا مقتضى لابقاء ما قبل ونقح المثل اللام فلم حذف
قلت اجتمع مع هذا مقتضى مانع وهو اجتماع أربع باآت كاسبأني فلذا حذفوا
الهاء نقحوا المانع ولذا لم يحذفوا في نحو طوبى وجلبه (قوله ثم طلبوا الكسر
قصا) أي ثلاثا توالي كسر تان وباء النسب (قوله في سلفة) يعني سلفة الأزد
أما سلفة غير الأزد فيقال سلفي على القياس فصرح (قوله معربا) حال من
ضمير تكلم (قوله بلول لسائه) لا التثنية في فقه علكه عني (قوله وأثبتته قولهم
الكلمات) خبر عن قولهم والهاء محذوف أي فيه (قوله وأثبتته قولهم
عسري وجدي) أي بضم العين والياء في بني عبدة وجذبة أي بفتحهما وإنما
كان أشد مما قبله قال الرمادي لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مفروض وأما الضم
فلا وجهه (قوله فرق) أي بفتح الراء وعدوى أي بفتح الدال كما صرح بذلك
القاضي وبهارة إذا نسب إلى اسم فيه واو واحدة فصاعدا قبلها شذمة حذف
الواو فتقول في النسب إلى مرموة ومجدة مرموي ومجدي فان كانت الواو ثالثة
وقبلها شذمة حذف كذلك عند سيبويه كقري وعدوى في فروقة وعدوة بفتح عين
الكامة كما قال سقني في حنيقة اه مع بعض حذف فعل مذهب سيبويه فإقرب
النسب إلى عدوة النسب إلى عدو لأن النسب إلى عدو باق في عدوي بضم
الدال وتشديد الواو (قوله شذمة) س من الجين اه خاله (قوله
كسول) في القاموس وسول فخذ من قيس وهم شذمة بن مصعة وسول
أشهم (قوله ولم يسم) أي سيبويه والجملة حاله (قوله في ردبة) أي في
النسب إلى ردبة وهي امرأة السهمري كانا بنو تمان الرماح (قوله شرطان) في
التصريح ان عدم اعتلال العين يعني إذا كانت اللام هيضة ليس شرطان في فعله
بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب الفلا يلزم المحذوف بعض كلمة
التصريح اللبس كاسبأني (قوله عدم التضخيم) خرج نحو جلبه وقليه مما عنيته
ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طوبى
(قوله واللام هيضة) الجملة حاله فلو كانت اللام معلة لم يبرز اعتلال العين
فتقول في النسب إلى طوبى وجيبة طوبوي وجوي كما قاله الدمامني وسبأني
في التشرح (قوله وسبأني التثنية الخ) أي في قوله وقموا الخ (قوله معل لأم)
يعني معناها وقوله من المثالين أي من مواضعها حال من معل لأم أو من ضميره
في عربا (قوله في حذف الباء) أي الزائدة قلب الأخرى واو بدليل امتلته
الآتية سم (قوله وظاهر كلامه ان هذا اللاحق واجب) ولم تقلب الواو

وذكر بعضهم فيه وجهين الحذف كما مثل
والاثبات نحو قصي وعدي وهو انقل لكسرة
الذال وتناول كلامه فهو كسي تصغير كما وصفه
وجهان قال بعضهم به بفتح الاثبات فقال
فيه كسي ياء من مشددتين واما بعضهم
كسوى فان كانا جميعي اللام الحذف فحذف
بهم الحذف كقولهم في عيش وعيش عيشي
وعيشي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم
قوله معلى لام وذهب المبرد الى جواز الحذف
فيهما قال وجهان عنده مطردان فقام على ما مع
من ذلك ومن المسجوع بالحذف قولهم في
تقريب تقري وقولهم في شكري وفي قويم
قوي وفي قريش قريش وفي هذلي هذلي وفي
فهم كانه تقري لغير قواينه وبين تقري
في تقري وفي مخرج خراقة على لغير قواينه
وبين ملبى في ملبى في عروين ربيعة ولبى بن
الهون بن خزعة ووافق السرافي المبرد وقال
الحذف في هذا خارج عن التثنية وهو كثير
جدا في لغة اهل الجاز قبل ونسوبة المبرد
بين فاعل وفعل ليست بحيدة اذ جمع الحذف
في فاعل كثيرا ولم يجمع في فعل الا في تقري
فلو فرق بينهما لكان اسعد بالنظر (وتعقوا)
اى لم يحذفوا (ما كان) من فعله معلى العين
صحيح اللام (كالطوبى) اى عاها جميع اللام
فتناولوا طوبى لانهم لو حذفوا الباء وقالوا
طوبى لم قلب الواو افعالهم كنها وتحذف
ما بعدها وافتتاح ما قبلها واخف بضملة
في ذلك فعله بالضم من نحو لوزة وفوزة
فقالوا لوزى وفوزى ولم يقولوا لوزى
وفوزى لتب والعلوية حتى

في القسوب هنا افسامع انما تحركت وانفتح ما قبلها لتلا توالى اعلان على
الكلمة الواحدة اولان الباء المشددة تكلف الاعلال كما سياتى في التصريف
فأرضي (قوله فيها) اى في فاعل وفعل (قوله وهو) اى عدي انتقل من قصي
(قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال ابو حيان وعلة
ذلك انه اجتمع ثلاثا باآتاء التصغير والياء المنقلة عن الالف والياء المنقلة عن لام
الكلمة لحذف الباء المنقلة عن الالف وهي الوسطى يعنى تخففوا ولا فاقهاوها
لاجل بناء التصغير كما لا يخفى وادعت بقاء التصغير في الباء الاخرة في كسي كانه
فاذا دخلت باء التسمية قبل كسي ولا يجوز ان تحذف احدى الياءين الباقيتين
لانك اذا حذفت باء التصغير لم يحذف معها المعنى والمصطفى باق وان حذف الباء الاخرة
لم يحذف ما فيه من توالى اعلان لانه قد حذف الباء المنقلة عن الف كسام مع ما يلزم
عليه من تحريك باء التصغير وهي لا تحذف لهذا التزم فيه التشديد قال وما كان مثل
الكسا مع قرائن نسب اليه فانه لا يحذف اصله سوطى (قوله واما بعضهم
كسوى) اى يحذف باء التصغير وقلب الثانية افعالها قلبها واو الخ هذا ضعف
(قوله فيها) اى في فاعل وفعل (قوله قويم) بضاف وقوله تقري بضاف وقوله
ملجى بعامه ملجى وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يقضيه من القاسوس
(قوله تقري كانه) اى تقري الذين هم من كانه وكذا يقال فيما بعد (قوله لغير قوا
الخ) هذا الفرق كنظيره الا في حكمة بعد الوقوع لعله واللام يحذفوا حيث لا تعدد
وحذفوا كما وجد التعدد وكلاهما سنصف كما يؤخذ من امثلة النسخ (قوله اسعد)
يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للجهول اى سوعو بصيغة افعال التفضيل
(قوله كالطوبى وهكذا ما كان كالطوبى) ونظائر ان مجزءهما كذلك اه سم
اى لانه خارج عن قوله معلى لام (قوله اى عاها جميع اللام) هذا انكر اوجع
قوله قري جميع اللام (قوله لم قلب الواو افعالها) فمكثر التصغير مع اللس
ولم يقلوا لزم الاستعانة قاله الجليل بردي تصريح (قوله واخف بضملة فعليه)
هذا انما قاله ما عمن التصريح ونقله عن السبوطى من اختصاص شرط صحة
العين اذا كانت اللام صحيحة بضملة وضوءة دون فعله بالضم لان التعليل المتقدم
لا يأتى فيه لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يلقب بالفتحة بل بالهمزة والهمزة ما فى
الشرح هو الموافق لما فى الهمع (قوله لتب) كذا فى السمع ولم اجد فى القاسوس
ان لوزة او فوزة او لوزى او فوزى اسم لتب والذي فيه ان فوزة اسم لناعية بضم
بجمل البعض قوله لتب راجع للتاني يحتاج لتب صحيح (قوله والعلوية حتى)

والاجتزاز يصح اللام من نحو طوبى وحسبه فانه يقال فيها طوبى وحسبى (وهكذا) انعموا (ما كان) من فعله وفعله مضاعفا
(كالجلبه) والقليه فقالوا جلبى وعلبى ولم يقولوا جلبى وعلبى كراهة ٢٤٧ اجتماع المثلين (تنبيه) وبمثل فعله فيجاء ذكره فعلة نحو
قوله وصرورة فيقال فيها قورلى وصرورى

كذا في بعض النسخ ولم اجده في القاموس والذي فيه ان الطويلة اسم
لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيها طوبى وحسبى) قد مضى الكلام
على شرح قول المصنف ونحوه على انه عدم قلب حرف العلة فهما التامع فتذكر
وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من النقل مع عدم الادغام
لان الادغام فيجاء كرمض لان وزن الاول فعل يختص وهو واجب الفل كلب
والثاني فعل يضم فتضم وهو واجب الفل ايضا كصق جمع صفة (قوله لما ذكر)
اى من لزوم قلب الواو القبا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصرورى
ولاشك في تقدم ذكر الزوم والكراهة المذكورين وان كان الزوم فيما سبق مرنا
على حذف الساء وهما على حذف الواو بفعل البعض التقدير لنظره ما ذكر غير مختص
اليه (قوله ينال) بالنسبة للمفعول اى يعطى فاما مفعول ثانى وبالبناء لقاعل
اى يصيب فاما مفعوله (قوله قلبت واوا) لتكون الهمزة انقل من الواو ولم قلب
باء لتلاصق جمع ثلاث ياءت مع الكسرة لصرح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال
في التوشيح وذلك قبل ردى ا ه مع (قوله سلت) اى من القلب لقوتها بأصاها
(قوله في قراء) يضم القاف وتشديد الراء مع المدة المتسلك كما في المختار (قوله
وفي الاحسن منهما) ما سبق من ان القلب اولى فيما ألفه للاخلاق كعلباوى
والتصحيح اولى فيها همزة بدل من اصل كياءى وكساءى (قوله يعين سلامتها)
مقول في النسب الى قراء قراءى (قوله الوجهين) اى التصحيح والقلب واوا
(قوله اذ لم تكن الهمزة للتأنيث) بان كانت لام الكلمة كافي الامثلة فان صحاء
فعال بالفتح وحزاء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من سراء وقباء المذ
والقصر والتذكير باعتبار المكان فصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من
الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط واما الساء فليس
فيها الا لتأنيث كباؤخذ من اقتصاره على الاخيرين في قوله وان جعلت الخ (قوله
كانا كراء وكساء) فيجوز فيها التصحيح والقلب واوا والتصحيح اجدد كاتخذ
وحيتته فلا معنى لهذا التفصيل الا لفرق حيث بين ان يكونا مؤنثين أو مذكراين
(قوله اذا نسب الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء لم يلب اليه كائسب الى
كساء فيقول ماءى ومماوى لان الهمزة بدل غاية ما فيه ان المبدل منه مختلف فيها
فهو في كساء واو وى ماء هاء لان أصله موه ا ه يس اى فاطلى ابن هشام جواز
الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيعين القلب وقفا على ما مع
وما بعد ها فيجوز الوجهان (قوله ولا أدانه) يفتح الهمزة اى آته (قوله

على القياس) أي قياس ما حمزه بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله
وانسب لصداغ) يعني انهم قالوا لوصي يعامل ومعمول كقائم بأداء أعرب قائم
بحسب العوامل حتى معمول به كما وأنه لوصي يتابع ومتبوع فصوره بل عاقل أعرب
الاول وتبعه الثاني في اعراجه وسكوافاعلت عن بيان النسبة اليهما ولا يعد أن
ينسب الى الجزء الاول منهما كما في الجملة والمركب المزيج وقالوا لوصي يعاظم
ومعطوف فهو وزيد أو ثم زيد حتى فاعظم كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله
وأجاز الجري الخ) وأجاز أبو حاتم الجسني أن النسب اليهما معا فيقال تأبطي
شري كما أجاز في المزيج والعددي كذا في الهمع قاله سم الظاهر أن معنى كل
منهما احتشد النسوب الى تأبط شرا الا أن الاول منسوب الى تأبط والثاني الى شرا
وحشد فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطي شري قيل كل منهما خبرا وان خبر
أحدهما والثاني تأكيد ويحتمل أن مجموعه ما هو المنسوب الى تأبط شرا لا كل
منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا ملحوظ فطراح اه ويلزم على الاحتمال
الاخر وقوع ما انسب حسوا وما ذكره يجرى في النسب الى جزئي المزيج
والعددي معا (قوله كتنى) سم الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت
والعاجل الذي يعتقد على ظهور ما عده به عند قيامه من الكبير (قوله نسبة الى
كنت) أي الى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير على نفسه فصع كونه من افراد
ماحي به من جملة كما هو موضوع المسألة (قوله والقياس كوني) يضم الكاف
المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادته اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من
فعل بالفتح وزن كل ما صلا الى فعل بالضم وانما كان القياس كونه نيازة الواو
لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ما كت مع التثنية المسكنة لاتصال ضمير الرفع
المتحرك بها (قوله مزجا) أي تركيب مزج أو حلة كون ما مركب عزوبا
(قوله تقول بصلي) وتقول في معدى كرب معدى ومعدى لأنه كعاض
ويشبه أن يكون الراجح هنا الخلف كما هنا ك زكيا (قوله وهذا الوجه مقبض
اتصافا) قد يشعر هذا مع قوله الاتي وهذا الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين
الاولين من الاربعة مختلف في شدوؤها وقياسيتهما لا بجهان قياسيتهما أيضا
وان ادعى ذلك شيئا والبعض (قوله رامية هر مزية) نسبة الى رام هر من
بادية شواسي خورستان (قوله حكم لولا وحيا) أي ونحوهما كلوما وأيضا
وقوله في النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وخيلنا فكان الاحسن تقديمه على
قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي

فلو انتهى ببناء (وشاء الجري في النسب اليه
على القياس قبل ما حي وماوي وشاوي
وشاوي) وانسب لصدرا ماحي به من
(جملة) وهو المركب الاسنادي مخمور في لعمري
وتأبط شرا تقول برقي وتأبطي وأجاز الجري
النسب الى الشيخ الكبير كتنى نسبة الى كنت
قوله في المزج الكبير كتنى نسبة الى كنت
ومنه قوله فأصحت كتنيا وأصحت عاجنا
والقياس كوني (و) النسب الى (صدرا ما) مركب
مزجا) فهو بطلن وحضر موت تقول بصلي
وحضري وهذا الوجه مقبض اتصافا ورااه
اربعة أوجه الاول أن ينسب الى جزء فهو
بكي أجاز الجري وحده ولا يميزه غيره الثاني
أن ينسب اليهما معا من التركيب كما في قوله
بكي أجاز قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله
ترتجها رامية هر مزية الثالث أن ينسب
الى مجموع المركب فهو بكي الرابع أن يفي
من جزئي المركب اسم على فعال وينسب فهو
حضري وهذا الوجهان شاذان لا قياس
عليهما (تبيين) الاول حكم لولا وحيا
مسمى بها حكم المركب الاسنادي في النسب
اليهما فتقول في التخفيف وحيا

هذا قوله الاتي وضاعف الثاني من ثنائي لأن المراد بالتثاق فيه التثاق وضعا
 كما صرح به الشارح ثم وانسب اليه هنا وما عي وضعا وصورة هنا ثانيا عرضت
 له عند التنب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به قوله شخصنا عن ابن
 غازي وفي الفارسي ما يقتضي الاطلاق وقوله حكم المركب المزجي أي حكم بقية
 افراد المركب المزجي فوافق ما في المرادى من ان العددي من المزجي (قوله
 فتقول حسي) أي وان البس بالنسبة الى خمسة ونحو لانها لا يرعون الالباس
 في هذا الباب كما تستعرفه (قوله وانسب لثاني الخ) شروع في التنب الى المركب
 الاضافي وبعبارة التسهيل مع شرحه للدماميسي ويحذف له اصد والمضاف ان
 تعرف بالثاني تحقيقا كائن الزيد وابن عرف تقول زيري وعري أو تقدر كافي
 بكر وأي حذف حيث لا يكثر ولا يخص ولا يفهم من القسم الاول فتقول بكرى
 وحضي ولا يتعرف بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا فحيزه أي في حذف له ما يحيزه
 وينسب الى صده وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئ وعرفى لانه لم يتعرف
 صده فحيزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله على وقد يحذف صده خوف الخس
 اي لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الشهل وعبد مناف فانهم قالوا
 في ذلك قبسي وأشهي ومناف ومراد المصنف بالمضاف ما كان على أو غالبا لا مثل
 غلام زيد على ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى
 المقر الى المضاف اذ ليس للجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير
 ونحوه كذا قال الشارح اه يعني المرادى (قوله أبواب) بنقل حركة همزة أب الى
 الواو أي أو أم قال السيوطي في التهمة وهل يلحق بما ذكر المبدوءة بنت اذا قلنا انه
 كنية أو لا لم أر من ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبي فقال
 في التنب الى بنت غلان غلاني (قوله أو ما له) أي أو مبدوءة بما قبله التعريف
 بالثاني قبل العلة بالظلة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أي
 لتعمه الاين والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه
 فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كافي كثير من
 التسخ ولعل ذكره في نسخ أخرى مجازاة لما سمي عليه ابن الناطم في انه يرطه ان
 عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية)
 اي والمصنف ذكره بقوله أبواب وقوله والثاني ان يكون الاول الخ أي والمصنف
 ذكره هذا بقوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ما له الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله
 شيخنا وسيأتي ما فيه وفي كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالظلة المركب الاضافي

وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي
 فتقول حسي • الثاني قوله وانسب لصد
 جله ايجاد من قوله في التسهيل ويحذف لها
 يعق يا التنب بمركب لانه لا يقتصر في
 الحذف على الهزول يحذف ما زاد على
 الصدر فلو لم يخرج اليوم زيد قلت خرجي
 (د) انسب (لثاني عما اضافة مبدوءة بان
 أبواب • أو ما له التعريف بالثاني وجب) هذا
 الاخير من عطف العام على الخاص أي يجب
 أن يكون النسب الى الجزء الثاني من المركب
 الاضافي في ثلاثة مواضع ذكرتها في هذا
 البيت موضعين وسذكر الثالث • الاول أن
 تكون الاضافة كنية كافي بكر وأم كلثوم
 والثاني أن يكون الاول على الظلة كائن
 عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكثومي
 ويحاسبون زيري

لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارة توهم الخ) ولا نهاليت صريحة
 في المراد بالاضافة المبدوءة بالان والاب كهذا البيت (قوله قسم برأيه)
 أي مغاير للكنة والعلم الغلبي المبدوء بـان لان العطف خصوصا بأو يقتضي
 المتغايرة (قوله فشمع غلام زيد) اعلم ان كونه قسما برأيه صادق بأن يكون
 عاما يشمل غلام زيد والاضافة المبدوءة بـان أو بـو صادق بأن يكون
 ميا بـا مراد امته جميع ماعد المبدوءة بـان أو بـو أو مراد امته بعض لا يشمل غلام
 زيد وحينئذ فتفريع الشارح المشهور المذكور على كونه قسما برأيه لا يتناول
 من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس قسما برأيه بل المراد منه خصوص العلم
 الغلبي المبدوء بـان الذي ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بـان لتعرف اوجه ثمانية
 قبل صيرورته علما بالظنية وان كان تعترف الجميع الا ان بالعلية بالظنية
 فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بـان وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتي
 مافيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد
 شارح الكافية بالتعريف صدره بـهـمـزـه خصوص العلم بالظنية كما يشعر به التثنية
 (قوله ولكن معترف صدره بـهـمـزـه) يعني قبل صيرورته علما ما بعد هاتعترف المجموع
 بالعلية (قوله وعلى هذا) أي زيادة بـان التناظم في المثل غلام زيد وليس المراد
 على ما في شرح الكافية وان منى على شيخنا والبعض (قوله لانهم يفتنون
 بالضاف هنا) أي في المركب الاضافي الذي نسب الى بـهـمـزـه وقوله ما كان علما
 أي كنية وقوله أو غالبا أي علما بالظنية وحينئذ فالمناسب أن يراد جملة التعريف
 بالثاني وجب خصوص العلم بالظنية المبدوءة بـان تعرف اوجه ثمانية قبل الظنية
 فيكون المراد من قوله مبدوءة بـان وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى
 أن يراد بالاضافة المبدوءة بـان الكنية المبدوءة بـان لغيره المعطوف اعني المبدوءة
 بما تعترف بالثاني المراد منها العلم الغلبي المبدوء بـان والفرق بينهما ان علما الكنية
 بالوضع وعلية العلم الغالب بالظنية فتدبر (قوله بل يجوز ان نسب الى غلام واني
 زيد) أي بحسب الحال (قوله فليس من قبل ما تعترف فيه الاول بالثاني) أي
 بل بما تعترف فيه المجموع بالعلية وأورد على شيخنا ان المراد تعترف الاول بالثاني
 قبل العلية كما مر وأشار البعض الى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان
 المراد به خصوص العلم بالظنية فتأمل (قوله فجوحد القيس الخ) قضية صنعه
 ان التسبب الى مصدر عبد القيس ليس فيه بخلاف التسبب الى مصدر عبد الاشيل
 وعبد مناف فبـهـمـزـه ليس ولا يقتضي فساده فان التسبب الى المصدر في جميع ما يندب

(نبيه) كان الاحسن أن يقول
 اضافة من الكنى أو اشهر
 مضافها ظلة كان هو
 لان عبارة توهم أن ماله التعريف بالثاني
 قسم برأيه فشمع غلام زيد وليس كذلك
 قال في شرح الكافية وإذا كان الذي نسب
 اليه مضافا وكان معترفا صدره بـهـمـزـه أو كان
 كنية حذف صدره ونسب الى بـهـمـزـه كقوله
 فان ابن الزبير يري وفي أبي بكر بكرى هذا
 كلامه وكذا قال الشارح الا انه زاد في المثل
 غلام زيد وعلى هذا أقول التناظم أو ماله
 التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص
 لاندراج المصترى بـان فيه وهو يشمل فاسد
 لانهم يفتنون بالضاف هنا ما كان علما أو غالبا
 لا مثل غلام زيد فإنه ليس بمجموعة معنى مفرد
 بنسب اليه بل يجوز أن نسب الى غلام واني
 زيد ويكون ذلك من قبيل التسبب الى المفرد
 لا الى المضاف وان اراد غلام زيد بمجمله لا علما
 فليس من قبل ما تعترف فيه الاول بالثاني
 بل هو من قبيل ما نسب الى صدره ما لم يفت
 ليس (قياسي هذا) المذكور انه نسب فيه
 الى الجزء الثاني من المركب التسبب الاضافي
 (النسب للاول) منها فجوحد القيس وامرى
 القيس وهما قبيلتان

فيه ليس فالصواب عندى اسقاط التثنية بعد القيس كافي كثير من النسخ ونسبها
 صكارى القيس فتقول امرئ ومرى وهذا ما لم يحذف الخ ولا اعتراض عليها
 (قوله مرئ) قال المرح والصارضى بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ)
 قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فاني اقف عليه اه لكن وجد
 في بعض النسخ على وجه كونه قلما من بحر الوافر ولفظه
 ويسقط منها المرئ لقوا كما العقب في الدية الخواء بضم الدال تنبيه في منهما وضبط
 لقوا كقرو وسكون نون العقب وتحذف الاء في وواو الخواء وفي كثير من النسخ
 اسقاطه كما قد معناه في القولة قبله (قوله ابن حجر) بجماعه مله نجيم قال في القاموس
 بحر الضم وبضمين والدارمى القيس وجده (قوله ما لم يحذف ليس) قال ابن هشام
 ينبغي بل يجب ان لا يجيب اللبس بل يقال عبيد صكما قال الشاعر •
 وهم صلبوا العبيد وذلك لانهم لم يجتنبوه في التسب الى مصطنى ومصطفين والى
 ضارب وضارين والى مسعد ومساجد والى زيد بن زيد بن ودية وخسبة وخسبة فشر
 ثم قال وبالجملة قال قول جرعا اذ اللباس هادم لقوا عد الباب او مقتضى لترجيح احد
 المساويين وفي المغرب مثل ما قال الناهض وفي كلام ابن النجاشي ما يحالفه كذا في
 (قوله ولم يقولوا عبيد) أى لا للباس وفيه ان هذا اجمال لا لباس وقد يقال
 القصد بالتسب اباح المسب فلا يلىق الاجمال أيضا لان جعل عدم كون الاجال
 عيبا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بنا فمطل) أى مضوت من الكلمتين
 وقوله كما شذ ذلك أى بنا فمطل في المركب المزجى أى في التسب اليه حدث قالوا
 حضري في التسب الى حضرموت (قوله وقالوا تعشم) أى فكما وقع التث في
 التسب وقع في الفعل ومعنى تعشم التسب الى عبد شمس وقوله تعشم كذا في النسخ
 بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وما عشم
 يسكون الباء وقوله اصله عشم شديدة الباء أى تخفف بحذف الباء الثانية
 وليس من باب التث وقوله وقال ابن الاعراب اصله عشم لعله يسكر العين مع
 الهزمة آخره واحد الاعاء تخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهزمة وليس
 من باب التث على هذا أيضا (قوله وابجر برذالام الخ) يجوز تهذيب المسألة
 بما اذا لم يعرض عن اللام بدليل قوله الا في وياح اختا الخ ويصور ان يطلق بحيث
 يشمل هذا الا في ويكون ذكره لتبسيه على خلاف يونس سم (قوله جواز)
 أى جواز ان اوزا جواز (قوله في جنى التعصيم) أى جمع التعصيم لذكرو جمع
 التعصيم لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجنوبه

تقول امرئ وعبدى وان شئت قلت مرئ
 قال ذو الرمة ويسقط منها المرئ لقوا كما
 العقب في الدية الخواء وهذا ما لم يحذف بالانسب
 الى الاول (اللبس) فان خيف لبس نسب الى
 الثاني (كعبه الاشبل) وعبد مناف
 حيث قالوا فيها اشبل ومنافى ولم يقولوا عبيد
 (نبيه) شذبا فمطل من جرأ الاضافى
 منسوب اليه كما شذ ذلك في المركب المزجى
 والمضبوط من ذلك تلى وعبدى ومرقى
 وعيسى وعيسى في تيم اللات وعبد الدار
 وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد
 القيس وعبد شمس واغابا فعلا ذلك فرار من
 اللبس وقالوا تعشم وتعشم وأما عشم
 ابن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء اصله
 عشم أى حب والعين مبدلة من الحاء
 وحب الشمس شومها وقال ابن الاعراب
 اصله عشم شمس والعبد والعبد واحد أى هو
 نظير شمس (وابجر برذالام) اللام منه
 حذف • جواز ان لم يك رده أى اللام
 (الف في جنى التعصيم) وفى التثنية • وفى
 يجوز برذالام اليه (بهذى) المواضع
 الثلاثة أى فيها (توفيه) بردها اليه في التسب
 اليه ويحتمل أن يكون هذى إشارة الى اللام
 أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه
 في المواضع المذكورة التوفية بردها اليه
 في التسب

اعلم انه اذا نسب الى الثلاث المحذوف منه
شيء فلا يخلو اما ان يكون المحذوف الفاء
او العين او اللام فان كان محذوف الفاء والعين
فساكن وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر
في تنبيه او جمع تصحيح أولا فان جبر كافى أب
واخ فانها يجبران في التنبيه وكسنة وسنة
فانها يجبران في الجمع بالالف والتاء وجب
جبره في النسب فتقول أبوى وأخوى
وعضوى وسنوى أو عضوى وسنوى على
الاختلاف في المحذوف لانك تقول أبوان
وأخوان وعصوات وسنوات أو عصيات
وسنات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب
جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو
جر وعبد وشقة وشقة فتقول فيها جرى
وعبدى وشقى وشقى ونبي بالمحذوف وجرى
وعدوى وشغوى وشغوى وشغوى بالجر بردة المحذوف
وهو من حر الحاء ومن غدا الواو ومن شقة
الهاء ومن شة الياء (تنبيهات) • الأول
لا يظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكور وقد
اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على
التنبيه والجمع بالالف والتاء • الثاني اطلق
قوله جزا ان لم يكن رده ألف وهو مقيد
بأن لا تكون العين معلة فان كانت عينه
مملة وجب جبره كما ذكره في الكافية
والتسهيل وان لم يجبر في التنبيه وجمع
التصحيح احترازا من نحو شاة وذى جفى
صاحب فتقول في شاة شلى وعلى أصل
الاختصار الاقرب اليه شرحى وفى ذى ذوى
انها عالون وزنه عند الاختصار فعل بالفتح •
الثالث اذا نسب الى يودوم جازا الوجهان
عند من يقول يادوان ودمان ووجب الرفع عند
من يقول يديان وديمان

مذكورا صريحا والجبور فيه محذوف فالعلم به من قوله جسمى المخوعلى الاول
يكون الجبور فيه مذكورا صريحا والجبور فيه محذوف فالعلم به من قوله بردة اللام
(قوله نسيأتى) أى في قوله وان يكن كسنة ما الصاعد المخوعلى شرحه (قوله
بل يجوز فيه الامران) أى الجبور عديمه (قوله وجرى وعدوى) بفتح الراء في
الاول والادال المهمة في الثاني عند سيبويه والاكثر ما كانتهما عند الاختصار
كما يأتي (قوله وشوى) أى سواء قلنا ان لامها باء وهو ما يقتصر عليه
فتكون الساء قلبت الفاء بالالف واوا أولاها واوا وهو ظاهر (قوله ومن شقة
الهاء) أى على الرابع دليل شافته والتشفاه قال الموضع ومن قال ان لامها
واو قال اذا ردت شغوى (قوله ومن شة الساء) أى على أحد الوجهين وقبل
الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكور) أى لا فائدة لذكر التنبيه
عن ذكره لان كل ما رقبه يرقبه في قسمين غير عكس كلام أب واخ فانها ترقى في التنبيه
دون الجمع الا ان يدعى انها رقت فيه ثم حذف للاعلال (قوله احترازا) على
لقوله مقيد (قوله شامى) بردة اللام وحى الهاء لان الاصل شوة بسكون
الواو بدليل شبهه لحذف الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل الشاء ثم قلبت ألفا
لتمزكها وانفتاح ما قبلها كذا في القارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما
تقلب الواو والياء ألفا للحركة الاصلية (قوله وعلى أصل الاختصار) هو سكين
ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كافى التصريح بقدره الف
الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذوى) أى بردة اللام وفتح العين والفاء
لان أصلهما التفتح كما تقدم بطله في باب الاعراب فقلب اللام ألفا ونسب اليه
كانت الى فتح قاله الاماميق (قوله جازا الوجهان) فتقول يدي وذوى
سم (قوله ووجب الرفع عند من يقول يديان وديمان) أى بردة اللام في التنبيه
قال القارضى هكذا أطلقوا الوجه ان يادوا يلمان الفاء مطلقا في لغة كثرى
فيكون يديان وديمان تنبيه على هذه اللفظة كما تقول في فتح قيان اه (قوله
وديمان) قال البعض بفتح الميم انما فاعقه الشارح دما فحاسبانى فيما أصله
السكون سبق قلم اه وحله قول التصريح ما ضمه وأصل يودوم وشقة فعل
بسكون العين أما يدل خلافا فيها أو أدامد فعلى الصحيح عند سيبويه والاختصار
وذهب الميرد الى انه فعل بفتح العين وضغه الجار يردى وما شقة فقص صاحب
الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها
الاختلاف بين سيبويه والاختصار من الرذالى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قبل

وظاهر مذهب سيبويه أن ناء كانتا حركات
 بنت وأخت وان الالف تأتي على هذا
 ينبغي ما سبق وذهب الجرجاني إلى أن الاء
 زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فستل
 وهو ضعف لأن الاء لاتزاد وسطا فإذا نسب
 إليه على مذهبه قيل كلوى والمشهور في
 النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن
 الجاحظ في شرح المفصل عن سيبويه أن
 الاء في كتابه من الواو التي هي لام الكلمة
 ووزنها قيل أبدلت الواو أو الاء اشعرا بالياء
 وإذا كان هذا مذهب الجمهور فلا ينبغي
 أن يقال في النسب إليه كلتي وأيضا لا ينبغي
 على هذا القول أن الاء قد حذفت لانه لا
 ما أبدلت لانه لا يقال فيه محذوف اللام في
 الاصطلاح والزم أن يقال في ما محذوف
 اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن
 وافقه أن لام كتابه محذوفة كلام أخت وبنت
 والاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة
 كما قدمته أولا ولا ينبغي أن يقال هي بدل من
 الواو إذا قصد هذا المعنى كما قال بعض
 الصوريين في ناء بنت وأخت أنها بدل من لام
 الكلمة وأما أن أريد البدل الاصطلاح
 فلا لأن بين الابدال والتعويض فرقا يذكر
 في موضعه الثاني النسب إلى ابنة أخت
 ونوى كالتب إلى ابن أختها إذا انفادها
 ليست عوضا كماء بنت انتهى (وضاعف
 الثاني من ثمانية ثمانية ذولين كلا ولا ي
 إذا نسب إلى الثاني وضاعفان كان ثمانية
 حرفا محصيا جازفة التضعيف وعدمه فتقول
 في كم كي وكتي

(قوله كاء بنت وأخت) أي في العوض عن اللام المحذوفة وفي الاشعار بالتأنيث
 كما سيجرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث الآن يقال المتعجب اجتماع
 علامتين متعجبين للتأنيث مع أن الالف تقلب بالحاء والنصب والجز فيصالح إلى
 الاء (قوله وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيبويه ينبغي ما سبق من أن سيبويه
 يقول في النسب إلى كتابه كلوى برد اللام وحذف الاء وأما حذف ألف التأنيث
 فقد أسلفنا توجيهه (قوله إلى أن الاء زائدة) أي لا عوض عن أصل هو اللام
 (قوله والمشهور في النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام
 على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت واو على ما سبق محذوفة والاء عوض
 (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كلبا فأصلها باء فأرضى
 (قوله اشعرا بالياء) ولم يكتبوا في التأنيث بالالف لأن الالف تقلب بالياء
 في النسب والجز فأرضى (قوله فاذي يفي الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيصور
 فيه كلوى وكثاوى أيضا الآن يقال الحصر اضافي بالنسبة إلى منع كلوى
 (قوله ولا ينبغي أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى
 على ظاهر مذهب سيبويه من التفسير بالبدل ومحمل أنه يوفق بين هذا المذهب
 وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله إذا قصد هذا المعنى
 أي العوض (قوله فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآخر أن العوض
 يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وباصفير يج بخلاف البدل قال شيخنا
 هذا وإن كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا يناسب هذان التأنيث في كتابي موضع الواو
 سواء قلنا أنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف
 وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلا
 (قوله كلا ولا ي) تمثيل للنسب والنسب إليه (قوله فان كان ثمانية حرفا
 محصيا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت على اللفظ وقصد
 أعربها شدة الحرف الثاني منها سواء كان حرفا محصيا أو حرف علة نحو كثرت
 من الكم ومن الهل ومن اللو تكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت
 على الغير اللفظ وقصد أعربها فلا يشدد ثانيها إذا كان محصيا نحو جاني في كروايت
 مثلا ليلزم التغير في اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فان كان الثاني حرف علة
 كلوى ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغير في اللفظ والمعنى معا لا يضر
 إلى الزيادة لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف القلة لالتقاءهما كما مع التنوين
 فيبقى العرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وإن جعلت على اللفظ

أولهم ولم يقصد اعراجهما فيه انلا زيادة أصلا هذا ملخص ما في الرضى وشرح اللباب
 لا يسمع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيا حرفا صحيحا جاز فيه
 التضعيف وعدمه فيه نظر اذ التثنية الذي جعل على اللفظ وقصد اعراجه يجب
 تضعيف ثانيا صحيحا ومتلا فيجب حيث في السبب اليه التضعيف والتثنية
 الذي جعل على الغير اللفظ وقصد اعراجه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيا حرفا
 صحيحا فيجب حيث في السبب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام
 الشارح على الحالين المذكورين لكن مرن من الغارضي في باب الحكاية نقصد
 وجوب تضعيف ثاني المفعول على اللفظ بما اذا كان حرفا على في المسألة خلاف
 فتأمل (قوله ولو) عبارة المرادى والتوضيح والدمامنى على التسهيل لوى
 كما يقال في النسبة الى دوى ودوى ودوى ودوى وجه الادغام اجتماع المثلث بخلاف
 كبرى لعدم اجتماعهما بكبرى وانما لم يدغم طوى لانه نسبة الى طى وما آخره
 بامشدة مسبوقه بحرف يجب فتح ثانيا ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول
 المصنف ونحوه فتح ثانيا يجب والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الأصل قبل
 الادغام غير ناهض (قوله مثل دوى) الدقيق الدال المهملة وتشديد الواو الالة
 كما في القاموس (قوله نقلت لوى) لأن الهمزة اذا كانت دالما من أصل جاز
 فيها التصحيح والقلب واو افعال في التصريح نقلع ابن الجبار وأما من قال زنا
 همزة من أول الامر فيقول لوى لا غير ولا يجوز عنده لوى الاعلى قول بعضهم
 تراوى (قوله كشة) هي كل لون يختلف معظم لون الفرس وغيره وأصلها
 وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكرتها ثم حذفت الواو وعوض
 عنها اء التأنيت (قوله معتل الالم) خبرنا ان لينا به وجه الشبه ولو قال
 في اعتلال الالم لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله
 بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل الالم
 معاملة المقصور) أى يقلبها ألفا صر كما وافضاح ما قبلها ثم واو كالمقصود
 (قوله وشى ودوى) بكسرة أولهما وسكون ثانيهما (قوله لمين حكمه)
 أى لفته جذأ في كلام العرب شاطي (قوله وسكمه انه ان كانت الخ) أى
 فهو على حد محذوف الفاء (قوله له) بسين معلقة مفتوحة وهما والذير
 (قوله يحذف الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى)
 المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرى وبرأى نقلت حركة الهمزة
 الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله تقول فيها المرى) أى برء

المحذوف

وان كان ثانيا حرفا لين ضعف بقله ان كان
 ياء أو واو أو فتقول في كى ولو مكبرى
 ولو لوى لأن كى لما ضعف صار مثل حى ولو
 لما ضعف صار مثل دوى وان كان ألفا ضعف
 وأبدل ضعفها همزة فتقول فمن اجمه لا لوى
 وان شئت أبدلت الهمزة واو أو نقلت لوى

(وان يكن كشية) معتل الالم (ما الفاعل)

جبره برء فانه اليه (وقفع عينه التزم) عند
 سيويه فتقول على مذهبه في شدة ودية
 وشوى ودوى لانه لا يرد العين الى أصلها
 من السكون بل يفتح العين مطلقا ويسأل
 الالم معاملة المقصور ولا يخفى رد العين
 الى السكون بها ان كان أصلها السكون فتقول
 على مذهبه وشى ودوى فان كان المحذوف
 الفاء صحيح الالم لم يجرى فتقول في السبب الى
 هذه عدى وإلى صفة صفى (تنبيه) بنى من
 المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو
 محذوف العين وسكمه انه ان كانت لامه
 صحيحة لم يجرى كذلك في سه ومضى سمي بها
 سهى ومضى وأصلهما سه ومنه كذا أطلق
 كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان
 لا يكون من المضاعف فيحذف الحقة
 يحذف الباء الاولى اذا سمي بها ونسب اليها
 فانه يقال رى برء المحذوف نص عليه سيويه
 ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معلة
 نحو المرى يبرى سمي بها جبر فتقول فيها
 المرى

دسان قبل د موان ~~ص~~ كما في التسهيل (قوله وت حذف الهمزة) أي وجوبا
 لتلازم الجمع بين العوض والموت (قوله فتقول في ابن واسم الخ) وتقول
 في ابن أبي واقي وبني جمع (قوله وسوي) بكسر السين وضعها وأما الميم
 فتحت على رأي سيبويه كما كتبه على رأي الاختصاص كاستعرفه من التبيين الخامس
 (قوله ان الجبور) أي برد اللام بقرينة الامثلة وأن الكلام فيه فقط اعتراض
 ارباب الخواشي تعال للدماسيني على إطلاق قوله تنفع عينه وان كان أصله السكون
 بأن ذلك قيد بما إذا لم يكن مضعفاً فان كان مضعفاً لم تنفع عينه كرب بتخفيف الباء
 فانك اذا نسبت اليها قلب ربي بتشديد الباء افتاقاً ووجه سقوطه ان رب الخففة
 محذوفة العين كما يصرح به الشارح غير انها عند التسبب اليها بردي عنها لا برد لامها
 والكلام في الجبور برد لامه قننه (قوله دم) صريح في انه ساكن العين
 وهو الصحيح عند سيبويه ولا اخش كما مر عن التصريح به تعلم سقوط اعتراض
 شيخنا والبعض تعاليم بأن دماليس أصله السكون فافهم (قوله بدوي)
 برد الحذوف وهو الاء وقبله ألفاً مرادوا كرامة اجتماع الكسرة والياء اه
 تصريح (قوله الحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه
 وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت تاجوا زال جبر وعدمه في بنت كافي
 ابن مع ان جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أنسوي وبني) أي يقع أولهما
 وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أي لانها وان أشعرت بالتأنيث
 اشبهت تاجب وصحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء
 وكما تبين بمرور فكتانها لم تشمر بالتأنيث وأورد عليه انهم عاملوا بتاء واختامعالة
 المؤنث بالهاء حيث هو عامل بنت وأخوات دون بنات وأختات والفرق بين
 التسبب والجمع بان اجمع لا ليس فيه بخلافه التسبب الحذف التاء فيه ليس المنسوب
 الى المؤنث بالنسبة الى المذكر انما يفسر اذا قلنا يفسر التاء في هذا الباب
 وقد أسلفنا فيه (قوله الى هني وبني) بسكون النون فهما كاضطه الشارح
 بخطه وهبت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيصة وقضية كلام الشارح كغيره
 ان هنت ومنه مما حذف لامه وموضع عنها التاء وهو ظاهر في هنت لان أصله
 كلهن هتوا وما جئت فأصلهما من هني ثمانية وضعها (قوله وهو لا يقول به) بل
 يقول في التسبب الى هنت هنوي وانظر ماذا يقول في التسبب الى منته ومقتضى
 ما صرح به الشارح من جواز ضعف ثاني الثاني الصحيح وعدمه أن يقال معنى
 بالتخفيف ومعنى بالتشديد (قوله في الأصل خاصة) أي تبدل هاء في الوقت

* الرابع اذا نسب الى ما حذف لامه
 وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف
 الهمزة وأن لا يجبر وتستحب فتقول في
 ابن واسم واست بنوي وسوي وسني على
 الأقل واجبي واسني واسني على الثاني *
 الخامس مذهب سيبويه وأكثر النحويين
 أن الجبور تنفع عينه وان كان أصله السكون
 وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون
 فتقول في بدوي ودودي وغدوي وحري
 الجبور بدوي ودودي وغدوي وحري
 بالفتح وعلى مذهب الاخفش بدوي ودوي
 وغدوي وحري بالسكون لانه أصل العين
 في هذه الكلمات والعصم مذهب سيبويه
 وبه ورد السماع فالو في غد ودوي وحكي
 بعضهم من الاخفش انه رجع الى مذهب
 سيبويه انتهى (وابا اختا وابن بنتا) الحق
 ورنس أبي حذف التاء أي اختلف في
 التسبب الى بنت وأخت فقال سيبويه كالنسب
 الى أخ وابن يصحذف التاء ويرد الحذوف
 فتقول أخوي وبني كما يقال في المذكر
 وقال ورنس فبسبب اليها على لفظها
 ولا تحذف التاء فتقول اختي وبني وأزمنة
 الخليل ان نسب الى بنت هنت ومنه بنات التاء
 وهو لا يقول به وله أن يفرق بان التاء فيها
 لا تزم بخلاف بنت وأخت لان التاء في بنت
 في الأصل خاصة

قلت بلازمة ١١ تصرع وظاهره ~~مكونه~~ على التون عند ابدال التاء هاء
 في الوقت جائزها على السكن كافي الوصل تتأثل (قوله في الوقت خاصة) أي
 على غير اللغة القصي اذا اللغة القصي في الوقت على مت ابدال التاء هاء كما تقدم
 في قول المصنف وقل لمن قال أنت بنت منه أي وأما في الوصل فتذهب التاء فيقال
 من يا هذا كاتر في الحكاية (قوله كالنصب الى مذ كراتها) مقتضى التشبيه
 فتح المثلثة من ثنوي لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه
 قول التسهيل مع شرحه للدماسي ماضيه والنسب الى أخت ونظائرها كنبت
 وثنان وكثنا وكبت وذيت كالنصب الى مذ كراتها فتقول في أخت أخوي وفي بنت
 بنوي كما تقول ذلك في النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقارئ تدفع اللبس ١١
 فخط البعض ثوابا نسبة الى ثنان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذ كراتها
 ان لكبت وذيت أيضا مذ كرا ولعل مراده به اصلها قبل طوق التاء (قوله
 فتقول ثنوي ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنان انما يظهر في ثنان قبل
 التسمية وكذا بعدها على لغة الحكاية ما بعدها على لغة جرانه مجرى حمدان
 في لزوم الالف والمنع من الصرف ويجري مرسان في لزوم الالف والصرف فينبغي
 أن يقال فيه قول واحد اثنائي كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكلوي)
 مقتضى صنعته ان هذه الواو هي لام كتبا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيها
 حذفت عند النسب فاله سم ويظهر في وجهه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجهور
 وهي في كتبا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع اربع متحرك كان فيها هو
 كالجملة الواحدة وقبل وجهه أن سيبويه يفتح العين وإذا فقت مع رد اللام صار
 اللفظ كلوي ثلاث سركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيها ثلثة متحرك
 كجمز وشأنها السقوط عند النسب كاتر (قوله وهو حذف التاء) أي مع رد
 اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على السكن) أي ان لم تقتض القواعد
 تحريكه كافي النسب الى كت وذيت كاسيئته وقد اشار الى هذا القيد بقوله
 وقباس الخ (قوله فتقول كبروي وذوي) أي لانه اذا حذفت التاء لا شعاعها
 بالتأنيث ثم رددت اللام اعني الباء المحذوفة متاركا وذا كحي وانما فقت الباء
 لا تخصا ~~مكونه~~ ونها قلب الواو يا لان الواو والياء اذا اجتمعا وسقت احداها
 بالسكون قلت الواو يا فيزم اجتماع اربع يات مع الكسرة (قوله لما فيها من
 الاشعار بالتأنيث) أي وتأنيث تحذف النسب سم (قوله وان لم تكن
 متخصة بالتأنيث) بل له للعوضيه وللالحاق بقفل وجذع كافي التصريح

وفي ميت في الوقت خاصة وحكم نظائرا تحت
 ونبته حكمها وهي ثنان وكثنا وذيت
 وكبت النسب اليها مذ سيبويه كالنصب الى
 مذ كراتها فتقول ثنوي وكلوي وذوي
 مذ كراتها فتقول ثنوي وكلوي
 وكبت (عند يونس قول ثنوي وكلوي
 أو كبت وذيت) وكبتي وذكر بعضهم
 في النسب الى كثنا على مذهب يونس كفت
 وكلوي وكثناوي كالنصب الى حبلى
 بالوجه الثلاثة وذهب الاخفش في أخت
 وينت نظائرها الى مذهب ثالث وهو حذف
 التاء واقرار ما قبلها على مذهب
 الساكن على حركة فتقول أثنوي
 وبنوي وكلوي وثنوي وأن نسب البها
 كبت وذيت اذا رد المحذوف أن نسب البها
 كما نسب الى حي فتقول كبروي وذوي
 (تنبيهان) * الاول قد اتفق مما سبق ان
 أثنوا وثننا حذفت لامه لانه لا في التعوين
 ذكروها فيها حذفت لامه فالتاء اذن فيها
 عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في
 النسب على مذهب سيبويه لما فيها من
 الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متخصة
 بالتأنيث

المحذوف واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغي جعل المرى كالنحبي
 فيكون التسبب اليه بقلب فكسرة الراء مقصودة والياء ألقايم هذه الالف واوا فيقال
 مروي لا يقال فأسوء على دية وشدة لاننا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دية
 وشدة يشاء على حرفين ثانيهما لين وهذا يبق على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة
 ولأن سائر رد هـ كان الالف جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالتأني وهو
 يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحداً أوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن
 قلده وكأنه نزل الميم زيادتها منزلة العدم فيقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب
 رد المحذوف وهذا كما قال في لم يوجب هـ السكت اهـ ويمكن أيضاً ان يقال
 الاقتصاد على المرى يحذف الياء لرجحانه على المروي قلبها واوا لا تعينه ومثل
 ما ذكره جري في يري أيضاً فيقال ينبغي جعله كقفي فيكون التسبب اليه بقلب ألفه
 واوا بلا رد الهمزة (قوله والبرقي) أي يختصن على الياء والراء ورد العين
 على قول سيبويه من ابتداء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد رأي
 بوزن جزى فيصحب حينئذ حذف الالف لانها رابعة كلمة ثانياً متصرف وقيل قول
 أبي الحسن الاخفش من عدم ابتداء الحركة بعد الرد رأي بسكون الراء وحذف
 الالف أوبرأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهى وملهى كذا
 في التصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى ان عين المرقى والبرقي
 الهمزة وهي لكونها قبل ياء التسبب واجبة الكسرة قطعاً وانما الوجهان في فاء
 الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعبير بالقاء بدل العين كما في التصريح وغيره
 الا أن يقال أراد بالعين الراء ومماها عينا لتوسطها كالعين (قوله المذهبان)
 أي مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذ كسر الخ) قال أبو
 حبان بشرط أن لا يكون رد الجميع الى الواحد بقدر المعنى فان كان كذلك نسب الى
 لفظ الجميع كعراقي اذ لو قيل فيه مرقى رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاخس
 لاختصاص الاعراب بسكين البوادي وعموم العرب اهـ همع وعتيله مبنى
 على أحد القولين أن الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي وتبعه
 أرباب الخواص أراد بالجمع الجميع القوي فيدخل التننية كالكسر والسالمين اهـ
 وفيه أنه لا حاجة الى ذلك لعدم حكم التننية بل والسالمين من قوله وعلم التننية
 أحذف التسبب اليه مع أنه يدخل في الجمع القوي اسم الجمع والتسبب اليه على لفظه
 كافى التسهيل واسم الجنس الجمعي قال الدماميني ولا يعلم ما التسبب اليه منه
 أو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لأن ناء التانيث لا بد من سقوطها البتة (قوله)

والبرقي رد المحذوف وفي فتح العين وسكونها
 المذهبان (والواحد اذ كسر الخ) والواحد متعول باذكر
 يشابه واحداً بالوضع
 وناسبا بحال من الضمير المستتر في اذكر

بالوضع متعلق يشابه والبا بمسقى في (قوله هو احدى قياسي) أي بحسب
 الآن ليخرج ماله احدى قياسي بحسب الاصل وهو اجمع المسمى به واحدا والغالب
 على الواحد فضع كلامه بعده فافهم (قوله فرضي) لأن واحد القرائن
 فرضية ومتر أن النسب الى فيصلة تعلى (قوله وقتني) نسبة الى قدوة
 بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو اربعة فضع اقلها ضمة
 كما قد مناه عن الفارسي (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل
 المدون شري عن بعض الافاضل أن القرائن من قبيل العلم كاعمار وكلاب الاسبين
 بل قال في الهمع أجاز قوم أن نسب الى اجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد
 قياسي من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائسي وكتبي وقلائسي اه
 (قوله كعبايد) هم الفرق من الناس وانليل الذهبون في كل وجهه والاكام
 والطرق البعيدة واسم موضع وكعبايد بأبيل واعراب وقيل أن اعرابا جمع عرب
 (قوله ماله واحد شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسع فيناظهر اذ الواحد
 هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق بنسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملاح جمع شاذ
 للجمعة وشهد لما قلناه صنعهم في غير هذا الموضع قدبر (قوله ثمة) بفتح اللام
 كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبوزيد الى أنه كالاول الخ) يبادر منه أن أبوزيد
 يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجاز أي النسب الى
 لفظ الجمع أبوزيد فيها واحد شاذ كذا كبرو محاسن اه (قوله في المحاسن)
 جمع حسن على غير قياس وقبل جمع لواحد كاعراب وأبيل ذكر ذلك المصنف
 في العدة اه فارسي (قوله وقد يحتمل كلامه هنا) بأن يكون المراد بمشابه
 الواحد مالا واحدا لا قياسا ولا شذوذا أو مسمى به أو غلب سم (قوله والثالث)
 ما مسمى به اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لاجمع يشابه الواحد
 ويحجب بالجمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد اصالة فهو مما نحن فيه
 بالا اعتبار المذكور (قوله نحو كلاب واعمار) اسمان لقبيلتين ومدان اسم بلد
 بالعراق ومعاقر بعين مسملة ثم فاعترأه هو ابن متر آخر فمتر بمنز (قوله لانه)
 ليس لتأقبيلة تسمى بالفروهود) كذا قال الشارح وغيره ونقصه الدامسقي بأنه
 قد نقل غير واحد من اهل اللغة أن الفروهود ولد الاسد وولد الوعل والنسب يحصل
 اذا كانت كلمة فروهود مستعملة لتي آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن
 الفروودي نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحسنه فالنسب ياتي
 ونقصه المصرح أيضا بأن في الصحاح أن الفروهود بالضم الغليظ ونحو من لمجدوهو

يعنى أنك اذا نسبت الى اجمع هو واحد
 قياسي وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا
 فالوضع في الواحد والنسب اليه فتقول
 في النسب الى قرائن وكتبي وقلائس
 فرضي وكتبي وقلائس وقول الناس
 فرائسي وكتبي وقلائس خطأ فان مشابه
 اجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه ونحو
 ذلك أربعة اقسام ١ الاول مالا واحدا
 كعبايد فتقول فيه عبايدني لأن عبايد
 بسبب اسمال واحد مشابهة لغيره وورع
 محالا واحدا والثاني ماله واحد شاذ كلاع
 فان واحدا لجمعة وفي هذا القسم خلاف
 ذهب أبوزيد الى أنه كالاول نسب الى لفظه
 فتقول ملاحي وحكي أن العرب طالت في
 المحاسن محاسني وغيره نسب الى واحد وان
 كان شاذ فيقول في النسب الى ملاح لمحي
 وعلى ذلك مسمى الناظم في شبه كبة وعبارته
 في التسهيل وذو الواحد الشاذ ككذي
 الواحد القياسي لا كالمهل الواحد خلافا
 لابي زيد وقد يحتمل كلامه هنا والثالث ما مسمى به
 من الجمع نحو كلاب واعمار ومدان ومعاقر
 فتقول فيه كلابي واعماري ومداني ومعاقرني
 وقد برر اجمع المسمى به الى الواحد اذا من
 النسب ومثال ذلك الفراء يدل على بلن من
 اسد فالو فيه الفراء هي بالنسب الى لفظه
 والفروودي بالنسب الى واحد لامن النسب
 لانه ليس لتأقبيلة تسمى بالفروود

بطن من الازد قال بس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب
 عما يريد على قولهم ان الجمع المحي به نسب الى لفظه وحاصل الجواب انه باق على
 جميعه اه وقوله ان ظاهر قوله فلما جئوا صاويوا واحدة قيل لهم الرباب
 ان الرباب صاوي بالقلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا اطلق
 لا ينصرف الا اليهم فنبهني ان حاصل الجواب ان الرباب لما بصير على الواحد بل
 لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصير على ما هو باق على جميعه فعومل معاملة لكن
 يرد أنه يكون حست من القسم الرابع كالانصار والابار فها قالوا رباني كما قالوا
 انصاري وانصاري تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع به بينهما كما
 في الصحاح (قوله ربني) يضم الراء كما في الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا
 تقدم في شرح قوله وعلى التنبيه الى آخره فليست محكمة اعادته اه قال البعض
 اعادته هنا تمجيد لقوله واذا نسب اليها اعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل
 لتقدم حكم النسب الى ما هي به من ذلك أيضا فعوذناقه من التساهل ويمكن أن
 يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التنبيه والجمع وهما بيان غير ذلك
 فتأمل (قوله اذا نسب الى ثمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدوات وغرفات بتساع
 عنهما فانها باقية على الجمعية قبل سدوى وغرفى بالاسكان أو علمن قبل
 سدوى وغرفى بالتصريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول قصه كما تقول ابني بكسر
 الهجمة وفخ الموحدة كذا في الهمع (قوله قبل غرى الخ) أى سكرون عين الاولين
 وفخ فاء الثالث وجهه لان النسب الى الجمع يرده الى واحد قال الاسقاطي وتسعه
 غيره ونبهني ان الحكم كذلك اذا نسب اليها اعلاما بنا على لغة الحكاية كما علم بما مر
 (قوله وسنى أو سنى الخ) هذا اذا عرفت سنى كالجع فان جعلت الاعراب
 على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصارت مثل
 قوم فتقول سنى سنى سم (قوله الترم فغ الخ) أى لانه لا ينصرف في العلم
 المتقول عن جمع التصحيح أو المحنة لا يجذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر
 تفصيله للفرق بين النسبة اليها اعلاما والنسبة اليها جوعا وقد علم تقييد ما ذكره
 في صورة العلية بغير لغة الحكاية وان صورة العلية على لغة الحكاية كصورة الجمعية
 (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدا أخبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير في أغنى
 أو من فعل على قول سيبويه يجوز ازال حال من المبتدا والمعية في الحكم وفي نسب
 متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تأنيث التأنيث
 في الاول دون الثاني نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله غالبا) سأن محترزه

وانما قالوا في النسب الى الرباب ربني لان الرباب
 ليس باسم لواحد وانما الرباب ضم وعكس
 ونعيم ووروعدي والرية الفرقه فلما اجتمعوا
 وصاويوا واحدة قيل لهم الرباب والاربع
 ما غلب بغري مجرى الاسم العلم كقولهم
 في الانصار انصاري وفي الابار واهم فها تامل
 من في سعد بن عبد مناة بن غنم انصاري
 (نفيه) اذا نسب الى ثمرات وأرضين وسنن
 باقية على جميعها قبل غرى وأرضى وسنن
 أو سنى على الخلاف في لاهه واذا نسب
 اليها اعلاما التزم فتح العين في الاول وكسر
 الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعل *
 في نسب أغنى عن الباقين) أى يستغنى عن
 ما النسب اليها بصرف فاعل مقصود به صاحب
 الشيء كقوله
 وغرفى وزعتا الخ لا ين في الصنف تامر

قال سيبويه أي صاحب لبن وتر وقالوا فلان
طعام كاس أي ذو طعام وكسوة ومنه قوله
واقعد فانك انت الطعام الكاسي
وقوله كلبني لهم يا أمية نائب
أي ذى نسب وبسوغ فصال مقصوده
الاحتراف كقولهم براز وعطار وقد يقوم
أحدهما مقام الآخر فن قيام فاعل مقام
فقال قولهم حائك في معنى حوالة لأنه من
الحرف ومن العكس قوله
وليس بذى ربح فطعنني به
وليس بذى سيف وليس بنبال
أي وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا
حمل المحققون قوله تعالى وما بك ظلام
للعبد أي بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب في
بعض ذلك قالو البياع العطر وليباع البتوت
وهي الأكسية عطار وعطري وثلاث وثبت
وبسوغ فعل مقصوده صاحب كذا كقولهم
رجل طم وليس وعمل يعني ذى طعام وذى
لباس وذى على انشد سيبويه
ولست بلبلى ولكني نهر
أراد ولكني نهر أي عامل بالنهار (تنبيهات)
الاول قد يستغنى عن بياء النسب أيضا
بفعل كقولهم امرأته معطار أي ذات عطر
ومفعيل كقولهم ناقة محضير أي ذات حضير
وهو الجري الثاني هذه الأبنية غير مقبولة
وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه
قال لا يقال لصاحب الدقيق ذفاق ولا
لصاحب الفاكه فكاوه ولا لصاحب البربرار
ولا لصاحب الشعر شار والمبرد قيس هذا
انتهى

أي في قوله وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ (قوله أي صاحب لبن وتر)
أي عنده لبن وتر وليس المراد أنه يصفها ويعترف بها أو الاكل من معنى فقال
(قوله أي ذو طعام وكسوة) أي عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا
كانا اسمي فاعل وتعبيره نارة براء صاحب ونارة بذى التفنن (قوله ومنه قوله الخ)
ان اوجع الضمير في منه الى طعام ككأس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجه
الفصل بينه ظاهرا وكان قوله وقوله كلبني الخ بالجزء عطفًا على مجرور الكاف السابق
وان أوجع الى فاعل المقصوده صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله
كلبني الخ بالرفع عطفًا على قوله في قوله ومنه قوله الخ (قوله كلبني لهم يا أمية
نائب) تقدم الكلام على هذا البيت في النداء (قوله أي ذى نسب) أي يسيب
عنه النسب فليس هو اسم فاعل لأن الهم متعب لا نائب (قوله براز) براز في
أكثر النسخ أي سباع البر وهو القماش (قوله قولهم سائل) مثله صانع في
معنى صواغ قال الدمامني أي ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما
اسمي فاعل من صاغ وحال الى النسب (قوله فطعنني) بضم العين والنسب
في جواب النبي في المختار ان الطعن في السن والراح بمعنى القدر من باب نصره وأند
الترادف باز فخرج عن المضارع في الكل (قوله اي وليس بذى نبل) أي وليس المراد
انه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أي فرار
من الحمل على صيغة المبالغة المعهدة لانباب النبي عليها ثبت أصل الظلم مع ان الله
تعالى منزّه عن ذلك وأوجب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد
بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بأن ثم ظلا ما للعبد من ولادة الجور
وبان العبد يجمع كثرة بغي في مقابلته بالكثرة (قوله في بعض ذلك) أي في
بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله لباع البتوت) بوحدة
فتوطين بينهما واد (قوله نهر أي عامل بالنهار) تفسير نهر نهر أي
بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذن نهار أي ذو عمل بالنهار
(قوله كقولهم امرأته معطار) أي ذات عطر هذا الاشارة في انهم يقولون أيضا
امرأته معطار أي كثيرة التطهر حتى يعجزه اعتراض الدمامني بقول الصحاح رجل
معطر كثيرا التطهر وأمرأته معطر كثيرة وهكذا معطارة وقد ذكر في الصحاح
أن المعطر جاء بمعنى المطار أيضا (قوله أي ذات حضير) بضم الحاء المهملة
وسكون الصاد المجتمعة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به
سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) أي يهود قاف وفكاه

وزر أروشعار على ماسع كسا ودرناز (قوله مقتررا) حال من الماء في اسقته
واقصر بصيغة الماضي المبني للمفعول جبر عن غير نائب الفاعل قوله على الذي
يحل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقصر يعود على مصدره
المفهوم منه أو بصيغة الآخر والالف بدل من فون التوكيد تخفيفه لاجل الوقت
وعلى هذا فغير ما مبتدأ خبره فعل الآخر أو منصوب على الاشتغال واقصر
مفسر لنائب غير بطريق الزوم أي اقصر غير الخ مثلا (قوله وبعضه اشذن من بعض)
لهذا لكثرة التغير المخرج عن القياس أو قوته فزوزي اشذن من بصري بالكسر لأن
التغير بالحرف أقوى من التغير بالحركة ونحو رقاني اشذن من لاء لأن التغير فيه
زيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء) اعلم أنباء البصرة مثلثة والفتح اضع
ومع في القسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم ثلاثا لتبس التسمية اليها بالنسبة
إلى بصري الشام كما قيل وإن كان القصة عندي جوارا للضم شام على عدم المبالاة
باللبس في باب النسب كما مر إذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصري بالكسر على
النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم
شدوذ أصلا وأخصية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر (قوله جلولا) بفتح الجيم
وتخفيف اللام المضمومة وبالدخول وحرواء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة
وبالمد (قوله جلولى وحرووى) أي وكان القياس جلولاوى وحروواوى
بأبد لامزة المقدوا (قوله جبراني) لأن أن تقول لم لا يكون جبراني على لغة من
جعل المتن المسمى به جارا بجري سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس
ضمها (قوله ابن أبي سلول) اعلم أن اسم أبيه أي واسم أمه سلول فالذي ينبغي ابن
أي ابن سلول وتكتب أمه ابن سلول والذي يحفظ الشارع ابن أبي رأس المناقذين
(قوله والجمه) بضم الجيم وثبتت يد الميم شعرا رأس إذا وصل إلى المنكب (قوله
شام الخ) الأصل شامى ويعني وتماهى بكسر التاء فخذوا إحدى يامى النسب
وعمودها منها في الأولين الالف وفي الأخير قصة التماهى التعويض فيه بالالف
إلى اجتماع الالفين فيضطر إلى حذف أحدهما وحينئذ فلامعني للتعويض بها ومع
شدوذ شامى ويعماى بتشديد الباء جعين العرض والمعرض قال الدماميني
نفا لعمري المرادى ولا يجي ذلك إلا في الشعر (قوله وكاهها مفتوحة الأول) لاجابة
إلى بيان فتح أول شام ويعمان إذا لا شبهة فيه (قوله لافرق بين الواحد وجنبه)
أي اسم جنبه الجنب واسم ظهره الدماميني أن الباء في فهو زنجي وتركى للقسب
(قوله كاهها وراوية ونسابة) أي شاة زائدة لاصل المبالغة في الأول وتأكيدها

(وعبروا أسقته مقتررا) على الذي ينقل
منه القصر) يعني أن ما جاء من النسب
مخالفا لما تقدم من التواطع شاذ يفظ
ولا يقاس عليه وبعضه اشذن من بعض
ذلك قولهم في النسب إلى البصرة بصري
بكسر الباء وإلى الدهر دهري بضم الدال
وإلى مرو مرونى وإلى الرى رازى وإلى
نرسان نرسى ونراسى وإلى جلولا
وحرواء موضعين جلولى وحرووى وإلى
الجبرين جبراني وإلى أسية أموى بفتح
الهمزة وإلى السهل سلى بضم السين وإلى
بني الحلبى وحلى من الانصاف منهم عبد الله
ابن أبي بن سلول المناقذين وسمى أبوهم الحلبى
للعظم الرقة والشعر والجمه والسبب
قولهم بطنه سلى بضم السين وجمان والسبب
قولهم رقبان وشعران والجمه والسبب
للعظم الرقة والشعر والجمه والسبب
قولهم رقبان وشعران والجمه والسبب
في النسب إلى الشام والعين وتامة رجل شام
وبين وتاهم وكاهها مفتوحة الأول
تقدم من ذلك أنفا في أثناء الباب (خاتمة)
الحق أو آخر الاسم بأكاه السبب للفرق بين
الواحد وجنبه فقالوا زنج وزنجي وترك
وقرئ بزيادة غر وجره وتضل وفعله والمبالغة
فقالوا في آخر وأشمر أجمري وأشقرى
كما قالوا رابية ونسابة

في الثاني (قوله وزائدة) أي لا تنسب ولا تفرق ولا لبالة ومعطوف هذه الواو
 محذوف لئلا يما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتعلق زائدة إلى آخره (قوله
 ويرى) أي يفتح الباء الموحدة وسكون الزاوية بالنون وقوله ونصوريدي بالفتح أي يفتح
 الباء فقط ويسكون الزاوية بالذال قال في القاموس عقبة ذكره أن البردي يفتح الباء
 وسكون الزاوية وبالذال نيت معروف مانصه وبالضم غمري جدها وظاهره أن باء
 البردي بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح وهم خلافه وبما ذكره يعلم
 ما في كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله
 البعض أو غير لازمة على ما تنصده مقابلتها اللازمة وسيأتي التعبير به في كلام
 الدماميني (قوله أطريا) أي أطرب طربا والهزة للتوبيخ وقوله تقسري نسبة إلى
 تقسرين يفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس وقال في المغني وأنت شيخ
 كبير (قوله دقاري) قال الدماميني يحتمل كون الباء فيه لتأكيد الباء لغة
 كالنافية علامة والمثال الجيد لازمة غير اللازمة قول الصنابغ المذكور (قوله
 قول الصنابغ) يفتح اللام (قوله تحكم) بالفتحة أي أنه وسكون الميم آخره للوزن
 • (الوقت) •

(قوله تنوينا ترفع) ينقل حركة الهزة إلى التنوين ومراءء بالفتح ما ينشغل الحركة
 الأخرى قال في التصريح ونحوا بدل التنوين بعد القصص ألفا لأن التنوين يشبه
 الألف من حيث أن اللين في الألف يقارب الفتحة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة وأو
 وبعد الكسرة بياء لنقل الواو والباء في أنفسهما وإذا اجتمعوا مع الضمة والكسرة
 زاد النقل اه باختصار (قوله وقفا) أي لأجل الوقف أو واقفا أو في
 الوقف (قوله قطع التعلق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحجاب قطع
 الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء (قوله والمراد هنا الاختباري)
 بالتحفة أي لا الاضطراري ولا اختباري بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف
 ان قصد لانه فاختباري بالتحفة وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده
 فاضطراري وان قصد لانه بل لاختبار رجال الشخص هل يحسن الوقف على نحو
 من وفهم وبه أو لا اختباري (قوله وهو) أي الاختباري المراد هنا غير الذي
 يكون استقبانا الخ أي لا مطلق الاختباري فالاستقباني هو الواقع في
 الاستقبات والسؤال المقصود به تعيين مهم فهو متوهمنا وفيه لن قال جاء في رجل
 ودأبت رجلا ومروءت رجل وأبون وأين لن قال جاءني قوم ودأبت قوما ومروءت
 بشوم والانتكاري هو الواقع في السؤال المقصود به انتكار خبر المخبر أو انتكار كون

وزائدة زيادة لازمة نحو كرسى ويرى وهو
 ضرب من أجود التمر ونصوريدي بالفتح
 وهو نيت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى
 فيه لتأنيث ككفرته وطلته وزائدة زيادة
 عارضة كقولهم أطريا وأنت تقسري •
 والدمري بالنون دقاري أي دقار ووضعه
 قول الصنابغ
 أما الصنابغ الذي قد علمت
 إذا ما حكمتم فهو بالكم صانع

واقفا لم • (الوقت) •
 (تنوينا ترفع) أجل أناء وقفا ونوعا ترفع
 احذوا! الوقف قطع التعلق عند آخر الكلمة
 والمراد هنا الاختباري وهو غير الذي يكون
 استقبانا وانتكاريًا وكذا وتزنا

الاصح على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التونين وتصفيت الاله
مذة فهو زيد فيه نعم الاله وكسر التون لمن قال جاءني زيد واُزيد فيه يقع الادل
وكسر التون لمن قال رأيت زيدا لا يزيد به كسر هـ ما لم قال مررت بزيد وان لم تكن
منونة تأت بالمذمة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمره وأعمراه وأحذاسه لمن
قال جاءني عزرو ورأت حمرا فمررت به فمذموم والتذكير هو المقصود به تذكري باقي
اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمذمة من جنس حركة آخرها نحو قالوا تقولوا وفي الدار
ولو قصد الوقت لا لئذ كرم يؤتى بها الترخي كالوقت في قوله اقلل اليوم عاذل
والعنان بالتونين المسمى تونين الترخي (قوله وغالبه) احتراز بالغالب عن
المقصود غير التونين كالفتح وحلي والمقصود غير التونين كالقاضي اذ لا تغيير فيها
وجمع التغيرات باعتبار افراد الوقت (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من وجوب
الجزئيات الى كليتها ولا يرد التضيق لانه لا يرد حرف مع اسكان فلم يخرج عن
السبعة كابشر الى ذلك تعبيرا بالرجوع (قوله وهي القصص) ولهذا اقتصر
المصنف عليها (قوله مطلقا) أي ليعرى الباب مجرى واحدا اه سم (قوله
ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن خليل والظاهر ان هذا غير لازم في لغة ربيعة
ففي اشعارهم كثيرا الوقت على المنسوب المتون بالالف فكان الذي اختصوا به
جواز الابدال سم (قوله مثل قوله اترفع قصة الاعراب) هذا القول باعتبار
المراد من الرفع هنا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابلة الحذف بعد قصة
البناء فقال به (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه
عليه بعد بقوله في الوقت تأنث الاسم هاجعل ورد سم بأنه يحتمل أن يكون
ذكر حكم آخر لتأنث زيادة على ما هنا فلا يشافي دخولها في الحكم المذكور
هنا وقيل به أن المنسوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الا في وقت رائم التحرك
مع دخول التونين منه في قوله توشا اترفع الخ (قوله ما كان مؤنثا بالهاء)
المراد الهاء فخرج المؤنث بالهاء نحو بنت واخت فانه يدل فيه التونين أيضا
في النسب كقوله المؤنث سوطي سم (قوله بل يحذف) لتقل المؤنث بالهاء تخفف
يحذف توينه في الوقت الذي هو موعود من تصفيف (قوله يجري مجرى المحذوف)
أي يجري الكلمة التي فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث
في ابدال التونين أيضا نسباً وفي بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المراد أي
مجري باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمة هذا الخلاف
تظهر في الاعراب فعل ابدال التونين يعرب بجر كانت مقدمة على الالف المحذوفة

وقالبه يلزمه تصفيت وترجع الى سبعة
أشياء السكون والروم والانضمام والابدال
والزيادة والحذف والنقل وهذه الواجه
مختلفة في الحسن والحل وستأتي مفصلة واعلم
أن في الوقت على التونين ثلاث لفات الأولى
وهي القصص أن وقت عليه ابدال توينه
ألفان كان بعد قصة وصحفة ان كان بعد
ضمة أو كسرة ولا يدل قول رأيت زيدا
وهذا زيد ومررت بزيد الثانية أن وقت
عليه يحذف التونين وسكون الآخر مطلقا
ونسبها المصنف الى ربيعة والثالثة أن وقت
عليه ابدال التونين ألفا بعد القصص وواو
بعد الضمة وباء بعد الكسرة ونسبها المصنف
الى الازد (تنبيهات) الأولى مثل قوله اتر
فتح قصة الاعراب فهو رأيت زيدا وقصة
البناء فهو رأيت زيدا وقصة التوينه
تتوينة ألفا على المشهور الثاني يستثنى
من التونين المنسوب ما كان مؤنثا بالهاء نحو
فاقة فان توينه لا يدل بل يحذف وهذا
في لغة من يفتلها هو وهي الشهيرة وأما من
يقبض التاء فيعضهم يجري مجرى المحذوف
فيبدل التونين أيضا فيقول رأيت فائما
وأكثر أهل هذه اللغة يبتكها لغيره الثالث
المقصود التونين وقت عليه بالالف نحو
رأيت في وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب

الاول انه يبدل من القسرين في الاحوال الثلاث ٤٤٤ واسم صلب حذف الالف المتقلبة وصلوا ووة واوه ومن ذهب أبي الحسن والفراء

لاتقاء الساكنين وعلى انها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لانها اجتذبت عمل الاعراب فاحتفظه (قوله ووقضا) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستعصا اذا المعنى واستعصب في الوقت حذفها في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقوى به ايضا كناية الان في الامام بابا اسما قلتي (قوله مائة الاقف وقضا) كسدي بالامالة في قراءة جزو والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أي للمذكور من الامالة والروي (قوله رعا ابن مرجوم) بالجيم كماي شواهد الصنف قال ومن رواها الحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو ضم السين السريلا فالكلام على حذف مضاف أي زمن السرى أو المراد به الدليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا لفتي لانه غير متنون والكلام في المتون وانما ذكر الشطر الاول فدعا لتوهم ان الروى الراول واجابته الى ما تكلفه البعض (قوله اعتباره بالصميم) أي قاساه عليه (قوله واحذف) أي وجوب او قوله لو قد اضاح لعدم كون الحذف للوقت من القسام وقوله في سوى اضطرا رأى واماني الاضطرا يقلل بجيب الحذف بل يجوز الالاف ومن هذا يلزم رد توجيه الفزى قول المنشئ لو قد وان تبعه شيئا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أي المفتوح وقوله في الاضمار في بعض من البيانة لغير مشوية ببعض والااضمار معنى المضمر هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضنوعة آراء ركوبة) أي وكان ما قبلها متصرف كالفرج ماذا كان قبل الها مسا كن ثابت او محذوف لليزم اول البنا فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واتيناها بقول منه ونحو وعليه وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرعه ولم يرعه وادعه وادعه واذهرو وارمه وارمه شاطئ (قوله حذفت صلتها ووقف على الها ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمة المتصلة فلا يجوز حذف واوه وبأى تعاصبا بالحركة عن الحذف بل بوقف عليها يكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقضا (قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقضا في الشعر وقوله آخر الآيات انما خصه بانتر الآيات لانه المعد للوقوف اتفاقا بخلاف آخر الاشارة الاول فليس معدا للوقوف وان كان حكمه في الوقف عليه يحكم آخر الآيات عند المبرد ومن تبعه كما سلفته في عوامل الجزم فان دفع اعتراض بس وتبعه شيئا والبعض بأن كلامه يقتضى انه لا يكون في آخر المصر اع الاول مع أنه قد يكون فيه قوله

والمنازى وهو المفهوم من كلام الناطق هنا
لانه تنوين بعد فصلة والثانى انها الالف
المتقلبة فى الاحوال الثلاث وان التنوين
حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائى والكوفيين واليه
ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن
الباز عن سيبويه والنظيل واليه ذهب
المصنف فى الكافية قال فى شرحها ويقوى
هذا المذهب ثبوت الرواية مائة الالف وقفا
والاعتداد بها رويها وابدل التنوين غير صالح
لذلك ثم قال ولا خلاف فى المنصور غير المتون
ان لفظه فى الوقت كلفته فى الوصل وان اقله
لا يتحذف الا فى ضرورة كقول الراجز
وهط ابن مرجوم وهط ابن المل
اراد ابن المولى انتهى ومثال الاعتداد بها رويها
قول الراجز الخ يا ابن جعفر فم الفتى
الى قوله ورب طبخ طرق الى سرى
والثالث اعتباره بالصميم قال فى التصب
بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام
الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيأصل
اكثر كقولهم وهو مذهب معظم النحويين
واله ذهب ابو علي فى غير التذكرة وذهب
فى التذكرة الى موافقة المنازى (واحد)
لوقت سوى اضطراره حله غير النقص فى
الاشياء يعنى اذا وقع على هاء الضمير فان
كانت مضعومة او مكسورة حذف صلتها
ووقع على الهاء ساكنة تقول له وبه يحذف
الواو والياء وان كانت مفتوحة ضمورايتها
وقب على الالف ولم تحذف واحترق قوله
فى سوى اضطراره من وقوع ذلك فى الشعر
وانما يكون ذلك آخر الاسات

(قوله يريد بها) أى حذف الألف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل
قوله اختيار الخ) لا إشكال عندى أصلا ودعوا اقتضا قوله اختيارا جواز
القياس عليه منوع فحكم قلنا شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جلة حالة أى
والحال انه قليل كما يشهد التعبير بقوله ادخل على المضارع (قوله وأشبهت الخ)
كان اللاتق أن يلقن هذا البيت باليت الأقل يس (قوله اختلف) أى فى غير
القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كافى الاتقان وغيره (قوله
يوقف عليها بالنون) اختاره ابن مسعود وواجب التزاء السبعة على خلافه فوضع
(قوله بمنزلة ان) أى التعلية للمضارع (قوله اشبهى ان أكرى الخ) قال
سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول
خط المصحف لا يقياس عليه بل هو طرقة متبعة وكلام المراد فيما يطلب فيه اتباع
القياس (قوله لا نهامش لن ولن الخ) صريح فى انها حرف وهو الصحيح قال
المصريح وذهب أبو سعيد هلى بن مسعود فى المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما
يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى ومثلا على هذا ينضج وجه
الوقف عليها بالالف اه أى وجهه كما كتبها (قوله فان ألقت كتب بالالف
الخ) مثله فى الومع فى ناقة الخط والذى فى المعنى وفى باب النواصب من هذا الشرح
عن التزاء هو العكس لانها عند القائلين تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها
لا تلتبس بها فانهم (قوله وينبى أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى فى رسمها
مفترعا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لأن المراد من اهل هذا الخلاف وهو
قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من يقف بالالف لا يسمعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة
فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسمعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح
للعلة المذكورة وبهذا يثبت فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم
بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم قبل وقد عزي
الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فاذا ينبى أن القولين
الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف
ومن يقف بالنون يكتبها بالنون أما القول الثالث الفصل فلا يظهر تفرعه على
قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر ثم هو لا يجه
الا ان وقف قائده بالالف ان اهلها بالنون ان اعلت فليراجع وعما ذكره يعلم ما فى
كلام البعض (قوله وحذف فى المقوص) أى عدم ردها كما يشير اليه
الشارح والا فهمى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ما بالفعل المعتل

وذكر فى التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير
القافية منقول لقائه الى ما قبله اختيارا كقول
بعض طى والكرامة ذات أكرمكم الله
يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى
جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا
منزلة ان) فالف فى الوقف فونها قلب
اختلف فى الوقف على انن فذهب الجمهور
الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالنون
المنصوب وذهب بعضهم الى انه يوقف عليها
بالنون بمنزلة أن وتقل عن المازفة
والمراد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب
أحدها ان تكتب بالالف والثانى ان تكتب
وكذلك رسمت فى المصحف والثالث ان تكتب
بالنون قبل والبعض ذهب المراد والاكثر
وصحه ابن مسعود وعن المراد اشبهى ان
اكرى يمين يكتب اذن بالالف لانها مثل
ان ولن ولا يدخل النون فى الحروف
والثالث الفصل فان ألقت كتب بالالف
لفصحها وان اعلت كتبت بالنون لقوتها
قاله التزاء وينبى أن يكون هذا الخلاف
مفترعا على قول من يقف بالالف وأما من
يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير
النون (وحذف فى المقوص) أى النون

ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلم أي إذا
وقف على المنقوص المتزوّج فان كان منصوباً
أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت فاضاً وان
كان غير منصوب فاختار الوقت عليه بالحذف
فقال هذا خاض ومررت فاضاً ويجوز
الوقف عليه برّد الياء كقراءة ابن كثير ولكل
قوم هادي ومالهم من دونه من وإلى وما عند
الله باقي ومحل ما ذكرنا أن يكون المنقوص
محذوف العين فان كان تعين الرّد كما سبق
في قوله وفي نحو مررت يوم ردة الياء التي وأما غير
المتزوّج فقد أشار إليه بقوله (وغير ذي
التنوين بالعكس) أي المنقوص غير المتزوّج
بالعكس من المتزوّج فثبتت الياء فيه أولى من
حذفها وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة
خلافاً لعضمهم وقد دخل تحت قوله غير ذي
التنوين أربعة أشياء الأول المقرون بال
وهو أن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت
القاضي فوقف عليه بآيات الياء وجهها
واحد وان كان مرفوعاً أو مجروراً فكذلك
فالمختار وجه القاضي ومررت بالقاضي
بآيات و يجوز القاضي بالحذف والثاني
ما سقط تنوينه للنداء نحو يا خاض فالتجسس
يختار فيه الآيات ورفس يختار فيه الحذف
ودرج سيبويه مذهب يرفس لأن النداء محل
حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ودرج غيره
مذهب التجسس لأن الحذف مجاز ولم يكن
فريق بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع
الصرف نحو رأيت جوارى لسياف وقف عليه
بآيات الياء كما تقدم في المنسوب والرابع
ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضي مكة فإذا

وفاؤه فان كانت متحركة تحولت يرفس ولن يدعوسكاً وقضاً أو ساكتين نحو يرفس
ونرى ويدعوسكاً بها لهما ولا يصح فان الالف تافية أو فاصلة كوقف نافع وأبي عمرو
على واللسل إذا سبر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للقواصل وأما ما لا التكليم
فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بها لهما وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت
متحركة ساكنة وقضاً وبقيت بحرفها لمخاطبها هاء الساكنة مع اختصار وزيادة
(قوله ما لم ينصب أولى) ينقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأولهم تنقيح الأولوية
بعدم التنصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل ~~حذفه~~ في قوله سابقاً
تنويناً ترفع أبجل ألفاً وقضاً لأن هاء منه (قوله فاختار الوقت عليه بالحذف)
هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلها في قصد الوقف عليه
حذف حركته وتنوينه قياساً على الصحيح لأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يوقف
فيه بما لم يكن في الأصل بس (قوله محذوف العين) أي أو محذوف الفاء كما سذكر
الشارح في شرح قوله وفي نحو مررت الخ (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي
فثبتت ياءه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما اقتضاه ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به
فيكون العكس كذلك فادفع اعتراض الشارح الآخر بأن المقسم لا يستثنى
المنسوب (قوله فهو كالصحيح) أي غير المتزوّج كترك جمل في اسكان آخره والوقف
(قوله وسبها واحداً) حال المرادى وبقي لنقد رفعة الباعث التنصب أن يقتضي
بالوجهين (قوله فكذلك) أي في المتن من جواز الأمرين وأولوية الآيات وإذا
قال فاختار وجه القاضي الخ ولا ترد قوله غير أن كثير بالحذف في قوله تعالى الكبير
التمال وقوله يوم التذلل لأن الأكثر قد يغفون على الوجه المرجح بل يجوز بعضهم
اتفاق السبعة على المرجح (قوله فالتجسس يختار فيه الآيات) لعل المصنف وافق
التجسس فأطلق وجهان الآيات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لأن الحذف
مجانز) بضم الميم أي أجازته النصّة على خلاف الأصل وقوله ولم يكن أي حتى يكون
راجحاً (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لمنعه في القسم الأول أن يقول
وهو أن كان منصوباً نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصلاً) وأما نصلاً
وجزاً ففي الهمع أن الآيات والحذف جائزان وأن الأصح الآيات (قوله
بآيات الياء) أي وجوباً وقوله كما تقدم في المنسوب أي المقرون بال نحو رأيت
القاضي (قوله فالوالد لما زالت الإضافة الخ) ونحو على ذلك فرعاً وهو أن
ما سقط تنوينه للإضافة إذا وقف عليه ودت تنوينه نحو هو لا فاضولاً فإذا وقعت
عليه قلت فاضولاً والحب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي

الصمد جذف التثنية فأتباع للرسم قلت وفي هذا نظر من ادعى (قوله عاداد إليه
 مذهب بسببها) وهو التنوين ويستند لا يكون داخل في قوة وغير ذى التنوين
 بل يدخل في قوة وحذف بالتقصير ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا
 القسم قاله سم قال وتضمنية ذلك أى عود ما ذكر أنه يدل التنوين في النصب ألفا
 والسابق إلى التهم أنه غير مراد ٥١ أى لنصف التنوين العائد بعدم ظهوره عن
 التنوين الظاهر الذى يدل في النصب ألفا (قوله لجازفيه ما جاز في المتن)
 أى مع وجهان الحذف كلثون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت أنه قاع
 الاعتراض بالوجه الأول يمنع ثبوت عبارة الرابع وعدم ضرورتها للثلاثة الأولى
 غاية ما فيه أنه متى في الثاني على مذهب الخليل الذى وجهه غير سيويه وان قاع
 الاعتراض بالوجه الثاني بأنه أخرج التصويب في ضمن قوله بالصكس كما ترى سيانه
 (قوله أحد همان عبارة الخ) فيه أن كون جملته شاملة للأصناف الأربعة
 مع أن حكمها ليس واحد يتضمن وجهى الاعتراض في ثبوت منصوصها فيها فكان
 ينبغى أن يقول أحد همان عبارة شاملة لهذه الأصناف الأربعة فصار جواز وليس
 حكمها واحد أثنائها الخ (قوله فاعل اعلال فاض) أى حذف باؤه لاتصافها
 صاحبكنة مع التنوين (قوله بعد ثقل حركتها) أى إلى الراء (قوله وذلك
 اجهاف بالكلمة) فإن قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن أن اشأها
 واصلها يلزم من الجمع بين ما كتبتين مع أن في إبقاء التنوين واصلها الجواب الكلمة بخلاف
 الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المتقصور في ذلك
 أى في لزوم رتبته وقصا محذوف الفاء من المتقصور وان لم يتون فليس الكلام
 في خصوص المتقصور المتن حتى يدعى تمثيله على اعتراض الله مامضى بأنه
 ممنوع من الصرف لعلية ووزن الفعل ثلاثون فيه والكلام في المتقصور المتن
 على أن أوله بيان الكلام في المتقصور المتن فلا تميز أن نحويف على غير متون بل
 هو وان كان ممنوعا من الصرف متنون تميزه عن نحويف على غير متون بل
 وما يكون منه منقوصا منى ٥٢ أعرب بهج جوار يقتضى فاعرفه (قوله وغير
 هاتانيت الخ) لما ذكرنا تخلف حكم الوقف على ما ينسب ذكر من الساكن أخذ
 يذكر كالتحريك فقال وغير الخ ٥٣ مرادى أن يدخل في القصة تاء بنت وأخت فيعود
 فيها غير الاسكان وقول البعض فيبعض فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم
 الجمع إذا وصل بها أو أوابا نحو يكومهم لكن قال ابن الحاسب لا كثر على أن
 لا روم ولا انجم فيها كهاتانيت قال ذكرى وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا

عاداد إليه مذهب بسببها وهو التنوين
 لجازفيه ما جاز في المتن قد عرفت أن كلام
 الناظم معترض من وجهين أحدهما أن
 عبارة شاملة لهذه الأصناف الأربعة وليس
 حكمها واحد والاخر أنه لم يثبت التنوين
 وهو معنى الإيجاف كما ذكرنا في الكافية
 (وقى) نحو مرادى من ذلك الساكن (بقي) إذا
 كان المتقصور محذوف العين نحو مرادى فاعل
 من أرى يرى أصله مرى على وزن مفعول
 فاعل اعلال فاض وحذفت عنه وهى
 الهمزة بعد ثقل حركتها فانه إذا وقف عليه
 لم يرد الباء ولا لازم بقاء الاسم على أصل واحد
 وهو الراء وذلك اجهاف بالكلمة وشله في ذلك
 محذوف الفاء كيف علمنا نقول هذا مرى
 ونحو ومرادى بمرى ونحو (وعبرها التانيث

ضم مقبله أو كسر أو كان واوا أو بابا نحو يضربوه وضربوه فيه (قوله من
 محرك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة
 كما قد يترك في العدة لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه
 إلا بالكون المحض كما تأتيت الفعل في اقتربت الساعة وذلك هو عند كافي شرح
 العدة (قوله راء المتحرك) أي آتيا في المتحرك بالروم (قوله في الوقف على
 المتحرك) أي جنس المتحرك يقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها
 بدليل تفصيله هذا الاجال بعد قوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وإن كان
 غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنسوب المنون عنده من يدل تنوينه ألفا
 اذ هو لا يأتي فيه شيء من النسبة على خلاف في النقل يأتي كذا في الهمع وغيره
 (قوله وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلازم قوله في الخامس وعلامة عدم
 العلامة وفي عبارته حذف الواو مع عطفت أي وعرض لكنه سكنت عن العرض
 من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامة هاء الخ) وقال
 الموضع انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختص من اجزاء ١١ والظاهر انها
 رأس ميم مملوطة مختصرة من اسطرحة لم تزل من ان الوقف استراحة تصريح (قوله
 ضم الشفتين) أي مع بعض اقتراج فيها يخرج منه النفس دما سيق (قوله
 قد لم الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كما سبقه لدفع توهم انها جرمة كان علامة
 الروم لم تكن فوقه لدفع توهم انها ناصية وانما قال هنا هكذا الصدق النقطة بالصفرة
 جذا وغيرها وبالجملة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخاط بالقائم
 والناظم (قوله مع اضعاف صوتها) أي اخفاءه لانك تروم الحركة مختلها لها
 ولا تتماثلها المصريح عن الجاوردى قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين
 الحركة والسكون (قوله يدركه الايحيى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا
 يكاد الحرف يكون به متحرك كادما سيق أي متحرك كحركة حمزة فلا ياتي في متحرك
 حركة غير حمزة (قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي لتضعيف المأتي به
 الوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله
 وعلامة شين) عبارة التصريح رأس شين وقوة من شديد النسب لقوله سابقا
 من خفاً وخفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرائخ) قال شينوا وتبعه
 البعض أولئك الخلق فترزا لجمع ١١ وماذا يصاه من منع الخلق مجموع لأن من لغة
 نلم كاساني في الشرح الوقف على هاء الغاية بجذف الاق وقل قصة الهاء الى
 المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين فان قيل كلاهما باعتبار اللغة

من محرك • سكنه أو وقف راء المتحرك
 في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان
 والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل
 منها حدة وعلامة فلا يمكن عدم
 الحركة وعلامة خ فوق الحرف وهي
 الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم
 الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم
 للإشارة للحركة من غير صوت والقرص به
 الفرق بين الساكن والسكن في الوقف
 وعلامة نقطة قدام الحرف هكذا والروم
 وهو أن تأتي بالحركة مع اضعاف صوتها
 والقرص به هو القرص بالاشمام الا انه أتم
 في البيان من الاشمام فانه يدركه الايحيى
 والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير وذلك
 جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قدام
 الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف
 الذي يوقف عليه والقرص به الاعلام بأن هذا
 الحرف متحرك في الاصل والحرف الزيد
 للوقف وهو الساكن الذي قبله وهو المدغم
 وعلامة شين فوق الحرف وهي الشين من
 شديد والنقل يحوّل الحركة الى الساكن
 قبلها والقرص به اما يمين حركة الاعراب
 أو الفرائض التقاء الساكنين وعلامة
 عدم العلامة

وسباق تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره وذلك قدم استثناء هاء وان كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا عني ٢٤٩ في الحركات الثلاث ويحتاج في النقص الى رياضة نلفه

الفقة وذلك لم يجزه أكثر لقراء في المتنوع ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعف والنقل لكن بالشرط الاسبية وقد أشار الى الاشمام بقوله (أو أتم النعمة) أي اعرابية كانت أو بنائية وأما غير النعمة وهو الفقة والكسرة فلا اشمام فيها وأما ما ورد من الاشمام في الجزع من بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم أشار الى التضعف بقوله (أو وقف مضغاه ما ليس هذا أو عيلان قضا) أي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفر وفي وعمل وعمل وفي ضارب ضارب وأخترت بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعفه لأن العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وبالشرط الثاني من نحو سرور وبنى والقاضي والحق فلا يجوز تضعفه وبالتالي فهو بكر فلا يجوز تضعفه ثم أشار الى النقل بقوله

(وحرركات انقله) لساكن تحريكه يمكن يختلفا أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والاخر أن يكون تحريكه يمكن يختلفا أي لن يمنع فتقول في نحو بكره بكره بكره ومررت بكره ومنه قوله عجب عجب والذهر كثر عجب عجب من عجب عجب في الاضربه أراد لم اضربه فتقول ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا

المشهورة قلنا لم يصح حيث ذكروه لما عجزوا بالجمع ثلاث منها على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا يجوز وأنما يكون جائزا على لغة من نقل الحركة الى المتحرك لأن القرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الآن قال المراد يجوز الجمع عدم امتناعه قدبر (قوله وسباق تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التانيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحرك لانه لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يصح عليه جميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه بعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لأن الحرف الموقوف عليه ضد المدونة فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته وأولان المقصود من الوقف الاستراحة وطلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود دما مني (قوله الى رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله نلفه الفقة) وسرعتها في التلق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل دما مني (قوله أو أتم النعمة) أي اتمهم الحرف النعمة أي اجعله شاملا لها بأن يجرى العضو للتلق بها على الحرف (قوله ما ليس هذا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا متوقفا قبل لا يحتاج الى اشتراطه لأن المنصوب المتون يدل تنوينه اتفاقا فكون الحرف الموقوف عليه الالف لا مائلا بها والكلام في الموقوف عليه المتحرك ونهى المراد بالمتحرك في قول المصنف وغيرها التانيث من محرك المتحرك وصلا فهو المستكلم عليه بالاولية النعمة وهو باطلا في شغل المنصوب المتون فلا بد من قد يفرجه كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المتون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عامر في مسطر في سورة القدر كما في شرح التوضيح للشارح وكما في الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ أو فواصا بالفتح بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ العصر بكسر الصاد قال يختلف الاسكان والروم والاشمام فلها مروية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) فحوسال (قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفه فالان الكلام في المتحرك وهما ساكنان (قوله لن يختلفا) أي لن يمنع لواءه أمكن نطقا كالتصغير بكونه المستأنز ثم يكرر بكونه ادغام غنغ اللغة فكما لو يمكن نطقا كالتصغير بكونه كاسد كذا الشارح (قوله هذا بكره ومررت بكره) ولم يخل بالمنصوب لأن فيه خلافا ياتي في قوله ونقل فتح الخ (قوله من غيري) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن مائلا

أو كان ولكن غير قابل للتحريك، أما لكون
غيره متقدرا كافي نحو ناب وباب أو
متعبرا كافي فهو قنديل وعصفور وزيد
وثوب لنقل الحركة على الساو والواو أو مستلزما
لفك ادغام يمنع الفك في غير الضرورة كافي
فوجوده يمنع انتقال النقل (تبيينان) ه الأول
يجوز في لغة نعلم الوقت بنقل الحركة إلى المتحرك
أفعله من يأنظر فيه فيما قصده

فقد مساعيه وبه لم يرشده
ومن نفهم الوقت على هاء القافية يحذف
الالف وتنقل قصة الهاء إلى المتحرك قبلها
كقوله كنت في علم أخافه أراد أخافها ففعل
لما ذكرته ه الثاني أخلق الحركات وهو شامل
للأعرابية والنباتية والذي عليه الجماعة
اختصاصه بحركة الأعراب فلا يقاله من قبل
ولا من بعده ولا مضى أس لأن حرصهم على
معرفة حركة الأعراب ليس حرصهم على
معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل
الحرص على حركة البناء أكد ذلك لأن حركة
الأعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى
وقد بقي للنقل شرط يختلف فيه إشارته
بقوله (ونقل فم من سوى الميموزلا هراء
بصري وكوف خلا) يعني أن البصريين
منعوا نقل القصة إذا كان المنقول عنه غير
همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت
الضرب لما يرم على النقل حيث نفي المتون
من حذف ألف التنوين وحل غير المتون
عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن البصري
أنه أجاز ومن الأخفش أنه أجاز في المتون

سأكالساكن أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا إليه الآن يؤزل المنقول
إليه عبارة النقل إليه (قوله كافي قنديل الخ) مثل باربعة أمثلة لأن ما قبل الساو
أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهرة كرمه المتعذر
والتعبر مقارنته لها وصريح كلام المصريح أن من التعذر الآن التعذر في الالف
ذاتي وفي المدغم عرضي وبلطه من التعبر وجه (قوله تبينان الخ) ترك الشاوح
من المرادى تبينان لأبأس بذكرهما ه الأول الذي يظهر في حركة النقل أنهما الحركة
التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من الصويين وقال
أبو البقاء الصكيري لا يريدون أنها حركة الأعراب صيرت على ما قبل الحرف إذا
الأعراب لا يكون قبل التحريك دون أنها منتزعة ه الثاني لم يبرز الوقت بالنقل عن أحد
من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله تعالى وهو صواب الصبر بكر إليه
(قوله يجوز في لغة نعلم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر
من يأنظر الخ واعترض بأنه لا حاجة فيه لاختال أن يكون الأصل قصده وجلا على
معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالهنة كقوله فلان الألبا كان حولى ويحب
بأنه لم يراع المصنف في مساعيه ورشده ه سم أى ولو كان رأى المعنى في قصده
لراعه بعد إذا فيجوز مراعاة اللفظة مراعاة المعنى كما تنضم في ناب الموصول
(قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي
متحركة قبل (قوله لأن حرصهم الخ) المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة
حركة البناء ليس حرصهم على معرفة حركة الأعراب أى لشرهنا (قوله شرط
يختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة قصة غير همزة (قوله وكوف) أصله
كوف تحذف الياء الأخيرة فتصفا ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى
ثم سكن النباتية لنقل الهنة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والآخرى أمثل لكفة والثاني
اقبس هكذا ظهورى (قوله لما يرم على النقل الخ) هذا وان جرى في المهموز
المتون نحو رأيت ردما لأنهم اغتفروا ذلك فيه لثدة نقل الهمزة الساكنة التي
قبلها ساكن (قوله حيث نفي) أى حين أظنت القصة وقوله من حذف ألف التنوين
أى الالف المبعدة من تنوين المتون المنصوب لأنك أظنت القصة إلى ما قبلها في
نحو رأيت عبد التحذف الالف وتنقل قصة الدال إلى الياء (قوله وحل غير المتون)
من المنوع الصرف كتهدى الأصغر من منع صرفه والحل بآل (قوله ونقل
عن الجرمي أنه أجازته) أى مطلقا كالمصنفين (قوله ومن الأخفش
أنه أجاز في المتون الخ) يعلم منه أنه يميز في غير المتون لالتقاء المهموز فيه

على لفظة من قال رأيت بكروا وأشار بقوله من سوى المهور إلى أن المهور يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة فيقال رأيت الجواز الزدأ
والباطى رأيت النجاء والرداء والبطاء وانما اعتقد ذلك في الهزمة لتقلها ٢٥١ وإذا سكن ما قبل الهزمة الساكنة كان

الفتح بها أصعب (والنقل إن بعدم نظير
ممنع) فلا تنقل فتحة إلى مسبوقة بكسرة ولا
كسرة إلى مسبوقة بفتحة فلا يجوز النقل في نحو
هذا بشر لا يفتح على ما يلزم عليه من شاء فعل
ولا في نحو انتفع بفتل خلافا للاختصاص
لما يلزم عليه من شاء فعل وهو مهمل في الاسم
أو نادر هذا في غير المهور وما المهور
فيوزنه ذلك كما أشار إليه بقوله (وذائق
المهور ليس بمنع) فتقول هذا زاء ومررت
بكف للماء التسبيح عليه من نقل الهزمة
وهذه لفظة كثير من العرب منهم تميم وأسد
وبعض غنم يرون من هذا النقل الموضع في
عدم النقل إلى اتباع العين اللينة فيقولون هذا
ردى مع كفو وبعضهم يفتح ويدل الهزمة
بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو (نسيان)
الاول لجواز النقل شرط رابع وهو أن
يكون المنقول منه محصيا فلا ينقل من نحو
نحلي ودلو الثاني إذا قلنا حركه الهزمة
حذفها الجازيون واقفين على حامل حركتها
كما يوقف عليه مستقداً ما أتبعوا من هذا النجاء
بالساكن والروم والأشعاع وغير ذلك
بشرطه وأما غير الجازيين فلا يفتحها بل
منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطور رأيت
البطا ومررت بالبطى ومنهم من يبدلها بمجاس
الحركة المنقولة فيقول هذا البطور رأيت
البطا ومررت بالبطى وقد تبدل الهزمة
بمجانس حركتها بعد سكن باني نحو هذا
البطور ومررت بالبطى

(قوله على لفظة من قال رأيت بكرو) وهو ربعة كما رأيت لا تشاء المحذور السابق على
لفظة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاختصاص ينطبق على هذا المحذور وكلام الموضع
يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهزمة الكوفية والاختصاص
أهـ بقول الاختصاص مطلقاً الجواز كالكوفيين (قوله رأيت النجاء الخ) النجاء
يقع النجاء المحبة وسكون الموحدة ماخى والزرد بكسر الزاء وسكون الال العين
والمهور المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة هزنة كما رأيت لم ينقل المنون (قوله
وإذا سكن الخ) من تمام اللفظ (قوله إن بعدم نقل) أى أصلاً كما في فعل بكسر فتم
وفعل يضم فكسر على القول بأهمالة أو نقل بكسر كما في فعل يضم فكسر على القول
بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوجود يضم فكسر لفة في الوجود يضم فكسر وهو
التيسر الجلي (قوله في الاسم) أى غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والم
كذلك (قوله أو نادر) اول تنوع الخلاف وهذا القول هو الرابع لوجوده
في الاسم غير العالم كما استلزمه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم
النقل (قوله وذلك) أى النقل المؤدى إلى عدم النقل (قوله من ينقل
الهزمة) أى ويؤد إلى المعوكة بسكون ما قبل الهزمة الساكنة (قوله منهم
غنم) أى بعض غنم يبدل ما بعده (قوله يفتح ويدل الهزمة) أى بمجانس
حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الفاء للشرط الثالث المختلف
فيه (قوله فلا ينقل) من نحو نحلي ودلو وتأتي إلى نالوا الباء فتحة وكون الآخر
وأقبلها فتحة في المرفوع وقلب الواو أو لوقوعها بعد كسرة في المنخفض وحل
الباقى المنخفض على غيره (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لأنه لم يعمل
بالفعل عند الجازيين إلا ليكون قسبه (قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض
الشيخ يذهب كذا الصغرى على على حامل الحركة وفي بعضها كما يحط الشارح عليها بتأنيث
الصغير الرابع إلى حامل الحركة لا كتابه التأنيث من المضاعف إليه كذا قال شتينا
وفيه أن شرط الأكساب وهو ملازمة المضاعف للفتحة غير موجود هنا فتأمل
(قوله مستقداً) حال من مجرور على الرابع إلى الغلط وضعية الحركة أى
مستقلاً بما أن كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال والتضعيف لكان أولى
لشمول الفعل للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللفظة المشهورة أو ما على لفة
نظم من النقل إلى التثنية فلا يبعد الجواز فراجعهم (قوله وقد تبدل الهزمة الخ)
على هذا الوجه والذي يبعد لا يكون في الكلمة نقل أصلاً (قوله باني) استراعى
النقل والاتباع أم سم لكن صريح الفاضل بأن السكون على هذه اللفظة

لا يبقى بل يدل على حركة الهمزة فقال ولا اثر لكون ما قبل الهمزة ساكناً كما في الخب.
 فيقولون مررت بالخب ببدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لاجلها
 ورأيت الخب ببدال الهمزة ألفاً وفتح الباء لاجلها وهذا الخب ببدال الهمزة وارا
 وضم الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما ببدالها بجانس حركتها
 في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ
 (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم فتح ما قبلها المناسبة للفتح لا للنقل لعدمه
 على هذه اللغة كما في الدما ميسق (قوله وقد سدلونها كذلك) أي بجانس
 حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على الكلام الذي هو الحشيش هذا
 الكلو ومررت بالكلبي أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله لا بجانسها)
 أي بجانس هذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التانيث
 سندوني (قوله تاناً ثانياً الاسم) أي ولو بسبب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة
 كما في رواية وزبادتها كما في علامة وقد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم اخترازا
 من نحو فاشتان ويقع عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وبقي أن يراد
 بالاسم هنا ما يجمع التصحيح والمحق به وغيرهما وبالجعل ما بين الجمل القليل والجمل
 الكثير فيكون قوله بعد قول ذا البيت تفصيلاً لاجل هذا (قوله من تاء الفعل)
 وكذا تاء الحرف فيقولون عند الجهور كما يشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء
 في الفعل والحرف خوف اللبس بالتصغير نحو ضربه ووجه ما لا يلبس فيه على ما فيه
 لبس وفي الخاطرات لابن جنى قال سيبويه سمعت رجلاً يصرخ ثم حقره فقلت
 ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه نصريح وقوله
 خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة
 بالهاء فوجب دلالتها على الضم وقوله ثم حقره الخ قال ليس أما قبل التصغير فهل يوقف
 عليه بالهاء ظاهر تعليله ثم وظاهر كلامه لا أنظر ما الحكم إذا سمي بفتح ورويت ولات
 وقد يقال لا يوقف قبل التصغير بالهاء لتقوى سبب القطعية والحرفة حيث ذهب
 على سكون التاء وقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تائهما التانيث
 لا شافى كونهما التعويض عن لام الكلمة أيضاً وقوله ونحوهما أي كنهت
 (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله
 والأعراف في هذين النوعين) أي ما قبله بفتح أو ما قبله ساكن غير صحيح ببدال
 التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغيره في الخ
 (قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع صحيح يعني ما جمع بألف وتاء من يدين

وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها وقد سدلونها
 كذلك بعد حركة غير متوقفة فيقولون هذا
 الكلو ومررت بالكلبي وأهل الخازن يقولون
 الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة
 بعد حركة الإجماع لها وذلك يقولون في أكثر
 أكو في بئلي بمعنى (في الوقف تاناً ثانياً الاسم
 حاجل) أن لم يكن بساكن صحيح وصل نحو
 فاطمة وحزرة فاطمة واستخرا التانيث من تاء
 لفيرة فانها لا تغير وشذوذ قول بعضهم قد ناعلي
 القراء والاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها
 لا تغير وعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء
 بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير وسكن يجمع
 ما قبله بفتح كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح
 ولا يكون إلا ألفاً هاء والهاء والفتحة والأعراف
 في هذين النوعين ببدال التاء هاء في الوقف
 وإنما جعل حكم الالف حكم الباء لانها
 منتقلة عن حرف متحرك (وقل ذاتي جمع صحيح

وما ضاهى) أى قل جعل التأها في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أى شابهه وأراد بذلك ههنا وأولات يلخص به
 في شرح الكافية فالأعرف في هذا مسألة التأ وقد جمع إبد الهاء في قول بعضهم دفن البناء من المكرمات بريد النبات من المكرمات
 وكيف بالاختوة والاختواء ومع ههنا وأولات ونقل بعضهم أنها لغة طي وقال ٢٠٣ في الانصاح شاذلا بقام عليه (تنبه) إذا سعى رجل

بهيئة على لغة من أيدل فهي كطرفة من
 الصرق للجلبة والناث وإذا سعى به لغة
 من لم يبدل فهي كمرقات يجرى فيها جوده
 جمع المؤنث السالم إذا سعى به (وغر ذين
 بالعكس أي) الإشارة إلى جمع التصحيح
 ومضاهيه يعني أن غيرها يقل فيه سلامة
 التأ بمكهما سواء كان مفردا أو جمعا
 تكبير كقوله ومن إقرارها ما قول بعضهم
 يا آل سورة البقرة فقال عجب ما أحفظتها
 ولآت وقوله

أفقه أفعال يكتى سلت

من يعدل ما يعدل ما يعدل ما
 كادت تفرس القوم عند القطعت

وكادت الحرة أن تدعى امت
 واكرمن وقتبناشايكسهاولو كانت منونة
 منصوبة وعلى هذه اللفظة كتب في الصحف أن
 شجرت الزقوم وامرات فوح وامرات لوط
 وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء مانع وابن عامر
 وعاصم وحجة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو
 عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لاة
 بالهاء ووقف الباتون بالتاء قال في شرح
 الكافية ويصور عدي أن وقف بالهاء على
 رب وتحت قياسا على قولهم في لاة (وقف

بم السكت على الفعل المثل ويجذف آخر كاعط
 من سأل) يعني أن هاء السكت من خواص
 الوقف واكرما تزداد شين أحدهما
 الفعل المثل المحذوف الآخر جز ما غو بلعته
 أو وقف نحو أعطه والثاني ما لا استغفاسه
 إذا جرت بحرف نحو على له وأبسم نحو
 اقتضاهم ولحقها الكل من هذين النوعين
 واجب وجاز ما قبل المحذوف الآخر فقد
 نبه عليه بقوله

(قوله وما ضاهى) أى شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعددا كالأول
 أوفى الأصل كمرقات أوفى التقدير كهيئت فانه في التقدير جمع هيئة ثم سعى به
 الفعل وهو يعدل كافي التوضيح فقوله وأراد بذلك ههنا وأولات فاصبر عن نحو
 عرفات وأذرع (قوله في قول بعضهم دفن البناء من المكرمات) وهم أنه ليس
 بجديد وفي تميز الطب من الخبيث حديث دفن النبات من المكرمات وراه
 الطبراني في التكميل والوسط وغيرهما عن ابن عباس الآن يقال راعى الشارب
 خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاختوة والاختواء) الباء زائدة في
 المبتدأ أو مقلها في التوضيح (قوله إذا سعى رجل بهيئة) الظاهر أن مثله وأولات
 لربان اللتين لا يدل ولعدمه فيه أيضا (قوله من يعدل) أى من يعدل ما كادت
 وما بين ذلك تأكيد وقوله ويعدمت أصل مت قال ابن جني ما تأيد الالف هاتم
 أيدل الهاء ما تشبهها لها جاء التأنيث فوق عليها بالتاء وقوله عند الفلمية بفتح الفين
 المجمة والصاد المهملة أى رأس الحلقوم (قوله واكرمن وقف بالتاء الخ) وبعضهم
 ينف على المؤنث بالهاء المتون المنسوب كما ينف على المتون المنسوب الجزد (قوله
 وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأ ذكر في القرآن مع زوجها ترسم
 بالتاء المجرورة (قوله ووقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التأها رسمتها ووقف عليها
 شكل الفزاء بالهاء وان رسمت فاعفهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف
 بالتاء موافقة للرسم العثماني فانه شيخنا السيد (قوله على لاة بالهاء) مثلها ذات
 كما قاله الفارسي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لاة بالهاء
 ليس قياسا فكيف يقاس عليه حذف (قوله وقف بها السكت الخ) أى للتوصل
 إلى بناء الحركة في الوقف ~~سكتا~~ جعلت ههنا التوصل للتوصل إلى بناء السكون
 في الابتداء وسبقت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح
 ومواقع المرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما
 الاستغفاسه والمبني على حركة بناء لازم (قوله بجذف آخر) أى فقط كافي اعط
 أو جمع حذف الفاء كافي لميف ولبيع أو ألعين كافي لمير (قوله المثل) أخذه من
 المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل
 الوصل لا يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جز ما لا يختص بالوقف
 وليس كذلك بل المراد به البناءية عبران هشام ذكرها (قوله فقد نبه عليه) أى
 على حكم لحاق الهاء من الوجوب والجواز وقوله بيقوه أى بنطوقه في الجواز

ومفهومه في الوجوب (قوله يجوز ما) حال من يع (قوله فهو) أصله
 اوعه حذف الواو التي هي فاء الكلمة فحذف همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها
 فالباقي عن الكلمة وقوله فهو وأصله أراه نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف
 وحذف همزة الوصل لامتزاج الباقي فاء الكلمة وفي الدمامي على النفس ان
 حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حلة الوصل انما هو في النطق لا في الخط
 ومثلها ما أمر من وأي بني ولما يعنى وعدوا اذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقل حركة
 الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير ازيد وهذا قالت بالخبر اعرو
 فلم يبق من الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء فانت وتقول على هذا ازيد قل بالخبر
 ياخذ فليرى الا الحركة واما الياء فضعف الضاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قبل
 في ذلك في أي نطقا بفتح الله حركة فانت مقام الجمله ومن ذلك الفرز المشهور
 أن عند الملحة الحسنة وأمن اضمرت نخل وفاء فاصل أن أين حذف ياء الفاعل
 لاتصافها ساكنة مع نون التوكيد وهذا عندنا في الملحة تقتله على النطق والحسنة
 نعت له على المحل وواي مصدرين النوع أي عدت ياخذ وعدا مرأة أضمير وفاء
 نطقها (قوله واجبة) تذييل هلا كانت جارة قطع في الثاني لا حرف المضارعة
 كالجز كما جازت قطع في ما الاستغماية المبرورة بالحرف لانه كالجز اه سم بل كون
 حرف المضارعة كالجز أقوى من سكون حرف الجز كالجز من مالات حرف
 المضارعة لاتقوم فيه المضارعة الا به (قوله فال في التوضيح وهذا مردودا بجامع
 السبلن الخ) أوجب بأجوبة مردودة منها أن ليس معتل الاخر والكلام فيه
 ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينقض حجة على المصنف وبرد الاول بأن كون الآخر
 معتل الاخر لا يفيد لأن المصنف على بقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود
 في ذلك وكونه غير معتل الاخر لا اثر له على أن يكون الكلام في معتل الاخر غير مسلم
 بل هو في العمل يحذف الاخر وأول ما منه ورد الثاني بأن القراءة العصمة لا تقتضي
 العربية ولا تأتي على ما نعتهم وحديث فوقف جميع السبلن على أن الم ومن في يترك
 الهاء دليل قاطع على عدم وجودهم انهم يرعى ابن هشام أنه وافق المصنف في الآخر
 باب كان من شرح القطر وقال بمثلته فبر عليه ما أورده على المصنف (قوله على
 وجوب الوقت) أي حيث أريد الوقت وجب ما ذكره والا لوقت على موضع
 بخصوصه ليس واجبا حث (قوله يترك الهاء) وانما وقف على الوقت يسكون
 الكاف والضاد (قوله مقتضى تشبيه الخ) أي لا عاذة الضالفة اعطاء
 الحسنة بالمال (قوله جاز لا لازم) لكن الاجود الايمان بالهاء على لغة

(وليس ختافي سوى ما كرم أوه سكون
 يجوز وما فرغ ما روعا) يعني ان الوقت بقاء
 السكت على الفعل العمل بحذف الاخر ليس
 واجبا في غير ما يبق على حرف واحد أو حرفين
 أحد هما زائد فالاول فهو امر من وعى
 يبي وقصوره امر من رأى يرى والثاني لم يبع
 ولم يرد لأن حرف المضارعة ليس له على أصل
 السكت في ذلك واجبة لبقاء فالتوضيح
 واحد سكتا فاه التاظم فال في التوضيح
 وهذا مردودا بجامع السبلن على وجوب
 الوقت على لم الثمنين في يترك الهاء (ثنية)
 مقتضى تشبيه ان ذلك انما يجب في المذهب
 الفاء وانما أراد بالتبديل التشبيه على ما يبق
 على حرف واحد أو حرفين أحد هما زائد
 كما سبق في حذف العين سكتا فاه لهما
 اقتبيل بصورة ولم يرد فمفسر منه ان لهما
 لما يبق منه أكثر من ذلك فهو على ولم يبدله
 جاز لا لازم

(وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها) وجوب اسواء جرت بحرف الواو وما قوله على ما قام يشتمل لثم فضرورة واحتقر بالاستفهام عن الموصلة والشرطة والمصدرية فهو صرح بمحسوس به وبما افرح افرح وبعبث مما ضرب فلا يحذف الف من باب من ذلك وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصلة ينشئ لغة وتقله او يزيد ايضا ٢٥٥ قال أبو الحسن في الاوسط وزعم أبو زيد أن كثيرا من

العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا اللفظة استعمالهم اياه ففهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا يحذف ألتها وهو كذلك وأما قوله

الام تقول التساعات الامة

الا فائدة أهل الندى والكرامة ضرورة (تبيينات) في الأول اهل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذاتان مركبت معهما تحذف الالف نحو

على ماذا تجومون وقد أشار إليه في التسهيل نظمة المرادى في الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصلة والشرطة وكانت أولى الحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصلة فانها والصله اسم واحد والثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف

كقوله يا أسد يا لم أكتبه له (وأولها الهاء ان تنق) أي جواز ان جرت بحرف مجموعهم وجوب ان جرت باسم نحو اقتضاه وهذا

قال (وليس جناسا سوى ما انخفض بها باسم كقولك اقتضاه ما اقتضى) أي وليس يلزمها الهاء واجبا في سوى الجبرورة بالاسم وقد مثل له وعلة ذلك ان الجار الحرفي كالجزء لا اتصاله بها لفظا ونحوا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء الجبرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد (تنبيه) اتصال الهاء الجبرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر انما وقف أكثر اقترافا بغيرها واسما للرسم وصلها بغير تحريك يثني اديم شذ

في الدمام أحسننا

على دليل اللام المحذوفة أعني حركة ناقبل اللام (قوله سوا جرت بحرف) نحو عم يسألون أو اسم نحو يحيى م ينشئ وقال الشاطبي حذف الالف من الجبرورة باسم جاز لا لازم وتقله عن سبويه تصریح (قوله على ما قام يشتمل) من باب ضرب ونصركا في القاموس (قوله فضرورة) أي بناء على انها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والافتح اعلمندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جاز في الافراسخ وحكاية الشيخ خالفة وعليها قرأتهم عما سألون (قوله قال أبو الحسن في الاوسط) دليل قوته وتقله أبو زيد أيضا (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة فتح ما اشترت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار متصل بها اتصال الجزئية فكان كالعرض من حذف الالف ولا كذلك غير المجرورة اه وهو واضح في الجبرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم الآن يقال جلت المجرورة بالاسم على الجبرورة بالحرف (قوله لكثرة استعمالهم اياه) أي التركيب المذكور (قوله الام) فلهامفعول تقول لانه في معنى الجلة أي أي كلام تقول والتساعات جمع ناعية وفي بعض النسخ التساعين بصفة تشبيه ناعى وهو الانب بوجه الافتداء ثم العرب تضابط الواحد والجمع بصفة التشبيه (قوله فضرورة) أي بناء على ما ذكره والا فلتأخر مندوحة عن حذف الالف باثباتها ولا يلزم شي بل يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله اهل المصنف) قد يقال لا اعمل لان المصنف أشار إليه بكون الحديث منه في كلامه لفظ ما يضرخ لفظ ما ذا لا لفظ ما غير لفظ ما ذا لما افتر أن النبي مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين الموصلة والشرطية) أي والمصدرية وأراد الموصلة ما يمهان كلامه هنا على نمذ قوله ما قام واحتقر بالاستفهام الخ (قوله اسم واحد) أي كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلها ذات تسكين ميمها وقضائها تزلزلا ونقرأ فاده سم (قوله يا أسد يا لم أكتبه له) كانه لم يقصد معناه من بني أسد فذهب ونكر قال العيني وأشد أو الفتح بانقصى والشاهد في لم أكتبه حيث سكن الميم وصلها للضرورة (قوله وقد مثل له) أي الاسم الجبار (قوله لاتصالها لفظا) أي انه الاقرب ما يدل على عدم وقفهم على الجبار دون مجروره بخلاف المضاف (قوله خطأ) أي غالبا فلا يردهم والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جلة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عرضا عن الالف المحذوفة (قوله وصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت آخر وهو وصل ذي الهاء من بكل ما حركة ضمير بناؤنا فيكون قوله وصلها بغير الخ

تفصيلا لاجال هذا البيت (قوله مشابهة لمركبة الاعراب) أى فى العروس عند
 مقتضاها وزوالها عند عدمها سم (قوله لا اظلمه) بالبناء المجهول أى لا اظلم فيه
 فيه حذف واىصال وقوله ارض الخ قال زكريا رضى مجهول من رضى قد مضى
 اذا اشرق من حر الرضا وهى الارض التى يهاجرة الشمس واصل تحت حتى
 وأضنى مجهول أبضامن ضيبت للشمس بالهكسر والفتح ضى اذا برزت لها
 اه وسبقه الى ذلك العبق وتبعها ارباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن
 جعل الضلعين من رضى قد مضى وضربت للشمس شافى كونهما مجهولين لأن رضى
 بهذا المعنى وضنى أو ضحا لا زمان كأيدي عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى
 نائب فاعله ظرف وجارو مجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدى بنفسه فاذا
 غنى شأوهما للفاعل وناش الدماعى فى الاستشهاد بالبيت با احتمال أن الهاء
 ضمير مبنى على الاضاقته الى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الطاهر وعدى فى حصة
 ما ذكره من الاحتمال نظر اذا العهد فى المبنى للاضاقته الى مبنى البناء على الفتح
 لا الضم ومنه قوله اذهم قرىش واذما مثلهم بشر بفتح مثل قاتل (قوله لمركبة
 على الخ) الفاء تعليلية (قوله ونم) بفتح المثلثة وضما فيما يظهر لجواز حوكمها
 كل محتمل لمركبة بناء دامة الالماضى (قوله اقضى قوله وصلها بفريقك بنا
 اديم الخ) دفع يجعل التنى واجبا للقد فقط وهو اديم فكانت قال وصلها
 بفريقك بناء غير مدام ويجعل اضافة غير الى ما بعده البنس على ان يسوي به حكم
 أعطى ايضه بطوق الهاء للمعرب شذوذ واقضى ايضا وصلها بمركبة ليست
 بناء ولا اعرابا كما فى الزيدانه والمسلونه شاذ لشعول غير بفريقك البناء المدام لها مع انه
 يجوز ان تلفظ الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقضى ايضا وصلها بالمبنى على
 غير مركبة شاذ لشعول عبارته غير الحركة مع ان منه ما يجوز وصلها بالهاء باطراد كأيدي
 عليه قول الهمع قال أى أوجيان وكل مبنى آخره ألف فهو هاؤ ولا وهنا يجوز فيه
 ثلاثة أوجه ابتأوها ألفا كما فى الوصل وابد الهاء همزة والحق هاء السكت بعدها
 وشذذب الالف هاء فى قوله من ههنا ومن ههنا فى الاق الاسم المتدوب فيعين فيه
 الوجه الثالث فهو يازيد ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما
 العرب فلا تطفه هذه الهاء فلا يقال موسى ولا عيسى ثلاثيتس بالمضاف الى
 الضمير اه والفى فى باب التنية من التشرح والهمع وغيرهما ان الوقت على
 المتدوب بالالف فقط جائز وان الجميع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله
 الشذوذ يشمل نوعين) بل ثلاثة بل اربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى

يعنى ان هاء السكت لا تشمل بمركبة اعراب
 ولا شبيهة بها ولذلك لا تلقى اسم لا لا التنادى
 المضموم ولا ما ينقطع عن الاضافة كقبيل
 وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن
 حركات هذه الاشياء مشابهة لمركبة الاعراب

وأما قوله
 يارب يومك لا اظلمه
 ارض من تحت وأضنى من على

فشا لأن حركة على حركة بناء عارضة تقطعه
 من الاضافة فهى مستقبلة وبعدوا الى هذا
 أشار بقوله وصلها بفريقك بنا اديم شذوذ
 لمركبة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير
 مدام وأشار بقوله فى المدام استحسانا الى ان

وصل هاء السكت بمركبة البناء المدام أى
 الملتزم جائز مستحسن وذلك كقصة هو وهى
 وكيف ونم فقال فى الوقت هو وهى وكيفه
 وغه (تبيين) الاول اقضى قوله وصلها بمركبة
 بفريقك بنا اديم شذوذ أن وصلها بمركبة
 الاعراب قد شذوذ ايضا لأن كلاهما يشعل نوعين
 أحدهما بفريقك البناء غير المدام والاخر
 بفريقك الاعراب وليس ذلك الا فى الاول

والثاني قوله في الدمام استحسنا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التعريك الدمام وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اليس نحو قعده والمنع ٢٠٧ ان خيف اليس نحو ضربه والصحيح الأول وهو مذنب

سيويه والجمهور واختاره المصنف لان حركه وان كانت لازمة تنهى شبهة بحركة الاعراب لان الماضي انما يبنى على حركة تنهى بالمتارح العرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف ان يستنيه كما فعل في الكافية فقال فيها

ووصل ذي الهاء أجر بكل ما

حز لا تضر ببناء زما

قال يمكن ذلك فلا ماضيا (وربما على

لفظ الوصل ما ه الوقت ثرا وقتا منتظما) أي قد يحكم الوصل بحكم الوقت وذلك في التثنية قليل كما أشار إليه بقوله وربما ومنه قراءة غير مجزئة والكسائي لم يسنه وانظر فيه ادم اتقه قل ومنه أيضا ما به هان عن سلطانهم خذوه ما به نار حامة ومنه قول بعض طيئ هذه حيلوا بقي لانه انما يدل هذه الالف واوا في الوقت فأجرى الوصل مجراء وهو في

النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق وأقن القصب فتقد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله أو أناري فقلت منون أنم ولقد تقدم في الحكاية (خاتمة) وقت قوم تسكن الروي الوصول بقية كقوله

أقن الوم عاذل والعتاب وأبنتها الجازون مطلقا فقولون العتاب وان ترم التميمون فكذلك والاعروض منها التنوين مطلقا كقوله شققت القيث أبنتا الخياشي وكقوله باصاح ما هاج العيون الذراخي وكقوله لنتزل في سائرنا وكان قد نزل واقعه اعلم

(الامالة)

الشذوذ الالف الأول أي لم يرد في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيويه (قوله ان أمن اليس) أي ليس هاء السكت هاء الضمير وقوله نحو قعده أي لان قعده لازم فلا يعتد بالمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد قال هاهنا قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الآن يقال هرا احتمال بعيدا والحاصل معه اجمال لاليس بخلاف ضربه (قوله في وجود الخ) أي في وقوعه صفة وصله وخبره احوالا وشروطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي الالتصاق في الوصل وقوله ما للوقت أي للفتنة في الوقت لغت المتعاقبة (قوله ونشا) أي الاعطاء المتهوم من اعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل نشأ أي منتظما محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع لفظ الوصل المعطى بحكم لفظ الوقت والحال على هذا ظاهرة (قوله ما للوقت) أي من اسكان مجزأة أوسع الروم أوسع الانعام ومن تضعف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله لم يسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشاريد كروا نظرا الى ان الخلاف في اثبات الهاء انما هو في الوصل أحاق الوقت ثنائية وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما يدل هذه الالف واوا في الوقت) أي عند بعض طيئ المذكوبي عبارة الهمع بما قبلت الالف الموقوف عليها همزة أو وا أو واوا نحو هذه انما أو أقن أو أقن في هذا فهي وهذه عدا أو عصى أو عصى والاولى والاخرة لفظة بعض طيئ والثانية لفظة فزارة ونص سيويه على ان هذه اللفظ الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وسكن الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلا قهيمز لانها ألف في آخر الاسم (قوله منون أنم) والقباس من أنم لان من لا يجهف لفظها وصلا فاجرا هار صلا مجرا هار وقفا (قوله يسكن الروي) أي حقيقة أو حكافدة خفي في الروي العروض المصرفة فلا اعتراض بأن التعاقب في البيت المستشهد به ليس ويا بل هو عروض (قوله بقية) أي ألف أو وا أو واوه (قوله وأبنتها الجازون مطلقا) أي قد و الترم أي مدة الصوت فوق سركتين أو لا بقرينة قوله وان ترم التميميون الخ أي قصدوا الترم فعمل ان الترم غير لازم للمدة وأن ابطال ضمنا ضميا لا خلاف بما ذكر بان الترم لازم للالف ما طلع مع ما فيه من القصور (قوله كذلك) أي ابتداء المدة (قوله والاعروض منها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترم مطلقا أي بعد ضمة أو قسمة أو كسرة بقرينة التقبيل

(الامالة)

والثاني قوله في الدمام استحسنا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التعريك الدمام وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اليس نحو قعده والمنع ٢٠٧ ان خيف اليس نحو ضربه والصحيح الأول وهو مذنب

(قوله ونسحق الكسر) أى لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أى
لما فيها من بطح الفتحة الى الكسر أى ما لثاها اليه وأصل بطح الشيء القاؤه ورمسه
وبلزمه أماته (قوله امة) لانه لا يذمه بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدأ
وقوله في حقها الخ خبر وكن مكان طيه أن يزداد الموانع وموانع الموانع
(قوله فان يفتح الخ) شامل لامالة الالف لأن فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة
كأبضه تقريره وقضية ضمه انها عمل واحد يلزمه عند وجود الالف على آخر وهو
ظاهر بخلاف قول ابن الساطي ان تعوي بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء
مع ان قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التي ليس بعدها ألف (قوله هو
التناسب) أى تناسب الاصوات وصورتها من خط واحد بيان ذلك انك اذا قلت
عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلوا وبالكسرة انهدا وتغلا فكون
في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بها الفتحة طرف
من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتباعدت الاصوات من خط واحد
وهذا اقلها شاعلمهم الصاد زايما فهو يبعد والتناسب لأن الصاد حرف مهموس
والدال حرف مجهور فبينهما فرة والزاى نسا كل الصاد في الصغير والدال في الجهر
فاذا اشرى بالصاد زايما حصل تناسب الاصوات خفيد (قوله أو غيره) كقلبا
يا في التثنية وان لم يكن أصلها الياء (قوله فكل عمل يجوز فتحة) أى رجوعا
الى الاصل فال البعض وكان الاخسن أن يقول يجوز عدم أماته ليشمل الالف
ا ه وجوابه ما مصرح به الشارح عند قول المصنف والكف قد وجبه ما ينصل
من ان المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفتحون بالفتح) أى وجوبه في غير المواضع
القليلة الائمة (قوله وجهه اسباب امالة الالف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله
فاجبال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه انه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو
الياء بعد الالف الآن يقال المراد ذكره في الجلة أو لا يشهد هذا النظم (قوله
الاول اقلها من الياء الخ) الاول والثاني يرجعان الى الدلالة على بان انقلاب
الالف عن الياء أو الى الياء في بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يفتي ان
سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أو لا الدلالة سببا وجهه ثانيا لا انقلاب سببا
والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لأن كون الالف بدل عين ما يخال فيه عند
اسناده الى ضمير المتكلم فلتسبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب
فلا تنافي أيضا والرابع والخامس يرجعان الى معنى السبب الفتحي والسادس
لاربع الى خصوص واحد من قسمي الفتحي ولا خصوص واحد من قسمي

ونسحق الكسر والبطح والانصاع وقدمها
في التسهيل والكفاية على الوقت وما هنا
انصب لأن أحكامهم أهتم والنظر في حقيقتها
وقادتها ووجوبها وأصلها
وأصباها ما حقيقتها فان بقي بالفتحة
نحو الكسرة فتقبل الالف ان كان بعد
ألف نحو الياء وأما قادتها فاعلم أن الفرض
الأصلي منها هو التناسب وقدر دلالتيه
على أصل أو غيره حكمها بالجوهر أو أصباها الاتية يجوز لها
حكمها فالجواز أو أصباها الاتية ومن تبعها
لا موجهة وتعبير أي على ومن تبعها
بالجوازات تسمح لكل عمل يجوز فتحة هذا هو
محلها فالأسماء المتكينة والافعال هذا هو
الغالب وسيأتي التبيين على ما أميل من غير
ذلك وأما أصباها فتعبر ومن جاورهم من سائر
أهل الجوازات وقيس وأما أهل الجواز
أهل الجوازات وقيس ولا يعلون الا في
فيجوزون بالفتح وهو الاصل وأصباها فتعبر
مواضع قليلة وأما أصباها فتعبر
ومعنى فالفتحي الياء والكسرة والمعنوي
الدلالة على ياء أو كسرة وجهه أسباب امالة
الالف على ما ذكره المحققين ستة الاول
انقلابها عن الياء

وقد سمعت امانة العشاء مصدر لا عني وهو الذي لا يصير لاي صير منها والمكافئ وهو جسر العطب والارب والصبأ بالكسر الكسرة وهذه من ذوات الواو لقولهم فاقه عشاء وقولهم المكسور والمكوة يعني المكأ ولقولهم مكبوت البيت اذا كنته والالفاظ الثلاثة منضورة وهذا شاذ لا يقال لعل امانة الكلاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر في المنقلة عن واو او ما لا باغا فانهم وهو من واو يروى وقد قرأه الكسائي وجزءه الثالث يجوز امانة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها تقول الى الباء في نحو دعي وغزي من المبيتي للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي اذا كانت الهم ما عن واو وقال أبو العباس وجاعة من النواة امانة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة احوال نحو دعا وغزا فصح وقد يجوز على بعد انتهى وأشار بقوله (ولما تله ها التانيث ما الهاء عدا) الى ان لالاف التي قبل ها التانيث في نحو مرارة وقتان من الامة لكونها منقلة عن الباء ما لالاف المنطرة لان ها التانيث غير معتد بها فالالف قبلها منطرة تقديرها وأشار الى السبب الثالث بقوله (وهكذا يدل عن الفعل ان يؤول الى التانيث) أي قال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاو حين يستدلى فاما الضمير سواء كانت تلك الالف منقلة عن واو مكسورة (كأنه يحذف) وكذا

أي كسرة في
الواو
ما تانيث
الواو بعد
الواو
فول
والواو
والتانيث
تكتفل به
الحكم
الحكم
الحكم

من الاسم الجواز ثلاثة احرف المنقلة ألفه المنطرة عن الواو لرجوعهما دون زيادة وشذوذ (قوله العشاء) بالغض والتعسر (قوله تقولهم) تعطيل لقوله وهذه أي الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أي كسرة غير الواو بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة في الواو) أي لانها تؤثر في امانة الواو سواء تقدمت على الالف كما في الواو تأخرت عنها كما في الباء لقوله من الجا بردي (قوله سمع مشهور) قد يوهم انه غير مقبس وليس كذلك وعن صريح بانه مقبس شيخ الاسلام في شرح الشافية (قوله يجوز امانة الالف في نحو دعا الخ) قال الموضع على هذا بشكل قول الناطم ان امانة ألف مقبلة المناسبة الف على بل امانتها تقولك المناسبة ألف جلي وقول ابنه ان امانة ألف مقبلة المناسبة الف على بل امانتها تقولك تلاوصا وسبأ في الشرح عند قول المصنف وقد أوالوا تناسب الخ ان عتبه بتلاصها على رأي غير سيبويه كما مر ودطاقة فلا تغفل وفي القاموس جصاصوا سكن اه وحشد في الابه مجاز عتلى لان الكون في الحقيقة الناس في البيل لاه (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثي الواوي تقول ألف الى الباء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي (قوله وقال أبو العباس) أي المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فتوجه وقد يجوز على بعد أي من القياس فهي غير مطردة ودفعه ما قد يوهمه قوله فبينة من عدم جماعها أصلا يدل على كونه مقابلة قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أوالوا تناسب الخ ليس بخلاف أن عتبه بتلاصها على رأي غير سيبويه كالمر ودطاقة اما سيبويه فقد تقدم انه يطرد عنده امانة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض ان هذا تأنيده لمقابلته غفلة من صريح كلام الشارح فيما يأتي وأيضا كيف يقال في المطردة انه صحيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تله الخ) يرجع للالف المنقلة عن واو الالف الصارفة وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما الهاء على تقدير مضاف أي حكم ما الهاء والهاء المفعول مقدم لعدم وضع فكر أي فقد (قوله من الامة) بيان لما لالاف المنطرة فتوجه لكونها أي الالف المنطرة منقلة عن الباء تعطيل لنسب الامة للالاف المنطرة وقوله لان ها التانيث الخ تعطيل لنسب ما لالاف المنطرة من الامة للالاف التي قبل ها التانيث فاستقامت عبارة لكن في قوله لكونها منقلة عن الباء مقصور ولو قال منقلة عن الباء أو تقول الى الباء لثمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يؤول الى غلت) من ذقت مات على لغة من يقول مات بكسر الميم بخلافه على لغة

هو خوف وكاد أوعن يا عمو ماضى بع (ودن) وهو باع ودان فالتك قول فيها خفت وكنت بيعت ودنت فبصران في القطر على وزن قلت
والاصل فقلت خذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الأولين وأما الاخيران فبصل جذر هو به الى قول كسر
العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من الخويين وقيل لما حذف العين ٢٦١ حركت الفاء بكسرة مجلبة للدلالة على ان العين

في
الشيء
بمعنى
الخائف
وهو
في بعض
الانحاء

يا وليان ذلك موضع غير هذا واحذر زوجه
ان يؤل الى قلت من نحو طال وقال فانه
لا يؤول الى قلت ما لكسر وانما يؤول الى قلت
بالضم فهو قلت وقلت والحاصل ان الالف
التي هي عن القيل تعمال ان كانت عن باء
مفتوحة فتعودان أو مكسورة فتعدها
أو عن واو مكسورة فتعدها فان كانت عن
واو مضومة فتعدها طال أو مفتوحة فتعدها
لم نقل (تسبهات) الأول اختف في سبب
امالة نحو خوف وطاب فقال السراي وغيره
انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولهذا
جعل السراي من اسباب الامالة كسرة
تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام
الضارسي قال وأما واو خاف وطاب مع
المستعني طلبا للكسرة خفت وقال ابن
هشام انضروا الى الاولى ان الامالة في طاب
لان الالف فيها منقلبة عن باء وفي خاف لان
العين مكسورة أرادوا الدلالة على الباء
والكسرة. الثاني نقل عن بعض المجازين
امالة نحو خوف وطاب وقا بالي نعيم وعاشتهم
يفرقون بين ذوات الواو ونحو خوف فلا يعلون
وبين ذوات الياء ونحو طاب فيلون. الثالث
أنهم قوه بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم
لأعمال مطلقة أو فصل صاحب المقصّل بين
ماهي عن باء نحو ناب وعاب بمعنى العيب
فيصرون في ماهي عن واو ونحو باب ودار فلا
يجوز لكثرة كره بعد ذلك فيما شذ عن القياس
امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة
الالف المنقلبة عن باء عينا في اسم ثلاثي وهو
بظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح
فصول ابنه على بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال زال أي عظم العيلة

من قال مت بعضها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على ان الفهما منقلبة عن
واو انخوف والكود قال في الصحاح كذا كودا ومكادة (قوله ام عن
يا) أي مفتوحة كافي باع ودان أو مكسورة كافي هاب (قوله فبصران
في القطر على وزن قلت) هذا لا يتقعر على مجرد حذف العين لمدقه مع ضم الفاء
أيضا فكان الاولى أن يقول يحدف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فبصران الخ
ولو اقتصر على قوله فالتك قول فيها خفت ودنت على وزن قلت والاصل الخ لوفى
بالرأى وسمي بامت (قوله خذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت
ساكنة مع اللام فخذفت لالتقاء الساكنين فلم أن الحذف بعد النقل لكن
التسارع نظر الى أن الواو لا تقتضي الترتيب فقصفت بالواو النقل على الحذف
(قوله وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لان
احصاهما خوف وكود بكسر الواو وقوة وأما الاخيران أي باع ودان وقوة فبصل
يقدرون به مقتضى الظاهر نحو يلها ولفه أقر بغير اكل أو المذكور (قوله
فبصل الخ) في قدجه على القول بعده وعزه وكثير من الضويين اشار بترجيحه
ويرجحه أيضا ظهروا وبسبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأثرت (قوله ثم تنقل
الحركة) يصح قراءته بالنسب بان مضمة عطا على ضو به أي ثم يندرج الحركه
وبالرفع عطا على يقدراي ثم تنقل الحركة المقذرة والمال واحد (قوله لما حذف
العين) أي بلا نقل حركتها (قوله عن يا مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الباء
على النفع والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الباء ثم رأيت
شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أي لوجودها في بعض احوال
الكلمة (قوله مع المستعني) أي انشاء والظاهر وهذا القديليان الواقع في
المثاليين وللإشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هشام الامالة وان منع منها
في مواضع أخر كما سأتى (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت
أي وطبت (قوله امالة نحو خوف وطاب) أي لاجل الكسرة العارضة في
بعض احوالها لالاجل الباء في طاب لما أسلفه الشارح من ان أهل الحجاز يعلون
لاجل الكسرة لالاجل الباء وهذا يرجع مذهب السراي المتقدم على مذهب
ابن هشام انضروا (قوله فلا يعلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة
في بعض احوال الكلمة ما لباه بخلاف الكسرة في ذوات الباء فانها تنقو به الباء
(قوله لانما لمطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن باء أو واو وسواء كانت منقلبة
عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدلال

والاصل مول ونزل وهما من الواوى لقولهم
أموال ونزل والنول وانكسار الواو لانها
صفتان مبيتان للعبادة والغالب على ذلك
كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله

(كذلك تالى الباء الفصل اعترضه بحرف

أومع ها بجها أدبر) أى عمال الالف التى
تألوها أى تبعها متصلة بها نحو سبال يقتضين
لضرب من ثمر العشاء أو منفصلة بحرف
نحو شيان أو جعفرين تأنيها هاء فوجيها
أدرفان كلف متصلة بحرفين ليس أحدهما

ها أو أبا كثر من حرفين امتخت الالة

(تنبيهات) الأولى انما اعترض الفصل بالهاء

لخفاها فلم تفتح جازاء الثانى قال فى التسهيل

أو حرفين تأنيها هاء وقال هذا أومع هاء فم

يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فصل فى الكافية

والظاهر جواز الالة هاتان شوي سالك

لمساكنى من ان فصل الهاء ككلا فصل

واذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار

فشوي سالك وتوشيان الثالث اطلق

قوله أومع ها وقده غيره بأن لا يكون قبل

الهاء ضمة فهو هذا يجب فانه لا يجوز فيه

الالة الرابع الالة الباء المشددة فى ياع

أقوى منها فى نحو سبال والالة الثانية الساكنة

فى نحو شيان أقوى منها فى نحو حيوان

الخامس قد سبق ان من اسباب الالة

وقوع الباء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر

هذا الالة الا لى بعدهما ذكرها فى الكافية

والسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف

أن تكون متصلة فمما يستويها به ولم يذكر

ميموه الالة الا لى الباء بعدهما ذكرها بن

وقوله وصرح ابن ابيناخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماتى أو المصد

وان اقتصر شيئا والبعض على الاقل (قوله والنول) بفتح النون وسكون

الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كأنه استأز من الوصف بالمصدر

السكن العين للمبالغة فيجوز على عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه أنسا

اذ لو كانت عنه وهى الواو ساكنة لكان قلبها التناخلاف القاسم قدير (قوله

كذلك) أى كالمساكن فى جواز الالة الالف تالى الباء (قوله أومع ها) قال

المكودي مطوف على مقدرة التقدير بحرف وحده أومع ها وقال الشاطبي

مطوف على حرف لكن على تقدير أومع مع ها كأنه قال بحرف واحد

أو حرف مع ها (قوله لضرب من ثمر العشاء) بكسر العين المهملة آخرها

جمع ضلعة قال فى القاموس الضلعة بالكسر أعظم الثمرات لخطا وكل ذات

شوك أو ماظم منها وقال كلفه كسيرا العضة كمنه والجمع عشاء وعضون

وعضوات اه (قوله تأنيها هاء) هذا التصير مخالف لعادة النظم هنا موافق

لهابته فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولوقال أحدهما له لكان أولى لانه

الموافق لصار المنصف هنا لقول الشارح بعد واطار جواز الالة الخ فم فساد

جعل شيئا قوله تأنيها هاء من المبادرة بالأصلاح وهى من السلاخ (قوله بحرفين

ليس أحدهما هاء) نحو سبال أو با كثر من حرفين فهو عيشنا (قوله بأن لا يكون

قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يحد كما قاله من أن يكون

ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء المنع (قوله فانه لا يجوز فيه الالة)

لأن الضمة فيها ارتفاع فى النطق والالة فيها انخفاض فدها فصح (قوله

الالة الباء المشددة الخ) أى لكثرة السبب وهو الباء وقوله والالة الباء

الساكنة الخ أى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اه

فصرح أى فالساكنة اقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال

الخصم مراده بالباء بعد الالف الباء المفتوحة لأن المكسورة كما فى مباح

لا تأثر لها فى الالة وانما التأثر فيها للكسرة بدليل جواز الالة مع وجود المكسرة

وعدم الباء اه ولم يصرح فى المنعومة بشئ وظاهر كلامه أو لانه لا تؤثر الالة

وظاهر كلامه آخر أن تأثرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السبين وانفردا

قدير (قوله أن تكون متصلة) ينبئ أو متصلة بالهاء كذا فى من سم (قوله

ولم يذكر ميموه الخ) أى فالنظم تسع ميموه (قوله كذلك) أى ألف

والهاء فى يلبه والضمير فى أولى يرجعان الى ما والعنصرين فى يربيع الى النكون

أو يلى ثالث كسر أو سكون) أى أو يلى تالى سكون (قد ولى كسر أو فصل الها كلا فصل بعد قد وهما لمن يله لم يسد) أى كذا مثال
الالف اذا اولها كسرة نحو عوام وساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين ولا كسرة أو زلها ما كن نحو شلال
أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما طاء مخبريد أن يضربها أو ثلاثة ٢٦٣ أحرف أو زلها ما كن ونائبها طاء مخبريد أن يضربها
وهذا هو الذى قبله مأخوذان من قوله وفصل
الها كلا فصل بعد قانه أو انقطعت اعتبارا لها
من الفصل صاوى أن يضربها نحو كتاب
ودرهما كن نحو شلال وفهم من كلامه أن
الفصل اذا كان غير ما ذكر لم يميز الالة
(تيسر) أطلق في قوله وفصل الها كلا فصل
وقيد بغيره بأن لا يعم ما قبلها احترازاً من
نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مشقة
في الباب وما فرغ من ذكر الفال من أسباب
الالة شرع في ذكر موانعها فقال (وحرف
الاستعلاء يكف مظهر) أى يعم تأنيب

(قوله قد وهما الخ) وذكر ابن الحناجب أن امة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن
أقل درجاة الساكن والهاء أن يزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امة مع
الفصل يصير كمن قاله المصحح (قوله اذا اولها كسرة) أى ظاهرة كأمثل
أو مقدرة كافي اذا اصله حاد (قوله نحو شلال) بالسين المجهدة وهى الناقصة
الناقصة تصريح (قوله لمن ذكر الفال) قد به لأن من أسباب الالة
التناسب وسببه كره بعد الواو بعد الف ولم يذكرها (قوله وكذا تكف را) أى
صنعه هو والعرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراهم (قوله أى يمنع تأنيب)
أشار الى أن قول المصنف يكف مظهر اعلى حذف مضاف أى يكف تأنيب مظهر
(قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض بما لا يشهد بأن فيه
ظرفية الشئ من نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الاواخر فكون
الغرفة من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظليما) مفعول صادو الظلم كأمير ذكر
النعام (قوله اذا اكل كسرة ظاهرة) انتصر عليها مع ذكر المصنف لبيان أيضاً
للتنازع فيها كإسباني (قوله لانها مكسرة) أى فائدة للتكرار اذا شددت
أو سكتت فكانها كمن حرف واحد فلها قوة (قوله من السب المنوى)
هو فى تاض وقفا وها من كسرة زائدة للوقوف والاهتمام وفى تاض وطلب كسرة
تعرض فى بعض أحوالها أو كسرة الواو المنقلبة القافى خاف والياء المفتوحة
المنقلبة القافى طلب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء
فى خاف وطلب متوئين كونهما غير ظاهرين واعتبارهما لكن ابرأ كلامه هنا
على الوجه الآخر هو الموافق لاقصار الشارح على الكسرة واجرأ على الثاني
هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لاتنجم) لانه خفى فلو
منعه لانتفى ما يدل عليه من الالة بخلاف الظاهر فانه غنى يظهره عن دلالة
الالة عليه (قوله ولا امة باب خاف وطلب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال
فهما فى أخرى ولا امة باب خاف وطلب فكون ذكر ناء على ما قدمه عن
الرجحى من جواز امة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لا يمكنه قال
فى التسهيل الخ) استدرك على قوله صرح بدفعه ايهامه ان المصنف فى التسهيل
والكافية عبر بالظهور فى بابي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصحح
مقابله فى التسهيل الموجودتين بالمتوئين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة
التسهيل فان تأخر عن الالف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير
شذوذ والياء والكسرة الموجودتين الى ان قال لا المتوئين انه قال النماذج

الامة الظاهر (من كسر أو وكذا تكف
را) يعنى ان موانع الالة ثمانية أحرف منها
سبعة تنبى أحرف الاستعلاء وهى ما فى
أوائل هذه الكلمات قد صاير ارغلام
خالى طعة ظليما والثامن الرأ غير المكسورة
فهذه الثمانية تمنع امة الالف وتكف تأنيب
سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل
يأتى وهذه ذات السبعة الاولى تستعمل الى
الحك فتم الالف معها طلبا للجانسة واما
الرأ فتثبت بالمتصلة لانها مكسرة وقيد
بالمظهر للاحتراز من السب المنوى فانها
لا تنجم فلا يمنع حرف الاستعلاء امة الالف
فى نحو هذا فاض فى الوقت ولا هذا ما ص
أصله ما ص ولا امة باب خاف وطلب كسرة
(فيها) الاول قوله أو أتصريح بأن
حرف الاستعلاء والرأ غير المكسورة تمنع
الالة اذا كان سببها ظاهرة وقد صرح
بذلك فى التسهيل والكافية لصحة حال
فى التسهيل الكسرة والياء الموجودتين
وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة

ولم يزل ذلك وما قاله في الباء متبرعاً وفي كلامهم بل الظاهر جواز إمالة نحو طغفان وصنادير ثمان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعني كـ حرف الاستعلاء ولا حتى الباء وإنما يجتمع مع الكسرة فقطه الثاني انما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة قال الجزولي ويعني المستعلى إمالة اللاتفي الاسم ولا ينع ٢٦٤ الفعل من ذلك نحو طاب وبني وعلمه ان الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى

في الاسم ولذلك لم ينظر الى أن الله من الياء
أدمن الواو بل أميل مطلقا الثالث انما لم يقيد
المرابيع المكملة ولة للعلم بذلك من قوله بعد وكف
مستعمل ورا يشكف بكسرا وأشار بقوله

(أ) أن كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف
أو بحرفين فصل) إلى أنه إذا كان المانع
المشار إليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء
متأخر عن الالف فشرطه أن يكون متصلا
بشئ فاقذفه وناسخ وبإخ و هو هذا أعذارك
و إذا أت أعذارك أو منفصلا بحرف فهو منافق
وإن كان زائفاً وهو هذا أعذارك و إذا أت أعذارك

أوبصرين فهو موائيق ومناجيق ومواظف
وهو هذه نانيرلور أيت نانيرلأ أما التصل
والتفصل يعرف فقال سيبويه لا يعلمها أحد
الامن لا يؤخذ بلفظه وأما التفتصل يعرفين
فتفصل سيبويه ما آتاه عن قوم من العرب
تراخي الماتيق قال سيبويه وهي قلبته وجرم
الميرد بالفتح ذلك وهو محجوج يقل سيبويه
وقد فهم عما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء

لوحصل بأكثر من حرفين لم ينجح الامالة
وفي بعض نسخ التسهيل الموقوف بها ووعا
غلب المتأخر اوعا ومثال الذي يريد ان يضر بها
بسوط فبعض العرب يخطب في ذلك حرف
الاستعلام وان عدوا أشار بقوله كذا اذا

قدم عالم ينكره أو يسهل أنز الكسر
كالنوع (مع) إلى أن المانع المذکور إذا كان
متقدما على الالف اشتراطه أن لا يكون
مكسورا ولا ساكنا بعد كسره فلا يجوز الإمالة
في نحو طالب وصالح وغالب وعالم وقاتل
وزائد بخلاف نحو طالب وغلاب وقسال ووزال

المراد بقلبته منعته من الامالة (قوله ولم يغل ذلك) عبارة الفارسي ولم يغل
اليابسي (قوله لم يوطق بان الخ) وكذا فهو باض وعنده ايازك مما تأخر فيه
حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يتنج) أى ما ذكر من سرف
الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى ان الياء أقوى من
الكسرة وتحتّم ان الراء العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل لناظم على زيادة
الياء (قوله من ذلك سقوط اب وبى) استشكله سم بأن السبب قه ما ننقذ
ولا يتنج المانع الامالة لاجله لافى الاسم ولا فى الفصل حتى يفرق بين الاسم والفعل
وانما الكلام فى السبب الظاهر فاذا كره الجزوى لا يمتنع ما قاله المصنف (قوله
تقوى ما لا تقوى فى الاسم) يكتفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض انه
لا يبدى نفعاً غير م (قوله الى ان أنه) أى الفعل (قوله الصلح بذلك من
قوله الخ) وجه العلم ان المكسورة مائعة المانع فلا تكون مائعة للامالة (قوله
يد) حال ومصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا
تبعاً لغيره وهو انسب بالمقصود من العكس الذى صنعته البعض (قوله أو بجر فـ)
هل يقتضيه هذا الفصل بجر فـ وهاء أخذاً عما سبق أو لا أخذاً من اطلاقه واطلاق
الناسخ وقف فى ذلك شيخنا وغيره وقلبته فى مع الهوامع وشرح التسهيل
وغيره ما ظم أبجد (قوله فنقل سيويه الخ) أى فيكون قول المصنف أو بجر فـ
باعتبار لغة الجهور (قوله قال سيويه) من وضع الظاهر موضع المظهر (قوله
وجزم المبرد بالمتع فى ذلك) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو صحيح الخ (قوله
كذا) متعلق بمجذوف أى يمنع ما يكف اذا قدم كذا أى كالتأخر المتهوم من قوله
ان كان ما يكف بعد اذا قدم أى ما يكف وأولنى الامر من معا كما هو شأنها بعد التنى
والهى (قوله كالطواع) أى كثير الطوع ممن مرادها انما بالمجرة وهى الطعام
أو أعطاه مطلقاً وهو أشهر قاله الشاطبى (قوله ورجال) الصواب اسقاطه
اذ لا مانع فيه لان الراء المائعة هى الراء غير المكسورة كما مر ولو قال به ورسد لكان

وذا شد بخلاف نحو طلاب و غلاب و قتال و وچال و نحو اصلاح و مقدم و مطواع و ارشاد
 و به بعضی از طلبه و از بعضی از کاتبان

الملك اسعد بن قنبر
ابن عبد الله بن كنانة
الاشجيني في
دنا الجاني
وهو الذي انقضى
في سنة ثمانين

(تبيين) الأول من أصناف الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره منبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية ان الإمالة فيه وتر كها على السوا وعبرة الكافية كذا اذا قدم ما لم ينكره وخبر ان سكن بعد منكره وقال في شرحه وان سكن بعد كسر جاز ان ينسج وأن لا ينسج ٢٦٥ نحو اصلاح وهو مخالف ما هنا الثاني ظاهر قوله

كذا اذا قدم انه يمنع ولو فصل عن الالف والذى ذكره منبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف

تليه نحو فاعد وصالح (وكف مستعمل ورا

يشكف بكسرا ككافرا لا أجفو) يعني انه

اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كتبت

مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو وراه

غير مكسورة فيقال نحو على أيسارهم وغارهم

وشارب وطارف ونحو دار القرار ولا أثر فيه

لحرف الاستعلاء ولا لالراء غير المكسورة لأن

الراء المكسورة غلبت المانع وكفنه عن المنع

فلم يبق له أثر (تبيينات) الأول من هنا

ان شرط كسرون الراء مائة من الإمالة

أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة

للمانع فلا تكون مائة الثاني فهم من كلامه

جوازا إمالة نحو الى جوارك بطريق الأولى لأنه

إذا كانت الالف غمال لاجل الراء المكسورة

مع وجود المتقضى لترك الإمالة وهو حرف

الاستعلاء أو لالراء التي ليست مكسورة

فاما هنا مع عدم المتقضى لتركها أولى

الثالث قال في التسهيل وربما أثيرت يعني

الرائضة تأثيرها متصلة وأثار ذلك الى

أن الراء اذا ساعدت عن الالف لم تثر إمالة

في نحو غار رأى لا تكف مانعها وهو القاف

ولا تخفيما في نحو هذا كافر ومن العرب من

لا يفتح بهذا السبب فيقول الأول وفيهم

الثاني ومن إمالة الأولى قوله

عسى الله يعني من بلادين قادي

مناسباً (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق ليل هو صريح مناهة واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر آخر شرط الاتصال للفا واشترطه ما ذكره اذا لا يتوزع اتصال المانع انكساره ولا يكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يقتضي التقدم ويقتضي التأخر على ما مر لأن المنع بالتأخر أقوى من المنع بالتقدم لصعوبة التصعد بعد التفضل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكسرا بالتأخر ولا بد من كسرتهم شربت ما ورا تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدمه عند قوله ويسالجر و نصب الخ نحو ذلك وأنه لا يحدف التنوين الا ضرورة وقد مانه يحدف أيضا قول من جنة الوفاء وساقى عند قوله ذوالن فأناف افتعال أبلان من يكلام فيه (قوله ينكف) بكسرا لأن الراء المكسورة غير حرفين مكسورين فتقترب الالف من الراء المكسورة عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مائة من الإمالة كالمتقضى والمنعومة مع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تثر كافي ومن رباط الخيل ثلاثين التصعد بعد التفضل سم (قوله كفت مانع الإمالة) محل كتب الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدمت على الالف دون ما اذا تأخر عنها السهولة التفضل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في هم الهوامع وغيره قال سم وحسن ذلك بشكل تمثيل الشارح بطريق اه ولم يترعوا هذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعمالها تتأكل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثيرت الخ) هذه العبارة تخصد أن الراء اذا انفصلت لم تثر غالبا وأنها قد تثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله ان الراء اذا ساعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للإمالة وهي غير مكسورة أو كافة مانع الإمالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا ساعدت عن الالف) أي ولو جبرف كما يفهم من المثال ومن هنا يبر أن كلام المتن في راء متصلة سم (قوله ولا تخفيما في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المنعومة إمالة الالف لكسرة القاء بل غمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير السلوحة أن الإمالة في نحو هذا كافر هي الفتحة المشهورة وأن التقييد لفظة قطعية ولا يخفى وان لم يتبته شمسنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح فخلا عن منبويه عند قول المصنف ان مكان ما يكف الخ من ان المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عذر أول والمنفصل بحرف نحو ناطق وهذا عذر أول لا يعمل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلفظه وقول شيخنا السيد

قال سيبويه والذين يملكون كافراً كتر من الذين يملكون بشاراً (ولا تلحق لبس لم يتصل) بأن يكون منفصلاً أي من كلمة أخرى فلا يقال
ألف ساويرس قبلها في قولك وأيت يدي ساويرس ولا ألف مال الكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت هان ذى
عذرة فقل ألف هان لكسرة ان لانها من كلمة أخرى ٢٦٦ والحاصل أن شرط تأنيب السبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الالف

(تنبيهات) ١. الأول يستثنى من ذلك ألف
هال التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضرها
وأدري غيرها فانه قد امتسكت وسببها منفصل
أي من كلمة أخرى ٢. الثاني ذكر غير المصنف
أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الالف
فانه قد عمل الالف لها وإن كانت أضعف
من الكسرة التي معها في الكلمة قال
سيبويه وممن علم يقولون زيد مال فأما لو
فلكسرة فتنبيهه وبالكلمة الواحدة فقد بان لك
أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان
اللائق أن يقول وغيرها ليس اتصال لافل
وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من
أن الكسرة أقوى من الباء (والكاف قد
يوجب ما ينقل) من الموانع كافي نحو يريد أن
يضر بها قيل فلا تلحق الالف لأن الحذف
بعد هاء يمانعة من الإمالة وإنما أضر المانع
منفصلاً ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح
أعنى زلة الإمالة هو الأصل فيصار إليه لادنى
سبب ولا يخرج عنه الاليسب محقق
(تنبيهات) ٣. الأول فهم من قوله قد يوجب
أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب
بمن لا يعتد بحرف الاستعلاء أو لا الالف
من كلمة أخرى فيقبل الآن الإمالة عنده في
نحو مررت بحال ملق أقوى منها في نحو بحال
خامس ٤. الثاني قال في شرح الكافية من سبب
الإمالة لا يؤثر الامتلا وان سبب المنع قد
يؤثر منفصلاً فيقال أن أحد بالإمالة وأنى
خامس بترك الإمالة وتبعه الشارح في هذه
العبارة وفي التنبيل بأن فاسم تقرر أن مقتضاه
أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الالف المتقلبة
بغير ياء وليس كذلك فقل التنبيل بآي التي هي حرف نداء فضعفها الكتاب بآي التي هي فعل

● الثالث في اطلاق التناظم منسج السبب
 المتصل بخالفه لكلام غيره من التكوين
 قال ابن صفور في مقربه واذا كان حرف
 الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة
 الا في اميل لكسرة عارضة نحو جمال فاسم
 او في اميل من الالفات التي هي صلات
 الضمائر نحو اراد ان يعرفها قبل انتهى ولولا
 ما في شرح الكافية لجلت قوله في النظم
 والكف قد يوجه الخ على هاتين الصورتين
 لا شعرا قد انقلبت (وقد امالوا التناسب بلا
 داع سواء كماد او لا) هذا هو السبب
 السادس من اسباب الامالة وهو التناسب
 وتسمى الامالة للامالة والامالة لجاورة الممال
 وانما آخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب
 المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب
 صورتان احدهما ان قال لجاورة ألف جملة
 كامالة الالف الثانية في رأيت عمادا فانها
 لمناسبة الالف الاولى فانها جملة لاجل
 الكسرة والاخرى ان يقال لكونها آخر
 مجاورا اميل آخره كامالة ألف تاملن قوله
 تعالى واتقوا الله ما أنتم عبادا فانها لمناسبة
 ما بعدها مما أنتم عبادا وانما على جلاها وبشائها
 (تبيين) الاول ليس بخلاف ان غميلة
 تلا انما هو على رأى غير سبويه كالبرد
 وطائفة ما سبويه فقد تقدم انه بطرد عنه
 امالة نحو غزا ودعا من الثلاث وان كانت
 الله عن واولر جوها الى الباء عند البناء
 للعفول فامالته عنده لذلك للتناسب وقد
 مثل في شرح الكافية لذلك امالة التي وانجي
 والليل اذا جسي فاما جسي فهو مثل في
 فيه ما تقدم وأما الضمى فقد قال غيره ايضا ان امالة الالف للتناسب وكذا الهمس وغيرها

في النظم لا على ما قدمه الشارح من ان حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة
 ولا يكف الباء مطلقا في انه سبب في ان الحروف لا اعمال الالفات سمحت اما لها
 شذوذ اذ كروا منها ما كسبه ذكره الشارح ولم اربعد المراجعة من ذكرها يا ومن
 المعلوم ان الشذوذ لا يفسد عليه فحينئذ لاتصح امالة ألف باحى يستقيم كلام
 الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق التناظم
 الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى ان يجوز ذلك ام ابن صفور لا ينهض حجة
 على المصنف ولا يقتضى ان تصوص التكوين بخلاف ما قاله اه سم (قوله
 الا في اميل لكسرة عارضة نحو جمال فاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول
 عامل الجز وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فكيفها أدنى مانع وقوله
 او في اميل الخ أى لاق الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في
 شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضع عقب قوله كلام ابن صفور ولا يخفى ان ما في
 شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه على الصورتين بل هو ان يكون التناظم
 مخالفا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا ولغيره من الائمة (قوله على
 هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلات
 الضمائر (قوله بلا داع سواء) فائدة بيان ان التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر
 على ما قبله لم ينفذ ذلك صراحة وانما قال سواء ليصير في الداعي اذا التناسب داع
 فلا يصح نفسه على الاطلاق سم (قوله كمادا) بالنصب بلانوين على ارادة
 الوقت كاتبه عليه المكودي وقد قرئ البناء والتصاري ما لثنتين فاميل الالف
 الاخيرة لقلبها باء في التثنية على ارادة الجماعتين واميلت الاولى لمناسبة الثانية
 عكس ما سبق في عمادا (قوله لجاورة الممال) أى الالف الممال سواء كان
 في كلمتها كافي الصورة الاولى أو لا كافي الثانية اذ آخر الجوار مجاور فبان دخول
 الصورة الثانية من صورت التناسب وان دفعه الى البعض قد در (قوله لجاورة ألف
 جملة) أى في كلمتها (قوله لكونها آخر مجاورا اميل الخ) أى آخر كسب
 مجاور لتر كسب اميل آخره كذا قال البعض ويحتمل ان المعنى لكونها آخر لفظ
 مجاور للفظ اميل آخره اذ الجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى
 غير سبويه) لوجه قوله بلا داع سواء على معنى بلا اعتبار داع سواء اعتمد من ان
 يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سبويه اه سم ومقتضا صحة اعتبار
 السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أى
 لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال

ما المانع من كونها للسينين معانته يؤيده كلامهم السابق فربما سمع ما فيه (قوله ان
امالة الله) أي مع انها من واو بدل الضمة وقوله لتناسب أي لمناسبة ألفها
وقلا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقر بأب الحواشي
فان تنبئة هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء
شاذة وانقلاب الألفاء في بعض أحوال الكلمة انما يجب كون سببا في الأمالة
اذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه بالخط دون مزيد أو شذوذ
(قوله والربا) انما أتى به القتل لمكسور الأول من ذوات الواو لا للقتل لما أميل
لانقلاب ألفها في التنبئة على لغة بعض العرب كما لا يخفى فحذف قول البعض
قد يقال ان سبب امالته أي (البا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى
الياء في التنبئة) (قوله فكان الاحسن أن يثل) أي لما أميل لتناسب بقوله تعالى
شديد القوى فيه نظر فان الجمع قد ينفي فيصير فيه ما جرى في النفي بل في هذا
مقتضى آخر قلب ألفه في التنبئة ياء وهو انتقال الواو واو ين (قوله ظاهر الخ)
قال سم لم عبر بالظاهر مع قوة وذا قياس اه وسبع أبواب الحواشي جازمين بأنه
سكن فينفي أن يقول صريح كلام سيديوه وقد يقال يحتمل أن الواو في قول سيديوه
وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا إمالة
الالفين جريا على قولهم عماد إمالة الفين ويكون قوة في قول من قال من وضع
الظاهر موضع المضمرة وهذا أي الإمالة للإمالة في المثاليين أمر مقبس عليه مطرد
ويحتمل أن المعنى وقالوا أي الناس أو النصاة مغزانا إمالة الفين جريا منهم على
قول العرب عماد إمالة الفين وهذا أي الإمالة للإمالة في مغزانا قياس منهم على
ما سمع من العرب وعلى الثاني فيكون سيديوه حاكما للقياس ولا يلزم من
سكنايته أن يكون قائلا به ثم اقراره بظاهر في قوله فلاجل ماذكر قال ظاهر دون
صريح وعلى الأول فيكون مصرحا بقساسة الإمالة للإمالة تتأثر (قوله
لمناسبة الخ) على الإمالة (قوله وقالوا مغزانا) أي إمالة الفين الأولى
لرجوعها الى الياء في التنبئة والثانية لمناسبة الأولى وقوة في قول أي جارين
على قول وقوة فأمالها أي أتى عماد اعطف على قال (قوله مغزانا) قال
البعض بكسر الميم اه والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام
(قوله ولا تمل ما لم يثل غمكا) أي من الاسماء بخرسة قوله السابق وهكذا
بدل عن الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه
أن امالها لم يثبت من قسم المعومع مع انها منه وان كثرت فكان الأولى أن يقول

والاحسن أن يقال انما اميل من أجل
ان من العرب من يثني ما كان من ذوات
الواو اذا كان مضموم الأول أو مكسور بالياء
فيحذف الف والياء فيقول غمبان وديبان فاميلت
الالف لانها قد صارت ياء في التنبئة وانما
قطوا ذلك استقشالا للواو مع الضمة والكسرة
فكان الاحسن أن يثل قوله تعالى شديد
القوى الثاني ظاهر كلام سيديوه انه قياس
على إمالة الألف الثانية في نحو رأيت عمدا
لمناسبة الأولى فانه قال وقالوا مغزانا في قول
من قال عمادا فأمالها جميعا وذا قياس
(ولا تمل ما لم يثل غمكا) دون مع غيرها وقربا
أي الإمالة من خواص الافعال والاسماء
المتسكنة فلهذا لا تنطرد إمالة غيرها المتسكن نحو
اذا وما انا وما نصحهم بها ونظر اليها وتزنا
ونظر اليها فهذه تنطرد امالها على كسبة
استعمالها

الا الذي سمع نحوها وانا (قوله نحو مزجها الخ) مثل يخال في كل اشارة الى انه
 لا فرق بين ان يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذا انظر دما التماها)
 قال سم ان اراد به جواز التماها في غير التركيب الذي سمعت التماها فيه فالتماها
 ان هذا ثابت في كل سموع وان وزانها في الامالة وزان غيرها ما لم يتمكن وان
 أوهمت عبارة التامخ خلافه وان اراد به أن التماها لا ضعف فيها فالتماها خلافه
 وان امالة غير المتكسر مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضي كما يأتي اه ويمكن أن يكون
 أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أي الجوازية وقوله لكونها مستقلة أي
 في الجواب كما في المرادى (قوله فيعارض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه
 انما يمنع الامالة في حال مثل عكأى بالكسرة كما يقتضيه وقوع النكرة في سياق النفي
 وهذا انما يتكافى غير حالة نداء مثلا (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجب أن
 قوله وهكذا يدل عن الفعل الخ وقوله كمعاد وتلاقرينة على استثناء الماضي من
 كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالاء الممثلة وكلامه باعتبار الخالف والافانف
 الى مجاورة لكسرة التهمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف
 باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروف الصلوة بها بالتسمية بها
 أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله
 أمليت) أي اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بجنى أمليت لأن الالف الرابعة في
 الاسم تغلب بالياء في التثنية بخلاف ما لو سمى بالياء لأن التسمية تجعله من الواو لانه
 لا كثر من الياء وانهذا يقول في تبيين الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية
 (قوله وعلى هذا) أي بناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أمليت
 الرا من المروا وكما أمليت حروف المعاني بعد التسمية بها أمليت حروف المباني
 بعد التسمية بها وان افرقتا في حروف المعاني بعد التسمية على صورتها قبل التسمية
 وعدم ضمها حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو معدودة في أسماء حروف التهجى
 ومن هذا يؤخذ انه كان على الشارح أن يقول أمليت من المروا والرواها
 وطا وسما في فوائض السور بضم الراءية أي لفظة را وقسطة ها الخ لأن الراء
 والهاء والطاء والطاء اسماء اجادية وهي ر ط ح مع ان المال أحرف
 تسمية هي وها طا حا وقوله والراء ينطق به كما ينطق به في أول السور فهو عطف
 على المرقوقه والهاء عطف على فاعل أمليت وكان غيب أن يزيد والياء واعلم
 انه سمي في الخاتمة أن الامالة في فوائض السور وأسماء حروف التهجى شاذة
 فليحمل ما هنا عليه وان أوهمه صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات

نحو مزجها ونظر اليها وتزنا وتكرارها فهذا
 لا يطرأ ما التماها المستقلة استعمالها
 وأما بقوله دون تجماع الى ما سمعت
 امالته من الاسم فغير المتكسر وهوذا
 الاشارة بمعنى وأن قد أمليت من الحروف
 بلى وبالف التداء ولا في قواهم انما لان هذه
 الاحرف ثابتة عن الجمل فصار لها بذلك منزلة
 على غيرها وحكي قلبها امالة لا كثرها
 مستقلة وعن جديده ومن وافقه امالة حق
 وحكى ما التماها عن حزة والكسرة
 (تبيينات) الاقل لا تنع الامالة في ما عرض بناؤه
 فتعويضا ويحكي لأن الاصل فيه الاعراب
 الثاني لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي
 وان كان منبئا خلاف ما أوهمه كلامه قال
 البرد وامالة عسى جلد التاليف انما على
 الحروف لأن التماها لا تكون عن ايمولا يتجاوز
 كسرة فان سمى بها أمليت وعلى هذا أمليت
 الرا من المروا والرواها والطاء والحاء

في فوائج السور لانها اسماء ما يلتصق به من الاصوات المتقطعة في مخارج الحروف كان ثاق اسم لصوت القرب وطبع اسم لصوت
لضاحك فلما كانت اسماء هذه الاصوات ولم تكن كالاولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيث الاسماء التي لا تتنوع فيها
الامالة وقال الزبيح والكوفيون اميلت الفواجح لانه مقصورة ٢٧٠ والمقصود بطلب عليه الامالة وقدرة هذا بان كثيرا من المقصور

لا تجوز امالته وقال الفراء اميلت لانها اذا انتهت ودت الى
الياء فيقال طيان وحسان وكذلك امالة حروف المجهيم فهو
ياوتنا ولما هو (قوله الفتح) قبل كسر راء في طرفه (امل) كالتمثال
الافتعال لان الفرض الذي لاجله قال الالف وهو مشاكاة
الاصوات وتقرّب بعضها من بعض موجود في الحركة كانه
موجود في الحرف والامالة الفتحة سبيل الاقل ان تكون

قبل راء مكسورة منقطعة (كلاهما) يسر من تكلف الكف
ترى بشر غير اولى الضرر والثاني سبيل (تنبيهات)
الاول فهم من قوله والفتح ان الحاصل من ذلك الفتح لا
الفتوح وقول سيويه املوا المقصود فيه مجوز ولا الثاني
لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من
البقر او في راء نحو بشر او في غيرها نحو من فكسب
الثالث فهم من قوله قبل كسر راء ان الفتحة لا تعال
لكسرة راء قبلها نحو روم وقد نص غيره على ذلك (الاربع)
ظاهر مدعيه ان الفتحة لا تعال الا اذا كانت متصلة بطراء
فلو فصل بينهما لم تعال وليس ذلك على اطلاقه بل لغة تفصل
وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا
غير راء فهو مقنن وان كان غير ذلك منع الامالة فيقال
الفتحة في نحو اشترى في نحو عرو ولا في نحو جبرئيل على ذلك
سيويه وبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل (الخامس)
اشترط كون الراء في الحرف هو بالنظر الى القلب وليس
ذلك باللازم فقد ذكر سيويه امالة فتحة الطاء في قوله لم رأت
شيط وراح وذكر غيره ان يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد
والراء في ذلك ليست بسلام (السادس) اطلق في قوله امل
فعل ان الامالة في ذلك وسلا وتضاد بخلاف امالة الفتحة
للسبب الاق فانهما خاصة بالوقت وقد صرح به في شرح
الكافية (السابع) هذه الامالة مطردة كما ذكر في شرح
الكافية (الثامن) بقي لامالة الفتحة لكسرة طراء شرطان
غير ما ذكرنا احدهما ان لا تكون على ياء فلا تعال فتحة الياء
في نحو من الغنم نص على ذلك سيويه وذكره في بعض نسخ

(قوله في فوائج السور) نحو كهيمص جمصن طه خم (قوله فلما
كانت) أي الراء والهاء والطاء والظاء في فوائج السور (قوله ولم تكن
كاولا) أي في الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ)
حاصل ما ذكر في عدة تأملاتها ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف
المجهيم) أي أسماء حروف المجهيم التي ليست في فوائج السور على لغة قصر
ثلاث الاسماء (قوله كسر راء) من إضافة المصنف الى الموصوف
كاشير اليه الشايع (قوله وتقرّب بعضها من بعض) عطف تفسير
(قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كانه موجود
في الحرف أي في امالة الحرف (قوله كلايسر) أي الاسم الايسر
اه خاد أي الاسهل (قوله ظاهر مدعيه) أي حيث عبر بالقبلة
التي ادار منها الاتصال وأقرب مثال فيه التفتحة متصلة بتار أو من عادته
اعطاء المصنف بالمثل وعبر بالظاهر لصدق القبلة مع الاتصال
وجوارحها لغة تفتحه هذا العادة اذ هي أغلبية لا كلمة وهذا التفسير
يعلم سقوط ما اعترض به سم وبعه أرباب الخواشي (قوله ان الفتحة
لا تعال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والافتحة لم يقل الفتحة
لكسرة راء قبلها واملت الافتحة قبلها او بعدها وكسرة كذلك
بان الالف قبل لامالة من الفتحة أي فاحصل فيها ما لم يحصل في الفتحة
(قوله غير راء) يرجع لسا كلفظ كاشف فيه عبارة شرح التسهيل الى
باشا (قوله لا في نحو جبرئيل) مثال للفواصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء
ساكنة ولم يحصل للفواصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضموما
نحو جبروه ونوع من الشعر أو مضموما نحو شعر فلا تعال الفتحة الاولى
(قوله في قوله لم رأت شيط وراح) لعله يقع الخاء المجهية والباء
الموحدة آخرهما اسماء أي ورأفتضه الراء من الشعر كاستفاد
من القاموس وبين ختمن الامالة في المثال أنه لا يشترط في امالة
الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما في كلمة واحدة (قوله والآخر
أن لا يكون الخ) قال سم وبعه أرباب الجواشي هذا الاثر
قديم ختمن قوله في طرف الاء سم وانما يتم الاخذ اذا كان حرف
الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان في كلمته اوه وخلاف
قياس امالة الفتحة على امالة الالف التي قد يمنعها المتفصل كما ترى

التسهيل والاشتران لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيويه وبإضافان في
نقد حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها ولهذا اميل نحو من الضر

به التسليم منع مبنو به امله الالف في حق من المحاذرا اذا املت قصة المزال قال ولا تتحقق على امله الالف أي ولا تتقوى امله
القصة على امله الالف لاجل املتها وزعم ابن خروفان من أمثال ألف ٢٧١ عدا لاجل امله الالف قبلها أمال هذا ألف المحاذر

لاجل امله قصة المزال وذهب بأن الامالة
للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغي أن
لا ينقاس شيء منها الا في المسوع وهو امله
الالف لاجل امله الالف قبلها وبعدها

(كذا) المفتح (الذي يليه ها التانيث في وقته)
اذا ما كان غير ألف (هذا هو السبب الثاني
من مبنى امله القصة فقال كل قصة تليها هاء
التانيث الا ان املتها مخصوصة بالوقت
وبذلك قرأ الكسائي في احدي الروايتين
عنه والرواية الاخرى انه أمال اذا كان قبل
الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك
لجئت زنب لزدودنيس وفضل في أربعة
يجمعها قولك كهر فامال قصه اذا كان
قبلها كسرة أو ماسكة على ما هو معروف
في كتب القراءات وشغل قوله ها التانيث
ها المبالغة فلو علامة واملتها جائز ونخرج
بها التانيث هاء السكت نحو كابه فلا عمل
القصة قبلها على الصحيح واستقر بقوله اذا
ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء ألف
فانما احتمال هو الصلاة والحياة (تنبيهات)
في الاخر الضعيف قوله يليه راجع الى الفتح
لانه الذي يمال لا حرف الذي تليها هاء
التانيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثناءه
الالف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يتدوج
الالف في الفتح وهو ما فعله فذهب وهم
أن هاء التانيث تنوع امله الالف كما سوغت
امله القصة فكان حق العبارة أن يقول
عاطفا على ما تقدم

وقبل ها التانيث ايضا ان تفت

ولا تمل هذه الهاء الالف

في قول الناظم والصف قد يوجب ما يتصل بغيره (قوله لاجل املتها)
أي القصة (قوله أمال هاء ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امله الالف
لامالة القصة مسبوقة وحينئذ لا ينهض التضعيف الالف (قوله فينبغي
أن لا ينقاس) أي لا يطرديني منها أي من الواعية الالف المسوع أي يمكن
الاطراد في المسوع من انواعها يقبل ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على
المسوع لكان أوضح (قوله قبلها) أي كافى عمادا أو بعد هاء أي كافى الثاني
(قوله مخصوصة بالوقت) لانها في الوصل تلو الهاء لاتشبه الالف (قوله
لجئت الخ) قال في القاموس جئنا كعدا وري جنوا وجئنا بضمهم ما جلس على
ركبته وقام على أطراف أصابعه اه والذودية الهمزة مفتوحة وواو
سكينة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أي لاجل سوق النيس ودفعها
زنب بجزها هذا ما ظهر (قوله أكرم) قال في القوس الكسر الغمر
والانها والفتل واستقبال الناس ابوجه عابس تهاونا به والهمزة وارتفاع التبار
واشتداد الحز والمساورة والفعل كنع اه فقول الشارح أكرم كرم
من باب التعدي بالهمزة أو فعل تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تانيث
في الاصل (قوله فانها لا احتمال) الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة فلو امله
مرضاة ونقاة اه جمع وارتضى البعض مما قيل في علة عدم امله الالف قبل هاء
التانيث أن وقوع الالف قبل الهاء أزال شبهها بألف التانيث لان هاء التانيث
لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الخواشي التعليل بغير هذا المعنى في ما حاذره
اه وفيه ان ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا على امله الالف شبهها بألف التانيث
ولا فائت به فهو أيضا لا معنى له فاللاتي في التعليل ما ظهر لي وقته الحمد من أن سبب
امله القصة قبل هاء التانيث كما يأتي شبهها بألف التانيث وألف التانيث لا يقع
قباء ألف فلو وقع قبل الهاء ألف ضف شبه الهاء بألف التانيث فلم تقتض امله
ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثناءه الالف) أي اخرجها اناء من الفتح الرابع
الهاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم ثبوت الفتح للالف فصل أن الاستثناء
في كلامه بالمعنى القوي لم لو جعل المستثنى منه الضعيف كان صاع جعل الاستثناء
اصطلاحا ولكنه خلاف ظاهر منبج الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه
الاستثناء قال سم مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس يلزم بل هو أن
يكون موصوفه الشيء التام الفتح والالف الذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما
فيجبه الاستثناء على انه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى

الذي انما قاله التائيت ولم يقل تاء التاء التي لم تكتب ها فان القصة لا تامل قبلها الثالث ذكر سيبويه ان سيبويه
امالة القصة قبل ها التائيت شبه الهاء بالالف فأقبل ما قبلها كما قبل الالف ولم يبين سيبويه باى ألف شئت والقاهر
انها شئت بالق التائيت (خاتمة) ذكر بعضهم ٢٧٣ لامالة الالف سيبويه غير ما سبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك

المخارة في الحكم والتقدير يقال القنع اذا وجد حال كونه مغذرا للالف في هذا
الحكم فلا يكون هنالك استثناء أصلا (قوله التي لم تكتب ها) يشمل تاء
خو قاطمة ووجه عندهم من يفت بالها فلا يزال حينئذ كاصريه غيره وتاء التائيت
المتصل بالفعل نحو باعت (قوله انها شئت بالق التائيت) أى المقصورة
لانها تخرج ما في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الاله لا على التائيت وفي الزيادة
على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالاسماء الجاسدة
والمنشقة تصريحا (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ
(قوله لانها أسماء بالفتحة) أى من الحروف ويؤخذ منه ان اذا الالف من أسماء
حروف التهجى كلبا يقصر كما يذهب صرحوا بل قال في الهمع يجوز قصره ومده
بالاجماع وجعله على القصرات مثلا يثلب الالف المقصورة ياء وعلى المقدآت بقرار
الهمزة (قوله وحروف التهجى) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها الف فتقسم الخ
وفي كلامه حذف مضاف أى واسمها حروف التهجى وقول البعض ان حروف
التهجى معطوف على راء وما أشبهها ان لا يكن فاسدا بالكلمة فهو مصنف لاحاجة
إليه فتأمل (قوله من يفتح) أى لا يميل (قوله علم) بخلاف ما اذا كان صفة
للمبالغة فانه لا يميل لانه لم يكن استعماله داميا (قوله في الرفع والنصب)
أى لا في الجز فان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة)
أى قياسا فلا ينافى في قراءة بعض السبعة بالامالة في فوائخ السور فانه شذبا السيد

• (التصريف) •

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة لانها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سيقفه عن ابن
الناظم (قوله الى اينية) أى صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تعميلا
لفرض ومن المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف
أى ودلالة اسم المفعول الخ وان كان تعميلا لانية المختافة كان التصغير والتكبير
يعنى الصغرتين المعروفتين (قوله بذكره) أى بذكر مطلقته الذى هو تارة لانية
المختافة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب لانصر التصويل وقوله قبل التصريف
أى بالمعنى الاتزان لا في فاتهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد
من التصريف القومى فهو غير محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة
واصطلاحا وان أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحي الاتي فيباطل التفسير
المعنى الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فيباطل
أيضا اذ لا معنى لكون الشيء من نفسه قدبر (قوله تفسير الكلمة) أى عن

اصل

في راء وما أشبهها من فوائخ السور وقال سيبويه
وقالوا راء وياونا يعنى بالامالة لانها أسماء
لما يلفظ به فليست ككالي وما ولا وغيرها
من الحروف المنبئة على الكون وحروف
التجى التي في أوائل السور ان كان في آخرها
الف فتقسم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في
وسطها ألف فتوكل وصاد فلا خلاف في
القنع والآخر كثرة الاستعمال وذلك اما لهم
الفتح والآخر في الرفع والنصب وكذلك الجحاج
في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين
وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان
في آخر شرح الهمع روى عبد الله بن داود عن
أبي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن
بصرفوا ونصبوا وبجروا طاه في شرح
الكافية قال وهذه رواية أحمد بن يزيد
الحلواني عن أبي عمر الدردري عن الكسائي
برواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى وعلم
ان الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس
بغيرها بل يقتصر في ذلك على ما علم واقفه علم

• (التصريف) •

اعلم ان التصريف في اللغة التفسير ومنه
تصريف الرياح أى تغييرها وما في الاصطلاح
قطن على شيئين الأول تحويل الكلمة الى
انية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير
والتكبير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا
القسم بحث عادة المصنفين بذكره قبل
التصريف كلفعل الناظم وهو في الحقيقة
من التصريف ولا يتغير تفسير الكلمة لغير
معنى خارج عليها

قوله وهو في الحقيقة من التصريف
أى من التفسير
لانها لا تخرج عن طائفة الالفاظ
طائفة الالفاظ
ما لم يخرج
في الشرح
أى من التفسير
لانها لا تخرج عن طائفة الالفاظ
طائفة الالفاظ
ما لم يخرج
في الشرح

أصل وضعها (قوله) ولكن لفرض آخر) كالأحكام والفتن من التفاء
 الساكنين والفتن من اجتماع الرواد والياء وسبق احدها بالسكون (قوله)
 وينصرف) أي هذا التغيير (قوله) وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله (الخ)
 فنظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لفرض معنى
 الخ وعارضة البعض فقال أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها الخ وإلى الثاني
 بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصفة تغييرات مخصوصة
 لا غرض في حفظ تغير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثاني ١٨ وأنت
 خبر بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لفرض معنى طارئ عليها ولكن لفرض آخر
 وينصرف في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو معنى طارئ على الكلمة وليس منه
 الصفة والأحكام التي جعل ابن القائل معترفنا علم التصريف جعلها أحكاما
 للتغيير معنى طارئ. لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصفة
 حيث قال كالصفة والاعلال بمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى
 المعنى الثاني فالحق مع من ظن في كلام الشارح بما ذكره من يمكن أن يتكف
 تغيير كلام الشارح يجعل اسم الإشارة واجبا إلى التغيير لا يفيد كونه معنى
 طارئ بل مطلقا وجعل الصفة والاعلال حكمن للتغيير معنى طارئ والاعلال
 فقط بأنواع الستة حكما للتغيير لفرض آخر واطه المرفق الصواب (قوله) هو تغيير
 بنيتها) أي تقوم بنيتها إلى صيغة مختلفة ولا يعني أن هذا التعريف بمعنى التعريف
 الأول في كلام شارحنا (قوله) إلى التثنية والجمع) قال ذكرنا الأنسب إلى المتنى
 والجموع ١٩ والجواب بأن التثنية والجمع يطلقان على المتنى والجموع (قوله)
 ولهذا التغيير) أي ولعل هذا التغيير من الغير والمغير إليه إذا الصفة متلاصقة للفظ
 لا التغيير ولا التغير وهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض (قوله) كالصفة والاعلال
 الظاهر أن الكاف استقصائية إذا الاعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة
 المتقدمة (قوله) وما يتعلق بها) كشروطها (قوله) فالتصريف) أي فعل
 التصريف لظاهر قوله تعالى علم التصريف والمراد التصريف بمعنى العلم وقوله
 أن أي إذا استعمل في معرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم فنه
 الوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة والمسائل
 أو الأدراكل نوعي هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية
 الكلمة الخ (قوله) بما لم يعرفها) بدل من قوله بأحكام (قوله) وشبه ذلك
 قال ذكرنا وأنت شيخنا والبعض أي كالأحكام والظواهر والأدغام ٢٠ وفيه أن

ولكن لفرض آخر ونقصه في الزيادة والهدف
 والإبدال والقلب والنقل والأدغام وهذا
 القسم هو المقصود هنا يقولهم التصريف
 وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله
 تغييرية الكلمة هو تغيير بنيتها
 ما يضر لها من المعنى كتغيير المفرد إلى
 التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى بناء الفعل
 وإحدى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير
 أحكام كالصفة والاعلال ومعرفة تلك
 الأحكام وما يتعلق بها يعني علم التصريف
 فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة
 بما لم يعرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلاء
 وشبه ذلك ٢١

٢١ قال شيخنا
 هذا الإعراف
 الإعراف
 ما لم يعلم
 بالظاهر

ولا يتعلق التصريف بالاحياء المتكئة والافعال المتصرفه وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما تصريف يرى) أى حقيق والمراد بنسبه الحرف الاسماء المنية والافعال الخادمة وذلك عسى وليس وشعروهما فانتهى الحرف في الابدود وأما الحروف المتغيرة ذواتها والحدف سوف واق والحدف والابدال لعل فذاذوقه فسد ما مع منه (تنبيه) ٢٧٤ التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا انه للافعال بطريق الاصالة

الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من الصلة الآن بضاق قدر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بعناء المقصود بقوله التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الا ان فلا يشاق ان بعض الاسماء المنية يبنى ويجمع ويصرف كما ساء الاشارة والموصولات على أن تصغر هاشاذ وتنسبها وجميعها سوربان لا حقيقان على التحقيق (قوله والافعال المتصرفه) أى غير الخادمة (قوله الاسماء المنية) ككم ومن ولم يمل لها فكثيرها (قوله ونحوهما) كتم ونس (قوله) وأما الحروف المتغيرة ذواتها (قوله) فيه ان هذا لا يرد الا لو اريد بالتصريف المتكلم عليه التغير ليعنى طارئ وقد اسلف الشارح ان المقصود هنا التصريف بمعنى التغير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذواتها الذى (قوله وليس ادنى من ثلاث الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزامه نقي قول الحرف بالتصريف نقي قوله ادنى من ثلاث وضعه لان الادنى المذكور لا يكون الاجراء قل ليس مستغنى عنه بالنسبة الى البيت الذى يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاث الخ) أى صاعدا نحو من عند من يجعله مختصرا من ايم (قوله من عند من يجعله مخذوفا) أى مختصرا (قوله شربت ما) أى بالتصريف منوا ليكون على حرف واحد (قوله وتنسب اسم) أى حروف اسم (قوله) فالتلث الاصول) أى فالزيد فيه التلث الاصول (قوله مصدر واشتهب) بتشديد الموحدة اذا صار اسماء من التثنية بنسب الشين وهى يا عن يتخلطه سواد (قوله بمجرد الخ) حال من غير حرف المذ المستكن في بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العطاء الاكسر) عبارة القاموس العزوفات العذوفات اؤذكر العطاء او هو من دواب الجن وركابهم والجمع عضاف وعزوفات اه وقال في محل آخر العذوفات بالضم دوية يبيتها ناعمة تنسبها اصابع الجوارى اه وقال في محل آخر العظاية دوية كسام ابرص والجمع عطاء اه وسام ابرص بتشديد الميم قال في القاموس من نكسبار الوزغ اه وفي الصباح ان العطاء تنال بالذقة أهل العالبة والعظاية لغة تميم وان جمع الاول عطاء وجمع الثانية عطايا

لكنه قد ظهر والظهور الاشتقاق فيها (وليس ادنى من ثلاث يرى) قابل تصرف يشوى ماغرا يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين فانه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثا في الاصل وقد غدا بالحدف فان ذلك لا يصحجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتكئ لا يقبل الاقتصاف في اصل الوضع عن ثلاثة أرف لانها يقبلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والا تحرك الاسم والفضل قد يقتصان عن الثلاثة بالحدف أما الاسم فانه قد يرد على حرفين يحدف لانه يهود أو عينه نحو سه أو فانه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله مخذوفا من ايم الله وقوله بعض العرب شربت ما وذاك قليل وأما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو كلابى وق تصلى وذلك فيما عرفت فانه ولاه يحدفان في الامر وتنسب اسم حسن ان يحدف وان يزد فيه فحاسبها عدا أى يحسم الاسم الى مجرد وهو الاصل وإلى من يذنه وهو فرعه فحاسبها ما يصل اليه الجرد تنسب أرف نحو مفرجل وغاية ما يصل اليه المزد فيه باز تنسب أرف فالتلث الاصول نحو اشتهب مصدر اشتهاه والرباعى الاصول نحو ارحبم مصدر ارحمتم الابل أى اجتمعت وأما الخامس الاصول فانه لا يزد فيه غير حرف مذ قبل الآخر أو بعد مجرد أو مته نوعا ما التانيث نحو عزوفات وهو العطاء تالذ كرو قبترى وهو البعير الذى كثر شعره وعظام خلقه

قوله الذى
لدى لا يعرف
كأن لا يحتج
بما

اه

والشعوع نحو قبعثارة ونحو قرءه بلائه لا يزيد فيه حرفان وأحدهما قول قبل أنه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتصق اليه والآخر غلظة
دوية برضة غلظة العين مخبضة وقالوا في صغيرها قريبة وذكر بعضهم انه زيد في الخامس حرفاً قبل الاخر نحو مغناطيس
فان مع ذلك وكان عربياً ساجلاً نادراً وقد حكاه ابن القطاع اعني مغناطيس (تبيين) الاول انما لم يستغن عنها التاني وزاد في
التثنية وجع التعحيح والتسبب كفضل في التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان ٢٧٥ افعالاً بما وزبغة الابه التانيث اوزياد في التثنية

والانعم المعامل من ان هذه الزوائد غير معتد بها

لكونها مقدرة الاتصال الثاني انما قال

خس وسبعاً وقل خمسة وسبعة لان حروف

الهاء كزوتوت فباعبارتد كبرها تبت

الهاء في عددها وباعبارتاً يشهنا سدا التاء

من عددها (وغير آخر التانيث افغ وضم

وأ كسر وزد تسكين ثانياً ثم) تقدم ان الجزء

ثلاث ورواها وخامس فالثانيث تقتضي

القسمه العظيمة ان تكون ابنته افغ مشرباً

لان اوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل

السكون اذ لا يمكن الابتداء بها كن وثانيه

يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضاً

والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا

عشر فهذه جله اوزان التانيث الجزء

كما اشار الى ذلك بقوله هم (وقل) بكسر الفاء

وضم العين (اهمل) من هذه الاوزان

لاستقلالهم الاتصال من كسر الى ضم وأما

قراءة بعضهم والهاء ذات الحلب بكسر الهمزة

وضم الباء فوجت على تقدير هجتها بوجهين

أحدهما ان ذلك من داخل اللغتين في جزأى

الكلمة لانه يقال حلب بضم الهمزة والياء

وحلب بكسر الهمزة فركب القاري منهما هذه

القراءة قال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر

الهمزة والياء فيصطلقه بالهاء مكسورة

مال الى القراءة المشهورة فطلق بالياء

مضغومة قال في شرح الكافية وهذا

التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة

لذلك على عدم ضبط ورداة التلاوة

ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا يمكن عروض ذلك والآخر ان يكون كسر الهمزة اتعالكسرة ذات لم يعتد باللام الساكنة

لان الساكن حاجر غير معين قبل وهذا احسن (والعكس) وهو فصل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب

(قوله والمنفوع نحو قبعثارة) الانسب بقوله نحو عسرفوط ان يقول ونحو

قبعثارة (قوله ثمة بلائه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الواحدة

(قوله لا يزد فيه حرفان) اى غير الهمزة (قوله الامن كتاب العين) اى المحشو

بالنطق (قوله مخبضة) بضم الميم وسكون الهمزة المهملة وفتح الواحدة وسكون

التون وكسر الهمزة المهملة وتضيق الضمة اى متخفة البطن كافي الضاموس ولعل

المراد متخفة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيد الماقابلة (قوله قريبة) اى

بجذف النخامس كما هو قاعدة تصغير النخامس الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ)

مقابل قوله لا يزد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) ضم الميم كما يفيد منه صنع

القاموس (قوله وكان عربياً) يظهر انه عطف سبب على مسبب (قوله اعني

مغناطيس) لعله منعه من الصرف مبالا الى احتمال جعته مع كونه علماً على اللفظ

لان المراد لفظه (قوله الابه التانيث) كتر على الاسم (قوله اوزياد في

التثنية) كقولك في تثنية اشهباب اشهبابان وفي جمعه اشهبابون عند التثنية

به وفي التسبب نحو اشهبابي دما صبي (قوله الى ضم) اى ضم لازم تخرج نحو

يضر ب اذ الضمة تزول لئلا يجرى ما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو الهمزة

بضم السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والهاء ذات الحلب) في القاموس

الحلب من السجاء طوائف العجوم واحداً حبسكة (قوله على تقدير هجتها) انما

قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من داخل اللغتين الخ) اعترض بأن

التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في الكلمتين

نحو كدت بضم الكاف اكاد فان كدت بالضم على لقم من قال كادي كودوا كل على

لقمة من قال كادي كاد (قوله قبل وهذا احسن) فانه اوضح وان اعترض بان

اداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم استغ القراء من ضم أول الساكنين اتعالفهم

ثالثه في نحو ان الحنك وقيل الروح وغلبت الروم ولم يطفوها بقل انظروا قال الساكن

المذكور حاجر حصين على انه لا يجري في غير الآية اه وقد يقال اعترضه بما

ذكر لا ينافي احسنه بما قبله مع ان قوله على انه لا يجري في غير الآية لا يرد اذ لم

ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا يمكن عروض ذلك والآخر ان يكون كسر الهمزة اتعالكسرة ذات لم يعتد باللام الساكنة

لان الساكن حاجر غير معين قبل وهذا احسن (والعكس) وهو فصل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب

لان الساكن حاجر غير معين قبل وهذا احسن (والعكس) وهو فصل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب

لان الساكن حاجر غير معين قبل وهذا احسن (والعكس) وهو فصل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب

لان الساكن حاجر غير معين قبل وهذا احسن (والعكس) وهو فصل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب

(لقد هم خصص فعل مضارع) فيقال تسم فاعله نحو عمر بن قتل والذي يسمه ذلك اسم ذوية سميت بها قبله من كانه وهي التي
نسب اليها أبو الاسود الدؤلي وأشد الاخش لكعب بن مالك الانصاري جاوا يحيى لوقيس معرسة ما كان الاكرس الدئل
والزمر اسم للآست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل ٢٧٦ فثبت بهذه الاقطان هذا البناء ليس يعمل خلافا لما زعم ذلك هم

قليل كما ذكر (تبيه) قد فهم من كلامه ان
عابد اهلين الوزنين مستعمل كثيرا أي ليس
يعمل ولا نادر وهي عشرة أوزان أولها فعل
ويحسكون اسمها نحو فليس وصفة نحو سهل
وثانها فاعل ويكون اسمها نحو فرس وصفة
نحو بطل وثالثها فاعل ويكون اسمها نحو كيد
رصفة نحو حذر ورابعها فصل ويكون اسمها
نحو عند وصفة نحو بقا وخامسها فاعل
ويكون اسمها نحو عدل وصفة نحو تكس
وسادسها فصل ويكون اسمها نحو عتب قال
سيبويه ولا تعلق بهاء صفة الا في حرف معتل
يوصف به الجع وهو قولهم عدى وقال غيره
في بيان من الصفات على فعل الازم يعني
متفرق وهذا اسم جمع وقال السبائي
استدل على سيبويه في بيان قراءة من قرأ بنا
عجا ولعله يقول انه صدر بمعنى القيام اه
واستدل على بعض النسخ على سيبويه القاطنا
أثير وهو سوى في قوله تعالى مكانا سوى
ورجل رضى وما روى وما مصرى وسيبويه
ومنه من تأولها وساجها فاعل ويكون اسمها
نحو ابل لم يذكر سيبويه من فعل الا بلا وقال
لانظم في الاجسام والصفات غيره وقد استدل
عليه القاطن الاسماء اطل وهي الخاصرة
ذكروه المبرد وروى قول امرئ القيس
له اطلاني وقيل كسر الهمزة اتباع وتدون مشا
ودبس لغة في الاطل والوند المشط والدين
وقالوا بأسانه حيرة أي كل وقالوا لغة الصبيان
حج يلج وحن بن وقالوا حبك لغة في
الحيل كما تقدم

فنون بل جموعة فلام فنون كافي القاموس (قوله على) يعين مهمة فقتبة
 (قوله واما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان مجلا ورجلا ليسا وصفين بل
 هو دفع توهم استدراكهما ابضاعا على سبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي مبنى
 للفاعل بدليل قوله ونجد نحو من (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أي
 لاسا كذا فضعف الاستدراك بالساكن ولا تكسورا ولا نحوهما الا عند البناء للمفعول
 كما يأتي لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي اضافة فلا يرد نحو
 ردوهم وب ولا نحو قال وناف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولانهم وش
 وليس لان أصل عين الكل الحركة على ان الكلام في الاعمال الغير الجامعة والثلاثة
 الاخرية جامعة فلا يلهي التصريف (قوله الاول فعل) ولا تخفى عين مضارعة
 دون شذوذ كافي بأي وسلي وبلي وقلا بلي وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة
 فيكون ذلك من تدخّل العين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حقيقيا كالأل بآل
 ومدح عالج بل يخبر بها بين الكسر والضم مالم يشتر أحد الاخرين فان اشتر
 أحدهما تعين كالكسر في ضرب والضم في قتل وقال ابن عصفور بل يجوز
 الاسرار مع اشتراك أحدهما وقال ابن جني تعين الكسر عند عدم الاشتراك وما لم يتر
 أحدهما للباب يقتضي ذلك كالترام الكسر عند غير في عامر فيما قاده واو كوجده
 يبدأ ما بنو عامر فلم يتراموا الكسر في ذلك فقالوا يبدأ بالضم وعند الجمع فيما عينه
 بام كاع يسع وفيما لامه ياوعينه غير حقة كرى يرى فان كانت عينه حقة قصت
 كسى يسى ونهى يهى وفي المضاعف غير المجموع ضعه كفى يهى وأن بين بخلاف
 ما مع ضعه فقط كتر يزود كتر أو مع كسره كصد وصد وشد وشد وشد
 وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشدناه يسه وطاح بطيح في لغة من قال
 ما افوه وما افو حه وفيما لامه واو وليست عينه حقة كغزاف وز وخلاف ما عينه
 حقة كما في إحدى لغات وفي المضاعف المتعدى غير المجموع كسره كزدر
 بخلاف ما مع كسره فقط وهو حبه يجهه أو مع ضعه كشد يشد وشد وشد وفيما هو
 للقلبة كما بق فسبقة أسبقة ما لم يكن فيه لازم الكسر كواعد في فوعده أعده
 وابعد في فبعده أبعده وراماني فريمته أريمه ولاتأثير لخلق في ذى القلبة خلافا
 للكسائي فتقول فأنقر فخرته أنقره بالضم وقديجي ذوالخلق غير ذى القلبة
 بكسر كترع نزع أو وض كسدل يدخل وبكسر وقع كخ يخ ويخ ويضم وقع كسا
 بمو وبما وبالتثنية كرج ريج ورج ورج والمعد في ذلك السماع فاذا افتد
 رجع الى الفتح دما مبنى بانحصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه كترن

وعجل اسم بلد ومن الصفات فهو لهم
 ابد وأمة ابد أي ولود وامرأة بلا أي ضمة
 قال ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل
 الا حرفان أحدهما أزمازوات ابد وأما قوله
 عليها اخواتنا بنوعه
 شرب التبخ واسطفا ما بالرجل
 فهو من الثقل للوقف أو من الاسماع فليس
 بأصل وإنما فصل ويكون اسما وفعل ويكون اسما
 وضمة نحو سافرنا معها وعاشرهما فصل
 نحو صرد وضمة نحو حطم وعنى وضمة وهو تليل
 ويكون اسما نحو عنى وضمة وهو تليل
 والمخضوط منه جنب وثلل وناقحة سرح أي
 سبعة (وافزع وضم واكسر الثاني من فعل
 ثلاثي) أي للفعل الثلاثي المجزئ ثلاثة أبنية
 لأنه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون
 مقبوضا وكسورا ومنه وما ولا يكون ساكنا
 الثلاثية التثنية الساكنة عند اتصال النون
 المرفوعة الاول فعل ويكون متعديا نحو شرب
 ولا زمازوات

لزومه ممكن. فعل بكسر العين دما ميق. (قوله ويرد لسان كثيرة) منها السلب
 يقال عزونه واقرنه أى ازلته عن مقره ومنها العظمة والمخاطعة وبه الشارح على
 هذين (قوله ويخصص باب المغالبة) الباء داخله على المتعور والمراد بباب
 المغالبة اسناد الغلبة في فعل بن اثنين الى الغالب فيه منهما فهو ضار بن زيد
 فضرته أى غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أى شعر بآثاره فاعطه فعل آخر
 ملاقة في الاشتقاق (قوله لمغير) أى المغير (قوله والثاني فعل) وحق من
 مضارعه الفتح وكسرت في الفاعل فله كورث يرث وومق بنى وأما فضل بالكسر
 بفضل بالضم من الفضلة لمن باب التداخل (قوله ولذلك) أى ليكون لزومه
 أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها
 فالمراد التمت القوي وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا يطلب
 زيادة على قيامه بحمله فله تعد (قوله وشوب الخ) في كلامه لقب ونشر مرتب
 والشوب التعريك ماء ورقة ويرد وعذوبة في الانسان وشوب كفرح فهو شائب
 وشوب وأشوب وهى شياء طاموس (قوله وفي) بالقاء والهميم كإني في نسخ
 وهو كفرح من القح وهو تباعد الانسان وخشية كلام يستقابل صريحه انه القاف
 والهاء المهملة كفرح من القح وهو مفرغ الانسان ولعل الأول هو المناسب لكونه
 مثالا للنعوت اللازمة (قوله الابتغين) أو تقول قال الدما ميق. وتعه
 شينوا والبعض وشينوا السد أى صاحب ذلك قاله للمصاحبة ولا يجوز أن
 تكون سببية لعطفه التصويل على التضعين والتصويل ليس سببا للتعدي فلما
 ولا يعطف على السبب الاسباب ومنها أنه ملاحظتهم في قوله أو تقول المحول
 اليه دون المحول عنه والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تقول المحول
 بالفتح وجنكذ يصلح مبيلا لان حاله مراعاة الاصل واقع الهادي (قوله ثم حول)
 أى واستحب التعتدي السابق قبل التصويل دما ميق. (قوله عند حذف
 العين) أى عند ارادته حذفها والاقالة نقل متقدم على الحذف (قوله لاتقاء
 الساكنين) هما الالف المتقلبة عن العين لقصر كهما واتقياها ما قبلها وأخر الفعل
 الساكن عند اتصال تام التكلم به (قوله لاتيسر الواوى بالياء) أى واوى
 العين ياتيه لان الف لا يدل على أحدهما ولعل المراد لاتيسر هذا الأفعال وهو
 أيضا عيب في مقام البيان كما خفتنا سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم
 فاعله هو ذاته لنقل حركة عنه اليها بعد تحوله الى فعل بالضم (قوله ان التسم)
 أى ضم القاء وقوله لبيان نبات الواوى فروجها أى الكلمات الواوية العين

ويرد لسان كثيرة ويخصص باب المغالبة وقد
 يبي. فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيما ورثه
 قوله قد جبر الدين الالف بغير والثاني فعل
 ويكون متعديا فهو شرب ولازما فهو فرح
 ولزومه أكثر من تعديه ولذلك غلب وضعه
 للنعوت اللازمة والاعراض والا لوان وكبر
 الاصضاء فهو شوب وفيه وهو يرى ومرض
 وهو سود وشوب وهو خدعة فتدفع والثالث
 يطاوع فعل بالفتح فهو خدعة فتدفع الالف
 فعل فهو طرف ولا يكون متعديا الالف
 أو تقول في التضعين فهو ربيح حكم الدار
 أو تقول على ابن بشر اقد طلع العين من الأول
 وقول على واثافي معنى بلغ وقيل الأصل
 معنى ومع واثافي الخافض فوسه أو التصويل
 وجبت بكم غذف الخافض فوسه ففتح العين ثم حول
 فهو مبدنه فان أصله سوده ففتح العين ثم حول
 الى فعل بضم العين وفاعله التصويل الى فعل
 عند حذف العين وفاعله التصويل الى فعل
 بانه واوى العين الأول يجوز عند اختلافها
 وحذف عينه لاتقاء الياء في هذا المذهب
 ألفا لا تيسر الواوى بالياء في التسهيل
 قوم منهم الكسائي والذهب في التسهيل
 وقال ابن الحبيب وأما باب سدنه فالضج
 ان الضم لبيان نبات الواوى لا نقل ولا يرذل
 الالف مطبوع عليه من هو فاعله فهو كرم
 ولزوم

أو كطوبع غروفه ونحلب أو شبهه نحو جيب شبه نفس وإذا كان لازما لمخصوص معناه فالفاعل ولا يرد أي العين الأهم ولا
متمسر قايما باللام الأتية لانه من التبية وهو العقل ولا مضاعفا للاضمار وكأخوب وشر و قال البشير بكسر العين أيضا
ولا غير مضعوم عين مضارعه الابتداع لعتن كما في كدت تكاد والماضى ٢٧٩ من لغة مضارعه متكررة حكاه ابن خالويه والمضارع

ماضيه كدت بالكسر فاعل الماضى من لغة
والمضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو
ضمن) الى أن من ابنة الثلاث المجزأة الأصلية
فصل ما لم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا
تكون ابنة الثلاث المجزأة أربعة وإلى كون
صفة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن
الطراوة والكوفيون وقوله في شرح الكافية
عن سيبويه والماتى وذهب البصريون الى
انها نزع صغيرة عن صيغة الفاعل وقوله غير
المشت عن سيبويه وهو اظهر القولين
وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من
الكافية وشرحا (تبيينها) في الاول المالم
يعرض لبيان حركة فاعل الفصل فهم انها غير
مختلفة وانها فاعلة لأن الفاعل أخف من الضم
والكسر باعتباره اقرب الى الثاني ما جاء من
الافعال المكسورة الاولى أو كما ذكرنا الثاني
فليس باصل بل هو مقعر عن الاصل نحو شرب
ويشهد وشهد الثالث مذهب البصريين
ان فعل الامر أصل برأه وان فاعله الفعل
ثلاثة وذهب الكوفيون الى ان الامر مقطوع
من المضارع فالتعريف عندهم نسبة فعل الى قول
الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل
ما لم يسم فاعله ان يذكر فعل الامر أو يتركهما معا
كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة
التصوين أن لا يذكر وافي ابنة الفصل المجزأة
فعل الامر ولا فصل ما لم يسم فاعله مع ان فعل
الامر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء
كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب
سيبويه والماتى ان فعل ما لم يسم فاعله
أصل أيضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت

(قوله أو كطوبع) أى وأما غير مطبوع بل طرأ بالاكساب لكنه كالمطبوع
في عدم المضارعة (قوله أو شبهه) التغيير يرجع الى الكاف الاسمى الذى يعنى مثل
في قوله أو كطوبع أى أو شبهه مثل المطبوع ووجه التسمية طوبع كمثل المطبوع هذا
هو الثلاثى في حل عبارة ولا يشاقه قوله شبهه نفس لأن المراد الخاصة المعنوية
اللازمة بعد اكسابها كملكه اتقان المكسر فقط ما للبعض وأما اربعاء شيئا
والبعض التغيير الى غروفه والمضى ان مثل المطبوع فحسان لا يزل غروفه وما
يزول نحو جيب فقطل عما يلزم ذلك من كون نحو جيب كالمطبوع فيكون غير زائل
والغرض انه زائل كما اعتبر قابله فاعرفه (قوله ولذلك) أى ليكون فصل لا يرد
اللفظ مطبوع عليه الخ وقوله لمخصوص معناه فالفاعل أى اختصاصه به وعدم
طلبه زائد اعليه وهذا لغة للبيان (قوله ولا يرد أى العين) أى استغناء اللفظة على
البيان ما بين (قوله الابهج) أى حست هجته (قوله ولا متمسر فالخ) اختر
بتمسر فاضم نحو مضو بمعنى ما أقضاه فانه مطرد في باب التجب كما مر وذكر شيئا
والبعض زومع فتوصل الى الدما مسمى غير مناسب لأن زهواوى اللام والكلام
في بابها (قوله الانه) أصله كايته اليه قول الشارح لان من التبية أبدلت
الباء والواو المناسبة للضعف قلها (قوله مشروكا) بالشين المجهة كما في عبارة التسهيل
أى مشروكا فغيره من الاوزان كما ينة الدما مسمى فونه عليه الشارح بقوة وقالوا
لب الخ ووقع في نسخ مقروءة كالباقية وهو غير مناسب لقوله قلها (قوله لب) أى
أى صار ليبيسا وشر رأى صادرا شر (قوله كما في كدت) أى يضم الكاف
وقوله تكاد أى ويقاس مضارع كدت بالضم تكو داة منهم استغنوا بمضارع كدت
بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكو دة كما في ابن عقيل على التسهيل
(قوله والماتى) المناسب فالاعليل وقول البعض فالاعترج غير ظاهر (قوله
وذهب البصريون) أى جهزهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على
قوله هنا وانها فاعلة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانی الفعل الثلاثى ساكنا (قوله
أوساكن الثاني) أو ما فاعله خلفه فزاد الجمع كما في شهد بكسر فسكون (قاعدة) نكبت
عين فعل المكسور العين أو المضموم ههنا من الافعال كعلم ونظف والاسماء ككتف
ورجل للخصف لضعفها كما في التسهيل (قوله كما فعل في الكافية) راجع لقوله
أو يتركهما معا (قوله في ابنة الفصل المجزأة) ثلاثا ساكنا أو رباعيا (قوله
ومذهب سيبويه والماتى) المناسب قراءته بالتعب عطفا على فعل الامر
(قوله أن يذكر) بالبناء المعنول وقوله لرباى كى عليه أن يقول المجزأة أو يزيد

صيح الفصل المجزأة من الزيادة أن يذكر لرباى ثلاث صيغ صيغة الماضى المصوغ للفاعل كدبرج وصيغة المصوغ للمفعول
كدبرج وصيغة الامر كدبرج

الانهم استفوا بالماضي الزايع المصوغ للفاعل

عن الآخرين بغير ما نهى على من مطرد ولا يلزم
من ذلك انتفاء اصلهما كما يلزم من
الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها
انتفاء اصلها بهذا كلامه (ومنتهاه) أى
الفاعل (اربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد
وهو فعلى ويكون متعديا نحو دحرج ولازما
نحو عر يد وقال الشاعر له ثلاثة ابنة واحد
للماضى المبني للفاعل نحو دحرج وواحد
للماضى المبني للمفعول نحو دحرج وواحد
للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من ان عادة
التعريف بالاقصا على بناء واحد وهو
الماضي المبني للفاعل كما سبق (وان يرد فيه
خاستعدا) أى ما وزل ان التصرف فيه
اكثر من الاسم فلم يحتج من هذه الحروف
لما احتله الاسم فالثلاث يبلغ بالزيادة اربعة
نحو اكرم وخسة نحو اكرم وخسة فهو
استفخرج والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو
تدحرج وستة نحو اكرم (تنبيهات)
الاول قال في التسهيل وان كان فصلا
لم يتجاوز ستة الابهرف التقيس اوتاه
التأنيث اوتون التأنيث وكنت هناك هذا
الاستثناء وهو احسن لان هذه في تقدير
الانفصال الثاني لم يترخص الناظم ذكر
أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرةها
ولانه سذكر ما يعرف الزائد أما الاسماء
فقد بلغت بازاء فى قول سيبويه ثلاث مائة
بناموعتية ابنة وزاد اليزيدى عليه نفا على
التيمان الا ان منها ما يصح ومنها ما لا يصح
وأما الافعال فلم يرد فيه من ثلاثها خمسة
وعشرون بنام مشهورة وفي بعضها خلاف
وهي اذبل نحو اكرم وفعل نحو تزح

والثلاث لان الامر من الثلاث قد يكون مجردا نحو قوم وبع ودع (قوله الانهم
الخ) اعتذار عن عدم ذكر التعوين الماضى المصوغ للجهول وفعل الامر لان
ذلك المصنف فعل الامر دون المصوغ للجهول لانه لا يصح اعتذارا عنه كما هو واضح
(قوله بغير ما نهى) أى الصبيغ الثلاث للرباعى على من مطرد أى طريق غير
مختلف بخلافها في الثلاث فثبت ان احدها بيان للآخرين (قوله ولا يلزم من
ذلك) أى من الاستفنا الماضى وجعل ياتيه بالآخرين (قوله كما يلزم من
الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل يشغ العين لازما
على كون مصدره المفعول وقوله انتفاء اصلها أى المصادر (قوله ومنتهاه اربع)
واغلام يتجاوزها الى الجنس ثلاثا سوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه
اليه واشتقاقه منه قاله الدمامي (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى
لمسبق من جريانها على من واحد (قوله لان التصرف فيه اكثر) لعل مراده
بالتصرف التغير وبهذا كلامه قبل قول المصنف وليس ادف من ثلاثى يرى الخ
(قوله من الاسم) أى من التصرف فيه (قوله نحو اكرم) أى اجتمع
(قوله وان كان) أى المزيدية (قوله سذكر ما يعرف الزائد) أى وهذا
يفنى عن ذكر اوزانها لتخص معرفتها (قوله نفا على الثمانين) أى تقدير ازانها
عليها أى اكتمتها (قوله وهي افضل) يعنى لسان منها التعدية كخارج
زيد نحو اول الكلمة كاضب المكان أى كترضابه وأعمال الزجل أى كثرت جعله
والضرورة كاذن البعير أى صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كالحلب
زيد أى اغتته على الحلب والتعريض له كالتعب العبد أى عرضه للبيع ولنسب له
كاتب زيد أى زال عن نفسه القسوط وهو الجور واسكت زيد أى كذا زلته
شكائه ووجدان المفعول متصفا به كاجتلب زيد أى وجدته بخلا وبولعه كأماته
الدراهم أى بلغت مائة واخبر زيد أى بلغ تحدا والمطاعة ككبيته فأكتب
دماسيق باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختص في الزائد منه فاعليل
وسمي به على انه الاول لانه في مقابلة الياسمين بطر وقال آخرون الزائد هو الثاني
لانه في مقابلة الواو فهو وكلا الوجهين حسن قبل وهذا الخلاف في الزائد من
كل مكرر يعنى فعل لسان منها تعدية لازم أى ذى الواو احد كترعت زيدا وخوته
عمر او كترعتي التعليل كطوف زيد أى كترطاه أو الفاعل كبركت الابل
أو المفعول كفلقت الابواب السب كترعت دت العبرى أى ازلته فراهده والتوجه
كسرت وغزبه أى توجه الى المشرق والقرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل

منه كسفته أى نسبه الى النسب والصوره كهيئت المرأة أى صارت عجوزا
 ولاصل الفعل فكروا أى تفكروا من فعل من المركب لاختصار حكاية نحو دخل
 اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين وابه اذا قال أبها الرجل ونحوه دما منى
 باختصار (قوله وتفعّل) بجى ملحق منها المطاوعة ككسره تنكسر وعلمته
 قتلهم وفى المثال الثانى كلام اسلفناه فى باب تعدى الفعل ولزومه والتكليف أى معاناة
 الفاعل الفعل ليصل كتنشع أى تنكف الشجاعة وعاناهما تحصل فهو يريد
 وجودها وإرادة حصول الاصل هنا وعدمها فى تضاعف هو الضارفة بينهما مع
 كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقه والتجنب كأنم أى تجنب الاثم والصوره
 كأنيت المرأة أى صارت أيماء والاقتضاد كتنشع أى اتخذته إيماءا والطلب كتهل
 النشأ أى طلب بجلته وتبينه أى طلب بيبانه دما منى باختصار (قوله وتفاعّل)
 هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك بينهما معنى فزيد وعمر من ضارب
 زيد عمر اقد اقتسما الضاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والاخر
 مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له
 ولهذا جاز بعضهم اتباع مرفوعه بنصب والعكس وقد جاء لاصل الفعل بكاعدته
 أى بعدته وسافر زيد وقامه الله وبارك فيه (قوله وتفاعّل) هو الاشتراك فى
 الفاعلية لفظا وفيما وفى المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كتمعالى الله وتخييل
 الاتصاف به كضاحل والمطاوعة بكاعدته تتبع (قوله وتفاعّل) بجى ملحق
 منها التسبب فى النشأ والسبب نفسه تقول اكتب المال اذا حصلته بسى وقصد
 وتقول كسبته ان لم يكن بسى وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتقى أى
 طلعت لحينه والمطاوعة صكا وقدت النار فاقدمت ومعنى تفاعل كاتقنوا
 واختصروا دما منى باختصار (قوله وتفاعّل) هو المطاوعة الفعل ذى العلاج
 أى التأثير المحسوس كسفته فاقسم فلا يقال علت المسألة فاعلت ولا ظننت ذلك
 حاصلا فاقنن لان العلم والظن بما يتعلق بالظان وليس أثرهما محسوسا وما هو
 فلان منقطع الى الله تعالى وانكشف على حقيقة المسئلة وحديثنا عند المتكسرة
 قلوبهم من أجل فن باب التصور سلطنا حقيقة لكن لاننا لمه مطاوع بل هو من باب
 انطلق زيد وباء لاصل الفعل كاتطلق أى ذهب ولبوغ النشأ كلفجيز أى بلغ الحجاز
 واستغفروا عن الفعل باقتعل فيما فاهو لا مكلونه فالتوى وراة كرفقته فارتفع أووار
 كبر صوته فاقسل أو فون كقنانه فاقفل وكذا الميم غالب كلاله فامتلا وسمع محوته
 فأتجى وعمرته فاما زوال الأصل اعنى وانما زفطبت التون ميا وادعجت وقد يستغنون

وتفعّل فهو تفاعل وفاعل نحو ضارب وتفاعّل
 فهو تفاعل وفاعل فهو تفاعل وفاعل فهو
 انكسب

عنه في غير ذلك كاسترواستد وقد تشارك في غير ذلك كجيت التي فاضحيب
واخشب دمايق باختصار (قوله واستفعل) يعني لمعان منها الطلب
كاستفرت الله وعد التي متصفا بالفعل فكما استجنت زيد أي عدته بمنها
والصبرورة كاستفبر الطين أي صار جرا ولو بدلن التي متصفا بالفعل كاستوبا
الارض وجديتها وشفة والمطوعة كاسته فاستراح وتقدم في باب تعدي الفعل
ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا الفعل واكثر مجيئه بالالوان
ثم الصوب الحسبة وقد يصيخان لغيرهما كاتخذ الطائر أي سقط وأملس التي من
اللامسة والاكثر في الالف العروض وفي ساقها الزوم وقد يكون الاقل لازما
كقوله تعالى في وصف الجنة مدها ثمان والثاني عارضا كآثر وجهه بخلا دمايق
باختصار (قوله افعل) يعني لمعان منها المبالغة نحو اختوش الشعر أي عظمت
خشوته واعشوب المكان كترعشه والصبرورة نحو حاول التي أي صار حاولا
دمايق (قوله نحو اشباب القرس) أي قلب سواده على ياضه ومثله اشب بقله
شيئا السد عن شرح الشافية (قوله نحو اغدود) يعني مجبة فذل من محلتين
ينهما واد أي طال (قوله وافعل) بتشديد الواو وقوله نحو اعطو فرسه يعني
وطاه مهملتين وقوله اذا عرواه أي ركبها والذي في القاموس اعطوا البعير تعلق
صنقه وعلاه أو ركبها بلاخطام أو عربا ٨١ (قوله وافعل) نحو اختوش (فيه
أن اختوشن كاغدودن وهو بوزن افعل عمل كآثر في كلام الشاعر لا افعل بل مر
من الدمايق) ان اختوشن بوزن افعل عمل ومعنى اختوشن الشعر عظمت
خشوته كآثر (قوله نحو اهيج) بناء مجبة يقال اهيج السلام أي امتلا (قوله
نحو غفل) بالثين المجبة فالميم فالالين كالفي القاموس (قوله نحو يطر) أي عمل
صنعة البيطروحي معالجة الدواب (قوله اذا غفل) بالطاء المهملة وهو راجع
إلى الفطن قبله كما قاله خضنا السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الأقل أصلا وإنما
ذكر الهمزة وفسرها بجهن منها الضعف والتواني وفساد الرأي (قوله وافعل) بـ
مذهب سيويه عدم تعدي هذا البناء وما نقله أبو عبيدة وابن جني فقالا قد يعني
متعديا كقوله قد جعل النعاس يفردي ٥ أدفعه عن ويسردي
قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الضميرين واحد أي يغلبني دمايق
(قوله وافغلام) نحو احبنا أبهم بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخر نظم) بناء
مجبة فراء فنون فلما مهملة ويظهر لي أنه كآثر مجي فكأن من مزيد الرامح (قوله
بالتدليل) بضع الميم وكسرها (قوله والكثير يتدل) بل هو الفصحى وأما يتدل وتغلق

واستفعل نحو استفخر والفعل هو أحر
وافعال نحو اشباب القرس وافعل نحو
اغدودن الشعر وافعل نحو اختوشن وافعل
إذا عرواه وافعل نحو حاول إذا برهن
نحو اهيج وفعل نحو حوّل إذا برهن
النساء وفعل نحو هروّل وفعل نحو غفل
إذا سارع وفعل نحو يطر وفعل نحو
طشأ رايه وزها إذا غلط وفعل نحو
إذا ألقاه صلى قضاء وافعل في الحصى إذا نام
وافعل نحو احبنا طاعة في احبنا إذا غلب
على بطنه وافعل نحو اخر نظم وافعل
وقفع نحو سبل الزرع وتفعّل نحو غمدل
إذا صبح يده بالكبد بل والكثير يتدل

ويجيء كل واحد من هذه الاوزان لسان
متعددة لاحتاج الحال ارادها هنا وللمزيد
من رابعها ثلاثة اينية تفعل نحو تدرج
وافضل نحو ارحم وافضل نحو اقرم وهي
لازمة واختلف في هذا الثالث فقبل هو
بهاء مقضب وقيل هو ملحق بارحم زادوا
فيه الهزة وأدغموا الاخير فوزنه الا ان
افعل ويدل على الحاقه بارحم يحيى
مصدرة كصدرة (الاسم مجزوء باع فقله
وقيل وقيل وقيل وقيل) ومع قوله فقله أى
لرباعى المجزوء ستة اينية الاول فعل بفتح
الاول والثالث ويكون اسماء نحو جعفر
وهو النهر الصغير وصفة ومشابه بهلب
وتجمع والسهب الطويل والتجمع الجرى
وقيل ان الهاء في سهب والميم في تجم
زائدان وباء بالتاء نحو شهر وشهرة للكبرة
وبهكئة للصفة الحسنة = الثانى فقل
بكسر الاول والثالث ويكون اسماء نحو زرج
وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر
وهو من اسماء الذهب وصفة نحو خرمل قال
الجرى انخرمل المرأة الحشاء مثل الخذل
ونحو فاقة تلحم قال الجوهري هي التي اكلت
أشياء من الكره الثالث فعلى بكسر الاول
وفتح الثالث ويكون اسماء نحو درهم وصفة
نحو جلع للاكول = الرابع فعلى بضم الاول
والثالث ويكون اسماء نحو برتن وهو واحد
برتن السباع وهو كالحب من الطير وصفة
نحو برش للظلم من الجبال ويقال الطويل
= الخامس فعلى بكسر الاول وفتح الثانى
ويكون اسماء نحو قطار وهو وعاء الكتب

ونحو هافشا ذكره شيخنا السيد (قوله ويحيى كل واحد الخ) يرد عليه ان
منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعاني التي تضاد بالابنية كفعول وفعول وفعل
وفعل (قوله من رباعيا) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق بارحم)
فاصله تدرج كرجم زادوا فيه الهزة واحدى الراء من فصار اقترع ثم غفلوا الى
العين قصة الراء الاولى وصلوا الى ادغامها في الثانية وروى هذا القول بأن الملحق به
اذا كانت فيه زيادة يجب استقبال الملحق عليها واقعة فيه موصفا في الاصل والنون
من ارحم متبعية من اقترع وبأنه لا يجوز في الملحق الادغام مطلقا ولا الاعلال
الا في الاخر ويجزئ يحيى مصدرة كمصدر ارحم لا يدل على الحاقه بل لا بد من
استغناء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وأدغموا الاخير
فيها لكان أوضح وفي قوله وأدغموا الاخير إشارة الى ان الراء الاولى هي الاصلية وفي
ذلك خلاف (قوله فوزنه الا ان افعل) ووزنه قبل ذلك فقل كدخرج
(قوله رباع) بمحذف الثانية من ياء التثنية فقام حذف الاولى لاتقاء
الساكنين وان شئت قلت حذف ياء التثنية بمقتضى الضرورة (قوله ومع فعل
فعل) الواو عاطفة للفعل على التثنية ومع فعل حال من فعل أو من مجموع الاوزان
الخمس (قوله ستة اينية) ومقتضى القصة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب
اثني عشر في أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لاتقاء الساكنين
أولئك أولئك أو تولى أربع متراكبات ومقتضى القصة أن تكون اينية الجاسي مائة
والثني وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت
أكثرها لما تجم (قوله وبهكئة) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو
خرمل) بضم هاءه فراقم فلام كافى القاموس (قوله المرأة الحقاء) أى وصف
المرأة الحقاء (قوله مثل الخذل) بضم هاءه مكسورة فذال مهجمة ساكنة فعين
مهمله فلام كافى القاموس وما في كلام شيخنا مما يضاقت فيه فقل (قوله
دلقم) بدال مهمله فلام فكاف (قوله التي اكلت أسنانها) من باب ترح أى
تركبت كذا في القاموس (قوله نحو جلع) بهاء فوحدة فلام فعين مهمله
وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برتن) بموحدة فراء فتوقفة على ما في
التصريح وضمه زكريا بالثنية بدل الفتوة ومو بهيس (قوله نحو جرش)
بهم فراء فتين مهجمة فعين مهمله تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال
الشاعر
ليس يلمح حوى القطر • ماله الم الامعاء الصذر

قوله اثني عشر
أى وهو الذى
جرت فيه
فعل زيادة
وامعده هي
ضرب ثلاثة
الجرى الاول
الضم والميم
والكسرة راء
الجرى الثانى
وهو الحاء
الضرب سبعة
الضرب سبعة
تعال في الحاء
وتصلو الميم
عقله لا و
ب هو ظم

ونفعل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والأعرابي قول هوزمن كانت الغنم فيه رطبة قال الجعاج
وقد اتاه زمن النفل « والعصر مبتل كلين الوصل » وقال آخر زمن النفل « إذ التلثم وتطاك وصفة فهو يسطر وهو الطويل الممد
وجل قطر أي حلب ويوم قطر أي شديد » السادس فقل يضم الأول وفق الثالث ويكون اسما نحو تجذب إذ كرا الجراد وصفة
نحو جرح يعني جرح بالضم (فيهمات) ٢٨٤ « الأول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي

بل هو فرع على فعل بالضم فتحذف الفان
جميع ما مع فيه الفتح مع فيه الضم نحو تجذب
ولطلب ويرفع في الاسماء ويرفع في الصفات
وقالوا للجنب برن ونشر البادية عرفط
ولكنا مخطط برجد ولم يجمع فيها فقل بالفتح
وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بناء
أصلي واستدلوا بذلك بامر من أحد همزة
الأخفش حكى جودرا ولم يحد فيه الضم
خدل على انه غير مخفف وهو مرودود فان
الضم فيه منقول أيضا وزعم القراء ان الفتح
في جودرا أكثر وقال الزيدى ان الضم
في جميع ما ورد منه أقصع والاخرانهم قد
أحقوقاه فقالوا أخذوا بحال على عن ذلك
محمداً أي به وقالوا عا طت الساقه نحو كملها
اذا شئت النفل وقالوا سوددوا بها هذه
الامثلة فمكروك وبست من الامثلة التي
استنتى فيها فك التثنية لغير الالحاق فوجب
أن يكون للالحاق وأجاب الشارح بالانتماء
ان فك الادغام للالحاق بنحو تجذب وانما
هو لان فعلا من الابنية المختصة بالاسماء
فصاحبه الفتح كما في جدود وظل وحل وان
سلبانه للالحاق فلان لم انه لا يلفظ الا
بالاصول فانه قد ألحق بالزبدية فقالوا
انفس فالحظوه بالحرف فكما ألحق بالفتح
بالزادة فكذلك ألحق بالفتح والتخفيف « الثاني
ظاهر كلام الناطم هنا موافقة الاخفش
والكوفيين على اثبات اصالة فقل وقال
في التسهيل وتضريح فقل على فعل اظهر
من اصاته « الثالث زاد قوم من النحويين
في ابنة الراعي ثلاثة أوزان وهي فقل بكسر الأول وضم الثالث حكى ابن جني انه يقال لجوز القطن الفاسد خر فقل
ويقال أيضا لثوب التوب ثوباً مشبلاً وهو من اسما اذهية مشبلاً وفعل يضم الأول وفتح الثاني نحو خبعت وذل

(قوله ونفعل) بالياء والطاء والحاء المهملةين تصرح (قوله وهو الزمان الخ)
وقال المصريح هوزمن الطوفان وزمن خروج فوح من السفينة (قوله قال
الجعاج) تبع فيه المرادى قال العسبي وهو غير صحيح وانما قاله روية (قوله
اذا السلام) بكسر السين المهملة أي الحيازة جمع سلة يفتح فكسر والطاء بكسر
الراء جمع رطبة يقصها كصاع وقصة (قوله نحو تجذب) جيم غا معجمة
فدال المهملة تصرح (قوله بالضم) أي ضم اللام وقوله لان جميع ما مع فيه
الفتح أي فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء مهملة (قوله برجد)
بوحدة فراء جيم فدال مهملة (قوله ولم يجمع فيها) أي الثلاثة المذكورة
في قوله وقالوا الخ فقل بالفتح أي فقد انقضى الضم دون الفتح وذلك يدل على اصالة
الضم (قوله حكى جودرا) أي ضح المذال المجبة وهو ولد البقرة الوحشة كالجذر
بالياء والجلود بالواو مع ضم الجيم أو قطعها أو مع قطعها وكسر المذال كذا في القاموس
(قوله وزعم القراء الخ) دليل لكون الضم منقولاً كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال
الخ لكن كلن الانب حذف الواو من وزعم (قوله انهم قد أحقوقاه) أي
والالحاق به يدل على اصالة اذ لا يلفظ الا بالاصلي سم (قوله شدد) باهمال
العين والدالين وقوله عا طت باهمال العين والطاء وقوله سودد في داله الاولى الضم
أيضا (قوله التي استنتى فيها) أي من وجوب ادغام التثنية في غير الحق
(قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالامر بالانتماء سم وكان حاصل
الجواب الاول منع انه ليس من الامثلة التي استنتى فيها فك التثنية لغير الالحاق
(قوله بالزادة) الباء مسبوقة متعلقة بالفتح وكذا قوله بالتخفيف (قوله خر فقل)
بجاء معجمة فراء فضاء فعين مهملة كما في التصريح (قوله لثوب التوب) بكسر
الزاي وسكون همزة وكسر الواو وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زبدى
بضم الواو (قوله وللشبل) بكسر الصاد المعجمة وسكون همزة وكسر
الموحدة وقوله مشبلاً أي بضم الموحدة (قوله نحو خبعت) بجاء معجمة فوحدة
فعين مهملة فثلاثة اسم للضم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله وذل) بدال

ونفعل بفتح الأول وكسر الثالث فهو طرب بفتح الأول وضمه والوزان وعاصم قلعه منها فاعندهم شاذ وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في النكاح فقال وبعنا الستمل أيضا فنقل والمثورة في الزبور المشيل كسر الأول والثالث **الرابع** علم الاستمر **إ** ان الرأى لا بمن اسكان ثانياً أو ثالثة ولا يتوالى اربع حركات في كلمة من ثم لم يثبت **٢٨** **فعل** وأما على النقص من الرجال وناقعة عطلة أى عطلة فذلك محذوف من فعال وكذا في **دوم** وهو **فعل**

[illegible]

فمع فكل سوي فكللا كذا فكللا وفكلا
فالاول من هذه الابنية فكل وهو يفتح
قoul والثاني والرابع فيكون اسماء نحو
سفر جل وصفة نحو شرديل الطويل والثاني
وهو يفتح الاول والثالث وكسر الرابع
فقالوا بجمي الاءصفه نحو جيمش العظيمة من
الافاعي وقال السرافي في العجوز المسنة
وقد ليس المرأة العظيمة وقيل لطفة الذكر
وقيل لتفهم الكثرة فيكون اسماء والثالث
وهو يفتح الاول وفتح الثاني وكسر الرابع
فيكون اسماء نحو نر جبل الباطل ولذا عادت
المسنة وقد فعل وقال ما اعطاني قد فعلا
أي شيا وصفة يقال جبل قد فعل لتفهم
والقد فعله من النساء القصيرة وجبل خيعت

وهو الغضم أيضا وقبل الشد يد الخلق العظيم وبه سمى الأحد والرابع وهو يكسر الأول ويفتح الثالث يكون اسمها قوت لمعك وهو التي الحقة وصفة فيجوز دحل وهو الغضم من الأبل وجوز قوت وهو القصير

(نفسه) زاد ابن السراج في أوزان النجاس

مكثل نحو عند لم اسم قلة ولم يشبهه سبويه
والصحيح ان نونه زائدة واللام عدم النظم
وأبشاً فقد حكى كراع في التهذيب كثر
الهامؤ فلو كانت النون أصلية لزم كون
النجاس على ستة أوزان فيقول تفضيل
الرباعي عليه وهو مطلوب ولأنه يلزم على
قوله أصالة تون ككبي لان زيادته لم تثبت
اللان الحكم بأصله ما وقع في عدم النظم
مع ان نونه قطعاً كانت ثمانية فاشتبهت نون
عند وخطيل ونحوهما ولا يكاد يوجد قدير
ككبي في زيادة تون ثمانية منزهة فالحكم
على نون عندل بالزيادة أولى وزاد غيره
النجاس أوزاناً لم يشبهها الا كثرون
لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا تليل
بذكرها (وما غاب) من الاحكام المتكئة

ما سبق من الامثلة (الزيد وأبو النعمان) (نحى)
تعيد وجندل واستفراج وكان فيبقى أن
يقول أو لندور لان نحو تحيرة مغاير
فلاوزان المذكورة ولم يتم الى الزيادة ولا
النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال
في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذا
أو من زديقه أو محذوف منه أو شبه الحرف
أو مركب أو أجهى (والحرف ان يلزم)
الكلمة في جميع تصاريفها (فأصل والذي
لا يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف فهو
(الزائد مثلنا احتذى) لان تقول هذا
حذوه فتعلم سقوط التاء انها زائدة في
احتذى يقال احتذى به أي اقتدى به

ويقال أيضاً احتذى أي اتبع قال

مثل الحذاء يحتذى الحافر الواقع والحذاء النعل

فراقتاف قرا كما في القاموس (قوله ضلال) يضم فكون ثلاث لامات
أو لاهام فتوحاً ثانياً مكسورة وكان مقتضى الظاهر ضمها زياداً وله رفعه حكاية
لحالة رفعه (قوله عند لم) هما قوتون فحال مهملة فلام ضم مهملة (قوله واللام
عدم النظم) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة التون ثلاثة أوجه (قوله كراع)
بضم الكاف اسم عالم القوي (قوله فيقول تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة
أوزان كما مر (قوله ولأنه يلزم) لو قال وأبشاً يلزم ثلثين ما قبله (قوله ككبي)
يفتح الكاف والتون وسكون الهاء وفتح الواو المحذوف وضعها قال في القاموس الككبي
وضم باؤه ضمير مظام كالككبي والضمير الضمير السنبلة (قوله لم تثبت الا لان)
الحكم بأصلها الخ) فيه ان الحكم بزيادة ما وقع أيضاً في عدم النظم كما سيذكره
بقوله ولا يكاد الخ الآن يقال في التليل حذف تقدير مع كون باب الزيادة أوسع
كاسأى في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال
بعضها للزيادة) أي تكون بعض حروفه زائداً (قوله من الاسماء المتكئة) هكذا
قد غيره أيضاً وضم بعض الشراح جعل المراد ما غاب من الاحكام والاتصال لانه
تكلم فيما سبق على الافعال أيضاً وهو أوجه وان وحدهم الاول بما فيه نظر ظاهر
وان القرء شيئاً والبعض (قوله نحو ويد وجندل واستفراج) نقص من يد أصل
وهو الياء اذا صله يدي ومن جندل يفتح الجيم والنون وكسر الدال زائده وهو الالف
أولياء اذا صله جندل أو جندل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استفراج
هزمة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أي الشذوذ (قوله
نحو طرية) تقدم ضبطها وتضميرها (قوله أو محذوف منه) أي فاؤه كعدة
أو عنه كنه أو لانه كيد أو شبه الحرف كن أو مركب ككفر ثموت أو أجهى
ككش يفتح الواو وسكون الناء المجهمة والسين المجهمة اسم بجر معروف
واعمال فيه المحذف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتكئة البسيطة
العرية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التشبيه على النادر (قوله
والحرف) ميتداً وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (قوله هذا حذوه)
قال في القاموس حذا حذو زيد فعل فله (قوله ويقال أيضاً احتذى أي
اتبع) ويقال أيضاً احتذا أي ألبسه الحذاء أي اتبعه قال في القاموس حذا
النعل حذو وحذاً فذرها وقطعها والرجل فعلا لبسه ايها حذاً كاحتذاه ام
(قوله كل الجذام) مفعول مطلق ان جعل مصدر ما معنى الاحتذاء ومفعول به
ان جعل بمعنى التعليل وهو الاقرب وقول البعض مدة للضرورة خطأ محض اذ هو

محدود وضعاً كما ترى باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) فضعبه
 الاعتراض على المستفاد من كلامه من تعريف الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما
 عدم جمع تعريف الأصل فلزوم ظهوره بعد جماعه وأصله يستحق بعض
 تعاريف الكلمة له. وأما عدم منعه فله دخول نحو قولهم قرئ في معناه زائد
 ولا يسطأ أصلاً وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فله خروج الثاني عنه ودخول
 الأول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالزوم لزوم لفظاً أو تقدير أو الساقط لفظاً
 كالنائب والسقوط السقوط لفظاً أو تقدير أو نحو قولهم قرئ في تقدير السقوط
 (قوله من الأصول) حال من الساقط (قوله فأنه مقدر الوجود) أي فلا يرد
 على تعريف الأصل جمعا والزائد مناس (قوله في تقدير السقوط) أي فلا يرد
 على تعريف الأصل منعاً والزائد جماعاً (قوله وهذا) أي لكون الساقط لفظاً
 كالنائب والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله وللإلحاق) هو جعل ثلاثي
 أو رباعي موازاً لما في ثنائي التيسيل قال الدماميني والمراد الموازنة بحسب
 الصورة والافلا وزن مختلف بحسب الحقيقة الاتزان وزن جعفر متلاطف ووزن
 كثر فعمل اه وقد افرد الناظم في تشبيه الزائد للإلحاق بفضل في معنى ما رجسته
 مع شرحه للدماميني (قوله كواو كثر وجدول) الكثر يطلق على معان
 منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول يكفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس
 (قوله وباء صيرف وعشير) الصيرف والصيرفي الخصال في الأمور والضمير القرباب
 والهجاج والآن الخ كذا في القاموس (قوله والباء صيرف ومعزى) الأرمي
 بنت والمعزى بالقصر ويعتد خلاف الضان كذا في القاموس ومعناه مكسورة كما يفيد
 قول الدماميني أن آفته للإلحاق بدهم (قوله ونون جهنفل وروشن) الجهنفل
 بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الفليط الشفة والجيش العظيم كما
 يأتي في الشعر والعرش المرتفع (قوله كذا منادقة) فلانها عوض عن يان زبد بن
 سم (قوله وأما) فان اتاه عوض عن عين الكلمة المتقلبة الصاد عن ألف
 الأنفال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الاثنين (قوله وسين
 بسطيع) فلانها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبل فصل في زيادة همزة الوصل
 في شرح قوله واللام في الإشارة المشهورة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير
 ما يشتمل تفهيم المعنى وتكثير اللفظ بترتبه قوله بعد لتفهم المعنى وتكثيره أي تكثير
 داله (قوله ستم) في القاموس الستم بالضم الكبير المعزى اه وفيه أيضاً
 الزرق بحركة والزرق كون معروف وقد عرفت عنه كثر ع ثم قال والزرق بالضم الشديد

وأما الساقط لعله من الأصول كواو بعد
 فأنه مقدر الوجود كما أن الزائد اللازم كقول
 قرئ في وواو كوكب في تقدير السقوط ولذا
 يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع
 نقصاً أو تقدير أو علم أن الزيادة تكون
 لأحد سبعة أشياء للدلالة على معنى تكلف
 المضارعة والباء المساقطة وللإلحاق كواو
 كثر وجدول وباء صيرف وعشير والباء صيرف
 ونون جهنفل وروشن وللمعنى كالتفهم
 وسالة وباء مصفحة وواو حلوة وللعوض
 كذا منادقة وأما عين وسين بسطيع وسيم اللهم
 وللتكثير كيم ستم وزرق وباء زيدت لتفهم
 المعنى وتكثيره

الزرق للمذكور الموث (قوله ألف تبعثى وكثيرى) التبعثى الجمل الضم
والفصل المهرول وداية تكون فى الصر اه خاموس والكثيرى يضم الكاف
وقع الميم (قوله ووقف عليه) أى وقف جارى على وجهه السابق فى باب
غلا يقال يمكن أن يشد بحرف ووقف عليه بفتح على حركته دون زيادة (قوله
وبازيدام) صطف على ماله كالأبى وان جعله الاسماطى عطف على هاء الكسرة
(قوله لسان الحركة) وسان الاق فيه ف وتشر مرتب والمراد كال بيان
الاق (قوله أولفوه) كالتعدي (قوله خلاصت بحرف الزيادة) أى
المصطلح عليها وهى حروف امان وتسهيل (قوله امامع الاتصال) أى اتصال
الزائد بالاصل الذى هو تكريره (قوله غوتقتل) أى بالتشديد وهل الزائد
التاوى الاول أو الثانية خلاف كافى التصريح وبخلاف فى نحو اغففس أيضا
كافى الهمع قال واختار ابن مالك فى التسهيل ان الثانى أولى بازىة فى باب
اغففس والاول أولى فى باب علم (قوله غوتقتل) بفتح العين المهملة
والقافين بينهما من ساكنة وهو الكتيب الغنيم المتداول للزم وربما سوا
مصارين الضب عطفًا قاله الجوهري (قوله أو تكرر بلام كذلك) أى مع
الاتصال أو الاتصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الاتصال براءد والاتصال باصل
لان تكرير اللام لا يفضل باصل أبدا (قوله جلب) بزيادة الباء الثانية للاتفاق
يدرج قال فى القاموس الجلب كسر داب وسفار القمص وثوب واسع المرأة
دون الخفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالخفة أو هو الخمل وقد جلبه فجلب
اه وطلق الجلب مصدرًا أيضا جلب كفى التصريح مثل الجلبة (قوله مع
حباينة اللام) أى للتكرير وقوله فهو مريض بفتح الميم وسكون الراء الاولى هو
الداية ووزنه ففضل (قوله فهو مصمم) بجملات على وزن فسرجل وهو
الشديد الغلط ووزنه عند البصريين ففضل وستأتى بقية الاقوال فيه (قوله
كترقت) بفتح القاف مفتوحتين بينهما ماسكة وهو الخمر ووزنه ففضل (قوله
وسندس) هو ورق الدياج ووزنه عطف (قوله كدرد) بجملات على وزن
جعفر اسم رجل قال فى التصريح ولم يأت على قطع بشكر العين غيره (قوله
المجموع فى امان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجهها فى التسهيل بقوله
سأقوتها قال الدمامين وهذا العبارة وقت لبعض النقاد وقد سأله أصحابه
عن حروف الزيادة فقال سألتونيها فقالوا نعم فقال اجبتكم (قوله وهذا) أى كون
الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد الا حروف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا افهم

ومن هذا المسمى الق فمعى وكثيرى
ولا يمكن كلف الوصل لأنه لا يمكن
ان يشد أبداً يمكن ان يشد
بغيره وقه لأنه لا يمكن ان يشد
ويوقف عليه والبيان كهاء الكسرة فى نحو
ناله وبازيدام زدت لسان الحركة وبيان الاق
(نفسه) الاول الزائد نوعان أحدهما
أن يكون تكرير أصل الحلق أو غيره فلا
يختص بحرف الزيادة وشروطه أن يكون
تكرير عين امامع الاتصال فهو مثل أو تكرر بلام
الاتصال براءد فهو مثل أو تكرر بلام
كذلك فهو جلب وجلب أو فاعين مع
مباينة اللام فهو مريض وهو قليل أو عين
ولام مع مباينة الفاء فهو مصمم أما كسر
القوا وحدها كترقت وسندس أو العين
المفصلة باصلى كدرد فاصلى والاخر
أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الا أحد
الاحرف العشرة المجموعة فى امان وتسهيل
وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة وليس
المراد أنها تكون زائدة أبداً لأنها قد تكون
مبنى الزيادة
حرف لغير تكرير الزيادة أو مضاف إلى أصله
أو إلى الآخر
اللام فافهم
كسقوط ألف خارب فى أصله أعنى المصدر
نائبه اسقطه من فرع كسقوط ألف كتاب
فى وجهه على مكتب

ثانيها سقوطه من نظيره كسقوط ما اذا حل في اطل والابال الخاصصة وتشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغيره فان كان سقوطه له كسقوط واو بعد ف أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعد هاء حرفان محو ورتل وهو الشر وشر بت وهو التظن الكيف والجليل وعصمر وهو جبل ثالثون ٢٨٩ في هذه ونحوها زيادة لانها في موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زيادة نحو جفتل من الجفلة

وهي الذي الحافر كالشفة للانسان والجففل العظيم الشفة وهو ايضا الجيش العظيم • ثامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكتفيه زيادته مع الاشتقاق كالمرة اذا وقعت اولاً وبعد ثالثة احرف فانها يصح حكمها بزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك مما علم اشتقاق وذلك نحو راب وافتل يحكم بزيادة من جملة ما علم ما عرف اشتقاقه نحو امر وافتل الرعدة • سادسها الاختصاصه بوضع لا يقع فيه الا حرف من تحروف الزيادة كالنون من حركاتها ونحو حنطا ووسندا وقد اوردنا الكتاب الوافر اللفظة والحنطا العظيم البطن والسنطا والفتندا والرجل الخفيف • سابعها لزوم عدم الظاهر بتقدير الاصل في تلك الكلمة نحو تنقل بفتح التاء الاولى وضم القاء وهو ولد الثعلب فان تاء زائدة لانها لو جعلت اسلا لكان وزنه فعال وهو مقفود • ثامننا لزوم عدم الظاهر بتقدير الاصل في ظنر الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنقل على لغة من ضم التاء والقاء فان تاء ايضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصلها عدم الظاهر فانها لو جعلت اصلا لكان وزنه فعال وهو موجود نحو ربن لكن يلزم عدم الظاهر في ظنرها على لغة الفصح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفصح حكم زيادتها في لغة الضم ايضا • ثانياً الاصل اتحاد المادة • ثامسها دالة الحرف على معنى كحروف المضارع فالف اسم الضاعل • عاشرها

العبارة واستغن عن بعض من التبع البارد المبني على الفهم الكلاسيك (قوله في اطل) أي وهو كايمل معنى وما دقة (قوله في بعد اوفى عدة) الاول نظيره وعد والثاني اصله ولم يغسل استوطن من ربع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح القوقبة وقوله وشر بت بفتح الشين المجهدة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثله وقوله وعصمر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أي ولو لم اسم عين لاء صدر بدل ليل ما بعده قالوا تنقل بفتح مطلق الاخذ (قوله نحو جفتل) تقدم ضبطه قريباً (قوله) وان لم يعلم الاشتقاق) الواو لعل خلافاً في قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله) فانها قد كثرت زيادتها (الخ) مقتضاه انها قد تكون في هذا الموضع أصلية فافهم (قوله سادسها الاختصاصه (الخ) لاجب بالتعبير بالاختصاص الا أن يراد به الوجود ولو قال كونه موضع الخ كما صرح به في نظائره لكان واحداً وقوله موضع الخ ان اجري على اطلاقه الشامل لفتحت نحو كتنا وفتحت بعد النون الزائدة من كتنا لحية كتع أي طيات وكثرت كما في القبابوس وغيره المشتق كالامثلة الاربعة التي في الشرح واريده بضم الاربعة ما يتناول كتنا واما المثلة كان الدليل الرابع مندوبا في السادس وان قصر على غير المشتق أخذنا من الامثلة التي ذكرها واريده بضم الاربعة مثل حنطا وافتل الماشاة المجهدة وهو الحنطا والباء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل في التمام وهو بما واران اعلوه (قوله من كتنا) بوقية بعد النون الزائدة وراوده الكتنا وفتحت بعد النون لكن الذي بالقوقبة غير مشتق والذي بالمشاة مشتق كايبتتاد من القاموس كما تفرع بما يقتضي خلاف فتنا وقوله ونحو حنطا ووسندا واهمال اولهما وثانيتها واولقدم الشارح فهو على كتنا لكان اجزل وقوة وقد اورد بفتح ثدال مهمة واول كل من الالفاظ المذكورة مكسورة وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بيزم (قوله نحو ربن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج من التظن) أي على تقدير الاصلية وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كتهيل) أي في لغة من ضم الباء بديل ما بعده وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعال كسفر ج بضم الجيم) لو قال فعال بضم اللام الاولى لاسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم (قوله فتعلل) كذا في النسخ

الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج من الظاهر وذلك في كتهيل فان وزنه على تقدير اصلها النون ففعال كسفر بيل بضم الجيم وهو مقفود وعلى تقدير زيادتها فعال وهو مقفود ايضا ولكن انية المزيد فيه أكثر

ومن أصولهم المصير إلى الكثير ذكر هذا ابن
البار وغيره وقال المرادى هو مندرج في

السابع انتهى (يقضي فعل قابل الأصول
في وزن) يعني إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم
الأصل منها والرائد مقابل أصولها بأحرف
فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث
بالتلام صوابين الميزان والموزون في الحركة
والسكون فتقول في خلس فعل وفي ضرب فعل
يفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشدة لأن
أصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في
حليب ومول وفي ظرف فعل وكذلك في طال
نوجب (وزائد بلفظه اكتفى) من تضعيف
بأصله من الميزان فتقول في أكرم ويطروجر
بواقطع واجفع واخترج واخضع واجتماع
واختراج افضل وقيل وفعل واقتضل
واقتضل واستفضل واقتضى واقتضى
واستفضل واستثنى من الزائد نوعان لا يجر
عنهما بلفظهما أحدهما البديل من ثاب
الافتعال فانه يصبر عنه بآاء التي هي أصله
فتقال في وزن أصطر اقتعل وذلك لأن
الفتحي للابدال مفقود في الميزان والآخر
المكرر للحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل
به الأصل كما يأتي بيانه (وضاعب اللام من
الميزان (آء أصل) في من الموزون بان يكون
وبأعيا أو خاسيا (كرا مبغفر وقاف فتستق)
وجيم ولازم فربل وسيم ولازم قد فعل فتقول
في وزن الأول فعل وفي الثاني فعل والثالث
فعل والرابع فعل (وان ينال الزائد ضعف أصل
فأجعل في الوزن) من أحرف الميزان
(ملاصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف
الفاء قبل بالفاء وان كان ضعف العين قبل

بالبين

يتقدم العين على التون والصواب فتعلم بتقديم التون على العين (قوله ومن
أصولهم) أي قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) لزوم عدم النظر
بتقدير الاصالة بان رآه ما هو الأعم من أن يقدم التقدير بتقدير الزيادة أيضا
أو يوجد فادفع ما ذكره خيشنا (قوله بضم فعل) أي ما تضمنه من الحروف
ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله
في وزن المراديه الحق المسدري أي في وقت وزن قال في الهمع وانما اصطلاحوا على
الوزن بهذه المادة لتساؤلها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشي وغيره واجل ما لا
يدل عليها من الأسماء كرجل وأمد على ما يدل عليها ١١ بابشاح (قوله لتعلم
الأصل منها والرائد) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والرائد فان قري لتعلم
بوزن تكلم مع سم (قوله وكذلك في قام وشدة) فهو زائد بفعل يفتح العين نظرا
لأصلها قبل الأعلال والادغام (قوله وكذلك في طاب وعل) أي لأن أصلها
طاب وعل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك في طال وحب) أي لأن أصلها طاول
وحب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أي حرف زائد في الموزون وقوله من تضعيف
أصله أي عن مقابله بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فاضافة الأصل
إلى ضمير الزائد لادفع ملايسة فلا يقال في وزن أكرم مثلا فتعلم (قوله لأن
الفتحي للابدال) أي لابدال آاء الافتعال طاء وهو وقعها بعد حرف من حروف
الاطباق (قوله أو غيره) أي كالمدة (قوله كما يأتي بيانه) أي في قوله
وان ينال الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعب اللام الخ) هذا مذهب
البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها
حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه فهو جعفر واختلفوا فيه
فقبل لا يوزن لانه لا يدري كسبه وزنه وقيل بوزن ومقابل آخره بلفظه وقيل بوزن
ومقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر ما قبله كما قبل البصريون أو فعلا بزيادة
الراء أو فعلا بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة كذا في التصريح (قوله
فتستق) بضم القوية وفصحها كاتفه الفاعرضي عن الجلال الخلي (قوله قد جعل)
تقدم ضبطه وتفسيره في التشرح (قوله فاجعل الخ) لا يقال يلزم التباس
الأصل بالرائد حشنة لا تقول لهم ولكن يرون بالاضافة السابق في قوله واخر
ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تضعيفه حال من ملاصل فتقوله ثانيا
منها تأكد هذه هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا بجعل
كشيشنا والبعض فقد تسمع فتأمل وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي

وان كان ضعف اللام قبل اللام قد نزل

في حلت قبل في حصن فقول وفي
مر مرس ففعل وفي اغدون افعل وفي
جلب فعمل وأياز مضم مقابلة هذا الزائد
بجمله فتقول في حلت ففعل وفي مصنون
فعلون وفي مر مرس فعمر بل وفي اغدون
افعلون وفي جلب ففعل وفي لم من هذا
المذهب امران مكرهان أحدهما تكثير
الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد في نحو
صبروق وكثر فان وزن هذه وملشا كلها على
القول المشهور ففعل ووزنها على القول
المخرب عنه ففعل وفعل وفعل وكذا الى
آخر الحروف وكفى بهم الا يستقال منفر
والآخر التباس ما يشاء كل مصدره ففعل
وما يشاء كل مصدره ففعل وذلك ان الثلاث
المعتل العين قد تضعف عنه الإلحاق ولغير
الإلحاق وتبعد اللفظ به فكيف يتصور دابة
الإلحاق ومقصوداته التعدية فعلى القصد
الاول مصدره تينة مثلاً كل درجة وعلى
القصد الثاني مصدره تين ولا يعلم امتداد
المصدرين الا بعد العلم باختلاف وزن الفعلين
واختلاف وزن الفعلين فما نحن بصدده ليس
الا على المذهب المشهور (تثنيات) الا قوله
اذا لم يكن الزائد من حروف امان وتسهل
فهو ضعف أصل كالياء من جلب وان كان
منها فقد يكون مضافاً وقد يكون غير مضاف
بل صورته صورة التضعيف ولكن دل الدليل
على انه لم يقصده تضعيفاً فيقال في الوزن
بلفظه نحو عجمان وهو ما لبى بربعة فوزنه فلان
لا فلال لأن فلالاً شامداً لم يأت منه غير
المكرر ونحو الزال الاخر عاقل

ضعف الاصل منها أي من أحرف الميزان (قوله في حلت) بجماء مهملة
مكسورة فتقولين فيها تحبته وهو ضعف الابدان بفتح الهمزة وضم الجيم والهمام
الذال بات جيد لوج المقاصل (قوله وفي مصنون) يضم السين المهملة وتسكون
الحاء المهملة بعدها نونان جناء او وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد
(قوله وفي مر مرس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفي اغدون) بالهمام
الفن واهمال الدالين قال اغدون الشعر اذا طال واغدون التبت اذا اخضر
نصريح (قوله وما شاكلها) كغيره وغر وغر وهكذا الى آخر حروف الهماء
(قوله الى آخر الحروف) فيقال في نحو غير مغبر وهكذا (قوله التباس ما) أي
فعل يشاء كل مصدره ففعل على حذف مضاف أي موازن ففعل أخذ من قوله
الا في مصدره تينة مثلاً كل درجة (قوله ان الثلاث المعتل العين) أي كان
(قوله مثلاً كل درجة) أي كمدور الحق به كدروج سم (قوله واختلاف وزن
الفعلين فيما نحن بصدده) أي نحوين بوجهه ليس الاعلى المذهب المشهور قال سم
وأقره شيخنا والبعض كانت مقصوده ان وزن المقصود به التعدية فعل لأنه ذكر
الزائد اذا كان تكرار أصل ما يذكر به ذلك الاصل وأما المقصود به الإلحاق بالزائد
فعلى المشهور يكون وزنه فعل لان الحق وزنه وزن الحق به وحشيد يختلف وزن
الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعل في الحالين فلم يختلف الوزنان فتأمل اه وفيه
عندي نظر لتصريح الشارح بما عاين المكثر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به
الاصل وحشيد فوزن بين مطا فاعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور
أيضا قد بر (قوله فقد يكون ضعفاً) فهو سؤال بتشديد الهمزة يس (قوله
وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصر في التبيين فلا تنافي وجود قسم ثالث
وهو ما ليس ضعف ولا على صورته كالمهمزة في كرم مثلاً (قوله ولكن دل الدليل)
كمدور ففعل غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصده تضعيف) أي
بل قصد مجزأة في الحرف وان لاقى لفظه لفظ اصلي (قوله فيقال بل في الوزن
بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو عجمان الخ) الذي
في القاموس ان مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل
قلع مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيوافق كلامهما (قوله
لان فعلاً) أي بفتح الفاء (قوله غير المكثر) المراد بالمكرر ما كثر تافه
وعينه فخرج نحو قهشام لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخر عاقل) بضم
فزاى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد في أو كنى

وهو ناقة بها قطع وتعتار العبر وأما بهرام وشهرام فهيمان . الثاني المعتبر في الوزن ما استصفه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ذرة ومرد فعل ومغل لأن أصلهما مرد ومرد ٢٩٤ الثالث إذا وقع في الموزون قلب ثقل الزنه لأن الغرض من الوزن التنبه على

الاصول والزاوية على ترتيبها فتقول في وزن
أدرا مغل لأن أصله أدور فقد تمت العين على
الفاء وتقول في ناقطع لأنه من الثاني وفي
الحادي كالتف لأنه من الوحدة وكذلك إذا
كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه
بعد الحذف فتقول في وزن قاص قاص وفي بيع
قل وفي بعد بعل وفي عدة عدة وفي عه أمر من
الوحي عه الا اذا أريد بيان الاصل في المخلو به
والحذف فيقال أصله كذا ثم أعمل انتهى
(وأحكم تأصيل) اصول (حروف) الرايه التي
تكررت فاقوه وعينه وليس أحد المكررين
فيه صالحا للسقوط بحروف (حسم والمحو)
لأن اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكتملا
لاقل الاصول وليس اصالة أحدهما أولى
من اصالة الآخر **فحسم** بأصل التمامها
(والتلف في) الرايه المذكور الذي أحد
المكررين فيه صالح للسقوط (تفكلم) أمر
من ألم وكشف أمر من كشف فاللام الثانية
والكشف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة
تفكلم فتقبل أنه كالنوع الاوّل حروف كلها
محكوم بام التناوّل مادة لم **فكف** غير مادة
لم وكف فوزن هذا النوع فعلى كالنوع الاوّل
وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان
الصالح للسقوط زائد فوزن ككشف على
هذا فصحت وهذا مذهب الزجاج وقيل ان
الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل
لم لم فأستقل قال ثلاثة أمثال فأبدل من
أحدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب
الكوفيين واختاره الشارح ويرد ما بينهم قالوا
في معذرة فقله

ولو كان متعاضداً في الأصل لجا على التفعيل فان تكررت الكلمة حرفان وقبلهما ٢٩ حرف أصلي كـ مـ نـ هـ وـ يـ حـ طـ زـ

الضعفين الآخرين لأن أقل الأصول محفوظ
بالأولين والساكنين كذا قاله في شرح الكافية
وقال في التسهيل فان كان في الكلمة أصل
غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتبقيات وثالثها
في نحو صمصم وثالثها ورابعها في نحو
مرمر مرمر انتهى فانفسى كلامه في نحو
مرمر مرمر واختلف في نحو صمصم فوزنه
في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد
بلفظ فعل وفي كلامه الثاني فيفعل واستدل
بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمصم
والميم الثانية في نحو مرمر مرمر بصيغة
التصغير حيث قالوا صمصم ومرمر مرمر ونقل
عن الكوفيين في صمصم أن وزنه فعل وأصله
صمصم أي بدو الوسطى مما لا فرغ من بيان
ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيانه
ما قلده زيادة من الحروف العشرة فقال
(فألقاكم من أصليين هـ صا حيد زائد بغير
مين) أف مبتدأ والجملة بعده صفة وزائد
خبره والميم الكذب أي إذا صحت الالف
أكثر من أصليين حكم بزيادتها لأن أكثر
ناوقت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق
على زيادتها فيه فيصير طبعه ماسواً فان
صحت أصليين فقط لم تكن زائدة بل دال من
أصلها أو أو أو نحو و ودعا وحوا عسا
وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو في
الاسماء المتكئة والافعال أما المبنات
والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن
ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود
وكذلك الاسماء الالهجية كإبراهيم واسحاق

بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فصل وكذا يقال في نظائره الالفية (قوله
ولو كان متعاضداً في الأصل الخ) قال أبو حنيفة يمكن الجواب عن هذا بأنه انما كان
يلزم ذلك لو بسى على ادغامه فاما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة
ما ألحق بالرابعي نحو جلب نجما مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكررت
في الكلمة حرفان الخ) يميز قوله الرابعي الذي تكررت فاوزه وعينه (قوله
كصمصم وصمصم) باهمال حرفيهما والصحيم الشديد التلظ كإمتر والصمصم
صغير الهمزة والرأس ويطلق على غير ذلك كافي القاموس (قوله ثاني المتبقيات
وثالثها) يعني الحاء الأولى والميم الثانية (قوله فانفسى كلامه في نحو مرمر مرمر)
انما كان يحسن هذا القول الشارح كلاماً للمصنف في نحو مرمر مرمر غير كلامه
في التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى الخ) قال شيخنا
والبعض هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه انصرف على أن الزائد هو الحاء
الأولى فقط فوزن صمصم على هذا فيفعل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأنيد لكلام
المصنف في التسهيل وانما خص الحاء الأولى بالزيادة التي ينتج دليله زيادتها
إذ لا يهدف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعل) ثلاث لامات (قوله من
بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف
ان يلزم البيت وماعده زائد على ما يعرف به ذلك فكان للتسلب أن يزيد وما يتبعه
(قوله فانفسى) أراد الالف الهمزة وأما الهمزة فتساوى (قوله كذلك) أي مصاحبة
أكثر من أصليين (قوله فيه) أي في أكثر ما سوى الأكثر (قوله ضروري ودعا)
فيصل عليه ماسواً أي على الأكثر ما سوى الأكثر (قوله ضروري ودعا)
لاختفى على نية حكمة تعداد الأمثلة (قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله
فألقاكم أكثر الخ ومفهومه وخلصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما
هو في الاسماء المتكئة والافعال أما الحروف والمبنات فتعرب إلى وإلى وعلى ونحوه
ومهما قلت الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إلا اشتقاق فيها بل هي أصلية
غير منقلبة كذا قال شيخنا علان بالقليل ووجه البعض وقبه أن اقتصار الشارح
على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من
منطوق قوله فانفسى أكثر الخ فقط وكون المحقق فلا وجه للمصنف بزيادتها فيها
ولا يتقلاجه من أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن قال تعليقه بقوله لأن ذلك الخ
يشعر بهذه التهمة (قوله في الاسماء المتكئة) أي العربية وكان عليه أن يزيد العربية
الأن يقال تركه انك لا على أخذه مما بعده (قوله لأن ذلك انما يعرف بالاشتقاق

وان كان المختل غير هذه الثلاثة حكما باصالة وزاد الالف انتهى (والبا كذا والواو) أي مثل الالف ان كان كلامهما اذا صاحب أكثر من أصلين حكم بزيادة (ان لم يضافا) مكررين (كما صافي يؤيد) اسم طائر ذي مخبط يشبه الباشق (ووعو عا) اذا صوت بهذا النوع يصح حكم فيه باصالة حروفه كلها (كما حكم باصالة حروف حميم والتصميم ٢٩٠ السابق في الالف باي هذا أيضا فنقول كل من الباء والواو ثلاثة أصولا فان كان صاحب أصلين فقط فهو أصل كبت وسطا وان صاحب ثلاثة فصاعدا مقطوع باصالتها فهو زائد الالف

الثناء المكرر كما تقدم في المتن وان صاحب أصلين وثلاثا مختلفا كان المختل همزة أو ميم مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الباء والواو نحو ايدع وكمن وكذا الان يدل دليل على اصالة الجذر بزيادة التماثل كما في أولي عندهم يقولون اني فهو ما لوق أي جن فهو مجنون وكما في مثل لما تقدم من قولهم فيه لكل أو اصالة الجميع كما في مريم ومدين فان وزنها فاعمل لا تفعل لانه ليس في الكلام ولا مختل والواجب الاعلال وان كان المختل غيرهما حكم باصالة وزادة الباء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو جيت وهو اجر السلب وقال ابن السراج البهيم اسم من اسماء الباطل قال وبعجا زاده الفاء فقالوا بهيم وقيل هو السراب يقال اكذب من البهيم أي من السراب فانه قضى فيه بزيادة الباء الأولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فصل ولا خفاء في زيادتها في نحو جيت وكما في عزوت وهو اسم موضع وقيل هو القصر أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادتها الباء والهاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فصولا لانه ليس في الكلام ولا تعليل لان الواو لا يتكون أصلا في نبات الاربعة ولا في غير ثلاث الكلمة قصر فيهم لا يمكن ان يكون وزنه فعلتا مثل عزوت وأصل ان الباء تزداد في الاسم أولى نحو علم وثانية نحو ضم وثالثة نحو قضب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو شطبة قبل ومادية

مر على الدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالة وزيادة الالف) ظاهره تعيين ذلك اه اسقاطي واقره غيره وفيه انه كيف تبين اصالة مع فرض انه مختل الاصالة والزيادة الآن يقال معنى احتماله للزيادة انه من الارف العشرة التي قد زادت (قوله اذا صاحب أكثر من أصلين) كما في قبل ومقول (قوله ان لم يضافا) أي ولم تصدر الواو مطلقا عندا بجهود ولا الباء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما صافي) أي وقوعه مثل الوقوع الذي هما أو قلنا عليه في يؤو ووعو عا ان جعلت ماموصولا اسماء أو وقوعا كوقوعهما في يؤو ووعو عا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الالف) التثنية المكررة هو المعبر عنه أنفا بضع الرابح (قوله مصدرة راجع) لكل من الهمزة والميم أو قل أو نونا ثالثة ساكنة في خامس كما قال في الالف لعله لعدم الظفر عثاله هنا (قوله نحو ايدع) بضع الهمزة وسكون الضمة وفتح الهمزة بعدهما عين همزة ليعان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كنعروعا الزاد وهو علم السافر (قوله كما في أولي) هو اسم على وزن جوهر يعني الجنون (قوله عندهم يقولون) بالنسبة للجهول أو ما كان في القاسوس أي وأما عندهم يقولون بالنسبة للقاء على أسرع كما في القاسوس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما في مريم) مقتضاه مريم اسم مريم واللام يات فيه حكم باصالة أو زيادة لما تقدمه الشارح (قوله والواجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان ينقل حركة الباء إلى الساكن قبلها ثم قلبها إلى الفاء لئلا يكثر كما يجب الأصل وانفتح ما قبلها الان (قوله وان كان المختل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما في نحو جيت) بتشديد الراء مثال للمتن أي مادل الدليل على خلاف ما تقدم أي على اصالة الباء والواو وزيادة المختل والمختل فيه لولا دليل الزيادة هو الباء الأولى (قوله ولا خفاء) كأنه تعليل في المعنى المحذوف والتقدير لانه ليس في الكلام فحصل بخلاف ضعل اذا خفاء الخ (قوله وكما في عزوت) عطف على قوله كما في نحو جيت وهو يكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوق (قوله باصالة الواو وزيادتها الباء والهاء) أي لا باصالة الواو والهاء معا على وزن فاعيل ولا بزيادة التماثل معا على وزن فعوت ولا بالعكس على وزن فعول فاعلة رباعية وذكر زيادة الباء الضمة غرض وري اذا تروهم اصلاتها (قوله نحو علم) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المحبة وكسر الراء وتقصيف الضمة القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو شطبة) بضم السين المهملة وفتح اللام

قوله والواجب الاعلال أي على القول المختل في ياتي لكان مختل التوكيد الى ان قال ومثل فعل لا في الاعلال اسم اه

نحو مفتاحين وسبعة نحو خزواين وتزاد في الفعل أولى نحو ضرب وثانية نحو سطر وثالثة عند من ثبت فصل في اربعة الافعال نحو راء ورابعة نحو كلكت وثمانية نحو قطعت وسداسة نحو اسقطت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوتر وثالثة نحو مجوز ورابعة نحو عرعره وثمانية نحو قلدة وسداسة ٢٩٦ نحو اربعاى وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو

اغدون (ينبها) ١ الاول مذهب الجمهور ان الواو لا تزاد الا لثقلها وقبل لانها ان زيدة مضومة اطرد هزها او مكسورة فكذلك وان كان هزها المكسورة اقل او مفتوحة فينتزق اليها الهمزان الاسم يضم أوله في الصغير والفعل يضم أوله عند بناءه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا توذى الى قلبها هزة رفضوه لان قلبها هزة قد وقع في الياء وزعم قوم ان الواو رتل زائد على سبيل السدور لان الواو لا تكون أصلا في بيت الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وقصر وهو مفقود والصحيح ان الواو أصلية وان الهمزة زائدة مثلها في جبل يعني فتح وهدمل يعني هدم فان زيادة الهمزة انما تلاحظ في خلاف زيادة الواو أولا ١ الثاني اذا قصرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في بلع واذا قصرت وبعدها اربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور هو اسم مكان بالجاز وهو ايضا اسم شجر يستألف لاق الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع اتى وهكذا تميز ومع سيقا ثلاثة فاصلها قطعاً أى الهمزة والياء متساويتان في ان كانا ههما اذا تصدروا بعد ثلاثة أحرف متطوع فاصلها فهو زائد نحو احد وسبعة لالة الاشتقاق في اكثر الصور وعلى الزيادة قبل عليه ما سواه فخرج بحسب التصدير الواقع منهم ما حشوا وأبشرا

وسكون الياء الهمزة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مفتاحين) بفتح الميم كما يضيفه صنيع القاموس (قوله نحو خزواين) بضم الياء الميم وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة تقتضية ضعف التكبر (قوله نحو رها) أى غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الحياة بجان منها المصحف والتواني وفسد الرأى (قوله نحو قطعت) يقال قلبته فتقلنى أى البسته القسوة فليسا هو قال أيضا قلقت فتقلنى كافي القاموس (قوله نحو اسقطت) أى غت على ظهري (قوله مرفوعة) بين مهمة مضومة فراء ما كنة فضاف مضومة احدى خشبي الدوا التين على فة كالسلب (قوله نحو اربعاى) تقدم قرىاضته وتفسره (قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما جهور بكسر جيم فاسم موضع (قوله نحو اغدون) تقدم قرىاضته وتفسره (قوله أطرد هزها) أى قلبها هزة (قوله قد وقع في الياء) أى بما هزته أصلية غير منقلبة كافي وكل ما انصف فانه اذا لم يعمول تطرق اليه قلب الواو هزة فليس يأكل الى هزة أصلية وجعل شيئا ليس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياد وعن واو غير ظاهر اذ مثل هذا الجال للين (قوله ورتل) تقدم ضبطه وتفسره في شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله في جبل) بناء فاعلمه هزة فبحم كسره وقوله يعني فتح عبارة القاموس ذكر الصلة الفجبل وفسره بالانفتح وقال في محل آخر فتح كنع تكبر وفي مثبته تدافى صدور قد يسميه وتباعده فعبارة ١ وقال شيئا الفجج المتباعد السابق واللام للخلق أى يصغر وبصورة الشارح يصدق مصب زيادة الهمزة وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الانح وهو المتباعد الفججين فجبل ١ (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الال الهمزة وكسر الميم واللام للخلق بزجر وقوله يعني هدم هو التوب انلق (قوله فان زيادة الهمزة) تقليل لقوله والصحيح الخ (قوله في يستعور) بفتح الضمة وسكون السين الهمزة وفتح الضميمة وضم العين الهمزة آخره واء على وزن فاعول كافي التصريح (قوله الا في المضارع) كيدسرح (قوله وهكذا هز الخ) اعترضه بأنه كان ينبغي أن يقول ثلاثة قطع ليخرج ما سبق ١ كذا كطسطل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيعاسبق نحو يؤرؤوعوع بعد تصديه به أولا على مسألة محتم أن يستثنى هنا نحو مرمر بأنه كان ينبغي أن يصح على أن الميم التي في أول اسم فاعل الفصل الحاروى اربعة أحرف فاكسروا سم مفعولة والحد والنجى واسمى الزمان والكان زائد فساو كان بعدها ثلاثة أصول أم كذا

قوله وكل بعد
مثال قصد
به سبيل الياء
بفتح الدال
والواو زائدة
منه
وهو مفعولة
أى

تدلى عن فاعله
أى الحاروى
بأنه لا يوافق
فصله السابق
فبفتح الدال
تدلى عن فاعله
أى

وان الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله)
 فانه لا يقصّر بزيادته الا بدليل) كيم دلامص وزوقم لقيام الدليل على زيادتهما
 كما سيذكره الشارح بخلاف من ضم شرا غام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتهما (قوله)
 كما ساقى) أى في التنبيه الثاني (قوله نحو اكل ومهد الخ) أى فلا يحكم
 بزيادتهما بل يحكم باصتهما أما اذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لقل الانبئة وأما
 اذا سبقا أربعة فلا تارة الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أو محمول
 عليه نحو أدرج ومدحرج فوزن اصطلح فقل ووزن مرزجوش فقلول وقياس
 ابراهيم واسماعيل أن تكون هزتهما أصيلة ولو كانا غير عريين اه مرادى فان
 سبقا أربعة أحرف وكنان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كما رام وانطلق
 ومضروب ومنطقي (قوله ونحو اصطلح ومرزجوش) أى لأن قبيل الثلاثة
 يخرج الاقل منها والاكثر الاصل قطعه للهمزة معروف والمرزجوش يفتح الميم
 ويكون الراء وقع الزاوي وضم الجيم آخره شين مجع وهو المراد قوش جيم ورامودال
 مهمله وقاف شين مجع على وزن الاقل بفتح طيبة الراءحة وكلا الفطن فارسي
 معرب كما في ذكر بابوقال لمرزجوش مرزجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في
 القاموس (قوله وقيل لا التحق نحو ارطى الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أنهم
 قوله تأصيلها بتحقيق الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحقفا فكان ينبغي
 ذكر أصلهما في محل واحد ثم عبارته فهم أن أحد الحرف الثلاثة التي بعدهم
 ارطى يحتمل الاصل والزيادة وهو متخوع لتحقيق أصالة الثلاثة عندهم يقول مرطى
 وتحقق زيادة الالف عندهم يقول ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال ماروط الخ
 الآن يراد باحتيال الحرف لهما ما يشعل اختلاف العرب في أصالته وزيادته
 (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمع الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن
 فقلب الواو ياء وكبر ما قبلها لتسابتها وادغمت الياء في الياء (قوله وشبه
 التائيت) أى شبه ألف التائيت وهو قلب الالحاق (قوله وارطت الابل)
 لم أو تصافي ضبطه وكتب شيئا عقبه اسم الفاعل ارط (قوله وارطت الارض)
 أى همزة فاق مبدلة من هزة ساكنة وهذا يحصل الفرق منه وبين ما بعده
 وقول البعض همزتين تسع في القاموس ارطت الارض آخرت الارطى كارت
 ارطاه وهذا من الجوهري اه ولعل اللفظة الثانية هي مراد الشارح بقوله
 وقيل أيضا ارطت الارض (قوله وكذلك الاول لا قبل الخ) على هذا القول
 اقتصر في القاموس قبل الاول الجنون أو شبهه أني كعني فهو ما لوق وما لوق

فانه لا يقصّر بزيادته الا بدليل كما ساقى بيانه
 وقيل الثلاثة نحو اكل ونهض ونحو اصطلح
 ومرزجوش وقيل الاصله نحو امان ومعزى
 وقيل التحق نحو ارطى فانه مع في المدحوخ به
 ما ذكره ومرطى فن قال ماروط جعل الهمزة
 أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل
 الهمزة زائدة والالف بدل من ياء أصلية
 قوله على الاول فعلى والله زائدة للالحاق
 فلو سمى به لم يتصرف العلية وشبه التائيت
 ووزنه على الثاني فاعل فلو سمى به لم يتصرف
 للعية ووقت الفعل والقول الاول انظر لانه
 تصاريفه كدخانهم قالوا ارطت الاديهم اذا
 دقته بالارطى وارطت الابل اذا اكنته
 وارطت الارض اذا انتتته وقيل أيضا
 ارطت الارض اذا انتتته الا يطوي وكلمه
 الاول لا قبله

قوله ربه جعل الالف
 كسكونه مضبوطة فلهذا لا يثبت في الراء
 كسكونه مضبوطة فلهذا لا يثبت في الراء

من آتى فهو مالوف إذا جاز قالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولّى إذا أسرع فانهزة زائدة والواو أصل وقوته فعل والاول أخرج وكذا الأتكنى شوع من القر ردى مدار بين ٢٩٨ أن يكون اضلى كاجلى وفعل كقولى ويخرج به أيضا فهو موسى فان فيه

تحفة الاصالة والزائدة ولكن الاربع الزيادة كما مر (تدبهات) ه الاوّل محل الحكم بزيادة ما استكمل القيد المذكورة من الحرفين للمذكورين مالم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة على يقتضى الدليل كما فى ميم مر جيل وشقور وجرى ميمى حكم باصالتها حتى يحذف بعدها ثلاثة أصول اما مر جيل فذهب سيبويه واكثر النحويين الى انه اصل لقولهم مر جيل المائل الثوب اذا نسجه موشى موشى يقال المر جيل جال ابن خروف المر جيل جوب يصعل بدار ابن كراجل وهى قدور الصاس وقد ذهب ابو العلا المعزى الى زيادة ميم مر جيل اعتمادا على الاصل المذكور وجعل ثوبها فى التصريف كثوبت ميم فمكن من المصنعة وتعدل من المتديل وقد ربح اذا لبس المدورة والميم فيها زائدة ولا جلة فى ذلك لان الاكثف هذا اسكن وتدل وتدرب حال او عتيان هو الاكثف كلام العرب واما مقفور فم سيبويه فيه قولان اسد هما ان الميم زائدة والاخر انها اصل لقولهم ذهبوا يتغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكثرة واما مر جى فذهب سيبويه الى أن ميم زائدة وذهب قوم منهم الناطل الى انها اصل لقولهم كسا ممرزود ممرزوكافى همزة زائدة وهو الذى يكون تعالقه لصف رايه والذى يجعل دنة تعالدين غيره ويقله من صغيره ان حكم باصالة همزة

اله (قوله من آتى) بالبناء لتبهيول كما مر (قوله وقيل هو من ولّى) بالبناء للفاضل حال فى القاموس ولّى يلقى أسرع وفلا تاملنم خفيا وبالسف ضربه وفى السير والكذاب استقر (قوله وورنه افعل) أى على التثنية وأما على الاوّل فوزنه فوعمل (قوله وكذا الاوتكى) بنوثة بين الواو والمكاف وأتمه زائدة قطعا فليس الكلام فيها وانما الكلام فى الهمزة مع الواو (قوله كاجلى الخ) تقدم ضبط اجلى وخروقى وتفسيرهما فى باب آف التائت (قوله تان ميم الخ) كان المناسب السابق أن يقول تان الله محتملة للاصالة والزائدة ولكن الاربع الاصالة فتكون الاربع زيادة ميم (قوله ونحوه) كالتفسير والجمع واللغات كما ساقى فى دلائل (قوله كما فى ميم مر جيل وشقور ومر جى) المر جيل يكسر الميم وسكون الراء وفتح الميم السطو والقدر من الجارة والصلب والمغفور يضم الميم وسكون الفين المنهضة وضم القامضى ينضه التمام والضم ولزم كالمصل والمرعى والمرعى يكسر الميم وسكون الراء وكسر الفين المهيطة وتشديد الزاى فان خفضا ممددت وقد تنفع الميم فى الكل الرتب التى تحت شعر الفز كذا فى القاموس وبه يصلح فى كلام البعض من النخل (قوله على ان) أى مع ان (قوله لقولهم مر جيل الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لتقالوا رجل الحائك الثوب بهذا (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى عرنا (قوله يقاله المر جيل) أى يطلق عليه ذلك على طريق الجواز وحذف أداة التشبيه كالتعبير عبارة ابن خروف الائمة (قوله وهى قدور الصاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا من القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى الصاعدة المذكورة فى قول الناطل وهكذا همز وميم سابقا الخ (قوله اذا لبس المدورة) يكسر الميم وسكون الدال المهيطة وفتح الراء نوع من التسباب الصوف كافي القاموس (قوله لان الاكثف هذا اسكن الخ) أى غلبت الميم فى هذا فائتة فى التصريف لروما بخلاف الميم فى مر جيل فقام مر جيل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتغفرون) أى ولو كانت حيم زائدة لتقالوا يتغفرون (قوله منهم الناطل) أى فى ضربه هذا الكتاب قال المرادى وأزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة فى مرعى أى فى كافى الجمع (قوله مرعزودن مرعز) بتشديد الزاى فهما (قوله وكافى همزة اتمة) عطف على قوله كما فى ميم مر جيل وهو همزة مكسورة فم شديدة فعن مهيطة (قوله وهو الذى يكون تعالقه لصفه الخ) زاد السارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس

على ان بعدها ثلاثة اصول فوزنه فعلة لا أصفحة
 لانه صفة وليس في الصفات اصفحة وانتر مثل
 اتعة وزنا ومعنى وحكا وهو الذي بانر لكل
 من يأمره لضف رأيه ويشال أيضا **الخ**
 وانتر ومعنى الشاني أفهم قوله سقاها لايحكم
 برأدهما متوسطين ولا متأخرين الا بدليل
 ويستغنى من ذلك الهززة المتأخرة بعد التأني
 وقبلها الاكبر من أصلين كاسا في في كلامه
 فقال ما حكم فيه زيادة الهززة وهي غير مصدرة
 شمال واجبتا ومثال ما حكم فيه زيادة الميم
 وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما
 التحال قاله ليل على زيادة همزة متوسطة
 في بعض لغاتها وفيها عشر لغات فقال وثأمل
 بتقديم الهززة على الميم وشمال على وزن فزالي
 وشول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل
 بالسكان الميم وشمل على وزن مصيل وشمال
 على وزن كساب وشمل على وزن طويل
 وشمال يشديد اللام واستدل ابن عصفور
 وغيره على زيادة همزة شمال بقوله لم شملت
 الرمح اذا هبت شمالا واخر من بانه يحتمل أن
 يكون أصله شملت فنقل فلا يصح الاستدلال به
 وأما احبنا قاله ليل على زيادة همزته
 سقوطها في الحسب قال حبيب طه اذ استخ
 وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص
 ودميلص وهو البراق فتقولهم درع دلامص
 ودميلص وذلك انه اذا ذهب ابو عثمان الى ان
 الميم في دلامص أصل وان وافق دلامصا
 في المعنى فهو عندهم باب بسيط وسبيل وأما
 زرقم وبابه فهو ستم ودلهم وشبرزم وصيهم
 ودرهم تالها من الزرقم

الى الطعام من غير أن يدهي والذي يقول أتا مع التماس (قوله على ان بعدها)
 أي مع ان بعدها (قوله وحكا) فيحكم بأصله همزة كلمة (قوله وهو)
 الذي يأتي الخ) لاجل البعد قوله ومعنى الآن يجعل معنى آخر أصح مما سبق
 لانه قنائل (قوله بعد آت وقبلها اكبر من أصلين) أي كافي حرا فان همزته
 زائدة وان كانت في الآخر وقوله كاسا في في كلامه أي في قوله كذا همزة آخر بعد
 آت الخ (قوله واجبتا) بالهاء والطاء المهملتين أي استغنى بطلته (قوله)
 دلامص) بضم الدال المهملة ونقص اللام آخره صاد مهملة وسفسره الشارح
 (قوله وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شولما يجوز (قوله على وزن)
 فزال) بفتح الصاد ونقص الدال المهملة وموخر الرأس ومقد العذار من القوس
 خلف الناحية كافي القاموس (قوله على مصيل) بفتح الصاد المهملة وسكون
 التنبيه وفتح القاف جلا السوف (قوله يشديد اللام) أي مع فتح الشين
 وسكون الميم وفتح الهززة (قوله شملت الرمح) أي تحوت شمالا وبابه دخل
 اه مختار (قوله فنقل) أي نقلت حركة الهززة الى الميم ثم حذفت الهززة
 (قوله في الحسب) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكتد حتى تنفخ ذلك بطونها
 ولا يخرج ما فيها وقال ابن السكيت هو أن تنفخ بطنها من أكل الذرق وهو
 المندقوق صحاح (قوله حبيب طه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دمالص
 ودميلص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودميلص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل
 منهما لغة في دلامص كاسط من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا
 وكل بضم الاوّل وفتح الثاني مخففا وكسر ما قبل الآخر (قوله وهو البراق)
 بفتح الموحدة وتشديد الزاء (قوله دلامص ودميلص) الاوّل كتاب والتاني
 كأمير كافي القاموس (قوله ودميلص انا) ظاهر قول القاموس التقديم
 التلين والقليل ان لام دلمسته حذقة (قوله في دلامص) زاد المرادى
 وأخواته (قوله من باب بسيط وسبيل) الاوّل ككتف والتاني كهزير كافي
 القاموس أي من المقارنات المتفقة في معظم الحروف غلبت الزائدة بل هي
 أصلية اذ هي ليست من حروف ساكنونها ولا من أصل (قوله واما زرقم
 وبابه) أي من كل ثلاثي زيني آخرهم تكميرا للفظ ومبالغة في المعنى والزرقم بضم
 الزاي وسكون الراء وض القاف التشديد الزرقم والسهم بوزن الزرقم الكبير الجيز
 والمقدم الى المهملة مكسورة لاما سكة وخاف مكسورة الجوز والناقة المسنة
 المكسرة الاسنان والضرمضاد مجهول انزاي قال في القاموس كبرج

والسنة والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو الخيل يقال نافذة ضرزة أى قليلة اللبن والانتساح والدرد وهو عدم الاستئناس والوصف منه أُرْدِرَ ودُرِقَ الثالث أنهم قوله ٣٠٠ تأصيلها تحقفاً منها إذا سبق ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها

احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتها
الابدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل
وهو المعروف من أن الهمزة والميم إذا سبقا
ثلاثة أحرف أحدهما يحتمل الإصالة والزيادة
أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وإصالة ذلك
المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك
يحكم بزيادة همزة أفعى وايدع وميم موسى
ومرودوباء في جميعه عن سيبويه قولان
أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على إصالة
الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه
كما حكم بإصالة همزة أرطى فمن قال أديم
ماروط وهمزة أولى فإن قال أين فهو ماروط
يتأنيق وإصالة ميم مهدد وماج وزيادة أحد
المتلين إذ لو كانت معه زائدة لكان مفتحلاً
فكان يجب ادغامه وأجاز السراى في مهدد
وماج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما
شاذاً كافاً لا أجل في قوله الجديقة النلى
الأجل = الرابع تزد الهمزة في الاسم أولى
كاسم ومائة كشامل وثلاثة كشأل ورابعة
كخطاط وهو القصير ونماسة كمراد
وسادة كعقرباء وهي بلد وساعة كبرناسا
والبرناسا الناس والميم تزد أولى كرحب
وثانية كدملس وثالثة كدلمرس ورابعة
كزرقم وخامسة كضباب لأن من الضبر وهو
شدة الخلق ذهب ابن عصفور إلى أنها في
ضباب أصلية قال في الصحاح الضباب بالضم
الشديد الخلق من الأسد اهـ (كذا الشعمو
آخره أجب = أكثر من حرفين لفظاً وادفع)
أى يحكم بزيادة الهمزة أيضاً بالراء إذا وقعت
آخرها أدفع قبل ثلث الألف أكثر من حرفين

وجعفر المسنة من التوق أو وقتها بقية شباب أو الكسرة القليلة اللين وأفعى ضرزم
كزرج شديدة العضم وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من التوق القليلة
اللين مثل الضرز قال ونرى أنه من قولهم وجعل ضرز إذا كان بخيلاً والميم زائدة
وقال غيره الضرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ ضلم
من كلام القاسموس أن قول البعض بكسر الصاد والراء وتشديد الزاى خطأ
والصحيح بضم القاسموسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسخ
كفعل وقسم منع وجعل فسخ كفعل وقسم واسع الصدر والدرم بالاهمال
وكسر الدالين وسكون الراء المراتى تى وتذهب بالليل والناقطة المسنة (قوله
والسنة) يقتضيان وهو الدير (قوله والضرز) ينطه الشارب بضمه بكسر الصاد والراء
وتشديد الزاى وكذا هو في القاسموس (قوله والدرد) يقتضيان (قوله ودرد) على
وزن فرح (قوله أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كافى عبارة المراد لآن
جواب إذا لا يدر بان المفتوحة والتكف لتخصه بأنه على حذف القاسموسجلى
أن المفتوحة ومعها وليا فى تأويل مصدر مبتدأ والخير محذوف وأعلى حذف الحاء
وقراءة أن بالكسر يعكسه أن حذف الضافى مثله لا يجوز فى الاختيار (قوله
أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أى الحكم بزيادة الهمزة والميم وإصالة
المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره في
شرح قوله أن لم يقع كما هو الخ (قوله يحسن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد التون
القرس (قوله فيعين قال) أى فى لغة من قال أديم ماروط أى وأما فى لغة من قال
أديم صرطى فبالعكس (قوله وإصالة ميم مهدد وماج) الأقول بدالين مهملتين من
اسمائهن والثاني بيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا فى القاسموس (قوله
وزيادة أحد المتلين) أى للاحق بجعفر ولو قال نالى المتلين لكان أوضع (قوله
أذلو كانت ميمه) أى الذى كرو من مهدد وماج (قوله كخطاط) بضم الحاء
المهملة وتضخيف الطاء المهملة (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون
القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناسا) بفتح الموحدة وسكون الراء
بعدها تون ثم سين مهملة كذا فى الدمامين وغيره فتقول البعض بضم الميم وفتح
الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الصاد المجهدة وفتح الموحدة وكسر
الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء المجهدة وسكون اللام (قوله من
الاسد) على صيغة الجمع (قوله أذك) مفعول رد وقوله لفظها أى الألف
(قوله بزيادة الهمزة) أما للاحق كعلباً موقباً وأولاً بدال من ألف التائين

وهو ضمة الهمزة
على الأصح والفاء
اهـ

مخو جراء وعليا وقرعما فخرج بقيد الاسر الهمة الواقعة في الحشو وقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف فانه لا يقضي
بزيادة هاتين الابدال كما سبق في شغلنا واجبتا وقيد اكثر من حرفين ٣٠١ نحو ما وشاء وكسا وورداء الهمة في ذلك ونحوه

أصل أو بدل من الاصل لازدانة (تبيه)
مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمة
يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع ناصلة
الحروف التي قبل الالف كلها أم قطع
باصلة حرفين واحتل الثالث وليس كذلك
لان ما آخر همة بعد ألف بينها وبين الفاء
حرف مشدّد نحو ملء وحواء أو حرفان
أحدهما لين نحو زياء وقوباء فانه يحتل
لاصالة الهمة وزيادة أحد المثلين واللين
وليكسر فان جعلت الهمة أصلية كان
شلا فعلا وكحوا فعلا من الحوايز وان
جعلت زائدة كان سلا فعلا وحوا فعلا من
الحوة فان تأيد أحد الاحتياين بدليل حكم
به والى الآخر ولذا حكم على حوايمان
هزمة زائدة اذ لم يصرف وبأنها أصل اذ
صرف نحو حولا الذي يعانى الحيات والاولى
في هزمة شلاء أن تكون أملا لان فصلا في
الثبات أكثر من فعلا فلو قال الناطم أكثر من
أصلين لكان أجود انتهى (والنون في الآخر
كالهزم) أي فمقتضى بزيادتها بالشرطين
الذكرين في الهمة وهما أن يسبقها
ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين
نحو عثان وعثمان بخلاف نحو أمان وزمان
وسكان وبشرط زيادة النون مع ما ذكرنا
تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست
بتخفيف أصل

لا لتقاسها ساكنة مع الالف قبلها كصراء وجراء (قوله نحو جراء الخ)
عقد الامثلة إشارة الى انه لا فرق بين هزمة الاخلاق وهزمة التآييد ولا بين ما قبل
أنه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه
(قوله كما سبق في حناطه) الذي سبق له في حناطه انما هو ذكر زيادة هزمة دون
الدليل على زيادتها كقولهم عبارة والدليل على زيادة هزمة سقوطها في بعض
التصاريق كالطوط وقوله واحتفظا هزمة سبق له ذكر زيادة هزمة وأن
الدليل على زيادة الهمة والنون قولهم حط بطنه (قوله فاهمة في ذلك ونحوه
أصل) كما في شامع شاة أو بدل من أصل كما في ما وكسا وورداء فان هزمة ما بدل
من هاء وهزمة كسا بدل من واو وهزمة رداء بدل من ياء كذا قال سمر وأقره شجنا
والبعض وفي كون هزمة شاة أملا غير منطوية عن شيء فطرقان الظاهر أنها منقلبة
عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء هزمة بدليل قولهم في المفرد أصله
شوهة وحسنه يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقرأ
شاه في عبارته بصيغة الفعل الماضي فتدبر (قوله نحو ملء) بضم السين المهملة
وتشديد اللام مثل قول الفحل واحدة سلاء قال الدمايني ولا يصح القتل بسلام طروال
الاحتمال عنه بحكاية أبي زيد سلات الفحل سلاء اذ انزع سلاء ماى شوكه (قوله
نحو زياء) بزيادتين مكسورا وأولاهما الأرض الفلظة (قوله وزيادة أحد
المثلين) أي في نحو صلا وسحوا واللين أي في نحو زياء وقوباء (قوله من
الحوايز) لم اظفر بنص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه
وحده لانه ثمة تساهل كما لا يخفى على محاسن حاشيتنا بل النفس الآن أميل الى
الكسر لكثرته في أمثال هذه الفلظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية
والرعاية والسرابة والولاية (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد
الواو وسواد الى خضرة أو جرة الى سواد (قوله اذ لم يصرف) لا تمنع الصرف
يدل على كونها هزمة التآييد وهي زائدة (قوله فلو قال الناطم أكثر من أصلين
لكان أجود) أي ليضح ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعتراه البعض
بان هذا أيضا لا يبعد اشتراط تحقيق أصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق
بكون الثالث غير محقق الاصاله ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة
وله من أصلين فيستغاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله انه تكون زيادة
الخ) الظاهر ان هذا الشرط في الهمة بأشباع أنه لم يذكر فيها (قوله
البدت بتخفيف أصل) يعني الفاء لا مطلق أصل والالتماع قوله وهذا الشرط

أي لم يكن فرق بين حناطه وبين حناط
التي في التبيين أن فيه خلافا بين كون
قوله أصل أو بدل من

فانزلون في نحو جحان أصل لازمة وهذا الشرط مستقاة من قوله ما جأوا حكم تاصيل حروف عدم وقد اقتضى الإطالة أنه يقتضى
 زيادة التون عتياً فها يتوسط فيه بين الالف والقاء حرف مشد نحو حسان ورمأن أو عرف لين نحو عتيان وعنوان وهذا الإطلاق
 على وفق ما ذهب إليه الجهور فأنهم يصحكون بزيادة ٣٠٢ التون في مثل حسان وعتيان لأن يدل دليل على أصالة الجعليلد لا المتبع صرف
 حسان على زيادة تونه في قول الشاعر
 ألامن مبلغ حسان عني

تور عتيا
 على التصحيح

مغلقة تدب على عكاظ
 لكنه ذهب في التسهيل والكفاية إلى أن
 التون في ذلك كله مرة في نسأوى الاحتمال
 فلا يلحق أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له
 أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب بعض
 المتقدمين وزاد بعضهم زيادتها آخر اشراط
 آخر وهو أن لا تكون في اسم مضعوم الأول
 مضعف الثاني اسم الثابت نحو رمان فغعلها
 في ذلك أصلاً لان فعالاً في اسماء الثبات أكثر من
 فعالان واليه ذهب في الكفاية حيث قال
 بغل عن الفعلان والقفلاد

في التنبه للفعال كالكلام
 ورد بان زيادة الالف والتون آخر أكثر من
 يجيء الثبات على فعال ومذهب الخليل
 وسيبويه أن تون رمان زائدة قال سيبويه
 وسأله بعضي الخليل عن الرمان إذا جى به
 فقال لا أصرفه في المعرفة واجعله على الأكثر
 إذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش
 تونه أصلية مثل قرص وحسان لأن فعالاً
 أكثر من فعالان يعني في الثبات والهجوع
 ما ذهب إليه للمأذ كره بلي لتوحياتي
 الاشتقاق قالوا أرض من مئة لكثرة الرمان
 ولو كانت التون زائدة لقالوا مئة (و) التون
 (في نحو غضنفر) وعقتل وقرن غفل وجبناً
 وورتل مما هو فيه متوسط وطوطه بن أربعة
 أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم
 (أصالة كتي) مكنى مجهول فيه ضمير التون
 هو المنقول الأول ناب عن القاعل وأصالة
 نسب المنقول الثاني أي أطردت زيادة التون فيما تضمنه القيد والد كورة ثلاثة أمور أولها ان التون في ذلك
 وأهية موقع ما يفتت زيادته كما يجتمع

استفاد الخ قائل (قوله في نحو جحان) بكسر الجيم الأولى واصله جحجن
 كجسم قال في القاموس الجناح عظام الصدر الواحد ججن وججنه وفتحان
 وججنون بالضم (قوله وهذا الشرط مستقاة من قوله الخ) أي لأن أصل
 نجحن ججن كجسم على ما مر (قوله بزيادة التون عتياً) أي زيادة متعينة
 (قوله نحو عتيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح الضمة ذاب ثبت
 كافى القاموس (قوله بدلالة) متعلق بصحكون وفي بعض النسخ اللام وفي
 بعضها بالكاف وهي للتعليل أو مجرد التنكير (قوله الامن مبلغ الخ) قاله أمانة
 ابن خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر يتجوهب احسانا رضى الله تعالى عنه
 والالتبس به ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المخلقة المحمودة من بلد
 الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيسى ومغلقة بفتحين مجتنبين
 وتدب بضم الدال المهملة تسيير (قوله فكان ينبغي له) أي على ما ذهب إليه
 في التسهيل والكفاية وقوله بذلك أي بان لا يتوسط بين الالف والقاء حرف مشد
 أولين وقوله وهذا أي ما ذهب إليه في التسهيل والكفاية (قوله زيادتها) أي
 التون (قوله ما جأه على الأكثر) مصطفة على معاول أي ما تضمنته الصرف
 إذا كان علماً جاعلاً على الأكثر وهو زيادة الالف والتون وقوله أفلم يكن الخ كذا
 بخط الشارح على أنه تعطيل العمل على الأكثر أي لا ليس له علامة يعرف بها حال
 تونه وفي نسخ إذا (قوله مثل قرص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد
 البابو ج وعشب ربي والورس قاله في القاموس (قوله وحسان) بضم الحاء
 المهملة وتشديد الميم آخره ضاد مجع (قوله للمأذ كره) أي لردة كما مر بان زيادة
 الالف والتون آخر أكثر من يجيء الثبات على فعال (قوله لقالوا مئة) نقل
 شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله
 وقياس ضبطه من مئة بفتح الميم وسكون الراء) اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله
 وعقتل) بضم المهملة وفتحة عينين بينهما تون يطلق على الواوى العظيم التسع وعسى
 الكتب المتراكم (قوله وورتل) بفتح الواو وراز وسكون التون وفتح الضمة فوقية
 الداهية والامر العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله ثلاثة أمور) ليس
 من مدخول أي لعدم كلام المصنف ان الأطراد لك الامور الثلاثة وقول البعض
 الآن يقال هو مستقاة من لفظ نحو لا يحنى فاده (قوله كما يجتمع) بفتح
 السين المهملة والميم وسكون الضمة وفتح الهمزة المجع بعدها عين مهملة السند
 الكريم الموطأ الأكاف والنشجاع والذئب وانخفيف في حوامجة والسيف

قوله
 السيد ع بالذال المهملة كافى القاموس خلافًا للصحي فانه نسب

(قوله ووافدوكس) بفتح الفاء والهمزة وسكون الواو وفتح الكاف
بعدها سين مهمله الاسد والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن
الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فحمل ما في كلام البعض من الخطب (قوله
وألق بعدا فتر) بضم العين المهمله وتختف الهمزة وسكون الفاء بعدها
راء الاسد والظلم الشديد من الابل (قوله وبخادب) بضم الخيم وتختف
الخاء المحبة وكسر الهمزة وسكون النون وفتح الواو وسكون الهمزة وسكون الفاء بعدها
بفتح المشين والراء وسكون النون وفتح الواو وسكون الهمزة وسكون الفاء بعدها
بضم الشين وتختف الراء وكسر الواو وسكون الهمزة وسكون الفاء بعدها
بفتح السين وفتح الفاء بعدها سين محبة (قوله ويرافش) على وزن
غلايط (قوله عرفضان) بفتح العين المهمله والراء وسكون النون وفتح الفاء
بعدها صاد مهمله (قوله وعرفضان) بضم العين وفتح الراء وسكون النون
وكسر الفاء (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) فهو محتمل فان اشتقاقه
من الجلفة كما تريد على زيادة نونه فيجعل عليه غيره كشرئت (قوله فهو منهل)
ينون فيها اثنين محبة كعصر الذئب (قوله لكان وزنه فطلى) بكسر اللام
الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المحبة وسكون النون وفتح الهمزة وسكون
وكسر الراء بعدها حقة فسين مهمله من أسماء النهر (قوله وعندليب) بفتح
العين المهمله وسكون النون وفتح الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون
طائرمصوت انواعا يقال له الهزار جمعه ضادل وعنادب كافي القاموس (قوله
حظلت الابل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحظيل (قوله
وعنسل) بفتح العين المهمله وسكون النون وفتح السين المهمله (قوله من
الصلان) بالتصريك وهو الاضطراب (قوله وعمرند) بفتح العين المهمله وسكون
الراء وفتح النون بعدها الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون الراء
(قوله وكهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهمزة وفتح الواو وسكون الفاء
عظيم والشعر الغض السنبلة طالع في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي
بفتح الباء (قوله ولعدم الظلم) أي مع دخول أمضى البابين والافقدم الظلم
لازم على تقدير الزيادة أيضا إذ كالميل في الأوزان فطلى بضم اللام الاولى المشددة
ليس فيها فاعل بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما ترى (قوله فهو غريق)
بضم الفين المحبة وسكون الراء وفتح النون وسكون النون وفتح الفاء وسكون
الهمزة ويطلق على غير ذلك كافي القاموس (قوله وتظيل) بكاف مخفومة

ووافدوكس وألق عذافر وبخادب نانيا
أثم اتعاقب حرف اللين غالباً لقولهم للظلم
الكفين شرئت وشرابت وللغنى جرفش
وجرافش ولذبت عز نقصان وعرفضان
أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصرف وجدته
فيه زائدة فيجعل غيره عليه وقد سرج بالقييد
الاولى النون الواقعة آخر لسانها أصل فهو
نهشل لأنهم قضى زيادتها دليل كافي فهو
نرجس لأنهم لو كانت أصلاً لكان وزنه فطلى
وهو مفقود بالقييد الثاني فهو قنطار وقد يله
والآن يقضى دليل بالزيادة كافي فهو عنيس
لأنه من العنوس وحظلت لتناولهم حظلت
الابل وعنسل لأنه من العسلان وعمرند لأنه
من قولهم شيء عمرد أي صلب وكهبل لقولهم
فيه كهبل ولعدم الظلم على تقدير الإصالة
وبالقيد الثالث فهو غريق وهو السيد الرفيع
وخرنوب وكأى لالنون أصلية أدليس فيه
الكلام فيضليل ولافتنول ولا فطنليل

فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فوحدة مكسورة قضية ساكنة فلام اسم موضع
 باليسن كذا في التصريح (قوله نحو بطن) بفتح العين المهملة والياء المهملة
 والنون بعدها عين مهملة الجبل الضم الشديد (قوله كعدس) بفتح العين
 والهمزة المهملة وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة التشديد من الالي وغيرها
 والشمس الخلق والضم الفلظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو
 خلاف ما في نسخ القاموس العجيبة (قوله نحو غنظ) بفتح الصاد المجهمة
 والقاء وتشديد النون اخره طاء مهملة كافي القاموس والياء ماق وضمه البعض
 فضبطه بالعين المجهمة بدل القاء (قوله وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون
 بعدها كاف (قوله من الضفادع) وهي الجهل وضف الزاي وضفامة البطن
 والفعل كسكر اه خاموس (قوله والزلزل) بفتح الزاي وسكون الواو
 مشي الغراب ومثريتا المنكير في المشي والتبصر (قوله عبوزان) بفتح العين
 والموحدة وسكون الواو وفتح التثنية وضمها يقال له عبوزان بالضم مكان الواو
 نبات طيب الرائحة (قوله والتا في التايت الخ) قد فهم اقتصاره على حاذكر
 ان تا ترجمان بفتح التاء والياء وضمها وفتح التاء موزم الميم وهو المصدر للسكن
 أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه شواهد في بقية تصاريح الكامة وهو محذوف وقيل
 عربي (قوله ككضرب) حل الشارح التايت في النظم على مايم تأيت
 الاسم وتأيت الفعل وكان عليه يستند ان يدخل فيه تأيت الحرف أيضا كرت
 وتمت ولان قال ابن هشام عندي أن تاء قامت وشعرها لا تعدي هذا الباب لانها
 كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلة ومسلات فانها جزء كلمة وليذا يهلها
 الاحراب (قوله وضرب) كذا في نسخ باتاء المروطة بمعنى المرة من الضرب
 وفي نسخ بناء مجرورة على انه فعل مبنى للجهول وقوله قبله كضربت بالياء للفاعل
 فلا تكرار وأما ما توهم من انه بناء مخاطب مكسورة فخطأ اذ هذه التاء اسم لانها
 فاعل والكلام في الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابلة فلان الاول
 أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عباد كون التاء على هذا ليست حرفا زائدا
 ظاهر الثاني أن الجموع هو الضمير فتكون التاء جزءا وقد يقال كونها جزء الاسم
 لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام بعد من
 سرور المضارعة الاتاء ولا فرق بينهما وبين غيرها اه (قوله وذلك) أي
 نحو الاستفعال فادفع قول ابن هشام انها جئت عليه نعم فانه التبيين على زيادة
 السين في الاستفعال وسبب الشارح عن هذا (قوله وفروهما) من الفصل

نحو الرابع نحو محض فانه تعارضت فيه زيادة النون
 مع زيادة التضعيف قلب التضعيف لانه اكثر
 وجعل وزنه فاعل كعديس قال أبو حيان
 والذي اذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه
 فعل والذليل على ذلك انما وجدنا النونين
 مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو غنظ
 وزونك ألا ترى انه من الضفادع والزلزل
 ففصل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك
 (تنبهات) ه الاول في ممازاد فيه النون
 باطراد ثلاثة مواضع المضارع كضرب
 والافعال وفروهما كالانطلاق والانعزال
 كالامر فحما وانما تنك عن الوضوح ه
 الثاني انما لم يذكر النونين وقون التثنية والجمع
 وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوفاية
 ونون التوكيد لان هذه زيادة مقبولة ومقصود
 الباب غير الزيادة المحتاجة الى تغيير لا اختلاطها
 باصول الكلمة حتى صارت جزءا منها
 ه الثالث اعلم ان النون تزداد اولي نحو ضرب
 وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غنظ ورابعة
 نحو وعش وخامسة نحو عجمان وسادسة
 نحو زعفران وسابعة نحو عبوزان اه
 (والثاني) تزداد في أربعة مواضع (في التايت)
 كضربت وضاربه وضربه وأنت وفروعه
 على المشهور (في المضارعة) كضرب
 (د) في نحو الاستفعال من المضارعة وذلك
 الانفعال كالاستخراج والاعتدال وفروهما

والوصف (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كرد و مرد ديون تا (قوله وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة مضافا على نحو الاستفعال اذ لا نحوها المطاوعة فلقد زيدته وأما لغة نحو ترسه بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة تقدير (قوله في تنصب وتقبل وعدا وتقبل) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المجهة آخره موحدة بنحو مجازي شوكه كشوك الفروع ومقرية قرب مكة والثاني بتامين فضاء كتنصب وقذف ودهم وجعفر وزبح وجندب ويقال تقبل كسكر التعلب أو جروده وكنصب مايس من الغيب أو سحر أو سبات أخضر والثالث بضم الفوقية وسكون الهمزة ففتح الراء يقال رجل فوثرأ وتدرأ ثم دفع وزع ومنعة والراء بفتح الفوقية وسكون الهمزة وكسر اللام شعروجه الأديم ووضعه وسواده كالقطعة وما أقصد السكين من الجلد اذا قشر اه قاموس مع زيادة من الدماميني فيه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تأريه والقصور اخرى (قوله وفي ترغوت) بفتح فسكون فتح فضم فاه ضينا السيد (قوله فلا تعاد الى الاستفعال الخ) نقضه الالوب يوم ان زيادتها حشوا باطراد اقل من زيادتها أولا وآخر باطراد وليس كذلك كاهو ظاهر (قوله والهيا وقتا) قال ابن هشام قد تقرر في باب الوقف ان للتاء في نحو طلبة ومسلية وأصل وانها منقلبة الى الهيا فلاتها هاء طلبة ومسلية وتقا فها زيدت فيه الهاء بل تعد فها زيدت فيه التاء لانها الاصل (قوله كله) الفقيه بعضهم فقال

باعترا الفسفة ابن مالك • وسلكا في أحسن المسالك
في أي يتباه في كلامه • لتطبع الشكل في نظامه
حروقه الخمسة قسم • وان تشا فسل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه اجمع • مركب من ثلث اربيع
وصار بالتركيب به كنه • وقد ذكرت لفظة تفهمه

(قوله أو وقتا) اراد الوقف البنا لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل معنى على حركة لازمة) أي لكلمة نحو هو وكيفية بخلاف المبني على حركة عارضة ليس بقدر يزول كالنهادي واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناءه) وهو التعلل الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستهامة المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاهم والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو ع ولم يمه وثرة وجازة في بعضه بمعنى ما عدا ذلك (قوله وانكر المبرد زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص هاء الكسب بدليل قوة قيامها في ولا جواب

والفعل والتفعّل كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المطاوعة) كقولهم تعادوا ورجعوا وفساقل تعادلا ولا يقتضي زيادتها في غير ما ذكر الابدليل واعلم انه قد زيدت التاء أولا وترا وحشا قاما زيادتها أولا فنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنصب وتقبل وتدرا وتقبل وأما زيادتها آخرها فيكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغوت ورجوت ومكوت وجبروت وفي ترغوت وهو صوت القوس عند الرمي لانه من الترم ووزنه تفعولون وفي عنكبوت ومذهبه سيمويه انون عنكبوت أصل لقولهم في بعضه العنكب فهو منبذ بهاي مذهبه بعض النحاة الى انه ثلاثي ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا خلا لظرد الاتي الاستفعال والافعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ونقصه زيادتها حشوا واذ به الاكثر الى اصلها في يستعور والى كونها بدلان الواو في كسا والهيا وقضا كله ولم تزد أي الهامسين حروف الزيادة كحسبوا لأن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد الا في الوقف على ما الاستهامة مجرورة نحوها وعلى الفعل المحذوف الألف من ما أو وقضا وعلى كل معنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناءه في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجازة في بعضه على ما تقدم في باب وانكر المبرد زيادتها

قوله وفي تنصب
سبويه في هذا
فروعه من القام
ولهذا ذكر في القام
جاء في القام
عليه

قد اورد
في باب
الافعال
في باب
الوقف
على
قوله

لغيره عن زيادتها في اعراف الخ (قوله البيان) أي بيان الحركة وبيان الالف
 أي كمال ما فيها كما تقدم في محله وقوله ولا مكان أي مكان الوقت الذي لا يكون
 الاعلى ساكن (قوله فهي كالنور وباء الجز) أي فهي زيادة مقبزة ومضود
 الباب غير الزيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لأنها محتاجة للتبيز
 (قوله والصحيح أنها) أي جنس الهاء لكن في ضمن غيرها السكت فلا ينافي قوله
 الا في التصديق أن لا تذكرها السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم)
 لتعليل لانه قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في
 أمات فصلاً في جماعه نص على جماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييداً لكون هاء
 أمات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريح من علامات الزيادة كما مر
 (قوله وقالوا في أم امه) يعني فكأن زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد
 (قوله قبزة) طائر وابهة هي الظلمة والبهمة والصكر البقرة اه قاموس
 (قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقلوا اتاعت بيم
 مشددة غير ما كتبه (قوله ثم حذف الهاء الخ) لانه عطف على محذوف والتقدير
 فاحذف أم امه ثم حذف الهاء الخ يجوز البعض أن يكون عطفاً على قوله وقالوا
 في أم امه وهو موهو ظاهر لما يلزم عليه من التساقط الواضح بين المتعاطفين لأن
 الشارح قال في باب المطفوف عليه ووزنها فاعلمه فصرح بأن الهاء زائدة وقال
 في جانب المطفوف في أم ووزنه فصرح بأن الهاء أصلية (قوله فبقي أم)
 أي بقي هذا اللفظ ولو قال في أم بالقلب أي فصار اللفظ أمالكان أضع (قوله
 فان ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى صاحب كتاب العين وحديثه
 في كلامه فظهر لأن ثبوت صاحبك يقتضي أن أم افزع امه وإن امه فقط فهو الأصل
 وعبرة المرادى عقب قوله ووزنه فصرح بأن أم تكون امه وأم من باب بسط وسيطر اه
 وفي ظاهرة التصريح بأو ثم ان ارجع اسم الإشارة إلى صاحبك وما يدل عليه الكلام
 السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسيطر) البسط ككتف
 الطويل وكذا السبط كزكريا في القاموس وأما السكت ففتح فكون وبقتين
 أو بفتح فكسر فليس بحق السطر بل هو قبيح المحدث كما في القاموس فلا يناسب
 أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيبنا (قوله ودمت
 ودمت) الدمث مثلثة ككتف السهل وكذا الدمث بضم الدال المهملة وفتح الميم
 وكسر المثناة بكسر الدال وفتح الميم وسكون المثناة وفتح الدال وسكون الميم وفتح
 المثناة كذا في القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة

وقال انما الحق في الوقت بعد تمام الكلمة
 لسان كافي نحو ماله ويا زيدا ولا مكان كما
 في خصوصية وقوله كقده فهو كالنور وباء
 الجز والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن
 كانت زائدة تبالغة والدليل على ذلك قولهم
 في أمات أمات ووزنه ففكها لأن جمع أم
 وقد قالوا أمات واهاء في الصائبين يعقل
 واسماها فيما لا يعقل وقالوا في أم امه
 ووزنها ففكها وأما زان النمر ارج أن تكون
 ووزنها ففكها وأما زان النمر ارج أن تكون
 أصلية وتكون ففكها مثل قبزة وباء ويقوى قوله
 كما سكتاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمات
 أما جسي اقتضت ثم حذف الهاء فبقي أم
 ووزنه ففكها ثبت هذا فأم وامه أصلاً
 مختلفان كسبط وسيطر ودمت ودمت ككون
 أمات على هذا اجمع امه وأمات جمع أم
 وما ذهب إليه ابن التراجيع من ضعف لانه
 خلاف الظاهر وأما سكتاه صاحب العين فلا
 يصحح بها المناقشة من الخطأ ولا اضطراب قال
 أبو الفتح ذاك كرت بكاتب العين وما شيبنا أبا
 على فاعرض عنه ولم ير ضمه لما فيه من القول
 المرود والتصريف السليط

في امهة وهو أم دون غيره وأجهم مع قلة يلبس وبسط وقلة شجنا السيد (قوله)
 في قولهم أهرقت الماء بفتح الهاء وسكونها كما في ذكر باعلى الشافية (قوله)
 والاصل) أي أصل أهرق يهرق أهرقة (قوله منقبة عن المياه) أي
 انحر كما يجب الأصل وانفتاح ما قبلها الان (قوله وأصل يريق يوريق)
 ان كان مراده الأصل الاقل كان يوريق يسكون الراء وكسر الباء بعده وعلبه
 يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو ينقل كسرة الباء الى الراء وان كان
 مراده الأصل الثاني كان يوريق بكسر الراء وسكون الباء بعده وعلبه يكون
 الشارح تاركا للأصل الاقل وهذا القرب الى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة
 هاء بدون أن يقول وتقلوا كسر الباء الى الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء)
 هذا يفيد أن الهاء تزد في المضارع من أول وهلة وانما هي فيه بدل من مزيد
 بخلاف الماضي والمصدر فتدبر (قوله وانما قالوا يريقه الخ) في عبارته عندي
 سزاوة لانه هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله أو ابالها بدل من الهمزة مع
 وضع الهمزة بالكسرة في مثل يريق ويحيزو بكرم غنى العبارة أن يقول وانما قالوا
 يريقه وهم لا يقولون يوريقه ثلثة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله أبدلوا من
 الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة غنى العبارة أن يقول وانما قالوا يريقه ولم يقولوا
 يوريقه استغناء للهمزة عن يريقه وطرد اللباب في بقية الصور فتأمل (قوله)
 وقالوا أيضا الخ) بيان لثقة تالفة جاءت على وزن أفضل فاعضلا (قوله لما
 أبدل الهمزة) أي التي في المضارع لعلها السابعة وقوله فادخل الهمزة عليها أي
 في الماضي والمصدر (قوله وأسكنها) قد منعنا ذكر بان في هاء أهرق الكزن
 والقنح (قوله في حركة) بكسر الهاء وسكون الراء ففتح الكاف كبدونة كافي
 القاموس فبسط شجنا السيد والبعض لا يفيد ذلك فيه فطر (قوله لانه تاركا)
 في القاموس الركل شريك القرس برجل لعدو له وبابه نصر كما يفيد قاعدة
 القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل هذا المعنى لا يستحققة الى الدابة
 فخل الفصل في عبارة الشارح سبق المعجول وأما قول البعض قوله لانه تاركا في
 مشأى أتاني فيه فطر كما عرفت من كلام القاموس (قوله في هلم) كدرهم
 وفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هلمع كسكر طاس (قوله ومجرع)
 بالراء كدرهم وجعفر وأما مجرع بالراء كدرهم فالبان فعمل من المجرع كذا
 في القاموس وهذا مما عرفت على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هلمع)
 صوابه فعمل كافي بعض التسخ (قوله من المجرع) قال في الصحاح المجرعة

وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فاعلموا أهرقت
 أهرقة والاصل أراق يريق أراقه وألف أراق
 منقبة عن الباء واصل يريق يوريق ثم أبدلوا
 من الهمزة هاء وانما قالوا يريقه وهم
 لا يقولون أريقه لاستغناء الهمزة عن هاء
 أيضا أهرق الماء يهرقه أهرقا ولا جواب
 للمزيد عن زيادتها في أهرق الادعوى الغلط
 من فاعله لانه لا بدل الهمزة هاء فوهم أنها
 فاعلة الكلمة فادخل الهمزة عليها وأسكنها
 وادعى التخليل زيادة الهاء في حركة وانما
 فعمولة وهي الضميمة الوركين لانه تاركا في
 مشأى والاكتنون على أصالتها وانما
 فعملية وقال أبو الحسن انها زائدة في هلمع
 وهو الاكول ومجرع وهو الطويل فهما
 عند هلمع لان الأول من البلع والثاني من
 الجرع وهو المكان السهل

وجه الجفاعة ان العرب يقول في الهجر
 هذا أجبر من هذا أي طول وكذلك تقول
 في مقامه وهو الاسد والغضب الطويل أيضا
 ويجوز أن تكون زائدة في سلب وهو
 الطويل لأن السلب الطويل قال قرن سلب
 وسلب أي طويل ويجوز أن يكون من باب
 سطر وكتب (تسب) التصني أن لا ذكرها
 وحده وضوئا
 في نسخ المعجزة
 مكرس
 وفق الماء
 فقول المعجزة
 ان ينظر كذا
 أي مكرس
 وفق الماء
 امر
 (الزيادة في الإشارة المشتهرة) أي من حروف
 الزيادة اللام والتباس يتخفى أن لا تزداد
 لبعدها من حروف القفل هذا كانت اقل
 الحروف زيادة ولم تزد اذ جاء في الإشارة
 نحو ذلك وتلف وهذا في أوالات وما سواها
 قسبه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في
 عبد عبد وفي الألف وهو المتباعد الخذين
 تعبد وفي اليق وهو التظيم قبل وفي
 القبة وهي الكثرة فشلة وفي العيس وهو
 الكثر يسيل وتقل من أي الحسن ان لام
 عبد أصل وهو مركب من عبد اقه كما قالوا
 عشي ويعدده قولهم في زيد زيد على انه
 قال في الاوسط اللام تزداد في عبد وحده
 وجه عبادة فيكون قولان نعم البواقي
 يقول أن تكون من ماذن كسب وسب

بالضرب واحد الجرع وهي دالة مستوية لا تكتب شأ وكذلك الجرعا والاجر
 (قوله وجه الجاعة) أي في اصالها هاء جيع ووجه الجاعة أن الهاء لو كانت زائدة
 قالوا أجرع بصدف الزائد وبقاء الاصل قلنا قالوا أجمرعنا أن الهاء أصل وانما
 حذفوا العين مع انها أيضا أصل بلا خلاف لأن الحذف البين بالاولى (قوله
 وكذلك تقول في حقله) أي كما قلته في هجرع من الخلاف تقول أنت
 في حقله بضم بكسر فيكون (قوله في سلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على
 اللام والذ في القاموس تقدم اللام على الهاء وكذا السلب بالصاد المهملة بمعنى
 السلب أيضا وكل منهما وزن جفر وأما ضد البعض سلب بكسر اللام خطأ
 (قوله لأن السلب) يفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام
 في الاشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبرا مبتدأ جلة قطعية تقديره زاد في الاشارة
 المشتهرة والى هذا اشار النشار في قول الصف والتاء في التانيخ وعليه يتعين
 كون المشتهرة صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لاستعاضة الخبر قبل
 التعت وأن يكون الخبر جارا ومجرورا تقديره من حروف الزيادة والى هذا اشار
 النشار حنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة
 لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الاشارة
 المشتهرة هي أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجلة لتلايخج اللام
 في أو لا ولا يصح على هذا عندى أن تكون لاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها
 كما في عيبدل وزيد وان نظه السبوي عن ابن هشام وأقرأوا به الحواشي
 لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعني قوله في الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها
 من حروف المنة) قديمين بان ما فيها من الاستطالة يقر بها من حروف المنة (قوله
 وأولات) بقصر أولي لأن اولاء المددول لانطقه اللام (قوله وما سواها) أي
 الاشارة (قوله وفي الاخير) بتقديم الهاء المهملة على الجيم (قوله وفي
 الهجر) يفتح الهاء وسكون الضمة آخره ما في (قوله وهو الظلم) بالطاء المعجمة
 كسأموذكر العام (قوله وفي الضمة) يفتح الفاء وسكون الضمة بعدها
 شين مبعجة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي
 الطين) يفتح الاء والمهملة وسكون الضمة آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير)
 أي الرمل الكثير كما في نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيد وغيره
 وحكأت أبا الحسن يقول بان البواقي من باب سبط وسطر (قوله تكون له) أي
 في عيبدل (قوله ثم البواقي) أي ما سوى عيبدل وقوله يحتمل أن تكون من

لكان أو وضع (قوله كاستنبوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه
 امر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اه غزى ويصغ فتح التاء الأولى والموحدة
 أيضا على أنه ماض مضي للفاعل (قوله وما نبئت فيها) يشمل همز نحو كل وأخذ
 فتكون همزها مع ككونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام الفاراضي السابق
 ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائدة فلا تسمى
 همزة نحوها همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن انراجعا على هذا بما يقع ما
 على همز زائد (قوله لقوله لوصول همز) أي دون أن يقول ألق (قوله وقيل
 يحتمل الخ) عبارة في شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها في الثاني نحو الرجل
 في الاستفهام اه وبين المبرزين فرق فاطر المواقف للواقع منها (قوله إذ
 الابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجاعا في الاستدعاء في غيرها على ما نص
 عليه أبو الفتح وأبو البقاء الصكبري وذهب السيد البرقي والكافيتي إلى أنه يمكن
 إلا أنه مستعمل في السبوطي (قوله والمغرب) يعني اليوم في لغة جر على
 القول بأن الهمزة فيها لوصول (قوله والمثال) أي قوله كاستنبوا وقوله
 لا يخصص أي ليس ضاقي التخصيص فلا ينافي في إيراد التخصيص من أمثلة التي بسبب
 أن حادثة المصنف القابلة إعطاء الحكم بالمثال (قوله على حد ثمان الدرهم) بفتح
 الحاء ولذلك أي ما يحدث فمن التواب والنوازل وجب يضم اليهم ويكون اليهم
 اسم امرأته قاله العيني (قوله مع أنها تنقطع في الوصول) أي فكان المناسب أن
 تسمى همزة الابتداء (قوله فقبل أن ساعا) أي يجوز أن لعلاقة الضمة فيها يظهر
 (قوله فيمنع ما قبلها بما بعدها) أعلم أن الوصول مصدر وصل المتعدي والوصول
 مصدر وصل اللازم يعني الفصل ومتعدي مبالغة الشارح في هذا القول والذي بعده
 أنها لوصول فكان ينبغي حثيثا تسميتها همزة الوصول لا همزة الوصول ولو قيل في
 هذا القول أنها تنقطع فصل الحكم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها همزة الوصول
 فأعرف ذلك فانه ما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما ذكره بعد) من أصالة الفصل
 في التصريف وبناء أوله في بعض الأشئلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ)
 ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من انحاسي ما لا تدخل همزة الوصول
 فيه ولاق الامر والمصدر منه بقو تدريج وتعلم المراد كما هو ظاهر الفعل المبني
 وفعل الامر الباقيان على فعليتها ما وآل الباقية على حرفيتها فالوجه تسميتها
 من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاحياء الصرفة
 غير العشرة المستثناة الآية وقولنا الصرفة أي التي ليست ببارية تجري الفعل

وقد أشار إلى تعريف همزة الوصول بقوله
 (الوصول همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدأ
 كاستنبوا) أي همز الوصول كل همز يثبت
 في الابتداء منقطع في الدرج وما يثبت فيها
 فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على قوله
 الأولى أن همزة الوصول وضعت همزة لقوله
 الوصول همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن
 يكون أصلها ألق لا ترى إلى ثبوتها لثباتها
 في نحو الرجل في الاستفهام لما لا يضطر إلى
 الحركة الثانية أن همزة الوصول لا تكون
 إلا سابقة لأنه انجاسي بها ووجه إلى الابتداء
 بالسكون إذا الابتداء به متعذر في الساقية
 أنها لا تخصص فقبل بل تدخل على الاسم
 أنها لا تخصص وأخذ ذلك من الحلافة
 والفصل والحرف أخذ ذلك من الحلافة
 والمثال لا يخصص الرابعة امتناعا لثباتها
 في الدرج الضرورة كقول
 ألا أرى اثنين أحسن شمة
 على حد ثمان الدرهم ومن جعل

واختلف في سبب تسميتها همزة الوصول مع
 أنها تنقطع في الوصول فصل السماع وقيل
 لأنها تنقطع فيمنع ما قبلها بما بعدها وهذا
 قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها إلى
 الخلق بالسكون وهذا قول البصريين وكان
 الخليل يسميها همزة اللسان ثم أشار إلى ما وضعها
 من ثمانية الفعل لأنه الأصل في استحقاقها المما
 ما ذكره بعد فقال (وهو فعل ماض احتوى

على * أكثر من أربعة) أماها
 (هو الخليل) وانطلق أو سواها نحو استخرج
 (والأمر والمصدر منه) أي من المحتوى على
 أكثر من أربعة نحو أخرج الخليل أو أطلق
 أطلقا أو استخرج استخرجاً (وكذا الأمر
 الثلاثي) الذي يمكن ثاني مضارعه لفظاً
 سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها
 ومضموها كاخش وامض وانقذاً فإن
 تحرك ثاني مضارعه لم ينجح إلى همزة الوصل
 ولو سكن تقديره كقولك في الأمر من يقوم قم
 ومن يعدد عد ومن يرد رد ويستقي شذوكل
 ومرفأها يمكن ثاني مضارعه لفظاً والاكدة
 في الأمر منها حذف الناء والاستغناء عن
 همزة الوصل (وفي اسم است ابن أبي عمير
 واثنين وأمرى وتأنيت سبع وأمين) فهذه
 عشرة أسماء لثلاثة وتأنيت سبع عن بهانية
 واثنين وأمرى وأتونه بقوله جمع على أن اقتناع
 هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقبوس
 وانما طرأ به السماع وذلك أن الفعل لأصله
 في التصريف استأثر بأمر منها بناءً وأوائل
 بعض أمثله على السكون فإذا اتفق الابتداء
 بهما حذرت همزة الوصل للمكان ثم حلت
 مصادر تلك الأفعال عليها في اسكان أو أنالها
 واجتلاب الهمز وهذه الأسماء العشرة
 ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن
 تبقى أو انما طرأ على الحركة ويستقي من همزة
 الوصل وانما شذت عن القياس لما ذكره
 أما اسم فأصله عندنيوه فهو كقبو

لا يرد نحو الإطلاق والاعتذار والاستخراج وانما اجبت همزة الوصل على حالها
 فما إذا جئت أو قصدت اللفظ بنحو الإطلاق أو أس من العشرة مع تغير المعنى لأن
 الكلمة لم تنقل من قبل إلى قبل فاستحب ما كان بخلاف مثل الخليل واستمع
 واضرب وآل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية إلى الاسمية فله
 الدمامي (قوله نحو الخليل وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو
 الصواب وفي نسخ نحو الخليل أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله
 والأمر والمصدر) مخفوضان بالسلف على فعل (قوله الذي يمكن ثاني
 مضارعه لفظاً) لم يقيد بثل ذلك الأمر مزاد على أربعة لعله ثاني مضارعه لا يكون
 الأساكباً بالاستقراء فيضاح دائماً إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب
 الحواشي وورد عليه نحو تدرج وتعلم قدبر (قوله فان تحرك ثاني مضارعه)
 أي لفظاً كما عرف (تنبيه) ذكر الأمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر
 الرباعي كله لأن ثاني مضارعه لا يكون الاختراع كضائل ضائل ودرج بدرج
 فلا حاجة إلى همزة الوصل سم (قوله ويستقي) أي من قوله وكذا الأمر
 الثلاثي الذي يمكن ثاني مضارعه لفظاً (قوله خذ وكل ومر) قال قياس
 في الثلاثة أو خذوا وكل وأمر لكتهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال
 ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها زال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير
 قياسي (قوله والاكتفي الأمر منها الخ) بطله خالته وما ذكره الشارح من أن
 الحذف في كل وخذا كتحريف واجب بخالفه ما في شرح تصرف العزى لحد
 الذين اتفقا في أن الحذف فيها واجب بخلاف مر لانها أكثر استعمالاً
 (قوله وفي اسم است الخ) وكتردها منها فاقول اسكان واستان همزة الوصل
 وكذا البقية (قوله لأصله في التصريف) تقدم تعليله في أول التصريف
 (قوله بعض أمثله) هو لناسي ولد ناسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق
 (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وثالث الضمير مرعاة لمعنى أن
 بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله لا مكان) أي امكان الابتداء بها
 (قوله عليها) أي على ذلك البعض وفي ثابث الضمير ما قلناه (قوله ليست من
 ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتلك كيد اسم الإشارة باعتبار المذكر
 (قوله فأصله عندنيوه) هو الخ) بدليل جمعه على اسماء متصغرة على سبيلهم
 في فعله سم والاصل اسماء وسجوع فاقضى القانون التصرف في طلب الواو
 همزة في الأول وبما في الأخير ولو كان أصله ومما يكسر الواو كما يقول الكوفيون

وقيل هو كفضل غدت لانه تنصفا وسكن آله وقبل نفل سكن الميم الى السين واى بالهمزة وقولوا وعرضا ولهذا الميم يجمعوا منها بال
البناء احدى ما قصاها فى القصة الى اسمى أو سموى كما عرف فى موضعه واشتقاقه عند البصريين من السور وعند الكوفيين من
الوسم ولكنه قلب فأخرجت فأخرجت بعد اللام وجاءت تصانيف على ذلك واختلف فى هذه المسألة شهيرة لا نفل بكسر واها اسما
فأصله لقولهم سمية واسماء فوجد أنه ٣١٩ من عمر وحذف اللام وحكى الهامزة بغير حرف العلة وسكن آله وحكى بالهمزة قلنا ذكر

وقيه لغتان أو ثريان به يحذف العين قوزنه
فلو است جحذف اللام قوزنه فتح والدليل على
اكون الاصل است بفتح الصاد فصحها في هاتين
الفتن والدليل على الصريك والفتح في العين
ما يذكر ابن اربن وأما ان فاصله بنو كتم فلن به
ماسبق في اسم واست ودليل فتح فانه قولهم في
بهم بنون وفي التسب بنوي بعضها ودليل صريك
العين قولهم في جبهه بناء وأفعال انما هو
يجمع فلن صريك العين ودليل كونها قصة
اكون افعال في مقصود العين اكتمته في
مضمونها ~~مكتوبة~~ وأعضاء ومكسورها
اكسدوا بكاد والجل على الاكثر ودليل
كون لامه واو الاله ثلاثة امورا أحدها ان
القلب على ما حذف لامه الواو الاله
والثاني انهم قالوا في موته بنت فأبدلوا التاء
من اللام وابدلت التاء من الواو اكتمن
ابدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه
والثالث قولهم النبوة وتقل ابن النجري
في آله انه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف
ما واشتقه من بني باهرته يعني بها ولادليل
في النبوة لانها كالنقطة وهي من الساولو
ثبت من حيث فعله لقلت حوتة أو جازا زجاج
الوجهين وأما ما بين فهو ابن زيدت فيه الميم
للبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر
وهل لي أم غيرها ان ذكرتها
اي الله الا ان اكون لها انما

الوصل وما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لا منه من ثبوت وقولهم في التسمية اليه تنوي تخففه لانه وسكنه قوله
أوله بوسى بالهمز

وقوله ثم حذفت الهمزة وعوض منها هزة الوصل) أي وحسبكت الميم كافي
 نقله (قوله لأن تخفها) أي الهمزة التي هي اللام ينقل حركتها إلى
 الساكن قبلها مع ال كافي التصريح بحذفها (قوله فجعل المتوقع) أي
 التخفيف المتوقع كالواقع فاستحبت همزة الوصل (قوله وأما نيت ابن واثنين
 وامرئ) أي مؤنثا نيتي ابنة واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي
 فالواصل بنو وثنيان وامرأة (قوله لو سمعت بهما رجلا لصرقتها) فلو سمعت بهما
 امرأتين لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما زعم في محله (قوله واغفام التانيث
 الخ) هذا شاق ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء نيت وأخت التعويض
 والاشعار بالتانيث الآن يحمل ما هنا على أنها لغتهم التانيث أصالة أو صراحة
 فلا ينافي أنها لغتهم عروضا وانشاء وافتعال (قوله المخصوص بالقسيم) استرازا
 عن ابن في محو قولهم بر القوم في أيهم فليس فيه الخلاف إلا في بل هو جمع بين
 انشاقا (قوله لانه عندهم جمع بين) رذبان همزة جمع كسر ها وحذفها وصلا
 ومعه جمع فيها (قوله وعند سيبويه) أي وغيره من البصريين قال في المغني
 ويلزمه أي أين الرغ بالابداء وحذف الخبر أي أين الله فسمى واضلته إلى اسم
 الله تعالى وجوز ابن درستوه بجره أو بالقسيم وابن مالك اضافته إلى الكلمة
 وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أي قسى أين الله
 اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعاضوه الهمزة في آله) إن كانت الهمزة
 موجودة قبل الحذف فالخ في ضدوا حصونها عوضا وان كان أصله بين يلا همزة
 لحذفت التون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فنبني أن يقول فلما حذفت تونه
 أعاضوه الهمزة في آله فقبل أي الله (قوله همز ايم وايم) نصب همز على
 المفعولية ويوصل همزة ايم وايم ونقل حركة همزة أو إلى واكسرو كسر همزة ايم
 وضم ميمها وقوله فاقض واكسر أي ضم الميم فيها وقوله أو من يضم التون وقوله
 بالتثنية أي تليث الميم راجع إلى من وقوله وايم اختاره أي بكسر الهمزة وفتح الميم
 والحاصل أن همزة ايم ابن تقيت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها وقضها اه
 يس على الفا كهي مع زيادة من القارض ونقل شيخنا السدعي شرح الشافية
 أم يفتح الهمزة وضم الميم وايم يفتح الهمزة والميم بدل ايم بكسر الهمزة وفتح الميم
 وعلى هذا اليتعين في أي مفتوح الهمزة ضم الميم ويحصل من مجموع ذلك أربع
 عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجز من الهمع عدها عشرين وقوله لا اخف
 ينقل حركة أخف إلى توين كلا (قوله ومذهب النخيل الخ) مقابل لقول

وأما امرؤ فاصله مره تخفف بنقل حركة
 الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض
 عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة
 لأن تخفيفها ما منع أبدا فجعل المتوقع كالواقع
 وأما نيت ابن واثنين وامرئ فالكلام
 عليها كالكلام على مذكراتها والثناء
 في ابنة واثنين للتانيث كالتاء في امرأة
 كالفهم كلامه بخلاف التاء في ثنتين
 فانها فيه ما يدل من لام الكلمة اذ لو كانت
 للتانيث لم يكن ما قبلها ويؤيد ذلك قول
 سيبويه لو سمعت بهما رجلا لصرقتها ما يسنو
 بتا واخفا واغفام التانيث مستفاد من أصل
 الصفة لامن التاء وأما ايم المخصوص
 بالقسيم فآله للوصل عند البصريين والقطع
 عند الكوفيين لانه عندهم جمع بين وهند
 سيبويه باسم مفرد من البن وهو البركة فلما
 حذفت تونه فقبل أي الله أعاضوه الهمزة في
 آله ولم يحذفوها لما أعادوا التون لأنها
 بعد الحذف كما قلنا في امرئ وفيه اقتضا
 عشر لغة جمعها الناطق في هذين البيتين
 همزة ايم وايم واخف واكسر او ام قل
 أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا
 وايم واخف به واقه كلا أخف

اله في قسم لتسوف ما نقلنا
 ثم أشار إلى ما بين عايد على عليه همزة الوصل
 بخوه (همز آل كذا) أي همز وصل معزفة
 كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب النخيل
 أن همزة آل قطع ومثل لكثرة الاستعمال

واختاره الناظم في غيره هذا الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن (تنبيهان) الأول علم من كلامه ان همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف خبر آل ولا في ما من ثلاثي ولا رابعي ولا في اسم المصدر النحاس والسداسي والاسم العشرة المذكورة الثاني كان يبغي أن يزيد ايم لغة في ايمن فتكون الاسماء غير المصادرا في خبر فان قبل هي ايمن حذف اللام يقال وابنه هو ابن وزيد الميم انتهى (ويدل) همز الوصل المفتوح مدافق الاستفهام) وهو الاربع (أويسل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك اضطر الرجل وكما يحذف المكسور في نحو أخذناهم خبر بال استغفرت لهم ثلاثين الاستفهام بالنداء لا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت في الاربع الا ضرورة كما مر فتقول آلمن عندك وآيمن الله يمينك بالنداء بها وبالتسهيل مرجوحا ومنه قوله الحق ان دار الباب ساعدت

أمرأيت جيل ان قلبك طائر وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آل كزبان (ان) خاتمة في مسائل الأولى اعلم ان همزة الوصل بالنسبة الى حركاتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المدد وهي آل وجوب الضم وذلك في نحو وانطلق واستخرج مبنين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم الجان

الصف همز آل كنا (قوله في غيره هذا الكتاب) أي وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولا في حرف غير آل) أي المعززة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادرا في عشر (قوله كان يبغي أن يزيد ايم) خص بالزيادة دون أم وهذا الوجه أن همزها همزة قطع فتأثرت (قوله اثني عشر) هي الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ و آل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا وايم (قوله يقال وابنه هو ابن الخ) لهم ان يخلصوا بالفرق بأن ايم حدث له زيادة الميم اتساع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فإنه لم يصرح بنسب هذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة كرايم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذ كرايم زيادة التاء فصرح وضدي في هذه الفرق وان أقزوه فلو لان ايم ايضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ايم وابنه فغير محل اعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وثالثهما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في آل وأم بدلها في لغة جبرواين وايم واصل الشارح اربع التعدير في يدل الى همز الوصل المفتوح مع ان القاهر من منبع الحذف رجوعه الى همز آل فقط لان ما فعله الشارح استغفرت ايم ثلاثين (قوله أويسل) وهذه التفسير والتسهيل وان كان مرجوحا والقياس لانه لا يدل مدا شأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيئا السيد لا ينوهم من كون التسهيل مرجوحا انه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه ضيحا وقد صرح السعد في حواشي الكشف بأن القراءة قد يجهلون على وجه مرجوح عريضة كما في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله اضطر الرجل) بالاقطار على همزة الاستفهام المقنونة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله ثلاثين) عليه قوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بقاء عطف على قوله يدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله الحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وان قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف لعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقبل تصويبه لتقرينة في محل الخبر والباب براه وموسدين كصاحب اسم امرأة وابت انتظم والميل العهد (قوله وذلك في المدد وهي آل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة الفروع من الكسر الى الضم لان الحار الجاز الك غير حصين وربما كسرت

فصل النسخة الأصلية حكاه ابن جنى في التمهيد عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلق الكسرة والنسخة فصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداده (أه) تصریح وفي الفارسی "أن الكسرة لغة رديئة" (قوله في الأصل) متعلق بالمضموم ومعنى يكون الضم في الأصل أنه أصل "غير عارض" (قوله بخلاف أمشوا وامضوا) فإن الهمزة فيها مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة والأصل أمشوا وامضوا المستقلة النسخة على الياء محذوف ثم الياء لالتقاء الساكنين وضعت العين لمنااسبة الواو وإن شئت قلت غنقت منها إلى ما قبلها ثم حذفته لالتقاء الساكنين فالنسخة على الأقل مجتنبه وعلى الثاني منقولة تصریح باختصار والثاني أشهر (قوله نحو اغزى) يضم الهمزة واجها وكسرها مرجح لأن الأصل اغزى استقلت الكسرة على الواو فغنقت ثم حذفته الواو لالتقاء الساكنين فالضم قتل إلى الأصل والكسر نظر إلى الحالة الزائدة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداده ولم يجر هذا الوجهان في أمشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عطف بأصل كسر العين فألقى العارض لمعارضه أميل ولا كذلك اغزى لأن هذه العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداده دون الضم في أمشوا (أه) تصریح باختصار (قوله وفي تكملة إلى على الخ) مختلف لما قاله ابن الناطم في حكم الهمزة (قوله أنه يجب اشباع الخ) المراد بالاشباع هنا ما يسمى عند النحاة روماً وهو أن يفتح بالنسخة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيهاً على الضم الأصلي (قوله أنه همزة الوصل تشم قبل الضم "المشم") يعني إذا اشبعتم الثالث أتممت الهمزة والأفلا فنية مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الاشباع وإخلاص ضم الهمزة (أه) تصریح (قوله في نحو اختاروا واختاروا لمفعول) فتقول اختاروا تصد يضم الهمزة الثالث وكسرها واشباعها قاله المصنف (قوله فيما ياتي) أي من الأفعال العشرة والصادر والاضمار (قوله وهو الأصل) أي الكسر هو الأصل (قوله فقل ست) أي يفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وبين ستر من التستر في المضارع والمصدر ولا تفتح حرف المضارعة من هذا ونضمة في الثاني وتقول في مصدر هذا استأجر أكبر السن وفي مصدر الثاني استأجر (قوله ان النقل للادغام أكثر) أي لم يعتبر مع ما كان قبل النقل (قوله أوجار بجراه) أي أوساكن معتل جار مجرى الجمع بأن تكون حركة ما قبله غير مجالية تخرج نحو قالوا اقلوا (قوله نحو أن اقلوا أو انقص) على الأقل

في الأصل نحو اقلوا واكتب بخلاف أمشوا وا مضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عدا من جعل شمة عنه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناطم وفي تكملة أبي علي أنه يجب اشباع ما قبل ياء الفاعلية وإخلاص شمة اشباع ما قبل ياء الفاعلية إن همزة الوصل تشم الهمزة وفي التبديل إن همزة الوصل تشم قبل الضم "المشم" ورجحان الفتح على الكسر وذلك في أين واسم ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشباع وذلك في نحو اختاروا واختاروا لمفعولين للمفعول وجوب الكسر وذلك همزة الوصل وهو الأصل والنسخة كدعم أن همزة الوصل انجاس بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا فتح لذل السان استغنى عنها فجمعوا لستأر إذا قل ادغم ياء الاتصال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فتقبل ستر الألام التعريف إذا قلست حركة الهمزة الياء في نحو الآخر فالأرجح اشباع الهمزة فتقول الجبر قائم ونضع خبر قائم والفرق أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام الثالثة إذا اتصل بالضمومة ساكن صحيح أوجاهه بجراه يجر كسره وفيه نحو أن اقلوا أم

والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقبل اجتلبت متحركة لأن سبب الالتئام بها التوصل إلى الالتئام بالسكن فوجب كونها متحركة كما تراها في المبدوء ومبداوا حق الحركات بها الكسرة لأنها واجبة على الضمة قبله التقل وعلى الفتحة بأنها لا وهم استقهما ما اه فراد الشارح الأصل التمكن أو الأول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالنسبة) أي بالمشارع سالة الوقت اه تصريح بالمشارع ليس يتبدل لأنه قد يلبس أيضا بالماضي المعدي بالهمزة كما في مثال الشارح فان فتح همزة اعلم ليس بالمشارع وقفا بالماضي المعدي بالهمزة وقفا والله اعلم

• (الابدال) •

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقصد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان العوض عنه كما عده وهمزة ابن وقيد بالاطلاق القلب فانه يختص بحروف الهاء اه تصريح وعقته انه ان ابدال اليمري في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا لطلق الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا لابدال غير ابدال الادغام لكن اعم من أن يكون شائعا وغير شائع (قوله ابدال الشائعا) أي في التصريف لما استعرفه ان الشائع في كلام العرب اعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف الجهم) قيل الهمع مفعول موصوف بمحذوف أي الخط الهمع اسم مفعول أجمعت الحروف تقطعه وقيل مصدر ميمي بمعنى الابهام أي الخط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة على الوجهين قلبا أكثر الحروف وهو ما ينقطع وقيل الهمع من أجمعت الكتاب أي أزلت جمته أي خفاء بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وضمه وعليه قلبا لأن الخفاء كما يزول مما ينقطع كالجيم ينقطع يزول مما لا ينقطع كالهاء المهمة يتركز تقطعه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي وارتضاء كافي سائبة السبوطي على المتي (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر اعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الأزالة وقوله اذ كل منهما أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقي للمباين القلب والقلب فني كلامه استخداه وقوله الان الابدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جملة أول الابدال اعم من القلب وجملة ثانيا الابدال بغيره وقوله ومن ثم أي من

الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة وانما وقعت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها اتياعا وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في استكن اتياعا للثالث وأورد عدم القطع في أصلها وأوجب بأنهم الوقت في مثله لا تلبس الاصل بالهمز والله اعلم

• (الابدال) •

الفرض من هذا الباب ان الحروف التي تبدل من غيرها ابدال الشائعا القدر ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف الهمع الا الاضف كما ان الزائد للتضعيف لا ينظر اليه في حروفه الزيادة لذلك وأراد بالابدال ما يشمل القلب فني كل منهما لتغيير في الموضع

اجل ان التلب حالة اختص الخ لاق الاحالة ان تكون بين الاشياء المتشابهة كقوله المتقاربة
ثم اخصة أحد الشيقين من الاتر حلالا لثانيها تايينها مفهومها وان وقعه شيئا
والبهاء في قوله بحروف العلة داخل على المتسور عليه (قوله الاله ابدال الخ)
انظر ما يدل على هذه الدعوى (قوله وموسى) اى الذى هو اسم العديد
المعروف (قوله لتبوتها) جيلوا بعضهم لضعفها وبيانها المرادى لشدةها
(قوله ويضالقهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو كفى شرح الفزى تفسير
حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان لتخفيف (قوله كما علة الخ) فان التاء
عوض عن فا الكلمة والمهزة عوض عن لامها والياء عوض عن تخس مفريل
(قوله كسين اسطاع) فان السين بدل من حركة عن اسطاع عند سيبويه ومن
وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف في (قوله التلغ في التصريف) أما التاني
في كلام العرب ولو قومنا منهم فروعه أكثر من لسة (قوله تصغير أصل) وقال
الجوهري تصغير أصلان مع أصل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ
واحد اه والأصل الوقت بعد العصر الى المغرب كفى الصلاح اه تصريح
(قوله أصمت جوابا) اى عجزت أو اطمية عن الجواب وقوله وما بالربع اى
الثلث (قوله ومن ضاد اضطبع) لان بعض العرب كانا له المازني بكرة الجمع
بين حرفي الطابق ويندك من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى
او ملقة حقت فالطبع) الضمير يرجع الى الذئب والارطاة خبر من خبر الرمل
والحقت بكسر الهمزة وسكون الضاد بعدها فاما الموح من الرمل معنى
(قوله في الوقت) اى على الكلمة المشقة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على
نفس الجيم كفى الشعر الذى استشهد به فان الجيم في اشطاره الاربعة مشقة وبعدها
ياء الاطلاق فلم يكن الوقت على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف
الاطلاق كفى سائر القوافي المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد في شرح
الثافية واقره وتبعه شيئا والبعض من ان هذا من اجراء الوصل مجرى الوقت
فتبين نظر الاثر الضروب وما في حكمها من الاعراض المقصود موافقتها الضروب
محذرة لوقوع الضرورة الى دعوى الوصل تقدير (قوله حكتل البرج الخ)
الكتل بضم الكاف وفتح القوية جمع كلة بضم الكاف وسكون القوية وهى
القطعة المصنوعة والبرج بفتح الواو وسكون الراء مضرب من القروا والوجه
وتشديد الدال والوند سكت التاء تخفيفا وأبدلت الاو وأدعت في الدال والنصب
بكسر الصادين المهمتين قرن البقرة (قوله الايل) بضم الهزة وكسر هاء

الان الابدال ازالة والتلب حالة اختص
اختص بحروف العلة والمهزة لانها تقارب
حروف العلة بكثرة التغير وذلك كما قام
اصله قوم فالتاء منتزعة عن وادى الاصل
وموسى الله من الياء ورأس الله من
المهزة وانما التلث لثبوتها فاستجالت ألفها
والبدل لا يختص بكسرها ويضالقهما
التعويض فان عوض يكون في غير موضع
العوض منه كما عدموه هزة ابن دى وغيره
ويكون من حرف كما ذكره ومن حركة كسين
اسطاع كما تقدم وقد ضمن التاليم هذا الباب
اربعة احكام من التصريف ابدال والقلب
والتشكيل والحذف والاضافة جبر حروف
البدل التاني في التصريف بقوله ارف
الابدال هذات موطيا) وخرج بالتاني
البدل الشاذ نحو ابدال اللام من فون
اصيلا تصغير اميل على غير قياس كما قد
مغرب ومغربان في قوله
وتعنيها اصلا لا اما قلها
أعت جوابا وما بالربع من احنة
ومن ضاد اضطبع في قوله
مال الى اربطة تخففه فالطبع والقليل نحو
ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقت كقوله
خلل حوت وجرع الملعمان العلم بالضم
وبالفتحة كحل البرج قطع بالوجه بالضم
وربما أبدلت دون وقت كقوله في الايل اجل

ودون تشديد كقولهم . لاهم ان كسبت قلت **فتح** . ولا يزال **شاج** بالفتح . آخرها تيزى وفتح . ونسب هذه هجبة قضاعة ومعنى
 هذا ان سكنت وموطنهم . وأما جسته وطيشا فالجاء فيه بدل من الهمزة وكراهها زيادة على ما في التسهيل اذ جعلها فيه في طويته
 دائما ثم انه لم يتركها عليها فنام هذه الاء ٣٦ ووجه ان الجاهل انما يترك في الوقت على شجرة وفتح ونعمة وذلك ما ذكره

في باب الوقف . وأما ابدالها من غير التاء
 فمخرج قولهم هبلك ولعلك قائم وهرت
 الماء وهرت التي وهرت الاء (تبيينات)
 . الاقل ذكر في التسهيل ان حروف البذل
 الشائع في كلام العرب اثنان وعشرون حرفا
 وهذه التسعة المذكورة خارجة عن الابدال
 الضرورى في التصريف فقل يجمع حروف
 البذل الشائع في شيراد غام قولهم يذصرف
 شكس آمن طي . فوب عزته والضرورى
 في التصريف هاء طويت دائما هذه الاء
 غائبة ان باقى حروف الهمج وهي الجاء والخاء
 والذال والطاء والصاد والظن والتخالف قد
 تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جني في
 قراءة الاعشى فشردهم بالذال المجهة ان
 الذال بدل من الدال كما قالوا لمخرادل
 ونرادل والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران
 ومتقاربان ونجربهما الزمخشري على القلب
 بتقديم الاء على العين من قولهم شذوذ
 وأفهم أيضا ان من الشائع ما تقدم من ابدال
 الاء من التون ومن الصاد ومن ابدال الجيم
 من الباء ونسب ابدال التون من الاء
 كقولهم في الزل وهو القوس الذال رفن
 ومن الميم كقولهم في أمقرت السان اذا خرج
 لبنها أجر كالفرقة أنقرت وبسبب أن لا يسمى
 ذلك شائعا بل الشائع في ذلك ما مر
 أو أكثر في بعض النسخ كالهجبة في لغة
 قضاعة

فتح التبعة المشددة وفتح الهمزة مع كسر التبعة المشددة الوصل كذا في القاموس
 (قوله شاج) بشين هجبة وحامومة . بعدها جيم هو البذل وقوله أقرأى ايض
 حصة لشاج وكذا انها فتح التون وتشديد الاء آخره فوكة أي صباح وكذا الجيم
 تيزى يفتح التون وتشديد الاء أي يمزك والفرقة شر الرأس اذا بلغ خمسة الاذن
 (قوله وكراهها) أي في ابدال العدد هنا زيادة الخ ووجه انها تقع بدل من
 التاء وقبيلها طراد ووجه اسقاط التسهيل لها في ابدال العدد وتفصيله على ذلك من
 باب الوقف (قوله ولعلك قائم) يفتح الاء وكسر الاء . ولم يزلوا يتوالى حرفين
 مؤكدين لتغير صورة التاء بهذا الابدال (قوله الشائع) يعني في كلام العرب منه
 يعلم ان الشائع في التصريف وهو ابدال الضرورى في التصريف أقل من الشائع
 في كلام العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه
 التسعة الخ لانه لم يذكر فيه التسعة بل غايتها واسطة الاء كما مضى الشارح وكما ينقله
 عنه بقوله فقال يجمع حروف البذل التي قال والضرورى في التصريف هاء
 طويت دائما بل هذه هجبة متعززة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل
 والمعطوف وهو قوله فقال ولوحدها فكان أحسن (قوله بل يذصرف شكس الخ)
 الشكس يفتح الشين المجهدة وضم الكاف أو كسرهما الصعب المطلق كذا في القاموس
 (قوله وهي الجاء والخاء الخ) كلها بالاهم الا الحرف الأول قبل الاء (قوله
 لم نرادل ونرادل) في القاموس نرادل الهم قطع اعضاء وافرة أو قطعه وفزقه
 ولم نرادل بنحدرل ثم قال ونرادل الهم أي باعهم الذال لغة في نرادل أي باعها لها
 ولم يذكر فيه نرادل بلا تشبيه والتبادر من صريح القاموس ان انشاء متعززة
 (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للذال والذال (قوله ونجربا) أي قراءة
 الاعشى وقوله على القلب أي المكاني (قوله شذوذ) كلفان مسبتان على
 الفتح لقر كسب قال في القاموس وتزقوا شذوذ وكرس أو لهما ذهابا في كل
 وجه وتشذرا بلع فتزقوا (قوله ان من الشائع) يعني في كلام العرب ولوقوما
 منهم خلافا في ما مضى من اخراج ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الزل)
 بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد الاء كما في القاموس (قوله الذال) يفتح الذال
 المجهدة وتشديد التبعة أي طويل الذيل (قوله كالفرقة) المتروكة الميم وسكون
 العين المجهدة وفختين طين احر والفرقة بعض الميم والفرقة فختين لوسن باسم الحرة
 أو شجرة بكسرة كذا في القاموس (قوله ان لا يسمى ذلك) أي المذكور من
 ابدال الاء من التون وما بعده (قوله كالهجبة) هي ابدال الجيم من الباء

والعنونة كقولهم غلثت عنك ذاهب أى المك والكسكة في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤت أبوس وأبوس يريدون مك وقراءه
بعضهم قد جعل ريش تحت سر ناول الكسكة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤت أبوس وأبوس يريدون مك وأنت قال في شرح
الكافية وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب الصرف والالزم أن تذكر العين لا تابد الهام

الهمزة التمرة كطرد في لغة بني تميم ويسمى
ذلك غنفة ولكن يلزم أن يثبت أن ذكر الكافية
لأن تابد الهام من تاء الضمير طرد كقول الزاجر
يا ابن الزير طالمصياك وطالمعنتنا الكا
وأدعيت وأمثال هذا من الحروف المبدلة
من غيرها كثيرة وإنما ينبغي أن يعتد في الإبدال
التصريفى ما لو لم يبدل أو وقع في انطواء أو مخالفة
الاكثر فالواقع في انطواء كقولك في المال مول
والواقع في مخالفة الاكثر كقولك في سقاء متساقية
هذا كلامه والثاني عند كثير من أهل التصريف
حروف الإبدال اثني عشر حرفا وجعلوها في
تراكيب كثيرة منها طال يوم أغيدته وأسقط
بعضهم اللام وعدّها أحد عشر وجعلها في
قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد
والزاي وعدّها أربعة عشر وجعلها في قوله
أصت يوم لم طاء بجد وعدّها زحشري
ثلاثة عشر وجعلها في استبدع يوم طال قال
ابن الحجاب هو وهم لأنه اسقط الصاد
والزاي وهما من حروف الإبدال كقولهم
زدام وزفر صراط وصقر وزاد السين
ولست من حروف الإبدال فان أورد استبع
ورد أذكروا طاله من باب الادغام لا من
باب الإبدال المزدج هذا كلامه (قلت) قد
أسألت الصاحب استخذ أن يكون أصله اتخذ
فأبدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء
من السين في ست أذا أصله سدس فله نظر إلى
ذلك والذي ذكره صديقه أحد عشر حرفا
ثمانية من حروف الزيادة وهي ماموى اللام
والسين وثلاثة من غيرها وهي ابدال والطاء
والجيم والثالث يعرف الإبدال بالرجوع

(قوله والصنعة) هي إبدال العين من الهمزة كما سبكره الشارح بعد قولنا مضافا
أومن الحاء في حق أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع الصنعة أيضا بدليل
كلام شرح الكافية الآتي قريبا (قوله وهذا النوع) أى المعجمة وما بعدها
الأنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة الصنعة ولهذا قال والالزم أن تذكر
العين الخ (قوله والالزم أن تذكر العين الخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب
التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها ما طراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب
لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ومخالفته أول
كلامه وآخره فتدبر (قوله ما لو لم يبدل) أى إبدال ما إلى حرف لو لم يبدل الخ وكذا
أن تستغنى عن التقدير ووقع ما على الإبدال (قوله كقولك في المال مول)
لوجوب قلب الواو ألفا لغير كها وانفتاح ما قبلها (قوله كقولك في سقاء) يخ
السين وتشديد اللام في تأنيدهما وكذا قوله سقاية الان الأول بالهمزة على الكثير
والثاني بالياء على القليل لما ساق في شرح قول الشاعر طام بديل الهمزة من واو ياء
الخ (قوله حروف الإبدال) أى الاعم من الضرورى (قوله طال يوم
أغيدته) بإضافة القرف الى الجمله (قوله أجد) فعل امر من الأجد (قوله طاء)
بالطاء المسبقة اسم فاعل من طها يطهو أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أصت
(قوله فان أورد) أى الزحشري على وجه التنبيل لوقع السين بدلا وقوله اسمع
أى تشديد السين وتشتيف الميم وعلى وزنه أذكروا طالم (قوله أذكروا طالم) والأصل
أذكروا طالم فأبدلت التاء في الأول والاداء في الثاني وأدغم في الثاني طاء والطاء
ظلا وأدغم أى فكان ينبغي أن يذكر ابدال المعجمة والفاء المشافهة (قوله لانه من باب
الادغام الخ) على تقدير أن يجمع أنه لا يصح إيراد اسمع لانه من باب الادغام أى من
باب الإبدال للادغام لان من باب الإبدال المزدج من الادغام (قوله فت) اسم
العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر وحروف أصله سدس فأبدلت
السين تاء وكذا الحال وأدغم (قوله فظله) أى الزحشري (قوله في بعض
التصاريخ الخ) أى في بعض تصاريخ الكلمة التي فيها البدل فيكون محل
الرجوع الى البدل منه لزوما وأغلبة غير تلك الكلمة من تصاريخها وهذا انتم أنه
لا يصح التنبيل الثاني الذي هو الرجوع غلبة بأقل من غلبة الرجوع الى التاء هي في
نفس الخط فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا في غيرها من تصاريخها
كلت ومغلت أى واظلت لزوم التاءية تصاريخها كما قاله الصاحب فكان عليه
أن يثبت له الأول أيضا ويقتصر في التنبيل الثاني على نحو لست تعلم أيضا ان التعليل

في بعض التصاريخ الى البدل منه لزوما وأغلبة فالاول نحو حذف فان قام بديل من تاء جئت لانهم قالوا في الجمع اجداث ياتاء
نقط والثاني نحو أنط أى أغلظ فان طاء بديل من التاء لان التاء أغلب فيه في الاستعمال

بقوله لان التاء اعطيت في أي في اطلاق الاستعمال غير مناسب لاول كلامه فكتبه
 (قوله في لرس) بكسر اللام اضعف من الضم والقبح وقوله لمست بفتح اللام نقل ذلك
 شخنا السد من شرح الشافعي (قوله فان لم يثبت ذلك) أي الرجوع (روما
 أو غلبة وقوله في ذي استعمالين أي في لفظ ذي استعمالين وقوله فهو أي ذو
 الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضامين أي بكثرة أمثلة اشتقاق
 مبدا أي بكثرة الأمثلة الملائمة للفظ البدل في الاشتقاق المشتقة على الحرف الاصل
 المبدل منه (قوله كثران) هو المال الموروث (قوله وبكثرة استعماله) على
 تقدير مضام أي استعمال لفظه أي اللفظ المشتق على البدل (قوله لها
 أشار إليه الخ) التبرير يرجع الى فرصة صواب والاشارة بالشين المجبة قطع فريد من
 الضم والتبرير خوتين التبرير وخر بائنا وما الزاي المجتبى شي فليقل وهو عطف على
 أشار إليه (قوله ثم قلب) أي اجمع قلبا كما يستقيم اللام على الهمزة والاصل
 فاعاقل كذوابة وذوالب الا ان الهمزة لما أثرت من محلها أبدلت بياء تصفيا
 (قوله ضعف) لان اجمع للأفراد وموضوع علم الجنس المجنس المجابة باعتبار
 حضورها هذا وقطع النظر عن الأفراد (قوله بمعنى قوله اسم جنس الخ) أي
 وقوله اسماء الاجناس اعلام الاجناس (قوله ويكونه) أي البدل أي لفظه أي
 اللفظ المشتق عليه فرعا أي عن لفظ آخر (قوله والحرف) أي المبدل منه زائد أي
 على اصول الكلمة من قائمها وعينه ولا مهورا في هذه الجملة الحالية ويظهر بها معنى
 قوله بعد وهو أصل قسمي للفرع معين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر
 (قوله ويكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان
 أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد بكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر
 والحرف المبدل منه أصل من اصول الكلمة ورد أن القرع الذي هو مو به ليس لفظ
 البدل بل لفظ الحرف الاصل المبدل منه كما سذكره بقوله فلما صغر على مو به علم أن
 الهمزة مبعدة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا يشا في كون هاء
 الصغر بدلا من همزة تمكروه ولا دور لاننا نرفع ان همزة المكبر بدل من نفس هاء
 التصغير قلت لو أراد السامع بيان بدلية هاء الصغر من همزة المكبر لقال على نسق
 ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم ان هاء مو به بدل من همزة ما هو كان أصل
 همزة هاء مع انه قد علمه ايضا انه لا وجه لتقصير الهمزة باله كزلا و والهمزة
 بدل من ألف المكبر كان ألف المكبر أيضا بدل من واو قاتل (قوله وهو بناء
 مجهول) أي لا يعرف في الاوزان (قوله آخر) جعله حالا من التعاطفين قبله

لو كان أقولهم في لرس لمست التاء بدل من الصاد
 لان جنه على لرس من استعمالين فهو من أصلين
 لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين
 بصحوا رخ ووزخ وفكذ وانكد لان جميع
 التصاريف جاءت بها وليس أحدهما بدلا
 من الآخر وقال ابن المساجيب يعرف البدل
 بكثرة اشتقاقه ككثران فان أمثلة
 اشتقاقه ورت ووارث وموروث وبسلة
 استعماله كقولهم التعلل في التعاليل
 والاراق في الارباب والتفسير في
 لها أشار إليه من علم قوله
 من التعلل ورت من أرائها
 قال ابن جني ويحتمل أن يكون التعلل جمع
 تعلل ثم قلب فكون كقولهم شرأي في
 شرائع والذي قاله سيويه أولى ليكون
 شرأي رانها وأيضا فان تعلل اسم جنس وجمع
 أسماء الاجناس ضعف بمعنى قوله اسم
 جنس علم جنس ويكونه فرعا والحرف زائد
 اكثروا به تصغير ضارب لانه لما علم الاصل
 علم ان هذه الواو مبعدة من الالف ويكونه فرعا
 وهو أصل كونه فانه تصغير هاء فلما صغر على
 مو به علم أن الهمزة مبعدة من هاء و بازوم بناء
 مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق لانه
 لم يكن كذلك لو جب أن يكون وزنه فعل
 وهو بناء مجهول (فأبدل الهمزة من واو بيا
 آخر اثر الف زيد)

قال في التسهيل وربما صحح مع المعارضة
وأبدل مع اللزامة فالأول ~~م~~ كقولهم
في المثل أسن رفاس فانها ساقية لأنها لما كان
مشلا والاشكال لا تفسر أشبه ما هي على هاء
التأنيث ومنهم من يقول فانها ساقية هاء
كسالة في غير المثل والثاني كقولهم صلاوة
في صلاية وحكم زياد في التثنية حكم هاء
التأنيث في استصحاب هذا الأبدال نحو
~~كسامين~~ ورداءين فان ثبت الكلمة
على التثنية امتنع الأبدال وذلك كقولهم
عقلته بنسبين وهما طرقات العقلاء الثالث
قد ورد على الضابط المذكور مثل غاوى
في التسب إذا رستمه على لغة من لا ينوي فأنك
تقول يا غاوى بضم الواو من غير ابدال مع
اندراجه في الضابط المذكور وإنما لم يبدل
لأنه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين
اعلانين فلما في موضع قوله أنرا بلا ما فقال
لأما با تراثف زيد لا يستقام الرابع اختلف
في كيفية هذا الأبدال فقبل أبدلت الباء
والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال
حذاق أهل التصريف ابدال من الواو والياء
ألف ثم أبدلت الالف همزة وذلك أنه لما قبل
كساو وروى حتى تحركت الواو والياء بعد فتحة
ولا حاجز بينهما إلا الالف الزائدة وليست
بجاء برحسين لكونها وزيادتها وانضم إلى
ذلك أنها في محل التغير وهو الطرف فطلبنا
أنما جلا على باب مصارحنا فالتى سا كان
فقبلت الالف الثانية همزة لأنها من مخرج
الالف انتهى

السقاية الذي هو محل السقي كأمز (قوله وديعاصح) أى حرف اللين أى انقى
من غير قلب (قوله أسن رفاس فانها ساقية) بفح السين وقشيد القاف وبروى
مقابلها وهاء وعلية فلا شاذ فيه وهو مثل يضرب الحسن أى أحسن إليه
لأحسانه (قوله لأنها لما كان مشلا الخ) فيه عندي قتل لانه انما يصلح قتلها
لتصحيح الياء بعد ضرورة هذا التركيب مثلا لا تصحها في النطق به أولا (قوله
كقولهم صلاية في صلاية) بفح الصاد وتضعف اللام فيهما قال في القاموس
الصلاية ويبرز البلية واسم ومدق الطيب والجمع على وصلى (قوله في استصحاب
هذا الأبدال) أى جواز فلا يشاق قول الناظم السابق ونحو علباء كساء وحبا
بواو وهمز (قوله نحو كساين ورداءين) أى مما همزة بدل من اصل أو من
سرف الحاق لا من ألف تأنيث لأن همزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في التثنية
قلبها واوا (قوله على الضابط المذكور) أى في قوله فأبدل همزة من واو ويا
الخ لأن التقدير من كل واو ويا (قوله في التسب) ليس بقيد فانه إذا ضم غاوى
بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما قبل السيوطي في التكت عبارة المرادى
أمط هذه الفظة منها ثم الشرط في ترخيجه أن يكون علما كما هو مصرح به واجب
عن إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غاوى ليست آخر أبلى هي حشو والحذف عارض
سم (قوله لحذف لامه) أى لاجل ياء التسب كما اضع به المرادى (قوله
لاستقام) لأنه يفرح غاوانا لو اوقفه عين اه سم ويرد على التعبير بلامانه
لأنه لم يغير علباء وقواء مما همزة فيه مبدلة من با زائدة للحاق ولهذا قال
المرادى فاصلاح الضابط أن يقال من واو ويا هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على
تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط انهما لا يبدلان نحو جراء مما
الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقبلت الالف الثانية همزة) ولم تقلب
الأولى لأن قلبها يفتقر الغرض منها وهو المدولان التفسير أيقن بالواو وأخرولان
في تحريك الثانية فحصلت لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني
(قوله لأنها من مخرج الالف) فيه تساهل لأن همزة من أقصى الحلق والالف من
الجوف فهما متقاربان المخرج (فائدة في حاشية السيوطي) على المغنى أن القراء يرى
ترادف الهمزة والالف فيقول الهمزة هي الأصل والالف الساكنة هي الهمزة ترك
همزة وافرقت سبويه وإنما فقال الهمزة حرف كالعين فيمثل الحركة والسكون
ويكون في أول الكلمة وأخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكوّن إلا ما كان
ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف

والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم ان حروف المجمع عنه
الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والالف البنية حرفين وبعدها ابو العباس
ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية
الحروف وهو غير مرضي وبان ذلك ان الالف التي في اول حروف المجمع هي صورة
الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واما مرة ويا مرة على مذهب اهل الجناز في
التخفيف ولو اريد تحقيقها البنية لوجب ان تكتب الف على كل حال يدل على صحة
ذلك انك اذا اوقعتا موقعا لا يمكن فيه تحقيقها لم يميز ان تكتب الالف مفتوحة
كانت او مضمومة او مكسورة وذلك اذا وقعت اولها واخذوا واخذوا وبرايم وان
حرف سميت فاول حروف اسم الفظه بينه وكذلك الف اول حروفه همزة فهذان
دليلان على ان صورة الهمزة مع التفتيح الف اما الالف في نحو فقام وكتاب فصورها
ايضا صورة الهمزة المحققة الا ان هذه الالف لا تكون الاسكنة ولا تأتي في اتحاد
صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخارجها بدليل ان التثنية الساكنة
من ضومن وعن والمختركة من نحو من وفترسمي كل واحدة منهما ثانيا وبكسبان شكلا
واحدا مع ان المختركة من طواف اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة
من ذلك مع التثنية واما انراج ابي العباس لهما من الحروف فمختصا بعد ثباتها على
صورة واحدة فليس بشيء لان جميع هذه الحروف انما تثبت لوجودها في اللفظ الذي
هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كثير هل من الحروف وانقلابها في بعض
احوالها لعارض كتحفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا الا ترى ان انقلاب
غيرها في بعض احوالها لعارض لا يخرجها عن كونها حرفا اه وقال التفتازاني
في حاشية الكشف الالف اسم للمدة التي هي اوسط حروف جاء والهمزة التي هي
آخرها بدليل قولهم الالف واللام للتزويق والالف الوصل تسقط في الدرج وقولهم
الالف على ضربين بنية ومختركة فالبنية تسمى الف والمختركة تسمى همزة والهمزة
اسم مستحدث لا اصلي وانما يذكروا حروف التهجى اسم الالف لا الهمزة اه فعلم
ان الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف البنية وبعضها خاص بالبنية اه
ما في حاشية السويطي بتلخيص وبه من زيادة وفي المجمع عن ابن جني لما يمكن ان
يلفظ بالالف البنية في اول اسمها كما تفضل في اخواتها فوصل الى النطق بها باللام وقيل
في اسمها لا كما تفضل الى النطق بلام التثنية بالالف وقيل في الإنداء الفلام
لنقصا رضاء وقول المعلنين لاهم الف خطا لان كلامهم اللام والالف مضمون ذكره وليس
الفرص بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسيطة اه ويرد

عليه أن تضارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجب إبقاءه
 يكتفي في تحقق تضارض اللام مع الالف اللينة أن كلام الهمزة والالف اللينة
 يسمى ألفا وقوله لأن كلام اللام والالف مضي ذكره برده عليه أن الالف
 الماضي ذكره صاعدا لم يرفوف الهمزة ولا الالف اللينة المشار إليها بالآخرة فوجه
 قول المحللين لام الالف بأن ذكرهم الالف تنبيه على أن الإشارة إلى الالف
 اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى التعلق بالالف اللينة في قولهم لا
 فلأعرف ذلك (قوله ثم أشار إلى الثانية) أي من مسائل إبدال الهمزة من
 الواو والياء (قوله وفي فاعل ما أعل عيناً) أي وفي اسم فاعل فصل اعلم عينه
 ولا فرق في اسم الفاعل المذكورين أن يتصرف من علامة التانيث والثنية
 والجمع أولا (قوله إذا وقعت) أي كل منهما (قوله فاعل على الفعل
 في الاعلال) قال في التصريح ما ذكره تبعاً للفرع من أن اسم الفاعل فرع الفعل
 في الاعلال والتصريح بشكل لوجبه أحدهما أنه تقديره الاعلال وإن لم يكن له
 فعل أصلاً كما سيذكره من بيانه جازة فإن ادعوا أنهم لم يتقوا من أسماء
 الفاعلين فقد كتبوا التثنية في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه
 الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لأن الفعل له وقد يخلط عن
 الأول بالتزام الثقل ومنع التثنية عن الثاني بأن فرعية الوصف عن المصدر
 على الرابع من حيث الاشتقاق وهذا لا يثبته ما قالوه من أن فرعية عن الثقل
 من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله في الاعلال) أي في مطلق الاعلال
 وإن كان الاعلال فيها يقلب العين همزة وفي الفعل يقلبها ألفاً (قوله فهو عوارض
 في المقاموس العوارض هاب حى إحدى العينين عوارض عوارض عوارض عوارض
 وعوارض عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض
 عظم سواد عينه في سعة فهو أعين (قوله هذا الإبدال بآراء) بالراء من المبرى كما
 في عبارة المرادى وفي نسخة من الشرح جاز بآراء من الجواز يعني عدم الامتناع
 لوجوب الإبدال في هذا القسم أيضاً كما هو صريح التسهيل واغترش الشيخ السيد
 بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جازي) ضبطه الشيخ بخاء
 باليم والراء وفسره بالسكان وضبطه العين في البيت الحاء المهملة والراء وفسره
 بجمع الماء (قوله متعددة) هي القنطرة المستوية ثبت كذلك فاموس (قوله
 لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف)
 لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وفي فاعل ما أعل
 عيناً) أي أتبع الإشارة إلى إبدال
 الواو والياء همزة أي يجب إبدال كل من
 الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل
 أعط عين فعله فهو قائل واتباع الأصل فأول
 ما يجب فعله على الفعل في الاعلال بتفاوت
 فهو عوارض عوارض عوارض عوارض عوارض
 في الاعلال هذا الإبدال جاز فاعل كان على
 في الأقل هذا الإبدال جاز فاعل كان على
 فاعل وقاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جازي
 وهو البستان قال
 عدة ثابتة في جازي أي الراجح تعليلها على
 وكقولهم جازي وهي خمسة تجعل في وسط
 السقف وكلام الناظم هنا وفي نسخة
 لا يشمل ذلك وعقبه عليه في التسهيل الثاني
 اختلاف في هذا الإبدال أيضاً قبل إبدال
 الواو والياء همزة كما قال المصنف

وقال الاكثرون بل قلنا آله اثم ابدت الالف همزة كما تقدم في كساء ووداء ٣٢٥ وكسرت الهمزة على أصل التثنية الساكنين وقال المبرد

أدخلت أفعال قبل الالف المتقلبة في قال
وباع وأشابهها فأتى القائل وهما ساكنان
فحركات العين لأن أصلها الحركة والالف
إذا تحركت حارت همزة التثنية يكتب نحو
قائل وبائع بالياء على حكم التضعيف لأن قياس
الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء
فلذلك كتب باء وأما بدل الهمزة في ذلك بياء
محمضة فتصو على أنه لمن وكذلك تصح
الياء في باع ولجاء تصح الياء في باع لكان
تصح الواو في قائل ومن ثم استنع نقط الياء
من قائل وبائع قال المبرز في نقط الياء من
قائل وبائع على قال ومزى في بعض تصانيف
أبي الفتح بن جني أن باع في الفساحي دخل
على واحد من المشجعين بالعلم فاذا بين يديه جزء
مكتوب فيه قائل نقطتين من تحت فقال
أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خلى
فأنتفت إلى صاحبه وقال قد أضعا خطواتنا
في زيادة مثله وخرج من سامته التهمة ثم أشار
إلى الثالثة بقوله (والمدز يد ثلثا في الواحد)
همز ابز في مثل كالقلاند) أي يجب ابدال
حرف المدز الزائد الثالث همزة إذا جع على مثال
مفاعل نحو روعة ورعاقب وقلادة وقلاند
وصحفة وصحائب وبعوز وبعجاز وسليق
وسلاني وشمال وشمال بخلاف قسورة
وقساو لعدم المدز وبخلاف نحو مغارة ومغاور
ومعشة ومعايش ومثوبة ومناوب لعبدم
الزيادة وشذ مصائب ومناز والاصل مصاوب
ومناو وروقتان فيهما هذا الاصل وبخلاف
نحو صرف وبيع وحائط ومفتاح وقندبل
ومكول عدم كونه ثلثا

(قوله قلنا آله) كقولنا كل منهما مدحقة مفعولة بحاجز غير حين (قوله قبل
الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما أي لم يلفظ الواو
والياء في اسم الضالع على قول المبرد جلا فهما على القولين قبله هذا ما ظهر في وب
يضارق قول المبرد قول الاكثرون قائل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها
استغنى عن النقطين (قوله التضعيف) أي تسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة
والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله فلذلك كتب بياء) مكرمع ما قبله (قوله
تصح الياء) أي اليتان بها على انها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهو عند
ما قبله (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحح لمن (قوله
هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجه بصدارة الاستفهام
وما أضف اليه (قوله والمدز) أي حرف المدز أو الواو أو الفاء أو الجيم زيد على من
شعبري وثالثا حال من شعبري زيد في حال مدخاله أو من شعبري فهي مترادفة
وقوله في الواحد بيان الواقع لا لا لا تراوله في المدز كرهه الشارح محترزا (قوله
أي يجب ابدال الخ) وذلك لأن الالف جاءت قلادة على مفاعل وقعت الف الجع ثلاثة
ووقع بعدها الف قلادة فاجتمع الثمان فليكن يده من حذف احدهما
أو تحريكه فلو حذفوا الأولى فأتت الدلالة على الجع ولو حذفوا الثانية تغير بناء
الجسم لأن هذا الجع لا بد أن يكون بين الفه وحرف اعراه حرف مكسور ليكون
كذلك لقع تحريك الثانية بل كسر ليكون من مفاعل والالف إذا حركت قلت
همزة ثم شبيهت واو ويجوز بيا صحفة بالف قلادة لسكونها أثر حركة من جنسها
كالالف هذا تخطي ابن جني وقال الخليل انها همزة الالف والياء والواو
في رسائل ومصانيف وبعاز لان حروف البين بينهما ليس أصلها الحركة وانما هي
حروف مبنية لا تدخل في الحركة فلما وقع بعد الالف همزة ولم يظهر أن ذكر
لأصل ابن في الحركة كذا في التصريح (قوله شعروعة) بالراء والهاء المهملة
والفاء من رعت كصروم وكرم وعنى وجمع خرج من انفه الدم كذا في القاموس
(قوله وسليق) كما يربط على معان منها ما تحت من مغارة لشعر وسليق الطريق
جانبه (قوله قسورة) هو الاسد ويقال فيه قسور وقسرة (قوله وشذ
مصائب ومناز) وشذ أيضا ههنا معاريف في رواية عن نافع والمنهم ورعته الياء كما في
المرادي (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لصائب ومناز يقطع النظر عن
همزهما (قوله نحو صرف وبيع) فيه ان صرفا وبيعا خرجا بقيد المدز
والصيرف المختار في الامور كالصيرف والموسج شول واسم فرس كذا في القاموس

ثم اشار الى الرابعة بقوله (كذلك انما ليس ان كسفا ٢٢٦) وقد مضى على جميع نيفا) فيغالب على المفعول به بالمصدر المتون وهو جمع واضافة

في الكافية لقاعل فقال كجمع شخص نيفا أي
يجب أيضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا
وقع ثاني حرفين لسين بينهما ألف مفاعل سواء
كان اللسان ما بين كسفا جمع نيف أو واو
كواول جمع أول أو غنقن كسند جمع سيد
وأم له سود وصوائد جمع صائد أو أصل سواد
وصوائد واعلم ان ما اقتضاء اطلاق التاظم
هو مذهب النحويين وسيبويه ومن وافقه
وذهب الاخفش إلى أن الهمزة في الواو ينقطع
ولا يميز في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول
تياض وسواد وصوائد على الأصل وشبهه
ان الابدال في الواو إنما تكون لتقلعها ولا
لذلك نظرا وهو اجتماع الواو في أول كلمة
وأما اذا اجتمع الياءان أو الياء والواو فلا
ابدال لانه اذا التقت الياءان أو الياء والواو
أول كلمة فلا همز هو بين ويوم اسم موضع
واحج أيضا بقول العرب في جمع ضيئون وهو
ذكر السنان ضياون من غير همز والصحيح
خاذهب اليه الاقولان للقباس والجماع أما
القباس فلا بد الابدال في نحو واائل انما هو
فالجل على كساء وردا شبهه به من جهة قرينه
من الطرف وهو في كساء وردا لا فرق بين
الياء والواو فكذلك هنا وأما الجماع فحكي
أبو زيد في سبعة سيايق بالهمز وهو ضيعة من
ساق يسوق وحكي الجوهري في تاج اللغة
جيد وجياد وهو من جاد وحكي أبو عثمان
عن الاصمعي في جمع عيل عائل وأما ضاون
فشاذ مع انه لما صغ في واحد صغ في الجمع
فخالفوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه
ضين والصحيح انه لا يقاس عليه (تنبيهات) *

قوله (اكتفا) أي احاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينف
وقول الناطي اصله توفيق على انه من ناف ينف وتقدم في العددية كذا
في التصريح (قوله بالمصدر المتون) تصرح بان لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة
عن اللفظ ابدال على جماعة وحيدة لا يصح القتل به لانه لفظ فلا يخل
بالحدث ولا لابدال لان الجمع ليس ابدالاً بحال فانه مثال لقاعل على حذف
مضاف أي كاصل جمع نيفا أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جعل نيفا
وهو نياقت قد مثل بنياقت وهو لفظ سم (قوله أو يختلفين) تحت صورتان
تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل الف صائد
اح سم لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكسير والاقب الثاني المز يد يجعل
واوا (قوله في الواو) أي في صورة الواو ين (قوله ولان ذلك نظرا) اشارة
لابدال في الواو وقوله وهو اجتماع أي الابدال عند اجتماع الواو في أول الكلمة
نحو واصل فان أصله وواصل ومنافرة هذا المستلشى مطلق ابدال احدي الواو ين
همزة وان كانت المبذلة في مستلثنا التثنية وفي التنكير الاولى (قوله وأما اذا
اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو نياقت وصوائد وحذف
قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت الياءان الخ لكان اخضر وابسك (قوله
نحو بين ويوم) الاول يختصن قرية بالين وعين أو واد ين ضاحك وضويك وهما
جبلان بالجاز والساقي بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كعصر شديد كذا في
القاموس ومنه يعلم انه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم
كما صنع المصريح (قوله في جمع ضيئون) بفتح الضاد المجهمة وسكون الضمة وفتح الواو
كصقل كانه ليس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنان) جمع صنور بكسر السين
المهملة وتشديد النون مضنوعة وسكون الواو (قوله من جهة قرينه) من سبيعية
واضافة جهة الى قرب اللسان وفي الكلام حذف أي قرب حرف الله منه (قوله
وهو) أي الابدال بالهمزة (قوله سبعة) ياء مستندة ما استاقه الصدوق
الدواب والغوية يستند بها السند فبرحى الوحش كافي القاموس وأصله صوبه بوزن
فيه اجتمعت الواو والياء وسبقت احدا هيا السكون فقلت الواو اواو ادعت الياء
في الياء فقول الشارح وهو فضيلة صوابه فبعض تقديم الياء على العين كافي المرادى
(قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقوله من ضاون شذوذ (قوله
والصحيح انه لا يقاس عليه) أي على ضياون في تصحيح الواو ما شبهه في جهة واحدة
اذا وجد وذهب اناس الى القياس كذا في المرادى (قوله مفاعل) أي الفه

وقوله

بالاول فهم من قوله مفاعل اشتراط اتصال المذات الطرف

تكون فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقطرة فلا بد ان لا لا على نحو علو اويس والثانية نحو قوله
 وكل العيشين بالعواد * أراد بالعواد اير لانه جمع عوار * وهو الرمد فحذف الباء ضرورة فهي في تقدير الموجودة
 اما فصل بمدة غير شائعة فلا اثره ويجب الابدال كقوله * فيها عيال احوود وغيره ٣٢٧ الاصل عيال لكنه اشبع الهمزة
 اضطررا فاشتات الباء كقوله تنقاد السيارين

لا جمع عيال واحد عيال قال الصافي واحد
 العيال على والجمع عيال مثل جيد وجياد
 وجايد الثاني لا يتصل هذا الابدال بتالي
 ألف الجمع كأوهه كلامه بل لو ثبت من
 القول مثل عوارض ظ قوائ بالهمز هذا
 مذهب سيبويه والجهور وعليه متى في
 التسجيل وخالف الاخفش والزيجاذ فذهب
 الى منع الابدال في المفرد فلفظه * الثالث
 حكم هذه الهمزة في كتابها ما ومنع النقط
 كاستحق في قائل وتابع ثم اشار الى تقدير
 ما اطلقه من الحكم في الهمز المبديل مما يبعد
 ألف مقاع في التوعين المذكورين اعني
 ما استحق الهمز لكونه ماعز يذ في الواحد
 وما استحق الهمز لكونه ثاني لئلا ينكنا كشافه
 مقاع بقوله (واقف ورة الهمزة يا فاعا مل
 لا ما) فالألف واللام في الهمز للبعد أي
 يجب في هذين النوعين اذا اعتلت لامهما
 أن يتحقا ما يدل كسرة الهمزة قصه ثم يبدلها
 يا فاعا لانه همزة أوباء أو واء ولم تسلم
 في الواحد فالنوع الأول مثال ما لانه همزة
 منه خطية وخطاير مثال ما لانه يا منه
 هدية وهذا يا مثال ما لانه واومنه لم تسلم في
 الواحد مطية ومطايير مثال خطايير خطايير
 يا مكسورة وهي يا خطية وهه همزة بعدها
 هي لامها ثم ابدلت الباء همزة على حد
 الابدال في صفات فصار خطايير في همزتين
 ثم ابدلت الثانية يا ماضي في ان الهمزة
 المتفرقة بعد همزة تبدل يا وان لم تكن بعد
 مكسورة فاختلكت بها بعد المكسورة ثم تحذف
 الأولى تخفيفا ثم ظلت الحياء ألفا حتى كفا وانفتاح ما قبلها فصار خطاير بالفتح بينهم همزة

وقوله اتصال المذ أي اللين الثاني الذي يتطلب همزة ووجه قسمه ماذ كمن قوله
 من مضاعف ان المقصور مقابيل لا مفاعل (قوله بمدة شائعة) أي قياسية
 (قوله وكل) التعمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصحح بتخفيف الحاء وامله
 الرواية والافتاد في جميع معنى (قوله جمع عوار) قال العيني يضم العين
 ويخفف الواو وهو الرمد السيد وقيل هو كالتدني اه وتبعه المصحح في هذا
 الضبط قال سلم وضبطه المكي يشدد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهي في تقدير
 الموجودة) وذلك محتم فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير (قوله تنقاد)
 ينقع التاء أي قد واضافته الى السيارين من اضافة المصدر لقاعه (قوله
 لانه جمع عيال واحد العيال) يؤخذ منه وما يبعده ان الفعل جمع عيال او عيال
 (قوله كأوهه كلامه) قد يقال مراد المصنف موائن مقاع في مجرد عدد
 الحروف والهيات فيشمل المفرد ولا ثانيه قوله يجمع يقال في المثال لا يتصل
 اه سم وقولهم عادة المصنف اعطاء الحكم بالمثل غير مطرد (قوله مثل عوارض)
 أي مفرد اعلى وذن عوارض (قوله ثم اشار الى تقدير ما اطلقه الخ) فيه شيء
 لان الحكم الذي اطلقه فيما سبق اطلاقه يعتبر لان الابدال همزة ثابتة في هذه
 الصورة وأيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها ان الهمزة المبدي لا تتبع فيها اذا كانت
 الا لام معتلة بل تقدر وتضربا لا أن يريد بالاطلاق باعتبار ابقاء الحكم
 غن في تضع التقيد لانه بين هنا ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبق بل يغيب
 فانه سم (قوله في التوعين المذكورين) أي المشار الى أولهما بقوله والمزيد
 الخ والى ثانيهما بقوله كذا الثاني الخ (قوله اعني ما استحق) أي جمعا استحق
 الهمز يكون أي الهمز في الاصل ماعز يذ في الواحد وكذا افعال فيما يبعده
 (قوله للهه) أي الذي كرى فالمراد بالهمز المذكور سابقا في التوعين (قوله
 فيما) أي جمع اعل لا ما اراد به ما يشمل الهموز كاسيبيه عليه الشارح ولو قال
 فاعا اعتل لا ما كان أوفى باصطلاحهم (قوله كسرة الهمزة) أي الواو البية
 لألف مقاعيل (قوله فيما لانه الخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من
 قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل
 انتقلت يا وسأني محترزة في قوله وفي مثل مرارة جعل واو او وحذف الواو كما
 في نظيره الا في تسلم من ايمان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع
 الأول) أي من النوعين (قوله بهمزتين) الأولى المبدي من الباء والثانية لام
 الكلمة (قوله لما سباني) أي في قوله ما لا يمكن لفظا ثم قد التايم مطلقا

لا يرد وهو
 الظاهر
 ان السيارين
 في جمعه
 عوارض
 في مثل اه

والهمزة تشبه الالف فاجتمع شبه ثلاث ألفات غايات الهمزة بأفصار خطاها بعد خمسة أعمال وأمل هذا اياهدي بينه من الالف ياء فعليه والثانية لام هدية ثم ابدت الاولى همزة كافي صحافت ثم قلبت كسرة الهمزة فقصت ثم قلبت الياء انقاسم قلبت الهمزة ياء فصار هدا ياء أربعة أعمال وأمل مطايعا يوا لا أمل مفردة وهو مطية مطوعة فضيلة من المطايع هو الظهور ابدت الواو اياء وادعجت الياء فاعلى حذما فعل بسد وميت قلبت الواو ياء ٣٨٠ لتأخرتها بعد كسرة كافي الفازي والداي ثم قلبت الياء الاولى همزة كافي صحافت ثم ابدت الكسرة فقصت ثم الياء الفا

ثم الهمزة ياء فصار مطايعا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلت فهو المرأة والمرأى فان الهمزة وجودة في المفرد فان المرأة مفعة من الرؤية فلا تنقري بالفتح ونشد هرايا كهذا باسلا سكا بالاصلي سكا العارض كاشد نكسه وهو السلوك بالعارض سكا الاصلي في قوله

خا برحت اقدامنا في مكانا

ثلاثا حتى اذ يروا المنايا
وقول بعض العرب اللهم اغفر خطا في
بهمزتين والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا
أصله زواي بأبدال الواو همزة لكونها ثاني
اثنين اكتنفا مفعول مخفف بالفتح
فصار زواي ثم قلبت الياء انقاصا زوايا
ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا
(تسبه) ادورح الناطم هنا الهمزة في حروف
العلم حسبما جعل الشارح كلامه على ذلك
ولكنه غير يتبينهما في التسهيل وفي الهمزة
ثلاثة اقوال أحدها حرف صحيح والثاني
حرف علم واليه ذهب الفارسي والثالث
انهما شبه بحرف العلم انتهى وأشار بقوله
(وفي مثل هراوة جعل واوا) الى أن المحسوس
على مثال مفاعل اذا كانت لاه واوا ولم
تعمل في الواحد بل سلت فيه كواو هراوة
جعل موضع الهمزة في جبهه واو فيقال
هراوى والاصل هراو بقلب ألف هراوة
همزة ثم هراى بقلب الواو ياء لتأخرتها بعد
الكسرة ثم خفت بالفتح فصار هراى ثم

(قوله والهمزة تشبه الالف) اقرب من جها وهو أقصى الحلق من مخرج الالف
وهو الحلق وقول شيخنا والبعض لكونهما من مخرجيهما تساهل (قوله وهى
مطية) المطية الراحة (قوله من المطايع هو الظهور) أو من المطايع هو المذيقال
مطون بهم في السراى مددت تصريح (قوله ابدت الواو الخ) راجع للمفردة
وقوله فقلب الواو الخ راجع للجمع (قوله وان كانت الهمزة) أى الواو الالف
مفاعل أصلية هذا محذور القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمزة بلام العهد لان
المهمود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبديل من مدة الواحد الزائدة أو نأى
لبنه أو القيد الذى في قول الشارح اعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز
في الأصل مداهم ياء في الواحد (قوله مفعة) بكسر الميم تصريح (قوله
فلا تنقري في الجمع) بل تنقري وكسرتها والياء بعدها (قوله ما كالأصل)
أى الهمزة الأصلية سكا العارض أى الهمزة العارض بسبب الجمع (قوله
خا برحت اقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله
عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رسله ومبارزته
هو حوزة وعصى وهم المراد من قوله ثلاثا وثلاثين رضى الله عنه بالفراء وهم
راجعون وثلاثا تبديل من نأى اقدامنا (قوله وقول بعض العرب) جبر قول
صفطاعلى قول المجزوء بنى فله (قوله والنوع الثاني) أى الجمع الذى الله
بين اثنين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياسا منه في النوع الاول
مثال مالا مة بامنه زاوية وزوايا ومثال مالا مة واومنه لم يسل في الواحد كذا وكذا
لعدم هذا القسم فيما يظهر تدبر (قوله أصله زواي) أى أصله الثاني كجوز خذ من
بقة كلامه وأصله الاول زواوى (قوله حجا) بفتح السين (قوله غير بينهما)
في التسهيل لفظه الهمزة على حرف الهاء والهاء بفتحة الغائرة (قوله وفي مثل
هراوة) أى في جمع مثل هراوة وهى الصا الضمنية كافي التصريح (قوله جعل
موضع الهمزة) لوقال ابدت الهمزة فيموا او اجعلت الهمزة فيه واوا كاقال
الناظم لكان اخبرناظير في كون الواو أصلية من الهمزة (قوله لما سبق)
أى من اجتماع شبه ثلاث الفات وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان
الواو ظهرت في واحد الخ) الآن الواو في الواحد لأم الكلمة وفي الجمع بدل من
الهمزة الزائدة المبدلة من الف الواحد (قوله فصدت تشا كل الجمع لواحدة)

قلب الياء ألفا لتأخرتها كهاوا فاختصا ما قبلها فصار هراى ففكر هو الفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا
للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحد وواحدة بعد ألف فصدت تشا كل الجمع لواحدة فصار هراوى بعد خمسة أعمال

قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على ان صوابا ان يقول تشاكل الجمع
 وواحد أو مشاكلة الجمع لواحد لان التشاكل تفعل يقتضى التعدد ولازم
 لا يتعدى ولا يلام التورية (قوله اعتراف الهمة بالخال) هذا التسهل متعلق
 بقوله واغترضت الهمة الخ فكان للناسب ذكره في شرحه مع التسهل المذكور ثم مع
 انه كرر مع قوله سابقا وان كانت الهمة الختم في بعض النسخ اسقاط ما سبق وعليه
 لا تكرار هنا (قوله وتأس الاخشع على هداوى) أى بالذال ووجهه في بعض
 النسخ بالراء معتبر ولا يبعد عندى أن يفسر على مطاوى أيضا فانه أولى بأن
 يقاس عليه من هداوى لان الالبان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى
 الاصل فرأى (قوله وهو ضيق) وقال الدماميني لا يظهر تاسيسه على هداوى
 وجه (قوله على وزن فعلى) فبابه اختلف الجمع لام الكلمة والاقب للتأنيث
 (قوله وهداوى على وزن الاصل) أى على طبق المقرد أى صحت لانه كما صحت لام
 المقرد فقولته هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هداوى صحت الواو فيه كما صحت في
 المقرد وقوله في مطاوى اختلف الواو فيه كما اختلف في المقرد الا ان السوابق تقفنا
 في التبعير فلا يريد الاغتراض بان هداوى ومطاوى على وزن الاصل (قوله فجاء على
 خطية بالابدال والادغام) يراد به على هذا يكون خطا بالياء على وزن الاصل
 كهداوى ومطاوى وهداوى فلا تخفى مقابلة التثنية بخطا بالياء في قوله وأما خطا بالياء
 الآن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج
 الى شيء بخلاف خطا بالياء فانهم احتجوا في كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع
 خطية بالابدال والادغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذى
 ذهب اليه المصنف حلا للمعتل كهدية وهداوى على الصحيح كحقيقة وصحافة
 (قوله لان الاقصد منهم لتأنيث) أى زائدة لتأنيث وأما الذين الزايدة في المقرد
 فليخلف في الجمع التفضيل من التقاء الساكنين (قوله بدل من المنة) أى التي
 كانت في المقرد وقوله المؤخرة أى التي عرض تأخيرها في الجمع بعد ان كانت
 مقدمة في المقرد وهي المنة التي تطلب همة في فضائل (قوله لا تبدل في هذا)
 أى فيما لاه همة كخطية (قوله لتلاينم اجتماع همتين) اعترض بان
 التماس قلب الساكنة وإذا اجتمع همتان قل فيما يقتضيه القياس وبأنهم
 قد تفاقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفرلى خطاى ولو كان كما قال
 الخليل لم يكن ثم همة البتة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تطلب) أى
 منة الواو قلبا كما سبق قوله على الباسم وضع الظاهر موضع الضمير وكان مقتضى

(تجسيهات) * الاقل اعتراف الهمة
 بالياء على ما سبق ايجع المذكور
 اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت أصلية
 سلمت * الثاني شد جعل الهمة واو افعي لانه
 ياء وذلك قولهم في هداى وهداوى وفي لاه
 واو اعلت في الواحد وذلك قولهم في مطاوى
 مطاوى وتأس الاخشع على هداوى وهو
 ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه القطعة * الثالث
 مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على
 وزن فعلى صحت الواو في هداوى كما صحت
 في المقرد وعلت في مطاوى كما اعلت في المقرد
 وهداوى على وزن الاصل وأما خطا بالياء على
 خطية بالابدال والادغام على وزن هدية
 وذهب البصريون الى أنها فعلى حلا
 للمعتل على الصحيح ويند على صحة مذهب
 البصريين قوله حتى ازبروا المنايا وأما
 ما نقل عن الخليل من أن خطا بالياء وزنه افعلى
 فليس بقول الكوفيين لان الاقصد منهم
 لتأنيث وعند بدل من المنة المؤخرة وذلك
 لانه يقول ان منة الواحد لا تبدل في هذا
 همة لتلاينم اجتماع همتين بل تطلب بتقديم
 الهمة على الباسم بخطاى ثم يعمل كما تقدم

انتهى

(وهو الاول الواو ينزله في بد غير شمولي)
 الاشء اى هذه مسألة خاصة اخضعت
 بها الواو يسمى ان كل كلمة اجتمع في
 اولها واوان فان اولها ما يجب ابدالها
 همزة بشرط ان لا تكون الثانية منها ممتدة
 غير اصلية فنخرج اربع صور الاول ان
 تكون الثانية ممتدة بلا من ألف فاعل نحو
 ووفى الاشء وورى عنهما والثانية ان تكون
 ممتدة بلا من همزة كالووفى مخفف الووفى
 بواو مضمومة فهمزة وهى اتى الاول اقل
 تفضل من ولى اذ الجاء والثالثة ان تكون
 عارضة كان يبنى من الوعد مثال فوعل ثم
 ترده الى ما ليس فاعله والارابعة ان تكون
 زائدة مكان يبنى من الوعد مثال طومار
 فتقول وواعد فلهذا الصور الاربعة لا يجب
 فيها الابدال بل يجوز تخالف قوم في الاربعة
 فاجبوا الابدال لاجتماع واو وين وكون
 الثانية غير ممتدة من زائدة فان الهمزة التى
 قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور
 واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان
 الثانية وان كان ممتدة غير متجددة لكتابتها ممتدة
 زائدة فلم يفتل عن النسبة بالالف المتقلبة
 ودخل صورتان يجب فيها الابدال الاولى
 ان تكون الثانية غير ممتدة نحو قولك في جمع
 الاولى اتى الاول اول الاصل وول وقولك
 فى جمع واصلة وواقة واصل وواق والاصل
 وواصل وواق وواوين اولها ها فالكلمة
 والثانية بدل من ألف فاعله كما تبدل في
 التصغير نحو واصل وواق

الظاهر ان يقول علم اى الممتدة (قوله وهو ما)
 الاول (قوله الاشء) ثابت فاعل ووفى والاشء ضم اوله القوة وهو ما بين
 ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحدياء على صيغة الجمع اربع لا واحدة من لفظه
 او واحدة ممتدة بالكسر على غير قياس او شذ ككلمة واو شذ ككذب واو شذ
 قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشعثه ان الاشء ثلاث وثلاثون
 سنة (قوله اى هذه مسألة خاصة) اى للمسائل الاربعة المذكورة في قوله فايدل
 الهمزة من واو وما الخ يمكن هذه الخامسة مختصة طواو بخلاف الاربعة
 ولم يقدّمها على قوله واقتح ورد الهمز الخ تعلقه بالثالثة والرابعة فحسب ما عترض به
 شيخنا ونسبه البعض (قوله ان لا تكون الثانية ممتدة غير اصلية) بان تكون غير ممتدة
 او تكون ممتدة اصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهى اتى الاول)
 ان قرى الاول بواو اسكنة فهمزة فالضمير راجع للووفى بالهمزة وان قرى
 بواو ممتدة فالضمير راجع للووفى بلا همزة (قوله ان تكون عارضة) اى
 لا يابدل لتساين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فكون
 فتح (قوله ثم ترده الى ما ليس فاعله) فتقول وواعد فالثانية ممتدة عارضة
 لم يروض النسخة قبلها كما يفهم من كلامه الا ترى والعارضة غير اصلية سم (قوله
 مثال طومار) بضم الطاء المهملة العصفة ويقال له الطاموز ايضا كذا في
 القاموس (قوله غير ممتدة من زائدة) اى وان كانت ممتدة زائدة بخلاف واو
 نحو ووفى (قوله فان النسخة الخ) تعلل لكون الثانية غير ممتدة من زائدة اى
 بخلاف النسخة قبل ممتدة نحو ووفى واعتراض البعض التعلل بأنه يقيد ان النسخة اذا
 كانت عارضة تكون الثانية ممتدة دائما وليس كذلك كما يشهد ما تقدم
 في الثالثة وفيه نظر لانه انما يقيد ان النسخة اذا كانت عارضة لا يلزم ان تكون
 الثانية غير ممتدة وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير ممتدة كفى المثال
 المتقدم لثالثة (قوله وان كان ممتدة غير متجددة) اى لبناء الكلمة ووضعها
 عليه (قوله بالالف المتقلبة) اى الصائرة واو ثانية في نحو ووفى ولو قال الواو
 المتقلبة عن الف لكان واضحاً (قوله واو اق) وهو ما اعل اعلان فاض
 قتب الباء اذ حال بال (قوله وواق) بثلاث واو وان اولها عارضة والثانية
 والثالثة من بنية الكلمة وهما ادا الشارح بقوله واو ين الخ (قوله كما تبدل)
 اى الف فاعله واو اق التصغير ان التكسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو واصل
 واو اق) تصغير واصل وواق فالواو اق تصغيرهما بدل من الفهما كما تقول

في ضارب ضوب ولو قال نحو او صلة واو صلة لكن انسب بما قبله (قوله)
 حنثذ أي حين اذ كانت الواو الثانية غير ممتدة أو ممتدة أصلية (قوله) راحة
 الخ ولا نهمل الجازوا البدل في جوهدهي واو مفردة لتقلها بالنعمة التزمه
 عند نوالي واوين لانه انحل من واو مفردة مضعومة (قوله من التضعيف) قال سم
 قد يقال للتضعيف موجود في الصور الثلاث الاول من الصور الخارجية السابقة
 الا أن يقال هو عارض فلا يصير اه واقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل
 سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور
 الداخلية فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثاني فلان
 الصورة الثالثة لم يعرض فيها للتضعيف وانما العارض فيها المدة فتأمل (قوله)
 كدودن) بفتح الدالين المهملتين اللب (قوله) نحو هوى ونوى (قوله) أي
 في المنسوب الى هوى ونوى فلا يتبدل الواو الاولى همزة لعدم صدورها تصريحا
 (قوله) يوههم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر النتي على نفسه واجب
 بان المراد بالمتن الاستثناء والى في المتن للشيء فالخفي المستثنى في كلام الصائغ
 لاني خصوص المتن وما يجاب به البعض عن هذا الابهام من أن المراد يشبهه ووفى
 الاشارة لمدة عارضة أو زائدة انما يصح عبارة المصنف لا يدفع اجملها (قوله)
 يوههم أيضا ان المستثنى الخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والاصل
 في الامر القبول فالقهوم حيث أنه لا يجب الابدال فيما نخرج لانه لا يجوز
 قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذ الصريح
 ما لا يحتمل غير المراد ودعي على تسليم انه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما
 لا ينبغي على من لم يمسكه (قوله واوا) معمول جعل في قول المصنف وفي مثل
 هراوة جعل واوا الخ وهو زاعف على واوا يده بالرفع عطف على نائب فاعل جعل
 والمعنى وجعل اول واوين وقصا لمبدأ كلمة أي صدورها هرا وحذف الشارح
 مبدأ وايدة همزته الفاعل كما خفف طار بابدال همزته يا وعلها اعلال فاض وقوله
 سوى ما الثاني الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أي سوى الصدر
 الذي الثاني منه أو ال عوض عن الضمير أي ثابته ومدة ايفتح الميم بغير محمول عن
 فاعل طار والاصل طار أي مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء فهو ووفى لان
 مده ثابته لم يطرأ عليه طار الثاني بعد عروض البناء لمجهول واو قبله الق لا نا
 تفوي شخص مده ووفى طار والى المدة الموجود قبل ذلك غيره (قوله) أن تبنى
 اضرع) أي موازن اضرع (قوله من الواوى) بفتح الواو ومكون الهمزة

وكذا الوثيق من الوعد مثال كوكبه ثابته
 او وعد والاصل ووعد والثانية أن تكون
 ممتدة أصلية فهو الاول اننى الاول أصلها ووفى
 بواوين أو لاها فاه مضعومة والثانية عين
 ساكنة وانما واجب الابدال حنثذ كراهة
 ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف
 الا نادرا كدودن وخرج بقلبه بالبدن نحو
 هوى ونوى (تنبيهات) • الأول
 ظهر أن في كلام المصنف امورا أحدها أنه
 يوههم قصر المستثنى على نحو ووفى عمامته
 زائدة بدل من ألف فاعل وان ما سواه عمامته
 زائدة يجب فيها الابدال وليس كذلك كما عرفت
 فانه انما يوههم أيضا أن المستثنى يمنع الابدال
 وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع
 الخارجة يجوز فيها الابدال فالثمة أن كلامه
 ليس صحيحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه
 مما سبق فلو قال
 ولوا ووههم زيد واوى مبدأ
 فحسبوا ما الشأن طار مده
 فخلص من ذلك كله لما عرفت • الثاني زاد
 في التسهيل وجوب الابدال شرطاً آخر وهو
 أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بجذبه
 همزة فاصلة شال ذلك أن تبنى اغفوع من
 الواوى فقولوا يا واوى والاصل أو واوى
 فقلت أو الواو الاولى يا لكسرهما بعد كسرة
 وقلت الياء الاخيرة فالتعريف كما وانفتح
 ما قبلها

فإذا نظرت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة بها حذفت همزة الوصل لاستقناء عنها ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو زال موجب قلبه قصير الكلمة إلى وواقي فتدقيق الواو إلى وواي الكلمة ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو تنقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو وضابت ووي باز الوجهان وقافاً للتخفيف قبل وذهب عنه إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء انقلبت الثانية أم لا الثالث بقي مما قبله منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المتعومة فحذفه لازمة ضرورة ولا موصوفة بوجوب الإبدال السابق ثانياً الياء المتعومة بين ألف وياء مستندة إليها الواو المتعومة المستندة إليها و خامساً الياء والعين وقد ذكر في التسهيل والتخفيف كرهذه الهمزة لأن الإبدال الهمزة متعومة بالزلا واجب وانما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فلما بد الياء من الواو المتعومة المذكورة تخس عشرة نحواً أجود جمع وجه واحد ورجع داو والنون جمع ناء الأصل وجوه ولد وروا نور ونحو سووق جمع ساق وغزو ومعد غار الماء يغزو غورا وغزو وادليس القلب في هذا الاجتماع الواو ين لأن الثانية مدة زائدة ٣٣ والاحتمال في المتعومة عن المكسورة والمتعومة وسأني الكلام عليها ويكون

الفتحة لازمة من جهة الأعراب نحو هذه دلو
نوضه التقاء الساكنين نحو استروا الصلاة
ولا تنسوا الفضل والاستقرار بغير مستندة
من نحو التعمد والتعويل فانه لا يبدل نفسه
والاحتراز بالبعد الآخر من نحو أو أصل وأولق
فان ذلك واجب كالجواب وأما بد الياء من الياء
المذكورة فمضمر ما في تخاف في السب إلى
رواية وتغاية الأصل والرواية ثلاث ياءات
تخفف بقلب الأولى همزة وأما بد الياء من
الواو المتعومة المستندة فمضمر ما في واو
واساد في وناح ووفادة ووسادة وقرأني
وابن جبر والتخفي من اعا أخيه يورأني
أبو عثمان ذلك معارداً مقبلاً وقصر غيره
على السماع والاحتراز بالصدقة من نحو
وأطول فلا قلب لأن المكسورة انخفضت
من المتعومة فلم يقلب في كل موضع والوسط
أبعد من التصغير أما الواو المتعومة فلا قلب
نخلة القصص إلا ما شتم من قولهم امرأته أناة
والأصل وناتلته من الوية وهو البطخالي
ابن السراج واسماء اسم امرأة لأنه في
الأصل وساء من الوصامة وهو الحسن وراشد
المستعمل في العهد أصله وحسن الوحدة
بخلاف أحد في منابني أحد تقييل همزته
أصلية لأنه ليس يسمي الوحدة وأما الإبدال
الهمزة من الياء والعين فتبديل عن إبدال الياء
من الياء فقولهم ماء والأصل ماء وأصل ماء هو بدليل أمواه وهو يهتركت الواو واختم ما قبلها قلبت ألفا

كسب أو مضومة كلوم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في صورتين مكسورة
أو مضومة كتن وسيل ويسمى زوروس فان كانت مفتوحة ابدت بعد الكسرة
ياكبر في مترجع مرة وهي التهمة وبعد الضم واوا يكون في جوتن جمع جوتن وهي
سئل مفتش يجلد بجعله العطار نظر فالطينه ورجل سولة في سولة وخالف الاختس
في صورتين المضومة بعد كسر كسيتزي والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل
الاولى بأو الثانية واوا ٨١ بزيادة من القاموس حال الرض في شرح الشاذة
وقد تبدل الهمزة الفاصلة اذا انقضت وانفتح ما قبلها كسبال وباسا كنة اذا
انكسرت وانكسر ما قبلها كسجزيين وواو اساكنة اذا انقضت وانضم ما قبلها
كروس وكل سيويه وهذا ما عاى وليس يقتضى الا في الضرورة ٨٢ ملصا
واذا ابدت ياء ساكنة في مستهزئين وواو اساكنة في روس التي ساكن
فيصنف احدهما للتخلص (قوله في غير تدور) احتراز من قراءة ائلافهم
بهمزتين شذوذ (قوله وكان) أي التي صلى الله عليه وسلم يأمر في أي اذا
سخت ان أترأى طومة ما رواه الأزار من الحائض (قوله بالناف) أي يابسة
وهي الهمزة (قوله ولا وجه لو ادخلها) لان التلاذيل من الهمزة الساكنة
وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن اجاز البغداديون انزروا عن وانزل
من الازار والامانة والاهل بقلب الثانية ناه وادغامها في الساء وسكى الرضخري
انزروا بالادغام وقال الناطم انه مقصور وعلى السماع (قوله عن نحو أتم زيدا)
بصفة المعلوم وهمزة الاستفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت
همزة الوصل المكسورة التي كانت فيها الاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد
دخول همزة الاستفهام وقوة وأتم بهمزتين مفتوحتين فان غفل هذا المثال
لا يشاء فرض كلامه وهو سكوت الهمزة الثانية فغفل الشارح أراد بالظهير
في قوله والاحتراز يكونهما الهمزتين لا يشدكون ثابتهن ماساكنة اشارة الى أن
كونهما من كلمة شرط لو جوب الابدال في غير ضرورة سكوت ثابتهن أيضا وقوله
والانتم بكون بصفة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة
وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما المامز (قوله فتقول او عن الخ)
كذا في النسخ برسم او عن بالقصور او برسم انتم بالق فاء وفيه كمال اسم فرفع لان
الهمزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فاعا
وجعل قلب الثانية في او عن واوا وفي انتم واوا وعذر شيخنا وتسعه البعض بان الابدال
واوا ويا وعاذ كرمين على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسر هاء فيقرأ او عن

فان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجبت
في غير تدور ابدال الثانية حرف مد يمين
سكة ما قبلها فتحو اترت او ترا ذارا الاصل
أترت او ترا اثارا ومن الابدال الفاعل بعد
الفتحة قول عائشة رضي الله عنها وكان يا مصر في
أن أتر بهمزة فالف وعوام الحمد ثين يتر فونه
في قوله بالف وناه شذوذ وبعضهم يرويه
بفتح ثين الهمزتين ولا وجه لو ادخلها وانما
وجب الابدال لغير النطق بهما وشعر
بالثانية لان اقراط النقل حصل بها او شئت
قراءة بعضهم ائلافهم رحلة النساء والصف
يتحقق في الهمزتين والاحتراز يكونهما من كلمة
من نحو أتم زيدا لا وأنت فعلت ههنا
أو انتم بكرام لا فانه لا يجب فيه الابدال بل
يجوز التصديق بكارايت والابدال فتقول
او عن زيدا لا

بوانت فعلت واشر بگرام لان همزة الاستفهام كلة والهمزة التي بعدها اول كلمة اخرى واما قول القراء في همزة الاستفهام
وتاليها همزة ن في كلمة فقريب على التعيين وان مكنت الاولى وتحركت ٣٣٥ الثانية فان كانت في موضع العين ادغمت

الاولى في الثانية نحو ما آل ولال وراس
ولم يذ كهذا القسم لانه لا بدال فيه وان
كانت في موضع اللام فسبأ الكلام عليها
عند قوله ما لم يكن لفظا وان تقرأ كما قالها
ان يكون ثانيا في موضع اللام ولا فلاذ ان
ضر بان قاما الاول فسبأ في يائه واما الثاني
فله تسعة انواع لان الثانية اما مفتوحة
او مكسورة او مضمومة وعلى كل حال من
هذه الثلاثة فالاولى ايضا اما مفتوحة
او مكسورة او مضمومة فثلاثة في ثلاثة

تسعة وقد اخذ في بيان ذلك بقوله (ان

يفتح) أي ثاني الهمزة (انضم او فتح قلب

واو) فهذان اثنان من التسعة الاول نحو

او يد تمصير آدم والثاني نحو او ادم جعه

والاصل اؤيدم وادم همزة تنقلوا بدل

من الهمزة وليست بدلا من الفه كما في ضارب

وضوب وضوارب لان المتضفي لا بدال

همزة ايضا زال في التصغير والجمع وذهب

الماضي الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فقول

في افضل التفضيل من أن زيد ايت من عمرو

ويقول الواو اودم بدل من الالف المبدلة

من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون

هو اوت من عمرو (وباء اتركسير يتقلب) ثانی

الهمزة في الفتوح ونايهما (ذوالكسر

مطلقا كذا) أي يتقلب ياء سواء كان ارفخ

او كسر أو ضم فهذه اربعة انواع مثاله

الاول ان تخي من اتم مثل اصبع بكسر الهمزة

وقع الباء فتقول انهم همزة تنقل مكسورة

بضم همزة الاستفهام وشر بگرام لان همزة الاستفهام كلة والهمزة التي بعدها اول كلمة اخرى واما قول القراء في همزة الاستفهام
وتاليها همزة ن في كلمة فقريب على التعيين وان مكنت الاولى وتحركت ٣٣٥ الثانية فان كانت في موضع العين ادغمت
الاولى في الثانية نحو ما آل ولال وراس ولم يذ كهذا القسم لانه لا بدال فيه وان كانت في موضع اللام فسبأ الكلام عليها
عند قوله ما لم يكن لفظا وان تقرأ كما قالها ان يكون ثانيا في موضع اللام ولا فلاذ ان ضر بان قاما الاول فسبأ في يائه واما الثاني
فله تسعة انواع لان الثانية اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى ايضا اما مفتوحة
او مكسورة او مضمومة فثلاثة في ثلاثة تسعة وقد اخذ في بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثاني الهمزة (انضم او فتح قلب
واو) فهذان اثنان من التسعة الاول نحو او يد تمصير آدم والثاني نحو او ادم جعه والاصل اؤيدم وادم همزة تنقلوا بدل
من الهمزة وليست بدلا من الفه كما في ضارب وضوب وضوارب لان المتضفي لا بدال همزة ايضا زال في التصغير والجمع وذهب
الماضي الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فقول في افضل التفضيل من أن زيد ايت من عمرو ويقول الواو اودم بدل من الالف المبدلة
من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو اوت من عمرو (وباء اتركسير يتقلب) ثانی الهمزة في الفتوح ونايهما
(ذوالكسر مطلقا كذا) أي يتقلب ياء سواء كان ارفخ او كسر أو ضم فهذه اربعة انواع مثاله الاول ان تخي من اتم مثل اصبع بكسر الهمزة
وقع الباء فتقول انهم همزة تنقل مكسورة فساكنة

ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها فيتمكن من ادغامها في الميم الثانية فصار إم ثم تقل الهمزة الثانية بألف فتصير الكلمة إم يومئذ الثاني والثالث والرابع أن يني من أم مثل أصبع يقع الهمزة أو كسرها أو خوضها وبالياء فينب من مكسورة وتعمل ما سبق فتصير الكلمة إم ياء وأما ما رواه ابن عاصم والكويتي أنهما بالتصديق قبل الوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضيء) من ثاني الهمزة المذكورين (وأما أصغر) سواء كان الأول مقترحا أو مكسورا أو مضموما فلهذه ثلاثة أفعال: رفعية التثنية المذكورة وأصلها فعلان: أوجه أصع أب وهو المره وان يني من أم مثل أصبع ٣٣٦ يكرر الهمزة بوضم الباء أو مثل ألم فتقول أوم همزة مكسورة وواو مضمومة وأوم

هجرة ورواوه مؤمنين وأصل الأول أ ب على وزن غنلس وأصل الثاني والثالث أ ب وزم فتعلاوا فيه ثم بدلوا الهمزة واوا وادغوا أحد المثلين في الآخر (تنبيه) خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم جابلهما واوا والمضمومة بعد كسرة فابدها ياء والصحيح ما تقدم انتهى ثم اشار الى المضرب الأول من ضرب في اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو ان يكون ثانيهما في موضع الاصل بقوله (ما لم يكن) أي ثاني الهمزتين (انفتحا) ثم فعل ماض ولقنا امام فعل يه مقدم وبالجملة خبر يمكن آخره يمكن ومفعول لام محذوف أي تم الكلمة أي كان آخرها وبالجملة نعت للفظ (فذلك ما بمطلقا) أي سواء كان انفتح أو كسر أو ضم أو سكون امثلة ذلك ان تبني من قرأ مثل جعفر وزجر وبرزن وقطر فتقول في الاول قرأ على وزن سلى والاصل قرأ فأبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا فصرحت بها واقتراح ما قبلها وتقول في الثاني قرء على وزن هند والاصل قرئ أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال فاض وتقول في الثالث قرء على وزن جل والاصل قرؤ أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال ابدى الياء سكنت الياء وابدلت الضمة قبلها كسرة ففسد الذي قبله مقصودنا كل منهما على هذا الوزن بها وجب او تعود اليه الياء في التسب فقال رأيت قرأ وقرأت وتقول في الرابع قرأ والاصل قرأ أ ب ج زين سا كنة فحذفت ابدت المتحرك واوا قال في شئ الكافية لأن الواو الاخيرة

لو كانت آلمة ووليت كسرة أو ضمة قلبت ياءاً بالفتح أعداً وكذلك قلبت ياءة فاعداً بعداً التفتحة طوأت الهززة الأخيرة وأما في
 نحن بعده لا بدت بعد ذلك ياءاً تعقبت الياء (وأوم وقوه) بمأول هززة للمضارع (وجين في ثابته أم) أي أقصد وهما
 الأبدال والتحقين فتقول في مضارع تم وأوت وأوم وأوت ٣٢٧ بالتصديق تشبهاً الهززة المتكلمة هززة الاستفهام نحو

أأندرتهم لمعاقيتها التون والتاء والياء
 (تسبها) الأول قد فهم من هذا أن الأبدال
 فيما أول هززة لغیر المضارعة واجب في
 غير دوز كاسين الثاني لو توالى أكثر من
 هزرتين حقت الأولى والثالثة والخامسة
 وأبدت الثانية والرابعة مثاله لو بيت من
 الهززة مثل أرتجة قلت أو أوت وأوت الأصل
 ١١١١ أ: الثالث لا تأثير لاجتماع هزرتين
 بفعل نحو أ أو أ أة انتهى (وياً أقلب

فذلك ياءاً مطلقاً ومكتسباً عن وجوبه الأبدال بعدكون الهززة الأولى، ولعله
 الجعل على الأبدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن هززة
 وقوله ووليت كسرة أو ضمة أي كفي نحو (قوله رابعة) أي كعطيان فإن ياءه
 منقلبة عن الواو التي هي الأخيرة فتدبر إلا أن علامة التنسقة في تقدير الاتصال (قوله
 وأوم الخ) تعيد بعض الصور المتقدمة فتأتل (قوله تشبهاً الخ) تعيد لجواز
 الوجهين والجامع دلالة كل من الهزرتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة
 (قوله لمعاقيتها الخ) تعيد لتشبه هززة المتكلمة هززة الاستفهام أي أعاشينا
 هززة المتكلمة هززة الاستفهام دون الهززة التي من كلمة الهززة الثانية لمعاقيتها بقية
 اسرف المضارعة التي يجوز في الهززة بعدها الوجهان كفي يؤمن من الأيمان
 ويؤمن من التأمين ولو جعله علامة لجواز الوجهين في هززة المتكلمة لكان أحسن
 (قوله إن الأبدال) أي المذكور سابقاً من أبدال المفتوحة أثر هززة مفتوحة
 أو مضبوعة وأو أوتر مكسورة ياء وهكذا (قوله حقت الأولى الخ) أي فيما
 إذا كانت الهزرات خساً وقس على ذلك ما إذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله
 قلت أو أوت) أي هززة مضبوعة فواو ساكنة فهززة مضبوعة فواو ساكنة فهززة
 مفتوحة فتاء ثابته وقوله والأصل ١١١١ أ: أي بخمس هزرات الثانية
 والرابعة ساكتتان والأولى والثالثة مفتوحتان والخامسة مفتوحة (قوله
 نحو أ أ أ) هززة مفتوحة فالف ساكنة فهززة اسم نوع من الشجر كافي الدماضي
 مفرد ١١١ أ: (قوله إذا القلب) أي إلى الياء لا بقدر كونه قلباً ألب (قوله
 في آخر) أعرب بعضهم حرفاً أو هو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالتفصل بين
 التفت والتفتوت للضرورة وأعرب بعضهم حرفاً فلو لم يفتح فاعل والأول أظهر
 معنى (قوله إذا عرض قلبه الخ) في التعبير بالعروض هنا قلبه بالتصغير
 وكسرة غزى المبني للجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى)
 أعارجهوا الأبدال في قوى وقوى على الادغام كافي قوة مع تحقق مقتضى
 الادغام أيضاً وحصول التعقيب أيضاً لأن التعقيب بالأبدال أكثر من التعقيب
 بالادغام لأن اللفظ بالهززة فالبدل أسهل من اللفظ بالهززة المدخلة فالهززة المدخلة
 فيها تله الدوشرى (قوله وإذا ساكتت) أي للوقت وقوله تصدرت سلامتها
 أي صناعة لوقوعها ساكنة إثر كسرة والقاعدة تقتضي قلبها ياء وقوله فعولت
 أي وهي مفتركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي الوقت والذي يقتضيه
 سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كآمال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ)

الفا كسراً لا أوياء تصغير (الفا مفتوحول
 أول بالقلب وياً مفتوحول ثمان قدم وكسراً
 مفتوحول سلا وياً تصغير عطف عليه وثلاً
 ومعمولاً في موضع نصب نعمت لائق والتقدير
 أقلب الفاتلاً كسراً أو ثلاً ياء تصغير ياء
 أي يجب قلب القلب ياء في موضعين الأول أن
 يعرض كسر ما قبلها كقوله في جمع مصباح
 ودنيا مصابيح ودانير وفي تصغيرهما مصبيح
 ودنيير والثاني أن يقع قلبها ياء التصغير
 كقولك في تصغير غزال غزير (وإذا)
 القلب (أفعلا في آخر) أي تفعل بالواو
 الواقعة آخر ما تفعل بالالف من قلبها ياء إذا
 عرض قلبها كسرة أو ياء التصغير فالأول
 نحو رضى وغزى وقوى وغاز أصح من رضى
 وغزو وقوى وغازو لأنهم من الرضوان
 والغزو والقوة ظلت الواو ياء لكسر ما قبلها
 وكسرها آخر لأنها بالتأخير ترض
 أسكون الوقت وإذا ساكتت تعذرت سلامتها
 فمولت بما يقتضيه السكون من وجوب
 أبدالها في فصول إلى الخفة وتناسب اللفظ

أي المقول به من الكسرة والياء (قوله ما بعده هـ) أي وهو الالف
الذي حرف حكم الياء كما يأتيه سم (قوله كما يأتي) أي في شرح قوله وجميع
دع عن الخ سم (قوله وقد المانع من الاعلال) هو صكونها من كنين
كالتقاضى والى وكون السابق غير متصل ذاتا وصكوبا كديوان لان أصله دووان
غلبت الواو الاولى به كما يأتي ذلك (قوله وادخمت في الياء) فله ابرة قلب
والاصل وادخمت فيها الياء (قوله لا يمتنع الخ) قد يقال عدم الاختصاص
المدكور لا يمنع من كون الالف ايضا مقصودا بكلام الحذف لا يقال يلزم على
قصد تكراره مع ما سبق في قوله في عموم ما سبق لا نقول ذلك لتمام بعد
الخاص لا تكراره فيه نعم قد يجب بان المراد ليس بواجب القصد وأما جواب
الحواشي بان المراد ليس بخصوصه لذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فمثل (قوله
منطوقه) حال من الضمير في الواقعة (قوله أو قبل تا التانيث) عطف على
في آخر قال المصريح ولم يفرقوا بين كون تاء التانيث ثبتت الكلمة عليها أولا وكان
يفنى في عريضة أن لا قلب الواو به لان الكلمة قد ثبتت على التاء بدليل انه ليس
لنا اسم معرب آخره واو قلبها شعبة اه (قوله أو يادى فعلان) ليس المراد
خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو متبيل لموضع الزادتين لان الواو لا قلبها
في فعلان ساكن العين بل في مكسوها كالمصريح الشارح ولهذا عبر الموضع
بقوله أو قبل الالف والتون الزادتين (قوله أي شعبة) بتخفيف الياء أي
حزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن
ظاهر المتن يشهد الواو قبل ياء التصغير أيضا بحزينة تصغير جرة جري على ما سبقه
من أن قلب الواو ياء تصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريضة)
قال المصريح ~~كلان~~ يضي في عريضة أن لا قلب الواو ياء البناء معروفة على التاء
اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قلبها شعبة وحذفه عرقه بمنزلة عنوان (قوله
تصغير معروفة) يفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كافي القلموس
احدى التثنية المتضمنتين على تم التانيث (قوله وشيخان) قال المصريح على
وزن قطران يفتح القاف وكسر الطاء اه وبؤخذ منه أن الالف والتون فيه
ليستا للتثنية بل هما زائدان كما هي في قطران (قوله مقاوة) بضاف ثم فوقية
قال الدماميني جمع مقو اسم فاعل من اتوى بمعنى خدم اه وأصله كالتي التصريح
مقو وغلبيت الواو الثانية ياء لتطريها ثم كسرة ثم عمل اعلال قاض (قوله
وسواسة) قال الدماميني هما جماعة المستورين في السن اه وقوله جمع سواء بفتح

ومن ثم لم تاتر الواو بالكسرة وهي غير منطوقة
كموضوع ووجع الا اذا كان مع الكسرة
ما بعدهما كخاص ويطا كما سبق في ياءه
والثاني كقولك في نصف جرو جري والاصل
جرو فاجتفت الياء والواو وسقت احدهما
بالسكون وقد المانع من الاعلال فغلبت
الواو ياء وادخمت في الياء (تبيينه) هذا
الثاني ليس بخصوص من قوله بواو ذا الضلا
في آخر انما المقصود التبيين على الاثر لان
قلب الواو ياء واجتماعها مع الياء وسبق
احدهما بالسكون لا يمتنع بالواو المتطرفة
ولا يجامعها به التصغير على منسبها في ياءه
في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف
بالواو عما اتر كسرة أو ياء فتجبرو وكذلك
الواو الواقعة اتر كسرة منطوقة فاقصر في
الواو على ذلك كالكسرة فلو قال
بأثرها التصغير أو كسرات

تقلب بالواو وان كسرات ودف
في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى
(أو قبل تا التانيث أو ز يادى فعلان) أي
خصوصها كسبة وغازية وعريضة تصغير
معروفة لاجل شعبة ما كسرة وغازية
وعريضة وهو غزيان وشيخان من الغزو
والشجو والاصل غزوان وشيخان فغلبت
القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان
كلان تاء التانيث وز يادى فعلان كلمة تامة
فالواقع قلبها آخر في التقدير فهو عمل معاملة
الاخر حقيقة وشذخصها من الاول مقاوة
بمعنى خدام وسواسة جمع سواء

ومن النافذ اعلا قولهم وجعل عيان مثل عشان من علوت وناقة عيان وقولهم عيان بضم الصاد وامامة وصيان بكسر الصاد
فصل امره وجود الكسرة والفاصل منه وبين الواو اكن وهو ما يزعمه حصن ثم اشار الى موضع ثلث قلب فيه الواو اياه بقوله
(وذا) أي الاعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أيضاً) واه في مصدر الفعل (الاعتل عينا) اذا كثر بعد الالف كصام وقيام
والقياد واعباد بخلاف سوا الذوات والافتقار الى المصدر بقوله لا ذواتا ورواها الصنع من الفعل بل حولاً وعاد المريض
عود العدم الالف والاصل صوام وقوام وانفراد واعتداد بصحكن لما علت ٣٣٩ عنه في الفعل اعتقل بشا وحاق الصد فعملها

في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء
فاعتقل بقلبياء جلا للمصدر على فاعله فاعلها
باب تصدير الفعل في اللفظ من وجه واحد وثبت
تصديره مع استبقاء الشرط قولهم نازوا
أي نزلوا ولا تظلمه وكان الاحسن أن يقول
المعمل عياناً لا يذبطق عليه معتل العين
اذ كل ما عتته حرف علة فهو معتل وان لم
يعمل وقد اشار الى الشرط الاخير بقوله

(والفعل منه تصحيح عالياً نحو الحول) يعني
ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل
المحل العين فاقالب فيه التصحيح فهو الحول
والعود قال في شرح الكافية وبه تصحيح
ما وزنه فعل على ان الاعلال المصدر المذكور
مشرط بوجود الالف فيه حتى يكون على
فعل انتهى وفي تخصصه بفعل ثلث فان
الاعلال المذكور لا يخص به ما عرفت من
يجب في الانفعال والاقعال كما سبق واعتز
بقوله منه أي من المصدر عن فعل من يلحق
فان القالب فيه الاعلال كما سبق ولكن قال
في التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من
فعل مصدر أو جماد وقال مصدر افسوى بين
هذه الثلاثة في أن حقه الاعلال وهو حقه
ما خاض أن القالب على فصل مصدر
التصحيح ثم اشار الى موضع ثلث قلب فيه
الواو اياه بقوله (وبجمع ذي عين اعل أو سكن
فاحكم هذا الاعلال) أي المذكور وهو
القلب اليكسر ما قبلها (فيه حنة عن أي
ان اذقت الواو ايعاً لم يصح اللام وقبلها
كسرة وهي في الواحد امامة او ما شبيهة بالمحل وهي الساكنة وجب قلبها لاء فالواو في المصدر وديار وجهه وحيل وفيه وقيم الاصل

العين والمذمومين مشو وقالوا سوسة على الاصل والاعلال ووزنه ضافه ترفه
شذوذ من جهات اخرى احدها تنكير الالف في الجمع مع عدم تنكيرها
في الواحد وهو نظير تنكير العين في ضمير عينية على عينية مع عدم تنكيرها
في المنكر الشايع فعال على هذا الوزن فان قياس جمع اسوية كضاه وقاية
النائلة تنكر الالف ما زائدة مع عدم تنكير العين معها فان قياس تنكيرها ما زائدة
ان تنكير العين معها كرميس فان كانت أصلية فتكرارها واحد فاقاس
كترهم وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني اعلال) أي شذوذ من
الثاني اعلال الخ ووجه الشذوذ ان الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في
المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذاً (قوله لينة عين
الفعل) أي عدم اعلالها والافهي معناه يس (قوله لعدم الالف) كان عليه
أن يزيد نحو روح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذا قبلها في الاول فتشوح
وفي الثاني منجم ليستكمل محذرات الترويض الاربعة (قوله ضلوعها
في المصدر) صوابه فاعلها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء
أي يقرب منها ترويضاً كمن تره من الواو (قوله فاعلت) تنكره قوله فاعلها
قال البعض وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فاعلها في المصدر (قوله ليسر العمل
في اللفظ) أي المأذمة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان في الفعل بالقلب الفاء
وفي المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم ناز) ينون ثم را (قوله وكان الاحسن)
لم يقل الصواب لا يمكن الجواب بأنه أراد ما اعتل العمل وقد وقع من المصنف ذلك
غرضه (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين آلف (قوله حنة)
أي من مصدر الفعل العمل عينا (قوله في الانفعال والاقعال) أي كالانفراد
والاعتناء (قوله كما سبق) أي في قوله وفي فصل وجهان والاعلال الأولى
كطليح (قوله من فصل مصدر) هذا عمل مخالفة التسهيل للنظم (قوله به الاعلال) يؤخذ منه
وجمع أي وما جمع كاقبل في ورين فكبر اه سم وجعل خالد الفاق فاحكم
زائدة (قوله ذي عين) أي مفرد ذي عين (قوله به الاعلال) يؤخذ منه
ان العين واو وان قبلها كسرة (قوله حيث عن) أي ظهر هذا الجمع عزي
(قوله فالاولى) أي الواو الملهة ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع الفلكة
يؤخذ من التسهيل بحيلة وحيل وفيه وقيم ومن ذكر هذا الشرط في الثانية وتركه

لانه لما انكسر ما قبل الواقي الجمع في المجدوبار وكانت في الافراد معاملة بطلها انما ضاعت فسلطت الكسرة عليها وتقوى تسلطها وجود
الانقواعلال الباقي لاعلال واحد ولو قوج ٣٤٠ الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك ساجدة وجوح والثانية وشرطها أن يكون بعدها

في ايلع ألف فهو سوط وسباط وجوح
وسباط وروض ورياض الاصل سواط
وجواض ورواض لانما انكسر
ما قبلها في الجمع وكانت في الافراد
شعبة بالمعل لمكونها ضعف فسلطت
الكسرة عليها وتقوى تسلطها وجود
الانقاع لها من جهة اللام لانه
اذا ضمت اللام قوى اعلال العين فتلحق
ان قلب الواو باقى هذا وهو مخفية شروط
أن يكون جمعا وان تكون الواو في
واحدة ميتة بالسكون وأن يكون قبلها في
الجمع كسرة وأن يكون بعدها فنه ألف وأن
يكون صحيح اللام فالسلاطة الاول ما خوفة
من البيت والاربع باقى في البيت بعده
والخامس لم يذكره هنا في التسهيل
نخرج بالاول المفرد فانه لا يصل فهو شذولت
وسوال المصدرة وقد تقدم وشذ قولهم في
الصوان والصوا اوصا صا صا وصا ويا لثاني
شذ طول يل وطوال وشذ قوله
تبين لي ان القمامة فذلة

وان اعزاء الرجال طبا لها
قبل ومنه الصافات الجياذ وقيل انه جمع
جيد لا جواد والثالث فهو سوا ويا ويا ويا
وباربع ما خا والسه بقوله (وصحوا فله)
أي جمع المصدم الالف فتالوا كوز كوزة وعود
وعودة وشذ الاعلال في قولهم نور ونيرة قال
المبرد آزادان يفرقوا بين التور الذي هو
الحوان والتور الذي هو القطعة من الاقطار
والثاني الحيوان تيرة وفي الاقطار

وهو

منا لكن هذا الصنيع الضايق ما مر من التسهيل من ان حق فعل مصدر
أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا في الاعلال وقوله وفي فصل وجهان الخ تقييد
الواو الملهة أيضا بان يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما وافقه
لانهم سيرة (قوله لانه لما انكسر الخ) تليل قلب الواو باقى في المجدوبار وقوله
واعلال الباقي الخ تليل قلبها باقى في نحو خيل وقيم (قوله في المجدوبار) أي مما
كان بعده عنه ألف وقلب عين مفردة انما وقوله وكانت أي الواو (قوله
فسلطت الكسرة عليها) أي قلبت عليها (قوله وجود الالف) أي انما
من ان الالف تنسب اليها (قوله في هذا) أي المذكور من سباط وسباط
ورياض وضوء أي من كل جمع كان بعده عنه ألف فخوة فتلحق الخ غير تبط الواو
الثانية فقط اعني التشبيه بالمعل ولهذا اقصر على قوله وان تكون الواو
في واحدة ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة نذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف
وهذا انما يشترط في الثانية فانه سم (قوله ميتة بالسكون) أي بسبب السكون
(قوله ماخوذة من البيت) محمل اخذ الثالث منه اسم الاشارة في قوله هذا
الاعلال كما مر (قوله باقى في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله
في نحو خيل) الخوان ككتاب وغراب مايو كل عليه الطعام خاموس (قوله
في الصوان) صوان الثوب وصيانته مثلثين ما يسان فيه ا قاموس (قوله
والصواد) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطع من البقر قاموس (قوله
ان القمامة) بفتح القاف والمذمى القصير (قوله قبل ومنه) أي من شذ واعلال
الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياذ جمع جواد (قوله الصافات)
أي الخيل الصافات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف خافر الربعة وهو من
الصفات المضمومة في الخيل لانكسار تصكون الالف الغراب انخلص الجياذ أي
المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض وتظهر ان الاقل مبني على أن الجياذ
جمع جيد من الجودة والثاني على انه جمع جواد من الجود ووصفه بالامر
ليجمع لها بين الوصفين المجدوبين واثقة وسائرة (قوله وقيل انه جمع جيد لا جواد)
عبارة التصريح وقيل الجياذ في الاقطار ليس يشاد وانما هو جمع جيد بتشديد
الياء لا جمع جواد اه أي واصل جيد وديكون من افراد الواو الملهة (قوله
وعود) بين مفتوحة ودال مهمتين وهو لمن من الابل والشاء في القاموس
(قوله في قولهم) أي في الجمع من قولهم (قوله فضاوا في السواين تيرة الخ)
ولم يذكر سوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لم يوافقوا في جمع نور من الحيوان

فيران

وذهب ابن السراج والمبرد في حكمه عنه التأنيم ان ثمة مقصود من فعلة وأصله شارة كجارية جذفت الاثمة وبقيت الفتحة دليلا عليها
وقيل جمعوه على فعلة يكون العين فقلت الواو يا لسكونها ثم حركت والياء وقبل جلا على ثيران يعبري الجمع على سن واحد
وبالخاص نحو رواه في جمع ريان وأصله رويان لأنه لما علقت اللام في الجمع ٣٤١ سلت العين لتلايم جمع اعلان ومنه جوامع جو
بالشد في أصله جوا وقل اعطت اللام سلت

العين (وفي فعل) جما (وجها) الاعلال
والتعصيم (والاعلال أولى كالحبل) جمع حيلة
والقيم جمع قيمة والديم جمع دمية وجاء التعصيم أيضا
نحو حاجة وحجوج (تنبيهان) الاوّل اقتضى
تصيره ماو لأن التعصيم مطرد وليس كذلك بل
هو شاذ كما تستخدم فكان الاثنان يقول
وهو ما فعله وفي فعل

قد تضيح غم أن يعمل
وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل
الثاني أنما قال فعل فعلة لأن فعلة لماعدت
الاقوس وخلف النطق بالواو بعد الكسرة
فعله على اللسان انضم الى ذلك تصمين الواو
يعدّها عن الطرف بسبب ما تأتت فوجب
تصميمها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع
تقليبه الواو يا بقوله (والواو لا يبعد فتح يا
انقلب كالمطبان برضان) أي اذا وقعت الواو
طرا رابعة فصاعدا فتح قلبت يا وجوبا لأن
ما هي فيه حينئذ لا يبعد نظرا يستحق الاعلال
فيصير هو عليه وذلك نحو أظلمت أسنانه
أصلوت لأنه من عطا يطو بجعتي اخذ فلما
دخلت حمزة الثقل صارت الواو رابعة
فقلت يا جلاما ضي على مضارعه وقد
أنهم يا فتيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء
كانت في اسم ككقولك المطبان وأصله
المطوان فقلت الواو يا جلا لا سم القمبول
على اسم القاعل أم في فعل كقولك برضان
أصله برضوان لأنه من الرضوان فقلت الواو يا
جلا لئلا سم القمبول على بناء القاعل وأما
برضيان المبنى للفاعل من الثلاثي المجزوء
فلتكون في ما ضيه رضى (تنبيهان) ١ الاوّل يستحب هذا الاعلال مع ما تأتت نحو المظنة

ثيران يقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها حلواثرة في جمعه عليه وليس
لثور من الاقط ما يصعد جمعه في التلب عليه فقله المصحح عن الجادر يردى (قوله
فيما حكم الخ) انما قال ذلك لخالفه هذه الحكاية للكتابة قبلها (قوله ضر
رواه) كربال وأصله روى ابدلت الياء حمزة لتطرقها انزاق زائدة تصريح
(قوله في جمع ريان) تخضع صلتان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالكون فقلت الواو يا وادخمت الياء في الياء واكتفى
هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المترد عن التصريح بصل الجمع الذي سلكه
في لاحقه (قوله اعلان) اعلان العين يا الياء لكسرة قبلها واعلال اللام
بأدائها حمزة لوقوعها طرقا انزاق زائدة قامتصر على اعلان اللام لأنها محصل
التصغير نصريح (قوله كما تستخدم) أي في قوة وشغف ذلك حاجة وحجوج (قوله
غتم أن يعمل) نصريح بما فهم من قوة قد تضيح تصحيح (قوله وقد تقدم) أي
في شرح قوة والفعل منه صحيح غالبا نحو المحول وقوة نقل كلامه في التسهيل أي
الادل على ما قلنا من شذوذ التعصيم (قوله لماعدت الاقوس وخلف) لعل الصنف
من عطف السبب على السبب اذ يفقد البعيد من الواو وهو الاقوس فيصنف النطق بالواو
ولا يفتي ان انضمام الاقوس خلف النطق جهة جمع وموافقة لاجهة فرق ومخالفة
فكان اللاتق أن يقتصر على قوة لان في فعله تصمين الواو الخ (قوله لا ما) حال
من ضمير انقلب وقوله كالمطبان بفتح الطاء برضان بفتح الضاد مع فتح آوّه أوجه
وعلى هذا حل الشارح (قوله طرقا) أخذ من قوة لا ما وقوله رابعة فصاعدا
أخذ من التثنية بوجهه فبد اسم (قوله لان ما هي فيه) أي لان القفظة الذي تلك
الواو فيه (قوله تليق) كالمطبان اسم فاعل فانه تليق بمطبان اسم مفعول
(قوله فيصير) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على التثنية (قوله وذلك) أي
المستوفى للثبوت (قوله على مضارعه) لأنها قلت في مضارعه وهو يعطي يا
لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك برضان) بضم آوّه على البناء للمفعول أخذ
مما بعده (قوله على بناء القاعل) وهو برضيان بكسر الضاد مع ضم آوّه (قوله
وأما برضيان) أي بفتح آوّه وثالثه (قوله فقولك في ما ضيه رضى) أي وأصل
رضي رضو قلت الواو يا لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المظنة) فأنه منقلبة
عن ياء لترض كما وانفتح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة اثر قضة
وفي التسهيل وشرحه لله ما سبق بعد ممت ابدال الواو الواوثة اثر كسر ياء ما ضيه
وكذلك الواو الواوثة اثر قضة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عادت فصاعدا

ومع تاء الفاعل فهو تفاعل وتاؤه اعتناء من المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سالت الخليل عن ذلك فأجابني بأن الاعلال ثبت قبل
 يحيى التاء في أوله وهو غزير يشاود اعتناء جلاحي فتنازى وتناهى ثم استعجب معها التاني ثم قد قولهم في مضارع شاور يحيى سبق بشاين
 والقياس يشاؤون لأنه من الشاؤ ولا كسرة قبل ٣٤٢ الواو وتقلب لاجلها واو لم تقلب في الماضي فيصير مضارعه عليه فتم ان دخلت

عليه همزة النقل قلت بشاين جلاحي المبني
 للفاعل وأشار بقوله (ووجب ابدال واو بعد

ضم من آتاه وبما كوفى بذلك الما اعترف) الى
 ابدال الواو من استعجبها الالف والياء أما

ابدا الهام من الالف في مسألة واحدة وهي
 ان يضم ما قبلها نحو يوجب وضروب وفي التثنية

ما ووري عنهما واما ابدال الهام من الياء الضم
 ما قبلها ففي اربع مسائل الاولى ان تكون

ساكنة مفردة أي غير مكثرة في غير جمع
 نحو موقن وموسر أو أصلها ما حقيق وميسر

لأنهما من ايقن وايسر فقلبت الياء واو
 لانضمام ما قبلها واخرج بالساكنة التثنية

نحو هيام فانها تحذف بحر كما قبلها فقلبت
 الالف ياء في يانه وبالمفردة المدعمة نحو حبيض

فانها لا تقلب قصصها بالادغام وبغير الجمع من
 ان تكون في جمع فانها لا تقلب واو ابل تبدل

الضمة قبلها كسرة تصنع الياء الى هذا
 أشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كاه يقال هي

عند جمع أعيانه) أو هما فاصلة هي هم يضم
 الياء لأنه قلبي جمع آخر أو جراء تخفف

بابدال ضمة فانه كسرة تصنع الياء وانما لم
 تبدل ياء واو كما فصل في التثنية لأن الجمع

أقل من المفردة الواو أقل من الياء فكان
 يجمع ثقلان ومثل هي يض جمع ايض

أو يضا (تنبيهات) ه الاوّل جمع في جمع عائد
 عوط باقرار الضمة وتقلب الياء واو وهو شاذ

وسمع عطف على القياس ه الثاني سيباني في
 كلامه ان نحلى ومما كلكوكسي اتى

الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده

نحو مصطفي وامضقت نفرا كما مثلنا وأقبل هاء التانيث فهو مدعاة ومصطفاة اه
 تقلب الواو ياء أحسن من الظاهر والمقدر يقبل شيئا انقلب بفعل المطاة على ما اذا نفي
 أو جمع فانه قال فيه حيثما المصطبان والمطبات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير
 بهاء التانيث اذ المستعجب معه حيث ذاءه اقلب لا هاء لأن تاء هي الموجودة
 في ثنية المطاة ووجه بل دعوى ان ثنيته المصطبان غير صحيح لأن ثنيته المطاتان
 لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تنقازي وتنداحي
 (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو العمل الجزم من التاء (قوله في مضارع
 شاور) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لأنه من التثنية) يكون الهمزة أي فهو
 وادي (قوله تقلب) بالصب أي حتى تقلب ومسكذ اقوله فيصير (قوله قلت
 بشاين) بالياء للمفعول وقوله جلاحي المبني للفاعل أي انقلوب يذوا به بالاجل
 الكسرة قبلها وفي بعض النسخ قلت بشان وكان قاسا فاقول فيه منسا للمفعول
 بشاين بالتقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت بشان بالياء الفاعل (قوله ووجب
 ابدال الخ) اعترضه القرني بأن فيه الصب السمي بالضعف وهو ان يحل آخر البيت
 فاول البيت بعده وقوله من آت متعلق بابدال (قوله وبما كوفى) أي باعتبار
 أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله يذا) الاشارة راجعة الى ابدال الواو
 لا يجب كون البذل منه آتيا (قوله ان ابدال الواو) أي ابدالها غير ما تقدم في هله
 من ابدال الواو من الالف في جمع نحو ضاربة على ضوا رب وتفسير نحو ضارب على
 ضورب وكذا قوله اما ابدال الهام من الالف فصح قول السارح في مسئلة واحدة
 واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فدخل في عموم هذه المسألة
 الواحدة وان اوه اقتصار في التثنية لهما على نحو يوجب وضروب خلاصه (قوله
 نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل موقن وموسر (قوله نحو
 هيام) يضم الهاء ويقتضف الياء بطلق على الضم الشديد وعلى اختلال العقل
 من العشق وعلى ما يأخذ الابل فيتهي في الارض ولا ترى (قوله الافيحاسياتي
 يانه) أي في قوله ورواوا ان الضم رد اليه السابق الخ (قوله نحو حبيض) بتشديد
 الياء جمع حاضر فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا قال المصريح والمثال
 الجيد ان يفي من البيع مثل حاضر فتقول يباع ولا يبل لماذا كرنا (قوله فكان
 يجمع ثقلان) انهم كان ضمير الثان (قوله عائد) بين وطاء مهملتين الناقصة
 التي لا تحل في صريح (قوله كالكوكسي اتى الاكيس) واليكاسة تطلق على
 معان منها العقل وخلاف الحق (قوله عنده) أي الخسف انما هو سيبويه والجمهور

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا
عن الأول من أدلة الاخشن بوجهين أحدهما
أن مضوفة شاذ فلا يثنى عليه القواعد والآخر
أن أبكر الابدى ذكره في مختصر العين من
ذوات الواو وذكر أصناف اذا اشق وباعيا
ومن روى شاف يصف فهو قليل وعن الثاني
والثالث بأنهم قياس معارض للنص فلا
يلتزم اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل
أخرى ثمانية وثلاثة ورابعة يتبدل فيها الباء
واو الانضمام ما قبلها بقوله (وواو الزمضم
رذالباقى) **أنى لا م فعل أومن قبل تاء كإيمان**
من روى كقده **كذا اذا كسبتان صيره**
قالوا من هذه الثلاثة أن تكون الباء لام
فعل نحو فوض الرجل ودمو وهذا اعتصم بضع
التجيب فالنص ما اقتضا وما أزماء ولحقه
مثل هذا في فعل متصرف الاما من قولهم
نهو الرجل فهو نهي اذا كان كمل التنية
وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم محتموم
بتأنيث الكلمة عليها كان يثنى من الرى مثل
مقدرة فانك تقول مرمو بخلاف نحو وانى
قوانية فان أصله قبل دخول التاء وانما بالضم
كتكاسل تكاسلا فانك تسمه كسرة تسم
الباء من القلب لانه ليس فى الانشاء المتكئة
لما أترمه واول قبلها ضمة لازمة ثم طرأ التاء
لأفادة الوحدة وبقي الاعلال بجهالها
غائضة لا اعتادها والثالثة أن تكون لام
اسم محتموم بالانصب والتون كان يثنى من الرى
مثل سبعان فسم الموضع الذى يقول فيه ابن أجر
ألا يا أبا راحمى بالسبعان أمل عليها بالياء
فانك تقول ومران والاصل ريمان فقلبت
الباء واو وملت الضمة

لوجه علة ثمانية لصكون المترد لئلا يس على الجمع لكان أحسن (قوله
أن مضوفة شاذ) أى والقياس مضيفة وحكى أبو عبيد سماعه وجماع مضافة
أيضا كفى الصق (قوله من ذوات الواو) فكأن مضوفة من ضاف يضاف
فلا شاهد فيه لأن الواو وحيدة أصل لا بد لها (قوله وذ كراضا اذا اشق وباعيا)
هذا زيادة قافية ولا دخل في الجواب (قوله بأنهم قياس) لعل مراده بالقياس
ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب اعس بين
العينة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل
الشراح هذا البيت إشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل واو
ذا فعلا في آخر أو قبل تاء التانيث أو واذ في فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة
أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اه ويمكن توجيه مخالفة بأنها إشارة الى جواز
الاعتبارين (قوله وواو الزمضم الخ) أى ردة أى صير الباء اثر الضم وراضى
أنى أى وجد الباء لام فعل أومن قبل تاء التانيث كالتشخيص بان من روى كلمة
كقده وضع الميم وضم الهمزة الى كذا ردة الباء اثر الضم وواو اذ صير الباء فى نظره مثل
سبعان وضع السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباية لئلا يستلها لانه
المستكملها وسبعان ظل ابن هشام الصواب فتح فونه على لفظة من أجرى المتن سمي به
يجرى سلمان وكو كسرت التون لزم أن يقال كسبتان اه وضدى فكذا كره من
الزوم نظرا لأن الزام المتن وما لحقه به الالف لغة كاسبق (قوله وهذا) أى
كون الباء المثقلة واو او وقوعها اثر ضم لام فعل محض الخ (قوله فانك تقول
مرموة) ولا يرد قولهم ليس لتاسم معرب أترموا وقبلها ضمة لازمة لأن التاء
لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كإنها حشوا للام ولها لم يقل
واو تاء لانها ليست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو قوانية)
هذا محتمر قوله بئس الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لتلازمة الياء من
القلب (قوله وبقي الاعلال بجهالها الخ) جواب عما قال لا يزم بعد طرأ التاء
من إعادة الضمة وقلب الباء واو او وقع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فعلا
قبل واو واو اطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لأن الاعلال كافى
الشافى نفس بحرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكن (قوله ابن أجر)
ردة الضمى بأن فانه يمين أى مقبل لابن أجر (قوله املى) املا الكتاب
واملاؤه أى بقوله فيكتب عنه ولعله ضمن املى مع كره فعهده بالياء واليسلى
بكسر الموحدة والتصر مصدرا على الثوب اذا خلق والمألوان اللبس والمهيار

لان الالف والنون لا يكونان اخفقا حالاً من التاء اللازمة في التصيين من الطرف (وان تكن) الباء الواقعة اثر ضم (عينا الفعل) بوصافه الثالويهم عنهم) أي عن العرب (يلقي) أي يوجد لقولهم في آتي الاكس والاضيق الكسبي والضيقي والكسبي والنفوق يتريدين بين خلعه على مذكره تادوبس وعاية الزنة اخرى واحتز بقوله وصفا عام ١٤٥ اذا كانت عينا الفعل اسما كلوي مصدر الطالبا واسما لشجرة في الجنة تظللها فانه يعين قلبها واوا او اما

قوله لا يكونان اخفقا الخ) لث ان تقول اذا بين من الغزو مثل ظريان فانه يقال غزيان فيعطي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخره كضى أي من قلب الواو ياء التطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا انه لا يقال في مثل سبعان من الرى رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثل عضد من الرى رمولانه ليس لتا اسم متكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان قلب الضمة كسرة فتسلم الباء فتقول دم فكذا يجب ان يقال بدمان باعلال الحركة دون الحرف فانه الموضع اه تصریح بقوله في التصيين متعلق بأضغى أي تحميم الواو وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أي بل هما كالتاء وأقوى في هذا التصيين (قوله فذا لث) أي الباء الواقعة اثر ضم (قوله بالوجهين) أي السابقين وهما ابدال الضمة التي قبل الباء كسرة وإبقاء الضمة فخطب الباء واوا (قوله يتريدين) أي فعلى المذكر والباء حسبية وفي نسخ تريدين او قوله بين خلعه على مذكره أي في وجود الباء وتعبيره بالجل أولا وبالرعاية ثانياً فنحن ولو قال رعاية لذكره تادوبس ولزنته اخرى لكن أوضم واخسر (قوله مصدرا) عبارة المراد أي اسم مصدر من الطب (قوله ومشبته حكى) بهام مبهمة مكسورة تخفية بما كتبه فكساف ويقال فيها حكى بفتح الحاء كجزى كافى القضاء وس (قوله كالطوي) بمثله هاء الطوي للصفة الجارية بحرى الاسماء لا ينشأ بمثله بهام مبهمة مكسورة للاسم لان المثل به هاء طوي مؤنث الاطبيب كاصبر ح به وسما طوي المصدر أو اسم الشجرة كاصبر ح به (قوله هو مراد المصنف) أي وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله في باب الاستعانة) أي نوعها الجارية بحرى عجزاها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا الواو وقوله اعنى من اقرار الضمة بفتح حذف أعنى أو من قنائل (قوله كافي طوي) أي كالمعلل الذى في طوي والكاف للتشديد وقوله مصدرا أي أو اسم الشجرة لان طوي الاسم ليس محصورا في طوي المصدر كما مر (قوله كما يقال في جمع افكل) أي الذى هو اسم لاصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أي فتكون مخالفا لسيوبه والتمويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أي ايهام النحول للصفة الحضة وقوله الملاقى لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية بحرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التسمية كافي قول المصنف وان يكن عينا لفعل وصفا بقرينة اشارة المذكر في قوله فذا لث

قوله لا يكونان اخفقا الخ) لث ان تقول اذا بين من الغزو مثل ظريان فانه يقال غزيان فيعطي ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخره كضى أي من قلب الواو ياء التطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا انه لا يقال في مثل سبعان من الرى رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثل عضد من الرى رمولانه ليس لتا اسم متكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان قلب الضمة كسرة فتسلم الباء فتقول دم فكذا يجب ان يقال بدمان باعلال الحركة دون الحرف فانه الموضع اه تصریح بقوله في التصيين متعلق بأضغى أي تحميم الواو وقوله من الطرف أي من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أي بل هما كالتاء وأقوى في هذا التصيين (قوله فذا لث) أي الباء الواقعة اثر ضم (قوله بالوجهين) أي السابقين وهما ابدال الضمة التي قبل الباء كسرة وإبقاء الضمة فخطب الباء واوا (قوله يتريدين) أي فعلى المذكر والباء حسبية وفي نسخ تريدين او قوله بين خلعه على مذكره أي في وجود الباء وتعبيره بالجل أولا وبالرعاية ثانياً فنحن ولو قال رعاية لذكره تادوبس ولزنته اخرى لكن أوضم واخسر (قوله مصدرا) عبارة المراد أي اسم مصدر من الطب (قوله ومشبته حكى) بهام مبهمة مكسورة تخفية بما كتبه فكساف ويقال فيها حكى بفتح الحاء كجزى كافى القضاء وس (قوله كالطوي) بمثله هاء الطوي للصفة الجارية بحرى الاسماء لا ينشأ بمثله بهام مبهمة مكسورة للاسم لان المثل به هاء طوي مؤنث الاطبيب كاصبر ح به وسما طوي المصدر أو اسم الشجرة كاصبر ح به (قوله هو مراد المصنف) أي وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله في باب الاستعانة) أي نوعها الجارية بحرى عجزاها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا الواو وقوله اعنى من اقرار الضمة بفتح حذف أعنى أو من قنائل (قوله كافي طوي) أي كالمعلل الذى في طوي والكاف للتشديد وقوله مصدرا أي أو اسم الشجرة لان طوي الاسم ليس محصورا في طوي المصدر كما مر (قوله كما يقال في جمع افكل) أي الذى هو اسم لاصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أي فتكون مخالفا لسيوبه والتمويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أي ايهام النحول للصفة الحضة وقوله الملاقى لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية بحرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التسمية كافي قول المصنف وان يكن عينا لفعل وصفا بقرينة اشارة المذكر في قوله فذا لث

• (فصل) •

فذا لث بالوجهين عنهم يبتلى
• (فصل) •
(من لام فعلى اسما في الواو بدل ياء كتنقوى

(قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتنقوى) أصله وقيل قلبت واوه واكافى تراث واوه واوا وهو غير منصرف لان الله لثا يث وفي

غالباً جاذب البذل) أي إذا أعلنت لام فعل فغ
 الفاء متارة تكون لامها واو وأداة تكون يا
 فان كانت واو سكت في الاسم نحو دعوى
 وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات
 الواو بين الاسم والصفة وان كانت يا سكت
 في الصفة نحو خزيا وصديا مؤثرا
 وصديان وقلت واو في الاسم نحو فتوى
 وشروى وفتوى فراقين الاسم والصفة وأوثر
 الاسم بهذا الاعلال لأنه أخف فكان أجل
 للتشليل وانما قال بالاحتراس من الراء
 للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسما
 لموضع كاصرح بذلك في شرح الكافية في
 الاحتراز عن هذه نظرا ما بالذي ذكره
 سيبويه وغيره من التعويض أنها صفة غلبت
 عليها الاءة والاصل والوجه أي ملوطة طيبا
 وأما طغيا فالأكثر منه ضم الطاء ولعلمهم
 استعصموا التصحيح حين فغوا التثنية وأما
 صبا فاعلم فيتمثل أنه منقول من صفة كثرنا
 وصديا (تثنية) ما ذكره السائغ هنا وفي شرح
 الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثرت
 التعويضين انتهى في كون بدل الباء واو في
 فعل في الاسم مطردا وافراد الباء فيها شاذ
 وعكس في التمهيل فقال وشاذ بدل الواو
 من الباء لفعل اسمها وقال أيضا في بعض
 تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من
 الباء في فعل اسمها كالفتوى والتعوى
 والعنوى والفتوى والاصل فيمن الباء
 يتم قالوا أكثر التعويضين يجعلون هذا مطردا
 فاطلقوا بالاربعة المذكورة الشروى
 والطوى

الكشاف عن هيبي بن عماره قرأ على تقوى التنوين يجعل الالف للالحاق
 كثرى ولا يتبع اجتماع اعلال غير متواليين في كلمة كما هنا وكافي يفرق ومعطى
 اذا صلح ما يفرقون ومصفوا انما المتصنع واليهما بلا فاصل صرح به زكريا في فصل
 لما سكت صرخ الخ ولا يردق اليهما في نحو ما لتدوزه (قوله غالباً) أن جعل
 متعلقا بصاحا كان لقوله جاذب البذل فائدة من حيث تقيده بقالا وان جعل متعلقا
 بأني كان تكرارا (قوله نحو فتوى) في المصباح التثنية الكسر ورجل نشوان
 مثل سكران ١٥ بحروفه أي وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كافي
 القاموس لا نشو لوجوب قلب الواو ا على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شينا
 والبعض في المصباح نشو سكر خطا ونظرا لا والله الموفق (قوله مؤثرا خزيا
 وصديان) أي وهما مؤثرا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال
 للشرراء أي مثله تصرح (قوله لأنه أخف) أي من الصفة تركب معناها
 (قوله للاحتراز من الراء) قبل لاشد وفي الراء أنها انما تطلب باؤها والمانع
 وهوان قلب بائها واو واستانم قلب الواو ا على ما ساعدة أخرى وهي انه اذا اجتمعت
 الواو والياء وسقت أحداهما بالكون قلبت الواو ا ودعت في الباء ونظيره
 الدوشري فان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتي وهي هنا عارضة
 بالابدال من الباء وسأقي ما فيه في أول الفصل الآتي (قوله للرائحة) وأما ما من
 إلى ضد عطشان فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دوشري (قوله وطغيا)
 بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسما لموضع) هذا ما لا همل قطع ما سعا اسم النبي
 الذي بشر بهيبي فبا همال السين وأجهدا كذا في القاموس وحكي الدوشري
 ان اسم الموضع با همام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفي الاحتراز عن هذه
 نظرا الخ) أي فكان الأولى استقامة قولها غالبا لنسج الأول والثالث بقوله اسمها
 والثاني بقوله فعل أي بالفتح (قوله انها صفة) أي وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله
 منقول من صفة) أي واستحب التصحيح بعد جعله علانصر صرح (قوله اعني في كون
 الخ) ينبغي حذف في (قوله وافراد الباء فيها شاذ) جلة مستأنفة استثنافا
 بياناً وفي بعض النسخ شاذ بالانصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أي وكون
 اقرار الخ (قوله كالتثنية) يأتي ما مر انها صفة ثم نشوى بدون أل بلباد بربيعان
 كصافي القاموس (قوله والعنوى) في النسخ رسم هذا المثل بعين مهملة
 فنون ولم اجده ذكر في القاموس ولا في المصباح ولا غيره مما واذ في كتب
 اللغة العنوة في التأت وتفسر بالقهر والمجود تفرقه (قوله يجعلون هذا)
 أي ابدال المذكور (قوله والطوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان

واللقوى والدعوى زاعمان اصلها الباء والاولى عندى جعل هذه الاواخر من الواو سبب الباب الكثيرين الشذوذ ثم قال وعما بين
أن ابدال الباء والواو واشد تصحيح الرباوى الى الهمزة والمفتاوى وله البقرة الوحشية تنقح طاروا وضمن وسما اسم موضع فبذرة الثلاثة
الجبالية على الاصل والتعجب الشذوذ اولى بالقياس عليها هذا كلامه وقد مر تعقب ٣٤٧ احتجابه بهذه الثلاثة وهذه المسألة خامس مسألة

تبدل فيها الواو بالواو ثم اثار الى موضع خامس
تقلب فيه الواو بالباء قوله (بالعكس جاء لام فعل
وصفاه وكون قصوى نادرا لا يخفى) أى اذا
اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون
لامها بالباء وتارة تكون واوا فان كانت بالباء
سكت فى الاسم فهو القيا وفى الصفة نحو
القصة تائب الاقصى فمرفقوا فى فعل من
ذوات الباء بين الاسم والصفة كما مرفقوا
فى فعلى بالضم من ذوات الواو كما سبق وان
كانت واوا سكت فى الاسم فهو حزوى اسم
موضع قال الشاعر
ادار اجزوى هجت العين عبرة

فهاء الهوى برضى او يترقرق
وقلت يا فى الصفة نحو انا فى السماء الدنيا
ونحو قولك التفتن الدرجة العليا واما قول
الجزازين القصوى فشاذا قياسا فصيح
استعماله به على الاصل وقيم يقولون
القصة على القاس وشذا ايضا المحلوى عند
الجميع (تبيه) ماذهب اليه الناطم مخالفا لما
عليه اهل التصريف فانهم يقولون ان فعل
اذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم دون
الصفة ويحصلون حزوى شاذا فال الناطم فى
بعض كتب القوم يقولون هذا مضمون
بالاسم ثم لا يثلون الاصفة محضة او بالدينا
والاسمية فيها عارضة

كافى القاموس (قوله واللقوى) كذا فى النسخ بالنسبة ولم أجده ذكر كافي
القاموس وغيره والذي فيه اللقوى بالفتح الهمزة يعنى اللقوى وهو لا يعتد به من
كلام أو غيره فقل ما فى التصحيح وان لم يتنبه له ارباب الحواشى (قوله هذه
الواخر) أى التسرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو
الموافق لما سبقه الشاوح قرى فى دعوى ولى القاموس فى طغوى حيث قال
طفا بطغوى وطغوا فاجتمعما كلفى يعنى والاسم المفعول كذبت غود بطغوا
اه وقوله كلفى يعنى أى يعنى طغى يعنى كرضى برضى (قوله سبب الباب الكثير
من الشذوذ) هذا لا يراد على اكثر القوميين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة
(قوله ان ابدال الباء) أى التسوى والثلاثة بعده (قوله تصحيح الرباوى)
فى استدلاله بتصحيح الانفاذ الثلاثة نظرا لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ
وتسليم عدم شذوذ مر عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظرا
الى رتبته الشارح على هذا (قوله وقد مر تعقب احتجابه بهذه الثلاثة)
أى من ما يؤخذ منه تعقب احتجابه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناطم
غالبا (قوله تبدل فيها الواو) والاربعة تقدمت فى قوله وا كو فى الخ (قوله
تقلب فيه الواو) وتضمنت الاربعة فى قوله بو اذا انقل الى قوله برضان
(قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اجما (قوله تائب الاقصى) قال
شجنوا والبعض احتراز من القصة الا فى خلاف فيها بين الجزازين والتميز فان
اصلها الواو وهذه اصلها الباء اه وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح
ومقتضاه ان القصة المختلف فيها ليست تائب الاقصى وفيه توقف فأتى (قوله
حزوى) بجاء مهملة فزاي (قوله ادار الخ) الهمزة للتداه ونصب
النادى مع انه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والتكرة المقصودة اذا وصفت ترج
فبها على ضمها كافي حديثا عظيم راجى لكل عظيم ولعمرة بفتح العين المهملة
الدمع وما الهوى دمه أضيف اليه لكونه سببه ورضى يكون الراء ففتح الفاء
وتشديد الضاد المجهول بضمه فى اثر بعض ويترقرق برأى وفافى يقى فى العين
متبرأى ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعالى لانهم من الدنوى
والعالى وتب الواو فيها لانتقال الواو مع الضمة وعلامة التائى فى الصفة
تصريح (قوله فصيح استعمالا) لو ردد فى قوله تعالى وهم بالعدو والقصى
(قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى بالباء
(قوله ثم لا يثلون الخ) أى فتيهم ثاق دعواهم (قوله أو بالدينا) أى المراد

ويرحمون أن تصحح عزوي شاذ ~~تصحح~~
 حيوة وهذا قول لأدليل على صحة وما قلته
 حويد بالدليل وموافق لأتمة المفسر
 الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما
 قالاما كان من التعوت مثل الدنيا
 والمساكنة بالساء فانهم يستقلون الواو مع
 ضمة آو و ليس فيه اختلاف إلا أن أهل
 الجدار غلظوا الواو فى القصوى وينو قيم قالوا
 القيا انتهى وأما قول ابن الحاسب بخلاف
 الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الأخرى فقال
 ابن المصنف هو قتل من عنده وليس معه قتل
 والقياس أن يقال الغزى كما يقال العليا
 انتهى

• (فصل) •

(قوله وأضلا) بأن كانا من كلمة ولم يفضل بينهما فاضل قصص قوله واتصلا بشرطان
 (قوله ومن عروض) أى جائز كافى بوجه مختلف رؤية والهزم بخلاف العروض
 الواجب فانه لا يمنع الإبدال كقضى أم أقدفانه على مثال أم بضم الأول والثالث
 وأصل أويم أبدلت الهمزة الثانية وأوا وجوبالكونها وضمت سابقها فقلت الواو يا
 وأدغمت فى الياء لقاعدة كذا فى المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عربا)

التياء ومن متبع الناطم أن الالف للثنية والتعويض من كلام الموضع والشراح
 أنهم بالاطلاق وقضيت أن التالى لو كان عارضا يأت هذه القاعدة وهو كذلك
 كما فى الراءحة فأنقلت بأوها الثانية وأوا علما بالقاعدة المتقدمة فى الفصل
 السابق ثم قلت الواو يا علما بالقاعدة المذكورة فى قوله إن يكن السابق الخ هذا
 ما أرفضه شيخنا ونبهه البعض وقد يقال لأحاجة إلى هذا التكلف وما المانع
 من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كزوم قلب
 الواو يا كما مر (قوله فباء الواو الذين) لأنها انقلبت من الياء (قوله وأما هو فى
 حكم الكلمة كسلى) أى حالة الرفع لأن المتضابقين كالشئ الواحد لا سيما إذا كان
 المضاف اليه ياء التكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو يا
 (قوله أصلها مسود وميوت) لأنهما من حاد مسودا فقامتا بموت على
 إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند الصريح فعل بكسر العين وقال
 البغداديون فعل فقتها كصغير وصرف نقل الفعل بكسرها قالوا لا لم يوجد
 مكسورا والعين فى الصريح حتى يعمل على المعتل ووزن المعتل نوع مستقل قد باتى
 فيه ما لا يأتى فى الصريح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل
 منه بضمه بضم القاء كقضاء ورماء كذا فى التصريح (قوله ويجب التعهيم)

ويرحمون أن تصحح عزوي شاذ ~~تصحح~~
 حيوة وهذا قول لأدليل على صحة وما قلته
 حويد بالدليل وموافق لأتمة المفسر
 الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما
 قالاما كان من التعوت مثل الدنيا
 والمساكنة بالساء فانهم يستقلون الواو مع
 ضمة آو و ليس فيه اختلاف إلا أن أهل
 الجدار غلظوا الواو فى القصوى وينو قيم قالوا
 القيا انتهى وأما قول ابن الحاسب بخلاف
 الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الأخرى فقال
 ابن المصنف هو قتل من عنده وليس معه قتل
 والقياس أن يقال الغزى كما يقال العليا
 انتهى

• (فصل) •

(إن يسكن السابق من واو يا و اتصلوا من
 عروض عربا فباء الواو أغلب مدحما) أى هذا
 موضع سادس نقلب فيه الواو يا وهما نلتحق
 هى والياء فى كلمة لهما هو فى حكم الكلمة كسلى
 والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا ويكونا
 ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء مثال ذلك
 فيما تقدمت فيه الباسم ونبئت أصلهما
 سود وميوت ومثله فيما تقدمت فيه الواو
 طى ولتى مصدر طويت ولويت وأصلهما
 طوى ولوى ويجب التعهيم أن لم يلتصقا كزومتين
 وكذا إن كانا ساكنين فهو يدعوا مبرورى
 واعدأ ولكن السابق منهما متحرك كلفهو
 طويل وغيره وأعارض الذات

عمورية مختف روية وديوان اذا أصله هو ان يوم اذ او ابدل من ألف ٣٤٩ بايع أو عارض السكون نحو قوى فان أصله الكسر

ثم ممكن التفتت كما يقال في علم علم
(تسبه) لوجوب الابدال المذكور شرط آخر
لم فيه عليه هنا هو ان لا يكون في تصغير
ما يكسر على مفاعل فهو جداول وأسود للمية
يجوز في مصغره الاعلال نحو جداول وأسود
وهو القياس والتعصيم فهو جداول وأسود
حلا لتصغير على التفسير اما أسود صفة
نقول فيه أسيد لا غير له لم يجمع على أسود

(وشد معطى فيه ما قدر حيا) وذلك ثلاثة
أضرب ضرب أعل ولم يستوف الشروط
كقراء بعضهم ان كتب قرا يصيرون بالابدال
وحكي بعضهم اطراده على لغة وضرب صحيح
مع استفهام نحو ضيرون وهو السنو والذكر
ويوم أيوم وعوى الكلب هوية ورجاء بن
حسوة وضرب أبدل فيه الباء واوا وأدغمت
الواو ضياء نحو عوى الكلب عؤذوه هو نوع من
التصغير ثم أشار الى ابدال الالف من

أشبهما بقوله (من واوا وباء بضربك أصل
ألفا ابدل بعد دفع متصل) أي يجب
ابدال الواو والباء ألفا بشرط واحد عشر
الاول أن يمتزج كالغذاء كصان القبول
والبيع لسكونهما والثاني أن تكون حركتهما
أصلية ولذلك صان في جبل ونوم يخفي جبل
ونوم وفي اشتد والصلابة وتباين في أموالكم
وانفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن
ينفتح ما قبلهما ولذلك صان في العوض والجبل
والسور والرابع أن تكون النغمة متصلة أي
في كلمتهما ولذلك صان في ان عمرو جدي زيد
والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلا
ينبت مثل طبط من الفزد والري قلت فيه

الاول فاه التبريح (قوله عمورية) أي بالواو ومختف روية أي بالهمز (قوله
نحو قوى) أي بسكون الواو والاصح المصروح وأجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب
(قوله كما يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون)
أي اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغره مفرد متحرك الواو
يجمع جمع تكدير على مفاعل وأخيرا ياقول لنا متحرك الواو من نحو عموز لان اعلال
مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة الميزان تصریح
(قوله بالابدال) أي والادغام مع ان الواو عارضة الذات (قوله وحكي بعضهم
الطراد) أي الابدال في نحو الرابعا وما رواه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله
نحو ضيرون) بفتح الصاد الهمزة وسكون التثنية وفتح الواو (قوله أيوم) أي
كثيرة الشدة تصریح (قوله ورجاء) برأفهم ممدودة وقوله ابن حنبل بفتح
الحاء المهملة تسكون التثنية (قوله وهو نوح) قال المصريح يضم النون وتشديد
الواو والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى قال شيبان انظر هل هو
مصدر وصفه الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح انه
مصدر أي حيث عبر بصغير الواحد في قوله وهو نوح والوجه عندى انه بفتح النون
مبالغة لانها هي فهو على فعول بفتح الفاء وبزيد لانه يقال على القياس نهى عن
التكرار أمور بالمعروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله
أصل) ضبط الشيخ خالد بالبناء للجهول واقره غيره وفيه عندى نظرا لانه انما يصح
اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس
وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككسر بمعنى تأصل وان لم عليه اختلاف حركة
ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم
رأيت هذه الضمة متقولة عن خط ابن النحاس تليها الساكنة فقلنا الحمد (قوله
الضال ابدل) ينقل همزة ابدل الى توين الضال (قوله لسكونهما) على طيبة
اشتراط التركل أي واقتضى اشتراط التركل الهمزة في القول والبيع لسكونهما
(قوله مخفي جبل ونوم) أي حال كونهما مخفي الخ اه تصریح وانما جعله
حالا لاصفة لان المراد لفظ جبل ولفظ نوم فهما معرقتان والجبل بالميم الضبع
والتوم بالفتحة معروف (قوله والجبل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتهما)
لم يقل أي في كلمتهما من غير ما صل مع ان المراد بالاتصال مجموع الامر بن كاتر
اقتصار على الخ (قوله فان عمرو جدي زيد) انما كان ذلك في حكم المنفصل
بلوا الزوق بين الكلمتين (قوله الخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علط)

شعره
متمل
الوجه
الذي
كله
محل
هو

غزو وري منقوصا ولا تطلب الواو والياء
ألفا لان اتصال القصة جما عارض بسبب
حذف الالف اذا اصل غزوى ورمي لان
علبط أصله علاب والسلس أن يتحرك
ما بعده حان كاتاهنين وأن لا يليها ألف
ولا ياء مستدقة ان كاتالامين والى هذا أشار
بقوله (ان سرك التالى) أى السابغ (وان
سكن كـ) اعلال غير اللام وحى لا يكلفه

اعلاها بساكن غير ألف أو ياء التشديديها
قد ألف (ولذلك سميت العين في نحو بيان
وطويل وغبور وخورق واللام في مرميا
وغزوا وقسان وعصوان وعلوى وقوى
وأعلت العين في فام وباع وناب وباب فتحرك
ما بعدها واللام في غزاد عاورى ولان لا ليس
بعدها ألف ولا مستدقة وكذلك يحشون
ويجمن وأصلهما يجنبون ويعسرون فقلبتا
ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا
للساكنين وكذلك تقول في جمع صما
مسي به فام مسون والاصل مسون فعمل
به ما ذكره على هذا الويى من الرى والغزو
مثل عنكبوت قلت ربيوت وغزويوت
والاصل ربيوت وغزويوت ثم طابوا حذفا
للافتحة الساكنين وسهل ذلك أمن
اليس اذ ليس في الكلام فطوت وذهب
بضمهم الى تصحيح هذا الكون ما هو فيه واحدا
وانما يصحوا قبل الالف والياء المستدقة لانهم
لوا علوا قبل الالف لاجتماع ألفان ما كان
تخذف احدهما فيصل اليس في نحو رميا
لانه بصري ولا يدرى المشتق هو ام لا مفرد

ينضم العين المهملة وفتح اللام ويكسر الموحدة الضم (قوله غزو وري)
أصلهما غزرو وراوين ورمي سائقين وقوة منقوصا أى تكون الواو والياء
الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال فاض وافرد منقوصا مع
ان صاحب الحال اشان لتأويل عاذر (قوله ان سرك التالى) أى ان كان
هناك تال واللام يأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كلف وقوله
غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) يكونون وكيد ولين كوزك لعله من باب يوت
التوكيد (قوله وخورق) يفتح الحاء المجهة قصر بالعراف كلقى التصريح وعبارة
القضاء وس قصر للنعان الاكبر (قوله وعلوى وقوى) جمع بين هذين المثالين
لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن
ألف فتحى للمنقلبة عن ياء (قوله في فام الخ) الالف فى الفعل الاول والاسم الثانى
منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله وري) ألقه عن ياء
وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للتأنيح (قوله
وعسرون) أى يفتح الحاء المهملة على لغتين قال حماد حماد عسرا عسرا لعله من
قال حماد حماد كازم البعض لا يتردد قول الشارح وعسرون وراوين لان أصله
على هذه اللفظة يمسون يافوا ونهم وجد فكذا فى بعض النسخ فعمل كآية البعض على
هذه ولا على لغة من قال حماد حماد عسرا لان يمسون على هذه منقوصة ولان أصله
عليها يمسون لا يمسرون ولا على لغة من قال حماد حماد عسرا عسرا لانه لا شهر لضم حاء
يمسرون على هذه أيضا نعم ان قرى بالبناء المفعول مع عليها فتبين ان فيه أربع لغات
كلقى المقاموس ولقد فتح اعتراض المصريح بان بحال ثبت لغة وانما التايب جمع
فلا يصح التثنية يمسون فتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء المفعول (قوله مسي به)
أى مسي بهمذ كراقل والتثنية بذلك ليصح جمعه بالواو والتثنية (قوله وعلى
هذا) أى ما ذكر فى يحشون ويمسرون وعسرون (قوله قلت ربيوت وغزويوت)
أى يفتح أولهما وثالثهما ويكون ثابتهما (قوله امن اليس) أى ليس المعل
بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فطوت) أى يفهم اسمعلا والاصل
فطوت (قوله الى تصحيح هذا) أى حرف العلة فى المبني على عنكبوت من الرى
والغزو يقرئ بقوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة
فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا الى نفس المبني المذكور لقال لكونه
واحدا يعنى والواحد دون الخ أى انه على جماعة كيجشون ويمسرون وعسرون
فى التثنية فتسلب فى الجمع التثنية بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ)

وجعل ما لا ليس فيه على مقابله ليس لانه من بابيه او مانحوه على ثلاث واو في موضع تبدل فيه الالف واوا والياء ان لا تكون احداهما عين الفعل الذي الوصف منه على افعال والتاسم ان لا تكون عين المصدر وهذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وسمع عين فعل) أي نحو القيد والحلول (وقال) أي نحو غدا (فأقول) أي صاحب وصف على أقول (كأنشد واحوالاً) وأعمال التزم نصيب الفعل في هذا الباب جلا على أقول فخواصول واعور لانه بجنا ٣٥٠ وجعل مصدر الفعل عمله في التصريح وابتدأ بقوله

والخضوية والى هذا أشار بقوله (وان يبين)

ولم نعل) ای ادا کان اعل و اوی العین یعنی
تقاربا. صر. جلاعل. تناعلا. لکم نه عنانہ

وتزاجوا واحتز بقوله وان بين تضاعل من

بمستحق جازو يقولوا والعين واو من أن تكون

التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واسماؤا
فعلهم ابتاعوا فاعلهم تباروا وتباعوا

فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالْأَعْلَالِ مِنْهَا وَالْعَاشِرُ

يَسْقُ هذا الاعلان والى هذا السار بسوء
(وان في هذا الاعلان اسبق * صهي اول)

أروا وروا وكل منهما يستحق أن يقلب

أحق بالاعلال لأن الطرف محل التفسير

إذا سؤد ويدل على أن الف الحوي مقلبة
ن ل ل اللذ واصل حم لان ثنية

المؤلفون:

لوقال ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارة أنه اجبال الالبس . (قوله
ملا للابس فيه) نحو قتلان ومصوان (قوله لانه من باب) أى على طريقته فى
ان بعد المباء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوا الخ) أى لا زاء الالبس
تستوجب قلب الالف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتصر كما واقتضاح ما قبلها القلب
الالف واوا لا لاجل باب الالبس وزم التسلسل ولم تزل فى قلب الالف وقلب الالف الى الواو
(قوله افضل) بكسر العين (قوله ذا افضل) خالد من المعطوف (قوله
كغيد) هو بالفتح المجهة الناعم البدن ويقال فى الاثني غدا وغداة (قوله جلا
على افضل) قال شيخنا السد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمناء فعذر مجئ اعور
بتشديد الراء وهكذا (قوله وجل مصدر افضل عليه) أى على الفضل فهو مقبس
على القيس (قوله بدليل آمن) أى وأمن شتخاف والثى يعرف بضده
(قوله لان الوصف منه) أى من نحو ناف (قوله ولم تفل) عطف على ملت
(قوله لكونه بمناء) أى لم يكنه اجنورا فى حكم الكون (قوله نحو
اجنورا) بالجر وقوله وازدوجوا أمهه ازوجوا أبدلت التاء الالف (قوله مطلقا)
أى بابا نحو ارباب او بابا نحو اجنار ومثله اختان لانه وان كان من انشاء
فأصل الخاتمة الخوا بتدليل خان بخون وان اوهم منبع الناح خلافة (قوله
أشبه بالالف) أى أقرب إليها فى النسخة وقوله فكأت أى المباء (قوله ذا الاعلال)
يشمل حركة الهزة الى اللام وحذف ألف ذا اجزاء المباء كان من حذفها لالتقاء
الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد قتل حركة الهزة الى اللام هذا ما ظهر لى
فاحتفظ فانه فليس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما
ولكن لم ين من اعلاه اعلال الآخر لم يكن ذلك من نوال الاعلال المنوع للآ
اشكال فى نحو معدى وعصى بجمع معاصى مصدرعى فآله البض (قوله
احداهما) أى الواو والمباء (قوله فلا يجمع اعلان) أى بلا فاصل والا
فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يقون أذمه وفيون بلى رضى شرح الكافية
ان نوال الاعلال انجاف ينبى اجتنابه على الاطلاق فنعن نوالهما اذا اتفقا
واقترعا اذا اختلفا كما وشا وتزى فان الالاص موه وشوه وترى وقد يجاب
بان هذه الاضافات فآله بسن (قوله والآخر) بكسر الناء (قوله
نحو المحوى) بفتح المباء الممهدة وقوله مصدر حوى أى على وزن حوى (قوله
حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالتصير (قوله قد يجمع)
أى شئت شدودا . (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى فى الكلمة

ملابس فيه) فوقيان وعصوان (قوله لانه من باب) أي على طريقه في

نسمو جب قلب الاله واوا قلب الاله واوا قلب الاله واوا قلب الاله واوا قلب الاله
الالف واوا الاحياء التسب وزم التسلسل ولم تل في قلب الاله والالف وقلب الاله واوا

كأغيد) هو بالغين المعجبة الناعم البدن ويقال في الاثني عشر غداً وغداة (قوله جلا

على القيس (قوله بديل أمن) أى وأمن مستخاف والشيء يعرف بضده.

(قوله لكونه بمقام) أي حركة تاء اجتروا في حكم الكون (قوله عو اجتروا) بالجر وقوله وازدوجوا أصله ازواجاً أدلت التاء بالآلا (قوله مطلقاً)

فأصل الخيانة الخيانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الناصر خلافه (قوله

السالكين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لي

ولكن لازم من اعلاؤه اعلال الاخر لم يكن ذلك من توالي الاعلايين الممنوع فلا

فاجتماعها ما جازع الفاصل فهو يفون اذا ضاعه يوفون بل ردت في شرح الكافية

ان هذه الافاضة شاذة قاله سنن (قوله والآخر) بكسر الهمزة (قوله

(حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله فوالجيا) بالقصر (قوله فديجو)

بن واوقولهم في مشاء حوران وفي جمع احوى حوروى موشه حوا واجتماع البيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله أمهات غنية) أي بفتح الباء بن (قوله ثاية) بفتح التاء المثناة كايؤخذ من قوله
 فشوى عندها وأما الثانية بالقوة فهي الطاية كافي المقاموس (قوله فيشوى)
 وزن رى أي بغير (قوله وهذا سهل الوجه) أي الستة على ما في التصريح
 واقرء شينا والبعض وغيرها الأربعة التي ذكرها الناحر الخامس ان أصلها آية
 بضم الاء الأولى كسمر قلبت العين فاعل المصروح ورذ بأنه انما كان يجب قلب
 الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقرءه وبعبارة الفارضى وقيل آية بضم الاء
 الأولى فاعلها على القياس اه السادس ان أصلها آية بفتح الأولى كقول الأول
 الا انه أعلت الثانية على القياس فصار ابانة كناية فخذت اللام الى موضع العين
 فوزنها حيث شذوذة ثلثان فثقت وفي تفسير القاضي السبكي وجهان آخران
 أو بتكون الواو وأو بضمها فتكون الواو بضمها فتكون الواو بضمها فتكون الواو بضمها فتكون
 لتبرموجب) أي لشدوها لان المعهود في مثل قلب الاء الأولى همزة كافي بائنة
 وقائلة (قوله فيلزمه تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الأول
 أيضا وانه قد ثبت في كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كافي قوى والمراد بالتقديم
 الترجيح أي اختيار النقيض على شيء آخر كافي تقديم الاعلال على الادغام في آية وقوى
 أو بالبداهة أولا قبل غيره كافي تقديم الادغام على الاعلال في آية (قوله بدليل
 ابدال همزة آية بالالف) وجه الدلالة ان ابدال الهمزة بـ الفاعل هو تقديم الادغام
 على الاعلال ويسان ذلك ان أصل آية آفة فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم
 الثانية الساكنة الفاعل من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الادغام فقلوا لا جله
 أولا كسرة الميم الأولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا
 الهمزة الثانية بـ الفاعل من جنس حركتها وهذا منهم يدل على ان عنيتهم بالادغام فوق
 عنيتهم بالاعلال وذهب الجابري الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم
 الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كالبسطه المصروح فاقتره (قوله ان
 لا تكون) أي احدى الواو أو الاء (قوله زيادة تختص بالاحاد) كالالف
 والتون وآب التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على القرف متعلق
 بزيد وما في قوة ما يخص الاسم نائب فاعل زيد ووجب خبر عن (قوله من هذا
 النوع) أي نحو جولان وسيلان معانيه وأو أو في آخره آف ونون (قوله
 داران وماهان) قال فينا السبق قبل انهما أي بضمهم فلا يحمين عندهما فيما شذ
 (قوله فزعم ان الاعلال) أي بضمهم فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم فاعلهم بضمهم
 القياس أي لان الف والالف والتون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما

الثاني كافي فهو غاية أمهات غنية أعلت الباء
 الأولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون
 الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية
 وهي جارة صغار يضعها الراعي عند متاعه
 فشوى عندها وطاية وهي الملح وأما
 أبيض وكذا آية ضد الخليل أصلها آية
 فأعلت العين شذوذ اذ القياس اعلان
 الثانية وهذا سهل الوجه كما قال في السهل
 أما من قال أصلها آية بسكون الاء الأولى
 فيلزمه اعلان الاء الساكنة ومن قال أصلها
 آية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير
 موجب ومن قال أصلها آية كسيرة فيلزمه
 تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس
 بدليل ابدال همزة آية بالالف والحدادي
 عنبران لا تكون عنهما آخره زيادة تختص
 بالاحاد والى هذا أشار بقوله (وهين ما آخره
 قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلم) يعني
 انه يمنع من قلب الواو والياء أنفسا لغير كفا
 وان شاع ما قبلهما كونهما هين لما في آخره
 زيادة تختص بالاحاد لانه كان الزيادة بعد
 شبهه بما هو الأصل في الاعلال وهو الفعل
 وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا
 النوع معلا عند شاذ نحو داران وماهان
 وقامه داران وموهان وخالف المبرد فزعم
 ان الاعلال هو القياس والصحيح الأول وهو
 مذهب سيبويه

(تنبيهات) • الأول زيادة التأنيث غير معتبرة في التعميم لأنها لا تقتصر على ضرورة فعل لأنها تلحق بالمثنى فلا يثبت بطلانها مبنية في نحو قالة وباعة وأما تعميم حوكمة وخونة فتشاذبا لا تخاف • الثاني اختلف في ألف التأنيث المتصورة في نحو صوري وهو اسم ما فذهب المازني إلى أنها مائة من الأعرال لا اختصاصها بالاسم وذهب الاخفش إلى أنها لا تمنع الأعرال لأنها لا تقتصر على جنس شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعل تصحيح صوري عند المازني مقبس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو في مثلها من القول لقليل يعلل رأي المازني قولي وعلى رأي الاخفش قالوا قد اضطرب اختيار ٢٥٢ في التأنيث في هذه المسألة فاختار في التسهيل مذهب

الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وفيه جزم الشارح واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه • الثالث في شرطان آخران أحدهما ذكره في التسهيل وشرح الكافية أنه لا تكون العين بدلا من حرف لا يليل وأختره عن قولهم في شجرة شيرة فلو يلو لأن السام بدل من الجيم قال الشاعر إذا لم يكن فيك نخل ولا جني

فأبعد كن الله من شيرات والاخر أن لا تكون في محل حرف لا يليل وان لم تكن بدلا والاحتمار بذلت عن نحو أبس بمعنى ينس فان ياء مخركت وانفتح ما قبلها ولم تصل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء معاملة بالوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تعميم ياء أبس اتفعا عليها فانها كانت قبل الهمزة ثم آخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الإدخال هذا كلامه وذكر بعضهم ان أبس إنما عمل ليعر وض انما اللفظة لأن الساماء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال اللفظة • الرابع ذكر ابن بشار هذا الأعرال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح لتبنيه على الأصل المفروض واختاره في ذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والجيد يقال جار جدي إذا كان

في تقدير الانفعال قال القاسمي ويؤيده قولهم في زعفران زعفران فبقيا في التصغير ولم يصدق فاصريح (قوله لا تقتصر) أي لا تقتصر ما هي فيه (قوله) لأنها تلحق بالمثنى (التعريف) يرجع لتاء التأنيث لا بشذلا للاحقة للاسماء وهي المتحركة يعني ان جنس تاء التأنيث يلحق بالمثنى فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الأعرال لئلا خلقت آخر الاسم المسبوق للأعرال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تقتصر بالاسماء فاندفع تنوع الاستقامي وأقره أيضا والبعض بأن اللاحقة للمثنى هي الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قالة وباعة) جبي قائل ويأتى أصلهما مقولة وبعة ككلمة جمع كامل وكذلك حوكمة وخونة جمعا ثالثا وخاتما (قوله في نحو صوري) ينفع الصاد المهمة والواو والراء وتصريح (قوله اسم ما) مثله في شرح المرادى وقال الصفاني اسم واد وقد خلعه الصاحب والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسرى ما ملاد مزنة (قوله بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الله على اثنين (قوله مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صوري (قوله لا يليل) أي لا يجوز اعراله قياسا (قوله شيرة) ينفع الشين وكسر هاء وجود نقله شيئا السبعة عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للسالم (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر أن الضمير الهمزة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أي لعدم توفر شروط ابدال الهاء القاسمي (قوله اتفعا عليها) أي لا تنفعا عليها أي لا يلتصق اعرالها لو أبدلت أدلوا بدلت ألفها اعرال القلب لا تمنع نوال اعرالين واذ اعرال القلب يمكن لابد الهاء القاسمي فيؤدى اعرالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاه عطيا بالموحدة فالقاف أي لبقيا اعتلها بالقلب المكاني (قوله النقل) أي القلب المكاني (قوله والصيد) بالصاد المهمة لمعان منها التكثير وميل العنق ودا • صيب الأبل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه لذكر أجيد وللأبي جيد أو جيدانه والجمع جود قالة في القاموس (قوله والجيد) بها مهمل • ويكون الجيد ما شاذ اغيا عن على مذهب الاخفش ان ألف التأنيث لا تمنع الأعرال لأعلى مذهب المازني أنها تمنعه (قوله وروح وغيب) الأول برا ثم جاء والثاني بغين مجعته ثم محدثه قوله جمع رائج وغائب أي وجمع غائب ومرادهما

يحيى عن ظله لتناطه والحركة والخنوة وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شاع استيفاه الشرط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائج وغائب

في آخر ورقة من القاموس ما فيه وهو القام باده بالصعيد وهو حصن بالين فانه نصر

وعقوة جمع عقو وهو الجنب وهو وجمع آوة
وهو الداهية من الرجال وقوة جمع قرو وهي
ميلة الكلب انتهى (وقيل يا اقطب ميا
التون اذا كان سكا) أي تبدل التون
السكا قبل الباء ميا وذلك لما في النطق
بالتون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف
مخرجيهما مع تنافر لين التون وعنهما الشدة
الباء وانما اختمت الميم بذلك لانها من مخرج
الباء ومثل التون في الفنة ولا فرق في ذلك
بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعوا في قوله
(كن بت ابتدا) أي من قطعك فألقه من
نالك واطرحه وألف ابتدا بدل من فون
أنتا كيدا للضمة (تنبيه) هـ الأول كثيرا
ما يعبرون عن ابدال التون ميا بالقلب كما فعل
الناظم والأولى أن يعبروا بالبدال لما عرفت
أول الباب هـ الثاني قد تبدل التون ميا
سالكنة ومحرركة دون باء ذلك شاذ
فالسكا كقولهم في سخل سخل والمحرركة
كقولهم في بنان بنان ومنه قوله
يا حال ذات النطق القتام

وكلف الخضب البنام

وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قاتن وأصله
قام هـ الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو في
فم اذا أصله فوم بدل أفوم اخذوا اليا
تضيغافا أبدلوا الميم من الواو فان اضفد جمع
هـ الى الأصل فتقبل فولد مجابى الأبدال
فحولت فم الصائم

هـ (فصل)

(لساكن صم اغل الصريكين هـ ذي لين ان
عين فعل كابن)

وفيما بعده الجمع القوي (قوله وعقوة) صريح كلامه انه يفتح القاء وعليه
قوله العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقوة متره والذي في القاموس
عقوة يفتح العين المهملة وسكون القاء وقوله جمع عقو تثنية العين وسكون الفاء كما
في القاموس (قوله وهو) كذا في النسخ بها مقصورة فوافها تأنيث ولم
أجد لها ذكرا في القاموس والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التبديل هي
بها مفتوحة مقصورة مفتوحة فهمزة مرسومة وأزاعلى صيغة الفعل الماضي فالتأنيث
أن ما في النسخ قريش وإن لم يتبناه أحد من المحققين والله الهادي (قوله
وأور) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أو تضم الهمزة وتشديد الواو كذا في
القاموس (قوله وقوة) بفتح فراء وقوله جمع قرو تثنية القاف كافي
القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني لم أر لها ذكرا في القاموس (قوله
ميلة الكلب) مبلغ الكلب ومبلغته بكسر الميم فيها الألف الذي يلفه فاه في
القاموس (قوله بين المنفصلة) أي التون المنفصلة عن الباء بان كانت في كلمة
والباء في أخرى مع تلاقيهما (قوله كن بت) في نسخة بالقوة وعليها شرح
الشارح وفي نسخة بالمثلثة أي من اقضى اسرارك (قوله ابتدا) بكسر الهمزة
(قوله لما عرفت أول الباب) أي من ان القلب اصطلاحا انما يكون في حروف
الهاء أو الهمزة (قوله يا حال) منادى مرشح هـ علة امر أة والقام من
التحفة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكلف اما بالرفع مبتدأ
والخضب البنام تركيب اضافي خبر بالجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات
لاه يعني صاحبة أو بالجر عطف على النطق والخضب نعت له أو بالنسب مفعول لا مقدر
ولا يصح فيه عطف على المنادى لما عرفت في التدا انه لا يصح باعلامك قال ليس والجر
هو الخسوط في النسخة المحمودة والله اعلم

هـ (فصل)

اعلم ان نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في اربع مسائل احدها ان
يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صم الخ الثانية أن يكون عين
اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ
الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الأفعال الخ الرابعة
أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لافعال الخ (قوله اتصل التصريك)
أي اتر وهو الحركة (قوله ذي لين) أي أو همزة كاسا في الشرح (قوله
كابن) فعل امر أصله أين نقلت حركة الياء الى الباء الواحدة وحذفت الياء

لالتقاء

أى إذا كان عين الفعل واو أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستقامتها على حرف العلة فهو يقوم وبين الأصل يقوم وبين يضم الواو وكسر الياء فقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وبين فسكت الواو والياء ثم اعلم أنه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فثابتة تكون العين بجانب الحركة المنقولة وثابتة تكون غير بجانب فان كانت بجانبها لم تغير ما كثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير بجانبها لم يثبت حرفا بجانب الحركة كافي نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتح الى الساكن بقيت العين غير بجانبها فلما نقلت كفا في الأصل وانفتح ما قبلها ونحو

يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير بجانبها فقلت بالساكن وبأن كسرها ما قبلها ولهذا النقل شروطه الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وابع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو أبس مضارع أبس لانها معترضة للاعلال بقلبها اليها نص على ذلك في التسهيل وانما يلتبس هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صحيح الثاني ان لا يكون الفصل فعل فجب نحو ما بين المني وأقومه وبينه وأقوم به جوفه على قلبه من الاسماء في الوزن والدلالة على الزمة وهو أفضل التفضيل الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو أبس وأسود وانما يطولوا هذا النوع لثلاث يتبس مثال مثال وذلك ان أبس لو أعل الاعلال المذكور لقل فيه باس وكان يظن أنه فاعل من الضاعفة وهي نعمة البشرية الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا بد خلف النقل ثلاث يتولى اعلانا الى هذه الشروط الثلاثة وأشار بقوله (ما لم يكن فعل فجب ولا كايض أو أهوى بلام علة) وهذا في التسهيل شرط آخر وهو أن لا يكون مؤنثا لفعل الذي بمعنى أفعل نحو يعور ويصدمضارعا يعور ويصدم وكذا ما تضرع منه نحو أعوره الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بد كره في الفصل السابق في قوله

لانتقامها ساكنة مع الثنون وهذا العمل مع زيادة في نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لا تنقل الساكنين (قوله لاستقامتها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها جلا على أختها وطردها للباب وانما لم تنتقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دولوطي منتقل الى الساكن قبلهما لأن حركة الاعراب منتقلة لازمة ولا نهادة على معنى فكانت قوية (قوله بجانب الحركة المنقولة) بأن كانت واو والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أى من يقوم وبين (قوله وانفتح ما قبلها) أى الآن (قوله نحو أبس) يقتضين مفتوحين بينهما همزة ساكنة (قوله قبلها أيضا) أى فتحة أى فكانت ألف والالف لا ينقل اليها الا ما قبلها الحركتها والياء للتصوير (قوله في الوزن) لا يعني أن الموزن لا ينقل التفضيل انما هو ما أفعل لا أفعل ولكنه حل على ما أفعل قال الضارضي وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التجب نحو أقوم به فتقول اقم به وهو ضعف اه (قوله وهو أفضل التفضيل) انما لم يقل أفعل التفضيل لكونه اسماء المضارع في الوزن والزيادة وسأقي ان ما كان كذلك يصح (قوله نحو أبس وأسود) بتشديد الهمال والضماد (قوله لو أعل الاعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء الى الياء ثم قلبت الياء اليها في الأصل وانفتح ما قبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يتبس أسود بما دمن السد تصريح (قوله باس) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام علة) أى حكمه بأنه حرف علة قال ابن غازي انما قال بلام علة لثلاث (قوله بلام علة) أى حكمه بأنه حرف علة (قوله موافقا) أى في المعنى بفتح خصوص أفضل فيخرج استهوى ونحوه (قوله بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصدم) بأن يدل على نقلة أولون وقوله بمعنى أفضل بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصدم تمثيل للموافق (قوله وكذا ما أنصرف منه) أى من المواقف المذكور (قوله بذكره) أى ضمنا لاسمير يحاول فوالفهمه لكان واضع (قوله فان العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الجمل على أفضل بتشديد اللام (قوله ضاهي مضارعا) انما اشترط في اعلان الاسم مشابهة للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل في الاعلال فلا يجعل عليه الا اذا أشبه من وجه واشترط مخالفة لمن وجه لدفع التباسه بالحاصل على تقدير اعلان الاسم مع المشابهة من حكاك وجه

ومع عين فعل وفعل اذا أفعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارعا

وفيه وسم) أى الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات بشاركة الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يتمازى عن الفعل ٣٥٦ فاندرج في ذلك فوعان أحدهما موافق المضارع في وزنه دون زيادته كقام

قائه موافق للفعل في وزنه قط وفيه زيادة تنفي على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأعل وصك ذلك نحو مقم ومبين وأما مدين وعمرم فقد تقدم أن وزنهما قليل لضعف الفعل والأوجب الاعلال ولا يفضل لنفسه في الكلام ولو ثبت من البيع مفعلة بالفتح قلت جباعه أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبيعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر موافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تنفي من القول أو البيع اما على مثال نقل بكسر التاء وهزمة بعد اللام فقلت تقول نقل وتبيع بكسرتين بعد هاء ما ساكنة وأذا ثبت من البيع اسماء على مثال ترب قلت على مذهب سيبويه تبيع يضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تنوع قالوسم الذى امتاز به هذا النوع من الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعل بكسر التاء وضعا لا يكون في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه المضارع في وزنه وفيادته أو بانه فيهما لهما فانه يجب تخصيصه فالقول نحو ابيض وأسود لانه لو اعل لتزم كونه فعلا وأما نحو يزيد علما فنقول الى العلية بعد ان اعل اذا كان فعلا والثاني كخط هذا هو الظاهر وقال الناطم وابنه حق نحو خط ان يعمل لان زيادته خاصة بالاسم وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حل على ما شبه به لفظا ومعنى انتهى وقد يقال لوضع ما لا يلزم أن لا يعمل مثال فعلى لانه يكون

(قوله وفيه وسم) أى علامة يتمازى بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بنسخ الميم والواو وسكون القاف كيم فقلوا وقلوا (قوله وجب الاعلال) أى بالنقل ثم القلب (قوله ولو ثبت من البيع مفعلة الخ) انما اعلمت مفعلة بأوجهها الثلاثة لتمازى بها المضارع في الوزن دون (الزيادة لان تاء التانيث في تقدير الانفعال فلا تنع الوزن ولا تقع وهم مخالفتها في الوزن أيضا بسبب التانيث الخارج على اعلاها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من ابدال الضمة في مثل ذلك كسكرة وقوة وعلى مذهب الاخفش أى من اقرار الضمة وقلب الباء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى في شرح قول المنصف ويكسر المضوم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أى القوة وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شروجه الايام وروحه وقصره (قوله بكسرتين الخ) راجع لكل من الكاسيتين وقوله بعد هاء ما ساكنة أى أصلية في تنبيع ومنقلة عن الواو في قبيل فاعلال تنبيع بالنقل فقط واعلال قبيل النقل والقلب (قوله على مثال ترب) بقوتين معنيتين وقطف الثانية فيهما ما أتته موحدة الشيء القيم الثابت (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع الى ما على مثال فعلى وقوله وضعا أى مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترب (قوله لا يكون في الفعل) أى فلا يترحم كون موازنه فعلا (قوله نحو ابيض وأسود) هما وصفان على وزن أحر فهذان أشبهما اعلم في الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادته مع أنه اعل وحاصل الجواب ان علته بعد اعلا لانه اعلا حين فعلته (قوله نحو خط) بكسر الميم فانه ما بين المضارع في كسر أوله وصكون أوله ميازاة (قوله هذا) أى كون تنبيع نحو خط لما قبله المضارع وزنا وزيادته دون التفات الى من يكسر حرف المضارعة لقلته (قوله لكنه حل على خطا) لم يعكسوا الاعلال لتصح دون الاعلال والضرب في لكنه حل ان ارجع الى نحو خط كانه على خطا على تقدير مضاف أى على نحو خطا وان ارجع الى خطا فلا والمراد بالحل القياس وأما ما في التنزيح وأخره شيخنا والبعض من أن المراد به أن خطا مقصور من خطا طفي غاية البعد من العبارة (قوله لنظرا) أى لعدم الفرق بين نظميها بالاقبال ومعنى أى لاتحاد معناهما (قوله لوضع ما لا يلزم الخ) أوجب بان محتمة في خطا لم يصرها شذوذا في الفعل بخلافها في مثال فعلى لان كسر العين في تحجب شاذ كذا ذكره زكريا

مشبهاً بحسب في وزنه وزيادة ثم لم يسلّم أن الاعلال كان لازماً لما ذكرنا بل يلزم الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومفعل صم كلفعل) يعني أن مفعل لا يمكن أن يضاف الفعل أي غير مشبه به في وزن ولا زيادة استحق التعصيم كسواءه ومكالم وحمل عليه في التعصيم مفعل لتساويه في المعنى كقول ومقول ونحيط ٣٥٧ ونحيط والظاهر ما قدمته من أن عمله تعصيم نحو

نحيط بما يشبه الفعل في وزنه وزيادة لأنه
مضمون من نحيط فهو ولا يحول عليه
وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وأنت
الأفعال واستفعال) أزل هذا الاعلال والتا

الزم عوض أي إذا كان المصدر على افعال
أو استفعال مما عطلت حينه جعل على فعله في
الاعلال فتقل حركة عنه إلى فائه ثم قلب
الفعل بالناس القصص فيقول القيان قد حذف
أحداً هما الاتقاء الساكنين ثم عوض عنها
تاء التانيث وذلك نحو أقامة واستقامة
أصلهما أقوام واستقام فنقلت قصّة الواو
إلى الحاقف ثم قلبت الواو ألفاً لتعز كها في
الأصل وانتفاع ما قبلها فالتى فالتى فالتى الأولى
بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال
فوجب حذف أحدهما واختلف النورون
أيتهما المحذوفة فذهب الخطيل وسيبويه إلى
أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لأنها
الزائدة وتفرجها من الطرف ولأن الاستفعال
بها حصل وإلى هذا ذهب الناطم ولذلك قال
وأنت الأفعال واستفعال أزل وذهب
الاخفش والقرطبي إلى أن المحذوفة بدل عين
الكلمة والأول أظهر ولما حذفت الألف
عوض عنها تاء التانيث قبل أقامة واستقامة
وأشار بقوله (وحذفها بالنقل) أي السماع
(وبما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت
موضفاً قد حذف فتعصر في ذلك على ما سمع
ولا يخفى عليه من ذلك قول بعضهم إلهاء وإلهاء
وأجابه أياً أباه حكاه الاخفش قال الساج
ويكتذلك مع الإضافة كقوله تعالى وأقام
السلالة قبل وحسن حذف التاء في الآية

وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه انما يقع في خصوص نصب دون غيره من الأفعال
المضارعة المكسورة العين قياساً كجلب ونضرب وتعرف لما وزنه تحل لها على لغة
من يكسر حرف المضارعة بدون شدوذ كسر العين (قوله مشبهاً بالنصب) أي
بكسر التاء في لغة قوم (قوله يلزم الجميع) أي جميع العرب تصرح (قوله
إلى هذا الثاني) أي المبين للمضارع وزناً وزيادة كسقط (قوله لأنه مقصور الخ)
لعل احتياجه إلى الفعل المبني بذلك دفع دعوى موازنة لم يخط تعلم في لغة من يكسر
حرف المضارعة (قوله لأنه محمول عليه) عطف على مبني (قوله عوض)
حال من التاء ووقف عليه بالكون على لغة يبيضة (قوله مما عطلت عنه)
خبر بأن مكان أو حال من افعال واستفعال أي كائين مما عطلت عنه أي مما عتبه
حرف علة وأجل في فعله (قوله لتعز كها في الأصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا
وعله قبله بعبارة القصة إشارة إلى جهة التعليل وإن كان الثاني أقوى وأورد
على كلامه أن شرط قلب الواو ألفاً إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن كما مر
وأجيب بأن حمل ذلك في غير الأفعال والاستفعال لأن الاعلال فيه ما جعل على
الفعل والاشتراط المذكور إنما هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن
دفعه أيضاً بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخطيل
وسيبويه واختاره الناطم كان وجوده مكملاً لعدم (قوله ولأن الاستفعال)
نظيره الدوشري بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستفعال وزيده
الاسقاطي بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القرطبي
والصين أي عند المذهب قد روي أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا
المذهب تعويض التاء عند الإلهاء في التاء أنها لا تقوض الأمن الأصول كما في
عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء الملازمة متعلقة بعرض (قوله إلهاء)
أصله أراى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة ونقلت الباء إلى ألف
زائدة فظلت همزة ولم يوت تاء التعويض لا يقال المحذوف فيه همزة لا حرف علة
لأنه لا يقدّم أن الناطم عدّها من حروف العلة ١٤ ذكرنا وأقره غيره لكن
ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفاً لتعز كها بحسب
الأصل وافتتاح ما قبلها إلا أنه هو خلاف صورة المسافة فعمل المراد حذف بعد
قلبها ألفاً بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الإضافة)
أي لمدّها سداً لتأخذه المصريح (قوله اعول احوالاً) هو بالعين الهملة يطلق
جميع رفع صوته بالياء ويعبى كعباله (قوله وأغيت السعاء) بالعين المعجمة

مقارنته لقوله بعدوا تاء الزكاة (تيسه) قد ورد تعصيم افعال واستفعال وفروعهما
في الفاظ منها اعول احوالاً وأغيت السماء اغنياً وما استجوز استغواذاً

واستعمل الصبي استغمالا وهذا عند الصائغ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة لم يقاس عليها سوى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح الفعل وقام واستعمل تصحيحا معردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع أخر تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح معرود فيها أهل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنقوا الجمل استنقوا واستنقست الشاة استنقاستا أي صار الجمل ناقه وصارت الشاة تيسا ٥٨ وهذا مثل يضرب لمن خلط في حديثه لانياله ثلاثي نحو استقام انتهى

(والمالفعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا) أي حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيع ومصون فنقلت حركة الباء والواو إلى الساكن قبلهما فالتى سا كان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف أحدهما واختلف في أيهما المحذوف على حد الخلف في الفعل واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الباء فهو مبيع ومكيل فأنه لما حذف واو على رأى سيديوه بقي مبيع ومكيل ياء ماسكة بعد ضمة فجعلت الضمة المتحركة كسرة لتصح الباء وأما على رأى الاختش فأنه لما حذف واو كسرت الفاء وقلت الواوياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الباء وقد خالف الاختش أصله في هذا فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعد هاء أصلية باقية قبلها واو الانفعال ما قبلها الاق الجع فوييض وقد قلب هذا الضمة كسرة مراعاة للصين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر بتيه وزن مصون عند سيديوه مفعول وعند الاختش مفعول وتظهر فائدة الخلاف في شومسوخنا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تصنيف مسوخنا فقلت أما على قول أبي الحسن فاقول رأيت مسوا كما تقول في مقروءة مقروءاتها عنده واومفعول أو أما على منذهب سيديوه فاقول رأيت مسوا كما تقول في خيب خيب فخر الأواولاني في مذهبه العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندره تصحيح ذى

أي صارت ذات شيم أي صاحب وقوله واستعوزاى غلب (قوله واستعمل الصبي) أي بالعين المجهة أي شرب الغلب فبغ العين المجهة وسكون الضمة وهو اللين الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤق أو وهي حامل (قوله تصحيح الفعل الخ) الظاهر أن مثل الفعل واستعمل ما تصرف منهما كالمدروس والمضاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقطه وكذا سقطه المرادى واعترضه أرباب الجواهرى ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما سكاك الجوهري عن أبي زيد الأعمى عفاه نقل بأن أراد ما عينه حرف على مطلقا (قوله في الباب كله) أي سواء أهل ثلاثيه أولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجنتين وإلى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أي دون التعويض بالياء وقوله فمفعول أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي العتل وقوله به متعلق بقين (قوله لما حذف واو على رأى سيديوه) أو رده عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأوجب منع أنها علامة يدل على عدمها في اسم مفعول المزيد كالشكر وانما جى بهالضمة مفعولا في كرم ومعون ومالك ومهلك وانما العلامة الميم الثانية أن المحذوف من نحو قاضى الأصل وهو اللين دون الزائد وهو التنوين ومن غير نقل وبع وخف الساكن الأول لا الثاني وأوجب بأن يحمل ذلك كله إذا كان ثانياً الساكنين حرفا موصفا وهما هنا سراقلة اه تصريح بإيضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاختش الخ) فيه عندي نظرون أقزوه لا لأن الهمزة قلبه ههنا الضمة كسرة والواوياء مراعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الباء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بضاف أى في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيديوه مفعول) يضم الفاء وسكون العين (قوله مخفضا) أي بإبدال همزة واو أو اتم وقام واومفعول فيها على رأى الاختش ونقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيديوه ولا يجنى أن أصل مسوخ مسوخ ووزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لفعل الحلق قلبت الهمزة واو وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء (قوله كذلك هو) أى تصنيف مسوخ (قوله) مسوخ مدووف) بادل همزة ثم جاء آخره أى مبدول وقيل مسوخ وجمع مدووف على القياس كذا في المختار وغيره ووجه بنون كذا في بعض النسخ تحريف (قوله خذ مطبويه) اسم مفعول طاب به يقال طاب وطأ به أى طيبه ولعل الصواب

الواو) من ذلك في قول بعض العرب يوب مصون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا لمعبر مطبويه (و) التصحيح (في ذى الباء) من ذلك (أشهر) لغة الباء كقولهم خذ مطبويه به نسا

مطبوعة به نفس رفع نفس على التباين عن الفاعل أو مطبوع به نفسا بالذات كبروالة
 الضمير في مطبوع بالفاعل على فاعل خذ عن الفاعل قاتل (قوله كأنها) أي النجرة
 (قوله معيون) اسم مفعول عات من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حق
 تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيبة والرد إذ ذاك من معنيين كحساب
 المطر الضعيف ويروي يوم إذا ذكركم ويظهر أن الهاء في عطه لليوم وأن على بمعنى
 في والذين يفتح الدال المهملة وسكون الجيم كافى كسب اللغة الياس القيم السماء
 ودين يومئذ من باب قصر ضار ذابن وقوله مضوم أي ذو ضم مطبق صفة ثانية
 ليوم الرذا بعد الصفة الجله اعني فيه الذين يشاء على أن ال جنسية مدحولها
 في معنى التنكير دليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الذين والجله صفة أو سال
 من يوم احتيج إلى جعل الذين بمعنى القيم وإلى ادعاء المبالغة في وصف القيم بأنه
 مضوم ثم صرح بكلام القاموس وغيره أن عام لازم بمعنى صار ذا ضم وحذفناه
 اسم المفعول منه خلاف القياس ولأن تقبله على الحذف والابصال أي مضوم
 فيه أي اليوم السماء أو مضوم به أي الذين هذا ما ظهر في تقرير البيت فتأمله
 (قوله قالوا شيب) أي قلب ضمة وكسرة وواو به بعد صم ورنه مشوبا فرفع
 مشوب بقل ضمة وواو إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنتين على الخلاف
 (قوله والاصل) أي القياس مشوب لاشتب لانه واوى العين وليس مراده
 الاصل التصريق اذهو مشوب وواوين (قوله قالوا مهوب) أي باقيا الضمة
 بعد نظها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وابقاء
 الضمة بعد نظها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو
 مفعول فعمل ما في كلام الحواشي من القصور (قوله والاصل) أي القياس
 مهوب لانه باقى العين وليس مراده الاصل التصريق اذهو مهوب ياء فواو
 (قوله وصح المفعول) أي اسم المفعول (قوله جلا على فعل الفاعل) وهو عدا
 فانه صم بمعنى انه لم يعمل بقلب واداءه وان قلبت ألتاز ككرا (قوله
 ويجوز الاعلال مرجوحا) كلام المصنف والشايع فيه عدم شذوذا الاعلال
 وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلن ان لم) بتقل حركة الهمزة إلى اللام
 وحذف الهمزة (قوله جلا على فعل المفعول) وهو عدى ودى (قوله
 والمصدر ليس الخ) بيجاب يجوز ان تعد اللطل فيجوز أن تكون الة في المصدر شيئا
 آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحل عليه مصدر
 الفاعل طرد الباب المصدر ليس (قوله ليس ميبا) أي محمولا (قوله لانه

وقوله سكنها فتاحة مطبوعة
 وقوله وأقال الخ سيد معيون وقوله
 حتى تذكر يضات وهيجه
 يوم الرذا ذاعله الذين مضوم
 وهذه لفظة تجمية (تنبيه) قالوا شيب في الغلة
 بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في
 الفعل شيب جلاوا عليه اسم المفعول وكما
 قالوا شيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء
 على هوب الارض في لفظة من يقول نوع المتاع
 والاصل مهيب (وصح المفعول من) كل فعل
 واوى اللام مفتوح العين كافى (بضموعدا)
 ودعا فاعل تقول في المفعول منها معدو
 ومعدو جلا على فعل المفعول هذا هو افتار
 ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه
 بقوله (وأعلن ان لم تنص) أي لم تنص
 (الاجودا) فتقول معدو ومعدو ويروى
 بالوجهين قوله أأاللت معديا عليه وعاديا
 أنفسه المازني معدو بالتصميم وأتتده غيره
 بالاعلال واختلف في طه الاعلال فتقبل
 جلا على فعل المفعول وهو قول الفراء وبه
 المصنف وأعرض بوجود القلب في المصدر
 فهو عاتيا والمصدر ليس مبنا على فعل
 المفعول وقيل اعل تنصيا بيا بآدل وأجن

لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فبعد ما جاز اضاروا التي هي لام الكلمة كأنها ولت النعمة فقلت يا على
 حذقلها في أدل وأجر والاحتراز يا وى اللام من يأتيها فانه يجب فيه الاعلال نحو روى وقلى فالتة تقول في المفعول منه مرضى
 ومقلى والاصل مرضى ومقلى قلب الواو يا ٣٦٠ لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة

وكسر المفعول تصح الياء وقد سبق الكلام
 على هذا ويكون مفتوح العين من مكسورها
 وهو على قسمين ما ليس عنه واو او ما بينه
 واو او اما الاول فهو رضى فان الاعلال فيه
 اول من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو
 يا في حالة ثبته للفاعل وفي حالة ثبته للمفعول
 فكان اجراء اسم المفعول على الفعل
 في الاعلال اول من مخالفته ولهذا جاء
 الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى
 ارجى الى بين راضية مرضية ولم يقل
 مرضية مع كونهم الرضوان وقرأ بعضهم
 مرضية وهو قليل هذا ما ذكره المصنف اعني
 ترجيع الاعلال على التصحيح في نحو مرضى
 وذكر غيره ان التصحيح في ذلك هو القياس
 وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر
 العين واو او ما نحو قوى فعين الاعلال وجهها
 واحد اتفقوا على مقوى والاصل مقووقا متقل
 اجتماع ثلاث واو او في الطرف مع الضمة
 فقلت الاخيرة يا ثم قلبت المتوسطة يا لانه
 قد اجتمع يا وواو وسبق أحدهما بالسكون
 ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت
 الاء في الياء فقل مقوى (تسبه باب مرضى)
 ومقوى سابع موضع قلبت فيه الواو يا
 (كذلك اذا وجبه يا المفعول من هذا الواو
 لام جمع او فردين) هذا موضع ثامن قلبت فيه
 الواو يا أى اذا كان المفعول ملامه واول من قلب
 من أن يكون جمعا او مفردا فان كان جمعا جاز
 فيه الاعلال والتصحيح الا ان الغالب الاعلال
 نحو صاوصى وقضاوقى ودلوودلى
 والاصل عصور وقووقو ودلوو فأبدلت الواو

الواو الاولى) أى من معدو ومعدو (قوله كأنها ولت النعمة) أى وليس
 في الاسماء العربية المعربة ما حركت ما آخره واو قبلها ضمة لتقل ذلك وقوله فقلت
 يا أى والنعمة التي قلبها كسرة يشير الى ذلك كقوله على حذقلها الخ وعدم ذكر
 المصنف هذا في اسباب قلب الواو يا لانهض الاعراض به على الشارح وان
 اعترضوا به انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو يا فيكون من
 الاسباب التي ذكرها المصنف تتأمل (قوله على حذقلها في أدل وأجر) أى على
 طريقتهم من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون شبه اعمال ادل وأجر كونهم
 لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فبعد فونها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين
 كما فعلوا في أدل وأجر فنظر الى كون الواو تلت في الواقع ما كأنها خفت (قوله فانه
 يخبئ) أى في اسم مفعول الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة او مكسورة
 وسواء كانت واو او غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أى في عموم قوله
 ان يسكن السابق من واو او الخ (قوله ويكنونه) أى الفعل الواو الاء اذ
 الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أى في اسم مفعول (قوله وتقرأ بعضهم
 مرضية) أى شذوذا (قوله ما ذكره المصنف) أى في غيره هذا الكتاب
 كالتهليل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله ما الاول نحو رضى الخ
 ولو قال وما الثاني نحو قوى فيعين اعلا لكان اخسرا وحسن في المقابلة وقدم
 من كلام المصنف والشارح ان الفعل الذي لاه واو او ثلاثة اقسام ما يختار تصحيح
 اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم
 مفعوله وهو مكسور العين غير واو بها كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو
 مكسور العين واو بها كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة يا) ولا يضر عروضها لان
 اشتراط الاضافة اذا ناسكونا غايها في السابق من الواو والياء كما ذكره والسابق هنا
 أصلى قلته ضمنا السد عن الدوشرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل
 ومعدى قلته قلب واو يا كما ذكر (قوله ذا وجهين) حال من الفعل بضم الفاء
 والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله
 أى اذا كان المفعول) لا يخفى انه ينبغي اسقاط أى (قوله جلا على باب ادل)
 وجهه ما أسلفه الشارح فريسي قوله وقبل اعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبها
 باب ادل وأجر الخ (قوله ما استقر لئلهما) أى في قول المصنف ان يسكن
 السابق الخ وقوله من ابدال واو او كسر ما قبل الياء (قوله أتقرأ أخ)
 جين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابي في تصريح (قوله وتقرأ) بالخاء المهملة

وتجوز بالجمع جملته وهو السحاب الذي هراق ماؤه به جمالته وهو الصدر وان كان مفردا جاز به الوجهان الآن الغالب
التصحيح فهو متواتر اسكيبا لا يبدون علوا في الارض ولا غيبا وتقول غما لئلا تغوا وسما يدسوا وقد جاء الاعلال في
قولهم حتى السج مشاوعى غسأى وفي وكبر وقت الله قبا وانما كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح لنقل الجمع
وخفة المفرد (تبيينه) الاول في كلامه ثلاثة امور احدها ان ظاهر التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين ليس
كذلك كما عرفت ثانيا فان ظاهره ايضا التسوية بين الاعلال والتصحيح ٣٦١ في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد دفع هذين الامرين
في الكفاية بقوله

في الكفاية بقوله

ودرج الاعلال في الجمع وفي

مفرد التصحيح اولى ما قلنا
ثالثها اطلاق جواز التصحيح في فعول من
الواو الامم وهو مشروط بان لا يكون من
باب قوى فلو من القوة فعول وجب ان
يفضل به ما فعل بفعول من القوة وقد تقدم
فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب
لفرضه ان يقول

كذا الفعول منه مفردا وان

بين جهاه وبالعكس بين
والضمير في منه يرجع لقعودا في البيت قبله
والثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكفاية
وشرحا ان كان تصحيح الجمع واعلال
المفرد مطرد يقاس عليه اما تصحيح الجمع
فذهب الجهمي الى انه لا يقاس عليه واليه
ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا
للقراء هذا الفظه وأما اعلال المفرد فظاهر
التسهيل اطراده والذي ذكره غيره انه شاذ
اتهم (وشاع) أي كذا الاعلال بقلب الواو
بإذا كانت ضمنا لفضل جماعته الامم (وهو
يتم في نوم) جمع نام وصم في صوم جمع صام
وجمع في جوع جمع جامع ومنه قوله
ومعز من قتل المراحل عنه

جملت طبعه قوم جميع

وربه ذلك ان العين شئت باللام اقربها من
الطرف فأعلنت باللام فقلت الواو
الاخيرة بانه ظلت الواو الاولى باو ادخلت
في الاء في الياسوع كثره التصحيح اكثر من هو نوم وصوم ويجب ان اعتلت اللام للتلاوي اعلاان
وذلك كشوى وغوى جمع شاي وغاوأ وعلقت من العين كقوام بعد العين حيث من الطرف

حكي سبويه انكم تطهرون في نحو كثيرة تصرح (قوله هراق ماؤه) كفاي
النسخ والذي في القاموس وغيره ان هراق متعذقا لاسباب نصب ماؤه وناء الفعل
المجهول (قوله جمالته) يفتح الموحدة وتسكون الهاء تصرح (قوله أي
وفي وكبر) راجع لكلا الفعلين والصف للتفسير هذا ما تحفه كتب اللغة (قوله
التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يفتي ان التسوية بينهما في
الوجهين صادقة تساوي الوجهين في كل منهما ويكون التصحيح اولى في كل ويكون
الاعلال اولى في كل وحديث لا يفتي هذا الامر الاول عن الامر الثاني المذكور
بقول الشارح ثانيا فان ظاهره ايضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة أي اعلال
الجمع والمفرد وتصحيحهما من الامر الثاني يبقى من الاول لاستلزام الثاني الاول لكن
ليس من مادته الاعراض بغناء الثاني عن الاول كما هو مشهور فعمل ما في كلام
شخصنا والبعض ثم رد على الشارح باننا سلم الامر الثاني لان قول المصنف كذلك
ناف لاستلزام التصحيح والاعلال مقتض ربحان التصحيح في الجمع والمفرد رجوع
اسم الاشارة الى الفعول من هو عدا المتقدم في قوله جميع الفعول الخ فكان ينبغي
لشارح ان يقول في كلامه امر ان احدهما ان ظاهره التسوية بين فعول المفرد
وفعول الجمع في ربحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيا اطلق
جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لفرضه) قد بينع بان ما ذكره من البيت
لا يشمل الفعول من باب رمي لانيحه الضمير منه لقعودا (قوله جمع نام)
أصله نوم لانه من الترم فأبدلت الواو همزة على القاعده وكذا صام وجائع (قوله
ومعز من) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللهم
الملقى في العرصة للقبض ويرى بغيره هذا الوجه كما في العين وقتل مستكرى
كأفي القلموس والمراد جمع مر جمل وهو القدر من القماس (قوله ويجب
ان اعتلت اللام) هذا مجتزع قوله جميع اللام وقوله أو ضلت من العين مجتزع
اتصال اللام بالعين المفهوم من التثنية بضمير في نوم (قوله كشوى وغوى)
بأهغام أولهما وضعه وتشديد ثانيا هما والاصل شوى وغوى ظلت بأوهما ألها
تصركها افتتاح ما قبلها من حذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاي وغاوأ)
اسم فاعل شوى يشوى كرمي يرمي وغوى يغوى كسرى يرمى غيا وغوى يغوى
كسمى يسمى غواية بالغى كأفي القاموس والاول انصاع كأفي التصريح (قوله

(وقوله) نام شذوذه (أي) روى في قوله غا أرق النام الإكلامها (تسبها) الأول قوله شاع ليس تسبها في أنه مطرد وقد نص غيره من الصوريين على المطردة الثاني يجوز في فاعل الفعل العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك غا نحوولى وعصى وإلى جمع الوى وهو الشديداً المصومة الثالث هذا الموضوع ٣٦٢ موضع تقلب فيه الواو بأو وبني عشر لم يذكره هنا وهو أن تنى الواو كسرة

وحي ساكنة مفردة فهو ميزان وميزان الأصل
موزان وموزان تقلبوا الواو بأو استغناء للثروج
من كسرة إلى الواو كان ثروج من كسرة إلى ضمة
وذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل وخرج
بالقيد الأول فهو موعذ وبالثاني فهو طول
وعوض وصوان وسوار وبالثالث بجو
اجلوا وادوا وعاوطا

أي روى) وقال السندوبى في أي نسب علماء العربية (قوله جمع الوى) ضبط
في نسخ القاموس كأفضل التفضيل (قوله مثل فعل) أي بكسر القاف وضم
العين (قوله فهو طول) بكسر الطاء المهيضة ففتح الواو مخففة حبل تشذبه
قائمة الهاء كافي القاموس (قوله وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو
اجلوا) بالميم والذال المهيضة دوام السير مع السرعة تصرع (قوله
واعطاوط) بالعين والطاء المهيضين بالتعلق بالتعلق يقال اعطوط بصره أي تعلق
بعينه تصرع والله أعلم

• (فصل) •

(فصل)

(قوله) فانا تقدم للشافعي أن ما لم يصف وقصر من أسماء هذه الحروف متون على
حشربت ما بالقصر وتقل ابن غازي عن بعضهم أن الأصواب عدم تنوينها لأنها
منية لوضعها وضع الحروف وعندنا أنه يجوز الوجهان التبرين على أن مقصور
تقل الأسماء محشرون معزودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فأنهم (قوله) فاه
الاتصال) أي وفروعه بدليل ما بعد (قوله) يعني واو أو أوه) إنما أتت بالسنابة
لأن حرف اللين يشعل الألف مع أنه ليس مراداً كما سبذكره الشارح (قوله)
أدلهاتام) ولم تقلب الواو بأو لأنه خصه على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت بأو
لزم قلبها في هذه اللفظة فالأولى الاكتفاء بإعلاال واحد كذا ذكره ابن الحاجب
قال التفخا زان وقبه فطر اذ لو قلبت الواو بأو تعبه لم يجوز قلب الضمة فوقه كما
في الساء الضمة المنقلبة عن الهززة واجب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة
عن الواو والمنقلبة عن الهززة لأن الهززة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا
في التصريح (قوله) انسا) فسر القاضى بالقصر وأقره شيخنا ووجه
أخذه من السير بأن الجاهلة كانوا يهملون أنه ورث الساروفى المصباح المسير
مثال مصدقاً العرب يقال منه يسر الرجل يسيراً باب وعدهو ياسر (قوله)
تلاصبت بها حرك ما قبلها) أعطى طلباً للجانسة (قوله) فكات تكون) لاسخة
إلى تكون وقوله ياء أي أصله أن كلت القاميا ومنقلة عن واو إن كانت القاء
واو وكذا يقال في قوله وبعد الضمة واو (قوله) وبعد الضمة أنسا) يرد عليه أن
شرط قلب الياء الواو أنسا محتر كسما كافر في قوله من ياء أو واو بغيرين أصل
الخ الآن يقال هذا الشرط لم يجمع عليه العرب كما يستفاد من التبيين الثاني
(قوله) وهو أقرب الروايت) في معنى التبدل لتحذف فبدل عليه قوله وهو التاء
تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب الخ والمراد الأقربية في الفرج لأن التاء من بين

(أدلهاتام) فانا في اتصال (أدلهاتام) تأ مفعول ثان
لأبدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود
على ذى اللين وفاعل منه أى إذا كان فاه
الاتصال حرف لين يعنى واو أو أوه وجب في
اللفظ النصيب أدلهاتام وفي فروعه من الفعل
واصبى الفاعل والمفعول لصير النطق بحرف
اللين الساكن مع التاء لانهما من مقاربة
الخرج ومناقاة الوصف لأن حرف اللين من
الجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في
الواو اتصال وانصل ومنصل وانصل ومنصل
ومنصل به والاصل اتصال وانصل
ويوتصل وانصل ومنصل ومنصل به
ومثاله من الياء انساوارتسر ويسر وانسر
ومسر ومسر والاصل انساوار وانسر
ومسر وانسر ومسر ومسر وانساواروا
الفاء في ذلك تاء لانهم لا يقرأونها تلاصبت
بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد
الكسرة ياء وبعد الضمة أنسا وبعد الضمة
واو وانساوار وانسر والى تلحقها تلحقاً أحوال
ما قبلها بلوا مشاعراً يازم وجهها واحداً
وهو التاء وهو أقرب الروايت من القسم إلى
الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه

طرف اللسان والتبئين العليين والواو من الشقة ان لم تكن حرف مد فان كانت
حرف مد فتن الجوف واخرية التاء اليها حيث من مر والجوف الجوف على
يخرج التاء ويغيره لاني الصفه اذ صفه التاء الهنس وصفه حرف اللين الذي منه
الواو والبحر فها متباعدان صفه ويرد على دعوا اقرية التاء الى الواو الميم فانها
اقرب الى الواو فخرج من التاء لانها من الشقة الا ان يقال مراده الاخرية
في الجمله ولما كان يراد به ان يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق
ما بعده فيدغم فيه والمراد بالواو انه حرف الزيادة المجموعه بقول بعضهم ساقيتها
وقوله من القم أي التاجدة من القسم والمراد مقدم القم من الشقين والثنائيا
وطرف اللسان أو ما يميم جميع الخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق
المناسب انه على حذف الصاطع على قوله وهو اقرب الخ بقريضة التصريح بقوله
نسخة ولما كان التعليل بالاقريضة قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها
من الياء أي بالتعليل بالوافقة الجارية فيها فتأمل (قوله وقال بعض التصوين
الخ) لاقول ان يقول محل قولهم ان الواو لا تبسج الكسرة اذا اريد ثبو عاداتها
وعنا ليست كذلك فثبت ثم تبدل تاء زكريا (قوله ولا عيننا ولا لاما) أي مع
اصالة الالف فلا شاق انها تكون عيننا ولا ما وهي بدل كافى عام وري (قوله
من أهل الجواز الخ) هذا مع قوله وحسب الجوى الخ محترز قوله سابقا في القفة
القصى (قوله نحو ايسكل) قال المرادى ظاهرا تشبها بايسكل انه مما سمع فيه
الابدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح يعنى ابن الساطم
خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في اقل من الاكل ايسكل اه أى بل المراد
أن الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه فلفظا وقول شارحنا
نحو قولهم صريح فى الاول (قوله ايسكل واترز) مقول قولهم (قوله
فى اوترن) بالياء المعجول كابدل عليه قوة ابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للفاعل
لقال ابدال الياء (قوله والاوتلى اعلان) فيه نظرون اقزوه لأن توالت
الاعلايين المنوع تواليا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله
وهم) علمه التقنا فى كافى التصريح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال
ايخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أى الاولى أما الثانية فتاء الاتفعال
قطعا وقوله أمسل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري (قوله
وزعم ان أسله اقتض) بمقتل انه يقول أصل فخذ اقتض اقل من الاخذ كما يقول
الجوهري أو من الوخذ كاسيحه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى

وقال بعض التصوين البدل فى باب القسمل
انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة
فى اتصال وفى اتصال وحل المشارع واسم
اتصال واسم القسمل منه على المصدر
والماضى (تبيينه) الاول والثاني
الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل
لها فى ذلك لانها لا تكون تاء ولا عين ولا
لاما والثانى من أهل الجواز قوم يتركون هذا
الابدال ويصلون تاء الكلمة على حسب
الحركات قبلها فيقولون يتصل بالتاء فهو
موتصل وايسر تفسر فهو موتر وحسب
الجوى ان من العرب من يقول يتصل
واتسر بالهمز وهو غريب اه (وشذ)
ابدال تاء الاتفعال تاء (فى ذى الهمز نحو) قولهم
فى (ايسكل) واترز اقل من الاكل
والا زاراتك واترز ابدال التاء المبدلة من
الهمزة تاء وادغامها فى التاء وكذا قولهم
فى اوتن اقل من الامة اتن ابدال الواو
المبدلة من الهمزة تاء والفة القصصه فى ذلك
كله عدم ابدال والاوتلى اعلان وقول
الجوهري فى اقتضائه اقل من الاخذ وهم
وانما التاء أصل وهو من فخذ كاسع من
تبع قال ابو على قال بعض العرب فخذ بجنى
اخذ ونزع الزلاج فى وجود مادة فخذ وزعم
ان أصله اقتض

وحذف وصح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه اوزيد من قولهم تخذتخذتخذ وذهب بعض المتأخرين الى أن تخذ مما ابدلت فاؤه تا على اللغة النحوية لأن فيه لغة وهي تخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قديمة الآن بناء عليها احسن لانهم فصوا على ان اتى لفظة تخذ (طائفاً لافعال رذائر مطبق) طاء مفصول ثانياً من الفعل الاول فان كان ردة امراً مضمره ان كان ردة مجهولاً لاى اذ ان الفاعل ونزعه مما قاله أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والصاد والطاء والظا وجب ابدال تائه طاء مقفول في القتل من صير اضطرير ومن ضرب اضطرير ومن طهر المظهر ومن ظلم الظلم ٣٦٤ والاصل استبر واضرب واطهر واطلم فاستقل اجتماع التامع الخريف

المطبق لما بينهما من تقارب الفرج وتباين الصفة
اذ التامع مبهمة مستقلة والمطبق مجهول مستعمل
فأبدل من التامع حرف استعمالاً من مخارجها وهو
الطاء (تنبه) اذ ابدلت التامع بعد الطاء اجتمع
مثلان الاول منهما ما سكن فوجب الادغام
واذا ابدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيخبر
البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس
التالي ومع عكسه وقد روي بالوجه
الثلاثة قوله
وهو الجواد الذي يبطك تائه
صغراً ويظلم احباً فاقطع
روي فيظلم ويظلم وقد روي أيضاً
فيظلم بالثون وليس ما نحن فيه واذا ابدلت
بعد الطاء اجتمع أيضاً متقاربان فيخبر البيان
والادغام فطلب التاني الى الاول دون عكسه
فتقول اضطرير واضربوا بيجوز المظهر في الصاد
من الصغير الذي يذهب في الادغام واذا ابدلت
بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان فيخبر البيان
والادغام فطلب التاني الى الاول دون عكسه
فتقول اضطرير واضرب ولا يجوز ما لم يزل
الصاد حرف مستقل فلادغم في الطاء فذهب
ما فيه من ذلك وقد سكر في التثنية والجمع وهو
في المندود والقرابة مثل الطبع باللام وقد روي
بالوجه الاربعة قوله
حال الى اربعة حنف الطبع انتهى (والاذا ان
وازداد كرد الاني) أي اذ ان الفاعل
مما فاءه وال خودان اوزاي خود اذ اذال
خود كروجب ابدال تائه في الخيال اذ ان
وازداد اذال والاصل اذ ان واذا نودا وكر فاستقل محي - التاء بعد هذه الحروف لان هذه الحروف

واقترار شيئاً والبعض على تركه ان يقول بالاول قصود (قوله وحذف)
أي حذف منه هجرة للوصول وتاء الاقترال وقتت التاء التي هي تاء الكلمة
وكسرت الخاء (قوله تخذتخذتخذ) من باب قس وقد تسكن خاء المصدر
قائه في المصباح (قوله الاين بناء) أي اقتضيه بأن يكون متصل من الوحد
والاصل او تخذ قلبت الواو تاء وادغم في تاء الاقترال على القياس وقوله باحسن
أي من جعله اقترال من الوحد (قوله تاء اقترال) وقد تجرى تاء الضمير بحري
هذه التاء تشبيهاً بالضمير حط من الحوص وهو الخبطة جحشكاه الجار يودي
فارضى (قوله وضميره) أي ضمير تاء (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على
الحذف والايصال أي المطبق عندهما البيان بأعلى الحنك فادغم ما قبل هذا ويجوز
كسرهما كما في ذكر باعلى الجزية (قوله من تقارب الفرج) أي في الجسلة
والاين المطبق الطاء وهي من مخارج التاء كما سيذكره الشارح قريباً على ان
مخرجيهما التضمين مختلفان في الحقيقة كما تفرق على (قوله حرف استعمال)
أي وجهه كالايين فتم تباين الصفة (قوله من مخارجها) عبارة التصريح
من مخارج المطبق واختير الطاء لكونها من مخارج التاء (قوله ومع عكسه)
قال التماز في هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول
في الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيئاً لا يسعي هذا ادغاماً عند
القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهم من زنان والنائل العطاء وقوله عفا أي
سماها بلام ولا مظل وقوله وبظلم اسماً بالياء للضمير أي يطلب منه في أوقات
لا يطلب من مثله فيما يقظلم أي يتصل ذلك ولا يرتسائه نقله للمصرح عن
الجار يودي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها
طاء (قوله مال) أي الذب والارطاة ضمير من ضمير ازل والخلف بكسر
الهاء المهملة وسكون القاف يصد هاء ازل المعوج صبي (قوله دال الاني)
دال الشبريق فانهما صبي صلا والضمير في يدي يعود على التاء ١٠ فارضى واضرب
المعكودي دال الاحلام فاصل بين (قوله ووافق هذه الحروف الخ)
فيه ان من جعله هذه الحروف الدال ولا معنى لواقعة التي نفسه الان يقال

تجبر التاء بعد هذه الحروف لان هذه الحروف
مجهولة والتاء مبهمة على معارف يوافق التامع فيخرج ويوافق هذه الحروف في المظهر وذلك الدال

(تبيينات) الاول اذا ابدلت تاء الافتعال دال الابدال وجب الادغام لاجتماع المثليين واذا ابدلت دال الابدال جازا لاظهار
والادغام فطلب الثاني الى الاول دون عكسه فيقال اذ جروا جروا ولا يجوز اذ جروا فغوات الصغرى واذا ابدلت دال الابدال جازا ثلاثة
اوجه الاظهار والادغام بوجهه فيقال اذ كرمته قوله والهمم تدرية ٢٦٥ اذ رواه جها ٢٦٥ واذا كروا كذا كذا بالهجة وهذا الثالث

قليل وقد تقرر شأنا فهل من مذ كرم بالهجة
٢ الثاني مقتضى اقتضار النظم على ابدال
تاء الافتعال طاء بعد الاخرى الاربعة
ودال الابدال الثلاثة انها تفر بعد سائر الحروف
ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل
تاء بعد التاء فيقال اذ كرمته متلفة وهو
اقبل من ثروا وتقدم فيها التاء فيقال اذ
كرمته متلفة قال سيويه والبيان عندى
جيد يعنى الاظهار فيقال اذ كرم ولم يذكر
المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل ايضا
انها تبدل دال الابدال الجيم كقوله سمى
اجتمعا اجمعا وفى اجتر اجد ومنه قوله
فقلت لصاحبي لا تحسبانا

يخرج اصوله واجد وشيئا
وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف
في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب
فان مع انه لغة جازا لقياس عليه وهذا
آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال
وما يتعلق به من اوجه الاعلال (شاقة) قد
علم عاذا كره ان حروف الابدال متشعبة الى
ما يدل ويدل منه كالهجرة وحروف العلة
الثلاثة وكلها فانها تبدل من الهجرة أولا
كهم اكر وتبدل منها الهجرة آخر كما كان
أصله موه والى ما يدل ولا يدل منه وهو
الم والطا والادال والى ما يدل منه ولا يدل
وهو التاء

التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهمم تدرية اذ رواه جها) صدره
تخفى على السواد جروا مضيا والصغير تخفى يرجع الى التافة وهو بالتون فالحاء
المهمة اما مبقى للفاعل من تخفى الى التاء اقبل عليه كافى القاموس أو للمفعول
من التاء أى اماه كافى القاموس وجران الجيم فراء ثم زى كثر اب السيف الفاعل
كافى القاموس واما قول البعض المراد بالجران بكسر الجيم اسنان التافة فلم أره
مساعد فى كتب اللغة وهو حال من الصغير فى تخفى على تقدير اداة التشبيه ومقتضاها
بقاف فساد بمجمله فوحدة كسر السيف الفاعل والتجمل كافى القاموس وهو بدل
من جروا والهمم يخفى الهاء مكون الراء قال فى القاموس يت وشبرا والبقلة
المجقاء اه وقوله تدرية يضم القوية من اذرى قال فى القاموس ذرت الرمح
التي ذروا وأذرت وذرت طائرته وأذرت ذرتا من نفسه اه وأخبرني بعض من
أثق به من فضلا الطلبة ان فى شرح دلائل الخبرات لقامى انه يقال ذرت الرمح
التي ذروا وذرت الرمح على هذا يصح فتح تاء المخارعة فى البيت وقوله اذروا مفعول
مطلق لتذرى موافق له فى أصل الاشتقاق وهو والله انيكم من الارض نباتا
هذا ما ظهر فى ضبط البيت وحده تكلم شيئا السد عليه بما هو بمنزلة عندهم
ولفنا (قوله وهذا الثالث) أى اذ كرم بالهجة (قوله تاء بعد التاء)
أى تاء متلفة بعد التاء المثلثة (قوله أو تدرية فيها) أى فى التاء القوية التاء
أى المثلثة أى بعد قلبها تاء قوية كما هو معلوم (قوله وفى اجتر) بالزى خبرية
ما بعد (قوله لا تحسبانا) من خطاب الواحد جمالا اثنين كما قد تفعله العرب
أى لا تحسبنا عن شئ القمير قطع اصول الكلام بل من الشجب وأسرع لنا فى التاء
قوله العيني (قوله الى ما يدل) أى يكون دلا وقوله ويدل منه أى يكون
مبدلا منه (قوله وكلها الخ) فيه ان هذا لا يطعم عاذا كره الناظم ولا يدفع
الاعتراض إعادة الكاف وان زعم البعض (قوله أولا) حال من الهجرة
وقوله بعد آخر حال من الضمير فيها العلة على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا
بالاصل فى الموضعين (قوله وهو التاء) ان تقرأ بالتوقفة كافى غالب النسخ
ورداً أنه قد علم من النظم كما يستعرف به الشارح ان التوقفة تبدل ويدل منها الاول
من قوله ذوالن فانا فى افتعال ابدلا والثاني من قوله طائنا افتعال رداً ثم طبق
وان تقرأ بالمثلثة كافى بعض النسخ وردنا كلامه فى حروف الابدال التى ذكرها
المصنف بدليل قوله قد علم عاذا كره الخ مع ان المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما
افاده الشارح هبما تقرأ فى بعض النسخ وفى هذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض

[illegible]

قد وقع في غيرها أيضاً ولكنه ليس بشائع
وقد رأيت أن أزيل ما سبق ذكره بإستيفاء
الكلام على إبدال جميع الحروف على حثيل
الإيجاز من التيسر عرف على ترتيبها في الخارج
فأقول وباقة التوفيق (المهمزة) أبدلت
من سبعة أحرف وهي الألف والياء والواو
والهاء والعين والشاء والضين وقد تقدم
الكلام عليها سوى الأخيرين فاما ما بدلهما
من الشاء فقولهم في صرخ صراً حكا
الاخفش عن الخليل ومن الضين قولهم
في رثته وأنه حكاة النضر بن شبل وإبدلهما
من هذين الحرفين غريب جداً (الألف)
أبدلت من أربعة أحرف وهي اليا والواو
والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام
عليها سوى الأخيرة فاما ما بدلهامان النون
الخفيفة فخصوا لشفعا (الهاء) أبدلت من ستة
أحرف وهي الهمزة والألف والواو والياء
والشاء والحاء ما بدلهامان الهمزة قد تقدم
أقول الباب وأما ما بدلهامان الألف فتي قوله
قد وردت من أمكنه من هاهنا ومن هنه
أن لم أروها منه • فأبدل الهاء في هنه
من الألف وأما قوله فم فم يجوز أن يكون
من ذلك أي فما صنع أو فما استنار لها
ويجوز أن يكون منه بمعنى أ كفف أي أنها
قد وردت من كل جانب وكثرت فأن لم أروها
فلأنني أ كفف عني ومن ذلك قولهم في أنا
أنه ويجوز أن تكون الحقت لسان الحركة

من الخطأ (قوله) أما إبدال الحروف المتقاربة (الخ) مقابل هذوف تقديره
هَذَا في غير إبدال الحروف المتقاربة لا دغنام أ الخ (قوله على وجهها) أنت
الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لا كسبا التأت من المضاف
إليه (قوله وعلى أيضا) أي من كلام السائل حيث قال

أحرف الابدال هدأت موطنيا • فأبدل الهمز من واو ويا

الخ الا ان الشارح لم يذكر هنا اقل الاحرف التي يحسمها هاءات موجبة
وهو الهاء استخفافا بذكره لها قريبا في قوله وكالهاء الخ واقدما بالماضف
في عدم ذكره لها في تفصيل احرف الابدال استغناء عما ذكره في باب الوقت
من ابدال الهاء من تا ثانيا وثقا (قوله وهي الاق) فيه ان ابدال الهمزة
من الاق لم يحسم من كلام المستف وانما ذكره الشارح في شرح قول المستف
فاًبدل الهمزة من واو واو الخ واعتبر من هذا على المستف بعدم شمول عبارته
الاق (قوله ماسبق ذكره) أي متناوئهما (قوله الضروري
في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله التاسع) أي
في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الابدال (قوله في رغبة)
الغن كللتع الاصفا للقول وقبولة (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب
الابدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نون التوكيد
(قوله قد وردت) أي الابل (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الهاء من الاق
(قوله ان تكون) أي الهاء الخ التي في الوقت بعد حذف الاق لبيان الحركة
أي حركة التون اذ لو وقف عليها بعد حذف الاق بدون الهاء لكانت لأن الهاء
بدل من الاق واضحا ذلك ان آت انا زيدت عند البصريين وقا لبيان حركة
النون وقد تحذف الاق ويؤتى بالهاء فيحصل أن يكون الايتان هما الابدال
من الاق ويحصل أن تكون لبيان حركة التون كالا اذا لم تحذف وعلى هذا
لاحتمال اقصر الدماميني في باب الضم من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره
نبوتها الاق في الوقت لبيان الضمة ماضيه وقد تنبأ قتها جهاء السكت كقول

وقالوا في حيله ان الهاء الاخرة بدل من الالف من جهلا وما بد الهامن الواو في قوله وقدر ان قولها باهنا ويحل الحقت شر ابشر
وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل يا هنا وقال ابو الفتح ولوقبل ان الهاء بدل من الالف
المنظومة من الواو الواقعة بعد الالف لكن قولوا قويا اذ الهاء الى الالف اقرب منها الى الواو وابداهما من الساقي قولهم هذه
في هذه وهنية في هنية وابداهما من الساقي نحو طوط في الوصف على ٣٦٧ مذهب البصريين وقد تقدم وحكي قطرب عن طي

حاتم هكذا افردي أنه (قوله وقالوا في حيله الخ) لعل وجه التبري انه يجوز
أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاء هذا في أنه (قوله ولوقبل ان الهاء بدل من
الالف) القاهر ان مراده بالالف الهزمة لانها المبدلة من الواو في باب كسائه وغطاءه
(قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنية في هنية) هي الشيء اليسير
(قوله ومته الدولو بمعنى متها) بضوطة فيما قال في القاموس مته الدولو كنع متها
وفسر المتح في موضع آخر بالترغ وفسر المتح بالفتية في موضع آخر بدخول البتر
للم الدولو فله ما هنا وفي المصباح مفتت الدولو من باب قطع اذا استغفر جته ثم قال في
موضع آخر ماح الرجل ميصا من باب ما ع المهد في الركية فلا الدولو ذلك حين يقل
ماؤها ولا يمكن أن يستق منها الا بالاعتراف باليد فهو ما تح اه ولم اجد فيها
ولا في غيره ما اليه بمعنى المتح بالفتية فيها وانما اليه كافي القاموس طلاء السيف
وغيره بما المذهب وميه الركية وموهها كلمة ما هنا فطم ما في كلام شيطان الخطا
واقه الهادي (قوله وقرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الابدال
الا أن يكون التخصيص في كل استعمالا لا وضعا اه وهو متجه (قوله ضبع)
بضاد بجملة فوحدة يقال ضبع القرس كنع أي صوته صوابس يصهل ولا هزمة
(قوله بمعنى خطر يضطر) في القاموس خطري ساء وعليه يضطر ويضطر خطورا ذكره
بعد نسيان والتميل بذنبه يضطر خطرا وخطرا ناو خطرا ضرب به ميما وشمالا
والرجل بسيفه ووجهه رقه مرة ووضعه اخرى وفي مشته رفع يده ووضعها
خطرا ناو الرع اهتر اه وقاعدته اه اذ كان المضارع مرة واحدة ولم يقده صراحة
بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تصد بصارته أن مضارع خطري ساء بكسر العين وضعا
ومضارع غيره بالكسر لا غير فاختله (قوله في لعن) أي التي هي لعنة في لعل
(قوله في ريع) قال في القاموس ريع كنع وقف وانظر ثم ساق معاني آخر
(قوله يريون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خشومه (قوله فتندقع
التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ
بينهما (قوله وكنة الطائر) يثقل الواو ويكون الكاف بعدهما ونوما
وتنبة بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بجا بدل التون وهو قصر يفتقل

قول الحنفي ومضارع غيره بالكسر لا غير كل الصواب ومضارع خطر الفيل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه ووجهه وفي مشته
وخطر الرع بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا كما صرح به في القاموس في ديار جنة فانه نصر

وبحل الحقت شر ابشر
وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل يا هنا وقال ابو الفتح ولوقبل ان الهاء بدل من الالف
المنظومة من الواو الواقعة بعد الالف لكن قولوا قويا اذ الهاء الى الالف اقرب منها الى الواو وابداهما من الساقي قولهم هذه
في هذه وهنية في هنية وابداهما من الساقي نحو طوط في الوصف على ٣٦٧ مذهب البصريين وقد تقدم وحكي قطرب عن طي
حاتم هكذا افردي أنه (قوله وقالوا في حيله الخ) لعل وجه التبري انه يجوز
أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاء هذا في أنه (قوله ولوقبل ان الهاء بدل من
الالف) القاهر ان مراده بالالف الهزمة لانها المبدلة من الواو في باب كسائه وغطاءه
(قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنية في هنية) هي الشيء اليسير
(قوله ومته الدولو بمعنى متها) بضوطة فيما قال في القاموس مته الدولو كنع متها
وفسر المتح في موضع آخر بالترغ وفسر المتح بالفتية في موضع آخر بدخول البتر
للم الدولو فله ما هنا وفي المصباح مفتت الدولو من باب قطع اذا استغفر جته ثم قال في
موضع آخر ماح الرجل ميصا من باب ما ع المهد في الركية فلا الدولو ذلك حين يقل
ماؤها ولا يمكن أن يستق منها الا بالاعتراف باليد فهو ما تح اه ولم اجد فيها
ولا في غيره ما اليه بمعنى المتح بالفتية فيها وانما اليه كافي القاموس طلاء السيف
وغيره بما المذهب وميه الركية وموهها كلمة ما هنا فطم ما في كلام شيطان الخطا
واقه الهادي (قوله وقرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الابدال
الا أن يكون التخصيص في كل استعمالا لا وضعا اه وهو متجه (قوله ضبع)
بضاد بجملة فوحدة يقال ضبع القرس كنع أي صوته صوابس يصهل ولا هزمة
(قوله بمعنى خطر يضطر) في القاموس خطري ساء وعليه يضطر ويضطر خطورا ذكره
بعد نسيان والتميل بذنبه يضطر خطرا وخطرا ناو خطرا ضرب به ميما وشمالا
والرجل بسيفه ووجهه رقه مرة ووضعه اخرى وفي مشته رفع يده ووضعها
خطرا ناو الرع اهتر اه وقاعدته اه اذ كان المضارع مرة واحدة ولم يقده صراحة
بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تصد بصارته أن مضارع خطري ساء بكسر العين وضعا
ومضارع غيره بالكسر لا غير فاختله (قوله في لعن) أي التي هي لعنة في لعل
(قوله في ريع) قال في القاموس ريع كنع وقف وانظر ثم ساق معاني آخر
(قوله يريون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خشومه (قوله فتندقع
التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ
بينهما (قوله وكنة الطائر) يثقل الواو ويكون الكاف بعدهما ونوما
وتنبة بالقاف فبالضم لا غير وفي نسخ رسمها بجا بدل التون وهو قصر يفتقل
يا ابن الزبير طال ما حصيكا وقد تقدم

(الجسم) أبدلت من الباء وقد تقدم (الذين) أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف إلى الميم والهم والسين قال كفاف في نحو أيسكر منك قالوا كمتش وهي كشكة تميم كما تقدم والميم كافي قوله اذ ذلك اذ حل الوصل مدس أي مدح قال ابن عسقلان ولا يحفظ غيره وسبل ذلك صكون الميم والسين متفتحين في المخرج ٣٦٨ والسين قالوا جشوش في جشوش وهو القسي والذليل ويجمع بالمهمل دون

المجبة وذلك علم الابدال (الباء) وهي اوسع سروف الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابع وعلف تصغير غلام ومن الواو في نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو يعرف بئرومن الهاء قالوا دهديت اطرقت دهدته وقالوا صه صه نازجل أي صهمت به اذ اظلمت صه صه ومن السين في قوله اذا ما عذار يفتك سال

فزوجك خامس واو لسادى
أى سادس ومن الباء في قولهم الاراني والعالاني
والاصل الارائب والعالاب وقد مر ومن
الراء في قيراط وشيراز والاصل قراط وشيراز
لقولهم في الجمع قراريط وشراير وقال
بعضهم في شيراز شواير فيكون البدل من
الواو والاصل شواير ومن التون في القاسي
وغلرابي والاصل القاسين وغلرابين لانهما
جما لسان وغلرابان وكذلك قلنبت اسنله
قلنبت من القلق وكان ابو هريرة بن الصلاه
يذهب الى أن قوله تعالى لم ينسئ أصله
لم ينسئ أي لم يتغير من قوله تعالى من بما
مسنون وكذا اذ ينزل أصله نازل لقولهم
ذنا نورد نينور قالوا في انسان ايسان بالياء
ومن الصاد في قولهم قصبت انظارى والاصل
قصبت وقيل ان الساعه املها الواو
وان المعنى تبعت احصاءها ومن الصاد في قوله
اذا الكرام ابدروا بالياء بدر
تقضى البازي اذا البازي كسر
أي تقضي البازي من الانقضاض

ضنا السند (قوله أي مدح) أي مدخل بعضه في بعض لشدة صلة واجتماعه
(قوله جشوش) وزن صغور وقوله بذلك أي يجمعهم بالمهمل دون المجبة
(قوله وهو القسي) يشاف مقنوعه فم مكسور فباء ساكنة فهزنة قال
في القاموس قأ كجع وكرم فأوقاة وقاة بالضم والكسر ذل وصغر فهو ق
اه وفي التسع وهو القسي بالهمز على صيغة اسم مفعول اقبأ قال في القاموس
قبأ كنبه وأقبأ صغره وأذاه اه وعلى كل قول التناحر الذليل صفة كاشفة
وان كان انب بالنسخة الاولى (قوله في نحو اغزيت) بفتح مجبة فزاي يقال
اغزته اذا بعته بفزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره فهو
يفزى ومغزى (قوله دهديت اطرقت) أي درجته (قوله فزال) بكسر
الفاء مع فل تقصصا وصكون السين المهملة أي ردى كافي المصباح (قوله
فزوجك) بكسر الكاف بقرينة ذ كير خامس (قوله وشيراز) في المصباح
الشيراز مثل دشارا لئن الرائب يتخرج منه ماؤه وقال بعضهم لئن يفل حتى يغث
ثم ينشف حتى يتقرب ويبل طعمه الى المدح وشيراز بكسر الشين اه (قوله
في شيراز) أي في جمعه (قوله لم ينسئ) لم يتغير جز السين عليه (قوله
أمله ينسئ) أي فابدلت التون الاخرياء ثم الباء ألفا لئلا كما وانفتح
ما قبلها ثم حذفت اللام وزيدت هاء الكسرة فقول أي حره قولان أحدهما
ان أمله ينسئ بناء على ان أصله سنو لقولهم مايت قلبت الواو ألفا لئلا كما
وانفتح ما قبلها ثم حذفت اللام وزيدت هاء الكسرة فقولهم ان الباء أصلية
بناء على ان أصله سنه سنه لقولهم مايت (قوله من جا) أي طين أسود
مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصبت انظارى) بتشديد الصاد قال في
المصباح قصبت قصمان باب قتل قطعه وقصبت بالتثنية مبالغة والاصل قصبت
فاجتمع ثلاثة امثال فأبدل من أحدها ياء فتشعب اه (قوله ابدروا
الباغ) يدروا التي من باب قدوا وابدروا أسرع والباغ عو حدة ثم غث
مجبعة الكرم كما في الصبي والمصباح وعبان الباغ الكرم لظفة البهية استعملوا
الناس بالالف واللام اه والتعريف بدر يرجع الى المدح وقوله تقضى البازي
في القاموس انقض الطاهر أي يقع كتنقض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن
التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الصاد المجبة المشددة كالتدلى والتعلل والتعل
والقضى وهو مفعول مطلق ليدر ملاق في المعنى كسخر حذلا (قوله من
الانقضاض) أي مأخوذ من الانقضاض ويجعل هذا اخذ الاشتقاق باندفع

الباي
المسنون

ملحوظ

قول المحشى فاني لم اجد في كتب اللغة الخ فيه فاولان صاحب القاموس كتب ما فيه بالخرقة العذرية التي انما من زيادته على الصحاح واعترضه بحسبه بانها موجودة في الصحاح أي حيث قال في مادة حله ما قصه ورجعنا فاولا ورجل بضد يجهلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اهـ ورأيت صاحب الزهر في النوع ٣٢ الابدال نقل عن ديوان الاديب مثل ما في الصحاح واقام الهادي قاله

٣٦٩

نصر المهورين

ومن اللام في امليت واسمه امليت ومن الميم

في قوله

زوروا اءاما الاله فبقي

وأما بقول الصالحين فبقي

قال ابن الاثير اريد اتيتم ومن العين في قوله

ومثل ليس له حوازيه واشغادي به فتناقى

يريد واشغادع وقالوا تلعبت من القاعة

وهي بقعة والاصل تلعبت ومن الدال في

التصدية وهي التصديق والصوت والاصل

تصدية لانها من صدت احد قال تعالى

ذا قومك منه يصدون ومن التاء في قوله

اهم بها يشد كل منشد

وايتمثل بمثل ضرو الفرقد

أي والصلت ومن التاء في قوله

قد مر رومان وهذا السال

أي الثالث ومن الجيم في قوله

فأبعدكن الله من شيرات

أي من شيرات وقالوا دايح في جمع ديجوخ

والاصل دايح ومن الكاف في قوله

مكوك ومكا كذا والاصل مكا كذا وهو مكبال

(الصاد) ابدل من حرفين من السين في قوله

صراط في السراط ومن اللام في قوله

رجل جسد أي جلد (اللام) ابدل من

حرفين وهذا التون في أسيلان والصاد في

الطبع كامر (الراء) ابدل من اللام في قوله

توه بعضي تله وعل بعضي لعل

ما يقال لا يشق مصدر من يد من ازيد منه (قوله حوازيق) بجهامهه وقبل

القاف زاي أي جواب تنقزق الماء أي تقبسه وقوله واشغادي به ضغادي

مضاف وجه مضاف اليه وجه مضاف والهاء مضاف اليه أي لشغادي عظمه

وكثره كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردي وقوله فتناقى يتفق التون الاول وتناقى

أي اصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لشغادي (قوله تلعبت الخ) ضبط في القاموس

القاعة بضم اللام وفسرها يمان منها الهند باظلمها مراد الشارح بالبقعة ثم قال

وتلعبت تلعبها ويرخذ منه ان العين في قول الشارح تلعبت مشددة وكذا العين

الاولى من قوله تلعبت (قوله في التصدي) اقول وكذا في التصدي قال في المصباح

تصدت للامر تغزغته وتبليت والاصل تصدت فأبدل التفضيف (قوله من

صدت أمّة) من باب ضرب يضرب كافي المصباح (قوله في جمع ديجوخ) ببال

مهله وبخسة وجعين يقال ليله ديجوخ أي مظلة (قوله والاصل دايح)

قال البعض أي غدت يا الجمع ثم ابدلت الجيم يا اه والصاد أن يقال مثل

هذا في قوله والاصل مكا كلك وهو انما يصح اذا كانت الباء من دليح ومكا ك

مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به مكا ك فغير اريته من نسخ القاموس

الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة يا الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله

مكوك) كتنور وقوله وهو مكبال أي يبع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها

في القاموس (قوله الصاد ابدل من حرفين من السين في قوله صراط في السراط

ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السندوي كل كلمة فيها سين بعد هاء

أو ناء أو غين أو قاف جازا ببدال سينها صاوا كانت هذه الاحرف ثمانية أو ثلثة

أو أربعة فهو صراط وسط والخطب والمصبغة وصيقل في صراط وسط وخطب

ومصبغة وصيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد ابدل من السين

في نحو صراط مكررا وفي بعض النسخ الضاد أي المجهمة ابدل من اللام في قوله

رجل جسد أي جلد وعلى هذه النسخة لا تكرر ولا يثنى ان التثنية متعلقتان

في رجل جسد لا قضاء النسخة الاولى انه بالصاد المهمله واقتضاء الثانية انه بالهمزة

فخره فاني لم اجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من التظليل (قوله التون

في أسيلان) رسمه بالتون التي هي مبدل من بادون اللام التي هي بدل مع لرجعها

باللام قياس منه في التظليل ليعين لناظر أن اللام المبدلة تونا هي اللام الثانية

لا الاولى (قوله تله بعضي تله) بتون فثنته فيها على ما رأيت في النسخ وفيه ان

تله بعضي استخرجه وليس تله بهذا المعنى فلعلها في كلامه بتون فتوقية لتشاركها

(النون) أبدلت من أربعة أحرف من الهمزة في قولهم لعن في لعل وثان فعلت كذا في لابل فعلت كذا ومن الميم في قولهم للعة أم وأين وقالوا اسود قاتم وقاتم ومن الواو في صناعي وجرأ نسبة إلى صنعاء وجرأ والاصل صنعاء وجرأ وجرأ لأن همزة التانيث في النسب تغلب واوا كاستخدم في بابه ومن الهمزة حكي القزاة ٣٧٠ حنان في حناء وهو الذي يخضب به أو حائل الخليل وسيدو به أن نون فعلان الذي

مؤنثة فعل يدل من همزة فعلا تكون سكران وغضبان غلب المراهبه هذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين (الطاء) أبدلت من حرفين من التاء في الاتصال بعد جروف الابطاق وقد تقدم ومن الدال سكي يصعقوب عن الامحى مع الحرف في هذه والاصطاف في الابداد (الدال) أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الاتصال بعد الدال والدال والراي والميم كما مر ومن الطاء قالوا المردي في المرطي وهو حيط الشعر حول السرة ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكرة (التاء) أبدلت من سبعة أحرف من الطاء في فسقاط والاصل فسقاط فقولهم في الجمع فسقاط دون فسقاط ومن الدال في قولهم ناقة تروبت والاصل دروبت أي مذلة لأنه من الدربة ومن الواو في تراث ونجاء وشعورهما ومن الباء في نحو انسر الاصل انيسر كما مر وفي قولهم ثنائ الاصل ثنائ لأنه من ثبت الواحد ثنائ وفي قولهم كبت وذبت الاصل كبة وذبة تخذفت تاء التانيث وأبدلت من الباء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء فقولهم كان من امر كبة وكبة وذبة وذبة ومن الصاد في قولهم في الحس لست ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والاصل سدس فقولهم سدسة ثم أبدلت الدال تاء وادغمت ومن الباء في قولهم ذعالت في ذعالب والذعالب والذعالب الاشلاق من الباب الواحد ذعالب قال في التسهيل وجمعا أبدلت من هاء السكت ومثاله

حيث شقي معنى اطب (قوله أم وأين) يفتح همزة ملو سكون ياتهما التنية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل إيم أي تخفف مثل لين ولين وعين عا وما نقله من ابن السكيت هو قضية صبيح القاموس (قوله اسود قاتم وقاتم) قال في القاموس القاتم كسحاب القبار ثم قال والاقم الاسود كاقطامه وأحياناً قال قاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو في صنعاني وجرأ الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لابدل همزة التانيث اجراء للتسبب الى ذى الهمزة على وثيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله تكون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أي الاصطاف في الذي الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لأن الهمزة الممونة والثون للمذ كرفلا يجتمعان وفي الاطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لأن الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هاتين كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكرام بالفتح (قوله في المرطي) لم اقتص على نقل صحح فيه بالهمزة المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى بكسر ي ضرب من العدو والمربطاء كالقديراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معاني اخر ثم قال وما اكتف العنفة من جانيها كل مرطوا وان بالكسر والاطواء بالقصر الهاء اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فحذف (قوله وهو حيط المرط الشعر) برأ وطامه ملتين قال البعض أي المكان الذي بنت فيه الشعراء وانظر ما سنده في ذلك فان الذي رأته في الصحاح والقاموس وغيرهما ان مرط الشعر تنقبة بنون ففوقه قضاء وضط شحينا السد فحذف في عبارة الشارح بالقوة وفخ الميم وشدة الراء على صبغة الماضي وقصره بنصاح (قوله ذكر في جمع ذكرة) هما كبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذ كروالذ كرى تعبير التسيان وكذلك الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن القيت ان المحبة تبدل بالهمزة في الذ كرجع ذكرة اذ ادخنت عليه آل فاذا جرد منها قيل ذكروا بالهمزة (قوله فسقاط) بضم الفاء الخمية (قوله تروبت) بوزن ملكوت وقوله أي مذلة بمعنى سهل وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهي اعتداد النسي والجرأة علب ويلزم من اعتداد الحيوان شياً وبرأته طبعه سهولته فيه (قوله الاصل ثنائ) ضمته البعض بفتحات (قوله من ثبت الواحد) من باب رمي أي صرت معه ثنائاً كذا في المصباح وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالت) بذال مبهمة فتميم مسهلة وقوله الواحد ذعالب أي كصفر (قوله الاشلاق) أي الباليات (قوله وجرأ كمال الضرورة) فيه ان الوزن صحيح بدون فتح بكها فلا

ماتأوله بضمهم في قوله العاطفونة حين ما من عاتفاته اراد العاطفونة بها السكت ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة ضرورة وثله بضمهم فخرجت ونعمت لأنه جعل الهاء أصلاً

(الصاد) ابدلت من السين في نحو صراط (الزاي) ابدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو زيد في يسدن
وردد في يسدن ويقال سدوا العير يسدن رسدا اذا خيم من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الال نحو زيد في يسدن
ونحو القزد في القصد فان تحركت الصاد تبدل في كلامهم لم يحرم الرند ٣٧١ من قرده أسمى من قبله فأسكن الصاد وأبدلها

من الزاي (السين) ابدلت من ثلاثة احرف
من التاء في امثلة على أحد الوجهين وأصله
انخذ من الثمن في قولهم في عشد وسدود
ومن اللام في قولهم استقطه في القطه وهو
في غاية الشدة (الطاء) لم أر في ابدلها شيئا
(الذال) ابدلت من حرفين من الدال في قراءة
من قرأ أنشد ذبهم بالجمعة ومن التاء في قولهم
تلعثم الرجل أي تلعثم اذا ابطأ في الجواب
(التاء) ابدلت من حرفين من القاء في مقثور
والاصل مقثور ومن الذال في قولهم في الجذوة
من النار جثوة (القائه) ابدلت من حرفين
من التاء في قولهم قام زيد ثم عمر وأى ثم عمرو
حكاية يعقوب وقولهم قوم عيسى قوم ومن
الباء في قولهم خذ ما قاته أي ما ياته (الباء)
ابدلت من حرفين من الميم في قولهم بائناك
يريدون ما يملك ومن القاء في قولهم البسك
في الفسك (الميم) ابدلت من اربعة احرف
من الواو في قسم عددا كثيرا أصله قوم مثل
فوج فحذف الهاء نقصفا لانه قد يضاف
الى الضعيف فقال فوهه فيستقل ذلك ثم
ابدلت الميم من الواو ومن التثنية في نحو عير
والبنان في البنان ومن الباء في قولهم
تبات عخر في نبات عخر لتصاب لانه من
النار وقولهم ما زلت وانما على هذا أي
رانيا ومن ابن السكيت رأته من كتب ومن
كتم أي قرب فاعلم بدل من الباء لانهم قالوا
كتب القسيه الامر ولم يقولوا كتم ومنه قوله
فبادرت سر بها على منارة

سقى استفتدون عبي جدها نغما

أراد نغما

ضرورة اليه كالا يخني على من هادى المسام بالعروض (قوله نحو زيد في يسدن
(الح) سدل باللام من بابي ضرب ونصر أي ارتخ وسدل بالراء من باب فرح كذا
في القاموس (قوله ونحو القزد) بقاء فزاي (قوله فان تحركت الصاد
لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما في هذا الكلام توطئة
لما بعده (قوله لم يحرم الرند) بكسر الراء وسكون القاء أي العطاء والهاة في
من قرده ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني
ان السين أصله اه أي فمكون استخذ الفعل من فخذولت على وثوق منه
قاني لم أجس في القاموس ولا في غيره وجود مادة فخذولت الوجه الثاني ان
السين بدل من واو هي فاء الكلمة شاء على ما نقله الشارح ساجعا من بعض
التأخرين ان الاصل قبل تاء الافتعال وشذويعها وانخذ فابدلت الواو وسنا
تارة وتاء اخرى (قوله وهو في غاية الشدة) أي ابدال اللام من السين
(قوله في مقثور والاصل مقفود) الذي يؤخذ من القاموس انها جميع مقفومة
وبين مجسمه قاته قال في فصل الفين المجسمه من باب الراء المقثور بالضم والمغثر
كثير شي ينقصه الضام الى أي قال والجمع مغاير ثم قال والمغاير المغاير الواحد
مغثر كثر ومغثر ومقثور بضمهما ومغثر ومغثر بكسرهما اه ولم يصنع مثل
ذلك في عمرو وعمر بالعين المهملة وحينئذ فرسم مغثور ومغثور في كلام الشارح بالعين
المهملة تصحيف وان لم يتبها ارباب اللغات (قوله باقائه) بكسر الهمزة
وتسديد القاء أي في وقته (قوله في الفسك) كقذف وزجج القرص
الذي يبي في الحليبة آخر الخيل ورجل فسك كل كزجج رذل وتدفسك
في القاموس في فصل القاء من باب اللام وفسكه غيره لازم متعد اه وفيه في
فصل الباء الموحدة السك بالضم من الخيل اه (قوله في نبات عخر) بفتح
الموحدة وسكون انشاء المجسمه كافي القاموس (قوله من كتب ومن كتم) بكاف
ومثله مقفوتين فيها كافي الصلاح والقاموس فكنا بهما بالقوية تصحيف
وان لم يتبها شيئا والبعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا كتب القسيه الامر ان كان
بالقوية كافي السج فهو تصحيف أو لم يلح بالمل نروجه عن الموضوع وان كان
بالمثله ففعل معناه قرب من الامر (قوله فبادرت سر بها) أي اسرعت الى
سجاعتها وقوله منارة مثله ثم موحدة أي موازنة على الجملة والسرعة يقال تابر على
كذا أي واظب كافي القاموس وقوله دون عبي جدها على حال من تقسا أي
حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسها وقوله تقبا بفتح التثنية

والنقبة الجرعة ومن لام التعريف في اللغة الغيبة (الواو) أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهزة وقد تقدمت والله أعلم
 * (فصل) في الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقبس وشاذ فالمقبس هو الذي تضرع في ذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع وقد أشار
 إلى الأول منها بقوله (فأما أضرع) وأضرع من كوعد ٣٧٢ أحذف وفي كعدة (الطرد) أي إذا كان الفصل ثلاثياً وأوى الفاعل مفتوح

وسكون الفعين المجهمة وكذا التغب وفعله تغب كتحم ونصر وضرب كافي القاموس
 (قوله والنقبة الجرعة) في القاموس النقبة أي بالفتح الجرعة ونقبة وألفح
 المرة والضم للاسم ٥١

• (فصل في الاعلال بالحذف) •

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحذف زائدها وما يتعلق
 بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله إذا
 كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفصيل لأن مضمومها
 لا تحذف فأما مضارع نحو وضو وضو وضو يوم ومكسورهما ان كسرت عين
 مضارعه حذف فمضارعه فهو وتفتح وتفتح وتفتح وتفتح وتفتح وتفتح
 تحذف فأما مضارعه فهو وسبع ووسبع ووسبع ووسبع ووسبع ووسبع
 وجمع وجمع وان استعملت بالكسر والفتح جازع فمضارعه وعدم حذفها
 كونه قائماً من باب تعب فلحذف فمضارعه ومن باب وعد لحذف لكن هذه
 لغة قليلة كافي المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما
 شذان للواو والواقع بين شذيه مستقل (قوله وتعرىض التاء) أي التعويض
 بالتاء وقوله هاتمه احتراز عن التعويض بالتاء في باب إقامة واستقامة فانه غالب
 لا لازم (قوله لازم) حذفها شاذ على الراجح (قوله وقد اجاز بعضهم الخ)

مقابل قوله وتعرىض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أي لقيامها مقام التاء (قوله
 وخزجه بعضهم الخ) اعلم ان احتمال ما في البيت لان يكون مفرداً وأن يكون جمعاً
 اتعاهو بقطع النظر عن رسمه والافهوان رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعاً أولاً
 تعين كونه مفرداً فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان حذف الواو) أي
 من المضارع (قوله يدع ويدر) بينهما للمفعول وشذوذهما كافي التصريح
 من وجهين ضم بينهما وفتح عنهما فقد اتى فيها الشرط الأول والثاني والقياس
 يودع ويدر لكن حل فصل المفعول على فعل الفاعل وحسنه ان هذه الواو
 لم تعلق بها شيء من تصارييف هذين الفعلين الا نادراً (قوله ان تكون عين
 الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وان

أوهه كلامه السابق (قوله بجذ) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من
 كسرهما فلا شذوذ (قوله لوشت) خطاب لامة وقطع بالنون والقفاف
 والعين المهملة أي روى والصادي جمع صادية وهي العطش وغليلاً بالعين المجهمة
 مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقصر على مفعول واحد والجملة حال من

العين فان قامه تحذف في المضارع ذى الباء
 نحو وعد بعدد الاصل يوعد فحذفت الواو
 استغناء لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة
 وحل على ذى الباء اخوانه نحو أعد وعد
 وفعد والامر نحو وعد والمعد والكائن على
 فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو وعدة فان
 أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاء وجلا
 على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء
 وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دلالة
 عليها وعوضاً عنها تاء التأنيث ولذا
 لا يجتمعان وتعرىض التاء هنا لازم وقد اجاز
 بعضهم حذفها للاضافة تمسكاً بقوله

وأخلفوا عد الامر الذي وعدوا يعني عدة
 الامر وهو مذهب الفراء وخزجه بعضهم على
 ان عد اجمع عطوة أي ناحية أي وأخلفوا
 فواح الامر الذي وعدوا (نبهات) الأول
 فهم من قوله من كوعد ان حذف الواو
 مشروط بشرط أولها أن تكون الباء
 مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أو وعد
 ولا من يوعد معنيا للمفعول وشذ من ذلك
 قولهم يدع ويدر لغة ثانياً أن تكون عين
 الفعل بكسرة فان كانت مفتوحة فهو
 يوجب أو مضمومة فهو يوجب لم تحذف الواو
 وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يهدونه
 قوله

لوشت قد فتع القواد بشربة
 تدع الصوادي لا يجدن قليلاً
 وهي لغة طاهرية

واما حذف الواو من يفتح ويضع ويجب فكسر المقتدر لان الاصل فيها كسر العين اذا ما ضاها ضل بالفتح فقياس مضارعها يذمل
بالكسر فتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسرية مقدرا وبس كذا ٢٧٢ لانه وان كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه

الفتح الا انه لما حذف منه الواو دل ذلك على انه كان يعاين على فعل بالكسر فهو ومن عني والى حذف الشاوي التسهيل بقوله يذمل مفتوحة وكسرة ظاهرة كعده او مقدرة كفتح ويسع ثالثا ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو تقول في مثال يقطن من وعد يوعد لان التصحيح اولى بالاجسام من الاعلال الثاني فهم من قوله كعده ان حذف الواو من فعله المشار اليها مشروط بشرطين احدهما ان تصكون مصدرا كعده وتضمن الاسم رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لذة بمعنى ترب ويقع على الذ كجميع بالواو والنون وعلى الاثني فيجمع بالالف والنون قال راين له انهم مؤزرات

وشرح لذي استار الهرام وفيها افعال وهو ان تصكون مصدرا وصفية ذكره الشاويين وقوله في التسهيل وربما عمل هذا الاعلال اسماء مكررة وصفات كدلة فيه نظرا لان مقتضاه وجود اقل الجمع من النوعين اما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عندهم جعلها اسما واما الصفات فلا يحفظ غيرها وقد انكر سيبويه مجيء صفة على حرفين ثانياه ما لان تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفه المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كإقتضاه كلام الكافية الثالث قد ورد انعام فله شاذا قالوا ترم وتوافرة بكسر الواو حكاه ابو علي في اماليه

الصوادي اه عني وفي القاموس وقع بالشاب كنع اشتق منه وفيه ايضا الفيلس كامر العطش اوشدته او سارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على انه كان قد يبعث فيه بأنه يحصل أن يكون الحذف مجزئ شذوذ كما يشرب اليه قول المصريح وشذ بسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا اه ثم الوجه الاول لا ينهض مع كون المدارع على كسر عين المضارع كما قد متا وبان القياس على ومق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي بكسور العين فتح عين مضارعه قد ثبت رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكره عبارة قبل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم قصت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يجب ويقع ويدع ويلغ ويأ ويضع ويلع اه (قوله للفضة) أي المضرورة (قوله لالارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي لا ايسر بها كإستفاد من المصاح والقاموس (قوله ومن الصفات لذة بمعنى ترب) بضم تاء مكسورة فتراسا كنه فوجدته من ساوا لسنوا لم اجد لذة سواء قلناه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولدا وولادة والاداة ولدة ومولدها ثم قال والمدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والبلاد (قوله راين) أي النسوة لانهن أي ازواجهن مؤزرات أي مستورات بالازور وشرح لذي يبين بمجمة مفتوحة فتراسا كنه فوجدته من ساوا لسنوا لم اجد لذة أي صرة ازواجهن اه ولم اجد في القاموس ولا المصاح ولا غيره هذا الشرح يعني المستور عباد المصاح الشاوي الشاب والجمع شرح مثل صاحب ومحب ثم قال وشرح الامر والشباب اقله ثم قال وهما شران أي مثلان والجمع شيوخ وهم الازواج اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والنقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عندهم جعلها) أي جهة احوالها لا مصدرا كما يأتي عن الشاويين (قوله وقد انكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب لما في ان المراد استعمال صفة على حرفين اصلين وان وضعت في الاصل على ثلاثة احرف حذف أحداهما وعرض عنه ثم يحتفل ان المراد انكر ذلك بالكلية حتى صفة كذلك غير لذة فتكون تأنيدا للماقلة ويحفل ان المراد انكر ذلك بالكلية حتى منع كون لذة صفة فيكون مقابلا (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف الواو وهما للباس تصريح (قوله قالوا ترم) يقال وترت العذاة فردته والعلة جعلها وتراو يذ احقه تصه اياه والكل من باب وعد كذا في المصاح (قوله بكسر الواو)

قال الجرمي ومن العرب من يحترجه على الاصل فيقول وعدة ووشة ووجهة وذهب المازني والمبرد والقاسمي الى ان وجهه اسم للمكان التوجه اليه فعل هذا الاشذوذ في اثبات واو لانه ليس بمصدر وهو ظاهر كلامه سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا افادت الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوخ لاثباته فيه دون غيره من المصادر انه مصدر وجرى على فعله ان لا يحذف وجهه بل يفتح فلهذا تقدم مضارع لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا على مضارعه ولا مضارع والقول المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذف زوائده ٣٧٤ وقيل وجهه ورج الشايعين القول بأنه مصدر قال لان وجهه وجهه بمعنى

واحد ولا يمكن ان يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يفتح في حذف وجهه الرابع وما وقعت عين هذا المصدر ولتقصها في مضارعه نحو صفة وضعة وقد تضم قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ الخامس وما اعل هذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقع فحة السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واوان ما فاؤه لا يحذف في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والاصل يسر وفي مضارع ينس ينس والاصل ينس انتهى ثم اشار الى النوع الثاني بقوله (وحذف همز اقل استرقى مضارع وينتقى متصف) أي مما اطرده حذف همزة اقل من مضارعه واجي فاعله ومنعوه وهذا المراد بقوله وينتقى متصف فتقول اكرم بكرم فهو بكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم الا انه لما كان من معروف المضارعة همزة المتكلم حذف همزة اقل معها لالتجتماع همزتان في كلمة واحدة وحل على ذي الهمزة اخوانه واجما الفصل والقول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستندة في الضرورة قوله

فانه اهل لان يؤكرما والكلمة المستندة قولهم ارض مؤزنة بكسر النون أي كثيرة الارباب وقولهم كسامؤزب اذا خلط صوفه بوبر الارباب هذا على القول بزيادة همزة ارب وهو الاظهر (تسبه) لو بدلت همزة اقل هاء كقولهم في اراق هراق أو عينا كقولهم

في ابل ابل عبل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يريق فهو مهريق ومهراق وعسل الابل ينهلها فهو معنل رحي معنله انتهى

راجع للثاني فقط (قوله من يحترجه) أي فعله المصدر أي ينطبق به على الاصل الذي هو الاقام شذوذ البواقي ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمي ان ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قول آخر (قوله الى انه مصدر) أي غير جار على فعله وهو وجوب أو اتجه لحذف زوائده قال الطلوي وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لاثباته فيه) أي شذوذ او قوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطع على ورود وترة واعدة ووثبة أو لم يثبت عند ورودها (قوله التوجه) أي أو الالتجاء (قوله ولا يمكن ان يقال في جهة انها اسم) قدم الشارح ان منهم من جعلها اسما حذف واوها شذوذ كقوة حشة (قوله اذ لا يفتح الحذف وجهه) أي لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل باجتماعه يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو صفة وضعة) يفتح أولهما ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤنسعة من المال كافي المصباح (قوله وقد تضم) أي عين المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقع فحة) الفحة والواحة فحة الحياة كافي المصباح (قوله يسر يسر) كوعبد أي لعب القمار كافي المصباح (قوله وفي مضارع ينس) اعلم ان كلام من مضارع ينس بضمزة مكسورة ومضارع ينس بضمزة مفتوحة مكسورة جاء كجنع اطراد او كضرب شذوذ كافي القاموس وان كلام من المضارعين جمع فيه الحذف شذوذ كافي شرح على باشا على التسهيل فيصح ضبط ينس في عبارة الشارح الهيم وبالموحدة والظاهر ان سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والاكثار شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله وينتقى متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين الذاتيتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيامه والوقوف عليه سم (قوله اخوانه) تخونكهم وتكرهم ويكرم (قوله كساء مؤزب) يفتح النون كافي القاموس (قوله هذا) أي امتداد ارقولهم ارض مؤزبة وكساء مؤزب على القول الخ اما على القول بأصله همزة ارب فلا يكون قولهم ذلك مستنداً (قوله أو عينا) أي همة (قوله يريق) يفتح الهاء وكذا

ثم اشارة الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت استعمالاً) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماضى عنه ولا منه من جنس واحد يستعمل فى اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاماً كظلت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل فى ظلال فان زاد على الثلاثة تعين الانحياز نحو اقربت وشذاحست فى احسبت وكذا يعين الانحياز ان كان مقترح العين نحو حلت وشذ همت فى همت حكاه ابن الانبارى وان كان الفعل مضارعاً أو امرأ وانصل بنون ندوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقربون ويقرنوا وقرن وقرن والى ذلك الإشارة بقوله (وقرن فى اقربن) أى استعمل قرن فى القرن قال تعالى وقرن فى بيتك ونحوهما من قررت بالمكان اقتر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل فلما امر منه اجتمع مثلاًن وأولهما مكسور لحسن المحذف كما فعل بالماضى وقبل هو أمر من الوار يقال وقرير فكون قرن محذوف القاصم مثل عدن ورجع الأول لتوافق القراءتان فان كان أول المثلين مقنوحاً كما فى لغة من قال ٣٧٥ قررت بالمكان بالكسر اقتر بالفتح فالضيف قليل

والله أشار بقوله (وقرن نقلاً) أى فى قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لفتح وقد أفهم بقوله نقلاً ذلك لا يطرده مصرح به فى الكافية وأما الذى قبله فصريح فى الكافية بطارده فقال • وقرن فى القرن وقرن مقشداً وذكره انه لا يطرده وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى ظلت ونحوه غير مطرد وقد مرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد الا فى لفظين من الثلاثى وهما ظلت ومشت وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهما احسبت فى احسبت والى الاطراد ذهب الشلوين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبذلك بره على ابن عصفور (تبييناً) • الأول اختلف كلام الناطق فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه • الثاني اجازنى الكافية وشرحتها الخلق المضمون العين بالمكسور فاجازنى اغضض أن يقال اغضض قياساً على قرن واجتجبه بأن فك المضموم انقل من فك المكسور وإذا كان فك المضموم قد فترمه الى المحذف فى قرن المقترح الصاف ففعل ذلك المضموم اسبق بالجواز قال ولم أره منقولا

مهرين ومهراق (قوله استعمالاً) أنه للثنية (قوله تاناً) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا اشكال فى نصب تاناً (قوله فان زاد الخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يعين الانحياز ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محترز ماضى ولم يذ كر محترز قوله عنه ولا منه الخ لوضوحه (قوله نحو اقربت) فلا يقال اقربت (قوله وشذاحست فى احسبت) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الوجهان الأولان فقط) أى الانحياز ومحذوف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضى (قوله من وقرير) كوعيد (قوله فالضيف) أى يحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لفتح) تعليل لقوله فالضيف قليل ويجوز فى شرح الكافية ان يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد المحذف فى ظلت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضاً (قوله فى اغضض أن يقال اغضض) بنون التسوية فيما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام فى الفعل المستند الى نون التسوية كما قال الشارح فيما مر (قوله فك المفتوح) أى الذى هو اخف من فك المكسور والذى هو اخف من فك المضموم (قوله احق بالوزن) لما فيه من مزيد الثقل

• (فصل فى الادغام) •

• (فصل فى الادغام) •

(قوله اللاتني بالتصريف) وهو ادغام المثلث في كلمة والاحتراز به عن الادغام
 اللاتني بالتزاحفه اعم (قوله وهو) أي الادغام لا بقيد اللاتني بالتصريف حتى يرد
 أن التعريف اعم من الحذف (قوله لغة الادخال) يقال ادخمت اليام في قم القرس
 أي ادخلته (قوله الاتيان الخ) وسعى هذا ادغاما لتفهاء الساكن عند التحريك
 كتحفاء الدخال في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) مدة لمخرجين وخرج به
 الاخفاء لأن الحرف الحق ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق
 بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدل تعريف كثير من الادغام بأنه رفع اللسان
 بالمخرجين وقعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفلك (قوله افعال منه)
 فاعله ادغام فقلت التاء الاول وقومها به الدال وأدغمت الدال في الدال (قوله)
 ويكون الادغام) أي لا بالتسديد السابق (قوله وفي التقارين) أي باعتبار
 الاصل والاخيس الا في المتماثلين لأن المتقارين لا يسمي ثل أحدهما مماثل للآخر
 (قوله أول مثلين محزكين) أما المثلان الساكن أو أولهما المحرك ثانيهما
 فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء مكسرة فان
 سكن هاء مكسرة لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوئى الثبوت وقد روى عن دوش
 ادغام ماله هاء وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة
 عن الفاعل نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة
 بالفاعل وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من
 غيره هادون لزوم فان كان أول المثلين مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطى بأسر ويدعو
 واقد لا يذهب المذهب الادغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى بأسرا
 واخشوا واقد ايدغم فان لم تكن في الآخر وجب الادغام نحو مغزق أصله مغزوو
 على وزن مشعول واعتقر زوال المدة في هذه القوة الادغام فيه وان كان
 مدة مبدلة من غيره هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز أن لم يلبس نحو انا فاد
 في وقف حمزة ويمنع أن اليبس نحو قول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول
 وان كانت المدة مبدلة من غيرها بدالا لا زما وجب الادغام كما لو ثبت من الواو
 على مثال المقتول أو بجهزة مضعومة وواو مضعومة مضعومة أصله أو ب
 جهزتين مضعومة فساكنة ابدلت الثانية واو او ادغمت في الواو الثانية ويمنع
 الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو غفلت ورسول الحسن لأن شرط
 الادغام تحرك المدغم فيه اه تصريح مع زيادة من الدما سبق وقد ذكر هذا
 في الكافية فقال

بمعنى اللاتني بالتصريف كما قبله في الكافية
 وهو لغة الادخال واصطلاح الاتيان
 بغيرين ساكن فمضرك من مخرج واحد
 بلا فصل والادغام بالتشديد افعال منه وهو
 لغة سيويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد
 من أفعال البصريين والادغام بالتخفيف
 من أفعال الكوفيين ويكون الادغام في
 المتماثلين وفي المتقارين وفي كلمة وفي كلمتين
 وهو باب مستغ واقتصر الناطم في هذا
 الفصل على ذكر ادغام المثلث في كلمة
 فقال (أول مثلين محزكين في كلمة ادغم)
 أي يجب ادغام أول المثلين المحزكين بشروط

وأول مثلين ادغم ان سكا • وليس حمزة نأت عن قال البنا
 وليس هامك ولا مد اختم • أو مبد لا ابد له يل يقرم
 (قوله فهو شهر رمضان) خذ الضو احر وغو الشمس سرايا عن امردهم
 ذكر حرة البصر هو امن غري ومثله (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين)
 لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حقه وصل ومقابل جمهورهم
 أبو عمرو وقائه منهم كما في الهمس عن ابي حبان وعبارته لم يميزه البصريون غير ابي
 عمرو وهو راى في البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أى قد يكون
 تسجيته ادغاماً لثبته منه ومقتضاه ان المجرى لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك
 بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابي الحبيب هذا التأويل عن الشاطبي وآله
 جمع به بين منع النسخة هذا الادغام وتجوز القراءة ثم رده بان القراء لا يمتنعون من
 الادغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى
 الاخذ بقول القراء ان ليس قول النسخة حجة الاعتدال جامعهم ولم يجمعوا على المنع
 ولاهم نأولون عن ثبتت صحتهم عن القطر في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وثبتوا القرآن وآثاره وما نقله النسخة آحاداً ولو سلم ان مثل ذلك ليس عنواناً للقراءة
 اعدل واكثر اه باختصار وبعبارة انصاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر
 اذا كان ما قبل المدغم ساكناً مضمماً عسر الادغام معه لكونه جمعاً بين ساكنين ليس
 أولهما صرفاً وذاك فهو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين
 ادغامه ادغاماً مضمماً وطريقاً كثيراً تأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو
 المسمى بالروم وهو في الحقيقة صريحة فائقة لادغام ولاظهار وليس المراد به الاخفاء
 المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين أولهما مضمم
 لا يجوز الاوقف العروضة لا وصلاً واجاب المخوذين لادغام المحض بأن لا تسلم ان
 الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مضمم وما خرج عن القياس وثبت جماعه
 يقبل ويكون شاذاً اما ما نقله ولا يمتنع وقوعه في القرآن ويأتى الفصل هنا كالوقف
 اذا لفرق بين الساكن اللوق والساكن لا ادغام اه باختصار (قوله
 نحو دودن) بدالين مملتين وهو اللب ويقال فيه ددا كفتى ود كدم (قوله
 وسأق الكلام عليه) أى في شرح قوله كذلك فهو تجل واستر (قوله
 جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضاً الظلة كالمصفة غزى (قوله جمع جنة) ضم
 الجيم وتشديد الدال تصریح (قوله جمع كى) بكسر الكاف وتشديد اللام
 الستة الرقيق يضاف كليت يتى به من البعوض ويسمى في عرفنا الساموسية تصریح

وهي أحد عشر أحدها أن يكونا في كلمة
 نحو شدة ومثل وجب أحسن شدة بالفتح
 ومثل بالعكس وجب بالفتح فان كانا
 كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزاً
 لا واجبا بشرطين أن لا يكونا همزةين نحو
 قرأ آية فان الادغام في مثله ردى وان لا يكون
 الحرف الذى قبلهما ساكناً غيرين نحو شهر
 رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور
 البصريين وقد روى عن ابي عمرو ادغام
 ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وبإزاء القراء
 الثاني أن لا يتخذوا نحو دودن فال مصنف
 في بعض كتبه الا أن يكون أولهما ناء
 المتساوية فقد تدغم بعد مدّة أو حركة فهو
 لا يحموا وتكاد قضايتهم ويميز الادغام
 في الفصل الماضي اذا اجتمع فيه تاءان
 والثانية أصلية فهو تسابع ويؤتى به مرة
 الوصل فيقال تابع وسأق الكلام عليه ولم
 يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره
 في الكافية وغيرها • الثالث والرابع
 والخامس والسادس أن لا يكونا في اسم
 على فعل يضم أوله وفتح ثانيه كصف جمع
 صفة وجد جمع جذة وهي الطريق في الجبل
 أر فعل بضمين فهو ذال جمع ذلول بالجمعة
 فذا الصفة وجد جمع حديد أو فصل بكسر
 أوله وفتح ثانيه فهو كال جمع كلمة

ولم يجمع له أو فعل فخصي نحو لب وظلل فكل هذه يفتح ادغامها والى ذلك أشار بقوله (لا كمثل مقف وذلل وكل ولب) وعلة امتناع الادغام في هذه الائمة الاربعه ان الثلاثة الاول منها تخالفه للافتقار في الوزن والادغام فرع عن الظاهر فخص بالفتل فعرسيه توسع الفعل فيه ما وزنته من الاحصاء دون ما يوازنه وأما الرابع فانه وان كان موازنة للفتل الا انه لم يفتح لخصه وليكون منها على قرعة الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنة في الاعمال فتوزن فيه بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل (تنبيهات) الاول يفتح الادغام أيضا فيما يوازن أحد هذه الائمة بصدره لاجبته نحو خشاء اعظم خف الاذن ونحو وردان مثال سلطان

يعني سلطان من الرذو نحو جيبه جمع حب ونحو الديقان مصدر جمع ديب الثاني كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامسا يفتح فيه الادغام وهو فصل ضوا بل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو ثبت من الرذ مثل ابل قلت ورد بالفتل ولعل عذره في عدم استثناءه انه بناء على كثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناء في بعض نسخ السهيل الثالث اعلم ان اوزان الثلاث التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكره منها موقوت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء مضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كف وفعل نحو عذ وفعل نحو دئل فاذا ثبت من الرذ مثل كفت أو عذ قلت رذ أوردت بالادغام لانها مواقتان لوزن الفعل وليساق خفة فعل نحو لب هذا مذهب الجمهور ونائب ابن كيسان فقال ورد بالفتل ووافقه الناطق في التسهيل في الاول دون الثاني واذا ثبت من الرذ مثل دئل قلت ورد بالفتل من رأى ان فعل أصل في الفعل ينبغي أن يفتح وقياس مذهب ابن كيسان الفتل بل هو في هذا أولى وعليه حتى في التسهيل انتهى السليم من الشروط أن لا يتصل بالاول الثلثين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا يكسن) وهو جمع جاس اسم فاعل من جاس انتهى اذ المسه أم من جاس انهم اذ انخص عنه وهو الجاسوس وانما

(قوله جمع له) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الجاوز شجعة الاذن اه تصرح وبعبارة المصباح الشعر لم بالكسب أى يقرب اه (قوله نحو لب) هو موضع التلاذ من الصدو وما يشد على صدر المركب لينع الرسل من الاستنفار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وظلل) هو الشخص من آمان الديار تصرح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنة للفتل) والواو للمعال (قوله وقوته في الفعل) أى تقوته بتركيب مدلوله فاحتاج للتصنيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خشاء) بجها فانه موازن بصدره فعل يفتح وفي الصحاح ما يضاف كلام الشارح كالوضع فانه قال انشاء أصله انشاء على خلافا قدّم به عليه المصرح (قوله ونحو وردان) من الرذ فانه موازن بصدره فعل فخصي وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو جيبه) بضم المهملة وموحدين جمع حب بضم الحاء وهو الخاية كقاي الدماغي فانه موازن بصدره فعل بكسر فتح (قوله ونحو الديقان) بدل المهملة فخصي فانه موازن بصدره فعل فخصي (قوله قلت رذ أوردت) بفتح الراء فيها ولا يصح ضم راء أحد هـ مالا حركة المدغم لا تنقل لمطابقة الا اذا كان ما قبله كافا كما يأتي وكان يكفيه الاقتصار على أحدها كما في عبارة المرادي (قوله بل هو) أى الفتل أولى في هذا الاثن بن كيسان فلا فيما هو على الوزن المتفق على اصالته في الفعل وهو ردد يفتح فكسر وردد يفتح فضم فلا بن كيسان هو على الوزن المختلف في اصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم في أول الثلثين وهو مساو لفتل الموضع أن لا يتصل أول الثلثين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جاس انهم اذ انخص بالجمع جاسوس بالجمع صاحب خبر الثر والجاسوس بالحاء المهملة والناسوس صاحب خبر الخير (قوله حركة الهمزة) أى من ابي

وجب الفتل لانه لو ادغم المدغم فيه لائق ساكنان التماس أن لا يعرض لتحريك ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كخضعن ابي) لان الاصل اخص بالاسكان فقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها لم يقتضها العروضا

(قوله كهيل) فعل ماضٍ ملحقٌ بدرج وهو أحد الانقضاء المتعوقين المركبات
 كبهل اذا قال بسم الله وسهل اذا قال سبحانه الله وسوقل اذا قال لا حول ولا قوة
 الا بالله وسهل اذا قال حي على كذا وجسد اذا قال الحمد لله وسهل اذا قال
 جلت قدرك وطلق اذا قال اطال الله بقاءك ومعز اذا قال ادام الله عزك وسهل
 اذا قال حسبي الله والباب ماضي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى
 على السجل (قوله وهذا) أي ما التلثان فيه ملحقٌ بغيره المشار إليه بقوله كهيل
 (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثهما حاصل فيه الالحاق بأحد التلثين وغيره فهو
 انقضى أي تنازع ورجع فانه ملحقٌ بأحدهما والالحاق حصل فيه بالبين الثانية على
 المختار وبالهيمزة والتون فانه المصرح (قوله ما قصد من الالحاق) هو موازنة
 الملحق للملحق به (قوله في أل) وزن فرح (قوله دب) بدل مهمل
 فهو حديث قال شيخنا والبعض باب ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من
 باب فرح (قوله اذا ثبت التعريف جينه) مثله في الصحاح وعبارة القاموس
 في جينه (قوله ومكك القرس) جعله شيخنا ظلالاً عن المختار من باب
 دخل ورجعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه مكك بالمعنى
 الذي ذكره السارح وإنما فيه ما نصه مكك ضرب به وبابه ردومنه قوة تصلى
 فسكت وجهها هـ والذي في القاموس رجل أصله مضطرب الركبتين
 والعرويين وقد صككت يارجل مكك مككا هـ وهو يفيد أن باب فرح
 (قوله عرقوباء) العرقوب بين الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في
 رجلها بمنزلة الركبة في يدها قال الأصمعي كل ذي أربع عرقوباً في رجله وركبناه
 في يديه ومن الظلمات كذا في الصحاح وغيره (قوله وضيت) بضاد معجمة
 في وحدتين وزن فرح كما في القاموس وقوله ضلها بكسر الصاد جمع ضل كما في
 القاموس (قوله وقط) بضاف قطاً من مهملتين وزن فرح وبما لا دعام
 أيضاً كذا في القاموس (قوله ولحت العين) بلام لغوين مهملتين قال شيخنا
 السيد والبعض من باب فرح (قوله ونلت) بلام لغوين مهملتين ولم يذكره
 صاحب الصحاح والقاموس إلا دغماً (قوله ومشتت) بيم فثنتين مهملتين
 وزن فرح كما في الصحاح والقاموس (قوله اذا انضض) قال البعض بضم انضاض
 وهو خطأ لأن المضنوم انضاض بمعنى بدن ونضض وهو لا يناسب هنا وإنما انضض بغير
 هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فيفتح انضاض كنع كذا في القاموس
 (قوله في وتليهما) الوظيف بضم وا معجمة ثم فامستدق الذراع والساق من الخيل

التسح أن لا يكون ما فيه مافيه ملحقاً
 بغيره وبالله اشارة بقوله (ولا كهيل) وهذا
 نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق بواحد
 قبل التلثين نحو هل اذا استكثرت
 لا اله الا الله فان الباء فيه مزيدة للالحاق
 بدرج والاخر ما حصل فيه الالحاق بأحد
 التلثين نحو جلب فان إحدى ياءيه مزيدة
 للالحاق بدرج وإنما استنع في هذين
 النوعين لاستلزامه قوات ما قصد من
 الالحاق العاشر أن لا يكون مما شئت
 العرب في كنه اعتباراً وهي ألفاظ محمولة
 لا يقاس عليها وإلى هذا اشارة بقوله (وشد
 في أل) وهو ملحقٌ بفل ينقل قبل أي شد الضك
 في الفاظ منها قولهم أل السقاء اذا انفتحت
 والمثنت وكذلك الانسان اذا فسد والاذن
 اذا رقت وقوله سيد الانسان اذا اصطكت
 التعريف جينه وصكك القرس اذا اصطكت
 عرقوباء وضيت الأرض اذا كثر ضبابها
 وقط الشعر اذا اشتدت جهوده ولحت
 للمعين ونلت اذا التفت بالمرص ومشتت
 الدابة اذا انضض في وتليهما بجم دون صلاية
 العظم

والابل وقوله جسم أى شئ ذو حجم وقوله دون ملابة العظم أى ليس لهذا الشئ
 الخاص ملابة العظم **هـ** كذا تفيد عبارة الصحاح **(قوله وعززت)**
 بعن مهمله فزايين مجتمعتين ظلال مجتمعة البضين بابه دخل والذي في القاموس
 العزيز الناقة الضقة الاحليل والجمع عزز وقد عززت كدزت عزوزا وعززا بالكسر
 وعززت **ك** كترمت وأعزت وعززت **ا** **(قوله كشذوذ ترك الاعلال)**
 في نحو القود الخ فيه نظر وان **ك** كتنوا عليه لان نصيب العين في ذلك مطرد
 مستحق من قاعدة قلب الواو والياء الساكنين كهما وانفتاح ما قبلهما
 كما مر في قول الناطم وصمغ عين فصل وفصل الخ **(قوله رجل ضفب الحال)** بضاد
 مجبة قضائين وزن **ك** كف من الضفب بضمين وهو الضيق والشدة والحاجة
 والذي في القاموس والصحاح رجل ضفب الحال بالادغام قلب ضفب في عبارة
 الشراح كلب حتى يشبه فوه البض في شذوذ فك ضفب في قوله رجل ضفب
 الحال بأنه كلب نعم يشبه التوقف في طعام قضض بضم فاضاين مجتمعتين لانه كلب
 على ما في القاموس وعبارته قض الطعام قضض بالفتح وهو طعام قضض بحركة ثم
 قال وقض المكان قضض بالفتح خضاضا فهو قضض وقضض ككف صار فيه القضاء
 كما قض واستقضض **ا** وقوله صار فيه القضاء بضمين أى الحصى الصاركا
 في القاموس والصحاح **(قوله وعجب)** بجماء مهمله فتوحدين على وزن اسم
 المفعول **(قوله لازم تحريكهما)** صوابه تحريك ثانيتهما كما عبر به الموضع وغيره
 وكما سيعم به في قوه وحركة ثانيتهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حي الباء
 الثانية فتلا فاعل ما من سبق على الفتح الظاهر أما الاولى فيبوزن تحريكها على الفك
 واسكانها على الادغام **(قوله كالمعارضه)** أى بجمع عدم الزوم في جمع
 التصاري **(قوله والمعارض لا يشبه غالبا)** أى فكذا ما هو كالمعارض
(قوله ومن ثم) أى من اجل عدم الاعتداد بالمعارض **(قوله في نحو لن يسي)**
 مضارع أحيا ورأيت يحيا اسم فاعل أحيا ولان حركة الثانية فيها عارضة
 بمرور الناصب وهولن ورأيت **(قوله يبيكة)** أى قطعة مستطيلة من قشرة
 وسدة الميت بضم السين بابه **ا** عني بزيادة وقوله فتحي ضبطه البض بفتح التاء
 القوية وهو خطأ لأن الكلام في التلحين المعارض تحريك ثانيهما فتحي بفتح التاء
 مضارع عي عارضتهما لانه ياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم القوية
 وكسر العين المهمله مضارع عيا كآفة الدما ميني وكسر الدالين منقولة اليها من
 الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء الثانية وأعي يستعمل لازما ومتعددا

وعززت الناقة اذا شاق احليلها وهو يحمرى
 لبها فتشذوذ ترك الادغام في هذا الاتصال
 كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود
 والحيد والسيد والحوكة والخوكة مما سبق
 في موضعه فلا يجوز القياس على شئ من
 هذه المفكوكات كما لا يقاس على شئ من
 تلك المعصيات وما ورد من ذلك في الشعر
 من الضرورات كقول أبي الصيم المجدقة
 العلي الابل (تنبه) قد شذذ الفك أيضا في
 كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضفب
 الحال وعجب وحكي أبو زيد طعام قضض
 اذا سكن فيه بيس (وحى) وهو عسا
 مما فيه ولا سيما ان لازم تحريكهما
(الفك واغم دون حذر) في واحد منهما
 لو روده غن اغم نظر الى أنها مثلان في
 كلمة وحركة ثانيتهما لازمة وحق ذلك الادغام
 لاندراجها في الضابط المتقدم ومن فك نظر
 الى ان حركة الثانية كالمعارضه لوجودها في
 الماضي دون المضارع والامر والعارض
 لا بعده غاليا ومن ثم ميز الادغام في نحو
 لن يسي ورأيت يحيا وأما قوله
 وكأنا بئس التامية
 غنى سدة يتأقنى
 فتشاذ لا يقاس عليه خلافا لقراء (تنبيه)
 الفك اجود من الادغام وان كان كل منهما
 فصحا مقروءا به في التواتر ولعل الناطم أو ما
 الى ذلك بتقديم الفك في النظم انتهى

(كذلك) يجوز النقل والادغام فيما اجتمع فيه ثاآن اما في آوله أو وسطه (هو تعجيل واستمر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا دغمت فيما اجتمع في آوله ثاآن زدت همزة وصل توصل بها الى التثنية بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تعجيل اقبل هذا كلامه وفيه قتلان تعجيل فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من الخاتمة ان الفعل المفتوح تبيان ان كان ما ضيما فهو متعجم وتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فقال اتبع وانابع وان كان مضارعا فهو متعجم لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به ما يرام من اجتلاب همزة الوصل ٣٨١ وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بجحد واحد

الثاني وسأني في كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متعجلا أولين فهو تكاد تعجز ولا يعمو العدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثاني وهو استمر وشبوه من كل فعل على الفعل اجتمع فيه ثاآن فهذا يجوز فيه النقل وهو قياس لبناء ما قبل المثلث على السكون ويجوز فيه الادغام بعد قتل حركة أول المثلث الى الساكن فتقول سترطرح همزة الوصل من آوله لتعزك الساكن بحركة النقل (تنبهات) الاول اذا اوتر الادغام في استمر صار اللفظ كاللفظ بتر الذي وزنه فعل تخفيف العين ولكن يمتازان في المضارع والمصدر لانك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يستر بفتح آوله وأصله يستر فقلت وادغم وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم آوله وتقول في مصدر الذي أصله افتعل ستمارا وأصله استمر فلما اريد الادغام نقلت الحركة فطرحتم الهمزة وتقول في مصدر الذي وزنه فعل يستمر ا على وزن تعجيل الثاني يجوز في استمر وشبوه اذا دغم وجه آخر وهو ان يقال ستر بضم كسرة قائم وذلك التاء ما كسرة حين قصد الادغام بكت التاء الاولى فالتثنية ما كان فكسر آراهسا على أصل التثنية الساكنين ويجوز على هذه اللفظة كسر التاء اتباعا لفظ الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فصير

ومن الاول ما هنا والشاهد في تعجيل حيث ادغم اعتد اذا بالحركة العارضة في البيت لاجل الروي مع انها في غيره أيضا عارضة لاجل الناصب (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم انها لا تكون فيه على وجه الزوم عند الابتداء به كافي الماضي والامر والمصدر ولا يظن بالوصف أن يقدم على ذلك يجوز والتثنية من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لفهم ما يشابه وهاهنا من نقل الثقات عنه انه قال طالعت الصحاح جيعا ظم أسد فتقدمه الثلاث مسائل ولا يضر عدم ذكر السند صريحا قال يس ونص ابن الناطم على ان الناطم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ماوافق الجمهور (قوله لان تعجيل الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع واتحاد ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء هو بذلك قرأ البري في الوصل نحو ولا يعموا ولا تبرزجن (قوله فيقال اسم) أي تشديد التوقية والموحدة (قوله وشبوه) كالتثنية واكتب (قوله وهو قياسه) فيه عدى تقرر وان حكوا عليه لانه يقتضي ان الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ما قبل المثلث على السكون) أي فيصوح الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلث الى الساكن (قوله بفتح آوله) أي وثانيته وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر آوله وتشديد ثانيه (قوله بكسرة قائم) وهي السين (قوله على اصل التثنية الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر في التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أي فان قصصت سين الماضي قصصت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكنت التاء على ما يقتضيه الحال فهي مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومنسوخة في اسم المفعول وان كسرت سين الماضي وتاء كسرتا في التثنية حيث يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أي ضابط وجوب الادغام المتقدم في

٩٦ من ث مشترك كاختار فصاح الى قرينة الثالث ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى

احدى
ع

(ومأشأ بن ابتد قد بقتصره فيه على تاكسين العبر) الأصل تعيين شياء من الاولى تاء المضارعة والثانية تاء متعقل وعلة الحذف انه لما نقل عليهم اجتماع التلخين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤول الى الله من اجتناب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التثنية بحذف التاء من وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو قول الملائكة والروح لا تكلمن نفس نارنا تلقى (تنبهان) الاول مذهب سيبويه والبصريين ان المحذوف هو التاء الثانية لان الاستقلال بها حصل وقد مر شرح ذلك في شرح الكفاية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الاولى ٣٨٢ خلافا لهشام يعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن

الكوفيين هي الثانية قد ارشدنا مثال الى ان هذا انما هو في المضارع الواقع في الاستدعاء لانه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الماضي نحو تنابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق سيانه هـ الثالث قال في شرح الكفاية وقد يفضل ذلك بعضي التثنية بالحذف بما يتعذر فيه فونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلون في هذه القراءة تدليل على ان المحذوفة من تاء تنزل تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من فونان تنزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الظاهر قوله تعالى كذلك في المؤمنين في قراءة عاصم أصله نجي ولذلك سكن آخره انتهى هـ الحادي عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يضر سكن ثاني التلخين اما لاتصاله بصغير رفعه واما الجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله (وقل) حيث مدغم فيه سكن لكونه بصغير الرفع (أقرن) لتعذر الادغام بذلك والمراد بصغير الرفع تاء الضمير وناوون الالان (نحو حقت ما حلقه) وطينا الهندات حلق فلا ادغام في ذلك ونحو لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لثنية قال سيبويه وذهب النخيل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا وحرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانتهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وبقوا اللفظ على حاه

قوله اول تلخين الخ (قوله قد بقتصر الخ) قد التحقن اول التلخيل التثنية وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا مرنا الى الاول (قوله نارنا تلقى) خامسه تلخى غذفت احدى التاءين ولو كان ما ضا لقليل ثقلت لوجوب التانيث مع الجواز اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستقلال بها حصل) ولدلالة الاولى على المضارعة والحذف محلها (قوله خلافا لهشام) أي الضمير ودلله ان الثانية لعنى كالمطوعة وحذفها محل هذا المعنى (قوله بما قصدو فيه فونان) أي متصرفان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ان غازی (قوله من فونان نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاء تنزل أن يقول من فونان نزل (قوله ومنه) أي حذف احدى التونين (قوله على الظاهر) محاقبه قولان الاول ان في فصل ماض مجهول سكنت ياء والتثنية على لغة وانيب عن الفاعل ضمير المصدر قال في النسخ وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوما من الفصل فلا فائدة في ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده هـ الثاني ان أصله نجي بـ تكون النون الثانية فادغمت في الجيم كلمة واياته أصلهما الضميمة واتجهت فادغمت النون في الجيم وهذا اضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف عا في التصريح (قوله أصله نجي) يفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وقن) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول التلخين أو قبله امر وقوله لكونه على سكن وقوله بصغير الرفع أي البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أي عند جمهور العرب كما يفيد قوة حال في التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجهه ويقرمون اسكان ما قبل الضمير دون زيادة حرف (قوله لثنية) أي تقوم بالقرمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردة بن زياد تونسا كثة قبل تون الالان مدغمة فيها وردت زيادتها قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلى ما شأنا والمحكى عنهم هذا يقرمون الاسكان المذكور ومع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أي ونا (قوله وأجروا اللفظ على حاله) أي بعد

دخولهما

واشار الى الثاني بقوله (وقه يوم وشبه الجزم) والمراد به الوقت (غصير) أي بين الفلك والادغام (قفي) أي تبع نحو لم يحل ولم يحل
واحل وحل والفلك لغة اهل الجواز والادغام لغة تميم (تبيهات) الأول المراد بالانقياس استواء الوجهين في أصل الجواز لا استوائهما
في الفصاحة لأن الفلك لغة اهل الجواز وبه ساء القرآن غالباً نحو ان تمسكهم حسنة ومن يحلل عليه غصبي واغضض من صولك
ولا تخن وجاء على لغة تميم ومن يرتد في الماشية ومن يشاقق الله في الحشر الثاني اذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة
الوصل لعدم الاحتياج اليها وسكن المكساة انه سمع من عبد القيس اردوا غرض وامرهم حمزة الوصل ولم يحل ذلك احد من
البربرين الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واوجع نحو دروا أو يا مدغم بـ ٣٨٣ نحو ردى أو ونون نو كيد نحو ردى ادغم الجوازون

وغیرهم من العرب لان الفلك حيث ذهب
على هذا العلامات فليس يحرم بـ كـ عارض
الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبلها
الفأية نحو ردها ولم يردوها والتزموا ضمها
قبلها القاب نحو رده ولم يرد لان الهاء
خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الالعد
ولها الالف والواو وسكن الكوفون ردها
بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك
في النجوم الفاء وسكن نطق الاوجه الثلاثة
قبلها القاب وغلط في تجزئة الفتح
وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخص
من ناس من عجل مدونه بالكسر والتزم
اكثرهم الكسر قبل سائر فقلوا رده
القوم لانها حركة التقاء الساكنين
في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وسكن
ابن جني الضم ونحو روى عن قوله
ففض الحرف الملك من غير
ثم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء
الساكنين ولا يضمن قبل ساكن بل يكسر وده
يفتح هذا الفظه فان لم يصل الفعل بشئ مما ذكر
ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقاً نحو ردف ونحو
وهي لغة اسد وناس غيرهم والكسر مطلقاً نحو
ودف ونحو ومنهم لغة تميم والكعب ونحو والاسماع
لحركة الفاء نحو ردف ونحو وهذا اكثر
كلامهم اهـ وغلط اهل في التفتيح (الترم) قال
في شرح الكافية باجاء وكاه أراد اجماع
العرب لان المسموع الفلك ومنه قوله

دخولهما (قوله والمراد به الوقت) أي البناء لا ما قبل الوصل (قوله والادغام
لغة تميم) عبارة المصحح والادغام لغة غير الجوازين من العرب نظرا الى عدم
الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجهه نطقه بما
يخفى بصده من اشتراط أن لا يعرض سكوت لثاني التلحين انه محال على هذه
التي وكان الانبي كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كاخض ابى المشاربه
الى اشتراط عدم عروض حركة ثاني التلحين (قوله ادغم الجوازون وغيرهم) أي
اجزوا الادغام (قوله مبني على هذه العلامات) لو قال محمّد قبل هذه
العلامات لكان واضحا فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أي
على قول بل بدل ما ساقى (قوله قبلها الفأية) بقراءة عابا القصر على اعادة
اللفظ المركب من الهاء والالف لأن الجوع هو ضمير الفأية واضته الى الفأية
من اضافة الال المدلول وهذا بخلاف قوله هاء القاب فانه بالمدغم (قوله
ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الال وهو انما يأتي على لغة
الجوازين الذين يضمون هاء القاب وان وليت كسرة أو يا ما سكتة لا على لغة
غيرهم لأن غيرهم يكسر هاء القاب فانه قد تم في باب الضمير (قوله وغلط في تجزئة
الفتح) لا وجه لتغلطه بعد حكاية الكسرة ومن حفظ جملة على من لم يحفظ
(قوله فالصحيح انه لغة) أي في مضموم الفاء ومفتوحها دليل قوله سمع الاخص
الخ (قوله ففض الحرف الملك من غير) فانه برر وتماه فلا كما بلغت ولا كلابا
وتيمم التون من قيس عيلان اهـ عيني (قوله قال في التسهيل الخ) استدلال
بانكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما يشكره كنبه الاطلاع مع وجوده أن يكون
قليل (قوله مما ذكر) أي واوالجمع وباء المخاطبة ونون التوكيد وهما الفأية
وهما القاب (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورا أو مفتوحا
وقد مثل الثلاثة على هذا القريب (قوله وغلط اهل) يكسر العين نصريح
(قوله ايازة ادغامه) فيقول اسب زيد (قوله في علم باجاء) لثقلها

وقال في المسلمين تقدموا وأحب البنات تكون المتقدمة والافتدحكي عن الكسافي ايازة ادغامه (والترم الادغام) أيضا في علم
باجاء كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه علم

تنبها (الاول هذا البت استدلال على ما قبله أي يستني من فعل الامر صفتان لا تخبر فيهما الاولى افضل في التجب فانه ملزم فكه
والثانية هل في لغة تميم فانه ملزم ادغامه وقد سبق في باب اسماء الاعمال ان هـ عند الحجازين اسم فعل بمعنى احضر او قبل
وعند تميم بمعنى فعل امر واعتبار هذه اللفظة كرها هنا ٢٨٤ هـ الثاني التزوا أيضا فعل وحكي الجري الفتح والكسر عن بعض تميم

واذا اتصل بها جاء الغائب نحو هل لم يضم
يل يفتح وكذا اذا اتصل بها سا كن نحو هل
الرجل وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا
اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هل
وهلوا وهل يضم الميم قبل الواو وكسرها
قبل الباء واذا اتصل بها تون الساكنات
فالتضام لمن وزعم القراء أن الصواب
هل يفتح الميم وزيادة تون سا كنة بعدها
وقاية لفتح الميم ثم تدغم الزون الساكنة في
تون الضمير وحكي عن أبي عمرو أنه مع هـ
بانوسة بكسر الميم مشددة وزيادة تون سا كنة
قبل تون الاناث وحكي عن بعضهم هل يضم
الميم وهو شاذ الثالث مذهب البصريين
ان هل مركبة من ها التيب ومن لم التي هي
فعل امر من قولهم لم الله شئني أي جمعه كانه
قبل اجمع فصل الناخذف اتفها تحضفا
وقال الخليل وكما قبل الادغام غذفت الهمزة
للدرج اذا كانت همزة وصل وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى
الى اللام وأدغمت وقال القراء مركبة من
هل التي لحر واء بمعنى اتصد نخفت الهمزة
ما قاما مركبتا على الساكن قبلها ضاها لم
وتب بعضهم هذا القول الى الكوفيين
وقول البصريين اقرب الى الصواب قال في
البيسط ومنهم من يقول انها ليست مركبة
انتهى (خاتمة) في التون الساكنة ومنها
التونين اطم ان تونن الساكنة أربعة احكام
اولها الادغام وهو بلاغة في اللام والراء وبقتة
في حروف يفتح ما لم تكن موصلتها في كلمة واحدة

بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سبذ كره الشارح (قوله من فعل الامر أي
ولو صورة فدخل فعل التجب ضخم استناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي
على وجه استناؤها من فعل الامر (قوله التزوا أيضا) أي كما التزوا
الادغام فتح هل تحضفا نقلها بالتركيب ولم يميزوا في آخرها ما اجازوا في آخر نحو
رذ من الضم للاتباع والعكس على الاصل في التخص من التقاء الساكنين
(قوله ها الغائب) مثلهما الاولى ها الغائبة (قوله لم يضم) أي تعالضم
الميم (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاها الجري عن بعض تميم من الكسر
(قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل
الميم) لم يقل وقضها قبل الالف لبعث على الاصل فيها فلم يفتح التسعة عليه
(قوله واذا اتصل بها تون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها جند أربعة
اقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان تون النسوة تشد في سكون ما قبلها كغيرها
من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فتلازم زيادة التون لسكت الميم (قوله بكسر
الميم) أي لتناسية الباء بعدها وقوله وزيادة تون سا كنة أي عطفة على
ما تشد تون النسوة من سا كن قبلها (قوله وحكي عن بعضهم هل يضم
الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها لتساع لضم اللام وهل مع زيادة تون سا كنة
قبل تون الاناث كما تقدم عن القراء اولها الاقرب الاول فراجع (قوله اجمع فصلك
الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى اقبل والمناصب لاستعمالها بمعنى احضر
اجمع كذا النينا (قوله تحضفا) أي ونظر الى ان اصل لام قبل الادغام
السكون كما في التصريح أي فالخذف للتضيف والتخلص من التقاء الساكنين
باعتبار الاصل (قوله غذفت الهمزة) أي همز تالم الذي هو أصل لم قبل
الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وادغمت في الميم الثانية بعد
تحريكها لتخلص من الساكنين (قوله بالفاء مركبتا على الساكن قبلها) أي
ثم حذفتها (قوله حال في البسيط الخ) بهذا يراد ادغام بعضهم الاجماع على
تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله ما لم تكن موصلتها الخ) أنت خبير
بان هذا التقيد بالنسبة الى السوا والميم والواو دون التون ولهذا لم يخل لمواصلة
التون لتونن في كلمة لان ادغام احدي التونين في الاخرى واجب ولو كان
اجتماعهما في كلمة واحدة فتونن الله علينا واضافة موصلتها من اضافة المصدر
الى فاعله أو معموله (قوله ويستوي) أي في القلب ومثله الاظهار والاختفاء
كونها أي التون مع الباء وقوله وتكتين أي يفتح الواو لان الاستواء انما يكون بين

كلاهما وضمونا واغراقنا الف في ذلك لازم والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والظن والحاء واو الخاء والهاء متعبد
والهمزة بعد مخرج التون من مخرجها والثالث القلب ميانعاذ الباء ويستوي كونها في كلمة نحو انبهم أو تكتين نحو ان بورك

متعدد (قوله ان الباء بعدت من التون) أى فى النسخة لان التون حرف لبن اغن
والباء حرف شديد مع ان يخرجهما مختلفان وقوله وشابت أى التون وكذا الضمير
فى بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى التون من الباء وقوله بمشابهة الخ
أى بسبب مشابهة التون الحرف القريب من الباء هو الميم لكون الميم والباء من
مخرج واحد ووجه المشابهة كما سبقه ان كلام التون والميم حرف اغن ويصح أن
يكون قوله منها تازعه بكل من قرب والقريب (قوله لانها اختار) أى لان التون
اخت الميم فى الفنة (قوله قد نوى بالثنية) أى وعام وقوله يذ فى حالي من
فاعل نوى بتقدير قد ومثقل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى حنى وقوله
صبيد البناء المعجول نعت لغيره وقوله سمو مفعول ذاق وقوله شيا ظفر شين معية
مضو حة فوحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقرو فهو هما (قوله لان حروف
الخلق الخ) علمه لقوله قربت منها قر بان توسط (قوله وحروف لم يرو) من الرواية
ألا يرى أو الاداء لا الرواية قالوا كان حق أن يكتب بالف بعد الواو لانها واو جماعة
وكانت بها محضل وحروف لم يرو حى حروف الادغام اعلم من أن يكون غنة أو لا
وانقط منها التون لأنه لا يصح أن يقال قرت التون من التون ولان وجوب ادغام
التون الساكنة فى التون فى غاية الوضوح (قوله كمال ما عدي) لوقال اكمل
ما استعان اقه فيه لكان اوقى بمساق فى الخطبة (قوله وما يجميعه عنيت)
الواو والاستئناف أو لصف قصة على قصة وما موصولة وثيقة على الانفاط على ما هو
الاقرب والابق بقوله تقام الخ وقوله احصى الخ ونذكر كبره ما باعتبار لفظها
أولان المراد مجموع الانفاط لأنه المناسب لقوله يجميعه (قوله قد كمل) كتبت الميم
والكسر أشنع اللغات والفتح اخصها وأولى هنالسلامة البيت عليه من عيب سناد
التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والكمال والقام
بمعنى واحد لفة كالتكميل والتتم وأما فى اصطلاح علماء المعاني فالتكميل
ويسمى بالاستراس أى اضا هو أن يوفى فى كلام يروهم خلاف المتصور بما يذفعه بما فى قوله
فتقى ديارك غير مفسدها • صوب الريع ودعية تهى والتهم أن يوفى فى كلام
لا يروهم خلاف المتصور بفضل من مفعول أو حال أو نحوهما التكنة كالمالفة
فى نحو ويطمعون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه
اشارة إلى أن قوله فى الخطبة مقاصد التصوع على حذف ضفاف كالتقديم بطله
وللمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاقول الاحكام المهمات
وعلى الثانى السائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يحفل

وموجب هذا القطب ان الباء بعدت من
التون وشابت اقرب الحروف الباء وهى الميم
لان التون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء
لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة
القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب
التصنيف أمرا آخر وهو طلب علميا لانها
اختار فى الفنة والربع الاخفاء وذلك اذا ولها
شئ من الحروف غير الميم كورة وذلك غنة
عشر حرفا يجميعها أوائل هذا البيت
ترى جازد عدد قد نوى زيد فى حنى
كما ذاق طير صيد سوسيا ظفر
وانما اخبت عنده هذه الحروف لانها قربت
منها قر بان توسط لان حروف الخلق بعدت منها
فأظهرت وحروف لم يرو قربت منها قر بان شديد
فأدغمت وهذه الخمسة عشر لم تعد بعدت
ولم تحرب قرب هذه فاختفت والاختفاء حال
بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى
أعلم والمباير اقه كمال ما عدي فى الخطبة
من قوله مقاصد التجويز محو به اخبر بذلك
فقال (وما يجميعه عنيت قد كمل • تقام
على جل المهمات استقل) يقال عنى بكذا أى
اهتم به

بالمطابق مع ان الاضمح فيه الاخر اذ كان الاضمح في غيره المطابقة الا ان يقال لما
 حذف مضاعف من المراجعة وقوله استقل أي استقال اذ ال على المدلول والجملة
 يستقل أن تكون في محل نصب مفعلة تلقا وعليه اقصر السامع فيما يأتي لا
 اقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة احصى فانهم (قوله
 ويلزم شأوه للمفعول) أي وان كان معنى المبني للفاعل كما تحيده عبارة وانما يلزم
 ذلك اذا كان معنى اهم اما عنوا من باب قد بمعنى خضع وذل وغنا عنوة
 بمعنى أخذ الشيء قهرا أو عطا عن من باب رمى بمعنى قصد وعناء كذا من باب رمى
 شغل وعنى من باب نصب اصحابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا في المصاح (قوله
 وبناء للفاعل) أي يجعلوا كرمي رمى عناية كافي المصاح وقوله لفة أي قليلة
 (قوله وأشد عليها) وجهه ان اسم الفاعل انما يصاغ من المبني للفاعل ففعل
 اللفظ المشهورة انما يقال انما في بكذا (قوله حال) أي فيكون مصدرا بمعنى
 اسم المفعول أما في كونه تمهيدا فابق على مصدرية وقوله من الهاء في جمعه فيه
 عندي قلوا يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بجني وهو قد كمل وذلك
 ممنوع فتعني جملة حال من الضمير في كمل ثم الحال هنا موصولة لما بعد هالا فتها
 كونه تظما من قوله وما يجمعه عنيت لأن الذي عن يجمعه التية في الصور والانية
 انما تكون تظما وكذا يقال في احتمال التيز (قوله أو قير الخ) ربح هذا بان
 جمعي المصدر لا مع صك كونه جماعي وقد ترجح الحالية بأنها أو في موضع تظما
 بالجلتين بعده لأن الاشتغال على المهمات واحدا خلاصة الكافية التي بالنظم
 بمعنى المتظوم من النظم بالمعنى المصدرى تقدير (قوله من الكافية) أخذ من
 معانيها ومن تحفة حال من الخلاصة أو أتا بدلية متعلقة باسمي وإلى هذا الثاني
 أشار الشاعر بعد وبخلاصة اشهر هذا النظم اعطى الانية (قوله أي جمع
 هذا النظم الخ) اشار به الى ان احصى فعل ماض ومن الكافية مثله وبخلاصة
 مفعولة قال جماعة ولا يجوز أن يكون اسمي المحل فتشيل خبرا مقفعا وبخلاصة
 مبتدأ مؤخر لا أن بناء الفعل التفضيل من الرائي شأنه على الصحيح وتكذيبا لمفسر
 له ان الكافية مشتقة على ابواب كاملة ليست في الخلاصة كما يذهب النان ومفسر
 الفصل والقسمة والتاريخ والقوله الما كتن وتضميه ما راد كانية ابن المصاحب
 فكيف ما ودوما يزيد كون احصى فعلا اعتمادا الفعل أي ضميرا للنظم في قوله كما قضى
 والالتفال كما اقتضت ثم ان كانت في في الخلاصة كالا متفرقا كما هو المناسب للمدح
 كان في الكلام مبالغة لأن المتأخر مقام مدح والانية كانت من زيد

ويلزم شأوه للمفعول وبناء للفاعل
 سكاها في الواقت وأشد عليها
 فان بانراها طويل الثقل
 وتظما حال من الهاء في يجمعه أو غير محمول
 من الفاعل واشتغل نص للنظم وأصل جمل
 المهجات متعلق بالثقل ثم وصف تظما بصفة
 اخرى فقال (احصى من الكافية الخلاصة)
 أي جمع هذا النظم من منظومة المصنف
 المسماة بالكافية الخالص الهام في مما يكدره

الكافية كإعلم (قوله كما يقتضي) ما تشدريه والجار والمجرور صفة لشدة محذوف
 أي إحصاء كاتصافه الغنى بجماع حصول السرور والتمتع بكل شأن قلنا مقتضى
 جعله إحصاء لا لصفة خلاصة الكافية سبها واقتضائها الغنى حشبا بما أن الاقتضاء
 أقوى من الإحصاء فوجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من إحصائها الخالين إحصاءها
 خلاصة الكافية والالتم تقسيم لا حشبا بهم حيث يتوقف على ما في الكافية ولا يلزم من
 الإحصاء الإحصاء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكافي
 قد أتى بجزء التشرية بين اثنين في أمر من غير اعتبار كون المنسب إليه أقوى كافي
 كل من زيد وعمر وكما عبه (قوله أي أخذ غنى) المناسب لتضمينه الاقتضاء
 بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المقتضى كما يفهم قوله وهو أي الغنى كناية أي
 لغوياً عما يجمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالأخذ وسألفه فإن فسر الاقتضاء
 بالاستلزام لم يمتنع ذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمدة الغنى
 والتمتع والمدة التمتع وقوله بلاخصامة أي يفرد بغيرهم فخطأ القومين أزمانه
 الغنى وفي كلامه تشبيه العلماء بالمعالي الكثرة بالغنى وبالجمل بها القصر ووجه
 التشبيه ظاهر وقد قيل أنهم يصوبون عن الرزق والمجاهدة هذا التظم باقتضائه الغنى
 بلاخصامة لأنها السفر هناك قبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية
 أكبرها فتصغر عنها هم كثر من الناس فلا يشبهون بها إلا يحصل الغنى بماثل
 العربية (قوله ويمنه) أي بركنه وغنوه في البدء وانتهى برده إلى أن ينقضي
 لاقتضائه أو لا على مقابلة نعمة الانتماء أن يقول في انتقام كالباء الآن يتقدم قبل
 التعليل كما فصل ذلك في الأبداء (قوله وجعني وإياه في دار السلام) اعترض
 الشارح سابقا على تخصيص الناطق في الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معلى بأن
 الأولى تعميم الدعاء فاعترض على الشارح هنا بطل ذلك (قوله فأجده) أي
 فبسط كإله هذا التظم على الوجه الحق كود الخ (قوله مصليا) في كون هذه
 الحال مقدرة أو مقاربة ما سبق في نظيره في الخطبة (قوله خبرني) بدل من محمد
 لأنتم له ولا صلف بيان لاختلاف محمد وشيخه تعريفا وتذكرا (قوله وآله)
 الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه (قوله القتر) جمع أعز وهو في الأصل
 الأبيض الجبهة من الخيل في الكلام استعاره قصر بجهة أو تشبيهه بليغ ويحتمل
 أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نينا على الله عليه وسلم أنه بقوله أنتم القتر الخيلون
 يوم القيامة من أثر الوضوء (قوله المتقين) أي المختارين (قوله الخيرة)
 بكسر الخاء المجمة وقح الصفة وسكونها بمعنى الاختيار وكافي المصباح فهو مصدر

(كما يقتضي) أي أخذ (غنى بلاخصامة)
 تشويه والخصامة ضد الغنى وهو صفة
 عا ج جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالسكر
 نعمة الأغنام وأردفه بالصلاة على سيدنا
 محمد سيد الانام وعلى آله وأصحابه الكرام
 لا حراً بذكر ذلك ويمنه في البدء وانتهى فقال
 وجه الله وجعني وإياه في دار السلام (فأجد
 الله مصليا) محمد خبرني أو سلامه وآله القتر
 الكرام البررة وصبه المتقين الخيرة

أو اسم مصدور على التخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان من
المراد من الخيرة هنا المختار من فذكره بعد التخصيص تأكيداً ليدل على المقام مقام مدح قال
ابن عازي ويحتمل أن يضبط هنا بفتح التاء على انه جمع خبر حكى القراء قوم خبره
بردة اه (قوله أولاً وآخر) ظرف عام له الاستقرار الذي هو متعلق الجار
والجار ووقفه أو محذوف تقديره اقول ذلك أولاً وآخر أو الله اعلم

ثم يعود الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكنت
التأنيب عن وجوه محذراته ونخباته وأدعيت من مكشوفات اسراره
ما خفي على الواقفين وبرزت من عرائس ابتكاره ما احتجب عن الناظرين
فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تصقيقاتها للفاطمون حقيقة
بان جدي بانوار شمس تدقيقها بالناظرين ومع ذلك لم ابعتها
بشرط البراءة من كل عيب لأن الانسان محل الخطأ

والنسيان بل لا ريب غير أن كثرة الحسنات يمحيط

السننات فالجدة على ما اولاه والصلاة والسلام

على نبيه الخاتم قال سائمة المحققين وسمه المدققين

كان القراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة

يوم الثلاثاء لاربع عشرة ليلة مضت من

جفر سنة ثمان مائة وثلاث وتسعين ومائة

والله على يد مؤلفها الفقير الى

منه مولاه محمد بن علي

الصبان عامله

مولاهما محمد بن

الاحسان

امين

٤

الحمد لله أولاً وآخره بالطناء ظاهره واصل
الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى
آله الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين صلاة
وسلاماً دائماً آمين الى يوم الدين

يمدن من بركاته وتوفيقه • وهذا يشبه صلى الله عليه وسلم وعلى آله إلى
 نحو طريقه • قد كل طبع حاشية العلامة الصليبي • المستحق ضلها
 عن البيان • بالمطبعة الكبرى العامرة • ببلقاء مصر القاهرة • أدام الله
 بها الزاهرة • بدولة صاحب السطوة الباهرة • معادة أفندي محمد
 سعيد باشا • لأزال الجور بسيف عدل ثلاثي • وذلك في العشر الوسط من ذي
 القعدة ١٢٧٣ سنة ثلاث وسبعين ومائتين والثمن هجرة امام المرحلين عليه وعلى
 آله وأصحابه الصلاة والسلام إلى يوم الدين • ونسأل الله الكريم رب العرش
 العظيم • أن يوفق ناظرها للأعمال الصالحة • ويجعل مساعده مشكورة ناجحة •
 هو الأديب الأريب ذو الجود وجوده الآراء الراجحة • حضرة على جودت أفندي •
 دام منظوره وبغاية العبد المبدى • وأن ينظر إلى المقدم لطبع هذا الكتاب على
 هذا الوجه بلفظه الخفي • وهو العالم الفاضل الشيخ عبد الله النابلسي "الحق" •
 وأن يسامح محبيه بما أضافه ويسمحه بحسن الوفاء هو الفقير نصر الهودي بن أبو
 الوفاء • ولما تم طبعها أترخه اللودعي الفاضل عمدة الأفاضل • والدنا الشيخ محمد
 شهاب الدين فقال • وأيا دفي المقال

يا مرید المحبوب نخل الصانعي • واضم الوصل دون لاح وواشي
 واتح نحو الحبيب وانف غليلا • ان شرح الصدور فيه اتعاني
 رب شرح افى بما هو مشن • عن غوان كزغب ورفاش
 وأداناظر السدى بشذور • من سناها ترمي التهي بانهاش
 انس الطرف لمحة الانس منه • جللت عنه غشية الایمحات
 وعلينا جلا خلاصة تبر • تذر اللب فيه طيش القراش
 جلا القلب وهو يجلو صداه • بسرود عن نشوة الراح ناشي
 فاق كل البروج حسا ومعنى • واعتراها تحقيقه بالثلاثي
 جمراتيون جاد فيضا عليه • هل تساوى فيض بعض رشاش
 فاصاب الصبان فيه المرامي • واقى بالمرام عن طيب جاش

باله فاضلا صكبد وسند • لاج يصاد الظلام والنجع غاشي
 ان نفسه بمن سواء ظلم • أيقاس السباز بالظفر
 ولقد زينه رقة طبع • بجلى الحسن تشرق الصباني
 ادحو اشبه بيدان تهادت • وسواها كحاملات القواشي
 ومعالبه أفندك فأزخ • لليبب الصبان وقت حواشي

٧٤ ١٧٤ ٧٠٠ ٣٢٥

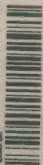
١٢٧٣

الجزء الثالث من حاشية الصبان

٢٤ ١٧

هذا الجزء يفت مصاديق طبعه مبلغ سبعة وعشرون غرض
 وأربعة وعشرون نصف غرضه وخمسة الكمرات

Bibliotheca Alexandrina



0398970

